القدس ١٩٤٨

الأحياء العربيّة ومصيرها في حرب ١٩٤٨

تحرير
سليم تماري



مؤسسة الدراسات الفلسطينية
بيروت

بديل
القدس

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب: ٧١٦٤ ـ ١١
الرمز البريدي: ١١٠٧٢٢٣٠
بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩ . فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164
Postal Code: 11072230
Beirut - Lebanon
Tel.: 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

يسرّ مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة
أن تعرب عن تقديرها وشكرها
للسيّد عمر عبد الفتّاح العقّاد
على تقديمه زمالة أتاحت تمويل
إصدار هذا الكتاب.

القدس ١٩٤٨

القدس ١٩٤٨

الأحياء العربية ومصيرها في حرب ١٩٤٨

تحرير

سليم تماري

ترجمة

أحمد خليفة ، وسام عبد الله ، خليل نصّار

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
بيروت

بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين - القدس

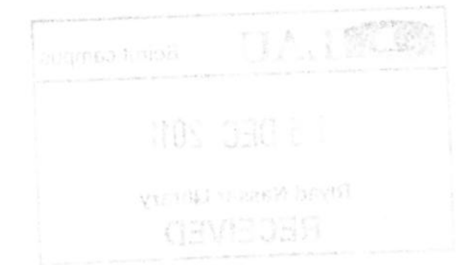
Al-Quds 1948: al-aḥyā' al-'arabīyah wa-maṣīruhā fī ḥarb 1948
Taḥrīr: Salīm Tamārī
Tarjamat: Aḥmad Khalīfah, Wisām 'Abd Allāh, Khalīl Naṣṣār

Jerusalem 1948: The Arab Neighbourhoods and their Fate in the War
Edited by Salim Tamari

ISBN 9953-9001-9-1

الطبعة الأولى - بيروت
تموز/يوليو ٢٠٠٢

المحتويات



جداول

خرائط

صُوَر

شكر

بدأ العمل على هذا الكتاب كمشروع مشترك بين المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل) ومؤسسة الدراسات المقدسية في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، عندما عُقدت ورشة عمل في فندق أمباسدور لمناقشة مصير الضواحي والقرى العربية للقدس التي كانت قد دمرت أو تم الاستيلاء عليها خلال حرب ١٩٤٨. وكانت السيدة إنغريد جرادات غاسنر هي المقرِّرة الرئيسية في ورشة العمل. وأمضى كل من تيري رمبل وروشيل ديفيس وداليا حبش الساعات الطوال في التحقيق في مسودات الكتاب، وفي إعادة كتابتها. وكان تيري، بصورة خاصة، حاسماً في المساعدة في الحصول على صور نادرة، وفي تحرير الترجمات عن اللغة العربية. وراجع روشيل ديفيس النسخة الأخيرة من المادة المطبوعة. أمّا ناثان كريستال فساعد في الحصول على المراجع العبرية الأصلية. كذلك أتوجه بالشكر إلى مارتينا ريكر وجوليا هوكينز وبندلي العيسى على تعليقاتهم القيّمة على المسودات الأولى، وإلى حسن خضر على التحرير اللغوي لبعض فصول الكتاب. وتستحق منا جمعية الدراسات العربية (وخصوصاً فدوى الشاعر)، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، ومؤسسة الحفاظ على التراث العربي المصور في بيروت، وجامعة بير زيت، التقدير لسماحها بإعادة طباعة صور من مجموعاتها الخاصة. وقد ساهم الدكتور حنا طليل، بوقته وجهده، في تتبع مذكرات مافريدس في مكتبة بطريركية الروم الأورثوذكس في القدس، وفي ترجمتها عن اليونانية. ووفّر رودي شْونك وعبد الهادي قواسمي، من مقر رئاسة الأونروا في عمّان، معلومات تفصيلية عن لاجئي القدس من نظام التسجيل الموحّد. وكانت أنجيلا وليامس، رئيسة قسم الإغاثة والتسجيل في عمّان (وحالياً في سورية)، قد منحتنا حرية كاملة في التشاور مع موظفي الأونروا. وكان السيد محمد المريدي، بصورة خاصة، مصدر المعلومات المتعلقة بمشكلات تسجيل اللاجئين. وأخيراً، شكر خاص للآنسة نور الأشهب على مساهمتها في طباعة النصوص والجداول.

س. ت.

القدس، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩

مُقدِّمة

القدس ١٩٤٨ : المدينة المهجّرة

سليم تماري

الطالبية والبقعة والقطمون وعين كارم ولفتا، إلى جانب قرى كثيرة ضمن المنطقة المجاورة للقدس الغربية، دُمرت وأُجلي سكانها، وكاد يغمرها النسيان بعد احتلالها واستيطانها في إثر نكبة ١٩٤٨.

وعلى مدى خمسين عاماً بقيت ذكراها مشتعلة في أذهان عشرات الآلاف من الفلسطينيين المقتلَعين من جذورهم، الذين وجدوا أنفسهم فجأة في الجانب الآخر من حدود الهدنة، أو ألقت بهم النكبة إلى المنافي الاضطرارية في عمان وبيروت ودمشق، وإلى شتات عربي وأجنبي أبعد من ذلك. وكما حدث في الساحل، قامت القوات اليهودية بإجلاء جميع السكان العرب عن الضواحي والقرى الغربية وطردهم شرقاً. واستثني من ذاك المصير قريتا أبو غوش وبيت صفافا فقط.

وقد انفرد جون روز، الكاتب المقدسي الأرمني الذي استطاع البقاء في البقعة بعد الاحتلال، بالكتابة عن مصير هذه الأحياء والقلة القليلة من العائلات غير اليهودية (معظمها من حراس الأديرة والعاملين فيها في المنطقة) التي تمكنت من البقاء هناك. يقول روز: «في نهاية سنة ١٩٤٨ تم نهب جميع البيوت العربية التي أُجلي سكانها ولم يبق فيها شيء يُذكر. أمّا نحن البقية الباقية فقد شارفت أعصابنا على الانهيار وأصبحت حياتنا أشبه بمعسكرات اعتقال على حافة ميدان المعركة.»[١] أربعة أعوام أمضاها روز في حي البقعة حتى سنة ١٩٥٢، ثم اجتاز بوابة مندلبوم الفاصلة لخط الهدنة وانتقل إلى ما أصبح يسمى فيما بعد القدس الشرقية. وبقيت قصة حياته شهادة فريدة لمصير أحياء القدس العربية في زمن الحرب.

في الجانب الآخر، وفي عملية اقتصرت على بضع مئات من السكان اليهود، تم إجلاء القاطنين في الحي اليهودي إلى الجانب الإسرائيلي. بعدها، ولأول مرة في التاريخ الحديث، أصبحت خطوط الهدنة للمدينة هي الحدود الفاصلة بين التجمعات الإثنية، حدود العرب واليهود.

يهدف هذا الكتاب إلى إعادة صوغ عملية الطرد والنزوح التي مني بها أهالي القدس، وإلى استعادة عالمهم البهي الذي دمرته الحرب من خلال نسيج الحياة اليومية في المدينة. هذه الحياة التي طغى عليها لاحقاً الجدل القومي، وتحديداً الصهيوني، بشأن الهوية الدينية للمدينة وجغرافيتها المقدسة، وموّه رؤيتها. استعادة ما هو «طبيعي» هنا هي استعادة مدينة حية متعددة الانتماءات، تتميز بأحيائها وحاراتها

وطوائفها، لكنها في النهاية انتماءات مشتركة للمدينة الدنيوية. لقد تمكن المصير اللاحق للقدس من تقسيمها إلى مدينتين: شرقية وغربية، عربية ويهودية، منقسمة قومياً وموحدة عسكرياً. وعلى الرغم من أننا نحاول تجاوز هذا التقسيم في التحليل التاريخي، في اتجاه ما كانت المدينة عليه، فإنه يعود ويفرض نفسه علينا كوحدة تحليلية.

في الصور التالية تظهر لنا المدينة بشكل غير معهود لنا في الوقت الحاضر؛ مدينة يطغى عليها الحراك الاجتماعي والتعددية الإثنية وتباينات طائفية تعيش نهاية عصر ما قبل الحداثة. عصبيات محلية تتجاوز حدودها الضيقة لمصلحة اعتماد متبادل وتضامن حضاري. يتجلى هذا المزيج المدهش من الإثنية الهجينة في تعايش التقليدي مع الحداثي والعلماني مع الأصولي، وهو ما يضفي على المدينة روحاً وثقافة عالمية نجدها في العالم الفكري لخليل السكاكيني، الكاتب والمفكر المقدسي، الهارب من البلدة القديمة إلى حداثة القطمون.[٢] كما نجدها في الكثير من الكتابات المعاصرة اللاحقة لمؤلفين عرب ويهود وإنكليز عايشوا حقبة الانتداب أو استرجعوا طفولتهم فيها (راجع توماس هودكنز، «رسائل من فلسطين» (*Letters from Palestine*)؛ إدوارد سعيد، «طفولة في القطمون»؛ جون روز، «أرمن القدس» (*Armenians of Jerusalem*)؛ هالة السكاكيني، «القدس وأنا» (*Jerusalem and I*)؛ عاموس عوز، «جبل الشر» (*Hill of Evil Counsel*)). ونجدها أيضاً في المساهمات الإثنوغرافية في هذا الكتاب، مدينة بدأت تحبو نحو الحداثة، ثم شلّتها الحرب عن مسارها.

تتعارض حيوية الأحياء الغربية مع النمو التقليدي الحديث للمدينة خارج أسوار البلدة القديمة في اتجاه الشرق والشمال (وادي الجوز وباب الساهرة والطور والشيخ جرّاح). هنا بدأت عائلات أعيان المدينة وأشرافها بناء منازلها الفخمة مع نهاية القرن التاسع عشر. واتجهت قلة منها نحو الغرب (الشيخ علي الخليلي وآل النمَّري وآل الوعري)، حيث وجدت أيضاً بعض الأحياء اليهودية الحديثة والسابقة للمشروع الصهيوني (من أهمها مشروعا البارون دو روتشيلد في حي مونتفيوري، وحي يمين موشيه قبالة جبل النبي داود). وقد جاء النمو الحقيقي لهذه الأحياء الغربية مع النهضة الاقتصادية التي رافقت المشاريع العامة لحكومة الانتداب وتبلوُر طبقة جديدة من التجار وأصحاب المهن وموظفي الدولة. واستفادت الطبقة الوسطى الفلسطينية من هذا التوسع، وخصوصاً عندما برزت أجهزة الدولة والجيش والشرطة داخل العاصمة في العشرينات وساعدت على انتقالها من اكتظاظ البلدة القديمة وتخلفها إلى الضواحي البورجوازية الحديثة في القطمون والطالبية والبقعة. كما استفادت الجالية

اليهودية في القدس من اقتصاد الانتداب، وعززت نموها في رحافيا وميكور حاييم وتالبيوت. وتكونت أحياء مؤلفة من عائلات ممتدة (النمَّري، الوعري، الشماعة) إلى جانب أحياء تعايش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون في جيرة حميمة ووئام (روميما، المصرارة، مئاه شعاريم).

تكونت الأحياء العربية من عدة تشكيلات ارتبطت بشبكات التضامن العائلي، وبعلاقاتها بالسلطة العثمانية، وبمشايخ القرى المجاورة للقدس غرباً. ونستطيع هنا أن نشير إلى ثلاثة عوامل تضافرت على دفع حركة الهجرة والعمران إلى هذه الأحياء الجديدة: ١) إقطاعات الدولة العثمانية لعائلات معينة في مقابل خدماتها للدولة؛ ٢) توطيد الوضع العائلي في أراض متروكة غربي المدينة؛ ٣) تخصيص أراض من وقف الكنائس المسيحية (معظمها من أملاك دير الروم الأورثوذكس) لأتباعها من الطائفة لإسكان العائلات التي ضاقت بها حارات المدينة داخل السور. ورافق مشاريعَ العمران العائلي العربي، في هذه الفترة، نمو عمراني مطرد قامت به مؤسسات الأديرة المسيحية (يوناني وفرنسي وإيطالي)، والمؤسسات الخيرية اليهودية، وتجمعات أعضاء جمعية الهيكليين الألمانية التي بدأت ترسيخ وجودها في التلال الغربية قبيل بداية القرن.

يعتبر حيّا آل النمَّري وآل الوعري في البقعة الفوقا والبقعة التحتا من أقدم مشاريع العمران الموثقة في أحياء القدس الغربية. بينما نجد أن أعيان القدس، أمثال الحسينية وآل النشاشيبي والخطيب، امتدوا بسكناهم نحو الأحياء الشمالية، في اتجاه طريق نابلس. وقد استحوذ آل النمَّري على أراض جديدة في العقد السابع من القرن التاسع عشر من مشايخ المالحة وبيت جالا الذين ارتبطوا معهم، كما يبدو، بعلاقات تجارية.[٣] أمّا آل الوعري، فقد أقنعوا المتصرف العثماني بنقل أراضي ميري في البقعة الجنوبية (التحتا) إليهم، ومن ثم تسجيلها كوقف ذري للوعرية كما هو الحال بالنسبة إلى النمامرة.[٤] وفي نهاية العشرينات ظهرت في الحي سوق النمَّري، التي تطورت فيما بعد إلى سوق جملة لتبضع فلاحي القرى المجاورة، والبيع بالمفرق لحيي النمامرة والوعرية.

أحدثت ملكيات الأديرة والأوقاف المسيحية زخماً جديداً في نمو الأحياء العربية غربي المدينة، واعتمد معظمها على ملكيات الكنائس الأورثوذكسية، الروسية واليونانية، في المصرارة والطالبية والقطمون. ونجد هنا نموذجين من التصرف في العقارات: الأول يتشكل من عائلات تسجل أراضيها الموروثة كوقف كنسي لحمايتها من السلطة الحكومية (وخصوصاً في العهد العثماني)، والثاني قيام الأديرة بتحويل ملكيات كنسية عن طريق إيجارات طويلة المدى أو تمليكها لأفراد من الطائفة

التابعة لها.

وما إن حلت سنوات الأربعينات حتى بدأت هذه الأحياء تتلاصق بالقرى المحيطة بها. وقد أدى هذا الامتداد إلى تبلور نمطين من العمران الجديد: الأول بروز ضواح مدينية مريَّفة، أو بالأحرى قرى أصبحت تشكل حارات ممتدة للمدينة، كما هو الحال بالنسبة إلى لفتا والمالحة ودير ياسين وعين كارم. أمّا النمط الآخر فهو تلاصق هذه الأحياء العربية ومستعمرات يهودية أشكنازية، مثل ميكور حاييم ومئاه شعاريم ورحافيا.[٥] وقد ساعد في اندماج اقتصاد القرية الفلسطينية ضمن البناء الحضري لمدينة القدس ازدياد الطلب على الأيدي العاملة الماهرة في قطاع البناء، واستيراد المادة الخام من محاجر هذه القرى. وفي مقابل ذلك، ازداد تدفق المحاصيل الزراعية لهذه القرى على أسواق المدينة مع تحسن الطرق ووسائل النقل، وخصوصاً مع إنشاء خط سكة الحديد بين يافا والقدس (مروراً بقرية بتّير)، وتدشين خطوط جديدة للحافلات، ومد شبكة معبدة من الطرق تربط المدينة بلوائها.

وشكلت مناطق «التماس» بالأحياء الجديدة (وهي المناطق المحاذية لأحياء المصرارة وروميما والطالبية) بدايات تجمعات يهودية ـ عربية مشتركة، فعززت أنماط التبادل والاعتماد الاقتصادي والمؤسساتي أشكالاً من التعايش الاجتماعي. وفي خريطة الملكيات العقارية لسنة ١٩٤٦، التي أعدها سامي هداوي، يتجلى هذا الحيز المشترك بوضوح، وتظهر حقائق اجتماعية جديدة بشأن التوليفات الإثنية للمدينة. وتعكس هذه الخريطة واقع مدينة ما زالت منقسمة إلى مجموعات إثنية (ومن السابق لأوانه استعمال تعبير «قومية» في هذا المجال)، لكنها تقسيمات تبرز من طياتها أنماط اجتماعية مختلفة ومشتركة.[٦]

نرى في كتابات المؤرخين العرب العلمانيين نزعة مبالغاً فيها إلى تصوير حالتي الانسجام والإخاء بين عرب القدس ويهودها قبل حرب فلسطين عامة، وبروز التيار الاستيطاني الصهيوني خاصة (راجع، مثلاً: عارف العارف، «المفصَّل في تاريخ القدس»؛ محمد أديب العامري، «عروبة القدس»). في الجانب الآخر نرى في التأريخ الصهيوني نزعة إلى تصوير الصراع بين العرب واليهود كأنه تناقض أزلي يعود إلى غابر العصور. وفي أحسن الأحوال يُظهر هذا أن المجموعات اليهودية كانت محمية بصفتها من أهل الذمة في الدولة العثمانية وفي عهود الخلافات الإسلامية الأُخرى في مصر وبلاد الشام. وفي واقع الأمر تُظهر العلاقات اليومية بين الجوالي اليهودية الفلسطينية والمواطنين العرب، من مسلمين ومسيحيين، في نهاية القرن الماضي، كما جُمعت من مصادر معاصرة، أن الصورة أكثر تعقيداً، لكنها حتماً ليست سلبية.

ساهمت سلطات الانتداب في تهيئة ظروف للاندماج الاجتماعي بواسطة أنماط الاستثمار والتوظيف والمشاريع العامة. ومع ظهور سمات الحداثة الثقافية وعولمة أنماط الحياة الأوروبية في الشرق الأوسط نلاحظ بداية «الحارات المختلطة» في يافا وحيفا وفي أحياء كثيرة من القدس، مثل روميما والشماعة والمصرارة. وفي مقابل هذه الأنماط أدى انتشار الأيديولوجيا والثقافة الصهيونيتين في أوساط المهاجرين اليهود إلى إحداث ردة فعل قومية في الأوساط العربية، الأمر الذي أضعف العلاقات الاجتماعية بين العرب واليهود بصورة عامة، وقوّى العلاقات فوق ـ الطائفية (القومية) بين المسيحيين والمسلمين العرب. وسمح بتقوية هذه النزعة غياب الخلفية العربية واللغة العربية كلغة للتخاطب في أوساط يهود القدس خلافاً للوضع السائد في الخليل وطبرية وصفد، حيث وُجدت أغلبية من الطائفة اليهودية المتكلمة بالعربية.

كانت قضية تنظيم الأراضي وترسيم حدود البلدية في فترة الانتداب في جوهر الصراع الإقليمي في القدس. ففي حين شكّل الفلسطينيون العرب من مسيحيين ومسلمين أغلبية في لواء القدس كوحدة تشمل القرى والبلدات المحيطة بالمدينة، استطاع اليهود (عرباً وأشكنازاً) أن يصبحوا أغلبية سكانية داخل حدود البلدية (سنة ١٩٤٧: ٩٩,٤ ألف يهودي في مقابل ٦٥,١ ألف عربي).[٧] وقد راجع المؤرخ البريطاني مايكل دمبر الأدبيات الديموغرافية لفترة الانتداب ووصل إلى تفسيرين لهذا التمايز في نسب السكان:

الأول: اعتادت إحصاءات الانتداب احتساب المهاجرين الذين وصلوا إلى القدس قبل سنة ١٩٤٦، ثم انتقلوا إلى تل أبيب ومناطق أُخرى، كأنهم ما زالوا في القدس.

الثاني: استثنت هذه الإحصاءات سكان الأرياف المحيطة بمدينة القدس الذين يعملون فيها (منهم، مثلاً، العاملون في المدينة من سكان لفتا ودير ياسين)، بينما احتسبت في الوقت ذاته اليهود القاطنين خارج حدود البلدية وكأنهم من سكان المدينة (مثلاً سكان بيت فيغان ورامات راحيل وميكور حاييم) وهي عملية التفافية مسيَّسة يسميها دمبر «الإحصاء الديموغرافي الهيكلي».[٨]

لم تكن عملية الدمج والاستثناء الانتقائي العامل الحاسم في التمييز بين تنظيم الحارات اليهودية والعربية في فترة الانتداب، فالعنصر الأهم نجده في طريقة تنظيم الأحياء؛ ذلك بأن مؤسسات التجمع اليهودي كانت حريصة على تنظيم الأحياء اليهودية الجديدة داخل حدود البلدية في المناطق الغربية والشمالية الغربية للمدينة. وكان يوضع لهذه الأحياء مخططات هيكلية مدروسة مسبقاً. هكذا كان الحال مع الكثير من «الأحياء الحدائق»، كما كانت تسمى، مثل حي تالبيوت وحي رحافيا، من

تصميم المهندس ريتشارد كوفمان.[9] وتشير روشيل ديفيس، في دراستها عن نشوء هذه الأحياء، إلى الطابع المنظم والمبرمج لهذه الأحياء اليهودية، في مقابل أنماط البناء غير المنظم والمشيد بمبادرات فردية وعائلية في الأحياء العربية الحديثة.[10]

ثمة دراسات قليلة تعالج سير المعارك التي أدت إلى سقوط القدس الغربية وعملية طرد سكانها العرب سنة ١٩٤٨. وقد ساهمت مذكرات بهجت أبو غربية في إلقاء الضوء على الجانب العربي ـ الفلسطيني للحرب.[11] كذلك يصف ناثان كريستال، في هذا الكتاب، الجانب العسكري للاستيلاء على القدس الغربية وعملية تهجير سكانها العرب. وأضفنا في الملحق مذكرات قسطنطين مافريدس، موظف القنصلية اليونانية في القدس خلال الحرب، الذي دوّن الأحداث بشأن إجلاء سكان القطمون والبقعة إلى البلدة القديمة، والإجلاء المعاكس لسكان الحي اليهودي في اتجاه القدس الغربية. وغطت هذه المذكرات الفترة من ١٤ أيار/مايو إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وقد ترجمها عن اليونانية حنا طليل، وساهمت مقدمة موسى البديري في وضعها في سياقها التاريخي.[12]

من القضايا المنهجية التي واجهتها هذه الدراسة مشكلة تكوين التجمعات العربية في القدس في فترة ما قبل الحرب. ذلك بأن تعبير «القدس الغربية» في حد ذاته إشكالي، إذ إنه يشير إلى حيز جغرافي تكوّن نتيجة ترسيم خطوط الهدنة سنة ١٩٤٩ وليس له وجود اجتماعي قبل ذلك. فالأحياء العربية التي أُقيمت غربي المدينة في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، كما هو الحال بالنسبة إلى امتدادات قرى عين كارم ولفتا والمالحة، لم تتبلور كجسم اجتماعي أو إداري مستقل خارج علاقاتها الإدارية بالبناء الحضري للمدينة ككل، وخارج شبكة العلاقات الاقتصادية التي ربطت القدس بمدينتي حيفا ويافا. وبما أن من أهداف هذه الدراسة معاينة مصير هذه الأحياء وسكانها بعد الحرب، فقد قررنا أن نستعمل تعبير «القدس الغربية» بمعناه الحالي، والذي ظهر بعد سنة ١٩٤٨، بهدف إعادة صوغ تشكيل هذه الأحياء وتقويم مصير لاجئيها وأملاكهم.

وتظهر مشكلة أُخرى جرّاء استعمال إشارات الهوية القومية. فكلمة «فلسطيني» في الفترة الانتدابية كانت تشير إلى المواطنين العرب واليهود من سكان المدينة، وطبعاً فإن كلمة «عربي» تبلورت لتشير إلى السكان المسيحيين والمسلمين معاً، في مقابل يهود فلسطين، حيث أخذ هؤلاء بالتماثل مع الحركة الصهيونية وأهدافها، وخصوصاً بعد ثورة ١٩٣٦ وازدياد الهجرة اليهودية من أوروبا الفاشية. ومما زاد في تعقيد هذه المسألة أن أعداداً كثيرة من يهود فلسطين، وخصوصاً يهود صفد وطبرية والخليل، وقسماً لا يستهان به من سكان يافا وحيفا والقدس اليهود كانوا يتكلمون

العربية بصفتها لغتهم الأم. ومن ناحية أُخرى، عاشت في القدس مجموعات فلسطينية أُخرى لم تُعرِّف نفسها ضمن المجموعات اليهودية أو العربية ـ لكنها كانت فلسطينية قبل كل شيء، ومنها الأرمن واليونان والسريان والحبش في البلدة القديمة، وأعضاء جمعية الهيكليين الألمانية في المدينة الجديدة. فهؤلاء كلهم كانوا مقدسيين وفلسطينيين وإن لم يحصلوا على الجنسية الانتدابية، ولا يجوز أن نستعمل تعبير «فلسطيني عربي» في الإشارة إليهم. والحل الأمثل لهذه الحالات أن نستعمل تعبير «عربي» إشارة إلى المقدسيين المسيحيين والمسلمين الناطقين بالعربية بصورة عامة، وأن نستعمل التعبير المذهبي (مسلم، يهودي، كاثوليكي، أورثوذكسي) عند معالجة أوضاعهم الطائفية، كما هو الحال في الملكيات الوقفية مثلاً. وبما أن المؤسسات المذهبية أدت دوراً حاسماً في نمو أحياء القدس في الاتجاه الغربي وامتدادها، فإن هذا الاستعمال مبرر تاريخياً وإن بدا إشكالياً بمقاييس اليوم. ولا شك في أن «الضحية الأولى» لهذه الاختزالات في استعمال المفاهيم الإثنية هي الأقليات الفلسطينية من غير العرب واليهود (مثل الأرمن واليونان) الذين سرعان ما تذوب هويتهم ضمن المجموعات الدينية والإثنية الأُخرى.

إن احتفال الحركة الصهيونية بالذكرى الخمسين لإنشاء دولة إسرائيل، وإحياء الفلسطينيين ذكرى النكبة يثيران الجدل مجدداً في شأن أسباب هجرة اللاجئين وظروف تشتتهم. وهذه الدراسة تعالج بالتفصيل الأوضاع التي سبقت الحرب، والعمليات العسكرية التي أدت إلى اقتلاعهم من أحيائهم وقراهم وتشتيتهم في أنحاء المعمورة كافة. وفي النهاية تحلل الدراسة مسألة الأراضي والملكيات الأُخرى التي صنفتها لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين. ولا شك في أن مسائل كثيرة تواجه أي محاولة للوصول إلى تقويم شامل لهذه الملكيات، ذلك بأن التسوية التي بدأها العثمانيون لتسجيل أراضي فلسطين سنة ١٨٥٨ لم تكن قد اكتملت في فترة الانتداب، وبالتالي فإن سجلات الطابو لا تغطي هذه العقارات كافة. وعلى الرغم من ذلك، فإن في الإمكان توثيق معظم هذه الملكيات من خلال سجلات الضرائب المدفوعة، حتى في الحالات التي تغيب فيها سجلات الطابو. وقد قام الباحث سلمان أبو ستة بتوفير ملخصات إجمالية لهذه العقارات من خلال بحثه الدقيق بشأن أملاك اللاجئين الفلسطينيين.[13]

أمّا العملية الأصعب فهي تتبُّع مصير اللاجئين وأماكن توزعهم. ولدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) سجلات مفصّلة عن كل اللاجئين المستحقين للخدمات الاجتماعية والمسجلين في مناطق خدماتها الخمس (الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسورية). وبما أن

قسماً كبيراً من لاجئي الضواحي الغربية للقدس يتحدر من الطبقة الوسطى، فإن أعدادهم لا تظهر بدقة في هذه السجلات نتيجة عزوفهم عن تسجيل أنفسهم في سجلات الأونروا، وعليه فإن الأرقام التي نوردها أدناه يجب أن تعامل بحذر.

يحتوي نظام التسجيل الموحَّد (URS)، الذي أنشأته الأونروا سنة ١٩٧٩ في فيينا، على معطيات بشأن أربع فئات من لاجئي الضواحي الغربية للمدينة وفئة خامسة من لاجئي قرى اللواء.[١٤] أمّا الفئات المدينية فهي: «لاجئو المدينة الجديدة»، و«القدس ـ عام»، و«فقراء القدس»، و«القدس ـ البلدة القديمة». وتشمل آخر فئتين سكان القدس الذين قضت الحرب على مصادر دخلهم من دون أن تشردهم من مساكنهم (وهم بذلك أقرب إلى وضع القرى الحدودية في الضفة الغربية وقطاع غزة). ولمعرفة مصير أهالي المدينة في حرب ١٩٤٨، قمنا بعزل أول فئتين وتحليل معطياتهما في الجدول التالي:

لاجئو مدينة القدس (الضواحي الغربية) في حرب ١٩٤٨ بحسب منطقة اللجوء، ١٩٩٧

مكان اللجوء الحالي	مولود قبل كانون الثاني/يناير ١٩٤٨	مولود بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧	المجموع
الضفة الغربية	١٢,٤٢٧	٤١,٢٢٦	٥٣,٦٥٣
غزة	٢٩٦	٥١٥	٨١١
لبنان	٧٠٧	٧٠٣	١٤١٠
الأردن	٨٤٢٠	١٨,٠٧٧	٢٦,٤٩٧
سورية	٩٧٨	٩١٩	١٨٩٧
المجموع الكلي			٨٤,٢٦٨

المصدر: المعطيات مستقاة من الأونروا ـ دائرة الخدمات الاجتماعية، «نظام التسجيل الموحَّد» (URS) ـ عمان، أيار/مايو ١٩٩٧، وهي تشمل «المدينة الجديدة» و«القدس ـ عام»، وتستثني «البلدة القديمة» و«فقراء القدس». تشمل هذه الإحصاءات جميع اللاجئين المسجلين وذريتهم ممن هم في قيد الحياة اليوم ولا تشمل الذين تُوفوا.

تُظهر هذه المعطيات أن لاجئي مدينة القدس في حرب ١٩٤٨ ما زالوا، في معظمهم، يقطنون في الضفة الغربية. ويوجد معظم هؤلاء اليوم في القدس العربية وضواحيها، وفي رام الله وبيت لحم.[١٥] ويضم الأردن ثاني أكبر تجمع، أي نحو نصف ما تحتويه الضفة الغربية. أمّا قطاع غزة وسورية ولبنان فتحتوي باقي هذه التجمعات. وتُظهر إحصاءات الأونروا، في المقابل، أن مجمل عدد اللاجئين من القرى المقدسية وأبنائهم من الأحياء قد بلغ ١١٠,٤٣٩ لاجئاً سنة ١٩٩٧، ومن هؤلاء

يقطن نحو الثلثين (٧٣,٩٠٨ لاجئين) في الأردن، والثلث (نحو ٣٦,١٣٠ لاجئاً) في الضفة الغربية.[١٦] ماذا تعني هذه الإحصاءات؟

أولاً: لقد استقر لاجئو القدس، في معظمهم، بمناطق محاذية أو قريبة من بيوتهم الأصلية. وهذا ينطبق بصورة خاصة على اللاجئين من الضواحي الغربية للمدينة الذين هم أفضل حالاً من إخوتهم الريفيين، وبالتالي أكثر قدرة على توثيق أملاكهم المصادرة. وبقي هؤلاء على مقربة من أراضيهم الأصلية.[١٧]

ثانياً: تظهر المعطيات أن اللاجئين الأكثر فقراً من قرى لواء القدس ـ وعددها ٣٩ قرية ـ اختاروا في معظمهم طريقاً أكثر تعقيداً في النزوح سعياً وراء خدمات الأونروا في الأردن، حيث كانت إمكانات العمل أكثر توفراً في عمان وإربد والزرقاء، وخصوصاً بعد سنة ١٩٦٧ حين انتشرت الهواجس في أوساط اللاجئين بشأن استمرار أعمال الأونروا وخدماتها في المناطق التي سيطر عليها جيش الاحتلال الإسرائيلي. ويضاف إلى ذلك الخوف التقليدي من العمليات الحربية التي تدفع بالمدنيين العزّل إلى البحث باستمرار عن مناطق أكثر أماناً.

لهذه الأرقام دلالات مهمة تتعلق باستحقاقات اللاجئين المقدسيين، ولا سيما عند بداية مفاوضات الحل النهائي. وبغض النظر عن تراجعات الوضع السياسي في هذا المجال، فمن واجبنا أن نضع الأدلة والبينات في موضعها تمهيداً لتحضير ملفات لهذه المستحقات. والاستنتاج الأساسي لهذه المعطيات أن قسماً كبيراً من المهجرين ما زال يقطن في القسم العربي من المدينة المحتلة، أو في ضواحي المدينة، في الوقت الذي قامت السلطات الإسرائيلية بإنشاء أو توسيع مناطق استيطانية يهودية في البلدة القديمة (الحي اليهودي)، وفي سلوان وراس العمود والنبي يعقوب وعطروت والثوري، وكلها مناطق كان لليهود فيها بعض الملكيات قبل سنة ١٩٤٨، أو كان لهم مطالب مبنية على أحياز مُستأجَرة. هذا التباين في المطالب والاستحقاقات يأتي على خلفية مفارقة مهمة وهي أن الاستحقاقات الفلسطينية العربية من الأراضي والعقارات في غربي المدينة المحتلة، وفي القرى المحيطة والمهدمة، موثقة تماماً، كما يظهر في هذه الدراسة، سواء في سجلات الأراضي (الطابو) أو في سجلات الضرائب، أو في وثائق لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين (١٩٥١ ـ ١٩٦٤).

وبما أن الحكومة الإسرائيلية لا تكلّ عن إعلان القدس مدينة «موحدة وغير قابلة للتقسيم»، وما يتبع ذلك من أن قوانين الدولة تطبق على شقي المدينة، الغربي والشرقي منها، فقد أصبحت هذه المفارقات في التطبيق الانتقائي والعنصري للحقوق التاريخية مثيرة للسخرية.

المصادر

(١) John H. Melkon Rose, *Armenians of Jerusalem: Memories of Life in Palestine* (London: Radcliffe Press, 1993).

(٢) خليل السكاكيني، «كذا أنا يا دنيا» (القدس، ١٩٥٨).

(٣) طاهر النمَّري، «حارة النمامرة في البقعة»، مخطوطة غير منشورة، القدس، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) يجب الحذر هنا من الاستعمال المغلوط فيه لكلمتي عربي ويهودي؛ فكثيرون من اليهود كانوا عرباً (بالمعنى اللغوي على الأقل)، ونسبة عالية من الفلسطينيين العرب كانت في الواقع تتشكل من أقليات غير عربية، مثل اليونان والأرمن. إلاّ إن المستعمرات المشار إليها هنا كانت، في الغالب، تتكون من اليهود الأشكناز الذين يستعملون اليديش في تعاملهم اليومي، ولا يمكن اعتبارهم عرباً في هذا الحال.

(٦) يُلفَت نظر القارئ إلى أنه يجب الحذر من إقامة افتراضات بشأن التطابق بين حيازة الملكيات في القدس وبين استئجارها أو استعمالها من قِبل مجموعات إثنية أو طائفية.

(٧) وليد مصطفى، «القدس، سكان وعمران: من ١٨٥٠ ـ ١٩٩٦» (القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، ١٩٩٧).

(٨) Michael Dumper, *The Politics of Jerusalem* (New York: Columbia University Press, 1997), pp. 61-62.

وبشأن موضوع تسجيل السكان بحسب مكان الولادة. أنظر:

Justin McCarthy, *The Population of Palestine* (New York: Columbia University Press, 1990), p. 165 (note to table A8–14).

(٩) Dan Bahat, *The Illustrated Atlas of Jerusalem* (New York: Simon and Schuster, 1990), pp. 131-132.

(١٠) أنظر الفصل الثاني من هذا الكتاب: روشيل ديفيس، «نمو الجوالي في القدس الغربية، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨».

(١١) بهجت أبو غربية، «في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية ١٩١٦ ـ ١٩٤٩» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣).

(١٢) Constantine Mavrides, «Jerusalem Dairies: Old City May 15 – December 30, 1948,» *Nea Sion*, 1948.

نشرة أصدرتها بطريركية الروم الأورثوذكس في القدس (باليونانية).

(١٣) Salman Abu-Sitta, *Palestinian Property in Western Jerusalem*, Forthcoming.

(١٤) *UNRWA Registration Manual (Codes)*, 95. 10 (Amman: HQ, no date).

يحوي هذا الدليل لائحة بأسماء المدن والقرى والخرب ومضارب البدو.

(١٥) الأونروا ـ دائرة الخدمات الاجتماعية، «نظام التسجيل الموحَّد» (URS) (عمان، أيار/مايو ١٩٩٧).

استثنينا من هذه الأرقام فئتي «فقراء القدس» و«القدس القديمة»، وعليه، فإن النتيجة تشمل النازحين الذين طُردوا من المناطق التي احتلتها إسرائيل في سنة ١٩٤٨.

(١٦) المصدر نفسه. استثنينا من هذه البيانات جميع القرى التي لم تحتلها إسرائيل في لواء القدس سنة ١٩٤٨، لكننا شملنا اللاجئين من قريتي أبو غوش وبيت نقّوبا.

(١٧) للحصول على معلومات عن مواطني القدس الشرقية الذين لجأوا من القدس الغربية ومن مناطق أُخرى احتلتها إسرائيل في سنة ١٩٤٨، أنظر: المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، «تعداد السكان والبيوت لسنة ١٩٦٧، القدس الشرقية» (القدس، ١٩٦٨)، الجدول ١٧ والجدول ١٨ («عدد السكان الذين هم فوق سن ١٥، حسب منطقة السكن قبل حرب ١٩٤٨»).

الفصل الأول

القدس العثمانية :
نمو المدينة خارج الأسوار (١)

روشيل ديفيس

مقدمة

إن النظرة التقليدية إلى القدس في إبان احتلال بريطانيا لها سنة ١٩١٧، تصورها مدينة راكدة ومتخلفة، سواء كمركز اقتصادي أو من ناحية مستوى المعيشة.[٢] ويعزى دور أساسي، في تكوين هذه النظرة، إلى المخطوطات التي وضعها موظفون إداريون بريطانيون ورحالة مسيحيون أوروبيون إلى الأرض المقدسة كانوا قد أسقطوا على نظرتهم إلى فلسطين قيمهم الخاصة، ومستويات معشيتهم، كأفراد من الشريحة العليا في الطبقة الوسطى، وبرامجهم السياسية ـ الدينية في حقبة استعمار، ومساعيهم الخيّرة، وعلم تحسين السلالات.[٣] كما ساهمت بالمقدار نفسه في تكوين هذه النظرة مؤلفات كثير من الباحثين الصهيونيين، الحاليين والسابقين على حد سواء، الذين غالباً ما اختاروا أن يركزوا على «تخلف» القدس بطريقة مبرمجة، لا لإبراز طبيعة المدينة الفريدة وتطورها، وإنما لتأكيد ما جلبه المشروع الصهيوني إليها.[٤] وهذا لا ينفي أن قيمة القدس تكمن أساساً في أهميتها الدينية أكثر مما هي في إنتاجيتها التجارية والزراعية، لكن تصوير المدينة وكأنها اكتسبت أهميتها وجدارتها بفضل الجهود الصهيونية وإدارة الانتداب البريطانية يَحُد بلا مبرر من إمكان إثراء النقاش في شأن فلسطين العثمانية عامة، والقدس خاصة، كما أنه يتجاهل خلفية التغيرات التي حدثت في المدينة في النصف الأول من القرن العشرين.

هناك إيضاحات لا بد منها تتعلق ببعض المصطلحات المستخدمة في هذا الفصل؛ فـ «المدينة الجديدة» تشير إلى الأجزاء من القدس التي بنيت خارج المدينة المسورة (البلدة القديمة). وستُستخدم المصطلحات «يهودي» و«مسيحي» و«مسلم» دائماً، لا لأن هذه المصطلحات الدينية ملائمة بالضرورة للإشارة إلى الفئات والطوائف، لكن لأن الإحصاءات العثمانية والبريطانية قائمة على هذا الأساس. كما أن استخدام مصطلحي «عربي» و«يهودي» يتبع ما هو دارج في الكتابة عن الموضوع، مع أن هذين المصطلحين يستثنيان قطاعاً مهماً من المقدسيين ـ الأرمن واليونان والحبش وغيرهم ـ الذين ربما عاشوا في المدينة جيلاً بعد جيل ويعتبرون أنفسهم مقدسيين بالتأكيد. إن قسماً كبيراً من هؤلاء يعتبرون أنفسهم فلسطينيين، ومع أنه يمكن استخدام مصطلح «فلسطيني» لوصف السكان العرب والجماعات الأُخرى غير

اليهودية، بناء على الميول السياسية والانتماءات الوطنية، فإن هذا المصطلح يشمل أيضاً مواطني فلسطين من اليهود حتى سنة ١٩٤٨. وبما أن القدس كانت جزءاً من ساحة أوسع للصراع بشأن الأرض بين العرب واليهود، فإن مصطلحي «عرب» و«يهود» سيُستخدمان دوماً، مع الإشارة إلى أن المقصود بـ «العرب» هو الفلسطينيون العرب، أكانوا مسلمين أم مسيحيين، والجماعات الإثنية الأُخرى التي أُجليت عن الدولة اليهودية عندما أُقيمت في سنة ١٩٤٨.

يتناول هذا الفصل نمو القدس خارج أسوار البلدة القديمة، الذي بدأ في منتصف القرن التاسع عشر. وعند اقتراب القرن من نهايته، فإن الأوضاع السكنية المزدحمة في البلدة القديمة، والنمو الاقتصادي والسكاني في فلسطين، وتحسن الوضع الأمني بفضل ازدياد الوجود الإداري والعسكري العثماني، أدت كلها إلى جعل فكرة الإقامة خارج الأسوار خياراً مقبولاً وممكناً لدى عدد متزايد من السكان. وثمة عامل آخر ساهم في نمو المدينة يتصل بأراضي الأوقاف المسيحية والدور النشيط الذي قامت به الكنائس الأجنبية والمحلية، والذي أتاح لكثير من الفلسطينيين المسيحيين بناء منازل أو استئجار عقارات تابعة للكنائس في الأحياء الغربية. إنني آمل بأن أستثير نظرة أكثر تدقيقاً في المصادر المتعددة، وأن أضع موضع التساؤل بعض التوجهات في الدراسات التي تعالج موضوع نمو القدس، من خلال نظرة نقدية إلى النماذج المطروحة في النقاشات الصهيونية والإسرائيلية لنمو المدينة الجديدة.

القدس العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر: مدينة متغيرة

كان تعداد سكان المدينة في السبعينات من القرن التاسع عشر ما بين ١٤,٠٠٠ و٢٢,٠٠٠ نسمة.[٥] وكما هو موثق جيداً في مصادر أُخرى، كانت المدينة مركزاً للحياة الدينية للمسلمين والمسيحيين واليهود. وخلال القرن التاسع عشر، ازداد في الأرض المقدسة النشاط الديني القادم من أوروبا. وقد تضافرت التوجهات السياسية للقوى الأوروبية نحو «تغلغل حضاري ديني»، مع الإصلاحات العثمانية المتعلقة بالأراضي في سنتي ١٨٣٩ و١٨٥٦، التي سمحت للمواطنين من غير العثمانيين بتملك الأراضي، وجعلت القدس والأراضي المقدسة بأسرها، كما يذكر شولش، «حلبة صراع للمنافسات الأوروبية.»[٦] هذا النشاط الديني، بتضافره مع الإصلاحات العثمانية في جميع أنحاء الإمبراطورية، حوّل القدس في نهاية الحكم العثماني إلى مدينة مختلفة جداً عما كانت عليه قبل قرن من نواحي السكان والامتداد والمباني

والبنية التحتية.

مع نهاية الحكم العثماني للقدس في سنة ١٩١٧، كان تقدم تكنولوجي أساسي قد أحدث تغييرات في الحياة في المدينة من عدة نواح. ففي سنة ١٨٩٢ أُنشئ خط سكة حديد ربط بين القدس وميناء يافا، الأقرب إليها. واستُخدم هذا الخط في الأعوام الأولى بصورة واسعة لنقل الحجاج والمسافرين، لكن سرعان ما استُغل لنقل البضائع.[٧] كما ربطت طرقات واسعة ملائمة للعربات بين القدس من جهة، ويافا ورام الله ونابلس والخليل (عبر بيت لحم) وأريحا من جهة أُخرى، بالإضافة إلى قرية عين كارم المجاورة ومقام النبي صموئيل.[٨] ومع بداية القرن كانت أرصفة من الحصى قد أُنشئت على جانب الطرق الداخلية في مدينة القدس الجديدة: طريق نابلس وطريق ماميلا وحي محانيه يسرائيل وطريق يافا وشارع الأنبياء.[٩] ومنذ سبعينات القرن التاسع عشر وصلت خطوط التلغراف مدينة القدس بمصر وبيروت وأوروبا.[١٠] وتمتع السكان بخدمات بريدية متعددة، عثمانية وروسية وألمانية ونمسوية وفرنسية وإيطالية، لكنها لم تكن موحّدة.[١١] وذكرت بيرتا سبافورد، وهي أميركية كانت تقيم بالقدس، أن السلطات التركية سمحت لهم بتركيب هاتف في الكولونية الأميركية، واقتبست عن كاتب هو «الجوال المتدين» قوله: «وُصلت المحكمة الجديدة في القدس بالسرايا القديمة، وسيتم توسيع هذا النظام بدءاً بالمراكز الرسمية، ومن ثم سيجري تزويد المكاتب والمنازل بأجهزة الهاتف.»[١٢]

في سنة ١٨٦٣ صدر «فرمان» خاص بتأليف مجلس بلدي.[١٣] وكان من جملة أعماله إنشاء نظام صرف صحي في سبعينات القرن التاسع عشر. وفي التسعينات، جرى تنظيم جمع القمامة بصورة دورية، وعُلقت مصابيح الكاز لإضاءة المدينة، وكانت الشوارع تُرش بالماء في أوقات معينة من السنة لمنع تطاير الغبار. وفي سنة ١٨٩٢، افتتحت حديقة عامة للجمهور في المدينة الجديدة في شارع يافا قبالة المسكوبية، حيث كانت فرقة موسيقية عسكرية تعزف فيها يومي الجمعة والأحد.[١٤] وقبل الحرب العالمية الأولى بفترة وجيزة، زُرعت أشجار على امتداد بعض الشوارع، ونوقشت خطط لإدخال الحافلات الكهربائية ونظام الهاتف إلى المدينة.[١٥] وفي سنة ١٩١٤، مُنحت بلدية القدس امتيازاً من أجل تزويد المدينة بالكهرباء.[١٦] وشملت التغييرات الأُخرى التي أحدثتها البلدية إنشاء قوة شرطة للمدينة في سنة ١٨٨٦، ودائرة إطفائية في منتصف التسعينات، ومستشفى تابع للبلدية في سنة ١٨٩١ مجهز بـ ٣٢ سريراً ومفتوح للعامة، مع معالجة مرضى القرى المجاورة مجاناً ثلاث مرات في الأسبوع.[١٧] وبحسب شولش، فإن البلدية بدأت بمنح تراخيص بناء وحفظ سجل لها منذ أواخر القرن التاسع عشر

فصاعداً.[١٨] وفي سنة ١٩٠٧، صدر قانون يقضي بالحصول على ترخيص من أجل البناء أو توسيع المنازل أو إضافة طبقات أخرى.[١٩]

استُخدمت المطابع أول مرة في المدينة في الأربعينات من القرن التاسع عشر. وكانت توجد في تلك الفترة مطابع في دير اللاتين (الفرنسيسكان)، ودير الأرمن، ولدى طائفة الروم الأورثوذكس، والطائفة اليهودية. وكانت منشوراتها الأولى محصورة في النصوص الدينية والتفاسير، ثم وسّع أصحابها عملهم لاحقاً.[٢٠] وبين سنتي ١٨٧٦ و١٩١٦، صدر عدد من الجرائد والدوريات العربية، منها الجريدة الحكومية «القدس الشريف» وجريدة «باكورات جبل صهيون»، وهي مطبوعة أصدرها أساتذة وطلاب مدرسة المطران غوبات.[٢١] وفي سنة ١٩٠٨، صدرت في القدس اثنتا عشرة مطبوعة جديدة. كما صدرت في تلك الفترة الصحيفتان المشهورتان «فلسطين» من يافا، و«الكرمل» من حيفا.[٢٢]

وقام بدور مهم في الحياة الفكرية للمدينة عدد من المربين الذين كرسوا حياتهم لعملهم ومُثُلهم العليا. ومن أكثرهم احتراماً نخلة زريق، المعروف في التاريخ الفلسطيني بتأثيره الكبير في منهجية التعليم وتعليم اللغة العربية. وقد ولد في بيروت سنة ١٨٦١، وجاء إلى القدس سنة ١٨٨٩ ليدرِّس فيها بناء على طلب إرساليات تبشيرية إنكليزية. وبالإضافة إلى دوره الفاعل في إحياء اللغة العربية، كان عضواً في حلقة أدبية ضمت أدباء القدس، مثل سليم الحسيني، رئيس بلدية القدس سابقاً، وموسى عقل وفيضي العلمي.[٢٣] وفي سنة ١٨٩٨، أسس عدد من مثقفي القدس، بينهم زريق، جمعية الأدب الزاهرة، وكان رئيسها داود الصيداوي، وضمت بين أعضائها عيسى العيسى وفرج فرج الله وافتيم مشبّك وشبلي الجمل وجميل الخالدي وخليل السكاكيني.[٢٤]

التعليم في القدس العثمانية

شهد القرن التاسع عشر توسعاً هائلاً في فرص التعليم لأبناء النخبة، بمن فيهم الفتيات. وبينما حدث إصلاح عثماني بسيط في التعليم «بهدف توفير كوادر عسكرية ومدنية للخدمة في الدولة»،[٢٥] فإن مشاريع الإرساليات الأجنبية أسست أنواعاً متعددة من المدارس. وفي جميع أنحاء المشرق، أدت هذه المدارس دوراً رئيسياً في تعليم المسيحيين تحديداً؛ إذ لم تسمح السلطات العثمانية للطلاب المسلمين بالالتحاق بها إلاّ في أواخر القرن. وأحدث تعرض المقدسيين لأنظمة التعليم واللغات ووجهات النظر الأوروبية تأثيراً ملموساً في حياتهم من الناحيتين الاجتماعية

والسياسية. وبدا هذا التأثير جلياً بأشكال متعددة، منها نمط اللباس والتذوق الموسيقي والأدب وحقول الدراسة، وغيرها. كما نجح في «أن يغرس في الطلاب [مسيحيين ومسلمين على حد سواء] وعياً متنامياً بهوية ثقافية عربية.»[٢٦] وبالإضافة إلى ذلك، كان للمدارس التبشيرية أهداف تربوية ثقافية متنوعة، و«توجهات سياسية ـ اجتماعية»، نجم عنها توفير فرص تعليمية للفقراء والفتيات (تخطت الدراسة في الكتاتيب).[٢٧]

ويتضح من مطبوعة عن التعليم في سورية الكبرى، ترجع إلى سنة ١٨٨٢، أن مدارس القدس كانت تضم ما مجموعه ٣٨٥٤ طالباً (٢٧٦٨ فتى و١٠٨٦ فتاة) و٢٣٥ مدرِّساً.[٢٨] وكان عدد البنات في المدارس المسيحية (الإنجيلية والروم الأورثوذكس واللاتينية والروم الكاثوليك والأرمنية) أكثر قليلاً من عدد الصبيان (٩٢٦ فتاة في مقابل ٨٦١ صبياً). ومع أن أغلبية هؤلاء الطلاب كانت مسيحية، فإن أربعاً من المدارس الإنجيلية (مدرستين للصبيان ومدرستين للبنات) اقتصرت على تعليم اليهود، بعدد إجمالي بلغ ١٣٨ طالباً وطالبة. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك ١٧٠٧ طلاب في مدارس يهودية، ١٦٠ منهم فتيات. أمّا في المدارس الإسلامية الثماني، المخصصة جميعها للصبيان، فقد كان هناك ٣٦٠ طالباً. وفي سنة ١٨٩١، «افتتحت الحكومة مدرسة عامة [ثانوية] (الرُشدية) [كذا] في مدينتنا، حيث كان في إمكان أولاد المدينة كلهم، بغض النظر عن ديانتهم، أن يتلقوا دروساً في اللغات العربية والتركية والفرنسية، وفي العلوم الأساسية.»[٢٩] كما ورد ذكر تأسيس مدرسة إسلامية للبنات.[٣٠]

عدد الطلاب في مدارس القدس في سنة ١٨٨٢، بحسب نوع المدرسة وجنس الطلاب

	بنات	صبيان	المجموع
مدارس إسلامية	٠	٣٦٠	٣٦٠
مدارس مسيحية	٩٢٦	٨٦١	١٧٨٧
مدارس مسيحية للطلاب اليهود	غير متوفر	غير متوفر	١٣٨
مدارس يهودية	١٦٠	١٥٤٧	١٧٠٧
مجموع الطلاب	١٠٨٦	٢٧٦٨	٣٨٥٤

كان أمام الطلاب الذين يودون متابعة دراستهم عدة خيارات، بما فيها كليات تدريب المعلمين في القدس وجوارها.[٣١] وسافر آخرون، ذكوراً وإناثاً، إلى الخارج لإكمال دراستهم، على الأغلب في كليات لبنان ومصر وإستنبول. ووفرت

جامعة الأزهر في القاهرة تعليماً إسلامياً لكثير من الطلاب الذين تخرجوا منها وعادوا ليصبحوا أئمة أو علماء شريعة في القدس وفي مختلف أنحاء فلسطين. والتحقت ملكة ومارغريت غازمَرَريان بكلية التمريض في بيروت، وعملتا لاحقاً في خدمة الحكومة العثمانية في سورية،[٣٢] وكذلك فعل عزت طنوس، الذي درس في كلية الطب في بيروت.[٣٣] وقد وفرت هذه المعاهد مناخاً ثقافياً مملوءاً بالإثارة، وأتاحت المزيد من النقاش للقضايا المطروحة وقتئذ، مثل القومية العربية والعلمانية والداروينية والإصلاح الإسلامي والمسيحيين العرب وصلتهم بالكنائس الأجنبية. وعاد الطلاب إلى بلادهم وهم ضليعون بهذه الأفكار والنقاشات.[٣٤]

كانت الفرص التعليمية والثقافية، التي وفرها ازدياد عدد المدارس، كثيرة وبعيدة التأثير. أولاً، أدت إلى زيادة ملحوظة في عدد الأشخاص المتعلمين في القدس (وفي أجزاء أُخرى من المشرق). ثانياً، تعلم كثير من الطلاب لغات أُخرى بالإضافة إلى العربية والتركية (اليونانية والروسية والفرنسية والإنكليزية والألمانية). ولم تتح لهم هذه المعرفة رؤية الأمور من زوايا جديدة فحسب، بل أتاحت لهم أيضاً، بين أمور أُخرى، فرصاً للعمل لدى البعثات الدبلوماسية والدينية والمنظمات الأجنبية، كمعلمين وإداريين وأدلاء وسكرتارين ومترجمين. ثالثاً، ازدادت الفرص أمام هذا الكادر المتعلم للعمل في خدمة الحكومة العثمانية، وشكّل مجموعة استخدمتها إدارة الانتداب البريطاني لاحقاً. رابعاً، فتحت الأنظمة التعليمية الجديدة لهذه المجموعة الخاصة مجال الاستفادة من موارد خارج نطاق دعم البنية المحلية والعائلية ـ تحديداً الكنائس الراعية أو الجمعيات الخيرية ـ مع فرص لاستكمال الدراسة.

ودخلت الأنشطة الرياضية المنظمة إلى حياة المقدسيين الاجتماعية والتعليمية وحياة النخبة في ذلك الوقت، وعلى الأرجح بتشجيع من مدارس الإرساليات التبشيرية الأوروبية. ويتذكر عزت طنوس، الذي كان في الفترة ١٩٠٥ ـ ١٩١١ طالباً في مدرسة سان جورج التابعة للكنيسة الإنجيلية، أنه لم يكن هناك مباريات في كرة القدم فحسب، بل أيضاً مباريات في أثناء فصل الصيف في الكريكيت وكرة السلة والهوكي. وحظيت مباريات أيام السبت والمباريات السنوية بشعبية كبيرة. و«أصبح الجمهور العام متحمساً للرياضة إلى درجة أن عدد المتفرجين على مباراة لكرة القدم في ملعب مدرسة سان جورج بلغ في سنة ١٩١٠ نحو خمسة آلاف متفرج، بينهم بضع مئات من النسوة المحجبات.»[٣٥] وفي سنة ١٩١٢، كان لدى مدارس جمعية الكنيسة التبشيرية وسان جورج وجمعية الشبان المسيحية فِرَق لكرة القدم تبارت مع فريق الكلية البروتستانتية السورية الذي أتى من بيروت. وفي العام التالي سافر فريق مكون من عدة مدارس من القدس إلى بيروت للعب ضد فريق الكلية المذكورة.

النشاط الاقتصادي في المدينة

على الرغم من التغيرات الكثيرة وازدياد عدد السكان منذ القرن التاسع عشر فصاعداً، فإن النمو الاقتصادي والصناعي في فلسطين لم يتمركز في القدس؛ بل إن مدناً أُخرى نمت بالمقدار نفسه، إن لم يكن بمقدار أكبر. ويشير روبرتس، في كتابه «الملامح المدينية للشرق الأوسط» (*Urban Profile of the Middle East*)، إلى أن «في كثير من الحالات أرسى التطور الصناعي الأولي الأساس لنمو مستوطنات كانت تحت سيطرة عواصم سياسية في مكان آخر... [مثلاً] يافا بدلاً من القدس...»[٣٦] ففي سنة ١٨٨٠، كان عدد سكان القدس نحو ٣٥,٠٠٠ نسمة، وفي سنة ١٩١٥ أصبح أكثر من الضعف قليلاً (٨٠,٠٠٠)، بينما تضاعف عدد سكان يافا في الفترة نفسها أربع مرات، من ١٠,٠٠٠ إلى ٤٠,٠٠٠، وكذلك حيفا من ٥٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠.[٣٧]

إن الدراسات عن القدس في الفترة العثمانية تتحدث بالتفصيل عن حركة اقتصادية نشيطة، لكن محدودة. فالمواد الغذائية الضرورية لسكان القدس كانت تأتي من الأرياف المجاورة، ومن مناطق أبعد. وكانت فلسطين بصورة عامة، كما القدس، تستورد الأرُز من مصر وإيطاليا، وتستورد السكّر من فرنسا، والبن من أميركا الجنوبية وشبه الجزيرة العربية. وكان البدو يؤمون المدينة للمتاجرة بالحبوب والمواشي، وكان المزارعون يأتون من القرى المجاورة لتسويق الفاكهة والخضروات،[٣٨] والتجار يجوبون أنحاء المشرق للحصول على المنتوجات المحلية أو الإقليمية للمتاجرة بها. وقد ذكر إدوارد روبنسون، عالم آثار أميركي عمل في فلسطين، أنه كان في القدس في سنة ١٨٣٨ تسعة معامل لصنع الصابون، وعشر معاصر لزيت السمسم، ومدبغة كبيرة، وورشات كثيرة لصنع التحف التذكارية.[٣٩] وفي أوائل القرن التاسع عشر، كان هناك نحو عشر مصابغ للألبسة تبيع الأقمشة البيض والزرق للبدو والفلاحين.[٤٠] وفي الخمسينات كان هناك عشرون مطحنة للقمح في المدينة، لكن مع تحولها إلى العمل بقوة البخار وازدياد إنتاجيتها، أغلق كثير منها أبوابه.[٤١] وقبل الحرب العالمية الأولى، كان هناك مصانع لصنع المعكرونة في يافا والقدس. كما أن صناعة الحجر والطوب والسيراميك كانت جزءاً من الأنشطة الاقتصادية في القدس قبل الحرب.[٤٢]

يؤكد بن ـ أرييه أن إمكانات المدينة التجارية تحسنت باطراد مع حلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر.[٤٣] وبحسب شولش، فإن «اقتصاد المدينة بقي اقتصاداً استهلاكياً تدعمه واردات من الخارج، وتدعمه، في حالتي الطائفتين المسيحية

واليهودية، أموال أجنبية.»[٤٤] وقد كتبت بيرتا سبافورد، وهي من أوائل سكان الكولونية الأميركية التي أُسست في سنة ١٨٨١، عن نحو ١٥ ألفاً إلى ٢٠ ألف حاج روسي زاروا القدس:

> أوجَدوا طلباً على جميع أنواع الحلي الصغيرة، واستُخدم عدد كثير من سكان القدس وبيت لحم للعمل في الورشات الكثيرة العاملة في صناعة التحف التذكارية بمختلف أنواعها. وكان العاملون في صناعة الشمع يعملون على مدار السنة ليوفروا الكمية الكافية من الشموع لتلبية طلبات آلاف الحجاج الروس واليونان والأرمن والأقباط والمقدونيين، الذين كانوا يأتون لحضور احتفال «سبت النور» الشتوي. وبالإضافة إلى صُناع الأيقونات والتحف الصغيرة المصنوعة من عرق اللؤلؤ وخشب الزيتون، حصل «صُناع الأكفان» على ربح وفير من رسم جماجم سود وعظمتين متصالبتين على قماش أبيض من الموسلين ليلبسه الحجاج الروس. . . .[٤٥]

بالإضافة إلى ذلك، أقيمت أسواق مرتبطة بعدة احتفالات دينية في فلسطين. فخلال الاحتفال بعيد «ستنا مريم»، الذي كان يستمر أسبوعاً، كانت طائفة الروم الأورثوذكس تقيم مخيماً على المنحدر الغربي لجبل الزيتون. وتتذكر هالة السكاكيني، التي حضرت الاحتفال في الثلاثينات من القرن العشرين عندما كانت طفلة، أن «حشداً من مختلف أنواع الباعة كان يتجمع في الموقع لتزدهر تجارة نشيطة.»[٤٦] وجلبت احتفالات «النبي موسى»، التي تترافق مع عيد الفصح وتستمر أيضاً أسبوعاً، الكثير من المسلمين الذين يتوافدون من جميع أنحاء فلسطين إلى القدس للمشاركة في الموكب المتجه إلى قبر النبي موسى في وادي الأردن. ولم تكن هذه الاحتفالات مناسبة للباعة والتجار الموسميين فقط، بل أيضاً فرصة للقادمين من الأرياف لزيارة أسواق القدس.[٤٧] وقد استمر كثير من هذه الاحتفالات حتى سنة ١٩٤٨، عندما أدى تشريد السكان وتقسيم البلد إلى جعل السفر إلى الأماكن المقدسة أمراً مستحيلاً.

النمو السكاني

أصبحت القدس في نهاية الحقبة العثمانية، عشية الحرب العالمية الأولى، أكبر مدينة في فلسطين، والمركز السياسي والحضاري للبلد.[٤٨] ويتضح من كثير من الدراسات المتعلقة بالموضوع صعوبة التوصل إلى تقديرات أكيدة لعدد السكان في

تلك الفترة. فالأرقام الواردة في الإحصاء العثماني لسنة ١٩٠٥ تُظهر أن مجموع عدد المواطنين العثمانيين في القدس في تلك السنة كان ٣٢,٤٠٠، منهم ١٣,٤٠٠ يهودي و١١,٠٠٠ مسلم و٨٠٠٠ مسيحي.[٤٩] لكن هذه الأرقام لا تشمل الأجانب الذين يعيشون في المدينة، والذين من شأنهم على الأرجح زيادة عدد اليهود والمسيحيين.[٥٠] وتورد المصادر اليهودية رقماً لعدد السكان في السنة المذكورة أعلى كثيراً، بما فيها مصدر يقدر عدد اليهود بـ ٥٠,٠٠٠ نسمة من مجموع ٧٥,٠٠٠ نسمة.[٥١] وتذكر المصادر العثمانية لسنة ١٩١٤ أن عدد المواطنين اليهود في قضاء القدس بأكمله كان ١٨,١٩٠ يهودياً.[٥٢] أمّا المؤرخ يهوشواع بن ـ أريبه، الذي تفحص عدداً لا حصر له من المصادر بشأن ديموغرافية المدينة في ذلك الوقت، فقد استنتج ما يلي:

> في سنة ١٩١٧، رفع الكولونيل زكي بك، رئيس نقابة القمح في القدس، تقريراً إلى جمال باشا ذكر فيه أنه يوجد في القدس ٣١,١٤٧ يهودياً من مجموع السكان البالغ عددهم ٥٣,٤١٠. وقد استند هذان الرقمان إلى شهادات الميلاد وقيود الشرطة، وأكد صحتهما أول إحصاء شامل أجراه البريطانيون في القدس في سنة ١٩٢٢. وأظهر هذا الإحصاء أن إجمالي عدد السكان هو ٦٢,٠٠٠، منهم ٣٤,٣٠٠ يهودي.[٥٣]

لم يكن متبعاً في تلك الفترة أن تشتمل الإحصاءات على تسجيل أماكن إقامة السكان بالمناطق المتعددة من المدينة. لكن من المعروف أن مساحة المدينة الجديدة في بداية الانتداب البريطاني كانت أربعة أضعاف مساحة المدينة القديمة.[٥٤] وكان عدد سكان المدينة الجديدة في نهاية الحكم العثماني، بحسب تقديرات بن ـ أريبه، كما يلي: ٢٠٠٠ ـ ٢٤٠٠ مسلم، أي نحو ١٥٪ من العدد التقديري البالغ ١٢,٠٠٠ مقدسي مسلم،[٥٥] و٢٩,٠٠٠ يهودي من مجموع اليهود البالغ ٤٥,٠٠٠ يهودي،[٥٦] في حين شكّل المسيحيون ١٥٪ من سكان المدينة الجديدة (أو تقريباً ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠).[٥٧] على أي حال، استمرت المدينة في النمو كمنطقة سكنية للمسلمين والمسيحيين واليهود، ويشير إحصاء سنة ١٩٢٢ إلى أن ٣٠,٣٪ من المسلمين كانوا يعيشون خارج الأسوار.[٥٨]

البناء داخل أسوار المدينة وخارجها

منذ بدايات القرن التاسع عشر حتى منتصفه، تألفت القدس من المدينة

المسورة، مع منشآت قليلة خارج الأسوار. وداخل الأسوار كانت مدينة إسلامية من القرون الوسطى ومقسمة، جزئياً على الأقل، تبعاً للانتماءات الإثنية ـ الدينية، مع أن التسميات وتقسيمات الأحياء الحالية (الحي الإسلامي والمسيحي واليهودي والأرمني) لم تكن موجودة.[٥٩] وبالأحرى تكونت حارات على أساس سمات مشتركة، قد تكون الدين أو الأصل أو القبيلة أو الانتماء الإثني أو الجماعة. فأفراد عشيرة بني زيد، على سبيل المثال، أنشأوا حارة بني زيد، الكائنة في الموقع المعروف اليوم باسم عقبة المولوية شرقي باب العمود. وكانت المناطق تسمى أيضاً تبعاً لمهنة أصحاب الدكاكين فيها، كحارة الجوالدة (دباغي الجلود)، أو بحسب مَعْلم معروف، كدير الروم أو خان الزيت (نزْل تجار زيت الزيتون).[٦٠]

وخارج الأسوار، كان هناك مقابر وأبنية دينية متنوعة ومنازل صيفية مسورة، تعتبر جميعها جزءاً من القدس، لا من القرى المجاورة. وكانت المقابر الإسلامية والمسيحية واليهودية تقع إلى الشرق والشمال الغربي من الأسوار. وكان خارج الأسوار أيضاً عدد من المساجد والأربطة والزوايا[٦١] والمدارس والخانات والمقامات (قبور وأضرحة)، لكن مع حلول منتصف القرن التاسع عشر كان كثير منها قد فقد ازدهاره السابق.[٦٢] ونذكر على سبيل المثال أنه كان في القرن الثالث عشر خان وزاوية في موقع قبر الشيخ جرّاح. أمّا المسجد الحالي القائم في الموقع فقد بُني في سنة ١٨٩٥ ـ ١٨٩٦.[٦٣]

في منتصف القرن التاسع عشر، اتخذ الاهتمام الأوروبي المتعاظم بالأرض المقدسة شكل نشاط عمراني متزايد من جانب الجماعات المسيحية. وكان البروتستانت الإنكليز والألمان، بحسب شولش، «أول أجانب شيدوا مباني جديدة داخل المدينة وخارجها، أشهرها 'الكاتدرائية'، أي كنيسة المسيح، التي دُشنت في سنة ١٨٤٩.»[٦٤] ثم راح الروس وفرسان الهيكل الألمان والكاثوليك الألمان والكاثوليك الإيطاليون جميعاً يبنون الكنائس والنُزُل ومباني أُخرى داخل الأسوار وخارجها. وقد حققت هذه المشاريع الأوروبية غرضها المنشود؛ ففي سنة ١٩١٠ فاق عدد الحجاج الأوروبيين السنوي للقدس عددهم قبل ذلك بأربعين عاماً بما يتجاوز الضعف.[٦٥] وقد أفاد هذا النشاط العمراني أيضاً السكان المحليين. وأحصى الرحالة فيتال كوينيه، في نهاية القرن التاسع عشر، ١٧ مستشفى و٥٤ مدرسة (باستثناء مدارس المساجد الإسلامية) في القدس.[٦٦] وأنشئت خلال هذه الفترة مؤسسات تعليمية أوروبية كثيرة لسكان القدس المحليين، بينها مدارس مسيحية ويهودية بإدارة جماعات دينية إنكليزية وألمانية ونمسوية وفرنسية ويونانية.

قبل تلك الفترة وخلالها، أقدم السكان المحليون أيضاً على القيام بأعمال بناء

مهمة. وعلى الرغم من أن جهودهم هذه ليست موثقة جيداً، فإننا مع ذلك نجد لها ذكراً في مصادر، مثل روايات الرحالة والكتابات التاريخية والخرائط والسِّير الذاتية. وقد تجاهل معظم كتابات الباحثين الإسرائيليين والصهيونيين مؤلفات الرحالة العرب إلى فلسطين والمؤرخين العرب، بينما اعتمد بإفراط على أدب الرحلات الوصفي الذي ألّفه حجاج أوروبيون.[٦٧] وثمة نمط من أنماط البناء خارج الأسوار تجاهلته، أو قللت من أهميته، الدراسات المتعلقة بالموضوع، وهو المنازل الصيفية الكثيرة التي بنيت في شمالي شرقي وجنوبي غربي المدينة المحاطة بالأسوار. وكان بعض هذه المنازل قصوراً بناها الأغنياء وأصحاب النفوذ، وكانت محاطة بالأراضي المزروعة وأشجار الفاكهة، وغالباً ما وجد فيها مطاحن أو معاصر للزيتون. وتتحدث روايات الرحالة العرب عن هذه المنازل الكبيرة في منطقتي البقعة وجبل الزيتون في العصرين المملوكي والعثماني.[٦٨]

مع منتصف القرن التاسع عشر والنصف الثاني منه، أصبح من المعتاد أن يمضي المقتدرون الصيف خارج الأسوار هرباً من حر القدس الشديد في الصيف، ومن الأحوال الخانقة في المدينة القديمة المزدحمة. وكان القرويون والمزارعون ينتقلون دائماً مع عائلاتهم للإقامة في مواسم الزرع والحصاد بالبيوت الصغيرة التي شيدوها قرب حقولهم. واستمرت عائلات النخبة في ممارسة التقليد المتَّبع في القرون السابقة بالسكن في قصور ببناء منازل أُخرى، صيفية، خارج الأسوار. وكان بيت المفتي المنزل الصيفي الخاص بعائلة الحسيني، وقد شُيد في ستينات القرن التاسع عشر، وأُعيد بناؤه بفخامة بين سنتي ١٨٩٠ و١٨٩٥.[٦٩] وخلال هذه الفترة تخطت عادة بناء منازل صيفية النخبة والفلاحين لتنتشر بين عائلات الطبقة الوسطى، وخصوصاً العائلات المسيحية التي أُذن لها في الاستفادة من أراضي الأوقاف المسيحية ومبانيها. ويعكس تاريخ عدد من العائلات المسيحية هذا التوجه. ففي الثمانينات، بنت عائلة السكاكيني، التي كانت تقطن في الحي المسيحي في البلدة القديمة، منزلاً صيفياً في المصرارة. كما كان جيرانها، عائلة عبدو، يمضون الصيف خارج الأسوار في منزل تملكه بطريركية الروم الأورثوذكس في مبنى يدعى الحريرية.[٧٠] وفي التسعينات انتقل نيقولاس سبيريدون، وهو طبيب يوناني، مع عائلته من منزل في البلدة القديمة تملكه بطريركية الروم الأورثوذكس إلى آخر خارج الأسوار يقع في ماميلا وتملكه أيضاً البطريركية ذاتها. وفي سنة ١٨٩٧ اشترى هذا الطبيب ٢١ قطعة أرض من فلاحي المالحة، وبنى منزلاً «ريفياً» أو «صيفياً»، وزرع أشجار زيتون وكينا، وحفر بئراً أيضاً.[٧١]

الأحياء والضواحي أو التجمعات السكنية: نمو المدينة الجديدة

كان القلق الشديد إزاء الأمن السبب الرئيسي الذي يُعزى إليه البطء النسبي في توسع المدينة خارج الأسوار في البداية. فحتى السبعينات من القرن التاسع عشر، كانت بوابات المدينة تغلق ليلاً وفي أثناء صلاة الجمعة عند المسلمين.[٧٢] لكن لا بد من أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضاً أن أسوار مدينة القدس كان يمكن أن تحيط بالسكان بسهولة لقلة عددهم، وبالتالي كان الحافز على ترك المدينة ضئيلاً. وكانت مسألة الأمن مرتبطة بعلاقات معقدة بين الوجود العثماني العسكري، والزعماء المحليين، و«قطاع الطرق» الذين كانوا يهاجمون الأشخاص غير المحميين ويسلبونهم.[٧٣] وعندما أصبحت القدس متصرفية في سنة ١٨٥٨،[٧٤] ازداد الحضور العثماني، الإداري والعسكري، الأمر الذي جعل المدينة تبدو أكثر أمناً ومحمية على نحو أفضل. لكن الحقيقة أن العائلات القاطنة في حي النبي داود، المجاور لأسوار المدينة القديمة، وفي القرى القريبة ـ الطور، سلوان، العيزرية، دير أبو ثور، وغيرها ـ كانت تعيش قبل ذلك من دون أسوار.[٧٥] وبالتالي، كان يمكن للعيش خارج الأسوار أن يكون آمناً من الهجمات والغارات، إلاّ إن هذا ربما لم يكن ممكناً بالنسبة إلى المهاجرين اليهود الذين لا يجيدون اللغة العربية، وليس لهم علاقات بالشيوخ والزعماء المحليين. والروايات الصهيونية والإسرائيلية، التي تشدد على زيادة الأمن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر باعتباره السبب الرئيسي في النمو خارج الأسوار، تكشف عن منظور أحادي الجانب إلى علاقات تلك الفترة وأحداثها.

مع ازدياد النمو في عدد السكان وتنامي الهجرة اليهودية، ازدادت العوامل التي تدفع السكان إلى البناء خارج المدينة القديمة المسورة. وكان من الدوافع الرئيسية إلى ترك المدينة الازدحام الشديد ومشكلات الصحة العامة. فالحصول على المياه في البلدة القديمة مشكلة، ولا سيما خلال أشهر الصيف الحارة، بينما كان في وسع القاطنين خارج الأسوار أن يحفروا آباراً أسفل منازلهم لتخزين مياه الأمطار المنسابة من على سطوح المنازل خلال فصل الشتاء، فيخففوا بذلك من اضطرارهم إلى قطع مسافات طويلة من أجل الحصول على المياه، أو إلى تقنين استخدامها في الصيف.

إن الأغلبية العظمى من الدراسات المتعلقة بنمو المدينة الجديدة تركز على ظهور الأحياء المخطط لها.[٧٦] وقد أنشئت هذه الأحياء من قِبل جمعيات بناء يهودية أو مشاريع خيرية حافظت على قواعد وأنظمة وسجلات مفصّلة تجعل هذا

الجانب الخاص من نمو البناء في المدينة الجديدة يُفهم كسعي منظم بصورة معقولة.[٧٧] لكن النموذج النظري القائم على التشديد على الأحياء ينطوي على إشكاليات لأنه يركز الاهتمام بصورة حصرية على طائفة شيدت أحياء منظمة، ويتعامل مع الأساليب الأُخرى في بناء المنازل وتكوّن التجمعات السكنية على أنها شذوذ عن القاعدة. وهكذا لم تجد طريقها إلى كتب التاريخ إلاّ الأحياء المخطط لها فقط. إن التوثيق الدقيق لمشاريع البناء العربية في الفترة الأولى، والشبيه بالتوثيق المتعلق بمشاريع البناء اليهودية، شبه غائب. فمشاريع البناء العربية كانت تجري بصورة مختلفة؛ إذ كانت تتم إمّا بمبادرات فردية أو عائلية، وإمّا بمبادرات من أوقاف مسيحية. وكان التوسع العربي خارج الأسوار في الأساس مشروعاً خاصاً قائماً على توفر الأرض ورأس المال العائلي، ويفتقر إلى الإجراءات الرسمية والتنظيمية المتبعة في إنشاء الأحياء اليهودية. وقد عمد بعض العائلات المسلمة التي اشترت أرضاً وسكنت خارج الأسوار إلى تحويل أملاكها إلى أوقاف لإبقاء ملكية الأرض داخل العائلة. ولم تُنشر بشأن هذا الموضوع سوى أبحاث قليلة، وبالتالي فإن محفوظات العائلات، وسجلات المحكمة الشرعية الإسلامية، ووثائق الأوقاف المسيحية، يمكن أن تكشف أكثر عن الممارسات التي تخص تحديد ملكية البناء والأراضي بالنسبة إلى المقدسيين العرب والأرمن واليونان. كما تزودنا المذكرات واليوميات والروايات الشفهية فهماً أعمق لعملية البناء والحصول على الأراضي خارج الأسوار.

ثمة دليل آخر يتعلق بتاريخ البناء في القدس ينطوي هو أيضاً على إشكالية. فخرائط كثيرة عائدة إلى تلك الفترة وضعها أجانب، ولهذا يظهر أثر الأنشطة الدينية والتبشيرية بصورة بارزة فيها. إن صفقات شراء الأراضي والمباني اليهودية والمسيحية موثقة جيداً في سجلات أملاك الكنيسة والمؤسسات اليهودية وسجلات الحكومة العثمانية. وكانت تُحفظ في ذاكرة كل طائفة وسجلاتها كمحطات مهمة في مسيرة توسعها في الأرض المقدسة. ولذا، فإن هذه المصادر تميل إلى تجاهل البناء المحلي. وسيتناول الفصل التالي الصعوبات الكامنة في المادة التاريخية التي يستخدمها الباحثون في تفسير توسع المدينة الجديدة وفي التوثيق المتعلق ببدايات البناء الممول محلياً.

تتفق تواريخ القدس على أن أول حي بُني خارج أسوار المدينة القديمة كان مشكنوت شأنانيم، وهو مشروع بناء يهودي قام به موزس مونتفيوري، وكان عبارة عن عشرين منزلاً بدأ بناؤها في سنة ١٨٥٥ وأُنجز في سنة ١٨٦٠.[٧٨] كما بُني في الفترة نفسها عدد من المنازل الخاصة والمشاريع التبشيرية، بما فيها المسكوبية (أنجز بناؤها في سنة ١٨٦٠)، ومدرسة المطران غوبات على جبل النبي داود، وميتم

شنلّر، والبيت الصيفي للقنصل البريطاني فِن في الطالبية. وتظهر في خريطة ويلسون لسنة ١٨٦٤ «مستوطنة يونانية» في الطالبية ودكاكين خارج باب الخليل ومقهى أرمني ومبنى حراسة تركي.[٧٩]

إذا نظرنا إلى الموضوع من منظور الوصف المدوَّن للمدينة والسجلات التاريخية حولها، والتي غالباً ما يجري ذكرها في المؤلفات الأكاديمية والروايات الأكثر شعبية لتاريخ المدينة، يبدو كأن سكان المدينة، العرب واليونان والأرمن، لم يفكروا في العيش خارج الأسوار في تلك الفترة المبكرة. وإذا كان صحيحاً أنه لم يكن هناك مشاريع بناء عربية ويونانية وأرمنية منظمة خلال فترة التوسع الأولية، فإن من شأن التركيز على الحالات الموثقة جيداً فقط إهمال جانب مهم في نمو المدينة. فجهود العرب وغيرهم، لبناء منازل لإقامة دائمة على مدار العام على أراض خاصة، غير موثقة إجمالاً، أو على الأقل لم تجر دراستها بصورة جدية.[٨٠] كما أن الحديث عن التوسع خارج الأسوار لا يعتبر المنازل الصيفية العربية جزءاً من الأماكن السكنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الضروري دراسة العلاقة بين الكنيسة الأورثوذكسية وقيامها بتأجير الأراضي (ليس بالضرورة في مقابل مال) لأتباعها كي يبنوا خارج الأسوار. فهناك مبان يشار إليها في الخرائط والسجلات على أنها من أملاك الكنيسة الأورثوذكسية، مع أنها قد تكون مباني سكنية لعرب ويونان من أتباع الكنيسة.

إننا نعرف، على أي حال، أنه كان هناك سكان يهود وعرب خارج الأسوار لأن «مجلة صندوق استكشاف فلسطين الفصلية» (*Palestine Exploration Fund Quarterly*) ذكرت في سنة ١٨٨١ أن بين القاطنين خارج الأسوار، والبالغ عددهم ٢٥٠٠ نسمة، هناك ١٥١٠ من اليهود. وهناك رسالة كتبها أحد سكان الكولونية الأميركية في سنة ١٨٨٣ تلقي الضوء على أنشطة البناء في تلك الفترة:

> إن أنشطة إعادة البناء لا تقتصر بالتأكيد على اليهود. فالكاثوليك واليونان والمسلمون والبروتستانت، جميعهم يشاركون فيها. وحالياً، هناك أكثر من مئة بناية في قيد الإنشاء جميعها من الحجر، ومعظمها من الحجر المشذب بعناية. والطريقة الجديدة هي استخدام عوارض حديد لدعم السقف، ومن ثم تغطى هذه بقرميد فرنسي بدلاً من السقف المقبب الأقدم طرازاً والأجمل منظراً.[٨١]

بالإضافة إلى ذلك، فإن أساليب البناء التي اتبعها سكان المدينة العرب، المسلمون منهم والمسيحيون، غير قابلة بسهولة للتصنيف كـ «أحياء»، خلافاً لمشاريع الإسكان اليهودية المبكرة. وفي بعض الحالات، كانت العائلة الصغيرة أو الممتدة

تشتري الأرض وتبدأ البناء مجتمعة في منطقة فسيحة تتسع للأجيال المقبلة كي تواصل إضافة بيوت في المنطقة. فالنمَّرية والوعرية كانتا مساحتين في منطقة البقعة في المدينة الجديدة، اكتسبتا تسميتهما من أفراد من عائلتي النمَّري والوعري انتقلوا إلى خارج المدينة القديمة وأسسوا أوقافاً عائلية خلال العهد العثماني. وفي حالات أُخرى كانت العائلة العربية تبني منزلاً مصمَّماً بصورة مستقلة على قطعة من الأرض تملكها، وهي عادة تشهد عليها تواريخ العائلات ويمكن ملاحظتها بسهولة في طراز الأبنية في الحيين العربيين الطالبية والقطمون، اللذين نشآ لاحقاً. ومن جهة أُخرى، بقيت أملاك الكنيسة مسجلة باسمها، لكنها أُجِّرت أو مُنح حق الانتفاع بها، في مقابل مبلغ من المال أو خدمات، الأمر الذي وفر لعدد من المسيحيين بيوتاً خارج أسوار المدينة القديمة. وبالإضافة إلى الأساليب المتعددة في البناء، كان هناك اختلافات كبيرة في طابعه والأموال المستثمرة فيه. يصف دافيد يلين وضع البناء في سنة ١٩٠٠ كما يلي:

> يبلغ مجموع عدد المُلاّك الجدد ١١١ شخصاً. من هؤلاء ٥٦ يهودياً و٢٧ مسيحياً و٢٧ مسلماً؛ و[يجب أن يضيف المرء أيضاً] البلدية، التي شيدت مبنى من الرسوم التي حصّلتها من جميع سكان المدينة.
>
> إن الرقم الدقيق ليس ضخماً على الإطلاق، وهو يعكس في الحقيقة حالة الركود في مجال البناء في القدس في هذه الفترة... وعندما نرى أن ٥٤ من غير اليهود شيدوا منازل في القدس في هذه السنة، نعرف أن ٥٤ بناية كبيرة قد أضيفت، بينما بنى عدد قليل من الـ ٥٦ يهودياً منازل جديدة، فهؤلاء ببساطة ملاّك سابقون، في معظمهم، أضاف كل منهم إضافة صغيرة إلى منزله القديم...
>
> إن قيمة المنازل الـ ٢٧ المسيحية هي (على الأقل) ٧٥٦,٥٠٠ قرش. وقيمة المنازل الـ ٥٦ اليهودية ٢٦٣,٠٠٠ قرش. وقيمة المنازل الـ ٢٧ الإسلامية ٢٤٢,٠٠٠ قرش. وقيمة مبنى البلدية ٩٠٠٠...
>
> إن قيمة كل منزل من المنازل الإسلامية تساوي، في المتوسط... مرة ونصف مرة قيمة كل منزل يهودي، وقيمة كل منزل مسيحي تساوي الضعف...
>
> ونسبة الأغنياء بين المسيحيين من أصحاب هذه المنازل هي ٥٤٪، وبين المسلمين ٣٣٪، أمّا بين اليهود، فهي ١٢٪ فقط. وبالإضافة إلى ذلك، تبلغ قيمة أغلى المنازل اليهودية ٢٠,٠٠٠ بينما تبلغ قيمة أغلى المنازل الإسلامية والمسيحية أعلى من ذلك كثيراً.[٨٢]

إن أساليب البناء والميل إلى الاستثمار فيه هي مما يميز البناء العربي خلال الحقبة العثمانية وفترة الانتداب البريطاني. وفي نظر المقدسيين العرب، تحولت المدينة الجديدة من مكان يرمز إلى الابتعاد عن الروابط العائلية والعزلة إلى مكان يتمتع بمحيط صحي وأمان نسبي. كما أصبحت مكاناً يمكن أن تعبّر فيه الطبقتان العليا والوسطى عن قيمهما ومقدار ثرائهما من خلال التصاميم المعمارية والحدائق الغناء، على نحو لم تكونا قادرتين على فعله في البلدة القديمة المزدحمة. مع ذلك، لم تكن المدينة الجديدة للعائلات الثرية جداً فحسب، إذ تكشف تواريخ العائلات أن الأغنياء العرب بدأوا بناء منازل ومبان تجارية وتأجيرها، وهكذا، صار متاحاً لكثيرين من العرب واليهود أن يتركوا المدينة القديمة ويستأجروا في المناطق الجديدة، حتى لو لم يكن لديهم رأس المال المطلوب لشراء قطعة أرض وبناء منزل عليها. وأتاحت الأملاك الواسعة للكنيسة الأورثوذكسية والكنيسة الأرمنية فرصاً مشابهة لأتباعهما.

وتقدم الأمثلة التالية نماذج من التفاوت في المعلومات المتوفرة عن توسع البناء. ففي السبعينات من القرن التاسع عشر أسس اتحاد كنيست يسرائيل جمعية إيفن يسرائيل، واشترى قطعة أرض من أجل بناء ٥٣ منزلاً. ونجد في سجل أنظمة الجمعية تفصيلات القرعة التي أُجريت لتوزيع المنازل، وأسماء مؤسسي الأحياء، وتكلفة الأرض، وطريقة الشراء.[٨٣] أمّا البحث عن معلومات بشأن التوسع السكني للعرب واليونان والأرمن خارج المدينة القديمة فإنه، في المقابل، ضعيف النتائج. وقد سجل في تاريخ إحدى العائلات أن زوجين أرمنيين متزوجين حديثاً في سنة ١٨٥٨ سكنا خارج المدينة في حي ماميلا في منزل ورثه العريس عن والده. وبعد وفاة الزوجة في سنة ١٨٨٤، قدم الزوج التماساً للبطريرك الأرمني لمنحه غرفاً في الحي الأرمني، كتب فيه: «من المستحيل أن أعيش خارج البلدة القديمة وأترك أولادي بين الأتراك والجنود والناس الأغراب الآخرين.»[٨٤] ومن المشكوك فيه أن يكون الزوجان الشابان غامرا بالعيش خارج الأسوار وحدهما، والأرجح وجود عدد من المنازل الأُخرى في المنطقة، إلاّ إنه لا يوجد ما يشير إلى وجود مبان سكنية على خريطة تعود إلى تلك الفترة. كما روت بيرتا سبافورد فستر حادثة جرت في أواخر السبعينات أو أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر، هي أن شاباً من عائلة كاثوليكية من حارة السعدية (داخل باب الساهرة) كان يبني لنفسه منزلاً في نهاية شارع يافا، قبالة القنصلية البريطانية،[٨٥] لكنه توفي قبل أن يعقد قرانه وبقي المنزل غير مكتمل. وتذكر فستر هذه الحادثة لأن المنزل بقي خالياً عدة أعوام، وأن والدتها روت لها القصة. وقد سجلت تاريخ المنزل في مذكراتها بسبب الحادثة المأسوية

المرتبطة به. لكن الاعتماد على مثل هذه المصادر يكشف عن الوضع الصعب لدى استقراء السجل التاريخي المدون. كم من المنازل بناها المقدسيون ولم يجر قط توثيقها أو تدوينها؟ إن الأوراق العائلية، وسجلات البلدية، ووثائق الأوقاف الإسلامية والمسيحية، هي المفتاح للكشف عن تاريخ البناء العربي في المدينة الجديدة.

نهاية الحكم العثماني للقدس

ألحقت الحرب العالمية الأولى أذى كبيراً بسكان القدس، شأنهم شأن السكان في أنحاء المشرق كافة. وأدى ما أصاب البلد من تجنيد إجباري ومجاعات وأمراض ونقص في الإمدادات إلى ركود مجرى الحياة الطبيعية في القدس. كما أن عدم وضوح الرؤية المستقبلية، ومشاعر الاستياء من السلطة العثمانية والتي بدأت تتنامى منذ أوائل القرن العشرين، والمزاج العام للسكان، والحالة الاقتصادية في الإمبراطورية، أدت كلها إلى إعاقة النمو والاستثمار في البناء والتوسع اللذين كانا من سمات النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهكذا، وفي ضوء المقابلة بهذا الوضع، نُظر إلى الاحتلال البريطاني للمدينة في سنة ١٩١٧ باعتباره قد وفر الاستقرار والخدمات للسكان. وولّد الوضع الجديد لدى الناس ثقة بالمستقبل، نجمت عنها فترة ثانية من النمو في بناء المنازل وفي الأعمال خارج الأسوار.

لقد نمت أسس التجمعات السكنية في المدينة الجديدة (الكولونية الألمانية والكولونية اليونانية والقطمون والطالبية والبقعة، وغيرها) في الفترة العثمانية المتأخرة بسبب التغييرات في الإدارة وفي القوانين العثمانية المتعلقة بالأراضي. ووفر ازدياد الوجود العثماني والشعور بالأمان، إضافة إلى النمو الاقتصادي للمدينة، عوامل دافعة شجعت سكان القدس على الشروع في البناء خارج المدينة المسورة. كما أن الازدحام الشديد داخل الأسوار، والرغبة في إظهار الثروة والمكانة في الزخارف المعمارية، دفعا بالعائلات الإسلامية والمسيحية الثرية إلى المدينة الجديدة. ووفرت الكنائس المسيحية، ولا سيما الكنيستان الأورثوذكسية اليونانية والأرمنية، الفرص لرجال الدين وغيرهم من أتباعها للعيش في أملاك الكنيسة خارج الأسوار، وساهمت بذلك في وجود مسيحي كبير في أجزاء من المدينة. وفي الوقت الذي كانت مشاريع البناء والأنماط المعمارية تغير وجه المدينة، كان النسيج الاجتماعي للقدس يتغير هو أيضاً. فالمدارس، التي أنشأتها الإرساليات المسيحية والسلطات العثمانية والمربون العرب المحليون، وفرت فرصاً مهمة للناس لتغيير حياتهم بالتعلم واكتساب مهارات أهلتهم لطرق عيش مختلفة، ومنحتهم فرصاً اقتصادية كالوظائف الإدارية والاحتكاك

المتزايد بالسياح. وفي حين توقف الكثير من هذه التحولات خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، فقد عادت بقوة في ظل فترة الانتداب البريطاني على فلسطين.

المصادر

(١) أود أن أشكر سليم تماري على ملاحظاته القيّمة في أثناء قيامي بالبحث وكتابة هذه الدراسة. وقد قدمتْ مؤسسة الدراسات المقدسية المساعدة خلال قيامي بالبحث. كما استفدت من التعليقات العميقة والمثيرة للتفكير التي أبداها المشاركون في ورشة العمل، التي عقدت في القدس في حزيران/يونيو ١٩٩٧ برعاية مؤسسة الدراسات المقدسية ومركز المعلومات البديلة، وأخص بالذكر سعاد العامري ونظمي الجعبة وبشارة دوماني. وخلال قيامي بأجزاء من هذا البحث، حصلت على دعم من «منحة وكالة المعلومات الأميركية» و«المركز الأميركي للدراسات الشرقية» في الأردن.

(٢) Ben-Arieh, *New City*, p. 355; Schmelz, «Notes,» p. 62; Schmelz, *Modern Jerusalem*, pp. 9-22.

(٣) أنظر، مثلاً: فاوسيت (Fawcett)؛ أندروز (Andrews)؛ دف (Duff)؛ وكثيرين آخرين.

(٤) أنظر، مثلاً:

Kark, *Jerusalem Neighborhoods*; Ben-Arieh; Schmelz; Albert Hyamson, *Palestine Old and New* (London: Methuen, 1928); *Urban Geography of Jerusalem: A Companion Volume to the Atlas of Jerusalem.*

(٥) يدعي بن ـ أريبه أنه كان يوجد ٦٠٠٠ مسلم و٤٠٠٠ مسيحي و١١,٠٠٠ يهودي. وتشير الإحصاءات العثمانية إلى وجود ٣٧٨٠ يهودياً فقط. وكان هناك، طبعاً، يهود ليسوا من رعايا الدولة العثمانية (وبالتالي لم يجر إحصاؤهم). لكن إجمالي عدد الأشخاص من غير رعايا الدولة العثمانية في قضاء القدس بأسره كان ٥٥٠٠ شخص. وحتى لو اعتبرنا أن جميع هؤلاء يهود، والأمر ليس كذلك بالتأكيد، فإن عدد السكان اليهود، بحسب الإحصاءات العثمانية، ما كان ليتجاوز ٩٢٨٠ نسمة. أنظر:

Scholch, «Jerusalem in the 19th Century (1831-1917),» pp. 231-232.

(٦) Ibid., p. 230.

(٧) Ben-Arieh, op. cit., pp. 368-369.

(٨) Ibid., p. 374, citing the newspaper *Hashkafah* 16 Heshvan 5665 (1904/1905), vol. VI, no. 11, p. 2; Scholch, op. cit., p. 237.

لكن عزت طنوس يذكر في كتابه عن تاريخ فلسطين أنه تنقل بين نابلس والقدس في سنة ١٩٠٨ ممتطياً حماراً، ويضيف أنه «لم يكن هناك طرق معبدة صالحة للمركبات.» وليس واضحاً ما إذا كان ذلك يعني أن السفر لم يكن ممكناً حتى بواسطة عربات تجرها الخيول.

Tannous, *The Palestinians*, p. 10.

(٩) Ben-Arieh, op. cit., p. 372, citing David Yellin, *Writings*, vol. I, pp. 9-10 (1896) [Hebrew].

(١٠) Ben-Arieh, op. cit., pp. 375-377.

يحدد شولش (Scholch) سنة ١٨٦٥ بصفتها السنة التي تم فيها وصل القدس بيافا التي كانت قد وصلت في سنة ١٨٦٤. أنظر:

Scholch, op. cit., pp. 236-237.

(١١) Lieber, «An Economic History of Jerusalem,» p. 36.

(١٢) Vester, *Our Jerusalem*, p. 210.

(١٣) حلبي، «بلدية القدس العربية»، ص ٧؛

Scholch, op. cit., p. 239.

(١٤) Ben-Arieh, op. cit., p. 124; Scholch, op. cit., p. 240.

(١٥) Scholch, op. cit., p. 240.

(١٦) Department of Overseas Trade, *Economic Conditions in Palestine*, 1935, p. 63.

(١٧) Scholch, op. cit., p. 240; Ben-Arieh, op. cit., p. 124.

(١٨) Ibid.; Ibid., citing Luncz, *Almanac*, vol. VII, pp. 171-172; Luncz, *Jerusalem Yearbook*, vol. V, 1901, p. 283; vol. X, 1905, p. 166.

(١٩) Ben-Arieh, op. cit., p. 125.

(٢٠) Ibid., p. 138.

(٢١) خوري، «الصحافة العربية في فلسطين»، ص ٣ ـ ٥.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٢٧.

(٢٣) خليل السكاكيني، «كذا أنا يا دنيا»، ص ٤٨.

(٢٤) ياغي، «حياة الأدب الفلسطيني الحديث»، ص ٩٩.

(٢٥) Tarif Khalidi, «Palestinian Historiography,» p. 61.

(٢٦) Ibid., p. 62.

(٢٧) Ibid.

(٢٨) Graham-Brown, *Education, Repression and Liberation*, p. 15, citing «Education in Syria» by Shahin Makarius, 1883.

(٢٩) Kark and Landman, «The Establishment of Muslim Neighborhoods,» p. 134, quoting Luncz from the *Jerusalem Yearbook*, vol. IV, 1892, pp. 222-223.

(٣٠) Ben-Arieh, op. cit., p. 138.

(٣١) Ibid.; Hala Sakakini, *Jerusalem and I*, p. 24.

(٣٢) Rose, *Armenians of Jerusalem*, pp. 43-67.

(٣٣) Tannous, op. cit., pp. 27-48.

(٣٤) Khalidi, op. cit., p. 63.

(٣٥) Tannous, op. cit., pp. 12-15.

يُرجع طنوس الفضل في إدخال «تكنيك» كرة القدم إلى فلسطين إلى مدرسة سان جورج، كما يرجع إليها الفضل في إحداث «ثورة في الألعاب الرياضية التي انتشرت إلى جميع المدن

الفلسطينية الأُخرى.»

(٣٦) Roberts, *An Urban Profile of the Middle East*, p. 44.

(٣٧) Smith, *Palestine and the Arab-Israeli Conflict*, p. 27, quoting Ruppin, *Syrien als Wirtschaftsgebiet*, p. 86.

(٣٨) من أجل سرد لمثل هذه الأمور، أنظر:
Vester, op. cit., p. 156.

(٣٩) Edward Robinson, *Biblical Researchers in Palestine, Mount Sinai and Arabia Petraea* (London, 1841), vol. II, p. 83ff as cited in Lieber, op. cit., p. 34.

(٤٠) Ben-Arieh, op. cit., p. 40.

(٤١) Ibid., p. 41.

(٤٢) Himadeh, «Industry,» in *Economic Organization of Palestine*, pp. 216-220.

(٤٣) Ben-Arieh, op. cit., p. 350.

(٤٤) Scholch, op. cit., p. 236.

(٤٥) Vester, op. cit., p. 92.

(٤٦) Sakakini, op. cit., p. 48.

(٤٧) Veicmanas, «Internal Trade,» in *Economic Organization*, p. 377;
أنظر أيضاً: Asali, *Jerusalem in History*.

(٤٨) Scholch, op. cit., p. 233.

(٤٩) بشأن دراسة شاملة عن الإحصاءات العثمانية للسكان في فلسطين، أنظر:
McCarthy, *The Population of Palestine*.

(٥٠) Schmelz, *Modern Jerusalem*, op. cit., p. 17.
يشير المؤلف إلى هذه المسألة فيما يتعلق باليهود المقيمين بالقدس من ذوي الجنسية الأجنبية، لكنه لا يذكر أن المسيحيين الأجانب يقعون ضمن هذه الفئة أيضاً.

(٥١) Ben-Arieh, *Old City*, p. 354, citing Luncz (see note 32, p. 354).

(٥٢) Scholch, op. cit., p. 232.

(٥٣) Ben-Arieh, *Old City*, op. cit., p. 355.
في سنة ١٩٢٢، كان مجموع عدد السكان المدينيين في القدس يبلغ ٦٢,٥٧٨ نسمة، منهم ٣٣,٩٧١ يهودياً و١٣,٤١٣ مسلماً و١٤,٦٩٩ مسيحياً. أنظر:
A Survey of Palestine, vol. I, p. 148.

(٥٤) Ben-Arieh, *New City*, op. cit., p. 366, citing *Press Travel Handbook*, pp. 125-126.

(٥٥) Ibid., p. 354.

(٥٦) Ibid., p. 241.
لاحظ بالنسبة إلى عدد اليهود التناقض مع التقديرات العثمانية المذكورة أعلاه.

(٥٧) Kark and Landman, op. cit., p. 131.

(٥٨) Ibid.

(٥٩) من أجل مناقشة عميقة لهذه المسألة، أنظر:
Adar Arnon, «The Quarters of Jerusalem in the Ottoman Period,» *Middle Eastern Studies*, vol. 28, no. 1, January 1992, pp. 1-65.

(٦٠) Ibid., pp. 7-12.

(٦١) كان هناك استخدامات متعددة للزوايا في أرجاء الشرق الأدنى وشمال إفريقيا من العالم الإسلامي، وكان يوجد في الزاوية عادة شيخ، وكثيراً ما كانت تتكون من ضريح رجل صالح وبيت للضيافة. وكان التعليم الديني دائماً جزءاً رئيسياً من دورها، وكان بعضها مراكز للصوفية الإسلامية. أنظر:
Encyclopedia of Islam, «Zawaya».

(٦٢) Kark and Landman, op. cit., p. 114.

(٦٣) Ibid.

(٦٤) Scholch, op. cit., p. 233.

(٦٥) Ibid., p. 237.

(٦٦) Ibid., p. 233 in reference to Vital Cuinet, *Syrie, Liban et Palestine: Geographie administrative, statistique, descriptive et raisonee* (Paris, 1896–1901), pp. 522, 535, 542, 553, 563.

(٦٧) مؤلِّف شمعون لاندمان (Shimon Landman) استثناء، وهو يعتمد على مصادر عربية كثيرة في وصف نهوض البناء الإسلامي خارج أسوار المدينة القديمة في القرن التاسع عشر.

(٦٨) أنظر، مثلاً، مجير الدين الحنبلي، «الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل»، ج٢، ص ٦٠ (على سبيل المثال) الموضوع في القرن الخامس عشر، أو «سوانح الإنس برحلتي لوادي القدس» لمصطفى أسعد اللقيمي الدمياطي المتوفى في سنة ١٧٦٤. ويورد لاندمان في كتابه ذكراً موثّقاً لقصور عائلات الشيخ الخليلي والعماوي والنذير والخطيب والشهابي، بين قصور أُخرى.

(٦٩) Kark and Landman, op. cit., p. 118.

(٧٠) Sakakini, op. cit., p. 1.
تقع بناية البطريركية حالياً إلى الشرق من محطة سكة الحديد، وقد حولها الإسرائيليون إلى مسرح يدعى «الخان».

(٧١) مقابلة مع م. سبيريدون، ١٣/٦/١٩٩٥.

(٧٢) Scholch, op. cit., p. 234.

(٧٣) لمزيد بشأن الموضوع، أنظر:
Manna', «Eighteenth and Nineteenth Century Rebellions in Palestine.»

(٧٤) أبو بكر، «ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨»، ص ٤٧. أصبحت القدس، بصفتها متصرفية، خاضعة للسلطة في إستنبول، ولم تعد تحت حكم والي سورية. وقد أصبحت متصرفية في سنة ١٨٦٤.

(٧٥) أنا مدينة بالشكر لسعاد العامري ونظمي الجعبة على إثارة هذه المسألة.

(٧٦) أنظر، مثلاً، بن ـ أرييه (Ben-Arieh) وكارك (Kark) وشابيرو (Shapiro) بين آخرين.

(٧٧) أنظر كارك... إلخ.

(٧٨) Ben-Arieh, *New City*, op. cit., p. 74.

(٧٩) Ibid., pp. 79-80.

بالإشارة إلى خريطة ويلسون لسنة ١٨٦٤.

(٨٠) كارك ولاندمان استثناءان، لكن مؤلَّفهما يتطرق فقط إلى العمارات الإسلامية في الجزء الشمالي الشرقي من المدينة الجديدة.

(٨١) Vester, op. cit., pp. 86-87.

رسالة من العمة ماغي، ١٧/١/١٨٨٣.

(٨٢) Ben-Arieh, *New City*, op. cit., p. 455, citing Yellin, op. cit., vol. I, pp. 386-388, Iyyar 5660 (1899 - 1900).

(٨٣) Ibid., p. 115.

(٨٤) Rose, op. cit., pp. 30-31.

كان الزوج يعمل بالقرب من باب الخليل، على بعد ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. أعطته البطريركية غرفتين ومطبخاً، وتعيَّن عليه أن يدفع في مقابل ذلك ثلاثة جنيهات سنوياً لأنه كان يحصل على إيجار المنزل الذي تركه في ماميلا. وقد تزوج مرة أُخرى بعد عامين.

(٨٥) كانت القنصلية البريطانية تقع في بناية يوجد في مدخلها أسدان من الجص، وأصبحت مركزاً للشرطة خلال الانتداب البريطاني، وهي حالياً مقر أحد المصارف. أنظر:

Vester, op. cit., p. 88.

المراجع العربية

أبو بكر، أمين. «ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨». عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٦.

حلبي، أسامة. «بلدية القدس العربية». القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٩٣.

خوري، يوسف. «الصحافة العربية في فلسطين: ١٨٧٦ ـ ١٩٤٨». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦.

الدباغ، مصطفى. «بلادنا فلسطين». المجلد ٨، الجزء الثاني. كفر قرع: دار الشفق، ١٩٨٨ (الطبعة الثانية).

السكاكيني، خليل. «كذا أنا يا دنيا: يوميات». أعدتها للنشر هالة السكاكيني. القدس: المطبعة التجارية، ١٩٥٥.

العارف، عارف. «المفصَّل في تاريخ القدس». القدس: مكتبة الأندلس، ١٩٩٢ (الطبعة الثالثة).

العسلي، كامل. «موسم النبي موسى في فلسطين: تاريخ الموسم والمقام». عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٠.

العودات، يعقوب. «من أعلام الفكر والأدب في فلسطين». القدس: دار الإسراء، ١٩٩٢ (الطبعة الثالثة).

لاندمان، شمعون. «أحياء أعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر». تل أبيب: دار النشر العربي، ١٩٨٤ (مترجم عن العبرية).

ياغي، عبد الرحمن. «حياة الأدب الفلسطيني الحديث: من أول النهضة حتى النكبة». بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦٨.

المراجع الأجنبية

A Survey of Palestine. Prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Inquiry. vols. I, II and Supplement. Reprinted by the Intitute for Palestine Studies, Washington D.C., 1991.

Andrews, Fannie Fern. *The Holy Land under Mandate*. vols. I and II. Boston: Houghton Mifflin Company, 1931.

Arnon, Adar. «The Quarters of Jerusalem in the Ottoman Period,» *Middle Eastern Studies*, vol. 28, no. 1. January 1992, pp. 1-65.

Asali, K.J. *Jerusalem in History*. Scorpion Publishing Ltd., 1989.

——. «Jerusalem under the Ottomans, 1516-1831 AD,» in *Jerusalem in History*, K.J. Asali., ed. Scorpion Publishing Ltd., 1989.

Ben-Arieh, Yehoshua. *Jerusalem in the 19th Century: Emergence of the New City*. New York: St. Martin's Press, 1986.

——. *Jerusalem in the 19th Century: The Old City*. New York: St. Martin's Press, 1986.

Department of Overseas Trade. *Economic Conditionss in Palestine*. Report by C. Empson. London: His Majesty's Stationery Office, 1935.

Duff, Douglas. *Palestine Picture*. London: Hodder and Stoughton, 1936.

Fawcett, Millicent. *Easter in Palestine, 1921-1922*. London: T. Fisher Unwin Ltd., n.d.

Gabbay, Rony. *A Political Study of the Arab-Jewish Conflict: The Arab Refugee Problem (A Case Study)*. Geneva: Librairie E. Droz, 1959.

Graham-Brown, Sarah. *Education, Repression and Liberation: Palestinians.*

London: World University Service, 1984.

Himadeh, Sa'id. «Industry,» in *Economic Organization of Palestine*, Sa'id Himadeh, ed. Beirut: American University of Beirut, 1938.

Hudson, Michael. «The Transformation of Jerusalem, 1917-1987 AD,» in *Jerusalem in History*, K.J. Asali, ed. New York: Olive Branch Press, 1990.

Kark, Ruth. *Jerusalem Neighborhoods: Planning and By-laws, 1855-1930*. Jerusalem: Mount Scopus Publications, 1991.

Kark, Ruth and Shimon Landman. «The Establishment of Muslim Neighborhoods in Jerusalem, Outside the Old City, during the Late Ottoman Period,» *Palestine Exploration Quarterly*, July-December 1980, pp. 113-135.

Khalidi, Tarif. «Palestinian Historiography: 1900-1948,» *Journal of Palestine Studies*, vol. X, no. 3 (Spring 1981), pp. 59-76.

Khalidi, Walid, ed. *Before Their Diaspora: A Photographic History of the Palestinians, 1876-1948*. Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1984.

Lieber, Alfred E. «An Economic History of Jerusalem,» in John Oesterreicher and Anne Sinai, eds. *Jerusalem*. New York, 1974.

Manna', 'Adel. «Eighteenth and Nineteenth Century Rebellions in Palestine,» *Journal of Palestine Studies*, vol. XXIV, no. 1 (Autumn 1994).

McCarthy, Justin. *The Population of Palestine: Population History and Statistics of the Late Ottoman Period and the Mandate*. New York: Columbia University Press, 1990.

Roberts, Hugh. *An Urban Profile of the Middle East*. London: Croom Helm Ltd., 1979.

Romann, M. «The Economic Development of Jerusalem in Recent Times,» in *Urban Geography of Jerusalem: A Companion Volume to the Atlas of Jerusalem*, David H. K. Amiran, Arie Shachar, Israel Kimhi, eds. New York: Walter de Gruyter, 1973.

Rose, John H. Melkon. *Armenians of Jerusalem: Memories of Life in Palestine*. New York: St. Martin's Press, 1993.

Sakakini, Hala. *Jerusalem and I: A Personal Record*. Amman, Jordan: Economic Press Co., 1990 [2nd edition].

Schmelz, U.O. «Notes on the Demography of Jews, Muslims and Christians in

Jerusalem,» *Middle East Review*, Spring-Summer 1981.

——. *Modern Jerusalem's Demographic Evolution*. Jerusalem: The Institute of Contemporary Jewry, 1987.

Scholch, Alexander. «Jerusalem in the 19th Century (1831-1917),» in *Jerusalem in History*, K.J. Asali, ed. New York: Olive Branch Press, 1990.

Shapiro, S. «Planning Jerusalem: The First Generation, 1917-1968,» in *Urban Geography of Jerusalem: A Companion Volume to the Atlas of Jerusalem*, David H. K. Amiran, Arie Shachar, Israel Kimhi, eds. New York: Walter de Gruyter, 1973.

Smith, Charles. *Palestine and the Arab-Israeli Conflict*. New York: St. Martin's Press, Inc. 1995.

Tannous, Izzat. *The Palestinians: A Detailed Documented Eyewitness History of Palestine Under British Mandate*. New York: I.G.T. Company. 1988.

Veicmanas, B. «Internal Trade,» in *Economic Organization of Palestine*, Sa'id Himadeh, ed. Beirut: American University of Beirut, 1938.

Vester, Bertha Spafford. *Our Jerusalem: An American Family in the Holy City, 1881-1949*. London: Evans Brothers Limited, 1951.

الفصل الثاني

نموّ الجوالي في القدس الغربيّة

١٩١٧-١٩٤٨ (١)

روشيل ديفيس

مقدمة

عندما احتل البريطانيون القدس في نهاية سنة ١٩١٧، وجدوا مدينة تعاني الحرمان والصعوبات الناجمة عن الحرب العالمية الأولى. وعندما تركوها في سنة ١٩٤٨، تخلوا عما أصبح مدينة عالمية نابضة بالحياة، ما لبثت أن تعرضت للخراب والتقسيم في الحرب بشأن فلسطين سنة ١٩٤٨. وسيعالج هذا الفصل التحولات الاجتماعية والمادية والاقتصادية والديموغرافية، التي حدثت في الأعوام الثلاثين الفاصلة. إن تقويماً واقعياً ومتشعباً للدور البريطاني في نمو المدينة لا بد من أن يتناول كيف شكلت الإدارة البريطانية وأنظمتها تطور المدينة، التي حفلت باختلافات كبيرة في المصالح والرغبات والأهداف والثروات واللغات وأساليب العيش. وتركز أغلبية الدراسات على الإنجازات البريطانية في مجالات تزويد المدينة بكمية وفيرة وثابتة من المياه وشبكة الصرف الصحي وأعمال الطرق... إلخ، أو تركز على التغييرات التي أحدثها المهاجرون الأوروبيون اليهود في المدينة. والتركيز بصورة كلية على كيفية قيام هذه التحسينات بصوغ المدينة هو أمر مؤسف؛ فأعضاء المجتمع المقدسي الأصليون كانوا شركاء فاعلين وخلاقين في التغيرات والتطورات الجارية حولهم، وساهموا مساهمة كبيرة في صوغ أمور حياتهم ومستقبلهم. وسنركز في هذا الفصل على كيفية عيش المقدسيين العرب واليونان والأرمن حياتهم، والبيئات التي أبدعوها في المدينة الجديدة.[٢]

سنحاول في هذا الفصل، بالإضافة إلى ما سبق، إيضاح بعض الملامح الاجتماعية ـ الاقتصادية التي ميّزت الحياة في القدس العربية في النصف الأول من القرن العشرين (الضواحي المتعددة في المدينة الجديدة والتعليم والحياة الاجتماعية... وغيرها) لإعطاء صورة عن الحياة في هذه المدينة العالمية النامية باطراد. والكتابات عن هذا الموضوع تعالج في معظمها القطاع اليهودي في المدينة حصراً،[٣] لذا، سنركز هنا على أنشطة المقدسيين العرب واليونان والأرمن.[٤] ولا يمكن النظر إلى أي من الجماعات التي تكوّن منها المجتمع المقدسي بمعزل عن الباقي، لأن الاعتماد والتفاعل المتبادلين فيما بينها هما ما أضفى على المدينة طابعها الفريد. وعلى الرغم من توفر الكثير من المصادر بشأن الأحداث الإدارية والسياسية في المدينة خلال الانتداب البريطاني، وبشأن الأنشطة الصهيونية أيضاً، فإن

الكتابات عن الحياة اليومية قليلة جداً.[٥] ولذلك سيعتمد هذا الفصل على السِّير الذاتية للمقدسيين والمقابلات الشفهية معهم، وعلى الإحصاءات والسجلات البريطانية وأعمال البحاثة. إن كثيراً من المعلومات التي جُمعت عن تلك الفترة يوثق حياة المتعلمين والطبقتين العليا والوسطى، أمّا فيما يتعلق بحياة فقراء المدينة والطبقتين الدنيا والعاملة، فتوجد فجوة في المصادر، وهو ما سنتناوله في بحث آخر.

شجعت الإدارة البريطانية في فلسطين النمو المطرد للقدس، من حيث المساحة والبنى التحتية. ونمت المدينتان، الجديدة والقديمة، باعتماد متبادل، وخصوصاً فيما يتعلق بصلات القرابة والعلاقات الاقتصادية والتجارية. ونجم عن ذلك تخصص في مجالات العمل والإنتاج وتقديم الخدمات في كل منهما. وكان معظم الأراضي خارج أسوار المدينة ملكاً للقرويين العرب والكنائس، أو لملاّك مدينيين، لذا كان النمو العام حافزاً على البناء أو الاستئجار في الأحياء العربية الواقعة خارج الأسوار لمن توفرت لديه الإمكانات من العرب والأرمن واليونان. وشكلت الأحياء العربية الجديدة الفسيحة في المدينة الجديدة مؤشراً إلى الحراك الاجتماعي والطبقي، حيث البناء، أو الاستئجار في الأحياء العربية خارج الأسوار يتطلب على الأقل حداً معيناً من رأس المال. وقد اختلف النمو العربي عن النمو اليهودي في المدينة الجديدة في هذين الأمرين. ففي بداية القرن العشرين، مر اليهود بأوقات أكثر صعوبة بالنسبة إلى شراء أراض في المدينة، كما أن من سكن منهم في المدينة الجديدة كانوا يمثلون طبقات متنوعة لا الطبقتين العليا والوسطى فقط. واختلفت المناطق السكنية العربية الجديدة من ناحية مهمة عن مثيلاتها في المدينة القديمة، حيث سكنت العائلة الواحدة في منزل مستقل بدلاً من المنازل المشتركة بين عدة عائلات. وكما سنوضح لاحقاً في سياق الفصل، فإن هذه المناطق السكنية كانت جزءاً من سمات طبقة وسطى صاعدة ونظام قِيَم «عصري» جديد، بما فيها التشديد على التعليم والحياة العامة.

كانت الإدارة البريطانية لأراضي العدو المحتلة (OETA) في فلسطين، التي تولت مسؤولية إدارة البلد خلال أول عامين ونصف عام من الاحتلال البريطاني، قد اتخذت من القدس مقراً لها، كما فعلت ذلك سلطة الانتداب البريطاني التي حلت محلها. واكتسبت القدس، جرّاء كونها مقراً لرئاسة الإدارة السياسية للبلد، أهمية سياسية جديدة بالإضافة إلى أهميتها الدينية، كما نشأت حاجة إلى مساكن جديدة وخدمات أُخرى للموظفين البريطانيين. وأدى الانتماء الطبقي والوضع الاقتصادي دوراً في اختيار مكان السكن؛ فالأجانب العاملون في القدس كانوا في معظمهم موسرين، وفي وسعهم العيش حيث يشاؤون، وعلى الأغلب في القدس الجديدة. وقد كتب أحد زائري القدس في سنة ١٩٢١: «توجد الآن، بالتأكيد، أحياء جميلة ممتدة...

وخصوصاً نحو الجنوب والشمال والغرب، ولا نكاد نجد شخصاً من أصل أوروبي يعيش داخل المدينة القديمة المسورة إن لم يكن مضطراً إلى ذلك.»[٦]

اعتبر البريطانيون أن دورهم الرئيسي في القدس هو المحافظة على التراث التاريخي للمدينة. وبحسب ستورز، الحاكم العسكري للقدس، فقد تمثل هذا الدور «... ليس فقط في وضع مخطط [للقدس] بمقدار ما هو سن أنظمة لحماية طابعها الخاص.»[٧] وتحقيقاً لهذه الغاية، أصدر ستورز في نيسان/أبريل ١٩١٨ البيان العام رقم ٣٤ بالإنكليزية والفرنسية والعربية والعبرية، أعلن فيه أنه «لا يجوز لأحد أن يهدم أو يبني أو يغير أو يصلح أي عمارة في مدينة القدس أو في محيطها داخل قطر ٢٥٠٠ متر ابتداء من باب العمود، قبل الحصول على إذن خطي من الحاكم العسكري...»[٨] ووضعت في هذه الفترة قيود على مواد البناء، تحظر استخدام الجص و«صفائح الزينكو» لبناء السقوف، وذلك «احتراماً لبناء العقود من الحجر، تراث القدس المقدس والموغل في القدم.»[٩] ومُنع البناء في المدينة الواقعة داخل الأسوار والمنطقة المحيطة بها مباشرة لمدة ٢٥ عاماً، وفُرضت أنظمة تحد من ارتفاع المباني لإبقاء أفق السماء مكشوفاً.[١٠]

المدينة الجديدة تزدهر:
المباني في القدس تحت الانتداب البريطاني

شهدت فترة الانتداب البريطاني طفرة ملحوظة في البناء في القدس. فبحسب تقرير صدر في سنة ١٩٣١ بشأن الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، استثمرت القدس في عمليات البناء ١,٨٣٦,٧٤٠ جنيهاً فلسطينياً، واستثمرت حيفا نحو ١٩٣,٠٠٠ جنيه، وتل أبيب ١٧٥,٠٠٠ جنيه، ويافا ٧٩,٤٠٠ جنيه.[١١] ولم تشهد المدينة إقامة بيوت وأبنية جديدة في مختلف أرجائها فحسب، بل شهدت أيضاً تطوير أساليب معمارية جديدة. وكما هي الحال خلال الفترة العثمانية، كان الاستثمار في بناء المنازل ملحوظاً. ويروي كثيرون عن ادخار المال لأعوام من أجل شراء قطعة أرض وبناء منزل عليها، ووضع مدخرات العمر في هذا المُلك؛ فإحدى الجدات من عائلة كالوتي، وكانت تعيش في باب حطة في البلدة القديمة، ظلت تدخر المال إلى أن تمكنت هي وأبناؤها في سنة ١٩٢٧ من شراء قطعة أرض في القطمون. وكانت الجدة قد توفيت حين بُني المنزل في أوائل الثلاثينات، وفيما بعد أُضيفت إليه طبقة ثانية عاش فيها ولداها وعائلتاهما حتى سنة ١٩٤٨.[١٢] وقال والد جورج فاشه إن زوجته باعت حليها الذهبية من أجل شراء قطعة الأرض التي بُني عليها منزلهما في

القطمون.[١٣] ويظهر هذان المثالان رغبة طبقة وسطى في ارتقاء السلم الاجتماعي وطموحها إلى أسلوب حياة جديد، أكثر «عصرية»، خارج نمط الحياة والسكن التقليديين. كما يُظهران دور العائلة بأسرها، لا دور الزوج/الأب فقط، في المساهمة في مراكمة رأس المال اللازم لتحقيق هذا الطموح.

ظهرت المبالغة في التفصيلات المعمارية المتفردة كتعبير مادي عن مدى الإنفاق على بناء المنزل، مثل طريقة وضع الأحجار المحيطة بالأبواب والنوافذ، وبناء الواجهات بأسلوب متميز بأحجار مشذبة بإتقان. وينطبق هذا بصفة خاصة على المنازل التي امتلكتها عائلات عربية ويونانية وأرمنية وسكنت فيها، خلافاً للمنازل والمباني التي شُيدت لتأجيرها. وتبين السِّير الذاتية، والتواريخ الشفهية، والصور الشخصية والعامة، بعض ميول أصحاب المنازل في تلك الفترة. فمنزل سبيريدون الذي بُني في البقعة الفوقا، خلال ١٩٤٠ ـ ١٩٤١، صممه سبيرو سبيريدون، وهو مهندس كهربائي. وكان المنزل مكوناً من طبقتين ويشتمل على مستوقد، وحوض أسماك مثبت في درج يمكن مشاهدته من داخل المنزل وخارجه.[١٤] وفي سنة ١٩٢٥ بَنت عائلة فريج منزلين متجاورين في البقعة، ويظهر اسم العائلة مكتوباً بقرميد أبيض اللون على السطح المبني من قرميد أحمر.[١٥] وتوجد فوق أبواب الكثير من هذه المنازل أُسْكُفَّة مزخرفة وأحجار نُقشت عليها كتابات وتاريخ البناء.

إن كثيراً من الأحجار الرمادية أو البيج المستخدمة في بناء المنازل مصدره مقالع الأحجار الكلسية الموجودة في منطقة القدس، بينما استُخدم الحجر الكلسي القرنفلي اللون في بعض الأحيان لأغراض فنية في تزيين إطارات النوافذ والشرفات والزوايا. وكان الحجر المستخدم في تغطية جدران المنازل يُشذب بصورة ناعمة أو خشنة، تبعاً للذوق الفردي. كما زُينت البنايات بنوافذ مقوسة وأعمدة وشرفات داخلية وخارجية متعددة. وخلافاً للسقوف المقببة التي كانت شائعة في القرى وفي الطرز المعمارية الأقدم في فلسطين، كان معظم السطوح من القرميد الأحمر أو مستوياً. وغطيت النوافذ بقضبان حديد متشابكة وفقاً لتصاميم تعكس أذواق أصحابها، كما طليت المصاريع المعدنية الخارجية بألوان متعددة.[١٦] وكان البلاط المستخدم في أرضيات المنازل يصنع محلياً. وكان مصنع البلاط التابع لعائلة قسيسة داخل المدينة القديمة قريباً من باب الخليل، مع أن الكثيرين من أفراد العائلة كانوا يقطنون في القطمون.[١٧] وكان البلاط الملون بألوان زاهية يُرصف وفقاً لنماذج معقدة، تتكرر فيها أشكال هندسية أو أشكال نباتات.

المدينة الجديدة والمدينة القديمة

تزايد الانتقال من المدينة القديمة بمرور الوقت، وأصبح العيش في المدينة الجديدة مرغوباً فيه كونه يوفر بيئة صحية أفضل من تلك في المدينة القديمة المزدحمة، ومؤشراً إلى ارتقاء السلم الاجتماعي والطبقي. وعلى الأغلب، فإن من بقي في المدينة القديمة هم أولئك الذين ليس في وسعهم شراء قطعة أرض وبناء بيت، أو دفع الإيجارات المرتفعة نسبياً للبيوت والشقق في المدينة الجديدة. وألحقت الهزة الأرضية التي حدثت في سنة ١٩٢٧ أضراراً ببعض المباني في القدس، ولا سيما في الأجزاء المزدحمة من المدينة القديمة حيث الجدران والسقوف متلاصقة. وكان هذا الطراز من الأبنية القديمة ومحدودية اتصالها بالمياه الجارية وشبكات الصرف الصحي، قد قلّلا من الرغبة في العيش في المدينة القديمة. وبسبب أنظمة الانتداب البريطاني الهادفة إلى الحفاظ على طابع المدينة القديمة، لم يكن ممكناً إعادة بناء المنازل وفقاً لأساليب أحدث. وتعكس الروايات التاريخية لسكان المدينة الجديدة، التي نمت واتسعت، انفصالاً اقتصادياً وطبقياً أخذ في التزايد بين أولئك الذين مكنتهم مواردهم من العيش فيها وبين أولئك الذين ظلوا عالقين في المدينة القديمة المزدحمة والقذرة.

كان التباين بين الفقر في المدينة القديمة والمنازل الفخمة الجاري بناؤها في أجزاء من المدينة الجديدة يبدو صارخاً. ونُظر إلى أحياء الطالبية والنمامرة والقطمون والبقعة باعتبارها الأحياء العربية للطبقة العليا. «معاً شكلت مدينة حدائق، لأنها تألفت من بيوت محاطة بحدائق. والبيوت كلها، من دون استثناء تقريباً، بنيت من الحجر. أكبرها من طبقتين وأربع شقق.»[١٨] وكان المنظر العام لهذه الأحياء حدائق جميلة مملوءة بالزهور والأشجار المثمرة. وتتذكر هالة السكاكيني أن جارها جورج خميس، الذي كان يعيش مع عائلته في القطمون

> ... باعتزاز، كان يجول بنا [في حديقته] ليرينا مساكب الزهور، مشيراً إلى زهور القرنفل البديعة، والأضاليا الضخمة بتويجاتها المدببة، ووروده المخملية الخمرية اللون... ومن البوابة الرئيسية كان يمتد ممر عريض مرصوف بألواح من الحجارة بين صفين طويلين من شجيرات الخزامى يفضي إلى الرواق الواسع المزين بأعمدة مستديرة ناعمة. وفي جانب من الحديقة تنتصب عدة أشجار من التين تدعونا إلى قطف ثمارها.[١٩]

نادراً ما يتم التطرق إلى جانب أساسي في الحديث عن العائلات الثرية أو المنتمية إلى الطبقة الوسطى، وهو الرجال والنساء الذين عملوا في خدمتهم وجعلوا

هذه الحياة المريحة والرائعة أمراً ممكناً. فقد استخدم معظم هذه العائلات نساء للقيام بأعمال الطبخ والتنظيف، ورجالاً للعناية بالحديقة والقيام بأعمال أُخرى، مثل تربية الدجاج والحمام والأرانب للاستهلاك المنزلي من البيض واللحوم.[٢٠] وكان مصدر هذه اليد العاملة الطبقة المدينية الوسطى الدنيا والطبقة الفقيرة من القدس ومن سكان القرى المجاورة. ومرة أُخرى، يمكن فهم طبيعة العلاقات التي كانت سائدة بين هؤلاء ومستخدميهم على نحو أفضل من خلال تواريخ العائلات والشهادات. فعائلة سبيريدون، التي تسكن البقعة، كانت لها علاقات وثيقة بقرية المالحة المجاورة. والأراضي الواسعة التي تملكها العائلة هناك كانت اشترتها في بداية القرن من قرويين استمروا في زراعتها حتى سنة ١٩٤٨. واستُخدم القرويون أيضاً، في مقابل أجر، للقيام بالأعمال المنزلية اليومية وفي الحدائق. وقد عملت إحدى النساء، وتدعى جميلة، في خدمة عائلة سبيريدون منذ أن كانت في الثانية عشرة من العمر، واستطاعت في النهاية أن تكسب من المال ما كان كافياً لبناء منزل لكل واحد من أبناء زوجها الخمسة في القرية.[٢١] وتولى بستاني عائلة روز، من المدينة القديمة، زراعة الأعشاب العطرية والطبية والخضروات والشتول والبازلاّء الحلوة في بستان العائلة في الكولونية اليونانية.[٢٢]

ظلت العلاقة بين المدينة القديمة والمدينة الجديدة متشابكة طوال فترة الانتداب البريطاني. فالسكان العرب الذين انتقلوا في معظمهم إلى منازل أرحب خارج الأسوار بقي لهم أقارب مقيمون بالمدينة القديمة. وفي الفترة المبكرة من القرن العشرين، كان عدد من المقيمين خارج الأسوار ما زال يعمل في المدينة القديمة أو يملك حوانيت فيها. فمثلاً، سكن عزت وسليمان طنوس، بعد عودتهما من الدراسة في بيروت، مع العائلة وأصدقاء في حي المصرارة خارج باب العمود، لكنهما افتتحا صيدلية وعيادة داخل الأسوار بالقرب من كنيسة القيامة سنة ١٩١٩.[٢٣] وكان بعض من يعيشون في المدينة القديمة يذهب إلى مدارس خارج الأسوار، بينما كان آخرون يعيشون في المدينة الجديدة يدرسون في المدينة القديمة.

كانت التجارة والعمل يتأرجحان بين المدينتين القديمة والجديدة. فحتى مع إنشاء أسواق متعددة ومنطقة تجارية كبيرة في المدينة الجديدة، ظل الناس يتسوقون من المدينة القديمة. فالسمك الطازج كان يصل بالقطار القادم من يافا صباح يوم الجمعة، ويتوفر في حانوت داخل المدينة القديمة، قريباً من باب الخليل.[٢٤] كما أن منتوجات وخدمات معينة توفرت في المدينة القديمة فقط، مثل المبيضين، الذين كانوا يوجدون في سوق خاصة داخل المدينة حيث يطْلون بالقصدير القدور والأوعية النحاسية المستخدمة في إعداد الطعام وتقديمه.[٢٥] وكما ذكرنا سابقاً، فإن سكان

المدينة القديمة كانوا أيضاً يعملون في منازل سكان المدينة الجديدة وحدائقهم. وكان للمدينة الجديدة أيضاً دور محدد في القدس، كما كان ثمة منتوجات معينة لا تتوفر إلاّ فيها، بالإضافة إلى الأماكن العامة الأحدث والأكثر جاذبية، مثل دور السينما والمقاهي الأوروبية وأماكن الرقص. وقد أقيمت بنايات ضخمة متعددة الطبقات في المناطق التجارية، وأُجِّرت كمكاتب وحوانيت.

ظل الارتباط بالمدينة القديمة متيناً؛ إذ إن قسماً من العائلات التي انتقلت إلى المدينة الجديدة، وخصوصاً الجيل الأكبر سناً، بقي مقيماً داخل الأسوار. وتحدثنا هالة السكاكيني عن عمتها التي أتت بعد الهزة الأرضية في سنة ١٩٢٧ «لتقيم معنا [بالمدينة الجديدة]، لأن الغرفة التي كانت تشغلها في منزل جدي في المدينة القديمة لحقت بها أضرار جسيمة...»[٢٦] وكان الناس عموماً يتزاورون فيما بينهم ويذهبون إلى المدينة القديمة في المناسبات الدينية، الإسلامية منها والمسيحية، وهو ما أبقى سكان المدينتين القديمة والجديدة على علاقات وثيقة ظلت جزءاً أساسياً في حياة الناس. ففي سنة ١٩٤٨ لجأت عائلات كثيرة هربت من القتال في المدينة الجديدة إلى أقارب لها في المدينة القديمة التي كانت تحت السيطرة الأردنية. فعائلة كالوتي، مثلاً، تركت منازلها في القطمون في نيسان/أبريل ١٩٤٨ ومكثت فترة قصيرة في حي السعدية في المدينة القديمة في منزل خالة لها قبل أن تنتقل إلى الأردن.[٢٧] وخلال العطل، كانت المدينة القديمة مركزاً للاحتفالات. وتتذكر هالة السكاكيني بوضوح أن والدتها وخالتها كانتا تأخذانها مع شقيقتها دمية في أحد عيد الفصح إلى المدينة القديمة لمشاهدة الموكب الديني للروم الأورثوذكس، حيث «كنا دائماً متأكدين من أننا سنلتقي بالكثيرين من أقاربنا وأصدقائنا.»[٢٨] وكانت المدينة القديمة في شهر رمضان مكاناً احتفالياً صاخباً ذا نكهة خاصة:

> في المدينة القديمة، وعلى نحو يفوق أي مكان آخر في القدس، كان الإحساس بشهر رمضان يفرض نفسه. فخلال هذا الشهر كانت المدينة القديمة جديرة بالمشاهدة ليلاً. ويتجلى الجو الاحتفالي برمضان في كل مكان. وحتى أصغر دكان مزين ومُضاء... لكن الإغراء الأعظم هو دكاكين الحلوى الحافلة بالصواني الكبيرة المستديرة العامرة بأصناف الحلوى العربية الشهية - كرابيج حلب، البرما، البقلاوة، الكنافة، البقجة، زنود الست، أصابع زينب، كل واشكر، المطبق، وطبعاً، القطائف.[٢٩]

الطبقة الوسطى الصاعدة

على الرغم من أن وجهة النمو المديني كانت معاكسة للتوجهات الطائفية،

بصورة عامة، فقد كانت المدينة الجديدة في القدس، المنطقة خارج الأسوار، منقسمة إلى حد ما إلى مجموعتين من الأحياء: الأولى يهودية والأُخرى عربية فلسطينية ويونانية وأرمنية. وفي هذه الأحياء الفلسطينية الجديدة نفسها عاش معاً العرب المسيحيون والمسلمون واليونان والأرمن، واشتركوا في الموارد العامة وأماكن العمل والمناسبات الاجتماعية. وأصبحت هذه الأحياء الجديدة مؤشراً إلى الطبقة الاجتماعية، واستمرت الطبقتان العليا والوسطى الصاعدتان من المقدسيين الفلسطينيين في هذه الأحياء واكتسبتا مكانة بفضلها، تاركتين وراءهما المدينة القديمة مكاناً للفقراء والمسنين. ويصف رشيد الخالدي الطبيعة العامة اللاطائفية للمجتمع الفلسطيني في النصف الأول من القرن العشرين، بأن القوميتين العربية والفلسطينية أصبحتا المحورين الجديدين للهوية بدلاً من الولاءات الدينية أو الإثنية السابقتين لهما.[30] وعلى الرغم من هذا التوجه العام العريض، فإن الانقسامات الطائفية ظهرت في أحياء معينة، فالطالبية، مثلاً، كان حياً مسيحياً بالكامل تقريباً.

مع توسع المدينة الجديدة، شكلت الضواحي كتلة حول السور الشمالي والغربي للمدينة القديمة، وواصلت الامتداد جنوباً وغرباً من هناك. وقد اشتملت الأحياء التي كانت أغلبية سكانها من العرب واليونان والأرمن، على أحياء باب الساهرة والشيخ جرّاح ووادي الجوز والمصرارة وماميلا والشماعة والنبي داود ودير أبو ثور ووادي نابا والبقعة (الفوقا والتحتا) والطالبية والوعرية والنمَّرية (النمامرة) والقطمون والكولونية اليونانية والكولونية الألمانية والشيخ بدر.[31] أمّا روميما وراتيسبون فكانا حيين مختلطين.

لم يكن جميع سكان المدينة الجديدة ممن انتقلوا إليها من داخل أسوار المدينة القديمة. فخلال النصف الأول من القرن العشرين، ازدادت الهجرة من بلدات وقرى الريف إلى المدن. وكان ليافا وحيفا والقدس نصيب من الفلسطينيين الباحثين عن العمل والفرص التعليمية المتزايدة في المدن. ومرة أُخرى، تتيح لنا حالات العائلات إلقاء نظرة على تركيبة الأحياء والهجرة. تكتب غادة الكرمي: «ولدت في القدس لعائلة موسرة من الطبقة الوسطى. لم نكن من مواطني القدس الأصليين، لأن أصل والدي من بلدة طولكرم (ومن هنا كنية الكرمي)، جاء إلى القدس شاباً ليعيش فيها ويعمل. وعندما وُلِدت كنا نعيش في منزل في القطمون، بقينا فيه حتى فرارنا في سنة ١٩٤٨.»[32] وولد سامي خوري في نابلس، لكنه تعلم في مدرسة سان جورج وتخرج منها سنة ١٩٤٠. وبعد أن أنهى دراسة الطب، عاد إلى القدس ليعمل في مستشفى المسكوبية الحكومي.[33] وكان جلال هاشم من نابلس قد عمل موظفاً لدى البريطانيين، واستأجر منزلاً من عائلة كركشيان في القطمون.[34] وما يمكن استنتاجه من هذه الأمثلة هو أن القدس لم تجذب إليها أشخاصاً من جميع أنحاء

فلسطين من أجل فرص العمل فحسب، بل وفرت أيضاً جواً يستطيع فيه أمثال هؤلاء الأشخاص أن ينجحوا في كسب عيشهم، وأن يكونوا جزءاً من النسيج الاجتماعي المتنوع الذي تتألف منه المدينة.

مع نمو الأحياء وتطورها، ازداد في المناطق المتعددة عدد البقالات الصغيرة والأفران وأسواق الخضروات والفاكهة والجزارين. واعتمد هؤلاء التجار الصغار على صلاتهم بالقرى والمدينة القديمة للحصول على السلع، كما اشتروا بضائع بالجملة من التجار الأكبر منهم. فالجزار كالوتي كان يشتري اللحم لدكانه في القطمون من «سوق الجمعة» التي كانت تقام بالقرب من حي مونتفيوري، حيث يجلب القرويون مواشيهم لبيعها. وأحياناً كان يشتري الذبائح من خان الزيت في المدينة القديمة. وبالإضافة إلى تزويد الأحياء الغنية باللحوم، كان الجزار يقايض اللحوم بالمنتوجات الزراعية التي كان يجلبها القرويون والقرويات إلى المدينة.[35] ودكان فريج لبيع المشروبات الكحولية «اشترى العرق من بيت لحم ورام الله، والنبيذ والمشروبات الأُخرى من اليهود في ريشون (جنوبي تل أبيب)، وباعها للعرب.»[36]

لقد كانت ضواحي المدينة الجديدة وشوارعها سوقاً لتجار وحرفيين كثيرين لعرض منتوجاتهم ومهاراتهم. وأتاح ذلك لمن لم يكن لديهم رأس مال كاف لاستثماره في فتح دكان أن يشاركوا في الاقتصاد كتجار وحرفيين صغار، وأن يبقوا مستقلين من دون عقود مع الدكاكين لبيع بضائعهم للتجار بأرباح منخفضة. وكما في فترات سابقة، واصل القرويون جلب الخضروات والفاكهة والتجول في المدينة لبيعها. «الكولونية اليونانية والكولونية الألمانية والبقعة والقطمون كانت تخدمها القرى العربية الواقعة إلى الجنوب منها، بيت صفافا والمالحة والولجة وبتير وصور باهر. وكان يؤتى إلى أبواب المنازل بالبندورة والخيار والباذنجان والفول وأنواع كثيرة من الفاكهة... المشمش والتفاح والسفرجل والعنب والتين.»[37] وكان الباعة المتجولون يأتون أيضاً لبيع الحلويات ومشروبات عِرق السوس والتمر الهندي والخروب والكعك بالسمسم والبوظة والحمص الأخضر المشوي واللوز الأخضر، وغيرها من المأكولات والمشروبات الموسمية.[38] وكان يؤتى بالحطب على ظهور الجمال من أجل التدفئة. وكان باعة الكاز يتجولون في عربات تجرها الخيول لملء المدافئ.[39] وكان بين الحرفيين المتجولين المُجلخون والإسكافيون. كما جاب الشوارع الغجر من قارئي البخت، والقرداتية، وغيرهم من أصحاب الحيوانات المدربة على اللعب، و«صندوق العجب»، وهو عبارة عن حكواتي وصندوق يحتوي على صور ملونة متحركة.[40]

استمر عدد سكان القدس في التزايد خلال الانتداب البريطاني. وقد أظهر

إحصاء سنة ١٩٣١ أن عدد السكان في تلك السنة كان ٩٠,٥٠٣ نسمات، منهم ١٩,٨٩٤ مسلماً و٥١,٢٢٢ يهودياً و١٩,٣٣٥ مسيحياً. وكان العدد في سنة ١٩٤٤، بناء على تقديرات مستندة إلى إحصاء سنة ١٩٣١، كما يلي: ١٥٧,٠٨٠ نسمة، منهم ٣٠,٦٣٠ مسلماً و٩٧,٠٠٠ يهودي و٢٩,٣٥٠ مسيحياً.[٤١]

الجدول ١: سكان القدس (داخل حدود البلدية) خلال فترة الانتداب البريطاني

	مسلمون	مسيحيون	يهود	آخرون	المجموع
مسح فلسطين سنة ١٩٢٢	١٣,٤١٣	١٤,٦٩٩	٣٣,٩٧١	٤٩٥	٦٢,٥٧٨
إحصاء سنة ١٩٣١	١٩,٨٩٤	١٩,٣٣٥	٥١,٢٢٢	٥٢	٩٠,٥٠٣
إحصاءات تقديرية لسنة ١٩٤٤	٣٠,٦٣٠	٢٩,٣٥٠	٩٧,٠٠٠	١٠٠	١٥٧,٠٨٠

المصدر: أرقام مستخرجة من: *A Survey of Palestine*, vol. I, pp. 148-151.

يذكر أحد المصادر أن موظفاً بريطانياً قدّر عدد السكان المسلمين والمسيحيين في المدينة الجديدة في سنة ١٩٤٧ بنحو ٣١,٥٠٠ نسمة، وفي المدينة القديمة بنحو ٣٣,٦٠٠ نسمة. بينما قدر عدد السكان اليهود في المدينة القديمة بـ ٢٤٠٠، وفي المدينة الجديدة بـ ٩٧,٠٠٠.[٤٢] ولا يقل أهمية في دلالته بالنسبة إلى حياة السكان ودخلهم توزيع ملكية الأراضي في القدس. فمن مساحة مجموعها ١٩,٣٢٦ دونماً، كان العرب يملكون ١١,١٩١ دونماً، واليهود ٤٨٣٠ دونماً، وكانت البقية، ومساحتها ٣٣٠٥ دونمات، أراضي عامة (طرقات، ميادين... إلخ).[٤٣] ويدل هذا على أنه بينما كانت أغلبية السكان يهودية، كان العرب يملكون داخل حدود بلدية القدس أراضي تفوق مساحتها ثلاثة أضعاف ما كان اليهود يملكونه من الأراضي.[٤٤]

الجدول ٢: سكان القدس بحسب مكان السكن وملكية العقارات، سنة ١٩٤٧

	المدينة القديمة	المدينة الجديدة	مجموع السكان	ملكية الأراضي
مسلمون ومسيحيون	٣٣,٦٠٠	٣١,٥٠٠	٦٥,١٠٠	١١,١٩١ دونماً
يهود	٢٤٠٠	٩٧,٠٠٠	٩٩,٤٠٠	٤٨٣٠ دونماً
المجموع	٣٦,٠٠٠	١٢٨,٥٠٠	١٦٤,٥٠٠	١٩,٣٢٦ (٣٣٠٥ دونمات أراضي دولة)

المصدر: العارف، «المفصّل في تاريخ القدس»، ص ٤٣٠؛ خريطة للأملاك في القدس من منشورات دائرة اللاجئين الفلسطينيين العرب.

مدينة عصرية وعالمية: الحداثة والطبقة الوسطى العربية الصاعدة

مع اقتراب الحكم العثماني من نهايته، حدثت تغييرات مهمة فيما يتعلق بالتوظيف وإمكانات العمل. ففي سنة ١٩١٢، ألغت حكومة تركيا الفتاة في الإمبراطورية العثمانية نظام الطوائف المهنية السائد في كثير من المدن، والذي يضع قيوداً على الدخول إلى مجالات عمل معينة.[٤٥] والأهم من ذلك هو أن انتهاء الحرب وتدفق المساعدات الإنسانية الفورية، التي قدمتها الإدارة البريطانية والصليب الأحمر والمنظمات الخيرية الأُخرى، أديا إلى انفراج كبير في حالة العوز والبؤس التي تميزت بها أعوام الحرب. وأصبح نمو المدينة وتزايد حضور الإدارة البريطانية، في الأعوام الثلاثين التالية، مصدراً لوظائف وأعمال مكتبية للمتعلمين وحملة الشهادات، ولعقود عمل وخدمات بالنسبة إلى الأفراد والمؤسسات، وتطلبا عمالاً للعمل في مجال البناء وقطاع الخدمات.[٤٦]

نجم عن هذه الفترة في تاريخ القدس تغير في التقسيم الطبقي في مجتمعها؛ فازدياد ثروات أشخاص كانوا حرفيين أو مديري شؤون منازل أو عمالاً مياومين، أتاح لهم مساعدة الجيل التالي من أقاربهم على تلقي العلم، الأمر الذي لم يُتح لهم. مثلاً، شاب أرمني، اسمه هاغوب، تدرب على صناعة الأحذية في دكان مسلم في المدينة القديمة. «وعندما أنهى تدريبه سافر إلى بيروت حيث تعلم تقنيات جديدة وأصبح على معرفة جيدة بأساليب الموضة، التي اشتهرت بها المدينة في أنحاء الشرق الأوسط كافة.»[٤٧] وفي آخر الأمر، اشترى هو وعائلته أرضاً في البقعة الفوقا حيث بنى منزلاً، وأرسل بناته إلى كلية القدس للبنات وأولاده إلى مدرسة سان جورج وكلية الفرير.[٤٨] لكن هذا التغير داخل البنية الطبقية لم يَعنِ بالضرورة إضعاف هيكلية السلطة والزعامة التقليدية؛ فعائلات النخبة المقدسية حافظت على سلطتها في التراتبية الدينية والسياسية. والتغيرات التي حدثت كانت علامة على ارتفاع مستويات التعليم والمستوى المعيشي الاقتصادي للسكان بوجه عام، وبروز طبقة وسطى بوجه خاص.

تكشف الإحصاءات الاقتصادية عن شكل العلاقات العربية ـ اليهودية في بعض القطاعات. ويذكر رومان أن «في سنة ١٩٣٥، وهي سنة قياسية فيما يتعلق بالبناء اليهودي في القدس، ارتفعت نسبة العرب المستخدَمين في القطاع اليهودي إلى ٤٠٪ من مجموع العاملين فيه... وبحسب أرقام سنة ١٩٣٧ في إحصاءات التجارة اليهودية، كان لدى ثلث الحوانيت اليهودية تقريباً زبائن عرب، و١٠٪ منها تعتمد في

نصف حركتها التجارية على زبائن عرب.»[٤٩] وبما أنه لا توجد إحصاءات كهذه بالنسبة إلى القطاع غير اليهودي (سواء كان عربياً أو يونانياً أو أرمنياً... إلخ)، فإنه من الصعب تقدير حجم تعامل اليهود كزبائن مع المشاريع التجارية غير اليهودية. لكن من الأرجح أن النسب كانت أقل، ومن المؤكد أن السياسة الصهيونية لدعم العمالة اليهودية (هعفوداه هعفريت) وشراء المنتوجات اليهودية (هتوتسات هعفريت)، قد أثرت في ثني اليهود عن التعامل مع هذه المشاريع.[٥٠]

وكما في الفترة السابقة، اعتمد الاقتصاد المقدسي اعتماداً كبيراً على التبرعات الأجنبية التي كانت تأتي إلى الجماعات المتعددة، وعلى السياحة الوافدة إلى الأرض المقدسة.[٥١] وكانت المشاريع الاقتصادية التي تأسست في المدينة صغيرة الحجم في معظمها، مع أنها ظلت، كما يبدو، السوق الاقتصادية الأولى لبلدات شرق الأردن وقراه.[٥٢] وكان النمو الاقتصادي في يافا وتل أبيب وحيفا أكبر كثيراً قياساً بعدد السكان. ففي سنة ١٩٣٩، مثلاً، كان سكان القدس يَعُدون ما نسبته ٨,٧٥٪ من سكان فلسطين، ومع ذلك فإن استهلاكها من الكهرباء لأغراض الصناعة كان يوازي ما نسبته ١,٩٪.[٥٣] علاوة على ذلك، «اتضح من أول مسح للصناعة أجرته حكومة فلسطين في سنة ١٩٢٨ أنه كان في المدينة ٦٥٨ مؤسسة 'صناعية' يعمل فيها ٣٣١٦ شخصاً فقط، بمن فيهم أصحاب المؤسسات، ثمانون منها فقط تستخدم آلات تدار بشكل من أشكال الطاقة»،[٥٤] بينما كان عدد المؤسسات الصناعية والحرفية في تل أبيب/ يافا أقل (٥٤٣)، لكنها تستخدم أكثر من ٤٣٢٣ عاملاً، أي بمعدل وسطي مقداره ثمانية أشخاص في كل مؤسسة، في مقابل خمسة في القدس، ورأس المال المستثمر فيها ثلاثة أضعاف رأس المال المستثمر في القدس تقريباً.[٥٥] وفي القدس، «كان متوسط الأجر الشهري وقتئذ ٣,٣٣ جنيهات فلسطينية، في مقابل ٥,٩٥ جنيهات في تل أبيب...»[٥٦] وكانت غرفة التجارة في القدس لكل التجار، بينما كانت غرفتا التجارة في المدينتين الساحليتين (يافا/تل أبيب وحيفا) «منقسمتين تبعاً لقومية التجار، وهو ما لا يساعد على تنمية التعاون وسط طبقة التجار.»[٥٧] وفي سنة ١٩٣٦ تأسست في القدس أيضاً غرفة التجارة العربية.[٥٨] وفي الثلاثينات، بدأ تجار الجملة والمفرق من اليهود تأسيس جمعيات لمنح تسهيلات مالية وتقليل التنافس وتحسين العلاقات بينهم، بينما لم تظهر مؤسسات مشابهة في أوساط التجار العرب.[٥٩]

وفي تلك الفترة، شاعت المعارض التجارية، بما فيها تلك المتصلة بالعالم العربي حصراً. وكان منها المعرض العربي في القدس لـ «البضائع الشرقية التقليدية».[٦٠] وبحسب «دائرة التجارة عبر البحار» البريطانية، فإن «المعروضات

بالدرجة الأولى هي منتوجات مصانع عربية في فلسطين والأقطار المجاورة. وتشارك فيه نحو ١٥٠ شركة، تعرض أنواعاً كثيرة من المنتوجات. المُنظمون هم شركة المعرض العربي المحدودة، وهدفهم إيجاد هيئات تسويقية منتظمة للصناعيين العرب وتنشيط الحركة التجارية بين الأقطار العربية.»[٦١] وتذكر هالة السكاكيني أنها شهدت المعرض العربي الثاني في صيف سنة ١٩٣٤، وقد «أُقيم في بناية الأوقاف البيضاء الفخمة أسفل شارع جوليان، في الجانب الآخر من الشارع المؤدي إلى مقبرة ماميلا.»[٦٢] وكانت الألعاب النارية تطلق كل ليلة، واشتمل المعرض على مأكولات ومصنوعات يدوية من فلسطين وأماكن أُخرى من العالم العربي، وموسيقى وبهلوانات وسيرك ومقهى يقدم البوظة العربية. وعرض للبيع فيه منتوجات جلدية من مصر، وأقمشة وحرامات صوفية من العراق، وكميات هائلة من الحلوى والفاكهة المجففة من دمشق، وأقمشة مقصبة وحرير من سورية، وعطور وحلويات من لبنان، ونحاسيات من بلاد المشرق، وصابون من نابلس، ومنتوجات مرصعة بالصدف من بيت لحم، وبُسُط صوفية من بئر السبع وغزة، ومناشف مشغولة باليد من المجدل، وأثاث مصنوع في يافا، وتحف من خشب الزيتون محفورة حفراً فنياً من القدس.[٦٣]

اتسمت مدارس القدس بالطابع العالمي والإقليمي نفسه؛ إذ كان يقصدها لتلقي العلم طلاب كثيرون من البلاد المجاورة لفلسطين ومن الشرق الأدنى، وهو مؤشر إلى نوعية التعليم والسمعة الحسنة لبرامجها الدراسية. وتوضح روايات السِّير الذاتية الدور الذي قام التعليم به في القدس في حياة عدد من الناس. فشفيق الخليلي، الذي كان والده من الخليل ووالدته من دمشق، والمولود في سنة ١٩١٦ في جرش (الأردن)، أُرسل إلى المدرسة الرشيدية لتلقي تعليمه الثانوي.[٦٤] ودرس شوقي عميرة في السلط، الأردن، حيث وُلِد وترعرع، لكن أخته الأكبر منه سناً أُرسلت إلى القدس للدراسة في مدرسة شميدت للبنات في المرحلة الثانوية من دراستها.[٦٥] واتجهت أنيسة شقير إلى نوع آخر من الدراسة. فعندما بلغت العشرين من العمر في سنة ١٩٢٥، وعلى الرغم من أنها متزوجة ولديها أطفال، تركت منزلها في نابلس لتدرس القِبالة مدة ستة أشهر في مستشفى المسكوبية في القدس، وظلت تمارس مهنتها كقابلة قانونية في فلسطين والأردن حتى تقاعدت في سنة ١٩٧٥.[٦٦]

بحلول سنة ١٩٤٥، كان في القدس ١٥٥ مدرسة. ضمت المدارس العربية الحكومية الإحدى عشرة ١٩٠٠ طالب و١٨٦١ طالبة. وكان هناك سبع مدارس خاصة إسلامية للصبيان (١١٠١ من الطلاب) والبنات (٢٨٠ طالبة). وكانت الهيئات المسيحية قد أنشأت ثماني وثلاثين مدرسة أُخرى تضم ٤٣١١ طالباً و٣٥٥٣ طالبة. وكان هناك ثلاثون مدرسة حكومية للطلاب اليهود تضم ٤٠٤٣ طالباً و٥١٨٨ طالبة،

وتسع وستون مدرسة خاصة يهودية تضم ٦٦٣٠ طالباً و٥٣٩٠ طالبة. ووظفت هذه المدارس ٩٤٦ معلماً و٨٥٠ معلمة.(٦٧) هذا الارتفاع في عدد المدارس والطلاب ارتبط بالأهمية الكبرى التي أولتها العائلات للتعليم. فكما حدث في أقطار أُخرى في العالم، نشأت حاجة إلى المتعلمين، ذكوراً وإناثاً في هذا المجتمع المتغير بسرعة، لتولي أنواع جديدة من الأعمال الإدارية والفنية والصناعية والمسؤوليات العائلية.

الجدول ٣: عدد المؤسسات التعليمية (الخاصة والعامة) وعدد الطلاب بحسب الجنس في سنة ١٩٤٥

	عدد المدارس	إناث	ذكور	مجموع الطلاب
مدارس عربية حكومية	١١	١٨٦١	١٩٠٠	٣٧٦١
مدارس يهودية حكومية	٣٠	٥١٨٨	٤٠٤٣	٩٢٣١
مدارس إسلامية خاصة	٧	٢٨٠	١١٠١	١٣٨١
مدارس مسيحية خاصة	٣٨	٣٥٥٣	٤٣١١	٧٨٦٤
مدارس يهودية خاصة	٦٩	٥٣٩٠	٦٦٣٠	١٢,٠٢٠

المصدر: مكتب التعليم، الأرقام المتعلقة بسنة ١٩٤٥، كما هي مقتبسة في: العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٦.

وفرت القدس أيضاً بعض الفرص لتحصيل تعليم أعلى؛ إذ كان هناك معهدان لتدريب المعلمين في المدرسة الرشيدية والكلية العربية، حيث يمكن للطلاب الالتحاق بدورات تدريبية في التعليم النظري والتطبيقي مدتها عامان دراسيان.(٦٨) كما كانت دار المعلمات في القدس تمنح الطالبات اللواتي أنهين مرحلة الدراسة الثانوية شهادة تؤهلن للتعليم بعد عام دراسي واحد.(٦٩) وكان هناك أيضاً مدرسة حقوق للطلبة العرب واليهود مدة الدراسة فيها خمسة أعوام، وتُلقى فيها المحاضرات باللغات العربية والعبرية والإنكليزية.(٧٠) ويتذكر إدوارد كيث - روش، الذي كان مفوض منطقة، أنه «على الرغم من الحاجة إلى ميكانيكيين وعمال مهرة في جميع المهن، ومهندسين، فإن كلية حقوق افتُتحت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢١. وبحلول سنة ١٩٤٣ كان لدينا عدد من المهندسين اليهود الذين تدربوا في فلسطين، وليس لدينا أي عربي، وفي المقابل كان هناك نحو ألف محام يهودي وعربي.»(٧١) وكانت الجامعة الوحيدة في البلد هي الجامعة العبرية، التي عُنيت حصراً بالسكان اليهود. ولم تتحقق الخطط لإنشاء جامعة عربية في القدس، وهو ما سبّب إحباطاً شديداً لكثيرين ممن خططوا لإنشائها. وبالتالي فإن العرب واليونان والأرمن الذين كانوا يرغبون في الحصول على شهادات جامعية أو في أن يصبحوا أطباء أو

أسنان أو ممرضين، اضطروا إلى السفر إلى الخارج، كما كان عليه الحال في الحقبة العثمانية. وقد ذهبت أغلبية هؤلاء الطلاب إلى الجامعات والكليات الكثيرة في بيروت أو القاهرة أو دمشق أو الإسكندرية أو بغداد. وبحسب إحصاءات سنة ١٩٤٨، بشأن عدد الطلاب من جميع أنحاء فلسطين في تلك السنة، فإن ٤١٦ طالباً كانوا يدرسون في لبنان و٦٣١ طالباً في مصر و٣ طلاب في سورية و١٥ طالباً في العراق.(٧٢)

عاد كثيرون ممن درسوا في الخارج إلى فلسطين ليعملوا في مجال اختصاصهم. فالطلاب الذين درسوا في جامعة الأزهر في القاهرة شغلوا مناصب مهمة في المؤسسة الدينية الإسلامية. ووجد الذين اختصوا بالعلوم الإنسانية واللغات عملاً كمدرسين في مدارس كثيرة، ووفر القطاعان العام والخاص عملاً في مجالي الترجمة والصحافة. ويصف جبرا إبراهيم جبرا في سيرته الذاتية «البئر الأولى» مدرسيه الجدد عندما انتقلت عائلته من بيت لحم إلى القدس، وبدأ يداوم في المدرسة الرشيدية خلال الثلاثينات، بقوله:

> لقد أفرحني أن أحد المعلّمين، حتى في ذلك الصف الخامس الابتدائي، من نوع لم أعتدْ عليه. كان وصفي العنبتاوي يدرسنا الجغرافيا، ويتحدث في أثناء الدرس عن تجاربه في إنكلترا وفرنسا ومصر وأقطار غيرها. لا ينظر في الكتاب الذي يدرسنا منه، ويملي علينا صفحات من المعرفة تبدو أنها تفيض تلقائياً من علم غزير. كان خريج جامعة أكسفورد، وهو طويل القامة، شديد الأناقة، يضع منديلاً في كمه عند المعصم. . . . كان يتحدث بلغة تتمازج فيها الفصحى باللهجة النابلسية، مؤكداً على «القاف» التي نادراً ما يلفظها المقدسيون، ويسيطر على أذهاننا وخيالنا، ولا أظن أن أحداً يشرد به ذهنه لحظة واحدة عمّا يقول.(٧٣)

ويصلح وصفي العنبتاوي كنموذج لتوضيح كيف جذبت القدس إليها أشخاصاً من خلال فرص العمل المتنوعة ومستوى المعيشة المرتفع. فقد ولد العنبتاوي وترعرع في نابلس، لكنه أكمل دراسته في القدس. وبعد ذلك درّس اللغة الإنكليزية في مدرسة ثانوية في نابلس، وفيما بعد ذهب إلى بيروت للدراسة في الجامعة الأميركية. وعاد إلى التدريس مجدداً، لكنه اختير لدراسة الجغرافيا في إنكلترا. ولدى عودته إلى فلسطين عُيّن مدرساً في الكلية العربية وفي المدرسة الرشيدية في القدس.(٧٤)

لا شك في أن الخبرات التي اكتسبها الطلاب من الدراسة في القدس وسّعت فرص العمل أمامهم. لكن لم يكن الهدف من هذه الجهود التعليمية تحسين وضع

الطلاب فقط، بل أيضاً زرع قيم وطرق تفكير وأساليب سلوك يمكن أن تفيد السلطة الاستعمارية و/أو المؤسسات التبشيرية. «عند النظر إلى الماضي، يبدو أن الهدف من النظام التعليمي في فلسطين هو إيجاد كادر من الفلسطينيين المتعلمين جيداً لخدمة القوة الاستعمارية وحماية التراث الغربي ومصالحه في المنطقة... وقد أصبح العرب المتعلمون وسائط تغيير ليس فقط لمؤسساتهم وداخلها، بل أيضاً وسائط للقوى الاستعمارية نفسها.»[٧٥] وتوضح نظرة نقدية إلى أنواع التعليم التي تلقاها الطلاب في ذلك الوقت الوضع المربك الذي وجدوا أنفسهم فيه ـ فهم مُطلعون جيداً على التاريخ والثقافة الغربيين، وفي الوقت نفسه، معادون للنشاط الصهيوني والبريطاني في فلسطين. ويعلق جميل طبّة، إذ يكتب عن نشأة شقيقه الأكبر ميشيل وعن حب هذا الشقيق للأدب الكلاسيكي الغربي واللغات الأوروبية التي اكتسبها خلال دراسته في كلية ترسانطه، فيقول إن هذه الثقافة الغربية اكتُسبت على حساب التاريخ والتراث العربيين. وتُرك للأشخاص الذين تخرجوا من هذه المدارس أن يوفّقوا بين إعجابهم بالتعليم والمعرفة بالتاريخ والأدب الغربيين، وبين تجاربهم مع القوى الاستعمارية الجائرة في الشرق الأوسط التي حرمتهم الاستقلال السياسي. وفي الوقت نفسه، جرى تعليمهم اللغات الأجنبية من أجل التواصل والعمل مع الغربيين وغيرهم، بينما بقيت معاييرهم وقواعد سلوكهم الاجتماعية داخل نطاق عائلاتهم العربية.[٧٦]

الحداثة البورجوازية تغير القدس

عكست الحياة الاجتماعية والثقافية للقدس في النصف الأول من القرن العشرين الطابع العالمي لسكانها، وشملت الكثير من الفرص التعليمية، وحياة اجتماعية متنوعة، وصحافة ووسائط إعلام نشيطة، وأنواعاً متعددة من الأنشطة والأندية. وعلى الرغم من الحياة المنفصلة لكل من التجمعات العربية واليهودية، فقد كان هناك بعض الاختلاط، وخصوصاً في المجالين الثقافي والاجتماعي. أمّا في الأوساط العربية الفلسطينية، ولا سيما النخبة والمتعلمين منهم، فقد كان الانفصال الطائفي أقل. فالمسلمون والمسيحيون يختلطون على المستوى الاجتماعي ويدرسون معاً، لكن بسبب أهمية العلاقات العائلية، بقي الناس على صلة وثيقة جداً بطوائفهم. وتتنوع المصادر بشأن مجتمع القدس كموضوع للدرس، وتعكس الروايات الرسمية وشبه الرسمية والوثائق انشغالاً مبالغاً فيه بالإحصاءات المتعلقة بالتقدم. أمّا الروايات الشفهية والسِّير الذاتية، فإنها ترى الحياة من منظور أولئك الذين عاشوا وعملوا في المدينة، لكنها تنطوي على مشكلات متعددة ناجمة عن صعوبة الاعتماد على الذاكرة وإعادة

تركيبها للأحداث، وخصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار صدمة الخسارة والترحيل إلى مكان آخر.[٧٧] وفي محاولة لبث الحياة في الروايات الرسمية، ولضمان أن تكون الروايات الشفهية والذكريات متوافقة تاريخياً، سأستخدم النوعين من المصادر كوسيلة لفهم التغيرات التي حدثت في المدينة، وكيف صاغ السكان الحياة في المدينة الجديدة وتفاعلوا معها.

كان من تأثيرات ازدياد المعرفة بالقراءة والكتابة ازدياد إقبال السكان على الكلمة المكتوبة، الأمر الذي أوجد سوقاً للمادة المطبوعة. فبعد الاحتلال البريطاني للقدس بفترة وجيزة، أصدر الفلسطينيان عارف العارف وحسن البديري جريدة اسمها «سورية الجنوبية». وكانت أول صحيفة تأخذ موقفاً ضد الانتداب البريطاني في القدس وضد وعد بلفور، الذي دعا إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.[٧٨] وفي سنة ١٩١٩، أسس بولس شحادة جريدة باسم «مرآة الشرق»، صدرت باللغتين العربية والإنكليزية. «وفي سنة ١٩٢١، قدمت الجريدة عموداً بعنوان 'أقلام السيدات' نشرت فيه مقالات بقلم رائدات في الحركة النسائية مثل أسمى طوبي وقدسية خورشيد، ودعت القارئات من النساء إلى المساهمة فيه.»[٧٩] وقد أغلقت الإدارة البريطانية هذه الجريدة، في سنة ١٩٣٩، لفترة غير محدودة لنشرها قصيدة تحريضية ضدها.[٨٠] ومع نهاية الانتداب، كان هناك أنواع متعددة من الجرائد والدوريات والمجلات، تصدر في القدس؛ وتوفرت فيها أيضاً جرائد يومية ومنشورات أُخرى تصدر في مدن وبلدات أُخرى في فلسطين، وفي أجزاء أُخرى من العالم العربي أيضاً.[٨١] ويتذكر جبرا «وكانت هناك المجلات المصرية تأتينا كل أسبوع بالمعرفة والفكاهة وصراعات القاهرة السياسية ومعاركها الأدبية.»[٨٢]

شاعت المكتبات التجارية في القدس. ولم تكن تبيع كتباً محلية ومستوردة، ومجلات وجرائد بالعربية وغيرها من اللغات فحسب، بل أيضاً قرطاسية للمدارس والمكاتب. ويذكر عارف العارف أسماء اثنتي عشرة مكتبة تجارية، ويضيف: «ولست أغالي إن قلت: إنه قلّ أن يُطبع في الشرق أو في الغرب كتاب، ويذيع صيته، إلاّ وتجده في إحدى هذه المكتبات.»[٨٣] وتظهر إحصاءات من أواخر فترة الانتداب أنه كان هناك ثماني مكتبات تجارية يملكها مسلمون، و١٦ يملكها مسيحيون، و٥٥ يملكها يهود.[٨٤] وتتذكر هالة السكاكيني أن والدتها كانت مشتركة في مجلة نسائية إنكليزية اسمها «الزوجة والبيت» (*Wife and Home*). أمّا هالة وشقيقتها دمية فكانتا تفضلان قراءة الروايات: «عندما كنت في السابعة عشرة اشتريت شخصياً ثلاث روايات: 'ذهب مع الريح'، و'ربيبكا'، و'القلعة'.»[٨٥] وعبّرت الأذواق والقيم العصرية عن نفسها بالرغبة في قراءة ما يصدر باللغات الأجنبية، وهذا راجع إلى حد

كبير إلى الفرص التعليمية المتاحة أمام الطلاب، التي مكنتهم من اكتساب المعرفة اللغوية الضرورية لمثل هذه القراءات. وفي الوقت نفسه، كانت المكتبات الشخصية واقتناء الكتب أمراً شائعاً في بيوت المتعلمين في المدينة الجديدة.

وتشمل إحصاءات الانتداب البريطاني في الأربعينات ذكراً تفصيلياً للدكاكين والمحلات والمشاريع التجارية المتنوعة في القدس.[٨٦] ويمكن استخدام هذه الإحصاءات، التي تشير أيضاً إلى ديانة المالك، لإعطاء فكرة عن التخصصات التجارية للطوائف المتعددة وعن الأهمية المتزايدة لمهن معينة. ففي سنة ١٩٤٧، كان هناك ستة وأربعون مصوراً مورِّداً [لمستلزمات التصوير] في المدينة، منهم اثنان وعشرون مسيحياً، وعشرون يهودياً، وأربعة مسلمين. وكان هؤلاء يلبّون حاجة الطبقتين العليا والوسطى اللتين كانتا تذهبان إلى مصورين محترفين من أجل التقاط صور في الأعراس، وهو أمر جديد نسبياً، لكنه أصبح شائعاً. ومن أشهر المصورين خليل رعد، الذي درس فن التصوير في بازل (سويسرا) وافتتح محله في سنة ١٨٩٥. وقد التقط الكثير من الصور للحياة في الأرياف المحيطة بالقدس،[٨٧] وكان يبيع لوازم التصوير أيضاً في محله بالقرب من باب الخليل.[٨٨]

في بيئة القدس التي جمعت بين كل من التشديد على التعليم، والوعي السياسي المتولد من السياسات البريطانية، ونهوض القومية العربية، والأنشطة الصهيونية، كانت الحياة نشيطة بالنسبة إلى المتعلمين والنخبة في القدس. وكانت المحاضرات واللقاءات الأدبية وسيلة ثقافية واجتماعية لتمضية الوقت. وكان خليل السكاكيني محاضراً مرغوباً فيه واستفزازياً. وقد ألقى محاضرات كثيرة في أندية وجمعيات في القدس، مثل جمعية الشبان المسيحية وكلية ترسانطه، وغيرهما، وفي الجمعيات الأدبية والأندية في يافا وحيفا ونابلس وغزة، ومدن أُخرى. وتتذكر ابنته هالة: «في طريقي إلى البيت بعد محاضرة لأبي في ذلك النادي [النادي الأورثوذكسي العربي في حي البقعة الفوقا في القدس] تملكتني البهجة عندما سمعت مجموعة من الرجال، كانوا يسيرون على بعد خطوات منا، يناقشون بحماسة أفكاراً جديدة عرضها الوالد. وكان موضوع المحاضرة، بحسب ما أتذكر، التطور المستقبلي للإنسان. وهو أحد موضوعات أبي المفضلة.»[٨٩] كما التقى خليل السكاكيني الأصدقاء والزملاء

> وأحياناً كان أساتذة يهود مدرّسون للغة العربية والأدب العربي في الجامعة العبرية يحضرون ويشاركون في النقاش... موضوعات النقاش في هذه اللقاءات اليومية، غير الرسمية، مع الأصدقاء متنوعة شملت الفلسفة والفلاسفة، الشعر العربي والشعراء العرب، خبايا اللغة العربية، الموسيقى الشرقية والغربية، وعلم النفس وتطبيقاته.[٩٠]

نشطت نساء القدس في تلك الفترة في عدد من المجالات، بما فيه المشاريع الثقافية والأنشطة السياسية والعمل الاجتماعي. ويكشف البحث العلمي الذي قامت به إيلين فلايشمان عن النساء في فلسطين الانتدابية طيفاً عريضاً من المشاركة النسائية. ففي القدس بدأت الحركة النسائية التي عبّرت عن احتجاجها على النشاط الصهيوني في الكنائس والمساجد، وللمندوب السامي نفسه. ووفر الاتحاد النسائي العربي وجمعية الشابات المسيحيات منابر للنساء، وللأنشطة في مجال الرياضة والثقافة والتعليم. وبثت هيئة الإذاعة الفلسطينية برامج للنساء والفتيات، وأفردت ساعة لبرنامج نسائي في أيام الجمع خُصص للتعريف بنساء اشتهرن بمساهمتهن في مجالات أدبية أو سياسية أو خيرية.[٩١] واستحدثت كاتي أنطونيوس، زوجة جورج أنطونيوس وابنة فارس نمر، «صالوناً مشهوراً كان يؤمه موظفون بريطانيون وأعيان ومثقفون عرب، وأحياناً يهود غير صهيونيين.»[٩٢] وكان ريتشارد كروسمان، عضو مجلس العموم البريطاني، الذي قام بزيارة لفلسطين في الأربعينات، قد زار الصالون وكتب عنه: «يبدو أن السيدة أنطونيوس لديها صالون سياسي من الطراز الفرنسي حقاً. كانت حفلة رائعة... ملابس سهرة، ومأكولات سورية ومشروبات، ورقص على البلاط الرخامي.»[٩٣]

وكانت الضيافة في المنازل وسيلة شائعة لتمضية أوقات الفراغ. وتتذكر ماري شحادة، صحافية وزوجة بولس شحادة رئيس تحرير إحدى الجرائد، «كانت حياتنا الاجتماعية حافلة بالنشاط، ومنزلنا أشبه بمدرسة أدبية. كُتّاب وصحافيون من مختلف أنحاء العالم العربي يأتون لزيارتنا، ومجرد الاستماع إلى أحاديثهم على العشاء درس تثقيفي.»[٩٤] وتتذكر ماريانا سبيريدون أن منزل عائلتها في البقعة، المحاط بأشجار الزيتون والكينا، كان مكاناً مفضلاً للتنزه مع الأصدقاء والعائلة أيام الأحد. وتتذكر هالة السكاكيني أنه كان يُسمح لها بالسهر وحضور السهرات التي يقيمها والداها في منزلهم، ويغني ويعزف العود فيها مغن شاب اسمه كاظم سباسي. كما كان دارجاً تبادل الزيارات بين الأصدقاء والزملاء في منازلهم، والقيام بواجب العزاء في المناسبات الحزينة والتهانئ في الأعياد، وهو ما ساعد في دوام الصلة بين المقيمين بأحياء متعددة، حتى في أوقات العنف وحظر التجول. يكتب جون روز: «كان لديّ أصدقاء كثيرون في القدس واظبت على زيارتهم على الرغم من المتاعب كافة، بينهم عائلة مركريان التي كانت تقطن في طريق متفرع من شارع البرنسس ماري... وكنت أمضي الأمسيات معهم وأُغادر بين الساعة التاسعة والعاشرة ليلاً، وغالباً ما سرت في طريقي إلى منزلي في الكولونية اليونانية عبر شوارع مهجورة.»[٩٥]

وشجعت المساحات الواسعة في المدينة الجديدة الأطفال والعائلات على التنزه

مشياً على الأقدام، أو زيارة الأماكن القريبة ذات القيمة التاريخية أو الطبيعية. وكان الريف المجاور للضواحي مملوءاً بالأزهار البرية في فصل الربيع، وكثير من هضاب القدس مشرفاً على بيت لحم والقرى الأُخرى المحيطة بالمدينة. وقد نظمت فرق الكشافة رحلات وأقامت مخيمات كشفية في المنطقة، كما قامت المدارس برحلات سيراً على الأقدام إلى المواقع المحيطة بالمدينة. وكان المقدسيون أيضاً يسافرون إلى أريحا والبحر الميت في الشتاء، وحظي شاطئ يافا بشعبية كبيرة لدى الكثيرين.

لدى نهاية الانتداب البريطاني، كان يمكن للقدس أن تتباهى بأربع عشرة حديقة عامة مقامة على أراض مجموع مساحتها ٧٧ دونماً. فبالإضافة إلى حديقة أنشأتها البلدية خلال فترة الحكم العثماني، وسميت لاحقاً المنشية، كان هناك حديقة البلدية الواقعة في جوار ضريح الشيخ جرّاح إلى الغرب منه، وحديقة الحيوانات القريبة، والحديقة العامة التي أنشأها اليهود في حي راتيسبون في سنة ١٩٤٥.[٩٦] وفي سنة ١٩٢٩، خُصصت وقفية لبناء متحف روكفلر خارج الزاوية الشمالية الشرقية للمدينة القديمة، وفُتحت أبوابه أمام الجمهور في سنة ١٩٣٨. وقبل ذلك، في سنة ١٩٢٣، أنشأ المجلس الإسلامي المتحف الإسلامي في الحرم الشريف.[٩٧]

وكان من مظاهر الحياة العصرية الأُخرى في المدينة الجديدة الأندية والجمعيات الخيرية التي أتاحت للناس أداء دور في الحياة الاجتماعية، وخصوصاً الأطفال والعازبين من الرجال والنساء. وبحسب الإحصاءات البريطانية لسنة ١٩٤٥، سُجّل في القدس خلال ٢٨ عاماً من الاحتلال البريطاني ما يزيد على ٢٠٢٣ نادياً ومنظمة (جمعيات خيرية، تعاونيات، أندية رياضية، منتديات أدبية وثقافية... إلخ)، ٨٥٪ منها فلسطينية (من جميع الطوائف)، و١٥٪ أجنبية. أمّا الفلسطينية، فكان ٣٥٪ منها يهودية و٣٠٪ إسلامية و٢٠٪ مسيحية.[٩٨] تتذكر بيرتا فستر أن النشاط المفضل لعائلتها في أواسط العشرينات هو المساهمة في نادي البستنة، الذي ينظم معارض زهور في الربيع والصيف.[٩٩]

كانت جمعية الشبان المسيحية واحدة من أكبر هذه المنظمات، وقد تأسست سنة ١٨٧٦ تقريباً.[١٠٠] وتم تدشين بنايتها الحالية، التي لا تزال قائمة فيما هو الآن القدس الغربية، في سنة ١٩٣٣. وفي سنة ١٩٤٧، وصل عدد أعضائها إلى ١٩٥٠. ويذكر «الكتاب السنوي الإنكليزي ـ الفلسطيني، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨» (*The Anglo-Palestine Yearbook, 1947-1948*) أنه «بسبب التسهيلات الثقافية الواسعة واستخدام قاعة المحاضرات والأمكنة الأُخرى لتقديم برامج للجمهور، وحفلات موسيقية، ومسرحيات، وأفلام سينمائية، ومعارض... إلخ، أصبحت جمعية الشبان المسيحية مركزاً ثقافياً يتمتع بأنشطته قطاع واسع من سكان القدس.»[١٠١] وقد كانت

الجمعية، فعلاً، ميداناً حافلاً بالنشاط، وفر فرصاً للمشاركة في الحياة الاجتماعية والأنشطة الرياضية لكثير من المقدسيين. كتبت هالة السكاكيني:

> كانت جمعية الشبان المسيحية في تلك السنوات مركزاً اجتماعياً وثقافياً قدّم لسكان القدس مجموعة متنوعة من الأنشطة الترفيهية، ووفر للشباب تسلية من أرقى نوع. فالتسهيلات الرياضية الكثيرة، وأندية الشباب المتنوعة، والمكتبة الغنية، وقاعة المحاضرات، والكافيتيريا، كانت جميعها خدمة كبيرة للجمهور. وكان شبان من جميع أنحاء فلسطين... طلاب في كلية الحقوق، ومدرسون، وموظفون حكوميون، ممن يعيشون بعيداً عن عائلاتهم ومنازلهم، يقيمون ببيت الشباب التابع لجمعية الشبان المسيحية.[١٠٢]

في الثلاثينات، كان هناك أيضاً «النادي الرياضي العربي» في القطمون، الذي كان يقيم بعد ظهر الأحد مباريات في كرة القدم بين الأندية العربية في فلسطين ومباريات في كرة المضرب في الصيف. وكانت جمعية الشبان المسيحية تعطي دروساً في كرة المضرب والسباحة للصغار والكبار، ذكوراً وإناثاً. وتوفرت المعدات اللازمة لهذه الأنشطة الرياضية في دكان غابي ديب للأدوات الرياضية في شارع جوليان.[١٠٣]

أخذت الحياة الاجتماعية العامة مسارب أُخرى متنوعة. وكانت إحدى الممارسات المفضلة لدى المقدسيين لتمضية الوقت في الصيف الذهاب إلى مقاهي الحدائق التابعة للفنادق العربية الكثيرة الموجودة في قرى حول القدس: إفرست وبانوراما وعايدة بالقرب من بيت جالا، والغراند (عودة) والحمراء وحرب في رام الله. كما أن وجود الشَرَفة وغيرها من المقاهي المشرفة على مناظر ريفية بديعة جعلت من عين كارم، الواقعة في جنوبي غربي القدس، أحد الأمكنة المفضلة.[١٠٤] وأمضت العائلات الغنية من يافا أشهر الصيف في فنادق رام الله أو في غرف خاصة مستأجرة هرباً من الحر في الساحل.[١٠٥] واتسم الجو في هذه الأماكن بالانفتاح والاسترخاء: «الأطفال بملابسهم الصيفية الزاهية الألوان يتراكضون بين الأشجار المثمرة، والنُدل ينتقلون بسرعة من منضدة إلى أُخرى، والرجال يدخنون النارجيلة أو يلعبون طاولة الزهر، والنساء يتجاذبن أطراف الحديث ويتضاحكن أو ينادين أطفالهن، والجو مفعم بالحيوية، صاخب ومرح.»[١٠٦] ومن التسليات الأُخرى الرقص: «في الأمسيات كانت فرقة موسيقية تعزف، من على منصة، أنغام الفوكس تروت والتانغو والرومبا والفالسات الإنكليزية، بينما الأزواج يرقصون بجانب المنصة. ونادل يرش بين حين وآخر رقائق صابون لوكس على بلاط الأرضية لتسهيل حركة الراقصين.»[١٠٧]

وتوفرت في المناطق التجارية في المدينة الجديدة أماكن للتسلية في الأمسيات،

تُدار من قِبل أصحابها من سكان المدينة. وكانت مقاه مثل ألاسكا وعطّارة وأوروبا وفيينا وفيانيز تي روم، بعض الأماكن المحببة التي تقدم القهوة والبوظة والحلويات.[١٠٨] كما كان في المدينة الجديدة مقاه من الطراز القديم، حيث يجلس الرجال لشرب القهوة وتدخين النارجيلة.[١٠٩] وأقيمت في فندق الملك داود أمسيات تجمع بين العشاء والرقص،[١١٠] بالإضافة إلى مقاه للرقص، مغلقة أو في الهواء الطلق، يرتادها الشباب بصورة خاصة.[١١١] وكان هناك ثماني دور للسينما في القدس: إديسون والشرق وصهيون وعدن وركس وريجنت وستوديو وتل أور،[١١٢] تعرض أفلاماً مثل «نينوتشكا»، تمثيل غريتا غاربو، و«فرقة ألكسندر لموسيقى الراغتايم»، و«ذهب مع الريح».[١١٣] وبالإضافة إلى ذلك، كانت جمعية الشبان المسيحية تعرض أحياناً أفلاماً في القاعة الكبيرة،[١١٤] أو تنظم حفلات موسيقية. وتتذكر هالة السكاكيني أنها حضرت واحدة من هذه الحفلات، أحياها عازف الأرغن العربي سلفادور عرنيطه.[١١٥] وكانت الفرق المسرحية المصرية التي تقوم بجولات في العالم العربي تعرّج على القدس وتقدم مسرحياتها فيها. ومن أشكال التسلية الأكثر شعبية والأقل تكلفة تمثيليات مسرح العرائس، التي تُقدّم، أو تُروى، في مقاهي المدينة القديمة أمام جمهور من الذكور.

هذا النمط الجديد من الحياة الاجتماعية العامة جعل الاختلاط والصداقات بين الجنسين أمراً ممكناً. بالإضافة إلى ذلك، بدأت النساء المتعلمات وبنات الطبقة الوسطى يلتحقن بأعمال إدارية، كموظفات وسكرتيرات وطابعات على الآلة الكاتبة في بيئة عمل مختلطة. ومع إحساسهن بشيء من الاستقلال الاقتصادي، صرن قادرات على الاختلاط بحرية أكبر مع الرجال من غير أقربائهن، والخروج إلى المقاهي وأماكن الرقص بعد انتهاء ساعات العمل. يتذكر جون روز أن جيله، الذي ترعرع في الثلاثينات والأربعينات، كانت لديه نظرة مختلفة عن نظرة الجيل السابق إلى الصداقات بين الجنسين:

> خلال فترة شبابي كنا قد بدأنا نبتعد عن قواعد السلوك التقليدية، وبدأ الجنسان بالاختلاط في جو من الحرية المعتدلة. ومع ذلك، فإن الصداقة الحميمة والعاطفة الجياشة كان لا بد من أن يعبَّر عنهما بحذر شديد وأن يحاطا بأكبر قدر ممكن من السرية، وهو ما يجعل الأمر كله أكثر إثارة. كانت تلك أيام المواعيد الغرامية في المقاهي في وسط المدينة، والحفلات الخاصة والنزهات في ضوء القمر على شاطئ البحر الميت... كانت الحياة حلوة، مملوءة بعلاقات الحب والافتتان التي سريعاً ما تنقضي ويتضح أنها من طرف واحد، لكنها تزود المرء الخبرة من أجل المرة التالية.[١١٦]

على الرغم من الخلافات السياسية وصعوبات الحرب العالمية الثانية، فقد مضى سكان القدس في بناء مدينة تنبض بالحيوية والحركة. وكانت قوى جديدة وتغييرات كثيرة، اقتصادية وسياسية واجتماعية، تعيد، وببطء، تكوين حياة الناس وأذواقهم وقيمهم. ومع أن العرب واليونان والأرمن حافظوا على أنشطتهم وقيمهم التقليدية، فإن المدينة وفرت فرصاً لمزيد من التعلم، واكتساب ثقافة واسعة، وتفاعل اجتماعي متعدد الجوانب مع أناس من خلفيات وثقافات وانتماءات دينية وطبقات متعددة. ومع ارتفاع مستوى المعيشة، بدأت الطبقة الوسطى الصاعدة تقدر قيمة أساليب في الحياة وفرصاً لم تكن متاحة للأجيال السابقة وتشدد عليها، بما في ذلك المنازل ذات الحدائق الواسعة في الضواحي، والتعليم، والحياة الاجتماعية العامة، وغيرها.

نهاية الانتداب

عند نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين في سنة ١٩٤٨، كانت القدس ثاني أكبر مدينة في فلسطين؛ إذ بلغ عدد سكانها ١٦٤,٣٣٠ نسمة، منهم ٩٩,٣٢٠ يهودياً و٦٥,٠١٠ مسلمين ومسيحيين. وكان أغلب اليهود ونصف المسلمين والمسيحيين يعيشون في المدينة الجديدة. وخلال القتال في سنة ١٩٤٨، سقط معظم المدينة الجديدة بيد القوات الصهيونية، التي أصبحت لاحقاً الجيش الإسرائيلي. وسيطرت القوات العربية على المدينة القديمة والأطراف الشرقية في المدينة الجديدة. وفي أثناء القتال، هرب أو أُجلي ٣٠,٠٠٠ فلسطيني عن منازلهم في المدينة الجديدة، وأُجلي ٢٠٠٠ يهودي عن منازلهم في الحي اليهودي في المدينة القديمة. وثبتت اتفاقية الهدنة تقسيم المدينة إلى ما أصبح يعرف بالقدس الغربية، داخل حدود دولة إسرائيل الجديدة، والقدس الشرقية، التي أصبحت مع الضفة الغربية جزءاً من الأردن. ولجأ نحو ٣٠,٠٠٠ فلسطيني من سكان القدس الغربية بصورة موقتة إلى المدينة القديمة وأجزاء أُخرى من الضفة الغربية، وإلى الأقطار العربية المجاورة. ولسنوات طويلة عقب سنة ١٩٤٨، واصل هؤلاء المقدسيون تنقلهم إلى أماكن لجوء جديدة سعياً وراء عمل وعائلة وأماكن للعيش.

لقد حاول هذا الفصل إعطاء فكرة عن الحياة في مدينة القدس في النصف الأول من القرن العشرين. وفي الوقت نفسه، سعى لتسجيل ما خسره سكان المدينة الجديدة العرب في سنة ١٩٤٨ عندما فروا، أو أُرغموا على مغادرة بيوتهم في أثناء القتال. لم يخسروا بيوتهم وأملاكهم فحسب، بل أيضاً مصادر رزقهم وصلاتهم

بجيرانهم وأصدقائهم ومعارفهم في القرى المجاورة، وبأقاربهم. أمّا مناطق القدس التي بقيت عربية، المدينة القديمة والجزء الشرقي من المدينة، فقد انقطعت السبل نهائياً بينها وبين المصادر الموجودة في المدينة الجديدة، والتي كانت جزءاً أساسياً من مكونات حياتها. لم يعد هناك منطقة تجارية خارج المدينة القديمة، أو إمكان للوصول إلى ميناءي يافا وحيفا، وتعيّن إعادة بناء اقتصاد المدينة وحبك نسيجها الاجتماعي من جديد. يصف روحي الخطيب، رئيس بلدية القدس، المدينة في سنة ١٩٤٩:

> اقتصرت القدس العربية [بعد الحرب] على الجزء الموجود داخل أسوار المدينة وبضعة مراكز سكنية إلى الشرق والشمال والجنوب من المدينة. من مجموع مساحة القدس البالغة ١٢,٥ ميلاً مربعاً بقيت مساحة لا تتعدى ٢,٥ ميل مربع... وما ورثناه عن حكومة الانتداب في هذا الجزء من القدس كان مدينة كئيبة متصدعة المباني، وتجارة وصناعة مشلولتين، وافتقاراً إلى أي موارد مالية، ومن دون حكومة أو ماء أو كهرباء...[١١٧]

بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية، عانى السكان العرب أيضاً جرّاء النتائج السياسية والاجتماعية الناجمة عن تقسيم المدينة. فقاعدة القوة المتمثلة في النخبة المتعلمة، والتي كان مركزها المدينة الجديدة، تعرضت للدمار وتشتت أفرادها في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. كما أن مركز الثقل في الحياة الاجتماعية للقدس بالنسبة إلى الشرائح العليا في الطبقة الوسطى ـ الأندية والمقاهي والمطاعم في المدينة الجديدة ـ بات بعيداً عن متناولها، بالإضافة إلى كثير من المؤسسات الثقافية. وتُركت مدارس كثيرة بلا أساتذة أو طلاب. وأصبحت القدس العربية تتكون الآن من المدينة القديمة والأحياء الشمالية الشرقية فقط. لكن المدينة القديمة كانت تقليدية بطبيعتها وتضم كثيراً من الفقراء والمسنين. وكانت الأحياء الشرقية، وادي الجوز والشيخ جرّاح وباب الساهرة، أحياء سكنية بالكامل تقريباً. ولم تكن الأجزاء من القدس التي بقيت في أيدي العرب قادرة على أن تعوض، بأي شكل من الأشكال، الحياة في المدينة الجديدة، وخصوصاً ضمن أوضاع الفقر المحيطة باللاجئين القادمين من الأحياء الحديثة. وكان هؤلاء اللاجئون من دون عمل غالباً، وليس في قدرتهم إرسال أولادهم إلى مدارس خاصة، أو العيش كالسابق واستئجار منازل كبيرة وفسيحة. هؤلاء لم يخسروا فقط أملاكهم وأعمالهم ووظائفهم وكل ما يملكون جرّاء تقسيم القدس، وطرد العرب من المدينة الجديدة في سنة ١٩٤٨، بل خسروا أيضاً نمط حياة بأكملها.

ملحق

معلومات موجزة عن الأحياء العربية خارج أسوار المدينة

فيما يلي وصف موجز لبعض الأحياء: موقعها، ومبانيها، والأعمال التجارية، وأماكنها البارزة، وبعض السكان. تجدر الإشارة إلى أن «الحدود» غير المعيّنة بدقة للأحياء المتعددة تغيرت بمرور الوقت، اتسعت أو تقلصت مع تجزئة بعض الأحياء، وبالتالي فإن التقسيمات أدناه مبنية على معلومات جُمعت من مصادر غير متوافقة فيما بينها بالضرورة. ويجب التعامل مع هذه القائمة باعتبارها وصفاً عاماً، لا إقصاء لواقع لم يعد قائماً.

باب الساهرة

تقع هذه المنطقة مباشرة خارج سور المدينة القديمة حيث توجد المدرسة الرشيدية الثانوية، وشارع صلاح الدين، والمقبرة الإسلامية، ومتحف روكفلر، ودائرة الآثار، وخمس مدارس.[١١٨] وتُظهر صورة جوية منذ سنة ١٩١٨ منطقة سكنية تشتمل على خمسين مبنى على الأقل. وقد عرّفت بلدية القدس باب الساهرة، في سجل رخص البناء العائد إلى الفترة ١٩٠٢ ـ ١٩٠٤، بصفته حياً منفصلاً. وعلى امتداد شارع صلاح الدين شيدت عائلات الحسيني ونسيبة وهالا وشتيّة منازل لها. كما شيدت عائلة العلمي عدة منازل في الجهة الشمالية الشرقية. وفيما بينهما كانت تقع مساكن عائلات النشاشيبي وأبو السعود والعفيفي والبديري والدقاق وكمال وبامية وزبتية وسيدي وبزبزا وصندوقة. وفي الطرف الشمالي من الحي توجد منازل شيدتها عائلات أقل ثراء، تميزت بكونها أصغر حجماً وذات سطوح مستوية.[١١٩]

وادي الجوز

يقع هذا الحي السكني إلى الشمال من الزاوية الشمالية الشرقية للمدينة القديمة (برج اللقلق)، في واد كائن في أقصى الطرف الشرقي من الحدود البلدية. ويُعرف التاريخ المبكر لهذه المنطقة من أرشيف العائلات. فقد بُني قصر عائلة الخطيب، الذي كان منزلاً صيفياً حصيناً، في هذه المنطقة في القرن السادس عشر.[١٢٠] ونحو سنة ١٨٧٠، انتقلت عائلة الهدمي من المدينة القديمة وبنت منازلها في هذه المنطقة.[١٢١] وفي بدايات القرن العشرين كان في الحي منازل لعائلات البدرية

وشهوان والهدمي والدويك وعكرماوي وأبو غزالة وشرافة وحمدون والدجاني وكمال والعفيفي وقطينة. وبصورة عامة، كانت المنازل هنا أكثر بساطة منها في المناطق الأكثر ثراء في المدينة الجديدة. وفي سنة ١٩١٨، كان هناك، كما تظهر الصور الجوية،[١٢٢] ستة عشر مبنى فقط. وفي «مسح أراضي فلسطين، ١٩٤٧» (*A Survey of Palestine, 1947*)، تظهر خريطة للقدس ما يزيد على سبعين مبنى مستقلاً في المنطقة. واستناداً إلى هذه الخريطة، كان وادي الجوز حياً سكنياً صرفاً خالياً من المعامل أو المدارس أو أماكن العبادة، مع أنه كان يوجد في الطرف الجنوبي الشرقي منه مقلع للحجارة وضريح لولي.

الشيخ جرّاح والكولونية الأميركية

كانت هذه المنطقة بداية التوسع الإسلامي خارج الأسوار، وموقعاً للكثير من المنازل الفخمة لعائلات الحسيني والنشاشيبي ونسيبة وجار الله والعفيفي والدجاني وهندية والشيخ وغوشة والجبشة.[١٢٣] وكانت مدرسة سان جورج تقع في الجزء الجنوبي من هذا الحي، وقبر سمعان العادل إلى الشمال الشرقي. وكان مبنى الكولونية الأميركية ونُزلها قائمين إلى الجنوب من جامع الشيخ جرّاح في منزل مستأجر من عائلة الحسيني. وفي بداية الانتداب كان من الممكن التمييز بين «.... الجزأين الشرقي والشمالي من الحي اللذين يشكلان المنطقة الأكثر وجاهة، وبين الجزء الغربي حيث المنازل أصغر ومبنية جزئياً على قطع متفرقة من الأرض.»[١٢٤] واستمر هذا التمييز قائماً خلال فترة الانتداب كما تشهد على ذلك الخريطة الناجمة عن مسح سنة ١٩٤٧.

سعد وسعيد

أُطلق هذا الاسم على الحي بعد بناء مسجد سعد وسعيد على طريق نابلس. وكان فيه الكثير من المنازل الكبيرة التي يقطنها مسلمون ومسيحيون ويهود وأجانب. سُميت هذه المنطقة في العهد العثماني بالمسعودية، وكان فيها مطحنة وفرن، بالإضافة إلى منازل عائلات دزدار ونسيبة والنشاشيبي والخالدي.[١٢٥] و«في الإحصاء العثماني لسنة ١٩٠٥، بلغ عدد العائلات من حَمَلة الجنسية العثمانية في هذا الحي ١١٩ عائلة، لكن ٥٩ منها فقط كانت عائلات مسلمة.»[١٢٦] وعندما سكنت عائلة برامكي في هذا الحي في الأربعينات، كان جيرانها عائلة قرّش وعائلة الجاعوني

وعزمي طه وعائلة كمال وسبير الخوري وعائلة لارسن وعائلة ليفي وعائلة سيمحا.[١٢٧] وقد بنيت البيوت الكبيرة نسبياً على قطع أرض من حجوم وأشكال متنوعة، وغالباً ما كانت تحيط بها حدائق واسعة.

المصرارة

امتد هذا الحي إلى الشمال من باب العمود، وهو موقع بعض أوائل المنازل التي بنيت خارج الأسوار. وكان فيه سوق لبيع الفاكهة والخضروات بالجملة، وفيه أيضاً عدد من الصيدليات والمخازن المُعدة لبيع الحبوب وأدوات البناء. كما أن فيه عدداً من المقاهي والخياطين وعيادات الأطباء ومواقف الباصات والسيارات.[١٢٨]

النبي داود

هذا الحي الواقع مباشرة خارج السور على جبل النبي داود هو منطقة عائلة الدجاني. وبالإضافة إلى منازلهم ومدافنهم، يوجد قبر النبي داود (ومن هنا اسمه)، ومدرسة المطران غوبات (مدرسة صهيون الإنكليزية)، وكنيسة نياحة العذراء، وثلاثة أديرة، وقبر الشيخ المنسي، ومقابر مسيحية.[١٢٩]

الشماعة

كانت الشماعة إلى حد كبير منطقة تجارية تقع جنوبي شرقي طريق ماميلا، وجنوبي غربي جبل النبي داود.[١٣٠] وفيها متاجر لكل من العرب واليهود. وهي قسمان: قسم فيه الكراجات والمحلات المُعدة لتصليح السيارات، وآخر فيه مخازن بيع الأقمشة.[١٣١] وكان بين محطة القطار والشماعة مستشفى القديس جون لأمراض العيون، وإلى الشرق من محطة القطار مباشرة دائرة المطبعة التجارية التابعة لحكومة الانتداب.

الثوري أو دير أبو ثور

سمي جبل الثوري بهذا الاسم بعد أن دُفن فيه الشيخ أحمد الثوري، أحد الجنود في جيش صلاح الدين. وتقع التلة إلى الشرق من محطة القطار على طريق

بيت لحم، ويوجد فيها أيضاً دير للروم الأورثوذكس ومدرسة حكومية. وعلى سفح التلة توجد قرية صغيرة. في القرن التاسع عشر، بدأ أفراد عدد من عائلات النخبة في القدس، أئمة ومدرسون وتجار وموظفون حكوميون، يستقرون هناك، ويبنون منازل رحبة على الجزء الأعلى من التلة. وكان بينهم أفراد من عائلات العوري والدجاني وبركات. ونما هذا الحي لاحقاً في اتجاهين: البيوت الصغيرة في منطقة القرية التي واصل سكانها الزراعة ورعي الماشية، والمنازل الأكبر في الأجزاء العليا التي كانت شوارعها معبدة وقطع الأرض فيها كبيرة. وقد حملت طفرة البناء في الثلاثينات مزيداً من العائلات المقدسية وموظفي حكومة الانتداب إلى هذه المنطقة.[١٣٢]

البقعة

كان الجزء الجنوبي الغربي من ضاحية البقعة منطقة أُخرى من مناطق التوسع المبكر خارج الأسوار، واشتمل على أحياء البقعة الفوقا والبقعة التحتا والوعرية والنمَّرية. وقد تم شراء قسم من أراضيه من فلاحي المالحة، وشُيدت منازل أنيقة على قطع واسعة من الأراضي. وفي نهاية العهد العثماني كان منطقة إسلامية ـ مسيحية مختلطة، وبقي كذلك حتى سنة ١٩٤٨. وكان ضمن جيران عائلة سبيريدون اليونانية عائلة عبد الرحمن بشناق (من طولكرم)، الذي علّم في الكلية العربية والمتزوج من ألمانية، وعائلات السلطي وفرح وعودة وقرع.[١٣٣] كما أن النادي العربي الأورثوذكسي كان يوجد في الحي، واشتمل على قاعة تتسع لمئة شخص، استُخدمت لإلقاء المحاضرات وعرض المسرحيات وغير ذلك.[١٣٤] وفي سنة ١٩٤٧، كان يوجد في الجزء الغربي من الحي ملعب لكرة المضرب وأماكن للترفيه، وفي الجزء الجنوبي مستشفى.

الوعرية

ضاحية صغيرة في منطقة البقعة إلى الجنوب من الكولونية الألمانية وإلى الشرق من الكولونية اليونانية، بين الطريق إلى بيت لحم وخط سكة الحديد الخارج من المدينة. وقد أسس هذا الحي محمد عاشور الوعري، وكان منزله ومنازل أولاده أشبه بالقرية المسورة المحاطة بالبساتين وحقول القمح. وبحلول نهاية الانتداب، كان الطابع الريفي للمنطقة قد تحول إلى ضاحية حديثة ذات منازل كبيرة مشيدة على قطع متسعة من الأرض.[١٣٥]

النمامرة أو النمَّرية

منطقة سكنية في البقعة، قائمة على أرض اشترى أراضيها، في أواخر القرن التاسع عشر، أحد سكان حي الشرف في البلدة القديمة، عبد الله إبراهيم محسن النمَّري، من فلاحين من بيت لحم والمالحة وبيت جالا. وجعل الأرض وقفاً عائلياً مُسجلاً في المحاكم الإسلامية، ونقل عائلته الكبيرة إليها، وبنى هناك منازل لعدد من أولاده. وخلال فترة الانتداب، صادر البريطانيون جزءاً من هذه الأرض لبناء ناد رياضي خاص بهم. وبحسب لاندمان، جرى بناء سوق كتعويض عن المصادرة، أصبحت بدورها جزءاً من الوقف العائلي. واشتملت سوق النمامرة هذه على محلات للبيع بالجملة والمفرق، وعلى مشاغل وصيدلية.[١٣٦] وظل كثيرون من ذرية عبد الله النمَّري، وآخرون غيرهم، يعيشون في النمَّرية حتى سنة ١٩٤٨.

الطالبية

كان حي الطالبية، الواقع إلى الجنوب من جمعية الشبان المسيحية، حياً رائعاً محاطاً ببساتين الفاكهة. وفيه أيضاً دير الراهبات الفرنسيسكان ودير الكبوشيين ودير آخر. تقع المدرسة العمرية في طرفه الشرقي.[١٣٧] جميع سكانه تقريباً من العائلات المسيحية الثرية، والمنازل فيه تحمل طابع القصور، ولا سيما منزلي عائلتي سلامة وجمال.

القطمون

منطقة سكنية واسعة تقع غربي الكولونية الألمانية، واشتملت في الأربعينات على أكثر من مئة مبنى. وكان فيها عدد من محلات البقالة، وخياطة للسيدات، وخياطان للرجال، ومكتب تلغراف، وكنيسة القديسة تيريز، وفرن واحد على الأقل، ودكان جزار.[١٣٨] ومن سكانها في الأربعينات عائلات السكاكيني والسروجي وطليل والسلحيت وجوهرية ومنصور وماركوس ودمياني والبديري وصفير والتاجي والمغر وحداد. وكان يوجد في القطمون معمل ثلج يزود الأحياء المتعددة بالثلج في عربة يجرها حصان، وتملكه عائلة شتاكليف.[١٣٩] وكانت فيها القنصلية العراقية، بالإضافة إلى عدد من الفنادق، منها فندق سميراميس الذي نسفته القوات الصهيونية في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ما أدى إلى مقتل ١١ فرداً من العائلة التي تملكه.

الكولونية الألمانية

في الستينات من القرن التاسع عشر هاجرت مجموعة من فرسان الهيكل الألمان إلى القدس بهدف «إقامة مجتمع مسيحي مثالي في الأرض المقدسة.»[١٤٠] وشيد أفرادها ببطء كنيسة ومدرسة ومنازل، وأفردوا قطعة من الأرض لمقبرة صغيرة. وكانت منازلهم مبنية جيداً ومحاطة بحدائق كبيرة. و«من الحِرف التي أسسوها بدأوا بمنجرة ومحددة ومخبز ومحل حلويات وصالونات تجميل للسيدات. وأشركوا في حِرفهم السكان المحليين الذين أصبحوا، بعد فترة من التدريب، قادرين على إنشاء مشاريعهم الخاصة.»[١٤١] ويبدو أن الكولونية الألمانية التي أُنشئت في الأصل لتكون مستوطنة لفرسان الهيكل، لم تبق حصراً كذلك. فأصحاب المباني الألمان أجّروا منازل في الثلاثينات، على الأقل لعائلة السكاكيني. وكان يوجد في الكولونية الألمانية محلان لبيع الحلويات (مخبزان لصنع الكعك والحلويات)، أحدهما مخبز فاوزر،[١٤٢] والآخر مخبز فرانك، الذي كان يوصل الخبز يومياً إلى منازل الزبائن.[١٤٣] وكان يوجد فيها أيضاً محل «سبينيس»، الذي كان فرعاً من فروع مؤسسة سبينيس الإنكليزية التي كانت منتشرة في فلسطين وعمان ودمشق وبيروت. وكان يبيع بضائع إنكليزية، وفيه قسم لبيع اللحوم.[١٤٤] وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، أُغلقت المدرسة الألمانية، وأُجلي الرعايا الألمان عن فلسطين واحتُجزوا كأسرى.

الكولونية اليونانية

استضافت القدس، بصفتها مقراً لبطريركية الروم الأورثوذكس، رجال دين من اليونان. لكن كثيرين من أتباع الكنيسة اليونان من غير رجال الدين، بمن في ذلك تجار وحرفيون، اتخذوا من القدس مكاناً لسكنهم. امتلكت الكنيسة مساحات واسعة من الأرض خارج الأسوار، وأنشأت ما بين منتصف القرن التاسع عشر ونهايته مطحنتين، وزرعت أشجاراً مثمرة وكروماً وأحراج زيتون.[١٤٥] وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت حوانيت ومقاه ومطاعم ومشاريع تجارية على امتداد شارع يافا، وبُعثت الحياة في منطقة القديس سمعان العادل في القطمون، ببناء كنيسة ومنازل فيها.[١٤٦] وعلى أرض تقع إلى الجنوب من الكولونية الألمانية أُنشئت منطقة سكنية للعائلات اليونانية. وكانت البناية الأولى عبارة عن قاعة (مع أربعة بيوت خارجية) «لاستخدامها كناد ومكان للتسلية لليونان الراغبين في تمضية نهار في الريف. وقسِّمت بقية الأرض حول النادي إلى قطع صغيرة، ودعي أفراد الجالية اليونانية إلى المشاركة في قرعة

للحصول على قطعة أرض شرط أن يقوموا ببناء منازل على حسابهم.»[١٤٧]

عُرف النادي باسم ليشي، وأصبح مركز الحياة الاجتماعية للجالية. وشملت أنشطته المتنوعة حفلات موسيقية ومسرحيات وأفلاماً سينمائية وحضانة للأطفال الصغار في غرفة خلفية. وقد ارتادت العائلات والأطفال النادي عصراً، وكانت وجبات الطعام والمشروبات تقدم في الأمسيات. وخلال الحرب العالمية الثانية، أقيمت فيه حفلة للضباط اليونان المرابطين في فلسطين، قُدم فيها للمدعوين خروف مشوي على الفحم وكميات كبيرة من النبيذ.[١٤٨] وكما في الكولونية الألمانية، أخذت العائلات اليونانية تؤجر منازل لغير اليونان. ويتذكر جون روز، الذي استأجرت أمه الأرمنية المقدسية وأبوه البريطاني منزلاً في الكولونية اليونانية ما بين سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٤٨، أن جيرانه كانوا عائلات عربية تعيش في الطرف الآخر من الشارع وكان يلعب مع أطفالهم، وأرملة ألمانية وابنتها وحفيدتها، بالإضافة إلى أرملة يونانية وابنتها.[١٤٩]

ماميلا [أصلها بالعربية مأمن الله]

يقع هذا الحي خارج باب الخليل، ويمتد حتى مقبرة ماميلا. وكان إلى حد كبير منطقة تجارية، وصفها المؤرخ عارف العارف بقوله: «فيها عدد كبير من المكاتب والوكالات والبنوك والمخازن والمصالح الحكومية وغير الحكومية.»[١٥٠] وامتلك دير الأرمن مساحات من الأرض الممتدة على طول شارع البرنسس ماري، وبنى «عليها دكاكين، وشققاً سكنية، ومجمعات تجارية.... والإيجارات المحصلة تستخدم لسد النفقات الجارية للكاتدرائية الأرمنية والدير.... وكهدية لحكومة الانتداب البريطاني تبرعت البطريركية الأرمنية بقطعة أرض في الجوار لبناء دائرة عامة للبريد.»[١٥١] وكان في الحي محل كبير لسبينيس يبيع الملابس الجاهزة واللحوم والبضائع الإنكليزية المستوردة.[١٥٢] وإلى الجنوب من طريق ماميلا كانت تقام سوق الجمعة، حيث كانت تباع المواشي، وإلى الغرب من بركة السلطان كان يوجد مستشفى حكومي للحيوانات.[١٥٣]

شكلت شوارع المدينة الجديدة، شارع جوليان وشارع يافا وشارع البرنسس ماري في ماميلا، نصف دائرة إلى الشرق من المقبرة، وكانت بمثابة المركز التجاري للمدينة الجديدة. وقد شُيّد على شارع جوليان مبنى جمعية الشبان المسيحية، وفندق الملك داود والكثير من دور السينما، بالإضافة إلى دائرة البريد العامة ومكاتب البلدية.[١٥٤]

المصادر

(١) أنا مدينة بالشكر للمقدسيين الذين أجريت مقابلات معهم بخصوص الحياة في المدينة قبل سنة ١٩٤٨، وقد ذكرت عدة أسماء منهم في هذا الفصل. سليم تماري والآخرون أبدوا ملاحظات قيّمة. خلال قيامي بأجزاء من هذا البحث حصلت على دعم من «منحة وكالة المعلومات الأميركية» و«المركز الأميركي للدراسات الشرقية» في الأردن.

(٢) أنظر مقدمة الفصل الأول من هذا الكتاب من أجل وصف ما كان يشكل المدينة القديمة والمدينة الجديدة، وبالنسبة إلى استخدام مصطلحي «عربي» و«يهودي».

(٣) أمثلة لذلك شْميلز (Schmelz) وكتاب كارك (*Jerusalem Neighborhoods*) وبن ـ أريه بين آخرين. ويستثنى من ذلك مؤلفات شولش (Scholch)، وهدسون (Hudson)، وطريف الخالدي وكارك ولاندمان (Kark and Landman).

(٤) في النصوص الإسرائيلية والصهيونية عن القدس، تطلق على هذه الجماعات تسمية سكان القدس «غير اليهود».

(٥) بالنسبة إلى النقاش بشأن التاريخ الاجتماعي والحياة اليومية، أنظر:

Alf Ludtke, ed., *The History of Everyday Life* (Princeton: Princeton University Press, 1993).

بالنسبة إلى التاريخ الاجتماعي للقدس، تورد المذكرات المنشورة روايات عن الحياة في المدينة استناداً إلى الذكريات العائلية والوثائق. أنظر على سبيل المثال:

Sakakini, *Jerusalem and I*; Rose, *Armenians of Jerusalem*.

(٦) Fawcett, *Easter in Palestine, 1921-1922*, p. 25.

(٧) Shapiro, «Planning Jerusalem,» p. 141,

إلى درجة أن البريطانيين أسسوا «جمعية مناصرة القدس» لإحياء الحِرف المحلية والحفاظ على المباني القديمة وطرز البناء، إضافة إلى أمور أخرى.

(٨) مذكرة عامة، رقم ٣٤، وقد أعيدت طباعتها في: Ibid., p. 140.

(٩) Storrs in his preface to C.R. Ashbee, *Jerusalem, 1918-1920* (London: The Records of the Pro-Jerusalem Council, 1921), p. 12, as quoted in Ibid., p. 142.

(١٠) Shapiro, op. cit., p. 142.

(١١) Department of Overseas Trade, *Economic Conditions in Palestine*, 1931, p. 25.

(١٢) مقابلة مع ي. كالوتي، ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥.

(١٣) الضامن، «التهجير في ذاكرة الطفولة»، ص ٥٨.

(١٤) مقابلة مع م. سبيريدون، ١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٥. في الثمانينات، كان الإسرائيليون يستخدمون المنزل كمكتب اتصال بين الحكومة الإسرائيلية والأمم المتحدة.

(١٥) Freij, «Growing up in Jerusalem,» p. 15.

(١٦) Sakakini, op. cit., p. 105.

(١٧) مقابلة مع ي. كالوتي، ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥.

(١٨) Sakakini, op. cit., p. 105.

(١٩) Ibid., p. 86.

(٢٠) Ibid., pp. 8, 86; Rose, op. cit.

(٢١) مقابلة مع م. سبيريدون، ١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٥. جميلة نفسها كانت عاقراً، والأولاد كانوا من صلب الزوجة الثانية لزوجها.

(٢٢) Rose, op. cit., p. 103.

(٢٣) Tannous, *The Palestinians*, pp. 130-131.

(٢٤) Rose, op. cit., p. 106.

(٢٥) Ibid., p. 125.

(٢٦) Sakakini, op. cit., p. 6.

(٢٧) مقابلة مع ي. كالوتي، ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥.

(٢٨) Sakakini, op. cit., p. 23.

(٢٩) Ibid., p. 84.

(٣٠) Rashid Khalidi, *Palestinian Identity*, pp.35-60.

(٣١) العارف، «المفصّل في تاريخ القدس»، ص ٤٣١؛

Survey of Palestine Map, 1947.

(٣٢) Karmi, «The 1948 Exodus,» p. 32.

(٣٣) شناعة، «أيام زمان: التاريخ الشفوي للأردن وفلسطين»، ص ٨١ ـ ٨٣.

(٣٤) مقابلة مع ي. كالوتي، ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) Freij, op. cit., p. 16.

(٣٧) Rose, op. cit., p. 106.

أنظر أيضاً الفصل الثالث بقلم سليم تماري، في هذا الكتاب.

(٣٨) Ibid., pp. 110-112.

(٣٩) Ibid., p. 108.

(٤٠) Ibid., pp.112-113.

(٤١) *A Survey of Palestine*, vol. I, p. 151.

(٤٢) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٠. يذكر أن المصدر هو السيد جون مارتن، مستشار بليك سايكس، ممثل بريطانيا في الأمم المتحدة.

(٤٣) المصدر نفسه. والمصطلحان «عرب» و«يهود» مستخدمان من قبله.

(٤٤) من الواضح هنا أن مصطلحي «عربي» و«يهودي» لم يكونا قبل سنة ١٩٤٨ متباينين حصراً. وعلى أي حال، في إثر إنشاء دولة إسرائيل، لم يسمح الوضع السياسي للهويات المتعددة بأخذ مداها في التبلور. فأولئك اليهود، الذين ربما اعتبروا أنفسهم عرباً، أصبحوا معتبرين في الخطاب العام يهوداً فحسب، وكثير من غير العرب، كاليونان والأرمن، صُنفوا عرباً لأنهم أُجلوا أيضاً عن الدولة اليهودية وأصبحوا لاجئين.

(٤٥) Smith, *Palestine and the Arab-Israeli Conflict*, p. 30.

(٤٦) المعلومات الحكومية بشأن اقتصاديات القدس تحت الانتداب البريطاني محدودة. أمّا المعلومات الإحصائية الصهيونية فأغزر، لكنها تتعلق بالسكان اليهود فقط. أنظر، مثلاً، تقارير مثل:
Jewish Manufacture, Transportation and Trade (The Jewish Agency for Palestine, 1937); *Statistical Handbook of Jewish Palestine 1947* (The Jewish Agency for Palestine, 1947); *Census of Jewish Wholesale Trade; The Jewish Population of Jerusalem* (D. Gurevich, 1939).

وحتى الإحصاءات البريطانية، مثل تقرير دائرة التجارة عبر البحار، بشأن الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، تقتبس المصادر الصهيونية.

(٤٧) Rose, op. cit., p. 23.

(٤٨) Ibid., p. 26.

(٤٩) Romann, «The Economic Development of Jerusalem,» p. 94.

(٥٠) Gabbay, *A Political Study of the Arab-Jewish Conflict*, p. 29.

(٥١) Lieber, «An Economic History of Jerusalem,» p. 38.

(٥٢) Veicmanas, «Internal Trade,» p. 377.

(٥٣) Lieber, op. cit., p. 41.

(٥٤) Ibid., p. 40.

(٥٥) Romann, op. cit., p. 94, citing Government of Palestine, *First Census of Industries*, 1928, p. 17.

استثمرت مشاغل القدس (بآلاف الجنيهات الفلسطينية) نحو ٣٥٦,٥ في مقابل ١١٤٥,٤ في تل أبيب/يافا.

(٥٦) Lieber, op. cit., p. 40.

(٥٧) Veicmanas, op. cit., p. 383.

(٥٨) *The Anglo-Palestine Year Book*, p. 353.

(٥٩) Veicmanas, op. cit., 383.

(٦٠) Ibid.

(٦١) Department of Overseas Trade, *Economic Conditions in Palestine*, 1935, p. 46.

(٦٢) Sakakini, op. cit., p. 49.

(٦٣) Ibid., pp. 49-51; Rose, op. cit., p. 151.

(٦٤) شناعة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٥٥ ـ ٦٢.

(٦٧) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٠. أُخذت الإحصاءات من سجلات دائرة المعارف الخاصة بكانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥.

(٦٨) ياغي، «حياة الأدب الفلسطيني الحديث»، ص ٧٢.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٧٢. المدرسة كانت تسمى معهد الحقوق الفلسطيني (العودات، «من أعلام الفكر»، ص ٥٢٤).

(٧١) Keith-Roach, *Pasha of Jerusalem*, p. 85.

(٧٢) ياغي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

(٧٣) جبرا، «البئر الأولى»، ص ١٧١.

(٧٤) العودات، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٦ ـ ٤٦٧.

(٧٥) Toubbeh, *Day of the long Night*, p. 72.

أشكر موسى البديري على إشارته إلى هذه المسألة.

(٧٦) Ibid., pp. 70-76.

(٧٧) من أجل نقاش في العمق بشأن التاريخ الشعبي ومسألة الذاكرة، أنظر: أندرسون وجاك (Anderson and Jack)؛ فلايشمان (Fleishmann)؛ برتو (Bertaux)؛ هارت (Hart)؛ كوتره (Kotre)؛ باسيريني (Passerini)؛ بين آخرين.

(٧٨) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٠؛ العودات، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠١.

(٧٩) Najjar, *Portraits of Palestinian Women*, p. 231.

مقابلة مع ماري شحادة، صحافية كانت تكتب في الصحيفة.

(٨٠) العودات، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٣.

(٨١) من أجل قائمة بالدوريات العربية التي مُنعت من دخول فلسطين، أنظر: خوري، «الصحافة العربية في فلسطين: ١٨٧٦ ـ ١٩٤٨»، ص ٢٤٥ ـ ٢٦٢.

(٨٢) جبرا، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢.

(٨٣) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥١ ـ ٤٥٢.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٤٧٢.

(٨٥) Sakakini, op. cit., p. 69.

(٨٦) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٣.

(٨٧) أنظر بشأنهم: Walid Khalidi, *Before Their Diaspora*, pp. 117-124.

مجموعته موجودة لدى مؤسسات الدراسات الفلسطينية في بيروت.

(٨٨) Ibid., p. 150.

(٨٩) Sakakini, op. cit., p. 82.

(٩٠) Ibid., pp. 88-89.

(٩١) Fleishmann, «Young Women in the City,» pp. 32-33.

(٩٢) Wasserstein, *The British in Palestine*, p. 187.

(٩٣) Crossman, *Palestine Mission*, p. 123.

(٩٤) Najjar, op. cit., p. 232.

(٩٥) Rose, op. cit., pp. 158-159.

(٩٦) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٣.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٤٥٢؛

Vester, *Our Jerusalem*, pp. 332-333.

(٩٨) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٢.

(٩٩) Vester, op. cit., p. 321.

(١٠٠) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٣.

(١٠١) *The Anglo-Palestine Year Book*, op. cit., p. 361.

(١٠٢) Sakakini, op. cit., p. 82.

(١٠٣) Ibid., pp. 24, 71.

(١٠٤) Ibid., pp. 91-92.

(١٠٥) مقابلة مع إ. برامكي، ١ تموز/يوليو ١٩٩٥؛

Rose, op. cit., p. 122.

(١٠٦) Sakakini, op. cit., p. 91.

(١٠٧) Rose, op. cit., p. 122.

(١٠٨) Ibid., p. 162.

(١٠٩) Sakakini, op. cit., p. xii.

(١١٠) مقابلة مع إ. برامكي، ١ تموز/يوليو ١٩٩٥؛ مقابلة مع م. سبيريدون، ١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٥.

(١١١) Rose, op. cit., pp. 152-153.

(١١٢) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٣.

(١١٣) Rose, op. cit., p. 162.

(١١٤) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٣.

(١١٥) Sakakini, op. cit., p. 81.

(١١٦) Rose, op. cit., p. 153.

(١١٧) Jones, *The Untempered Wind*, quoting al-Khatib, p. 223.

(١١٨) *Survey of Palestine Map, 1947.*

(١١٩) Kark and Landman, «The Establishment of Muslim Neighborhoods,» pp. 121-123.

(١٢٠) دمرها الإسرائيليون في سنة ١٩٧٩، أنظر:

Habash and Rieker, «Wadi al-Joz,» p. 48.

(١٢١) Ibid., pp. 43-45.

(١٢٢) Kark and Landman, op. cit., p. 123.

(١٢٣) Ibid., pp. 123-125.

(١٢٤) Ibid., p. 125.

(١٢٥) Ibid, p. 120.

أنظر أيضاً الخريطة في هذا المصدر، ص ١٢١.

(١٢٦) Ibid., p. 120.

(١٢٧) مقابلة مع إ. برامكي، ١ تموز/يوليو ١٩٩٥.

(١٢٨) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٠.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٤٢؛

Survey of Palestine Map, 1947.

(١٣٠) في الخريطة يقع جنوبي شرقي جبل النبي داود، ويحدد الناس موقعه بأنه تماماً تحت طريق ماميلا.

(١٣١) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٩.

(١٣٢) لاندمان، «أحياء أعيان القدس»، ص ٥٥ ـ ٥٦؛

Survey of Palestine Map, 1947.

(١٣٣) مقابلة مع م. سبيريدون، ١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٥.

(١٣٤) Sakakini, op. cit., p. 82.

(١٣٥) لاندمان، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣ ـ ٦٥.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٦٢؛ العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٩؛ النمَّري، «حي النمامرة في البقعة»، مخطوطة غير منشورة.

(١٣٧) *Survey of Palestine Map, 1947.*

(١٣٨) Sakakini, op. cit.

خريطة على الغلاف الأخير.

(١٣٩) Rose, op. cit., p. 112.

(١٤٠) Ibid., p. 93.

(١٤١) Ibid.

(١٤٢) Sakakini, op. cit., pp. 45, 73.

(١٤٣) Rose, op. cit., p. 107.

(١٤٤) Ibid.

(١٤٥) Ben-Arieh, *New City*, p. 306.

(١٤٦) Ibid., pp. 306-307.

(١٤٧) Rose, op. cit., p. 94.

(١٤٨) مقابلة مع م. سبيريدون، ١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٥.

(١٤٩) Rose, op. cit., p. 98.

(١٥٠) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٩.

(١٥١) Rose, op. cit., p. 167.

(١٥٢) Ibid., p. 107.

(١٥٣) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٩.

(١٥٤) المصدر نفسه؛

Survey of Palestine Map, 1947.

المراجع العربية

جبرا، جبرا إبراهيم. «البئر الأولى: فصول من سيرة ذاتية». ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣.

حلبي، أسامة. «بلدية القدس العربية». القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٩٣.

خوري، يوسف. «الصحافة العربية في فلسطين: ١٨٧٦ ـ ١٩٤٨». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦.

الدباغ، مصطفى. «بلادنا فلسطين». ط ٢، المجلد ٨، الجزء الثاني. كفر قرع: دار الشفق، ١٩٨٨.

السكاكيني، خليل. «كذا أنا يا دنيا: يوميات». أعدتها للنشر هالة السكاكيني. القدس: المطبعة التجارية، ١٩٥٥.

شناعة، طلعت. «أيام زمان: التاريخ الشفوي للأردن وفلسطين». عمان: الأهلية، ١٩٩٣.

الضامن، روان وديما. «التهجير في ذاكرة الطفولة ـ شهادات فلسطينية حية». [البيرة]: اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٧.

العارف، عارف. «المفصَّل في تاريخ القدس». ط ٣. القدس: مكتبة الأندلس، ١٩٩٢.

العسلي، كامل. «موسم النبي موسى في فلسطين: تاريخ الموسم والمقام». عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٠.

العودات، يعقوب. «من أعلام الفكر والأدب في فلسطين». ط ٣. القدس: دار الإسراء، ١٩٩٢.

لاندمان، شمعون. «أحياء أعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر». تل أبيب: دار النشر العربي، ١٩٨٤ (مترجم عن العبرية).

النمَّري، طاهر. «حي النمامرة في البقعة». مخطوطة غير منشورة، ١٩٩٥.

ياغي، عبد الرحمن. «حياة الأدب الفلسطيني الحديث: من أول النهضة حتى النكبة». بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦٨.

المراجع الأجنبية

A Survey of Palestine. Prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Inquiry. vols I, II and Supplement. Reprinted by the Institute for Palestine Studies, Washington D.C., 1991.

Andrews, Fannie Fern. *The Holy Land under Mandate*. vols. I and II. Boston: Houghton Mifflin Company, 1931.

Asali, K.J. «Jerusalem under the Ottomans, 1516-1831 AD,» in *Jerusalem in History,* K.J. Asali, ed. Scorpion Publishing Ltd., 1989.

——. «Jerusalem in History: Notes on the Origins of the City and its Tradition of Tolerance,» *Arab Studies Quarterly,* vol. 16, no. 4, Fall 1994.

Ben-Arieh, Yehoshua. *Jerusalem in the 19th Century: Emergence of the New City*. New York: St. Martin's Press, 1986.

——. *Jerusalem in the 19th Century: The Old City*. New York: St. Martin's Press, 1986.

Bertaux, Daniel. «From the Life-History Approach to the Transformation of Sociological Practice,» in *Biography and Society: The Life History Approach in the Social Sciences,* D. Bertaux, ed. Beverly Hills: Sage, 1981.

Clark, A.P.S. «Commerce, Industry, and Banking in Palestine: A Decade of Development,» in *The Annals of the American Academy of Political and Social Science,* vol. 164, November 1932, pp. 95-107.

Crossman, Richard. *Palestine Mission: A Personal Record*. New York: Harper and Brothers, 1947.

Department of Overseas Trade. *Economic Conditions in Palestine*. Report by K.W. Stead. London: His Majesty's Stationery Office, 1931.

——. *Economic Conditions in Palestine*. Report by C. Empson. London: His Majesty's Stationery Office, 1935.

Duff, Douglas. *Palestine Picture*. London: Hodder and Stoughton, 1936.

Fawcett, Millicent. *Easter in Palestine, 1921-1922*. London: T. Fisher Unwin Ltd., n.d.

Fleishmann, Ellen. «Young Women in the City: Mandate Memories,» *Jerusalem Quarterly File*. Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies, 1998, no. 2, pp. 31-39.

Freij, Jamileh. «Growing Up in Jerusalem,» Interview by Anita Vitullo. *Middle East Report*, May-June 1993, pp. 15-17.

Gabbay, Rony. *A Political Study of the Arab-Jewish Conflict: The Arab Refugee Problem (A Case Study)*. Geneva: Librairie E. Droz, 1959.

Graham-Brown, Sarah. *Education, Repression and Liberation: Palestinians.*

London: World University Service, 1984.

Habash, Dalia and Martina Rieker. «Wadi al-Joz: In Focus,» *Jerusalem Quarterly File*. Institute of Jerusalem Studies, 1998, no. 1, pp. 43-50.

Hart, Janet. *New Voices in the Nation: Women and the Greek Resistance, 1941-1964*. Cornell: Cornell University Press, 1996.

Himadeh, Sa'id. «Industry,» in *Economic Organization of Palestine,* Sa'id Himadeh, ed. Beirut: American University of Beirut, 1938.

Hudson, Michael. «The Transformation of Jerusalem, 1917-1987 AD,» in *Jerusalem in History,* K.J. Asali, ed. New York: Olive Branch Press, 1990.

Jones, Christina. *The Untempered Wind: Forty Years in Palestine*. London: Longman, 1975.

Kark, Ruth. *Jerusalem Neighborhoods: Planning and By-laws, 1855-1930*. Jerusalem: Mount Scopus Publications, 1991.

Kark, Ruth and Shimon Landman. «The Establishment of Muslim Neighborhoods in Jerusalem, Outside the Old City, during the Late Ottoman Period,» *Palestine Exploration Quarterly,* July-December 1980, pp. 113-135.

Karmi, Ghada. «The 1948 Exodus: A Family Story,» *Journal of Palestine Studies,* vol. XXIII, no. 2 (Winter 1994), pp. 31-40.

Keith-Roach, Edward. *Pasha of Jerusalem: Memoirs of a District Commissioner under the British Mandate*. London: Radcliffe Press. 1994.

Khalidi, Rashid. *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*. New York: Columbia University Press, 1997.

Khalidi, Tarif. «Palestinian Historiography: 1900-1948,» *Journal of Palestine Studies,* vol. X, no. 3 (Spring 1981), pp. 59-76.

Khalidi, Walid, ed. *Before Their Diaspora: A Photographic History of the Palestinians, 1876-1948*. Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1984.

Kotre, John. *White Gloves: How We Create Ourselves through Memory*. New York: Norton, 1996.

Lieber, Alfred E. «An Economic History of Jerusalem,» in John Oesterreicher and Anne Sinai, eds., *Jerusalem*. New York, 1974.

Manna', 'Adel. «Eighteenth and Nineteenth Century Rebellions in Palestine,» *Journal of Palestine Studies,* vol. XXIV, no. 1 (Autumn 1994).

McCarthy, Justin. *The Population of Palestine: Population History and Statistics of the Late Ottoman Period and the Mandate*. New York: Columbia University Press, 1990.

Najjar, Orayb Aref with Kitty Warncok. *Portraits of Palestinian Women*. Salt Lake City: University of Utah Press, 1992.

Passerini, Luisa. *Fascism in Popular Memory: The Cultural Experience of the Turin Working Class*. Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

Riessman, Catherine Kohler. *Narrative Analysis: Qualitative Research Methods Series*. Thousand Oaks: Sage, 1993.

Roberts, Hugh. *An Urban Profile of the Middle East*. London: Croom Helm Ltd, 1979.

Romann, M. «The Economic Development of Jerusalem in Recent Times,» in *Urban Geography of Jerusalem: A Companion Volume to the Atlas of Jerusalem,* David H.K. Amiran, Arie Shachar, Israel Kimhi, eds. New York: Walter de Gruyter, 1973.

Rose, John H. Melkon. *Armenians of Jerusalem: Memories of Life in Palestine*. New York: St. Martin's Press, 1993.

Sakakini, Hala. *Jerusalem and I: A Personal Record*. Amman, Jordan: Economic Press Co., 1990 [2nd edition].

Sawwaf, Husni. «Transportation and Communication,» in *Economic Organization of Palestine,* Sa'id Himadeh, ed. Beirut: American University of Beirut, 1938.

Schmelz, U.O. «Notes on the Demography of Jews, Muslims and Christians in Jerusalem,» *Middle East Review,* Spring-Summer 1981.

——. *Modern Jerusalem's Demographic Evolution*. Jerusalem: The Institute of Contemporary Jewry, 1987.

Scholch, Alexander. «Jerusalem in the 19th Century (1831-1917),» in *Jerusalem in History,* K.J. Asali, ed. New York: Olive Branch Press, 1990.

Shapiro, S. «Planning Jerusalem: The First Generation, 1917-1968,» in *Urban Geography of Jerusalem: A Companion Volume to the Atlas of Jerusalem,* David H.K. Amiran, Arie Shachar, Israel Kimhi, eds. New York: Walter de Gruyter, 1973.

Smith, Charles. *Palestine and the Arab-Israeli Conflict*. New York: St. Martin's Press Inc., 1995.

Tannous, Izzat. *The Palestinians: A Detailed Documented Eyewitness History of Palestine Under British Mandate*. New York: I.G.T. Company. 1988.

The Anglo-Palestine Year Book, 1947-1948. London: Anglo-Palestine Publications Ltd.

Toubbeh, Jamil. *Day of the Long Night: A Palestinian Refugee Remembers the Nakba*. Jefferson, North Carolina & London: MacFarland & Co., 1988.

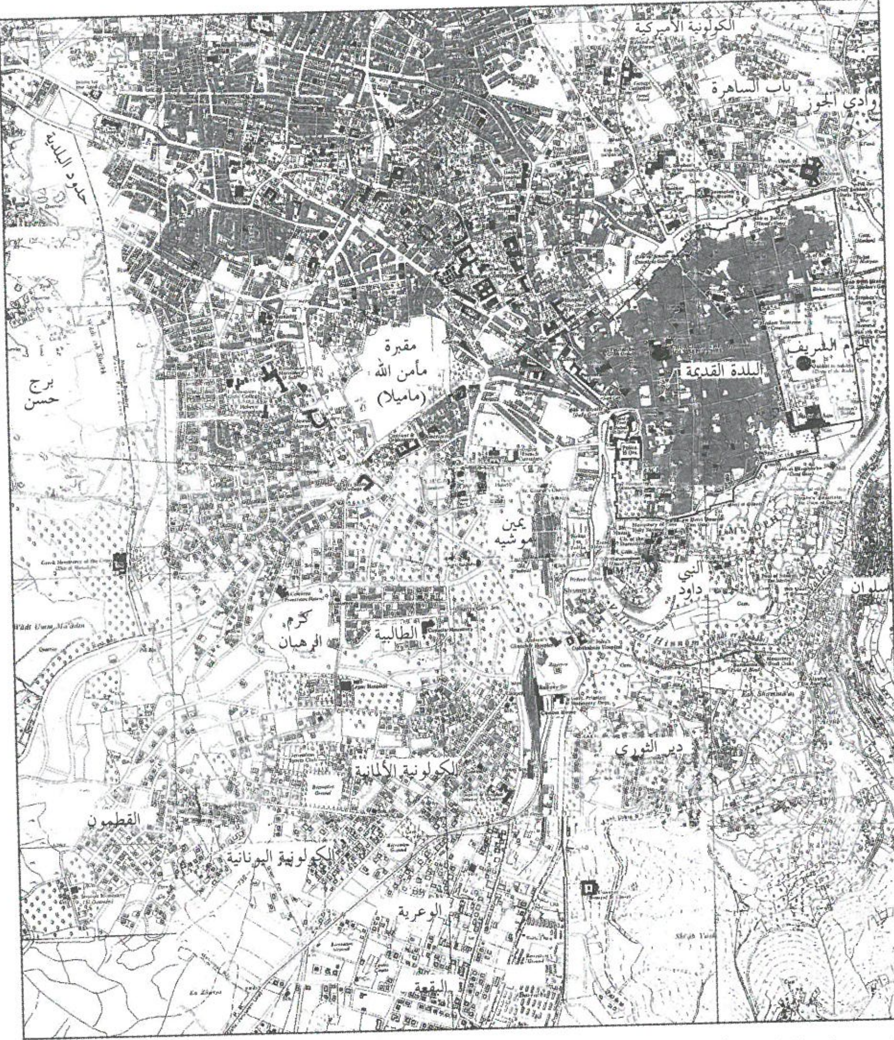
Veicmanas, B. «Internal Trade,» in *Economic Organization of Palestine,* Sa'id Himadeh, ed. Beirut: American University of Beirut, 1938.

Vester, Bertha Spafford. *Our Jerusalem: An American Family in the Holy City, 1881-1949*. London: Evans Brothers Limited, 1951.

Wasserstein, Bernard. *The British in Palestine: The Mandatory Government and the Arab-Jewish Conflict, 1917-1929*. Oxford: Oxford University Press, 1991.

الخريطة رقم ١

مدينة القدس وضواحيها، ١٩٤٨



المصدر: دائرة المساحة، حكومة فلسطين، ١٩٤٧.

الفصلُ الثالث

المدينة وعمقها الريفي

سليم تماري

مقدمة:

المدينة والريف

كان الإقطاع في القدس في إبان القرن التاسع عشر أقل انتشاراً منه في أي مدينة من المدن الرئيسية في فلسطين. ذلك بأن موقعها الديني وفعاليتها حددا إلى حد كبير طبيعة استثمارات العائلات الحاكمة وعلاقة هذه العائلات بريف المدينة. وقام الحج وإدارة الأماكن المقدسة بالدور الحاسم في حياة أشراف القدس وحلفائهم من القوى الريفية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

تزودنا «حوليات فلسطين» (*Annals of Palestine*)، وهي سرد لسَير الحياة في القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر، بقلم الراهب نيوفيتوس من طائفة الروم الأورثوذكس، تفصيلات وفيرة (وإن تكن منحازة) عن العلاقة بين الريف والمدينة. ونلاحظ في هذه اليوميات عنصرين يتحكمان في هذه العلاقة:

- إن قرى القدس كثيراً ما كانت مسرحاً لحركات تمرد متكررة ضد السلطة المركزية، وبصورة خاصة ضد الإدارة المصرية لإبراهيم باشا. ولم تكن الضرائب السبب الرئيسي في حركات التمرد هذه، كما يمكن أن يظن المرء، وإنما التجنيد الإجباري. وغالباً ما تحالف أعيان القدس مع الفلاحين في تظلماتهم ضد الباب العالي، ولاحقاً ضد محمد علي وربيبه إبراهيم باشا.
- يدّعي نيوفيتوس أن تجار القدس، مسيحيين ويهوداً، غالباً ما كانوا هدفاً لحركات التمرد بين الفلاحين. لكن محاولات الأقليات للحصول على الحماية من إدارة إبراهيم باشا (وقد منحها لها) لم تمتد إلى الفلاحين المسيحيين. وكان بعض أقسى العقوبات التي أنزلها إبراهيم باشا بالمتمردين موجهاً ضد الفلاحين المسيحيين في بيت جالا وبيت لحم والكرك (الأخيرة في شرق الأردن).

في نيسان/أبريل ـ أيار/مايو ١٨٣٤ حدثت أبرز ثورات الفلاحين، وانضم فيها قطاع مهم من أعيان القدس إلى الفلاحين ضد توقعات التجنيد في الجيش المصري، لمحاربة أعدائه العثمانيين والأوروبيين. وقد حوصرت القدس في ٨ أيار/مايو،

وانضم إلى المتمردين من الفلاحين المحليين (بحسب تقدير نيوفيتوس) عشرة آلاف فلاح من الخليل ونابلس وقرى القدس الأُخرى.[١] وفي غياب إبراهيم باشا (الذي هرب إلى يافا في إثر شائعات عن انتشار وباء الطاعون)، انضم كثير من المقدسيين إلى الثورة داخل المدينة. وعلى الرغم من مناشدة نائب إبراهيم المقدسيين الدفاع عن المدينة، فإنهم عملياً ساعدوا الثوار على اقتحامها:

> سارع سكان القدس إلى كسر أقفال باب العمود وفتحوه. واندفع آلاف الفلاحين إلى الداخل واحتلوا المدينة المحيطة بالقلعة، بعد أن أمطروها بزخات متلاحقة وكثيفة من النيران. ثم انهمكوا، شيباً وشباناً، في النهب، بادئين بمنازل الأميرلايات، حيث أخذوا الأشياء الثقيلة المتروكة فيها، مثل الوسائد والأغطية والمناضد الخشبية. ومن ثم نهبوا المنازل اليهودية بالطريقة نفسها. وفي الليلة التالية بدأ الفلاحون، مع بعض الرعاع من أهل القدس، نهب دكاكين اليهود والمسيحيين والفرنجة، ثم المسلمين. وقد عانى الجميع على حد سواء، من البقالين إلى صانعي الأحذية، مروراً بمختلف المهن. وخلال يومين أو ثلاثة لم يسلم دكان في السوق، إذ كسروا الأقفال والأبواب واستولوا على كل شيء ذي قيمة.[٢]

كان من المعتاد في مثل هذه الأوضاع أن يستأجر أعيان القدس ميليشيات فلاحية مسلحة لحماية أملاكهم من النهب. وكان هؤلاء الحراس يُجندون عادة من المالحة وعين كارم.[٣] أمّا الأديرة فيحميها عادة فلاحو العبيدية، وهم مسيحيون كانوا سابقاً عبيداً أُلحقوا بدير مار سابا ثم أسلموا.[٤] وبصورة مماثلة كان بدو التعامرة يحمون أديرة بيت لحم.[٥]

عندما قُمع التمرد في النهاية، نعمت القدس بعدة عقود من الاستقرار النسبي والأمن والازدهار الاقتصادي، امتدت حتى الحرب العالمية الأولى ودخول جيش أللنبي إلى المدينة المقدسة. وأدت التجارة والمصالح التجارية في المدينة إلى زيادة التعاون فيما بينها وبين يافا (المدخل الرئيسي للحجاج الأوروبيين واليونان والروس إلى فلسطين) ومدينة السلط في شرق الأردن، التي كانت المُزود الداخلي بالبضائع. لكن القدس، خلافاً لنابلس أو يافا، لم تكتسب قط شهرة كمركز لإنتاج البضائع أو توزيعها.[٦] كما أدت الطمأنينة الناجمة عن الإصلاحات العثمانية والامتيازات التي مُنحت للأجانب إلى زيادة في عدد الأوروبيين، بمن فيهم اليهود الأوروبيون، الذين بدأوا السكن في القدس بعد الستينات من القرن التاسع عشر. وأدى الازدهار في البناء إلى نشوء طلب كبير على البنائين والحرفيين المهرة، وهذا بدوره عزز العلاقة

بين المدينة وبلدتي بيت لحم وبيت جالا (وهما المصدران الرئيسيان لتزويد القدس بحاجاتها من البنائين)، وأيضاً بينها وبين قرى جبل الخليل. لكن التوسع الفعلي للمدينة خارج الأسوار كان في اتجاه الشمال نحو وادي الجوز والشيخ جرّاح والطور، حيث بدأ الأعيان المسلمون بناء بيوتهم الفخمة. كما أنشأت الطبقة الوسطى المسيحية واليهودية في الأراضي الواقعة جهة الغرب تجمعات سكنية عصرية في اتجاه قرى لفتا ودير ياسين والمالحة.

كانت السمة الغالبة على العلاقة بين أعيان المدينة والقرى المحيطة بها هي الرعاية والحماية المتبادلة، وليس حكم أرستقراطية غنية لفلاحين خاضعين لها. وأحياناً كانت العلاقة التاريخية النموذجية القائمة بين الأعيان والفلاحين في المدن الإقطاعية في فلسطين (نابلس وعكا) تتخذ وضعاً معكوساً عما هو الحال في القدس، كما كان عليه الأمر بالنسبة إلى شيوخ أبو غوش في الغرب وعشائر اللحام في بيت لحم. وقد وصفها شولش[٧] بعلاقة استمد فيها أعضاء مجلس القدس قوتهم وثروتهم من إدارة الأوقاف الدينية في المدينة، ومن استخدام نفوذهم لدى الباب العالي لتقديم خدمات وامتيازات لشيوخ القرى والتوسط لحل النزاعات بينهم. ومع تزايد الهجرة والاستيطان الأوروبيين امتدت هذه الرعاية لتشمل حماية الأقليات الدينية والإثنية في المنطقة.[٨]

لفترة طويلة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، انشغل ريف القدس الغربي بالنزاعات بين الملتزمين[٩] الكبار في المنطقة (سمحان ولحام وأبو غوش)، بشأن السيطرة على توكيل جباية الضرائب الزراعية، من خلال تحالفات مع أعيان القدس في كثير من الأحيان. وكانت العصبية الفلاحية، التي تقسم الأهلين إلى قيس ويمن، البوتقة التي استخدمها الشيوخ لتعبئة فلاحي قرى القدس وبيت لحم في عصاباتهم المسلحة. وكان شيخ أبو غوش (أبرز اليمنيين) مستقراً بمنطقة استراتيجية بفعل سيطرته على طريق القدس - يافا الذي كان يسلكه الحجاج المسيحيون الأوروبيون. وكان عملياً في وضع يسمح له بجباية «خوة» من الحجاج الأوروبيين والتجار العرب الذين كانوا يستخدمون الطريق. ولم يفرض حاكم القدس العثماني سيطرة الحكومة المركزية على هؤلاء القبضايات إلاّ في أوائل الستينات من القرن التاسع عشر.[١٠]

وفي أواخر الحكم العثماني تمكن باشا القدس، بمساعدة مجلس المدينة، من إعادة تنظيم العلاقة بين الحاكم والقرى المجاورة، من خلال تعيين مخاتير القرى ممثلين محليين للدولة. وكان ذلك تتويجاً للإصلاحات الإدارية التي أدخلها العثمانيون استجابة لما فرضته الدول الأوروبية، وشملت مركزة الجهاز البيروقراطي

الإداري، وخصخصة الأراضي (من خلال قانون الأراضي لسنة ١٨٥٨ ومحاولة إلغاء نظام المشاع)، وأخيراً الإلغاء الرسمي للمشيخات وجبايتها للضرائب الزراعية. وفي مدينة القدس، ازداد بروز المجلس البلدي، وارتقت مكانة عائلات القدس الحاكمة من أشراف المدينة إلى طبقة مهيمنة في فلسطين بأكملها، وهو وضع ورثه الانتداب البريطاني.

القرى الغربية قبل الحرب

مع تحول القدس إلى عاصمة لفلسطين بعد الحرب العالمية الأولى طرأ تحول على العلاقة بين المدينة وقرى قضاء القدس. وهنا يجب أن نميز بين ما أصبح قرى ضواحي (بيت حنينا ولفتا والمالحة ودير ياسين والعيزرية وسلوان وعين كارم) وبين تلك التي بقيت في عمق الريف.

إن «القدس الغربية» نفسها مصطلح يعود إلى سنة ١٩٤٨، ويرسم الحدود المعينة في اتفاقية الهدنة لسنة ١٩٤٩ للفصل بين ذلك الجزء من القدس الذي سيطرت عليه إسرائيل، وبين القسم الشرقي الذي أصبح جزءاً من الضفة الغربية تحت الحكم الأردني (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧). مهما يكن الأمر، فحتى قبل سنة ١٩٤٨، كان للقرى الواقعة إلى الغرب والجنوب من المدينة خصوصيتها المستمدة من أهميتها الطوبوغرافية والتجارية. فقد اتصفت القرى الغربية بقربها من طريق يافا الرئيسي، واندماجها في أحياء الطبقة الوسطى في المدينة التي أخذت في التوسع في اتجاه الغرب.

وللحصول على صورة أفضل للطبيعة المغايرة لقرى غربي القدس عن باقي القضاء، يجب مقارنة وضع هذه القرى بتلك التي بقيت في أيدي العرب. فالمنحدرات الغربية لهضاب القدس تتميز بخصوبة التربة وبنسبة أعلى من كميات الأمطار والغطاء النباتي. وتوجد في المنطقة جداول دائمة الجريان، كما تتميز الأرض بانحدارها المتدرج في اتجاه اللد والرملة والسهول الساحلية. في المقابل، فإن المنحدرات الشرقية قاحلة وشبه قاحلة، التربة فيها فقيرة، وهي شديدة الانحدار نحو وادي الأردن، وهذا ما يجعل من الصعب تدرجها كسلاسل. والنتيجة هي (أو كانت) كثافة سكانية أعلى وتركُّز للقرى في المنطقة الغربية التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية.

أحد العوامل الحاسمة التي أثرت في التغيرات التي طرأت على البنية الزراعية لهذه القرى هو قربها من المنحدرات الغربية للمدينة، ومن مستعمرات الضواحي

اليهودية تحديداً. ويقترح الجغرافي عزيز دويك أربع حلقات متداخلة تتسع باطراد ومركزها القدس، على أن تعتبر خطوط هذه الدوائر «حدوداً فاصلة» لبنية هذه القرى:[١١]

أولاً، القرى الواقعة في نطاق الحلقة الداخلية الممثَّلة بالحدود البلدية (على بعد أقل من ٥ كم من مركز المدينة)، بما فيها العيسوية والطور وأبو ديس وسلوان وصور باهر. وهذه بقيت جميعاً في أيدي العرب بعد الحرب.

ثانياً، القرى الواقعة قريباً من مركز المدينة (٥ ـ ١٠ كم). وتشتمل في الجهة الغربية على لفتا والمالحة وقالونيا والقسطل ودير ياسين وبيت صفافا والولجة والجورة وعين كارم. وهذه كانت في طريقها لأن تصبح ضواحي مدينية، وثبتت أسعار الأراضي الزراعية فيها كالأراضي العقارية.

ثالثاً، القرى المتوسطة البعد (١٠ ـ ٢٠ كم). وهي تشتمل على بيت نقوبا وأبو غوش وصوبا وخربة العمور وصطاف ودير عمرو وبيت ثول وساريس وعقور ودير الشيخ وراس أبو عمار. وباستثناء قرية أبو غوش، التي اعتبرتها الدولة اليهودية تجمعاً «متعاوناً» في حرب ١٩٤٨، فقد دُمرت هذه القرى كلها عن بكرة أبيها.

رابعاً، قرى الحلقة الخارجية (أكثر من ٢٠ كم عن المركز)، وتشتمل على نطاف وبيت محسير ودير الهوا وإشوع وعرطوف وعسلين وصرعة وخربة اسم الله ودير آبان ودير رافات وبيت عطاب وسُفلى وجرش وبيت جمال والبريج. وهذه أيضاً مُحيت تماماً عن وجه الأرض وأُنشئت مستعمرات إسرائيلية فوق أنقاضها.

بلغت مساحة قضاء القدس ١,٥٧ مليون دونم، ٨٨,٤٪ يملكها عرب، و٢,١٪ يملكها يهود، و٩,٥٪ أراضي عامة. وبلغ عدد السكان ٢٧٤,٩٥٠ نسمة، ٥٩,٦٪ منهم عرب، و٤٠,٤٪ يهود (أرقام سنة ١٩٤٥).[١٢] وكان مجموع مساحة أراضي قرى القدس الغربية التي دمرت ٢٥١,٩٤٥ دونماً، منها ٢٣١,٤٤٦ دونماً للعرب (٩١,٨٪)، و٦٨٩٧ دونماً لليهود (٢,٧٪)، و١٤,٦٢٩ دونماً أراضي عامة (٥,٨٪). وكان مجموع السكان العرب الذين شردوا من تلك القرى ٢٣,٦٤٩ نسمة،[١٣] يضاف إليهم ٢٥,٠٠٠ نسمة شردوا من أحياء القدس الغربية.[١٤] واحتوت المنطقة على اثنتين من أكبر ثلاث قرى في القضاء (عين كارم ١٠٢٤ دونماً، ولفتا ٣٢٣ دونماً من الأراضي المبنية)، وعلى المالحة وقالونيا وبيت محسير التي كانت تعد بين أكبر عشر قرى في القضاء.[١٥] وأدى تشريد السكان من قراهم إلى ضغط سكاني على القرى الشرقية التي كان عليها استيعاب الكثيرين من اللاجئين على

أراضيها التي أُفردت كمخيمات لهم.

إن القرى الواقعة في الحلقتين الداخليتين هي التي طرأ عليها أكبر قدر من التحول، كونها أصبحت ضواحي للمدينة وللتصاعد في مكانة القدس كعاصمة مركزية للبلد. ويعبّر وضع لفتا عن ذلك خير تعبير. ففي أواسط الثلاثينات أصبحت هذه القرية مصدراً رئيسياً لأنشطة البناء في المدينة (مقالع أحجار) والمهارات المرتبطة به،[١٦] واندمجت لفتا الفوقا في روميما، الضاحية العربية ـ اليهودية الجديدة. وجعل اتساع أراضيها منها مركز جذب أساسياً للاستثمار في العقارات، وأوجد تفاوتاً في الثروات ضمن القرية؛ إذ كانت حدود لفتا تنتهي عند صور باهر وبيت صفافا في الجنوب، والطور في الشرق، وبيت حنينا وشعفاط في الجهة الشمالية الشرقية، وعين كارم والمالحة في الجهة الجنوبية.[١٧]

أخذت العمارة في القرية تعكس طراز البناء في ضواحي القدس وتعقيداته. وبدأت البيوت الفخمة المكونة من طبقتين مع ساحات داخلية وحدائق وبساتين ممتدة تُرقط منحدرات لفتا التحتا.[١٨] وأدى إنشاء طريق للحافلات وتوسُّع شبكة النقل إلى زيادة قدرة القرية على الحركة في اتجاه العالم الخارجي. وتلقى عدد كثير من شبان القرية العلوم في كليات القدس وجامعات بيروت ودمشق والقاهرة وغيرها. وتأسست في سنة ١٩٣٥ شركة باصات لفتا ـ دير ياسين، وامتلكت ثلاث حافلات وعدداً من سيارات الأجرة الخاصة.[١٩] وخلافاً للوضع في القرى الأبعد، كان يوجد في لفتا مقهيان ومنجرتان، وصالونات حلاقة، وملحمة (قصاب)، بالإضافة إلى عيادة طبية وطبيبين (درسا في الجامعة الأميركية في بيروت) وممرضتين محترفتين.

كان لأهل القرية علاقات ودية واقتصادية جوهرية بالجالية اليهودية في القدس، وذلك بسبب قرب قريتهم من الأحياء اليهودية والمختلطة (روميما وغفعات شاؤول ومحانيه يهودا ومئاه شعاريم). وربما كانت لفتا القرية الوحيدة بين قرى القدس التي نشأ تداخل مادي بينها وبين التجمعات السكنية اليهودية في القدس. فقد بنيت مدرسة لفتا الأميرية المختلطة على أرض مشاع ملاصقة لروميما، الحي اليهودي، من أموال تبرع بها أهل القرية.[٢٠] لكن هذه التطورات لم تكن مقصورة على لفتا وحدها، إذ حدثت تطورات مماثلة في عين كارم ودير ياسين، وبدرجة أقل، في المالحة.

شهدت دير ياسين، التي أصبحت أكثر القرى الأربع شهرة، تحولات مشابهة في الثلاثينات. وقد ارتبط مصيرها بشراء المستعمرة اليهودية غفعات شاؤول التي نمت، في نهاية المطاف، بضم أراضي دير ياسين إليها بعد تدمير الأخيرة جزئياً في سنة ١٩٤٨. وبدأت القاعدة الزراعية لدير ياسين تتحول في العشرينات المبكرة عندما شرع عدد كثير من شبانها في العمل في صفوف الجيش والشرطة البريطانيين، وفي

مجال البناء. فقد بدأ استثمار مقلع الحجارة الأول فيها سنة ١٩٢٧، وكانت تعتز بوجود عشرة أنواع من حجارة البناء الفائقة الجودة.[٢١] واستُخدم قسم كبير من القوى العاملة في أعمال البناء في الضواحي اليهودية والأحياء العربية في القدس الغربية. وكان التمييز في الأجور بين العمال العرب واليهود، الذي مارسته سلطات الانتداب رسمياً، من أبرز شكاوى القرويين المتكررة. يعلق عامل من دير ياسين:

> اشتغلت مع الجيش البريطاني عشر سنين من سنة ٣٨ لسنة ٤٨، وبقوا يعطونا ٢٠ قرش ويعطوا اليهودي ٤٠ قرش، ولما بقينا نسألهم ليش اليهود بتعطوهم أكثر بقوا يقولولنا انتو بتروحوا على داركم عندكم بندورة، كوسا في أرضكم بس هدول مساكين ما عندهم ايشي.[٢٢]

ويُذكرنا هذا الشرح للفوارق في الأجور بين اليهود والعرب (حتى عندما يكون هؤلاء مدينيين ولا يملكون أرضاً)، والذي تم تبريره أيديولوجياً، بإشارة كارمي وروزنفلد، في دراستهما لهذه الظاهرة، إلى أن العمال العرب لديهم «خط أنابيب إلى حقول القرية» وهي مسألة ظلت مدار خلاف طوال فترة الانتداب.[٢٣] وحتى سنة ١٩٤٧، كانت النشرات الرسمية للحكومة تصدر قائمة بمعدلات أجور مختلفة للعرب واليهود في مجالات العمل المتعددة.[٢٤]

بحلول الأربعينات، كانت الحياة اليومية في لفتا وعين كارم ودير ياسين والمالحة قد أصبحت متداخلة بصورة متزايدة مع النسيج الاجتماعي في الأحياء اليهودية المتنامية: بيت هكيرم وغفعات شاؤول وكريات موشيه، على الأغلب بصورة تعامل تجاري وأنشطة بناء. وشكّل بيع الخضروات والفاكهة، ولا سيما من قِبل نساء القرية، وشراء مواد البناء من القرى، الجزء الأكبر من الصفقات التجارية.[٢٥] واستفاد القرويون أيضاً من الخدمات الطبية التي قدمها الأطباء اليهود، منهم أخصائي العيون د. تيخو، الذي اكتسب شهرة كبيرة وأصبح اسمه يتردد في البيوت.[٢٦] ومع أن التواصل الاجتماعي بين الجماعتين كان محدوداً، فقد كانت العلاقات العامة المتبادلة فيما بينهما على وجه الإجمال ودية كما وصفها كناعنه في دراسته عن لفتا: «ويقال إنه لا تزال صداقات قديمة قائمة بين أهل لفتا اليوم وبين يهود روميما [...]. قبل إقامة روميما كانت أقرب نقطة إلى لفتا هي مكان يسمونه محانيه يهودا [...] وغالباً ما كان أهل لفتا يتسوقون من ذلك السوق ويبيعون منتوجاتهم من الخضار والفواكه فيه، وسكان ذلك المكان هم من اليهود الشرقيين، من الأكراد والبخاريين وكانوا يتكلمون اللغة العربية.»[٢٧] وتدلل المقابلة التالية مع إحدى نساء لفتا على طبيعة العلاقات:

> كنا نشتري من عِندهن، ويأخذوا منا حجار، معاملة عادية زي الجيران، ما كانش منافسات، كلنا واحد، يوم السبت بنزلوا اليهود والعرب [...]. في واحد لفتاوي تجوز وحده يهودية منهم وهو فهمي ابراهيم ابو سعد.[٢٨]

أمّا التناحرات التي ولّدتها ثورة ١٩٣٦، التي شارك فيها عدد من فلاحي لفتا والمالحة ودير ياسين، فما لبثت أن هدأت، إلاّ إنها عادت لتطفو على السطح خلال ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ بعد إعلان خطة التقسيم.

حرب ١٩٤٨

تضمنت العمليات العسكرية التي تلت خطة التقسيم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ مواجهات بين القوات العربية واليهودية استمرت عاماً واحداً (من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨). تجمّع في الجانب العربي «الجهاد المقدس» بقيادة عبد القادر الحسيني، وجيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي، وقوات من الجيش المصري، والفيلق العربي (الأردني) بقيادة عبد الله التل. ولم تشتبك القوات الرسمية العربية مع القوات اليهودية إلاّ بعد انتهاء الانتداب البريطاني في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، أي بعد أن حُسم الصراع العسكري في فلسطين لمصلحة الصهيونيين. وقبل ذلك حمل «الجهاد المقدس» وحده عبء القتال. كما أن عدداً من القرى (مثل المالحة ولفتا ودير ياسين) كان لديه بعض المدافعين المسلحين من سكانه.

في الجانب اليهودي كانت الهاغاناه، القوة العسكرية الرئيسية، بقيادة دافيد بن ـ غوريون، بالإضافة إلى قوات اليمين «التصحيحي»: المنظمة العسكرية القومية، إرغون تسفائي ليئومي، وعصابة شتيرن، المعروفة أكثر باسم ليحي.

قامت القوات الصهيونية بثلاث عشرة عملية لاحتلال القدس. وكان هدف هذه العمليات مزدوجاً: (١) فتح طريق تل أبيب ـ يافا ـ القدس الرئيسي لتأمين حرية الحركة للقوات اليهودية؛ (٢) إخلاء القرى العربية الواقعة في نواحي القدس الغربية من سكانها الفلسطينيين، لتوفير عمق ديموغرافي وتواصل بين الدولة اليهودية المقترحة وبين مدينة القدس في إطار خطة «دالت».[٢٩] وفي الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ وفترة الانسحاب البريطاني (١٥ أيار/مايو ١٩٤٨)، قام الصهيونيون بسبع عمليات عسكرية في القدس، وهي: براك ونحشون وهرئيل ومكابي ويبوسي وشفيفون وكلشون (المذراة).[٣٠] وقد جرت هذه العمليات كلها داخل حدود الدولة العربية المقترحة من جانب الأمم المتحدة، وجرت العمليات الثلاث

الأخيرة جزئياً داخل الحدود الدولية المقترحة للقدس. واستمرت السلسلة الثانية من الهجمات (عمليات بن ـ نون ويورام وكلشون) بعد نهاية الانتداب (١٥ أيار/مايو ١٩٤٨) حتى الهدنة الأولى (١١ حزيران/يونيو ١٩٤٨). ووقع الهجوم الثالث أيضاً في المناطق المقترحة للدولة العربية (عمليتا داني وأن ـ فار)، في الفترة ما بين الهدنتين، واستغرق عشرة أيام (٨ ـ ١٨ تموز/يوليو). وكان الهجوم الرابع والأخير (الذي استمر فترة طويلة، ما بين ١٨ تموز/يوليو حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨)، والمعروف باسم عملية ههار، حاسماً في إجلاء وتهجير سكان القرى العربية الواقعة غربي القدس.[٣١]

أظهرت المواجهة بين القوات العربية واليهودية المتحاربة ضعف الطرف العربي وقلّة استعداده. فأغلبية القوات الفلسطينية المحلية إمّا سُحقت وإمّا ضعفت جرّاء حملة القمع البريطانية التي وُجهت ضد ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ قبل فترة لا تتعدى ثمانية أعوام. وكان جيش الإنقاذ غير موجود عملياً في منطقة القدس، هذا الجيش الذي أنشأته اللجنة العسكرية المنبثقة من جامعة الدول العربية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧ من أجل الدفاع عن فلسطين، وتألف من متطوعين عرب (معظمهم من السوريين والعراقيين والفلسطينيين)، وقاتل في الجليل والشمال. وبسبب غياب جيش الإنقاذ عن وسط فلسطين، اعتبرت اللجنة العسكرية، بحكم الأمر الواقع،[٣٢] القائد الكبير عبد القادر الحسيني قائداً لمنطقة القدس ورام الله، والقائد الشيخ حسن سلامة قائداً لمنطقة يافا ـ اللد وتابعين لها.[٣٣] وفي القدس، وقبل انسحاب القوات البريطانية، كانت قوات «الجهاد المقدس» عملياً وحدها في ساحة القتال، وجرى تعزيزها خلال أيار/مايو ١٩٤٨ بسرية واحدة من جيش الإنقاذ تعدادها ٣٠٠ ـ ٥٠٠ مقاتل (يبدو أن العدد كان يتأرجح زيادة ونقصاناً) بقيادة فاضل عبد الله رشيد، وبسبعين متطوعاً من الإخوان المسلمين من سورية بقيادة الشيخ مصطفى السباعي.[٣٤] وفي المقابل، كانت القوات اليهودية أكثر عدداً ومتفوقة جداً من ناحيتي التسليح والتدريب (كثير من أفرادها خدم في فرق الجيش البريطاني، وفي جبهات القتال في أوروبا). وكانت قوات المنشقين التابعة لإرغون تسفائي ليئومي، التي نشطت بكثافة في منطقة القدس ـ يافا، متفوقة وحدها في العدد والعدة على القوات العربية، إذ قُدر عدد مقاتليها في سنة ١٩٤٦ بين ٣٠٠٠ و٥٠٠٠ مقاتل،[٣٥] بينما كان العدد الإجمالي لقوات جيش الإنقاذ، بقيادة القاوقجي، ٣٨٣٠ مقاتلاً،[٣٦] وعدد مقاتلي «الجهاد المقدس» ١٥٦٣ مقاتلاً.[٣٧]

في البداية، كان عدد المقاتلين بقيادة عبد القادر الحسيني في «الجهاد المقدس»، الذي أنشأته الهيئة العربية العليا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، ٢٥

مقاتلاً فقط،[٣٨] سرعان ما انضم إليهم متطوعون من المدن وميليشيات القرى. ويذكر بهجت أبو غربية، الذي كان ترتيبه الثالث في التسلسل الهرمي لقيادة «الجهاد المقدس»، أن عدد سرايا «الجيش» في إبان ذروة القتال من أجل القدس، كان مجرد ١٥ سرية، تشكّلت خمس منها من ميليشيات المتطوعين المجندين من قرى الحلقة الداخلية (أبو ديس والعيزرية وصور باهر وعين كارم وبيت صفافا)، أي ما يسميه الخالدي «القوات الريفية».[٣٩] أمّا السرايا العشر الباقية فهي ميليشيات مجندة من المدينة بقيادة قادة فرعيين (رابطت في البلدة القديمة ووادي الجوز والشيخ جرّاح والقطمون وماميلا والمصرارة... إلخ).[٤٠] وكان المجموع العام لهذه القوات كلها لا يتجاوز ٧٤٠ مقاتلاً، بالإضافة إلى ١٢٠٠ مقاتل تابعين للقوات العربية المشتركة (جيش الإنقاذ والفيلق العربي والجيش المصري).[٤١] وكانت القوات سيئة التنظيم والتسليح. وتشير بيان نويهض الحوت إلى درجة عالية من التوتر ودرجة منخفضة من التنسيق بين القوتين العربيتين الرئيسيتين: «الجهاد المقدس» وجيش الإنقاذ، جزئياً بسبب العداوة الشخصية التي كان القاوقجي يكنها للحسينيين، وأساساً بسبب الرؤى المتباينة لدول الجامعة العربية والفلسطينيين.[٤٢]

حسمت مواجهتان عسكريتان رئيسيتان مصير أحياء القدس الغربية وقراها. الأولى، المعركة الاستراتيجية بشأن قرية القسطل (٣ ـ ٩ نيسان/أبريل ١٩٤٨)، والأُخرى تطويق قرية دير ياسين (٩ نيسان/أبريل ١٩٤٨) وتدميرها. وفي الصراع الدامي بشأن القسطل، تبادل العرب واليهود السيطرة مرتين على هذه القرية المشرفة على طريق القدس ـ يافا، لكن مقتل عبد القادر الحسيني، القائد الأعلى لقوات «الجهاد المقدس»، في ليلة ٨ نيسان/أبريل، أدى إلى تدهور معنويات القوات الفلسطينية وإخلاء المنطقة البالغة الأهمية الواقعة في الجهة الشرقية منها.[٤٣] أمّا معركة دير ياسين فكان تأثيرها النفسي بالنسبة إلى نزوح السكان أخطر من نتائجها العسكرية. فالقتال نفسه جرى بين بضعة مسلحين من القرية وبين القوات المشتركة من الإرغون ومجموعة شتيرن. ولم يكن هناك أي وجود لقوات من جيش الإنقاذ أو من «الجهاد».[٤٤] وفي إثر استسلام القرية أُعلنت المجزرة وجرى تضخيم كبير من جانب القوات اليهودية (من أجل ترويع المقاومة في المنطقة وخارجها)، ومن جانب القادة السياسيين الفلسطينيين (من أجل استثارة ضغط دولي غربي ضد الصهيونيين). وبالغت الدعاية العربية كذلك في عدد ضحايا المجزرة من المدنيين (رفعت العدد من ١٢٠ إلى أكثر من ٤٠٠)، في البداية بسبب سوء تقدير عدد الضحايا، ولاحقاً من أجل تأكيد هول المأساة.[٤٥] ونتيجة ذلك أصبحت القرية والمجزرة رمزاً للنكبة الفلسطينية، وتولّدت روح انهزامية شديدة الوطأة ساهمت في إخلاء القرى المجاورة.

وكانت أحداث دير ياسين حاسمة في إخلاء لفتا وعين كارم والمالحة وغيرها. كما أدت لاحقاً، في أيار/مايو، دوراً حاسماً في سقوط القطمون والبقعة وماميلا والمصرارة.

نجد في كتاب «كي لا ننسى» وصفاً منهجياً لعملية الطرد والنزوح هذه. والكتاب المذكور مسح لما تعرضت له القرى الفلسطينية المدمَّرة، استناداً إلى روايات شهود العيان العرب، والوثائق العسكرية الإسرائيلية، والتقارير الفلسطينية والأجنبية المعاصرة للأحداث. وبين العمليات العسكرية الثلاث عشرة اليهودية المشار إليها أعلاه، كان لعمليتين دور حاسم في المحاولات الناجحة لإجلاء السكان الفلسطينيين؛ الأولى، عملية نحشون (بدأت في ليلة ٣٠ آذار/مارس ـ ١ نيسان/أبريل ١٩٤٨)، التي وضع خطتها بن ـ غوريون نفسه، وشاركت فيها ثلاث كتائب من الهاغاناه والبلماح، ونُفذت في الإطار العام لخطة «دالت». وبحسب بِني موريس، تميزت العملية بأنها كانت «بِنيّة بذل الجهود لتطهير منطقة بأسرها، وبصورة دائمة، من القرى العربية والقرويين المعادين، أو الذين يمكن أن يصبحوا معادين.»[٤٦] وقد نجحت العملية في احتلال وتطهير قرى دير محيسن وخلدة (كلتاهما في قضاء الرملة، على حدود قضاء القدس) وقالونيا. وفي إطار عملية نحشون، وبالتنسيق مع الهاغاناه، هاجمت قوات إرغون تسفائي ليئومي وليحي دير ياسين، وأسفرت المجزرة في القرية عن حالة ذعر واسعة النطاق وإخلاء عدة قرى مجاورة، منها لفتا وعين كارم.[٤٧]

العملية الثانية، ههار (بدأت في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، بعد الهدنة الثانية)، شكّل رأس الرمح فيها لواءا هرئيل وعتسيوني، قادها يغآل ألون. وكان هدف العملية «توسيع الممر الإسرائيلي إلى القدس ووصله بالمنطقة المحتلة [من قبل القوات اليهودية] في هضاب الخليل.»[٤٨] ويعتقد موريس أن سكان المنطقة التي نُفذت فيها هذه العملية (بما فيها قرى علار ودير آبان وبربرة) طُردوا بأوامر ضمنية (أي غير مكتوبة) أصدرها يغآل ألون.[٤٩] وقد انتهى المطاف باللاجئين من هذه المناطق إلى بيت لحم وهضاب الخليل.

نتائج التشريد

أُجلي سكان ٣٨ قرية كبيرة وصغيرة من مجموع ٤٠ قرية من قرى قضاء القدس، بقيت في يد الجانب الإسرائيلي بعد اتفاقية الهدنة في سنة ١٩٤٩، إلى الشرق من الحدود الجديدة (أنظر الخريطة والجدول المتعلق بقرى قضاء القدس). وفي حالات نادرة جداً، مثل قريتي العنب وقالونيا، سُمح لعدد قليل من السكان

بالتوطن في قرى مجاورة مثل أبو غوش. ولم يُسمح عملياً لأي من لاجئي القدس بالعودة، على الرغم من بعض العروض الشكلية لإعادة اللاجئين، وقرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن. وقد مكّن دمج القدس الشرقية والضفة الغربية، بعد حرب ١٩٦٧، في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، الآلاف من لاجئي القدس من العودة في الفترة الأولى من الاحتلال لزيارة خرائب قراهم الأصلية. لكن هذه الزيارات أصبحت أشد صعوبة يوماً بعد يوم مع تشديد إسرائيل لحصارها على الفلسطينيين، ومنعهم من دخول المناطق التي تحت سيطرتها.

ماذا حدث لهؤلاء اللاجئين؟ من الملاحظ أن الأغلبية الساحقة من لاجئي القدس واصلت العيش في مناطق الجوار المباشر لبيوتها الأصلية، أي في نطاق يقل عن ١٠٠ كم من تلك القرى. وقد تحدثنا في مقدمة الكتاب عن بيانات تسجيل الأونروا، كمصدر رئيسي للمعلومات بشأن عدد لاجئي القدس وأماكن إقامتهم. ونقطة الضعف الرئيسية في نظام السجل الموحَّد للأونروا ذات شقين: أولاً، بما أن الهدف الأساسي لتسجيل الأونروا هو أن يكون إطاراً لتقديم خدمات الإغاثة، فإنه يخفض بصورة جوهرية عدد اللاجئين المدينيين من الأحياء الغربية، وهم الذين لم يكونوا بحاجة إلى هذه الخدمات أو رفضوا تلقيها. وثانياً، إنه لا يتضمن عدد اللاجئين الذين استقروا خارج نطاق حقل أنشطة الأونروا ولا يحدد وضعهم.[٥٠] لكن هذه الفجوة هي أقل فيما يتعلق بلاجئي القدس الريفيين الذين كانوا، في أغلبيتهم، بحاجة إلى الإغاثة، ونزعوا إلى الاستقرار في المخيمات وأماكن لجوء أخرى واقعة ضمن نطاق مناطق خدمات الأونروا الخمس. ويبين الجدول ١ المناطق المتعددة لهذه التحركات:

الجدول ١: لاجئو ١٩٤٨ من القرى الغربية، الأحياء منهم في سنة ١٩٩٧، بحسب البلد المضيف

مكان اللجوء	عدد اللاجئين	النسبة المئوية	عدد القرى المحتلة
الضفة الغربية	٣٦,١٣٠	٪٣٢,٧	٣٨
الأردن	٧٣,٩٠٨	٪٦٦,٩	٣٧
غزة	٩٩	٪٠,١	٦
سورية	٢٢١	٪٠,٢	٧
لبنان	٨١	٪٠,١	٦
العدد الإجمالي	**١١٠,٤٣٩**	**٪١٠٠**	**٣٨**

المصدر: معطيات استخلصها المؤلف من الأونروا ودائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية ونظام السجل الموحَّد (المقر الرئيسي في عمان)، ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧؛ أو قرى قضاء القدس التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية في سنة ١٩٤٨، بما في ذلك أبو غوش، ومع استثناء بيت صفافا (أنظر الجدول ٣). تشمل الأرقام لاجئي سنة ١٩٤٨ الذين ما زالوا وذريتهم في قيد الحياة.

إن مثال تشرد اللاجئين الريفيين جرّاء حرب ١٩٤٨ هو نمط مضاد لمصير اللاجئين المدينيين. فالريفيون انتهى المطاف بأغلبيتهم الساحقة (٦٧٪) إلى الاستقرار بالأردن، بينما واصل الثلث فقط (٣٣٪) العيش في مخيمات الضفة الغربية للاجئين وأماكن أُخرى. وتتضمن النسبة الأعلى من اللاجئين، الذين انتهى بهم الأمر إلى الإقامة بالأردن (على الأغلب بعمان ومخيمات اللاجئين المحيطة بها)، عدداً كثيراً من اللاجئين الذين شُردوا في حرب ١٩٦٧. وربما تفسِّر الدرجة الكبيرة لاعتماد لاجئي المخيمات على خدمات الأونروا لماذا كان اللاجئون من أصول ريفية الذين استقروا بالأردن أكثر عدداً، في نهاية المطاف، من اللاجئين من أصل مديني. أمّا عدد لاجئي القدس من الريف الذين استقروا بسورية ولبنان وغزة، فلا يعتد به؛ إذ يشكل أقل من نصف في المئة من المجموع.[٥١] ويواصل لاجئو القدس، في معظمهم، العيش على بُعد ساعات فقط من مساكنهم السابقة، وغالباً على مرمى نطاق رؤية قراهم وبلداتهم.

الجدول ٢: البلدات والقرى المهجرة سنة ١٩٤٨، قضاء القدس

الاسم	السكان العرب	مساحة الأرض ١٩٤٨ (بالدونمات)	تربيع الإجمالية (الإحداثيات)
إشوع	٧١٩	٥٥٢٢	١٥١١٣٢
البُريج	٨٣٥	١٩,٠٨٠	١٤٣١٢٧
بيت أم الميس	٨١	١٠١٣	١٥٧١٣١
بيت ثول	٣٠٢	٤٦٢٩	١٥٧١٣٦
بيت عطاب	٦٢٦	٨٧٥٧	١٥٥١٢٦
بيت محسير	٢٧٨٤	١٦,٢٦٨	١٥٣١٣٣
بيت نقوبا	٢٧٨	٢٩٧٩	١٦١١٣٤
جرش	٢٢٠	٣٥١٨	١٥١١٢٦
الجورة	٤٨٧	٤١٥٨	١٦٤١٢٩
خربة اسم الله	٢٣	٥٦٨	١٤٥١٣٢
خربة التنور	٠		١٥٤١٢٤
خربة العمور	٣١٣	٤١٦٣	١٥٩١٣٣
خربة اللوز	٥٢٢	٤٥٠٢	١٦٠١٣٠
دير آبان	٢٤٣٦	٢٢,٧٣٤	١٥١١٢٧

الاسم	السكان العرب	مساحة الأرض ١٩٤٨ (بالدونمات)	تربيع الإجمالية (الإحداثيات)
دير رافات	٤٩٩	١٣,٢٤٢	١٤٦١٣١
دير الشيخ	٢٥٥	٦٧٨١	١٥٦١٢٨
دير عمرو	١٢	٣٠٧٢	١٥٩١٣١
دير الهوا	٧٠	٥٩٠٧	١٥٣١٢٨
دير ياسين	٧٠٨	٢٨٥٧	١٦٧١٣٢
راس أبو عمار	٧١٩	٨٣٤٢	١٥٨١٢٧
ساريس	٦٥٠	١٠,٦٩٩	١٥٧١٣٣
سُفلى	٧٠	٢٠٦١	١٥٣١٢٦
صرعة	٣٩٤	٤٩٦٧	١٤٨١٣١
صطاف	٦٢٦	٣٧٧٥	١٦٢١٣٠
صوبا	٧١٩	٤١٠٢	١٦٢١٣٢
عرطوف	٤٠٦	٤٠٣	١٥٠١٣٠
عسلين	٣٠٢	٢١٥٩	١٥٠١٣٢
عقّور	٤٦	٥٥٢٢	١٥٧١٢٩
علاّر	٥١٠	١٢,٣٥٦	١٥٥١٢٥
عين كارم	٣٦٨٩	١٥,٠٢٩	١٦٥١٣٠
قالونيا	١٠٥٦	٤٨٤٤	١٦٥١٣٣
القبو	٣٠٢	٣٨٠٦	١٦١١٢٦
القدس (المدينة الجديدة)	٤٥,٠٠٠	٢٠,٧٩٠	١٧٢١٣٢
القسطل	١٠٤	١٤٤٦	١٦٣١٣٣
كسلا	٣٢٥	٨٠٠٤	١٥٤١٣٢
لفتا	٢٩٥٨	٨٧٤٣	١٦٨١٣٣
المالحة	٢٢٥٠	٦٨٢٨	١٦٧١٢٩
نطاف	٤٦	١٤٠١	١٥٦١٣٨
الولجة	١٩١٤	١٧,٧٠٨	١٦٣١٢٧
المجموع: ٣٨ قرية	٧٣,٢٥٦	٢٧٢,٧٣٥	

المصدر: جدول أعده سلمان أبو ستة. أنظر:
Salman Abu Sitta, *The Palestinian Nakba 1948: The Register of Depopulated localities in Palestine* (London: The Palestinian Return Centre, 1998).

الجدول ٣: أحداث سنة ١٩٤٨ واللاجئون، قضاء القدس

الاسم	تاريخ التهجير في سنة ١٩٤٨	النزوح والأسباب	العملية الإسرائيلية	المدافعون	درجة التدمير	اللاجئون المسجلون في الأونروا، ١٩٩٧
إشوع	١٨ تموز/يوليو	هـ			٦	٢٩٤٣
البريج	١٩ تشرين الأول/أكتوبر	هـ	هـ ل			٦٠٩٩
بيت أم الميس	٢١ تشرين الأول/أكتوبر	هـ	هـ ل		٣	٢٦٢
بيت ثول	١ نيسان/أبريل		ن ن		٣	١٨٠٢
بيت عطاب	٢١ تشرين الأول/أكتوبر	هـ	هـ ل		٣	٤٠٨٩
بيت محسير	١٠ أيار/مايو	هـ	م ك	ج إ	٦	١٧,٢٢٧
بيت نقوبا	١ نيسان/أبريل	هـ	ن ن		٦	٦٩٨
جرش	٢١ تشرين الأول/أكتوبر	هـ	هـ ل		٢	١٣٤٣
الجورة	١١ تموز/يوليو		د ن		٤	٢١١٠
خربة اسم الله	١٧ تموز/يوليو		د ن		٥	٤
خربة التنور	٢١ تشرين الأول/أكتوبر		هـ ل		٤	
خربة العمور	٢١ تشرين الأول/أكتوبر	هـ		ج م	٢	١٦٤٦
خربة اللوز	١٣ تموز/يوليو		د ن		٢	٣٦٩٩
دير آبان	١٩ تشرين الأول/أكتوبر	هـ	هـ ل	ج م	٣	١٤,٩٩٧
دير رافات	١٨ تموز/يوليو	هـ	د ن		٢	٤٩٢
دير الشيخ	٢١ تشرين الأول/أكتوبر	هـ	هـ ل		٢	٨٨٥
دير عمرو	١٧ تموز/يوليو	ط	د ن		٦	٢٤٧
دير الهوا	١٩ تشرين الأول/أكتوبر	هـ	هـ ل	ج م	٢	٢٦٥
دير ياسين	٩ نيسان/أبريل	هـ/ط			٦هـ+مذبحة	٣٣٦٣
راس أبو عمار	٢١ تشرين الأول/أكتوبر	هـ	هـ ل		٢	٤٠٣١
ساريس	١٦ نيسان/أبريل	هـ	ن ن	ج إ	٢	٣٣٣٣
سُفلى	١٩ تشرين الأول/أكتوبر	هـ	هـ ل		٢	٣٨٣
صرعة	١٨ تموز/يوليو	هـ			٢	٢٦٩٤
صطاف	١٣ تموز/يوليو	هـ	د ن		٣	٣٧٧٧
صوبا	١٣ تموز/يوليو	هـ	د ن		٣	٣٧٧٠
عرطوف	١٨ تموز/يوليو	هـ			٥	٢٧٦٦
عسلين	١٨ تموز/يوليو	هـ	د ن		٣	١٦٩٥
عقّور	١٣ تموز/يوليو	هـ			٣	١٠٩
علاّر	٢٢ تشرين الأول/أكتوبر	هـ	هـ ل	ج م	٤	٢٧٢٣
عين كارم	١٨ تموز/يوليو	ث، هـ			٦	١٣,٩٧٨
قالونيا	٣ نيسان/أبريل	هـ	ن ن		٥	٥٣٣٩

الاسم	تاريخ التهجير في سنة ١٩٤٨	النزوح والأسباب	العملية الإسرائيلية	المدافعون	درجة التدمير	اللاجئون المسجلون في الأونروا، ١٩٩٧
القبو	٢٢ تشرين الأول/أكتوبر	هـ	هـ ل		٢	٢١٠٥
القدس (المدينة الجديدة)	٢٨ نيسان/أبريل		ي ب، ك ن، ش ن، ك د			١٠٢,١٦٦
القسطل	٣ نيسان/أبريل	هـ			٢	٧٣١
كسلا	١٧ تموز/يوليو	هـ			٢	١٢٣١
لفتا	١ كانون الثاني/يناير	هـ			٦	١٣,٣٩٢
المالحة	١٥ تموز/يوليو	ث، هـ	د ن	٦		١٠,٢٠٨
نطاف	١٥ نيسان/أبريل				٤	٢٢٦
الولجة	٢١ تشرين الأول/أكتوبر	هـ	هـ ل		٤	٩٥٠٤
المجموع						٢٤٦,٣٣٢

المصدر: Abu Sitta, op. cit.

مفتاح الجدول ٣

نزوح/الأسباب

ط = طرد

هـ = هجوم عسكري

ث = تأثير سقوط بلدة أُخرى

العملية الإسرائيلية

ن ن = نحشون (٦ ـ ١٥ نيسان/أبريل)؛ طريق تل أبيب ـ القدس

هـ ل = هرئيل (١٣ ـ ٢٠ نيسان/أبريل)؛ ضد القرى على طريق القدس

د ن = داني (٧ ـ ١٨ تموز/يوليو)؛ ضد اللد والرملة والقرى المجاورة

م ك = مكابي (٨ ـ ١٦ أيار/مايو)؛ ضد القرى في منطقة اللطرون

ي ب = يبوسي (٢٦ ـ ٣٠ نيسان/أبريل)؛ ضد القرى في منطقة القدس

ك ن = كلشون (١٤ أيار/مايو)؛ ضد القدس الغربية العربية والبلدة القديمة

ش ن = شفيفون (١٤ أيار/مايو)؛ ضد البلدة القديمة للقدس

ك د = كيدم (١٧ تموز/يوليو)؛ ضد البلدة القديمة للقدس

المدافعون

ج م = الجيش المصري

ج إ = جيش الإنقاذ

درجة التدمير

١ = محو شامل

٢ = تدمير، أنقاض ظاهرة

٣ = إزالة، جدران قائمة

٤ = إزالة معظم البيوت، بيت واحد قائم

٥ = إزالة شبه كاملة، حتى لعائلتين يهوديتين تقطنان في الموقع

٦ = أكثر من عائلتين يهوديتين يحتل بيوتاً في الموقع

المصادر

(١) Neophytos [Monk of Cyprus], *Annals of Palestine*, translated and edited by S.N. Spyridon (Jerusalem: Palestine Oriental Society, 1938), p. 75.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid., p. 79.

(٤) Ibid., p. 80.

(٥) Ibid., p. 64, footnote.

(٦) Ibid., pp. 86-87.

(٧) Alexander Scholch, *Palestine in Transformation: 1856-1882* (Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1993), pp. 124-125.

(٨) Ibid., pp. 232-234.

(٩) ملتزمون: محصلو الضرائب، وهو منصب كان يمنح لمن يدفع أكثر، أو للعائلات المسيطرة.

(١٠) Scholch, op. cit., p. 229.

(١١) عزيز دويك، «طوبوغرافية قرى القدس وظائفها»، «شؤون تنموية»، المجلد ٥، العدد ٢/٣، شتاء ١٩٩٦، ص ١٣٤ ـ ١٣٦.

(١٢) B. K. Nijim, ed., and B. Muammar, researcher, *Toward the De-Arabization of Palestine/Israel, 1945-1977* (Iowa: Kendall/Hunt, 1984).

(١٣) استخلصها المؤلف من وليد الخالدي، «كي لا ننسى»، ص ٥٩٠ ـ ٦٦١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٧٤٤.

(١٥) دويك، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥، ١٥٠. اقتسم العرب واليهود السيطرة على بيت صفافا فقط. والمساحة المشار إليها هنا هي مساحة الأرض المقام عليها الأبنية، لأن مساحة الأراضي التي كانت تملكها القرية أوسع من ذلك كثيراً. وترد في «كي لا ننسى» أرقام مختلفة بعض الشيء: ٤٢٦ دونماً (مساحة مبني عليها) بالنسبة إلى قرية لفتا، و١٠٣٤ دونماً بالنسبة إلى عين كارم. وربما كانت الأرقام الأدنى تشير فقط إلى المساحة المملوكة لعرب.

(١٦) شريف كناعنه ولبنى عبد الهادي، «لفتا: القرى الفلسطينية المدمرة»، رقم ١٢ (بير زيت: منشورات جامعة بير زيت، ١٩٩١).

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) شريف كناعنه ونهاد زيتاوي، «دير ياسين: القرى الفلسطينية المدمرة»، رقم ٤ (بير زيت: منشورات جامعة بير زيت، ط٢، ١٩٩١)، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٢٠) كناعنه وعبد الهادي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤ ـ ٢٥.

(٢١) كناعنه وزيتاوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) S. Carmi and Henry Rosenfeld, «The Origins of the Process of Proletarianization and

Urbanization of Arab Peasants in Palestine,» in E. Krausz, ed., *Studies of Israeli Society: Migration, Ethnicity and Community*, 1974.

(٢٤) *A Survey of Palestine* (Her Majesty's Stationery Office, 1947), reprinted by the Institute for Palestine Studies, Washington D.C., 1991, vol. II, pp. 735-744.

(٢٥) كناعنه وزيتاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(٢٦) كناعنه وعبد الهادي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣؛ كناعنه وزيتاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

(٢٧) كناعنه وعبد الهادي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) Walid Khalidi, «Plan Dalet» in *From Haven to Conquest*, Walid Khalidi, ed. (Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1987).

(٣٠) الخالدي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦٣.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) de facto.

(٣٣) بهجت أبو غربية، «في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية ١٩١٦ ـ ١٩٤٩» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ٢٥٠.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

(٣٥) Khalidi, op. cit.

بالاعتماد على مصادر بريطانية. أنظر:

Apendix IX-A «Zionist Forces on 15.5. 1948,» pp. 861-866.

(٣٦) Ibid., p. 860.

(٣٧) Ibid.

(٣٨) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٦١٥.

(٣٩) Khalidi, op. cit., p. 859.

(٤٠) أبو غربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦، ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٤٢) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٦١٥ ـ ٦١٦.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٦٢٣ ـ ٦٢٤؛ أبو غربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٩. شارك أبو غربية شخصياً في معركة القسطل، ويتسم وصفه لها بالصدق والحيوية.

(٤٤) أبو غربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢؛ الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢٥.

(٤٥) أبو غربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢؛ كناعنه وزيتاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧ ـ ٦١. وتدعي الدراسة الثانية، المستندة إلى شهادات شفهية، أن قائمة أسماء القتلى في دير ياسين المنشورة فيها هي القائمة الأشمل، وذلك بناء على إفادات الناجين.

(٤٦) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. xvii, xviii, 111-115.

(٤٧) الخالدي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٤ ـ ٥٩٥.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٦٣٧.

(٤٩) Morris, op. cit., pp. 217, 219-221.

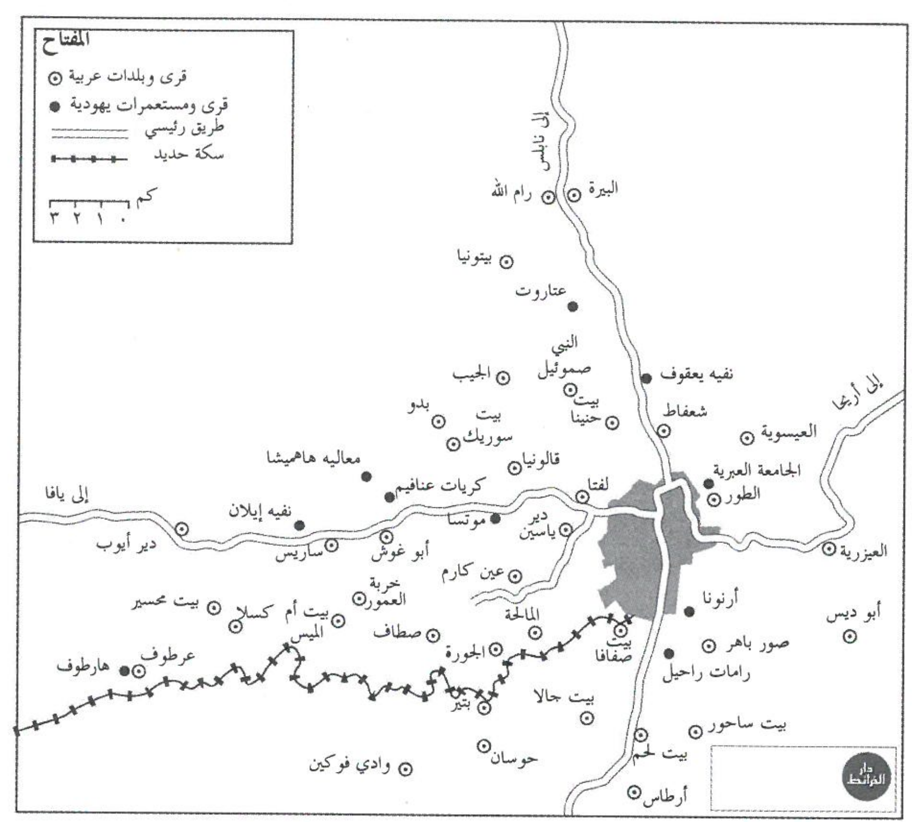
(٥٠) من أجل معرفة المشكلات المتصلة بمعطيات سجل اللاجئين أنظر:

Salim Tamari and Elia Zureik, *The UNRWA Archives on Palestinian Refugees* (Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies, 1997), pp. 11-19.

(٥١) في مقابل نحو ٣٪ لاجئين مدينيين في المناطق نفسها.

الخريطة رقم ٢

قرى قضاء القدس (مختارة)، ١٩٤٨



قرى قضاء القدس التي دُمرت سنة ١٩٤٨

(أنظر قائمة شاملة مع السكان والمساحة في الجدول ٢، الفصل الثالث)

علار	بيت ثول	دير الشيخ	كسلا	القسطل	خربة التنور
عقور	بيت أم الميس	دير ياسين	خربة اللوز	راس أبو عمار	خربة العمور
عرطوف	البريج	إشوع	لفتا	صرعة	الولجة
عين كارم	دير عمرو	عسلين	المالحة	ساريس	
بيت عطاب	دير آبان	خربة اسم الله	نطاف	صطاف	
بيت محسير	دير الهوا	جرش	القبو	صوبا	
بيت نقوبا	دير رافات	الجورة	قالونيا	سفلى	

الفصل الرابع

سقوط المدينة الجديدة

١٩٤٧ - ١٩٥٠

ناثان كريشتال

مقدمة

قررت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين وتدويل القدس. هاجم عرب القدس اليهود، الذين أُجبروا على الدفاع عن أنفسهم. عند الأزيز الأول لطلقات الرصاص هجر الأثرياء الفلسطينيون العرب بيوتهم الفخمة في القدس الغربية. وأدت الأوامر الصادرة عن القيادة العربية إلى إجلاء بقية المدنيين من الفلسطينيين العرب. وعلى الرغم من المساعدة البريطانية للعرب، فإن اليهود القلائل المحاصرين تمكنوا من الصمود في القدس، حتى ضد الهجوم الشامل الذي شنته الدول العربية، إلى أن أُعلنت الهدنة. من جهة، كان آلاف اليهود المهاجرين بلا مأوى، ومن جهة أُخرى، آلاف المنازل العربية الخالية في القدس الغربية، ولم يكن أمام الحكومة إلاّ أن تسكن المهاجرين في المنازل.

هكذا تصف الرواية الصهيونية الشائعة سقوط القدس الغربية العربية. وثمة اتجاه آخر، يمثله كتاب لين رايد بانكس «البلد الممزق» (*Torn Country*)، ينفي حقيقة أن فلسطينيين عرباً عاشوا في القدس الغربية قبل سنة ١٩٤٨.[١] ومع أن عدداً من الفلسطينيين العرب قاموا بتوثيق نضالهم ضد القوى الصهيونية في القدس الغربية، فإن كثيراً من قصصهم لم ترو بعد.

وما يلي هو محاولة لرواية الأحداث المتصلة بمصير القدس الغربية العربية بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ وسنة ١٩٥٠، استناداً إلى روايات أصلية ومصادر ثانوية منشورة لمن عاصروا الأحداث ومدعمة بمقابلات. وقد اعتمدت كثيراً على دراسات وتحليلات لمؤرخين وباحثين مثل هنري كتن ووليد الخالدي ونور مصالحه وبني موريس وآفي شلايم. ومع أن كتاب أرنون غولان يروي الأحداث التاريخية من منظور الغزاة حصراً، فإنه كان مفيداً جداً في تتبع عملية الاستيطان في القدس الغربية خلال الأعوام مدار البحث.

كمقدمة، من المهم أن نضع القدس الغربية العربية في سنة ١٩٤٨ في إطار السياسات المحلية والإقليمية والدولية في تلك الفترة. ولغرض الإيجاز لا مفر هنا من اللجوء إلى التبسيط.

قبل سنة ١٩٤٨، كان الفلسطينيون العرب في القدس الغربية، البالغ عددهم ٢٨,٠٠٠ نسمة،[٢] من أكثر المجتمعات ازدهاراً في الشرق الأوسط. وكان العرب من القدس الغربية يعيشون بصورة رئيسية في ذلك القطاع من القسم الجنوبي للمدينة (في أحياء عامرة بمنازل فخمة، من الطالبية نزولاً إلى الكولونية الألمانية[٣] والكولونية اليونانية[٤] والقطمون والبقعة)، وفي القسم الشرقي (في المصرارة شمالي البلدة القديمة، ودير أبو ثور في أقصى الجنوب منها). وكان يهود القدس الغربية، البالغ عددهم نحو ٩٥,٠٠٠، يعيشون بصورة رئيسية في الأحياء الشمالية والغربية التي كانت محاطة، من الشمال إلى الجنوب، بالقرى العربية، لفتا والشيخ بدر ودير ياسين وعين كارم والمالحة وبيت صفافا.

كانت القدس بأسرها مدينة مركزية لكل من العرب واليهود في فلسطين، لكن على نحو مختلف لكل من الطرفين. وشكلت القدس، بحكم موقعها بين سلسلة مترابطة من المدن والبلدات الفلسطينية، عصب الحياة العربية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. وبالنسبة إلى اليهود والعرب، مسلمين ومسيحيين، كان للقدس أهمية دينية عميقة. وبالنسبة إلى كثير من اليهود العلمانيين في فلسطين، لم تكن القدس مركزية سياسياً أو اقتصادياً، ولا حتى جغرافياً. لكن قيادة الحركة الصهيونية أدركت أهمية العمق الديني والتاريخي للمدينة بالنسبة إلى اليهودية. ورأت أن في الإمكان أن تشكل عنصراً أساسياً في إضفاء الشرعية على الدولة اليهودية، وأن تحولها إلى ما هو أكثر من مجرد «دولة صغيرة مغمورة على ساحل بلاد الشام»،[٥] على حد قول صحافي معاصر. كما أدركت القيادة الصهيونية أن من شأن السيطرة على القدس أن تدق إسفيناً في فلسطين العربية.

ومع ذلك، فإن دافيد بن - غوريون، رئيس الوكالة اليهودية حينذاك، الذي كان مسؤولاً عن سياسة منظمته تجاه القدس، كان حذراً جداً فيما يتعلق بخططه بالنسبة إلى المدينة، لعلمه بأن أي تلميح إلى سيطرة يهودية على ما كان يُعتبر على نطاق واسع بمثابة «المدينة المقدسة» سيثير ردة فعل معادية في الغرب المسيحي. وقد أوضحت لجنة بيل، في خطة التقسيم التي اقترحتها في سنة ١٩٣٧ والسابقة لخطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧، رغبة الغرب في امتلاك القدس، وهدفت إلى تعيين بريطانيا وصياً دائماً على القدس بسبب «الضرورة القصوى للحفاظ على قدسية القدس وبيت لحم من الانتهاك، وضمان وصول العالم كله إليهما بحرية وأمان.»[٦] ويُعتقد أن الوجود المميز للمسيحيين العرب في المدينة منع بن - غوريون ورفاقه من تبادل اقتراحات سرية لكن واضحة لنقل سكان القدس العرب، كما خططوا، إلى مناطق أُخرى من الدولة اليهودية المقترحة.[٧]

اعتبر القادة الصهيونيون، على الرغم من ذلك، وجود أغلبية يهودية في القدس أمراً بالغ الأهمية، لأن من شأنه، بحسب اعتقادهم، أن يبرر مطالبهم ويحافظ على مصالحهم في المدينة. وبحلول سنة ١٩٤٧، أدت الجهود المكثفة، التي بذلوها لجلب المهاجرين اليهود، إلى أن يصبح عدد السكان في المنطقة التي حددتها خطة التقسيم «كياناً منفصلاً»، أو منطقة دولية، وشملت القدس وبيت لحم، ١٠٠,٠٠٠ يهودي و٦٥,٠٠٠ مسلم و٤٠,٠٠٠ مسيحي.[٨] وكانت ملكية الأراضي فيما أصبح يُعرف بالقدس الغربية بعد سنة ١٩٤٨ موزعة على النحو التالي: ٣٣,٦٩٪ أراضي يملكها أفراد عرب؛ ٣٠,٠٤٪ ملكية يهودية؛ ١٥,٢١٪ أراضي يملكها سكان آخرون؛ ٢,٤٧٪ أراضي تملكها الدولة؛ ١٨,٥٩٪ طرقات وسكك حديد.[٩]

وافقت الوكالة اليهودية على خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة التي نصت على أن سكان المدينة سيقررون مصيرها في استفتاء يُجرى بعد عشرة أعوام؛ فقد كانت تتوقع أن تؤدي هجرة يهودية واسعة النطاق، من الأوروبيين الناجين من المحرقة بصورة خاصة، إلى رجحان الكفة في الاستفتاء لمصلحة ضم القدس إلى الدولة اليهودية.[١٠] ويعتقد بعض المؤرخين أن موافقة الوكالة اليهودية على أن تكون القدس «كياناً منفصلاً» كانت تكتية، وأنها راهنت على رفض الزعامة العربية لها.[١١] وأنه في حال فشل الأمم المتحدة في فرض التدويل، سيكون لدى قادة الوكالة مبرر لضم القدس الغربية.[١٢] ومع حلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، أصبحوا مقتنعين بأن ليس سوى القدس عاصمة لإسرائيل.[١٣]

بين أيلول/ سبتمبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، ادعى خبراء الوكالة اليهودية أن معظم العرب في فلسطين يفضل التعايش على العنف،[١٤] بحسب ما كتب فرانسيس أُوفنر، الصحافي في القدس. لكن معظم زعماء الأحزاب السياسية الفلسطينية العربية رفض كلياً خطة التقسيم والاقتراح المرفق بها، القاضي بتدويل القدس. فالدولة اليهودية، بحسب خطة التقسيم، كانت ستقوم على ٥٤٪ من مساحة فلسطين، بينما كان اليهود يملكون في ذلك الوقت مجرد ١,٧٦ مليون دونم من مجموع مساحة فلسطين البالغ ١٥ مليون دونم. وكان اليهود سيشكلون ٥٥٪ من السكان، بينما كان ٥٠٠,٠٠٠ عربي، ٤٠٪ من مجموع السكان الفلسطينيين العرب، سيتحولون داخل هذه المساحة إلى أقلية تابعة لدولة يهودية. أمّا الدولة العربية فكانت ستشتمل على ٧٢٥,٠٠٠ عربي و١٠,٠٠٠ يهودي.[١٥] وقد رأى الفلسطينيون العرب أن التقسيم كان «تصوراً صهيونياً مفصلاً لتلبية الحاجات والمطالب الصهيونية»،[١٦] على حد تعبير وليد الخالدي. وتكشف الدراسات التاريخية الصادرة حديثاً عن أسباب إضافية، اتضحت فيما بعد، لتخوف العرب من خطة

التقسيم، وهي حقيقة أن الطرفين الرئيسيين الآخرين في فلسطين، وهما الوكالة اليهودية وشرق الأردن، بالإضافة إلى بريطانيا، لم تكن لديها نية السماح بولادة الدولة العربية.

يورد آفي شلايم، في كتابه «تواطؤ عبر نهر الأردن» (*Collusion Across the Jordan*)، تفصيلات الاجتماعات والاتفاقيات السرية بين الأطراف المشار إليها من أجل التنسيق سلمياً فيما بينها لتقسيم فلسطين. وقبل عدة أيام فقط من التصويت على قرار التقسيم، تم الاتفاق بين الطرفين المعنيين مباشرة على أن يُضم الجزء المخصص للدولة العربية في فلسطين إلى شرق الأردن، على أن يمتنع الفيلق العربي التابع لشرق الأردن من اجتياز الحدود المعينة للدولة اليهودية.[١٧] ولم تكن القدس، التي أُفردت لتكون «كياناً منفصلاً»، مشمولة بالاتفاق.[١٨] ويستنتج شلايم أن القتال اندلع في القدس وما حولها بين قوات الفيلق العربي والقوات الإسرائيلية في سنة ١٩٤٨ لأن قائديهما لم يتوصلا إلى تفاهم بشأن المدينة، بينما التزم الطرفان ضبط نفس متبادلاً في باقي مناطق فلسطين.[١٩] ويشير شلايم أيضاً إلى أن إفشال خطة جامعة الدول العربية لاجتياح فلسطين بقوات موحَّدة يرجع إلى الاتفاقيات السرية المذكورة أعلاه.[٢٠]

أدركت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية جيداً أن الفلسطينيين العرب الذين يعيشون في مناطق يتمتع فيها اليهود بتفوق ديموغرافي، مثل القدس الغربية، يواجهون خطراً جسيماً. ولذلك أنشأت الجامعة لجنة لمساعدتهم في الدفاع عن أنفسهم بعد أن اتخذت بريطانيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧ قرارها بالانسحاب من فلسطين.[٢١] لكن اللجنة كانت بطيئة في عملها للتعبئة من أجل المساعدة، وانتُقدت لاتخاذها دمشق، بدلاً من القدس، مقراً لها، ولأنه لم يكن في قيادتها سوى نسبة قليلة جداً من الفلسطينيين العرب.[٢٢]

وقد استنتج الخبراء العسكريون، العرب منهم واليهود، أنه في حال نشوب القتال، فإن القوات اليهودية ستهزم القوات العربية.[٢٣] وكان الفيلق العربي هو القوة العربية الوحيدة القادرة على تشكيل تهديد جدي للهاغاناه، الجيش اليهودي، الذي وصفه أحد ضباطه الكبار بأنه «واحد من أكبر الجيوش السرية ومن أفضلها تدريباً في التاريخ الحديث.»[٢٤] لكن التفاهم على عدم السماح بولادة دولة فلسطينية، واعتماد الفيلق على البريطانيين من ضباط وعتاد، حدَّا من فعاليته إلى حد كبير.

كان الفيلق العربي بقيادة جون باغوت غلوب، الذي يصفه شلايم بأنه «قنصل استعماري» كان يتلقى أوامره من لندن مباشرة.[٢٥] وكان البريطانيون يؤيدون عملياً

«الخيار الشرق الأردني»، أي تقسيم فلسطين بين الصهيونيين والهاشميين.[٢٦] وكان هدف بريطانيا الاستمرار في ممارسة نفوذها في فلسطين، وقررت أن الوسيلة الأفضل لذلك هي دولة يسيطر عليها الملك عبد الله بدلاً من دولة يحكمها الفلسطينيون العرب.[٢٧] وخلافاً للاعتقاد الصهيوني الشائع، فإن بريطانيا لم تحاول منع ولادة دولة يهودية في سنة ١٩٤٨، وما كان يهمها في المقام الأول في ذلك الوقت هو الإسراع في سحب قوات الانتداب وموظفيه وتأمين سلامتهم خلال الانسحاب.[٢٨] أمّا الولايات المتحدة، التي كانت ترغب في الحيلولة دون نمو النفوذ السوفياتي في المنطقة، فقد أيدت إجمالاً السياسة البريطانية في فلسطين، وتولت بصورة متزايدة زمام القيادة في مساندة الطموحات الصهيونية. وكان أول مثال صارخ للتدخل الأميركي لمصلحة الصهيونية هو الضغط الهائل الذي مارسته إدارة الرئيس ترومان على الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصويت إلى جانب قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، والذي لولاه لما تمت الموافقة على القرار.[٢٩]

اندلاع القتال في القدس

اندلع القتال بين القوات الصهيونية والفلسطينية داخل القدس وحولها مباشرة بعد صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين. واحتجاجاً على القرار، دعت الهيئة العربية العليا الفلسطينيين العرب إلى الإضراب ثلاثة أيام. وكجزء من الإضراب، نظم الفلسطينيون المقدسيون في الأول من كانون الأول/ديسمبر تظاهرة صاخبة جرى خلالها إحراق ونهب دكاكين يملكها يهود في منطقة ماميلا التجارية الواقعة في القدس الغربية. وبحسب بعض التقارير، لم يتدخل ضباط البوليس البريطانيون الذين كانوا موجودين في الموقع فيما كان يجري. وبحسب تقارير أُخرى، شاركوا بنشاط في كسر أقفال الدكاكين بواسطة عتلات وبإطلاق الرصاص عليها.[٣٠] ويتفق معظم الروايات على أن أعمال الشغب التي قام الفلسطينيون العرب بها في ماميلا لم تكن مدبرة سلفاً، وإنما كانت أعمالاً عفوية قام بها أفراد. لكن منظمتي إرغون تسفائي ليئومي (الإرغون) وليحي (عصابة شتيرن) ردتا بسرعة وببطش شديد. وقد وصف السير ألان كننغهام، المندوب السامي البريطاني في فلسطين، تسلسل الأحداث في بلاغ رسمي بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، بعث به إلى لندن بقوله:

> كانت أعمال الشغب العربية الأولى عفوية وغير منظّمة، وتعبيراً عن الاستياء من قرار الأمم المتحدة أكثر مما هي هجمات مدبرة ضد اليهود. والأسلحة

التي استُخدمت في البداية هي العصي والحجارة، ولولا لجوء اليهود إلى استخدام الأسلحة النارية، لكان من الممكن أن تهدأ المشاعر وأن تكون الخسائر البشرية بسيطة، بل هذا ما كان سيحدث على الأرجح، لأن هناك دليلاً أكيداً على أن الهيئة العربية العليا بصورة عامة، والمفتي بصورة خاصة، لم يكونا يؤيدان أعمال عنف شديدة على الرغم من رضاهما عن الاستجابة القوية لنداء الإضراب.[٣١]

في اجتماع عقده بن ـ غوريون وقادة الهاغاناه في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، وخلال عرض للقتال الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، وجّه المسؤولون الكبار، في القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، انتقادات حادة إلى الهجمات التي قامت الهاغاناه بها ضد روميما وسلوان في القدس. واستخدموا هذه الهجمات كأمثلة توضح كيف أن وحدات الهاغاناه نفذت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ عمليات أدت «إلى توسيع رقعة الأعمال العدائية بدلاً من تضييقها» في مناطق كانت هادئة قبل ذلك، كما كتب بِني موريس.[٣٢] وتسبب انفجار قنبلتين وضعتهما الإرغون خارج البلدة القديمة، واحدة عند باب العمود والأُخرى عند باب الخليل، بمقتل العشرات من الفلسطينيين العرب.[٣٣]

كانت الهجمات الفلسطينية العربية في كانون الأول/ديسمبر في معظمها إطلاق رصاص القنص على المركبات اليهودية المارة على الطريق من تل أبيب إلى القدس. لكن الردود الانتقامية المتصاعدة من كلا الطرفين سرعان ما قادتهما إلى دوامة الحرب المكشوفة.

وبذل القادة العرب واليهود جهدهم لتعبئة السكان، كلٌ في جانبه، لخوض الحرب. وكان ذلك بالنسبة إلى سكان القدس العرب عملية بطيئة بصورة مؤلمة، أعاقها قلة الجنود المدربين وشُح المال وعدم إمكان الحصول على أسلحة حديثة وتشرذم القيادة. وكما أشار عبد الله البديري، أحد العرب القلائل من ذوي الخبرة العسكرية في ذلك الوقت، فإن «قرار التقسيم شكل صدمة كبيرة بالنسبة إلى معظمنا. توقعنا أن يفشل التصويت على قرار التقسيم، ولم نقم بأي استعدادات للحرب.»[٣٤]

تكونت القوة العربية الرئيسية داخل القدس وحولها، قبل أيار/مايو ١٩٤٨، من «الجهاد المقدس»، وهو قوة مقاتلة شبه نظامية بقيادة عبد القادر الحسيني. وكان تعدادها نحو ٣٨٠ رجلاً في المدينة نفسها و٢٥٠ آخرين في الريف المحيط بها. وكان هناك أيضاً ١٠٠ ـ ١٥٠ مقاتلاً من أفراد جيش الإنقاذ الذي شكلته جامعة الدول العربية بقيادة فوزي القاوقجي، ومجموعة متطوعي شركة مَنْكو، المؤلفة من مقاتلين غير نظاميين قام الحاج إبراهيم منكو بالإنفاق عليهم. وكان بإمرة القوى العربية أقل

من ألف مقاتل متفرغ للقتال في منطقة القدس.[٣٥] هذا بالإضافة إلى عشرات من المقاتلين «غير المتفرغين» الذين كانوا يتجمعون للمساعدة في صد هجوم صهيوني، أو للمشاركة في هجوم عربي في الجوار، ثم يعودون إلى منازلهم بعد بضع ساعات.[٣٦]

كانت الأسلحة الموجودة بيد المقاتلين العرب قديمة وغير كافية في معظم الحالات. ويتذكر عبد الله البديري أنه كان يبحث عن الأسلحة في محلات العطارين، التي كانت تبيع الأسلحة إلى جانب بضاعتها الأصلية، «وقد شاهدت مرة قطعة سلاح معروضة للبيع ترجع إلى القرن الماضي [التاسع عشر] وتحمل علامة 'شركة الهند الشرقية البريطانية'.»[٣٧] ويتذكر قروي من بيت صفافا بندقية قديمة إيطالية الصنع أعطاه إياها عبد القادر الحسيني: «كنت بحاجة إلى الضغط على الزناد مئة مرة حتى تنطلق منها رصاصة واحدة، وكان اللهب الصادر عنها قوياً لدرجة أنني لم أكن أستطيع استخدامها في الليل خوفاً من أن يعرف العدو مكاني.»[٣٨] وقامت اللجنة القومية، وهي المنظمة التي كانت تضم لجان أحياء القدس العربية، بإرسال مندوبين إلى سورية لشراء أسلحة، لكنهم عادوا بخمسين بندقية قديمة فقط.[٣٩]

وكانت القوات العربية متفاوتة من حيث النوعية والتنظيم. ويذكر موريس أن مقاتلي جيش الإنقاذ كانوا «عديمي الفائدة تماماً من الناحية العسكرية [...] وفي حالة نزاع مع الميليشيا الفلسطينية والسكان.»[٤٠] كما أن الاتصالات بين القوات كانت سيئة بسبب الغيرة والتنافس بين القادة العرب. وانعكست العداوة بين مفتي القدس وجامعة الدول العربية ميدانياً في الشكوك المتبادلة بين عبد القادر الحسيني وفوزي القاوقجي.[٤١] وفي أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، اشتكى حسين الخالدي، أمين سر الهيئة العربية العليا ورئيس اللجنة القومية في القدس، إلى المفتي في القاهرة أن قوات عبد القادر الحسيني لا تنسق مع اللجان المحلية، الأمر الذي تسبب بحدوث «فوضى لا يمكن وصفها»،[٤٢] بحسب قول الخالدي. وقد كان كثيرون من الفلسطينيين العرب، من حيث الدوافع، مستعدين للقتال حتى الموت دفاعاً عن أحيائهم وقراهم، لكنهم نادراً ما وضعوا استراتيجيات جماعية منظمة للدفاع أو الهجوم.[٤٣] وتسبب مستوى العناية الطبية المتدني بحدوث أذى كبير للقوات: «خسرنا أشخاصاً توفوا متأثرين بجروح كان يمكن معالجتها؛ وأحياناً كان يُبتر ذراع شخص لمجرد إصابته برصاصة في يده»، كما روى البديري.[٤٤]

أمّا القوات الصهيونية، فقد تمكنت بفضل المستوى العالي من الإعداد من تعبئة قوة محاربة أكثر فعالية، وبسرعة أكبر من الفلسطينيين. فبعد ثمانية أيام فقط من التصويت على قرار التقسيم، كانت الهاغاناه في القدس قد عبّأت ٥٠٠ رجل وامرأة

على أساس التفرغ الكامل للقتال، وكان معظمهم قد تلقى نوعاً من التدريب العسكري.[٤٥] ومع حلول أيار/مايو ١٩٤٨، كانت الهاغاناه قد نشرت في منطقة القدس لواءين بإمرة قيادة موحدة: لواء عتسيوني أو اللواء السادس، البالغ تعداده ٢٧٥٠ شخصاً، وانتشر في المدينة نفسها؛ ولواء هرئيل أو اللواء العاشر، التابع للبلماح، البالغ التعداد نفسه تقريباً، وانتشر في المنطقة المحيطة بالقدس.[٤٦] وكان الكثيرون من جنود الهاغاناه قد خدموا في وحدات بريطانية خلال الحرب العالمية الثانية، وآخرون تلقوا تدريباً خاصاً على أساليب حرب العصابات والقتال الليلي. وكما لوحظ في حينه، فإن مقاتلي الإرغون وليحي، الذين كانوا منتشرين في القدس بأعداد كثيرة تفوق الحاجة إليهم، كانوا مدربين وجاهزين للقتال منذ المراحل المبكرة لبدء المعارك.[٤٧]

توضح تجربة هاغيت شلونسكي مدى استعداد القوات الصهيونية في حال نشوب الحرب في القدس، وفي مناطق أُخرى من فلسطين. فقد قامت الهاغاناه بالاتصال بها وجندتها بينما كانت لا تزال في المدرسة الثانوية في القدس، وهو أمر كان يعتبره الطلاب شرفاً. وطوال سنة ١٩٤٧، كانت هي وآخرون من شباب الهاغاناه يلتقون بعد المدرسة في مكان سري مرة واحدة في الأسبوع، وتعلموا كيف تستخدم الأسلحة. وذكرت شلونسكي: «كنا جاهزين للحرب، وعلى يقين من أن العرب المحيطين بنا سيهاجموننا وأن علينا الدفاع عن أنفسنا.»[٤٨]

وكانت القوات الصهيونية المتحمسة للقتال مشربة بفكرة أن الأمة أسمى من الفرد والعائلة وجميع الاعتبارات الأُخرى. وكانت الجامعة العبرية أرضاً خصبة لعمليات التجنيد. وتتذكر تكفا هونيغ ـ بارناس، التي كانت وقتئذ طالبة في السابعة عشرة من العمر، تطوعها:

> تطوعتُ في الهاغاناه في تشرين الثاني/نوفمبر. في حرم الكلية كان معروفاً بصورة جيدة من هم أعضاء الهاغاناه. ذهبت مع صديق إلى مكتب الطلاب والتحقنا. كان معظم الطلاب أعضاء فيها، وكان التطوع تتويجاً لكل ما تربيت على الإيمان به. لقد حاربنا من أجل تحقيق ما وصلنا إليه، وأصبح الآن عرضة للخطر، وكان عليّ أن أحميه. ولم يكن في الخطاب السائد حينذاك فكرة الهجوم أو أن نكون معتدين، وإنما فقط أن ندافع عن أنفسنا وعما بنيناه.[٤٩]

ومع أن القوات الصهيونية كانت إجمالاً مركَّزة وموحَّدة جيداً، فقد كان هناك دائماً احتكاكات بين الهاغاناه والمنظمتين اليمينيتين، الإرغون وليحي، اللتين كانتا من

ناحية أيديولوجية أكثر يمينية وكانتا تتمتعان بتأييد واسع النطاق في القدس، ولا سيما في الأحياء الأكثر فقراً التي كانت أغلبية سكانها من المزراحي [اليهود الشرقيين]، حيث كان الناس أقل اتصالاً بالتيار الأساسي للقيادة الصهيونية، المكونة في أغلبيتها من الأشكناز [اليهود الغربيين].[٥٠] وتوصلت المجموعات الثلاث، مع ذلك، إلى تحقيق تنسيق ملحوظ في عملياتها. وقد وصف المندوب السامي البريطاني كننغهام بالتفصيل، في رسالة بعث بها إلى لندن بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، أوجه التعاون الوثيق بين الهاغاناه وما سماه المجموعتين «المنشقتين»، الإرغون وليحي.[٥١] ولاحظ سيمحا فلابان في تحليله العلاقة بين أنشطة القوى الثلاث أنه في إثر هجمات وتفجيرات الإرغون وليحي، «أصبح هناك نمط واضح، في كل حالة رد فيها العرب، فإن الهاغاناه، على الرغم من إدانتها عمليات الإرغون وليحي، كانت تشارك في 'عملية مضادة' تزيد القتال احتداماً.»[٥٢]

وسرعان ما أدرك عبد القادر الحسيني أن قواته غير كافية لاحتلال المستعمرات والأحياء اليهودية، ولذا ركّز جهده على قطع خطوط المواصلات اليهودية إلى القدس. وواصل هو وقواته، بمساعدة متقطعة من أشخاص من القرى المجاورة، نصب الكمائن باستمرار وبنجاح للقوافل اليهودية. وبحلول آذار/مارس، أصبح عدد قليل جداً من القوافل قادراً على اجتياز باب الواد، الممر المفضي إلى القدس عبر الهضاب. أمّا في مدينة القدس نفسها، فقد نفذ مقاتلو الحسيني سلسلة من أعمال التفجير ضد أهداف يهودية، مدنية بصورة أساسية. ففي شباط/فبراير وآذار/مارس قُتل عشرات اليهود جرّاء انفجار سيارات وشاحنات مملوءة بالديناميت في شارع بن يهودا، بالقرب من مبنى الوكالة اليهودية ومكاتب صحيفة «بالستاين بوست» (*Palestine Post*).

وفيما يخص السلوك البريطاني تجاه القوات الصهيونية والقوات الفلسطينية العربية، درس المؤرخون الظاهرة بالنسبة إلى فلسطين بكليتها من دون تخصيص اهتمام كاف لحالة القدس. ويبدو أن البريطانيين لم تكن لديهم، في نهاية فترة الانتداب، سياسة واضحة تجاه القدس، كما لم تكن في الأمكنة الأُخرى. وغالباً ما كان القرار بتقديم المساعدة لهذا الطرف أو ذاك، أو حجبها عنه، يُتخذ من قبل الضابط البريطاني الموجود في الموقع. وكانت الأسلحة والمعلومات تُقدم خفية إلى كل من الهاغاناه والقوات الفلسطينية العربية. وقد جزم البعض بانحياز الجنود البريطانيين لأنهم ساعدوا في صد الهجمات العربية على الأحياء اليهودية، كما حدث في ميكور حاييم، وقاموا بإصلاح مواسير المياه التي كانت تنقل مياه الشرب إلى الأحياء اليهودية عندما نسفها المقاتلون العرب، وسلموا منشآت حيوية إلى القوات

الصهيونية.[٥٣] ونفى البعض وجود مثل هذا الانحياز مستشهداً بعدم تدخل البريطانيين، مثلاً، في وضع حد للكمائن العربية التي تواصلت ضد القوافل اليهودية في الممر المفضي إلى القدس. ويعتقد آخرون أن تركيز البريطانيين كان منصباً على سحب إدارتهم وقواتهم، مكتفين بترك اليهود والعرب يتقاتلون فيما بينهم. وتبدو وجهات النظر هذه كلها صحيحة جزئياً. لكن، كما سنرى لاحقاً، فإن عدم التدخل البريطاني في القدس الغربية أتاح للصهيونيين تنفيذ استراتيجيتهم بطرد الفلسطينيين العرب واحتلال أحيائهم في نهاية المطاف.[٥٤] وهناك عامل حاسم آخر هو أن البريطانيين منعوا الجيوش العربية من مهاجمة مواقع الهاغاناه في القدس وغيرها قبل انتهاء الانتداب.[٥٥]

الإخلاء الأولي للأحياء العربية من سكانها

مع اندلاع القتال، بدأ اليهود يتركون الأحياء المختلطة، حيث كانوا، على الأغلب، يقيمون ببيوت مستأجرة يملكها عرب. ورأت الهاغاناه في ذلك مشكلة خطرة، لأنها اعتبرت كل حي موقعاً عسكرياً واليهود المقيمين به قوة احتياط. وكانت استراتيجيتها لمعالجة مشكلة ترك اليهود للبيوت هي منعهم جميعاً من ترك مناطق سكنهم بلا إذن. وبالإضافة إلى ذلك، أجبرت لجان الأحياء اليهودية السكان اليهود على الاستمرار في دفع الضرائب حتى بعد مغادرتهم، ورفضت تحمل مسؤولية المحافظة على الأملاك المتروكة.[٥٦] وعندما لم تُجدِ هذه الإجراءات نفعاً واستمر اليهود في المغادرة، قرر يسرائيل عمير، قائد الهاغاناه في القدس، طرد العرب كلياً من هذه الأحياء وإجلاءهم عن بضعة جيوب صغيرة في الأحياء ذات الأغلبية اليهودية.

حاولت الهاغاناه في البداية الضغط على السكان العرب لإخلاء هذه المناطق باستخدام الحرب النفسية، فوجّه أعضاؤها إلى قادة الأحياء العرب تهديدات بواسطة ملصقات ورسائل ومكالمات هاتفية. ثم، ومن أجل خلق جو عام من عدم الأمان، تسللت مجموعات من الهاغاناه إلى الأحياء لقطع أسلاك الهاتف والكهرباء، وإلقاء قنابل يدوية، وإطلاق النار في الهواء.[٥٧] بالإضافة إلى ذلك، نُسفت مبان بحجة أنها تستخدم قواعد لأنشطة عسكرية عربية.

أعطي إخلاء قرى لفتا وروميما والشيخ بدر من سكانها العرب أولوية قصوى لوقوعها في مناطق استراتيجية عند مدخل الطريق الرئيسي إلى تل أبيب. وشنت الهاغاناه والإرغون سلسلة من الهجمات على لفتا، منها هجوم على مقهى بالرشاشات

والقنابل اليدوية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ أوقع سبعة قتلى. وسرعان ما ترك سكان القرية في معظمهم في إثر هذا الهجوم، وتبعهم الباقون بعدما نسفت القوات الصهيونية عدة منازل.[٥٨] وأُرغم العرب في روميما والشيخ بدر على إخلاء منازلهم في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٤٨.[٥٩] وفي تقرير للاستخبارات البريطانية يرد الوصف التالي لتسلسل الأحداث التي أدت إلى إخلاء الشيخ بدر:

> بعد يوم من القنص العربي في ١١ كانون الثاني/يناير، تولت الهاغاناه «معالجة الأمر ونسفت منزل الحاج سليمان الهامني، مختار القرية.» وأعقب ذلك غارة في ١٣ كانون الثاني/يناير ألحقت أضراراً بنحو ٢٠ منزلاً، وتم إخلاء الضاحية بعد أن تلقى السكان أمراً من الهاغاناه بالمغادرة. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير نهب جمهور يهودي ضاحية الشيخ بدر.[٦٠]

اشتملت حملة التفجيرات التي قامت بها الهاغاناه على تفجير مروع لفندق سميراميس في القطمون في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، وهو ما أدى إلى مقتل ستة وعشرين مدنياً. وكان معظم القتلى من أفراد عائلتين عربيتين مسيحيتين من عائلات القدس، ودبلوماسي إسباني.[٦١] وزعمت الهاغاناه، على أمل تبرير العملية، أن الفندق يستخدم أيضاً كمنشأة عسكرية عربية. لكن تحقيقاً قامت به سلطات الانتداب وجد أن هذا الزعم «عار عن الصحة تماماً»، ووصف العملية بأنها «جريمة قتل جماعية لأشخاص أبرياء.»[٦٢] وحتى تقرير الوكالة اليهودية الذي يصف عملية التفجير وتأثيرها يكذب زعم الهاغاناه:

> بدأ العرب القاطنون في منطقة القطمون الغربية المزدهرة بإخلاء منازلهم بعد أن نسفت الهاغاناه فندق سميراميس ليل ٤ ـ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨. وقد شكّت الهاغاناه، مخطئة، في أن الفندق يستخدم كقيادة للمقاتلين المحليين غير النظاميين. وقتل في الانفجار عدة عائلات عربية والقنصل الإسباني في المدينة. ونشب خلاف داخل الهاغاناه ومع السلطات البريطانية... وتسببت عملية التفجير بإحداث ذعر كبير في القطمون. أخليت شقق كثيرة، لكن... النساء والأطفال والمسنين فقط غادروا، أمّا الشبان فقد بقوا.[٦٣]

وتصف هالة السكاكيني، التي كانت في ذلك الوقت شابة تعيش في القطمون، الاضطراب الذي حدث في الحي عقب تفجير فندق سميراميس:

> طوال اليوم كنت ترى أناساً يحملون أمتعتهم وينتقلون من بيوتهم إلى بيوت أكثر أمناً في القطمون، أو يتركون نهائياً إلى أحياء أُخرى. وذكّرنا هذا بصور

> اللاجئين الأوروبيين التي اعتدنا رؤيتها في أثناء الحرب. وكان الناس ببساطة مذعورين. وانتشرت شائعة أن اليهود أسقطوا مناشير تقول إنهم سيحولون القطمون إلى كومة من الأنقاض. وعندما كنا نرى الناس يغادرون كنا نحاول تشجيعهم على البقاء. كنا نقول لهم: «يجب أن تخجلوا من المغادرة. هذا بالضبط ما يريد اليهود منكم أن تفعلوه. إذا تركتم بيوتكم سيحتلونها وستجدون القطمون ذات يوم وقد أصبح حياً يهودياً آخر.»[٦٤]

واصلت الهاغاناه نسف الكثير من المنازل في القطمون.[٦٥] وكتب سامي هداوي، الذي كان هو أيضاً يقطن في القطمون، أنه على الرغم من أن أربعة عشر مبنى حول بيته جرى نسفها، فقد بقي في الحي.[٦٦] ويذكر أحد سكان الحي أنه بعد تفجير سميراميس هيأ والده العائلة للانتقال إلى مكان أكثر أمناً. فاتصل إبراهيم أبو دية، قائد المقاومة في القطمون، بوالده ورجاه أن يبقى، وقال له إنه إذا تركت عائلته، وهي واحدة من العائلات المسلمة القليلة في الحي، فإن آخرين سيحذون حذوها. وهكذا بقيت العائلة في الحي في تلك الأثناء.[٦٧]

كان وضع عرب القدس مزرياً. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، أخبر حسين الخالدي المفتي عن الأزمة في القدس: «الوضع هنا صعب جداً. لا يوجد ناس، لا يوجد انضباط، لا توجد أسلحة، ولا توجد ذخيرة. وفوق هذا كله، لا توجد معلبات ولا مواد غذائية، السوق السوداء مزدهرة والاقتصاد مُدمر... هذه هي حقيقة الوضع، لا يوجد طحين، لا يوجد غذاء... القدس أخذت تفرغ من سكانها.»[٦٨] وعملياً، في كانون الثاني/يناير هرب جميع الأغنياء العرب الفلسطينيين من سكان القدس الغربية من أحياء القطمون ودير أبو ثور والبقعة.[٦٩] ولقد كانت لديهم إمكانات الرحيل والإقامة خارج القدس أو خارج البلد، وفي نيتهم العودة بعد توقف القتال.

قامت الهاغاناه وليحي بعمليات عسكرية ضد أحياء وقرى مثل بيت صفافا وسلوان والشيخ جرّاح. وترسم تقارير جهاز الاستخبارات «شيروت يديعوت» صورة قاتمة لليأس والخوف وهجر المنازل في هذه القرى العربية، وفي الأحياء الواقعة على خط المواجهة، مثل المصرارة.[٧٠]

رافق حملة الهاغاناه لإجلاء العرب عن أحيائهم في القدس الغربية حلول اليهود مكانهم في منازلهم. وكانت الشيخ بدر أول منطقة أُسكن فيها اليهود، الذين نزحوا عن أحيائهم في القدس الشرقية، مثل حي شمعون هتساديك. وكما ورد في تقرير الاستخبارات البريطانية المذكور أعلاه، كانت القرية قد نُهبت قبل ذلك من قبل سكان نحلوت اليهود. وبحلول ٢٨ كانون الثاني/يناير، كانت خمس وعشرون عائلة يهودية

قد انتقلت إلى الشيخ بدر.[٧١] يصف غولان كيف ضغطت لجان متعددة، ألّفتها الهاغاناه والوكالة اليهودية، على هذه العائلات للاستيطان في الحي:

> لم يكن من السهل على لجنة الإسكان إقناع [اللاجئين اليهود من شمعون هتساديك] بترك جميع مؤسسات «كول يسرائيل خافيريم» [حيث كانوا يقيمون موقتاً] والإقامة بالشيخ بدر [...] وبحسب شهادة حايا بوتون، أحد العاملين في لجنة الإسكان، فُرضت عليهم عقوبات مثل قطع المعونة التي كانت تقدمها لهم الدائرة الاجتماعية التابعة للجنة السكان، وعندما لم يُجدِ ذلك نفعاً وضعوهم بالقوة في شاحنات نقلتهم إلى الشيخ بدر.[٧٢]

تابع بن – غوريون بدقة عملية الإخلاء والتوطين المزدوجة. وفي ٥ شباط/فبراير ١٩٤٨، أمر دافيد شلتيئيل، قائد الهاغاناه في القدس المُعيَّن حديثاً، باحتلال الضواحي العربية وإسكان اليهود فيها.[٧٣] وفي اجتماع مجلس مباي، بعد يومين، أخبر بن – غوريون الحاضرين:

> من مدخل القدس، مروراً بلفتا وروميما... لا يوجد هناك عرب، مئة في المئة يهود. ومنذ أن دمر الرومان القدس، لم تكن المدينة يهودية مثلما هي الآن. وفي كثير من الأحياء العربية في الغرب لا يشاهد المرء ولو عربياً واحداً. لا أفترض أن هذا سيتغير... وما حدث في القدس... من الأرجح أن يحدث في أنحاء كثيرة من البلد... في الأشهر الستة أو الثمانية أو العشرة من الحملة ستحدث بالتأكيد تغيرات كبيرة في تركيبة السكان في البلد.[٧٤]

ويقدر عدد السكان العرب الفلسطينيين الذين أُجلوا عن القدس وحيفا وعدد من القرى القريبة من ساحل البحر الأبيض المتوسط، بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٤٨، بنحو ٣٠,٠٠٠ نسمة.[٧٥] وبحلول آذار/مارس، كانت أحياء القدس، باستثناء الحي اليهودي في البلدة القديمة العربية، إمّا يهودية وإمّا عربية حصراً، وعملياً من دون أي اتصالات فيما بينها.[٧٦]

خطة «دالت» وعملية نحشون

في الأشهر الأولى من سنة ١٩٤٨، قامت القوات الفلسطينية المحلية غير النظامية والميليشيات، بقيادة عبد القادر الحسيني، بتركيز جهودها على عزل القدس اليهودية عن الساحل من خلال مهاجمة القوافل اليهودية التي تعبر الممر الضيق

المفضي إلى القدس. وفي آذار/مارس، شرعت أيضاً في تخريب الوسائل التي تزود الأحياء اليهودية بالمياه، وفي تطويق المدينة.(٧٧) وبحلول أواخر آذار/مارس، باتت القدس اليهودية عملياً تحت الحصار، محرومة من الغذاء والمياه والخدمات الأساسية.(٧٨)

في ٦ نيسان/أبريل ١٩٤٨، بدأت الهاغاناه تنفيذ عملية نحشون بهدف فك الحصار. وقد جرت العملية في إطار خطة «دالت»، التي بدأ التحضير لها منذ سنة ١٩٤٤.(٧٩) وقد هدفت الخطة، التي اشتملت على أوسع هجوم يهودي في ذلك الوقت، إلى توسيع الحدود التي خصصت للدولة اليهودية، وفي الوقت نفسه احتلال العشرات من القرى الفلسطينية وطرد السكان الفلسطينيين العرب منها.(٨٠) وبحسب بِني موريس، كانت عملية نحشون «خطاً فاصلاً، اتسم بجهد كبير لتطهير منطقة كاملة، وبصورة دائمة، من قرى عربية وقرويين معادين، أو يمكن أن يكونوا معادين في المستقبل.»(٨١) وكان يتسحاق رابين في أثناء عملية نحشون ضابطاً في لواء هرئيل التابع للبلماح والذي كانت مهمته تدمير القرى الفلسطينية - من بيت محسير في الغرب إلى قالونيا والقسطل في الشرق - التي كان عبد القادر الحسيني يعتمد عليها لدعمه.(٨٢) وقد قال رابين لاحقاً: «بعدم ترك حجر على حجر، وطرد السكان جميعاً، ومن دون تلك القرى، لن يعود في قدرة العصابات العربية القيام بمزيد من العمل بفعالية.»(٨٣) وتتذكر تكفا هونيغ - بارناس، وكانت مجندة في البلماح وشاركت في عملية نحشون، أن قائدها قال إن المواقع الصهيونية في القدس ومحيطها يمكن لها أن تصمد ثلاثة أسابيع أُخرى. وبالنسبة إليها، كانت عملية نحشون مبررة تماماً على أساس دفاعي: «إنهم يهاجموننا. إنهم يقطعون اتصالنا بعضنا ببعض، ولذلك لا بد من إفنائهم.»(٨٤) وكما يبدو، فإن الجنود الصهيونيين نظروا في معظمهم إلى عملية نحشون باعتبارها عملية محض دفاعية، ولم يكونوا واعين لوجود خطط هجومية معدة مسبقاً بهدف تحقيق التوسع الإقليمي.

استعدت قيادة الوكالة اليهودية منذ فترة طويلة، بل كانت في انتظار فرصة سانحة لتوسيع الممر إلى القدس. ففي ٦ شباط/فبراير ١٩٤٨، أخبر بن - غوريون مجلس حزب مباي أنه «من دون إشغال جبال القدس والهضاب المشرفة على السهول الساحلية بالسكان.... فإنني أشك في أننا سنكون قادرين على المحافظة على الاتصال بالقدس»، وبالتالي «من الضروري أن نكون [نستوطن] في الجبال.» وعندما اعترض أحد الحضور قائلاً: «إننا لا نملك أراضي هناك [في الهضاب والجبال]»، رد بن - غوريون قائلاً: «الحرب ستعطينا الأرض، إن مفهومي ʻلناʼ أو ʻليس لناʼ هما مفهوما سلام فقط، وفي الحرب يفقدان معناهما بالكامل.»(٨٥)

وفقاً لما رواه ناتان فاينشتوك، وأيضاً لاري كولينز ودومينيك لابيير في كتابهما المشترك، اتصلت استخبارات الهاغاناه قبل عملية نحشون بفوزي القاوقجي، قائد جيش الإنقاذ، وحصلت منه على تأكيد بأنه لن يهرع إلى مساعدة قوات عبد القادر الحسيني.(٨٦) وقد قُتل عبد القادر في السابع من نيسان/أبريل في أثناء محاولته استعادة قرية القسطل، وكان مقتله بمثابة ضربة كبيرة للروح المعنوية العربية. وكتب القاوقجي عن تأثير موت عبد القادر: «لقد تسبب موت عبد القادر الحسيني بإحداث فوضى في المنطقة بأسرها.»(٨٧)

مذبحة دير ياسين

خططت الإرغون وليحي، مساهمة منهما في عملية نحشون، لمهاجمة قرية دير ياسين، الواقعة في مكان استراتيجي على مسافة ميل واحد إلى الغرب من ضواحي القدس، بالقرب من الطريق الرئيسي المؤدي إلى ممر القدس. وكانت دير ياسين واحدة من عدة قرى في المنطقة وقّعت اتفاقية عدم اعتداء مع القدس اليهودية.(٨٨) وقد تم توقيع الاتفاقية الخاصة بدير ياسين في شباط/فبراير ١٩٤٨، وحصل سكانها على تأكيدات بأنهم، في مقابل استعدادهم للتعاون مع الهاغاناه، لن يتعرضوا لأي أذى.(٨٩) ونفذ سكان دير ياسين الجزء الخاص بهم من الصفقة، ومنعوا أي مجموعة عسكرية عربية من استخدام القرية قاعدة لها.(٩٠)

يقدم مايكل بالومبو، في كتابه «النكبة الفلسطينية» (*The Palestinian Catastrophe*)، الدليل على أن الإرغون وليحي لم تكونا تنويان احتلال القرية فحسب، بل أيضاً ارتكاب مجزرة فيها. ويذكر بنزيون كوهين، الذي قاد الإرغون في الهجوم على القرية، أنه في اجتماع عُقد قبل بدء الهجوم «كانت الأغلبية مع تصفية جميع الرجال في القرية وأي أشخاص آخرين يقاوموننا، سواء كانوا شيوخاً أو نساء أو أطفالاً.»(٩١) كما يذكر يهودا لابيدوت، الضابط في الإرغون، أن ليحي «قدمت اقتراحها بتصفية سكان القرية بعد احتلالها كي يكون واضحاً للعرب ماذا يحدث عندما تنفذ الإرغون وعصابة شتيرن [ليحي] معاً عملية عسكرية.»(٩٢)

وتوجد وثيقة خطية تظهر أن الهاغاناه كانت على علم مسبق بالهجوم. فقد أرسل دافيد شلتيئيل، قائد الهاغاناه في القدس، إلى مردخاي رعنان ويهوشواع زطلر، قائدي الإرغون وليحي، المذكرة التالية:

> علمتُ أنكما تخططان لهجوم على دير ياسين. أود أن أشير إلى أن احتلال دير ياسين والاحتفاظ بها هما مرحلة في خطتنا العامة. ولا مانع لديّ من

قيامكما بالعملية شرط أن تكونا قادرين على الاحتفاظ بالقرية.[٩٣]

ناشد شلتيئيل القائدين أن يهاجما القرية ويحتلاها بأكملها في المحاولة الأولى، لأن هجوماً ثانياً على دير ياسين حصينة سيكلف كثيراً من الضحايا اليهود.[٩٤] وقدمت الهاغاناه بنادق وقنابل يدوية من أجل العملية، التي شُفرت باسم «عملية الوحدة» كرمز للتعاون بين القوى الصهيونية الثلاث.[٩٥] وقد شارك ١٢٠ مقاتلاً في الهجوم الأول في ٩ نيسان/أبريل ١٩٤٨. وأورد جاك دو رينييه، رئيس بعثة الصليب الأحمر الدولي في القدس، أن الهجوم وقع «من دون سبب عسكري أو استفزاز من أي نوع.»[٩٦] وبحسب مئير بعيل، ضابط الهاغاناه، الذي قال إنه انضم إلى الهجوم بصفة «مراقب»، فإن الصهيونيين واجهوا مقاومة من نحو اثني عشر قروياً مسلحين ببنادق قديمة، وتمكنوا من احتلال النصف الشرقي فقط من القرية. وطلب بعيل مساندة من الهاغاناه، وسرعان ما وصل فصيل من البلماح واحتل باقي القرية بسهولة وانسحب.[٩٧] وقد كتبت صحيفة «بالستاين بوست»، في عددها الصادر بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٤٨، أن البلماح «قدمت تغطية بإطلاق النار» خلال العملية، بينما ذكرت مصادر الإرغون وليحي أن وحدة البلماح قصفت القرية بمدافع الهاون.[٩٨] ويبدو أن المجزرة بدأت بعد انسحاب وحدة البلماح.[٩٩] ويلخص موريس المجزرة على النحو التالي:

> بعد قتال طويل، قُتلت فيه العائلات العربية واحدة بعد أخرى، اعتقل المنشقون الكثيرين من سكان القرية، وبينهم رجال ميليشيا، ومدنيون غير مسلحين من الجنسين، وأطفال، وقتلوا عشرات منهم.[١٠٠]

على أي حال، يقال إن بين العشرات من ضحايا مجزرة دير ياسين الكثيرين ممن قتلوا بعد انتهاء القتال.[١٠١] ويصف فهمي زيدان، أحد الناجين، قتل أفراد عائلته:

> أمر اليهود جميع أفراد عائلتنا بالاصطفاف أمام الجدار وشرعوا في إطلاق النار علينا. أُصبت في جنبي، لكن معظمنا، نحن الأطفال، نجونا لأننا اختبأنا خلف آبائنا. أصاب الرصاص أختي قدرية [٤] في رأسها، أختي سميحة [٨] في خدها، وأخي محمد [٧] في صدره. لكن جميع الآخرين الذين كانوا معنا بمحاذاة الجدار قُتلوا: أبي وأمي وجدي وجدتي وأعمامي وعماتي وبعض أطفالهم.[١٠٢]

حليمة عيد، التي كانت وقتئذ في الثلاثين، قالت إنها شاهدت «رجلاً يطلق رصاصة على رقبة أختي صالحية التي كانت حاملاً في شهرها التاسع، ثم شق بطنها

بسكين قصاب»، وقالت إن امرأة أُخرى، هي عايشة رضوان، رأت المنظر نفسه، قُتلت عندما حاولت إخراج الجنين من رحم المرأة الميتة.[١٠٣] ووصف كثير من الناجين وحشية القتل والاغتصاب والنهب. وبالإضافة إلى ذلك، نسف مقاتلو الإرغون وليحي كثيراً من البيوت.

بحسب موريس، «ضخّمت الروايات العربية أهوال المذبحة وبالغت فيها.»[١٠٤] لكن مؤرخاً إسرائيلياً آخر هو أوري ميلشتاين، يذكر أن الاختلافات نبعت أساساً من «عناصر متنوعة في الجانب اليهودي.»[١٠٥] ومهما يكن الأمر، فإنه من الصعب استحضار روايات أكثر وحشية مما رواه الناجون أنفسهم. وقد أورد ريتشارد كاتلينغ، مساعد المفتش العام لقسم المباحث الجنائية، واحدة من هذه الروايات المروعة في تقرير رفعه في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٤٨ إلى حكومة فلسطين البريطانية:

> في ١٤ نيسان/أبريل، في الساعة العاشرة صباحاً، قمت بزيارة قرية سلوان برفقة طبيب وممرضة في المستشفى الحكومي في القدس وعضو في اتحاد المرأة العربية. وزرنا كثيراً من البيوت في هذه القرية التي استضافت ما يتراوح بين مئتين وثلاثمئة فرد من قرية دير ياسين. وأجريت مقابلات مع نساء كثيرات لاستخلاص بعض المعلومات عن أي أعمال وحشية ارتُكبت في دير ياسين، لكن هؤلاء النسوة كن، في معظمهن، خجولات جداً وراغبات عن رواية ما جرى لهن، وخصوصاً فيما يتعلق بالاعتداءات الجنسية، ويحتجن إلى مداراة شديدة للإدلاء بأي معلومات. كما كان يعرقل تسجيل الإفادات الحالة الهستيرية للنساء اللواتي غالباً ما كن يصبن بالانهيار مراراً في أثناء تسجيل الإفادة. لكن مما لا شك فيه أن المهاجمين اليهود ارتكبوا الكثير من الفظائع الجنسية. الكثيرات من طالبات المدارس اغتُصبن ثم قُتلن لاحقاً. وتعرضت نسوة مسنات أيضاً إلى التحرش بهن. وكان هناك رواية متداولة عن فتاة شُقت حرفياً إلى نصفين. وكثيرون من الأطفال الرضع سُفكت دماؤهم وقُتلوا. شاهدتُ امرأة طاعنة في السن، قالت إن عمرها مئة وأربعة أعوام، كانت تعرضت للضرب بقسوة على رأسها بأعقاب البنادق. انتُزعت أساور النساء من زنودهن والخواتم من أصابعهن ومُزقت أجزاء من آذانهن لانتزاع الأقراط منها.[١٠٦]

وبحسب ضابط استخبارات سابق تابع لليحي، فإن أحد المهاجمين «أخذ عربيين وربطهما ظهراً لظهر، ووضع ‹إصبع› ديناميت بين رأسيهما، ثم أطلق النار على الديناميت فتفجر الرأسان.»[١٠٧]

وصل جاك دو رينييه إلى دير ياسين بعد يوم من المجزرة. وكانت جثث

الضحايا متناثرة هنا وهناك، والقرية ما زالت محتلة من قبل مقاتلي الإرغون وليحي، الذين كانوا مشغولين بما سمّاه دو رينييه عمليات «تطهير»، أو بلغة أوضح، عمليات إعدام. وكان تقدير دو رينييه لما جرى في دير ياسين هو أن القرويين «قُتلوا عمداً بدم بارد لأن هذه العصابة، كما لاحظت شخصياً، كانت منضبطة بشكل مدهش، ولم تتصرف إلاّ بناء على أوامر تلقتها.»[١٠٨]

عُرض الناجون من المجزرة وأيديهم مرفوعة فوق رؤوسهم في موكب جاب شوارع القدس الواقعة تحت السيطرة اليهودية، بحسب ما قال إلياهو أريئيلي، قائد قوات الهاغاناه التي تحركت إلى دير ياسين بعد المجزرة.[١٠٩] وروى مئير بعيل، «المراقب» من قِبل الهاغاناه، أن أعضاء الإرغون وليحي، بعد أن عرضوا مجموعة من ٢٥ رجلاً «أوقفوهم صفاً في مقلع للحجارة وأطلقوا عليهم الرصاص.»[١١٠] وبحسب أريئيلي، فإن «الذين قُتلوا كلهم، مع استثناءات قليلة، كانوا رجالاً مسنين ونساء وأطفالاً [...] القتلى الذين وجدناهم كانوا جميعاً ضحايا ظلم ولم يمت أحد منهم وفي يده سلاح.»[١١١] بعد المجزرة، نقلت القوات الصهيونية جثث الضحايا إلى مقلع الحجارة التابع لدير ياسين، وصبت عليها البنزين، وأشعلت النار فيها.[١١٢]

تحفظت قيادة الهاغاناه تجاه المجزرة كي تحافظ على صورة الهاغاناه الملتزمة «طهارة السلاح»، وكي تتفادى حدوث انشقاق خلقي في صفوف قواتها. وكما تتذكر تكفا هونيغ - بارناس، المجندة السابقة في البلماح، «نحن في الهاغاناه رأينا في ذلك عملاً وحشياً مروعاً أقدم عليه الجناح اليميني. قلنا لأنفسنا: لم نكن نحن، لم نكن جزءاً من أي خطة، إنهم أولئك الشياطين اليمينيين. لم يكن ذلك من فعلنا نحن الأنقياء. لم يخالجني أدنى شك في نقائنا.»[١١٣] وفي ١٠ نيسان/أبريل ١٩٤٨، أصدر قائد الهاغاناه في القدس، شلتيئيل، بياناً يتنصل فيه عملياً من مشاركة الهاغاناه في الهجوم، ويوحي ضمناً بأنها لم تكن على علم مسبق به:

> هذا الصباح، هرب آخر جنود ليحي وإيتسل [الإرغون] من دير ياسين ودخل جنودنا القرية. واضطررنا إلى تولي المسؤولية عن القرية، بعد أن فتحت القوات المنشقة [أعضاء الإرغون وليحي] جبهة جديدة معادية ثم هربت، تاركة الأحياء الغربية في المدينة مكشوفة لهجوم من العدو.[١١٤]

وقد أثار نفاق شلتيئيل كلاً من رعنان وزطلر، فقاما بكشف النقاب عن المذكرة التي بعث بها إليهما بالمصادقة على الهجوم.[١١٥]

وفيما ادعى المقاتلون العرب الفلسطينيون أنه انتقام لدير ياسين، هاجموا قافلة طبية يهودية في طريقها إلى مستشفى هداسا في جبل المشارف في ١٤ نيسان/

أبريل.[١١٦] وكان في القافلة، التي نُصب لها كمين في الشيخ جرّاح، أطباء وممرضات ومقاتلون من الإرغون جُرحوا في دير ياسين، وحراس من الهاغاناه.[١١٧] وقد انتظر الجيش البريطاني ست ساعات قبل أن يتدخل، مع أنه كان بالتأكيد على علم بالمعركة الدائرة.[١١٨] وعندما حدث ذلك كان ٧٦ يهودياً قد قُتلوا، بينهم ٤٠ من الجهاز الطبي، وقُتل عدد منهم بينما كان يحاول النجاة من المركبات المحترقة،[١١٩] بالإضافة إلى مقتل ١٤ من العرب.[١٢٠]

الاحتلال الصهيوني للقطمون ونهبه

أرعبت مجزرة دير ياسين السكان العرب الفلسطينيين، وخصوصاً أولئك القاطنين في القدس وحولها. وكما كتبت هالة السكاكيني، من سكان القطمون:

> مؤخراً، منذ مجزرة دير ياسين، ونحن نفكر جدياً في ترك القدس. أكثر الروايات إثارة للفزع تلك التي سمعناها من شهود العيان الذين نجوا من هذه المجزرة التي لا تصدق. لم يخطر في بالي قط أن يكون اليهود قساة، برابرة، ومتوحشين إلى هذا الحد. نساء حبالى وأطفال عُذبوا حتى الموت، نساء شابات جُردن من ثيابهن، وامتُهنت كرامتهن وداروا بهن في شاحنات في الأحياء اليهودية بينما يبصق الجمهور عليهن. اليهود «المتحضرون» لم يخجلوا من جريمتهم قط، وكلنا يعرف أن لديهم القدرة على تكرارها، إن أمكنهم ذلك، في أي مكان أو زمان. ذات يوم، ربما قريباً جداً، قد نُرغم على مغادرة منزلنا. لا أحب التفكير في ذلك.[١٢١]

لاحظ دو رينييه أن «شعوراً عاماً بالرعب بات يتملك الفلسطينيين، وهو خوف غذاه اليهود بدهاء.»[١٢٢] وأخذت إذاعة الهاغاناه تكرر باستمرار «تذكروا دير ياسين» كتحذير منذر بالسوء للمستمعين العرب. وبالإضافة إلى ذلك، كانت مكبرات صوت محمولة على عربات توجه رسائل بالعربية، مثل: «إذا لم تتركوا بيوتكم فإن مصيركم سيكون كمصير دير ياسين.»[١٢٣]

على الرغم من أن اللجنة القومية للقدس، التابعة للهيئة العربية العليا، أصدرت أوامرها إلى السكان العرب بالبقاء تحت طائلة العقوبة للمغادرين، فإن المذبحة أدت مباشرة إلى هروب جماعي للفلسطينيين العرب من القدس والقرى المحيطة بها.[١٢٤] وبحسب موريس، فإن دير ياسين «ربما كان لها تأثير بعيد المدى، أكثر من أي حدث آخر من أحداث الحرب، في تسريع فرار القرويين العرب من فلسطين.»[١٢٥]

ويكتب بالومبو أن «الذعر الذي ولّدته أنباء المجزرة جعل كثيرين من الفلاحين عرضة للترهيب لدى اجتياح القوات الصهيونية قراهم.»(١٢٦) ومع أنه من المهم أخذ التأثير النفسي لدير ياسين في الاعتبار، فإن من المهم أيضاً أن كثيرين من الفلسطينيين العرب لم يتزحزحوا من أماكنهم، أو أنهم عادوا، عندما أمكن ذلك، إلى بيوتهم بعد بضعة أيام، كما في حالة بيت صفافا.(١٢٧)

يتذكر دافيد كرويانكر كيف عايش كطفل هجْر سكان الطالبية لها:

> كنت أعيش في مكان ليس بعيداً عن هنا [الطالبية]. كان لدير ياسين تأثير هائل في إخلاء الطالبية. العرب المرعوبون حتى الموت، تركوا وجباتهم على موائد طعامهم. طلبت الهاغاناه من الناس في حيِّنا تنظيف البيوت كي ينتقل اليهود إليها. كان هناك وجبات طعام ما زالت على الموائد فعلاً. اعتقد العرب أن المسألة مسألة يومين أو ثلاثة، ومن ثم يعودون إلى بيوتهم، كما حدث في سنتي ١٩٣٦ و١٩٣٩.(١٢٨)

لكن العودة إلى الضواحي الجنوبية الغربية للقدس كانت خطرة جداً بسبب القتال العنيف.

عقب عملية نحشون ومجزرة دير ياسين، كانت القيادة العامة للهاغاناه على أهبة الاستعداد للسيطرة على القدس الغربية وأجزاء كثيرة من القدس الشرقية، باستثناء المناطق الواقعة تحت السيطرة البريطانية. وكان ذلك من أهداف عملية يبوسي، التي نفذها لواء عتسيوني التابع للهاغاناه ووحدات تابعة للبلماح في ٢٧ نيسان/أبريل.

كان حي القطمون في صميم الخطط الصهيونية لاحتلال القدس الغربية بسبب موقعه الاستراتيجي على هضبة، وكانت القوات العربية تعرف أن سقوطه يعني هزيمتها في القدس الغربية. وقد مهدت القوات الصهيونية لهجومها على القطمون بقصف مدفعي عنيف دام أسابيع.(١٢٩) وأمرت اللجنة القومية الفلسطينية للقدس، في ٢٢ نيسان/أبريل، فروعها المحلية بترحيل جميع النساء والأطفال والشيوخ من الضواحي استعداداً للمعركة الكبرى.(١٣٠) وبدأت المعركة على القطمون في ٣٠ نيسان/أبريل واستمرت ثلاثة أيام، ونجم عنها مقتل ١٥٠ عربياً.(١٣١) وفي إثر احتلال الحي، اكتشف طبيب تابع للصليب الأحمر جثث عدد من القتلى العرب في أحد الكهوف. وبحسب الطبيب «كانت مجموعة من الجثث مكدّسة بعضها فوق بعض، بينها جثث جنود ونساء وحتى جيفة بغل.» ورفض ضابط تابع للهاغاناه، كان موجوداً في المكان، مساعدة الطبيب في نقل الجثث.(١٣٢)

رافق احتلال القطمون نهب واسع النطاق لبيوت العرب في الحي. وفقد كثيرون

من الفلسطينيين الذين هربوا من القدس الغربية جميع أملاكهم. وكما كتب وسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت:

> [...] بينما تمكن الذين هربوا في الأيام المبكرة للنزاع من أخذ قسم من أغراضهم وأملاكهم الشخصية الثمينة معهم، فإن كثيرين ممن تأخروا حُرموا كل شيء عدا ملابسهم التي يرتدونها، وبالإضافة إلى بيوتهم (التي دمر الكثير منها) فقدوا أثاثهم ومتاعهم، وحتى عُدّة عملهم.(١٣٣)

وقف عدد من سكان القطمون وشاهد، من موقع قريب مشرف، أملاكه وهي تحمل على شاحنات وتؤخذ إلى مكان مجهول.(١٣٤) وتزودنا هاغيت شلونسكي برواية شاهد عيان لنهب القطمون:

> أتذكر نهب القطمون جيداً. كنت ممرضة إسعافات أولية في «بيت هفرعا عتسيون» (مركز عسكري للنقاهة) في القطمون. كان المركز موجوداً في بنايتين عربيتين كبيرتين. وذات ليلة خرجت مع أحد الجنود وتجولنا في الحي. أذهلني جمال البيوت، دخلت أحدها، كان جميلاً، فيه بيانو وسجاد وثريات رائعة.
>
> في ذلك الوقت كانت عائلتي تعيش في رحافيا في شارع يقع على الطريق من القطمون إلى الأحياء اليهودية الأخرى. وكان في الإمكان رؤية الناس يوماً بعد يوم وهم يمرون حاملين أغراضاً منهوبة. كنت أنظر من خلال نافذة شقتنا وأرى عشرات من الناس يمرون بأحمالهم المسروقة. وكان لذلك صلة بالزيارة التي قمت بها مع الجندي للبيت في القطمون لأنني كنت أعرف أي كنوز كانت موجودة في تلك البيوت. شاهدتهم يمرون يوماً بعد يوم. لا الجنود فقط، بل المدنيون أيضاً. كانوا ينهبون كالمجانين ويحملون حتى موائد الطعام في وضح النهار، كي يستطيع الجميع رؤيتهم.
>
> أراد أحد الجنود أن يُدخل البهجة إلى نفسي، فأحضر لي منديلاً وأقراطاً. وأسعدني ذلك، لكنه لم يخبرني أنها كانت مسروقة، قدّمها إليّ فقط كهدية. وعندما أريتها لوالدي، نظر إليها وقال: «ارميها بعيداً! كيف تجرئين على أخذ أي شيء!». فقط عندئذ، أدركت الصلة بين هؤلاء الناس في الشارع وبين ما أعطاني إياه الجندي.
>
> تحدثنا في عائلتي كثيراً عن الأمر، لأن والدي كان في منتهى الغضب من عمليات النهب. لكن ما عدانا لم أسمع أحداً يتحدث عنه. ومرت أعوام كثيرة قبل أن يبدأ الناس التحدث عن الموضوع والكتابة عنه.(١٣٥)

في ١٦ أيار/مايو، استولت القوات الصهيونية على حي البَقْعة. وقدم جون

روز، وهو أرمني من القدس بقي في الحي، وصفاً للحدث في مذكراته على النحو التالي:

> لم يكن هناك مقاومة من أي نوع؛ دخلوا بكل بساطة! واحتلوا بالتدريج البنايات الواقعة في الأماكن الاستراتيجية. البيوت كلها تقريباً كانت خالية، ودلت الموائد التي وُضعت عليها أطباق تحتوي على طعام لم يتنه أصحابه من تناوله على أن السكان فروا في حالة من الفوضى والعجلة والخوف. وفي بعض المطابخ تُركت المواقد مشتعلة، وهو ما حوّل الوجبات المنتظرة إلى بقايا متفحمة.[١٣٦]

بعد سقوط الأحياء العربية في القدس الغربية، لم يبق في المنطقة من غير اليهود سوى ٧٥٠ شخصاً تقريباً.[١٣٧] وكان بين هؤلاء كثير من اليونان الذين سُمح لهم بالبقاء في الكولونية الألمانية والكولونية اليونانية. أمّا العرب، الذين كانت أغلبيتهم من المسيحيين، فقد جمعتهم القوات الصهيونية في البقعة الفوقا.[١٣٨]

في وقت لاحق من حزيران/يونيو، اغتنم سكان القدس اليهود فرصة وقف إطلاق نار رسمي (سيجري التطرق إليه لاحقاً) لنهب بيوت العرب الخالية في البقعة. وبحسب جون روز، الذي كان واحداً من المحتجَزين في البقعة:

> قُيدت تحركاتنا بينما سمح للسكان اليهود من الضواحي الغربية وغيرها بالتجول بحرية. وخلال تلك الفترة بدأ نهب واسع النطاق على نحو مذهل للبيوت العربية، مصحوبٌ بتخريب شامل وحاقد للأبنية. كان الجيش هو من اقتحم البيوت أولاً بحثاً عن أشخاص ومعدات يمكن استعمالها. ثم أتى الباحثون عن الطعام، وبعد ذلك نُهبت الأملاك الشخصية الثمينة. شاهدنا من شرفة منزلنا عربات تجرها الخيول وشاحنات صغيرة محمَّلة بالبيانوهات والثلاجات والراديوهات واللوحات والتحف والأثاث، وبعضها ملفوف بسجاد عجمي ثمين [...]. كُسرت أقفال الخزنات المحتوية على نقود وجواهر وأُفرغت من محتوياتها. ونُقلت الأغراض المنهوبة للاستعمال الخاص، أو للبيع في القدس الغربية. كان ذلك بالنسبة إلينا أمراً مؤلماً جداً. بيوت أصدقائنا تنهب ونحن عاجزون عن التدخل.
>
> [...] استمرت هذه الحال عدة أشهر. الذين جاؤوا متأخرين قنعوا بما بقي للنهب. خلعوا بلاط السيراميك من على جدران الحمامات وانتزعوا مفاتيح التيار الكهربائي وأسلاكه، وتجهيزات المطابخ، ومواسير المياه وتوابعها. لم يفلت شيء: دخلوا إلى السقائف والأقبية، خلعوا الأبواب والنوافذ، كسروا بلاط الأرضيات بحثاً عن كنوز مخبوءة، وامتلأت الغرف

> بأكوام النفايات. عندما حل الشتاء، تدفق الماء إلى البيوت الخربة المهجورة، وفي الليل، كانت الريح تعول والأبواب والنوافذ تصطفق فترجّع البنايات الخالية صدى اصطفاقها، صوتاً يلاحقك في مشهد أشبه بخرائب مسكونة بالأشباح. وكان مما يفوق القدرة على الاحتمال المرور بجانب هذه البيوت، المألوفة جداً، والتي أصبحت في غضون ستة أشهر غريبة إلى أقصى حد، بحدائقها المشعثة، وأبوابها الأمامية ونوافذها المهشمة أو المشرعة على مصاريعها، وفوق ذلك كله، الخالية من أصحابها. كنا نعيش وسط بحر من الخراب.[١٣٩]

الانسحاب البريطاني والإعلان الإسرائيلي للاستقلال

في الثالث والرابع من أيار/مايو، قصف جيش الإنقاذ القدس الغربية بالمدفعية الثقيلة، وأصاب مواقع للهاغاناه، ومستودعات ذخيرة، ومراكز كهرباء ومياه. عندها تدخل البريطانيون. وكتب فوزي القاوقجي: «هدّدنا البريطانيون بأنهم سيهاجمون مدفعيتنا بالطائرات إذا قصفنا القدس مرة ثالثة.» وقال أيضاً إنه في الوقت نفسه كانت «عربات مصفحة بريطانية تحرس مستعمرتي نفيه يعقوب وقلندية [بالقرب من القدس] طوال اليوم.»[١٤٠]

وبينما كان البريطانيون ينهون آخر أعمالهم استعداداً للرحيل عن فلسطين، الذي كان مقرراً في ١٤ أيار/مايو، حاولت الأمم المتحدة، وإن يكن بصورة ضعيفة، التدخل لتطبيق قرار التقسيم. وفي أواخر نيسان/أبريل، اقترح مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة وضع القدس تحت الوصاية الدولية، أو إدارة المدينة من قبل قوة بوليس مكونة من ١٠٠٠ رجل بإشراف الأمم المتحدة. ورفضت الهيئة العربية العليا كلا الاقتراحين كي تتفادى الموافقة الضمنية على خطة التقسيم،[١٤١] كما تجنبت التعامل مع لجنة فلسطين التابعة للأمم المتحدة، التي أنشئت لإدارة فلسطين في الفترة الانتقالية بعد الانتداب.[١٤٢] وخلافاً للوكالة اليهودية، كان العرب، بمن فيهم الهيئة العربية العليا، معنيين بمناقشة ترتيب هدنة في القدس. وفي السابع من أيار/مايو، اتفق الأمين العام لجامعة الدول العربية، عزام باشا، مع المندوب السامي البريطاني، السير ألان كننغهام، على هدنة محدودة في القدس. وعندما رفضت الوكالة اليهودية إرسال مسؤولين رفيعي المستوى لمناقشة الهدنة مع لجنة الهدنة القنصلية التابعة للأمم المتحدة، فرضت الأخيرة وقفاً لإطلاق النار في اليوم التالي. عندئذ رفضت الوكالة اليهودية التفاوض لتمديد الهدنة التي لم تستمر إلاّ بضعة أيام.[١٤٣] وفي ١٤ أيار/مايو، بذل ممثلو الأمم المتحدة، بمن فيهم بابلو دو أزكاراتي مساعد الأمين العام

الأول للجنة فلسطين، جهوداً متكررة للاتصال هاتفياً بمسؤولي الوكالة اليهودية في القدس على أمل التوسط لعقد هدنة. ويروي دو أزكاراتي في كتابه «مهمة في فلسطين» (*Mission in Palestine*) ما جرى:

> اليهود، المنظمون أصلاً بصورة تامة، كانوا ينفذون خطتهم للاستيلاء على كامل القدس الحديثة بصورة منهجية، وكان طبيعياً أن يكون تفكيرهم بعيداً كل البعد عن تعليق تنفيذ خطتهم إذعاناً لمكالمتنا الهاتفية، ناهيك بالتخلي عنها. ولا أعتقد أنه سيكون بعيداً عن الصواب القول إنهم بمقاومتهم السلبية لوقف إطلاق النار، في المنطقة التي يتعين على المندوبين العرب اجتيازها للوصول إلى القنصلية الفرنسية [حيث كان ممثلو الأمم المتحدة في الانتظار]، جعلوا أي مفاوضات مستحيلة من دون أن يتحملوا مسؤولية الرفض الصريح. ما يُسمى «القوات العربية» كانت آنذاك «غير نظامية» يقودها بصورة ارتجالية قادة غير مبالين، خاضعون اسمياً لسلطة الهيئة العربية العليا. ومن المحتمل أنهم كانوا في تلك اللحظة سيرحبون بوقف القتال، وأنهم صادقون في شرحهم أن القوات اليهودية، بمواصلتها إطلاق النار، كانت تمنع مندوبهم من الوصول إلى القنصلية الفرنسية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن المرء لا يمكنه إلاّ أن يسجل إعجابه ببراعة القادة اليهود، الذين بدوا ظاهرياً كأنهم يقدمون كل التسهيلات من أجل التوصل إلى تسوية لم يكونوا معنيين بها، بينما عملوا فعلاً على جعلها مستحيلة.(١٤٤)

أُطلق على خطة الهاغاناه لاحتلال القدس الواقعة خارج الأسوار بأسرها، والتي أشار إليها دو أزكاراتي، اسم كلشون (المذراة). وبدأ تنفيذها في ١٣ أيار/مايو، وكان هدفها التقدم في المناطق العربية والمختلطة على ثلاثة محاور في اتجاه جنوبي القدس وشماليها ومركزها، لإيجاد منطقة يهودية متماسكة تضم القدس الغربية حتى أسوار البلدة القديمة، وأيضاً احتلال حي الشيخ جرّاح للربط بينها وبين الموقع اليهودي الحصين المعزول في جبل المشارف.(١٤٥) وكان جزء أساسي من الخطة يرمي إلى احتلال «بيفنغراد»، القطاع الأمني البريطاني المركزي الواقع إلى الغرب من البلدة القديمة، والذي كان يشتمل على المكسوبية ودائرة البريد العامة ومبانٍ استراتيجية أُخرى. واحتلت الهاغاناه «بيفنغراد» بسهولة شديدة بسبب تواطؤ القوات البريطانية معها؛ ففي الليلة السابقة لجلاء القوات البريطانية الباقية، سمح الضباط البريطانيون لدوريات الهاغاناه بدخول المنطقة. لذلك، عندما غادر البريطانيون «بيفنغراد»، في ظهيرة يوم ١٤ أيار/مايو، استغرق احتلال الهاغاناه للمنطقة عشر دقائق فقط.(١٤٦) وقد ادعى عبد الله البديري، من المقاتلين الفلسطينيين العرب سابقاً في

القدس، أنه ورفاقه كان لديهم معلومات دقيقة، نقلها إليهم مخبر بريطاني، بشأن الانسحاب البريطاني من «بيفنغراد»، إلاّ إنه لم تكن لديهم قوات كافية لتغطية المنطقة. ونجح جنود الهاغاناه في مد سيطرتهم من «بيفنغراد» إلى المصرارة الغربية، فأحرزوا بذلك نقطة استراتيجية مشرفة على الحي التجاري في القدس الشرقية العربية.

في ١٤ أيار/مايو ضَمِن البريطانيون احتلال الهاغاناه لفيلا هارون الرشيد الواقعة في مكان استراتيجي في الطالبية، والمشرفة على الحي بأكمله.(١٤٧) وكانت الفيلا تستخدم مقراً لقيادة القوات الجوية الملكية، وكان يمكن للقوات العربية، لو وقعت بيدها، أن تستخدمها لشن هجوم على رحافيا، مقر معظم المؤسسات الصهيونية. وبالعكس، كان يمكن للهاغاناه أن تستخدمها لمنع هذا الهجوم. وقد كتب صحافي إسرائيلي أنه «عشية الجلاء البريطاني في سنة ١٩٤٨، وافق مسؤولو [الانتداب] على أن تحصل قوات الهاغاناه على المفاتيح [الخاصة بالفيلا]. لكن كان يتعين عليها الدخول إليها من دون أن يعرف العراقيون بذلك، ولذا، بينما كان البريطانيون يخلون البيت من الباب الأمامي، كان اليهود يتسللون إليه من الخلف.»(١٤٨)

كان احتلال القوات الصهيونية للأحياء العربية الواقعة إلى الجنوب من الطالبية سريعاً لأنه، بحسب قول دو أزكاراتي، «ما إن اختفى آخر جندي بريطاني حتى كان اليهود قد بدأوا هجومهم، فثبتوا سيطرتهم على القطمون واستولوا على الكولونية الألمانية وأحياء القدس الجنوبية الأُخرى.»(١٤٩)

في ظهيرة اليوم نفسه، ١٤ أيار/مايو، أعلن بن - غوريون «تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين، وتُدعى إسرائيل.» ولم تكن لها حدود ثابتة، إذ إنها كانت نقطة خلاف بين مؤسسي الدولة. وقد كتب بن - غوريون في وقت لاحق: «طُرحت مسألة ما إذا كان الإعلان يجب أن ينحصر في إطار قرار الأمم المتحدة أو فقط يستند إلى القرار [...] كنت معارضاً لتعيين الحدود.»(١٥٠) وتقرر في التصويت الذي جرى في قيادة الوكالة اليهودية، بأغلبية خمسة أصوات في مقابل أربعة، عدم تعيين حدود إسرائيل في الإعلان.(١٥١) ومع ذلك لم يكن هناك أدنى شك في ذهن بن - غوريون أن القدس كانت جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل، كما أخبر الحكومة الموقتة في ٢٤ أيار/مايو:

> بالنسبة إلى مسألة ما إذا كانت القدس داخل حدود الدولة أم لا، توجد في الوقت الحاضر مناطق فقط تحت سيطرة الجيش اليهودي فعلياً. وإلى أن يتحقق السلام ويتقرر أمر المناطق باتفاق دولي، وبموافقة الأطراف المعنية، فنحن نتكلم عن مناطق تحت سيطرة الحكومة اليهودية، مثل تل أبيب، لا

فارق بين القدس وتل أبيب وحيفا وحانيتا وبير عسلوج، إنها جميعاً داخل الحدود اليهودية. للأسف، من دون البلدة القديمة في الوقت الحاضر.[١٥٢]

الفيلق العربي

بعد إعلان بن ـ غوريون الاستقلال، أعلن شرق الأردن ومصر وسورية ولبنان والعراق الحرب على الدولة الجديدة. ومع تعزيز القوات الإسرائيلية سيطرتها على القدس الغربية وتوقع قيامها بهجوم وشيك على البلدة القديمة، رأى الفلسطينيون العرب في الفيلق العربي [«الجيش العربي»] التابع لشرق الأردن فرصة أخيرة لتعديل موازين القوى.

كان للفيلق العربي الشرق الأردني المدرب جيداً، بقيادة جون باغوت غلوب، قوات في القدس. وقبل انتهاء الانتداب البريطاني في ١٤ أيار/مايو مباشرة، ناشد الرائد عبد الله التل، الذي كان يقود قوات الفيلق العربي في منطقة القدس، غلوب أن يبقي على سرية واحدة، على الأقل، من الفيلق العربي في القدس للحفاظ على الخطوط العربية، ولمساعدة المقاتلين الفلسطينيين العرب غير النظاميين. لكن غلوب، في محاولة منه لتجنب معركة مع الإسرائيليين، سحب جميع جنود الفيلق من القدس في ١٣ أيار/مايو.[١٥٣]

بعد إعلان الحرب، عادت قوات الفيلق العربي إلى القدس، لكن بسبب سياسة غلوب بعدم التدخل، تمركزت في ضواحي المدينة. وكان الإسرائيليون في هذه الأثناء قد بدأوا هجومهم. وبحسب صحافي أميركي كان يعمل في القدس، «تقدم الجنود الإسرائيليون في الأيام الأولى المحمومة للمعركة بأقصى سرعة وإلى آخر ما يمكنهم من مدى، وتوقفوا عندما أصبحت المقاومة عنيفة جداً.»[١٥٤] وعقب الهجوم الإسرائيلي العنيف، ثبّت الفلسطينيون العرب أقدامهم في القدس الشرقية. وفي ١٥ أيار/مايو، بثت إذاعة القدس العربية «أن أولئك الذين ينشرون شائعات تحذيرية تربك السكان وتحرضهم على الجلاء يجب اعتقالهم.» وأعلنت إذاعة الهاغاناه أن «اللجنة القومية [التابعة للهيئة العربية العليا] ترفض منح تأشيرات خروج لأي شخص يرغب في مغادرة القدس إلى شرق الأردن.»[١٥٥]

في ١٧ أيار/مايو، هاجمت القوات الإسرائيلية باب الخليل وباب النبي داود لتخفيف الضغط عن الحي اليهودي المحاصر. وصد المدافعون الفلسطينيون العرب الهجوم على باب الخليل ببنادق عتيقة وقنابل يدوية من صنع منزلي كانوا يقذفونها بواسطة أسلاك كالمقلاع.[١٥٦] لكن جنود البلماح نجحوا في اختراق الدفاعات

العربية عند باب النبي داود المؤدي إلى الحي اليهودي، لكنهم ما لبثوا أن انسحبوا.[١٥٧] وأدرك المدافعون أنه إذا نجحت القوات الإسرائيلية في إقامة رأس جسر في الحي اليهودي، فإنها ستستخدمه كنقطة انطلاق لاحتلال البلدة القديمة بكاملها. وناشدوا الملك عبد الله أن يرسل الفيلق العربي إلى البلدة القديمة.[١٥٨] وفي اليوم نفسه أرسل حاخام الحي اليهودي فاينغارتن، رسالة باسم اليهود المحاصرين تقول إنهم مستعدون لتسليم أنفسهم إلى الفيلق العربي فقط.[١٥٩] وفي اليوم التالي أمر غلوب، بناء على تعليمات من الملك عبد الله، ٣٠٠ جندي بالدخول إلى القدس للانضمام إلى القوات العربية الموجودة في البلدة القديمة.[١٦٠] وأجهض وجود الفيلق العربي في البلدة القديمة هجوماً إسرائيلياً في الأسابيع التالية، إلاّ إن الهاغاناه تمكنت من إلحاق خسائر بشرية كبيرة بقصفها الأحياء العربية الآهلة بكثافة باللاجئين من القدس الغربية.[١٦١]

اتضح للقائد عبد الله التل بسرعة أن رؤساءه البريطانيين أرسلوه هو وقواته إلى القدس في مهمة ذات طبيعة دفاعية أساساً. وكتب في مذكراته: «. . . . كنت أتصور أن القدس واقعة بيدي لا محالة، وذلك لأني لم أكن أعلم بأني سأترك وحيداً في الميدان ومعي ٦٠٠ جندي طوال أيام الحرب في القدس، ولم أكن أعلم بأن المدفعية ستعمل كما يأمرها لاش [البريغادير نورمان لاش، نائب غلوب] أو أي ضابط إنكليزي في معيته.»[١٦٢]

وبحسب التل، فإن القوات الموضوعة بإمرته كانت كافية لحماية الأجزاء العربية من القدس وقصف الحي اليهودي المحاصر، لكنها غير كافية لمهاجمة الأحياء الموجودة خارج أسوار البلدة القديمة، والواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية. ورفض لاش مساعدته في قصف أهداف مهمة في القدس الغربية، مثل قاعدة شنلّر العسكرية، و«بيفنغراد»، والمباني الرسمية في رحافيا، والمُولِّد الرئيسي للطاقة.[١٦٣]

ولّد التوتر بين الجنود العرب، الذين أرادوا احتلال القدس الغربية، وبين رؤسائهم البريطانيين، الذين أمروهم بضبط النفس، حالات من التمرد. ففي ٢١ أيار/مايو، تحدى غازي الحربي، الملازم في الفيلق العربي، أمراً صريحاً أصدره الكولونيل بيل نيومان، وقاد هجوماً على دير نوتردام، الواقع في الجانب الآخر من الباب الجديد في جوار «بيفنغراد».[١٦٤] ونجحت قوات الفيلق، تحت غطاء كثيف من نيران المدفعية التي أمر بإطلاقها الملازم محمد المعايطة، في كسب موطئ قدم في الطبقة الأرضية من الدير، بعد أن تكبدت خسائر فادحة. لكن غلوب أصدر أوامره إلى المدفعية بالتوقف عن إطلاق النار، واضطرت القوات العربية إلى

الانسحاب.[١٦٥] وتوسل الحربي إلى غلوب أن يسمح له بشن هجوم ثان على دير نوتردام، وعندما رفض، استقال الحربي احتجاجاً على ذلك.[١٦٦] وبحسب موريس، كان الهجوم على دير نوتردام «يرمي كما يبدو إلى تخفيف الضغط، أو الضغط المتوقع، عن البلدة القديمة والقدس الشرقية العربية على وجه العموم، ولم تجر مواصلته بتصميم. فاحتلال القدس الغربية لم يكن هدفاً قط، ولم يُنظر إليه كذلك.»[١٦٧]

كان من نتائج هجوم الفيلق العربي على دير نوتردام أن الولايات المتحدة اعتبرت بريطانيا مسؤولة عن أعمال الفيلق. وهددت حكومة الولايات المتحدة برفع الحظر جزئياً عن بيع السلاح للشرق الأوسط والسماح بشحنه إلى إسرائيل ما لم توقف بريطانيا إمداد الجيوش العربية بالأسلحة وتساعد الأمم المتحدة في فرض هدنة.[١٦٨] وأكدت بريطانيا بسرعة للولايات المتحدة أن مهمة الفيلق العربي في القدس ستبقى دفاعية.[١٦٩]

عصى التل أوامر رؤسائه البريطانيين وقصف الجامعة العبرية على جبل المشارف في ٢٤ أيار/مايو. وتدخلت القنصلية الأميركية في عمان على الفور وضغطت على الملك عبد الله كي يأمر التل بوقف القصف. ووقعت حوادث مشابهة جنوبي القدس. ووصلت قوات مصرية إلى بيت صفافا وبيت جالا وهاجمت، بالتنسيق مع الفيلق العربي، كيبوتس رامات راحيل الواقع في منطقة استراتيجية واحتلته. وعلى الفور تلقى قائد وحدة الفيلق العربي أمراً من البريغادير لاش بالانسحاب من الكيبوتس، وهو ما أثار جدلاً بين ضباط الفيلق في رامات راحيل. وفي النهاية انسحب جنود الفيلق، واضطرت القوات المصرية إلى الانسحاب بدورها.[١٧٠]

واصلت قوات التل قصف الحي اليهودي من دون توقف، وحاصرت، في ٢٧ أيار/مايو، الجنود الإسرائيليين المدافعين عن كنيس حورفا. وفي اليوم التالي، استسلم الإسرائيليون إلى الفيلق العربي، الذي منع جنوده بصرامة من أي أعمال نهب للحي اليهودي.[١٧١] واحتُجز الرجال الإسرائيليون كأسرى حرب، بينما أُفرج عن النساء والأطفال وسمح لهم بالعبور إلى القدس الغربية. ولا يوجد ما يدل على أن أذى أُلحق بالجنود والمدنيين الإسرائيليين الألف والخمسمئة الذين استسلموا في الحي اليهودي.[١٧٢]

بعد أن صارت البلدة القديمة بكاملها تحت السيطرة العربية، أراد التل شن هجوم على القدس الغربية انطلاقاً من باب الخليل.[١٧٣] وكان طريق الإمدادات الساحلي لليهود في القدس الغربية قد قُطع مرة أخرى على يد مواقع الفيلق العربي في سفوح هضاب ممر القدس. وعانى الإسرائيليون نقصاً في الذخيرة

الحربية، وكانت قواتهم منهكة تماماً، والنقص في الأغذية والمياه بلغ مستويات متدنية خطرة. وكان الفيلق العربي يطلق قذائف ثقيلة على القدس الغربية من أعالي الشيخ جرّاح وجبل الزيتون والنبي صموئيل، وتزايدت الإصابات البشرية بسرعة. وعلى الرغم من أن فرصة ممتازة كانت متاحة لاحتلال القدس الغربية، فإن غلوب رفض اقتراح التل كما رفض إمداده بالدبابات والقوات اللازمة لشن هجوم كاسح على القدس.[١٧٤]

بددت رسالتان من لندن بتاريخ ٢٩ أيار/مايو أي أمل للتل باحتلال القدس. فقد أوصت الأولى بإبعاد جميع الضباط البريطانيين في الفيلق العربي، البالغ عددهم ثلث العسكريين من ذوي الرتب العليا في الفيلق، عن القتال في فلسطين. وأعلنت الأُخرى أن بريطانيا، المزود الأساسي للفيلق بالسلاح، ستفرض حظراً على إرساليات السلاح للشرق الأوسط.[١٧٥]

في ١١ حزيران/يونيو، انقسم الإسرائيليون، الذين كانوا بحاجة ماسة إلى تخفيف الضغط عن قواتهم وعن السكان المدنيين في القدس. كما انقسمت الدول العربية حول ما إذا كان يجب الاستمرار في القتال، لكن الكل وافق، تحت ضغط بريطانيا والولايات المتحدة، على هدنة مدتها ثلاثون يوماً توسَّطت لعقدها الأمم المتحدة. وقد عمدت الهاغاناه، في خرق واضح لشروط الهدنة، إلى نقل مئات من الجنود وأطنان من الأسلحة، بما في ذلك مدفعية ثقيلة وذخائر حربية، إلى القدس عبر «طريق بورما».[١٧٦] وعلى العكس من ذلك، لم تتمكن القوات العربية، التي انقطعت مصادر تسلحها الرئيسية بسبب الحظر البريطاني، من إعداد نفسها كما يجب لمواجهة تجدد القتال بعد انتهاء الهدنة. وكان ما لاحظه دو أزكاراتي هو:

> [...] كانت الهدنة الأولى في مصلحة اليهود؛ ليس فقط بالنسبة إلى حالة القدس، بل أيضاً لأن [...] أي هدنة، بحكم طبيعتها، تعرقل استكمال القوات المهاجمة أهدافها، وتتيح للمدافعين تعزيز مواقعهم وتحسينها.[١٧٧]

في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٤٨، تحولت الهاغاناه إلى الجيش الإسرائيلي، ودمجت فيه قوات الإرغون وليحي نظرياً. لكن قوات الإرغون وليحي في القدس، حيث كانت مركزة أساساً، حافظت على مقدار كبير من الاستقلال الذاتي في عملياتها.[١٧٨]

أصبحت السيطرة العسكرية والسياسية في القدس الشرقية في أيدي الشرق الأردنيين. وقد ألغوا عملياً الهيئة العربية العليا، ووضعوا اللجنة القومية بإمرة عبد الله

التل، الذي عُيِّن حاكماً عسكرياً. وتحركوا أيضاً لإنشاء كادر إداري جديد موال للهاشميين وحل وحدات جيش الإنقاذ الباقية.[١٧٩]

اغتنم الفلسطينيون العرب في المدينة القديمة، بمن فيهم كثير من اللاجئين الذين نزحوا عن القدس الغربية، فترة هدوء القتال للهروب إلى مناطق أكثر أمناً. ويصف نائب القنصل اليوناني في القدس، ك. خ. مافريدس، في يومياته الخراب الذي عمّ نتيجة ذلك:

> أبرز ما اتصفت به البلدة القديمة خلال أسابيع الهدنة كان النزوح الجماعي لغير المقاتلين من السكان، الذين وجدوا ملاذاً في الريف والقرى والمدن المجاورة، مثل رام الله وأريحا وبيت لحم، أو في شرق الأردن. فمنذ الصباح حتى المساء كانت الشوارع تمتلئ بالحمالين والحيوانات المستخدمة في النقل التي تخص عشيرتي التعامرة والعابد، والتي تحمل الأثاث والأدوات المنزلية والفُرش والملابس... إلخ، وتخرج من مختلف أحياء المدينة متجهة نحو باب العمود. وكان النزوح شبيهاً بسلسلة متصلة من الحيوانات والحمالين والنساء والشيوخ والأطفال، وجميعهم يحمل شيئاً ما تحت شمس تموز/يوليو اللاهبة. ومع اقتراب موعد انتهاء الهدنة أخذت هذه السلسلة من الناس والحيوانات تصبح أكثف فأكثف يوماً بعد يوم.
>
> مع انتهاء الهدنة، عند الساعة الثامنة من صباح يوم الجمعة ١٠ تموز/يوليو، أصبحت البلدة القديمة خالية من السكان تقريباً. فمن مجموع عدد السكان البالغ ٦٠,٠٠٠ نسمة (بالإضافة إلى نحو ١٠,٠٠٠ لاجئ أتوا من ضواحي المدينة الجديدة) بقي هناك ما يقدر بنحو ٥٠٠٠ ـ ٧٠٠٠ نسمة فقط. وكانوا في معظمهم فقراء جداً، وليس لديهم أموال كافية للرحيل. وضمن من بقي في المدينة الرهبان في الأديرة والبطريركيات والمؤسسات الدينية المتعددة، وموظفو الحكومة والعاملون في القنصليات ومستخدمو البلدية الملزمون بالبقاء في مراكزهم [...] طرقات البلدة القديمة الضيقة، التي تغص عادة بالبائعين والشارين والزوار والقرويين والمارة، صارت الآن خالية من البشر فعلاً. مدينة حوانيتها مغلقة، ومن حين إلى آخر يصادف المرء شخصاً أو اثنين في الطريق. ونتيجة هذا الوضع، تحدث عمليات سلب في الشوارع في وضح النهار. ولا يستطيع من تعرض للسلب أن يطلب النجدة من أحد.[١٨٠]

خلال الهدنة، لم تعزز القوات الإسرائيلية مواقعها داخل القدس وحولها فحسب، بل يبدو أنها طوقت قرية عين كارم وهاجمتها. وهناك روايات كثيرة متضاربة بخصوص تحديد الوقت الذي احتل فيه الجيش الإسرائيلي القرية. وما يلي هو

حكاية رواها أحد سكان عين كارم ممن شاركوا في الدفاع عن القرية:

> كان في حيازة سكان عين كارم ما بين ٣٠ و٤٠ بندقية، ليس بينها واحدة في حالة جيدة. وأرسل إلينا المجلس القومي في القدس بعض الذخائر الفاسدة من مخلفات الحرب العالمية الثانية. أنا شخصياً اشتريت بندقية وذخيرة بـ ٢٥ ديناراً من مالي الخاص. دافعنا عن القرية ضد الهجوم الصهيوني تسعة أيام. كنت في الجبهة. ناشدنا جنود الجيش المصري الموجودين في بيت لحم مساعدتنا، لكنهم أخبرونا أنهم لا يستطيعون ذلك إلاّ إذا تلقوا أوامر صريحة من الملك عبد الله. وفي النهاية، أرسل الملك عبد الله دبابتين [من الفيلق العربي] لمساعدتنا. قال لنا الجنود الشرق الأردنيون أن نذهب ونرتاح لأننا قاتلنا فترة طويلة جداً، وأنهم سيدافعون عن القرية. وفي اليوم التالي اختفت الدبابتان واحتل الصهيونيون عين كارم. حدث ذلك في الحادي عشر من تموز/يوليو.[١٨١]

بحسب هذه الرواية، قام الجيش الإسرائيلي باحتلال عين كارم فعلاً بعد أن انتهت الهدنة في ٩ تموز/يوليو، لكن المعركة على القرية احتدمت عدة أيام في أثناء الهدنة.[١٨٢] أمّا قرية المالحة المجاورة، فقد سقطت في ١٣ ـ ١٤ تموز/يوليو، بعد معارك طويلة مع وحدات الجيش الإسرائيلي والإرغون.[١٨٣]

بعد انتهاء وقف إطلاق النار، تبادل الجيش الإسرائيلي والفيلق العربي إطلاق نيران مدفعية بعنف داخل القدس، وشنت القوات الإسرائيلية هجوماً نهائياً باء بالفشل على البلدة القديمة. وقد قصف الجيش الإسرائيلي، بالمدفعية التي جلبها خلال وقف إطلاق النار، البلدة القديمة بكثافة، وألحق بها أضراراً فادحة، لكن الخسائر البشرية في تلك الفترة كانت قليلة، لأن كثيرين من سكان المدينة كانوا قد هربوا منها.[١٨٤] حينئذ أخذ الفلسطينيون العرب ينظرون إلى الفيلق العربي بكثير من الريبة، كما يقول جون روز، أحد القلائل من غير اليهود الذين بقوا في القدس الغربية:

> كان الوضع مريباً، وأثارت حدة القصف اليومي العقيم الشكوك. وسرعان ما سرت شائعات أنه من الممكن أن يكون هناك اتفاق سري بين الطرفين، وأن الصخب الذي نسمعه ما هو إلاّ مسرحية مفتعلة لإرضاء الناس. واتُّهم الفيلق العربي بأنه كان يستخدم قذائف محشوة بالنخالة ونشارة الخشب كي تسبب أدنى ضرر ممكن للعدو.[١٨٥]

مصادرة إسرائيل للأملاك العربية
والاستيطان في الأحياء العربية
من القدس الغربية

ابتدأ وقف إطلاق نار جديد في القدس توسطت لإبرامه الأمم المتحدة في ١٧ تموز/يوليو ١٩٤٨. وبعد بضعة أيام حل موشيه دايان محل دافيد شلتيئيل لقيادة قوات الجيش الإسرائيلي في منطقة القدس. وأصبحت القدس الآن مقسمة فعلياً إلى منطقة غربية تسيطر عليها إسرائيل، وشرقية يسيطر عليها شرق الأردن، وبينهما شريط من الأرض الحرام، يمتد جنوباً من الشيخ جرّاح، بمحاذاة الجانب الغربي لأسوار البلدة القديمة، نزولاً في اتجاه طريق الخليل حتى رامات راحيل.

في ٢٧ حزيران/يونيو، قدّم وسيط الأمم المتحدة، الكونت فولك برنادوت، اقتراحاته لتسوية الصراع: اتحاد فلسطيني بين كيانين، يهودي وعربي. تشتمل أراضي الكيان العربي على شرق الأردن والجليل الغربي والقدس. ويُسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى بيوتهم من دون قيود وباستعادة أملاكهم. رفضت إسرائيل الخطة قائلة إنها أسوأ حتى من التدويل، ورفضتها الدول العربية لأنها تثبت سيطرة الملك عبد الله على كثير من الأراضي وتتضمن الاعتراف بإسرائيل. الشخص الوحيد الذي أيدها هو الملك عبد الله، لكنه في العلن انجر وراء جامعة الدول العربية في معارضة الخطة.[١٨٦]

في تموز/يوليو، بلغت الحملة في إسرائيل لضم القدس الغربية ما سماه صحافي أميركي «ذروة محمومة».[١٨٧] وكتب أن «المتطرفين في الإرغون وعصابة شتيرن [...] جمعوا آلاف التواقيع على عرائض تدعو إلى الضم. وسار جنودهم في موكب في شارع بن يهودا وهم يحملون لافتات كتب عليها 'القدس - لا لحكم أجنبي' [...] ومشى خلفهم مئات من الشبان والشابات كالمسحورين.»[١٨٨] وفي ٢ آب/أغسطس، أعلنت الحكومة الموقتة القدس الغربية «أراضي محتلة من قبل دولة إسرائيل»، وأن قوانينها ستطبق في جميع أنحاء المدينة، وعيّنت دوف جوزيف حاكماً عسكرياً.[١٨٩] ولم يتخذ القادة الإسرائيليون في ذلك الوقت أي خطوات رسمية أخرى لضم القدس الغربية لاهتمامهم بالحصول على عضوية الأمم المتحدة.[١٩٠] غير أن بن - غوريون كان لا يزال يفكر ملياً في احتلال القدس وفلسطين احتلالاً كاملاً. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، اقترح على الحكومة الموقتة خطة سجلها في يومياته، تجتاح القوات الإسرائيلية بموجبها

> بيت لحم والخليل، حيث يوجد نحو مئة ألف عربي. إنني أفترض أن عرب القدس وبيت لحم والخليل سوف يفرون، في معظمهم، مثل عرب اللد ويافا وطبرية وصفد، وسوف نبسط سيطرتنا على طول البلد وعرضه حتى شرق الأردن.[١٩١]

وفي مكان آخر من يومياته كتب عن الخطة نفسها:

> ليس من المستحيل... إننا سنكون قادرين على احتلال الطريق إلى النقب وإيلات والبحر الميت، وأن نضمن النقب لأنفسنا؛ وأيضاً أن نوسع الممر إلى القدس من جهتي الشمال والجنوب، ونحرر باقي القدس ونأخذ البلدة القديمة، وأن نستولي على كل الجليل الأوسط والغربي ونوسع حدود الدولة في جميع الاتجاهات.[١٩٢]

وبينما كانت الدولة تؤخر رسمياً ضم القدس الغربية، استخدمت أنظمة أملاك الغائبين لمصادرة بيوت العرب وأراضيهم وأماكن عملهم، وأي محتويات لم يكن قد جرى نهبها.[١٩٣] وسمحت هذه الأنظمة، التي سنت لاحقاً كقانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠، بتحويل جميع الأملاك العائدة إلى «غائبين» إلى القيِّم على أملاك الغائبين. وعُرِّف «الغائب» بأنه الشخص الذي أصبح في أي وقت بين ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ويوم انتهاء حالة الطوارئ، التي أعلنت في سنة ١٩٤٨، مواطناً في دولة عربية أو اكتسب جنسيتها، أو زار بلداً عربياً، أو ترك مكان سكنه المعتاد في فلسطين «إلى مكان خارج فلسطين قبل ١ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨.»[١٩٤] وبحسب القانون، فإن وضع القيِّم هو «كصاحب المُلك نفسه»، ويحق له الاختيار بين الاحتفاظ بالمُلك أو بيعه أو تأجيره.[١٩٥]

قبل وقف إطلاق النار في حزيران/يونيو، بدأت لجنة الإسكان توطين اليهود الإسرائيليين، وبصورة أساسية الأشخاص الذين تركوا أماكن سكنهم بسبب القتال، في الأحياء الفلسطينية مثل القطمون والكولونية الألمانية، لكن هذه السياسة لم تطبق بصورة منهجية إلاّ بحلول أيلول/سبتمبر. وكان المهاجرون الجدد أول فئة من الإسرائيليين جرى توطينها في الكولونية الألمانية والقطمون والبقعة والمصرارة ودير أبو ثور والطالبية. وقد كتب أرنون غولان أن توطين المهاجرين الجدد في الأحياء العربية في القدس الغربية لم يكن نتيجة عدم وجود منازل بديلة بقدر ما كان نتيجة استراتيجيا سياسية:

> كان تأهيل الأحياء بالسكان ينطوي أيضاً على عنصر سياسي مهم لدعم النضال ضد انتزاع المدينة، أو أجزاء منها، من أيدي دولة إسرائيل. وابتداء من أيلول/

> سبتمبر اتبعت الحكومة سياسة الضم العملي للجزء الواقع تحت سيطرتها من المدينة، على الرغم من حقيقة أنها لم تلغ رسمياً اعترافها بقرار [التقسيم] الصادر عن الأمم المتحدة. إن إسكان اليهود في الأحياء العربية سابقاً كان من شأنه أن يخلق وقائع على الأرض سيكون من الصعب تغييرها لاحقاً في إطار اتفاق سياسي. وكان المهاجرون الجدد، المحتاجون جداً، الاحتياط الرئيسي للحكومة والوكالة اليهودية في تأهيل هذه الأحياء.(١٩٦)

كان هناك أيضاً مبررات تتعلق بالسياسات الداخلية والتي بناء عليها جرى توطين المهاجرين الجدد في القدس الغربية. وكان الحزب الحاكم، مباي، يرغب في تقوية مكانته الضعيفة بين سكان القدس القدامى من خلال كسب تأييد المهاجرين الجدد بتوطينهم في المدينة. ومن أجل تشجيع الاستيطان في القدس الغربية، حيث كانت الأوضاع صعبة نسبياً، قدمت الحكومة حوافز إلى أولئك الذين بقوا في المدينة، مثل الإعفاء من الخدمة العسكرية.(١٩٧)

كانت حماسة الوكالة اليهودية لتوطين المهاجرين الجدد في بيوت الفلسطينيين شديدة إلى درجة أن موظفيها اصطدموا بموظفي القيِّم على أملاك الغائبين. ولم تكتف الوكالة اليهودية بتقديم تقارير كاذبة إلى القيِّم على أملاك الغائبين بشأن المنازل التي كان يتم إسكان المهاجرين الجدد فيها، بل أخذت أيضاً، بلا تخويل، أملاك الفلسطينيين العرب من المنازل وسلمتها إلى سلطة المهاجرين الجدد التابعة للوكالة اليهودية.(١٩٨) أمّا المهاجرون الجدد أنفسهم، فكانوا متحمسين جداً للانتقال إلى البيوت الفلسطينية الرحبة، إلى حد أن بعضهم عندما أخبر أنه سيجري إسكانه في حي نفيه شعنان اليهودي، رفض الانتقال إلى هناك قائلاً إنه يفضل العيش في فيلات القطمون.(١٩٩)

مع تدفق المهاجرين الجدد إلى القدس الغربية، نشأت أزمة سكن حادة. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، رفع الحاكم العسكري دوف جوزيف تقريراً بأن ٥٠٠٠ يهودي في القدس الغربية بحاجة إلى مساكن.(٢٠٠) وبما أن القطمون والكولونية الألمانية كانتا قد أصبحتا مزدحمتين، فقد بُدئ بإسكان اليهود بصورة رئيسية في البقعة والكولونية اليونانية أولاً. لكن أولئك الذين كانوا بحاجة إلى مساكن نفد صبرهم، واقتحم كثيرون منهم منازل خالية في القطمون واحتلوها. ومن جديد، كان بعض محتلي البيوت يسكن في مكان آخر لكنه أراد ببساطة تحسين أوضاع عيشه بالانتقال إلى المنازل العربية الرحبة.(٢٠١) وبعضهم، بحسب غولان، جنود إسرائيليون:

> كان هناك بين محتلي المنازل ضباط (إسرائيليون) استغلوا مناصبهم واستولوا، بصورة عشوائية، على شقق لأنفسهم. وبعد أن تفاقمت أزمة السكن إلى حد عدم وجود منازل يمكن احتلالها، توجه رئيس وحدة الرفاه التابعة لقائد المدينة [من الجيش الإسرائيلي] إلى الحاكم العسكري في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر مشتكياً أن المنازل المتوفرة في البقعة ليست صالحة في رأيه للسكن، لأن شبابيكها وأبوابها ولوازمها نُهبت أو خُربت.(٢٠٢)

وقد امتلك بعض الجنود شقتين: واحدة في مركز المدينة، وأُخرى في الأحياء العربية تم تأجيرها بمبلغ باهظ. وفي أوائل الخمسينات، منح مسؤولو الإسكان الإسرائيليون جميع محتلي البيوت تقريباً، من الجنود والمدنيين، الصلاحية للبقاء في المنازل الفلسطينية التي اقتحموها.(٢٠٣)

ظل النهب مشكلة في القدس كما يذكر دوف جوزيف في خطاب إلى بن - غوريون:

> النهب ينتشر مرة أُخرى... لا أستطيع التحقق من جميع التقارير التي تصلني، لكن يتكون لديّ انطباع واضح أن القادة ليسوا معنيين كثيراً بالقبض على اللصوص ومعاقبتهم... أتلقى شكاوى كل يوم. وأُرفق، على سبيل المثال، نسخة عن رسالة تلقيتها من مدير «نوتردام دو فرانس». إن سلوكاً كهذا في دير يمكن أن يسبب لنا ضرراً كبيراً. فعلت كل ما في وسعي لوقف السرقات هناك، والتي يقوم بها كلها الجنود، لأن المدنيين محظور عليهم دخول المكان، لكن كما يمكنك أن تلاحظ من هذه الرسالة، هذه الأعمال مستمرة وأجد نفسي عاجزاً.(٢٠٤)

احتُجز الفلسطينيون العرب الذين بقوا في ضواحي القدس الغربية في البقعة، كما ذكرنا سابقاً. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، جمعهم الجيش الإسرائيلي مجدداً في منطقة مساحتها نصف ميل مربع محاطة بسياج من الأسلاك الشائكة. وكان يُسمح لهم خلال ساعات النهار بالتجول في منطقة سكنهم، ويُفرض عليهم حظر التجول ليلاً. وكان اللصوص الإسرائيليون يقتحمون السياج ويسرقون كل ما كانوا يستطيعون سرقته من غير اليهود. بالإضافة إلى ذلك كانت زمر من الجنود الإسرائيليين تقتحم البيوت بحجة البحث عن «أسلحة وعرب مخبئين»، وتنتزع أموالاً وجواهر وأشياء أُخرى ثمينة.(٢٠٥) وبسبب أزمة السكن، تحدى بعض اليهود سياسة السلطات العسكرية القاضية بالفصل، واستأجر غرفاً من غير اليهود في منطقة التجميع.

وكان توقُّف الأعمال العدائية رسمياً بين إسرائيل والدول العربية في أواخر

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، قد أتاح للاستيطان اليهودي في القدس أن يمتد إلى الأحياء العربية، التي كانت حتى ذلك الوقت مناطق عسكرية، وكان حي المصرارة واحداً منها. وتصف حنّة ليفي، التي هاجرت حديثاً من مراكش، الخطر الذي واجهته بعد أن استقرت ببيت قريب من الخط الفاصل:

> خارج منزلي كانت توجد لافتة «تحذير! الحدود أمامك». إذا خطوت خطوة غير صحيحة، سأصاب بطلقة قناص عربي. كانت تُقذف الحجارة ويُطلق الرصاص عبر نافذتي من الجانب الآخر [القدس الشرقية]. ولأن العيش في المكان كان خطراً جداً، لم تطالبني السلطات قط بدفع إيجار أو شراء البيت.[٢٠٦]

وقالت ليفي إن مهاجرين يهوداً، عملياً كانوا جميعاً من شمال إفريقيا، تم إسكانهم في حي المصرارة الواقع على الحدود «كي يعرف [الفلسطينيون] العرب أن يهوداً يعيشون هنا فيخشون التسلل إلى الحي.»[٢٠٧]

بحلول أواخر أيار/مايو ١٩٤٩، كانت الضواحي العربية في القدس الغربية قد أصبحت جميعها آهلة بالسكان اليهود، على الأقل إلى حد ما، ومعظمهم من المهاجرين الجدد.[٢٠٨] وخلال صيف سنة ١٩٤٩، جرى إسكان عدة مئات من المهاجرين الجدد من أوروبا الشرقية في دير ياسين، على الرغم من الاحتجاج الذي قدّمه إلى بن ـ غوريون عدد من قادة الفكر البارزين في الييشوف، بينهم مارتن بوبر وعكيفا إرنست سيمون، وكتبوا فيه أن «إعادة تأهيل دير ياسين خلال عام من الجريمة، وفي إطار التوطين الاعتيادي، يرقى إلى مصادقة على المذبحة، أو على الأقل إلى رضا ضمني عنها.»[٢٠٩] ولم يعط بن ـ غوريون رداً على احتجاجاتهم المتكررة، وأُسست غفعات شاؤول ب على موقع القرية.[٢١٠] ويقدِّر هنري كتن أن إسرائيل استولت على ما مجموعه عشرة آلاف منزل عربي تقريباً في القدس الغربية، معظمها مؤثث تأثيثاً كاملاً.[٢١١]

قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤

اغتالت منظمة ليحي في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ الكونت برنادوت، وسيط الأمم المتحدة لفلسطين. وكان أمضى أشهراً في رحلات مكوكية بين الدول العربية وإسرائيل محاولاً، بين عدة أمور، ترتيب عودة اللاجئين الفلسطينيين العرب إلى ديارهم. وكان برنادوت يشك في إمكان تطبيق خطة التقسيم الصادرة عن الأمم

المتحدة لحل الصراع العربي ـ اليهودي، وفي عدالتها. وقد رفع توصية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه «يجب أن تؤكد الأمم المتحدة حق اللاجئين العرب في العودة إلى ديارهم في المنطقة الواقعة تحت السيطرة اليهودية في أقرب وقت ممكن.»[٢١٢] وأرسل اقتراحات متعددة بالنسبة إلى القدس قبل أن يستقر على فكرة «كيان منفصل».

من الصعب تتبع حركة اللاجئين من القدس الغربية ما بعد الحرب، لأن عدداً كثيراً منهم توفرت لديه الإمكانات للاستقرار بمكان آخر، في الخارج على الأغلب. ولم يتحركوا بـ «صورة جماعية» للاستقرار بالضفة الغربية وغزة، أو بالأقطار العربية المجاورة، كما حدث بالنسبة إلى اللاجئين من قرى كثيرة. ومع ذلك، فقد كان يعيش في القدس الشرقية، في أواخر الأربعينات، ٧٥٠٠ لاجئ فلسطيني عربي من القدس، بمن فيهم أولئك من أحياء القدس الغربية: القطمون والبقعة الفوقا والبقعة التحتا والمصرارة.[٢١٣] وكان هؤلاء اللاجئون يعيشون إمّا في العراء، وإمّا جرى إسكانهم في المساجد والأديرة والمدارس، وإمّا في بيوت متهدمة في المدينة القديمة. وكانوا يحصلون على حصص ضئيلة من أغذية الإغاثة ويعانون سوء التغذية، إلاّ إن أحوالهم المعيشية كانت، على الرغم من كل شيء، أفضل من تلك التي يعيشها اللاجئون في غزة والضفة الغربية، جزئياً بسبب وجود كثير من منظمات الإغاثة المسيحية في القدس.[٢١٤] ويذكر أيضاً أن مجموعة من «اللاجئين المسيحيين ذهبت إلى السلط ومادبا وعمان، وانضمت إليها مجموعة من المقدسيين الأرمن.»[٢١٥]

وقد صنّف الموظف السابق لدى الانتداب البريطاني، ستيوارت بيرون، الذي كان يقوم بأعمال إغاثة الفلسطينيين في منطقة القدس، اللاجئين إلى ثلاث فئات هي: لاجئون رسميون ولاجئون اقتصاديون وقاطنون في القرى الأمامية.[٢١٦] وجرى إيواء كثير من «اللاجئين الرسميين» لاحقاً في مخيمات أقامتها الأونروا لدى إنشائها سنة ١٩٥٠. وكانت المعايير التي استخدمتها الأونروا لتعريف الأشخاص كلاجئين هي أولئك الذين فقدوا بيوتهم ووسائل عيشهم، أو كانوا محتاجين. وكان، ولا يزال، جميع الفلسطينيين الذين نزحوا عن القدس الغربية والقرى المجاورة لها لاجئين من هذه الفئة.

اللاجئون الاقتصاديون، بحسب بيرون، هم الذين تعرضوا لخسارة اقتصادية. وكانوا نوعين: النوع الأول، في حالة القدس الغربية، أولئك الذين كانوا يملكون عقارات لكن يقيمون بمكان آخر؛ الذين كانوا يعملون لدى سلطات الانتداب في المدينة؛ الذين فتحوا دكاكين أو مشاغل صغيرة، أو كانوا يعملون في خدمة الأغنياء

كخدم منزليين وسائقين وبستانيين. وهؤلاء اضطر كثير منهم إلى البدء مجدداً من لا شيء. أمّا النوع الآخر من اللاجئين الاقتصاديين فكان أناساً في منطقة القدس اعتمدوا على النشاط الاقتصادي للذين كانوا يكسبون رزقهم في القدس الغربية. وهؤلاء أدى سقوط القدس الغربية إلى انخفاض حاد في مستوى معيشتهم، وبالتحديد، كما كتب بيرون، في مستوى التعليم لديهم.

تأثر سكان القرى الأمامية، لا جرّاء الخطر الكامن في عيشهم على الخط الفاصل فقط، بل أيضاً جرّاء انفصال الكثيرين منهم عن أراضيهم، وكما في حالة بيت صفافا، انقطاعهم عن أهالي قريتهم وأقاربهم. ويلخص بيرون الحال بقوله إن «المشكلة في القدس بالذات أشد تركيزاً، لأنه يوجد هنا لاجئون رسميون ولاجئون اقتصاديون، وخط هدنة يخترق المدينة.»[٢١٧]

في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على توصيات الكونت برنادوت بشأن اللاجئين والقدس، ونصت الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣)، على التالي:

> ١١ ـ **تقرر** وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادىء القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.
>
> [.......]

ويكرس القرار رقم ١٩٤ قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ أن تكون القدس «كياناً منفصلاً» ويدعو إلى نزع السلاح من المدينة:

> **إن الجمعية العامة،**
>
> [.......]
>
> ٨ ـ **تقرر** أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة، بما في ذلك بلدية القدس الحالية، يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في موتسا) وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.
>
> **تطلب** من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في

> مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.
>
> **تصدر** تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها العادية الرابعة، اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمّن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.
>
> [.......]
>
> ٩ ـ **تقرر** وجوب منح سكان فلسطين، جميعهم، أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.
>
> [.......]

بعد أربعة أيام من قرار الأمم المتحدة، بلّغ الحاكم العسكري للقدس دوف جوزيف مجلس الحاكم أنه أمر، من أجل مواجهة رفض الأمم المتحدة إدخال القدس ضمن حدود إسرائيل، بتوسيع المناطق السكنية اليهودية فوراً، بحيث تشمل المناطق التي هجرها العرب ولم يتم حتى ذلك الوقت إسكان اليهود فيها. وكانت أول منطقة أُسكن اليهود فيها هي تلك الواقعة قرب مركز ماميلا التجاري.[٢١٨]

في شباط/فبراير ١٩٤٩، مع انتهاء أنشطة الحكم العسكري، ضمت إسرائيل القدس الغربية بأسرها. وكان تحدي إسرائيل لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ أول تحد من جانب الدولة لقرار صادر عن الأمم المتحدة.

الهدنة: إسرائيل والأردن يتقاسمان القدس

في ٢ شباط/فبراير ١٩٤٩، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها لم تعد تعتبر القدس الغربية أرضاً محتلة، وألغت الحكم العسكري هناك. وبدأت في الشهر نفسه مفاوضات في شأن القدس وباقي الأراضي الواقعة على طرفي خط الجبهة الإسرائيلية ـ الشرق الأردنية. وقد مثّل عبد الله التل شرق الأردن في المفاوضات، ومثّل موشيه دايان إسرائيل. وكان تقسيم القدس بين شرق الأردن وإسرائيل، من دون أخذ رأي الفلسطينيين العرب، أمراً مفروغاً منه سلفاً.[٢١٩]

لم يتطلب ترتيب «تسوية موقتة» بشأن القدس وقتاً طويلاً نظراً إلى البراغماتية التي أبداها الطرفان. ويقدم آفي شلايم، في كتابه «تواطؤ عبر نهر الأردن»، تحليلاً للدوافع الكامنة وراء التفاهم الإسرائيلي ـ الشرق الأردني.[٢٢٠] فمن وجهة نظر عسكرية، تُوفر القدس عمقاً استراتيجياً للبلدين. كما رأى القادة الصهيونيون والملك

عبد الله أن الوزن الديني والتاريخي المرتبط بالمدينة يمكن أن يضفي الشرعية على نظاميهما. فقد كان هناك المفتي والهيئة العربية العليا والتيارات الفلسطينية بصورة عامة، وهذه كلها اعتُبرت معادية للأهداف الصهيونية والهاشمية في فلسطين. وبالنسبة إلى الملك عبد الله، فإن قمع دعاة التيارات الفلسطينية سيتحقق إلى حد بعيد إذا ما تمت له السيطرة على القدس الشرقية، قاعدة انطلاقهم. وكانت إسرائيل مستعدة للتخلي عن القدس الشرقية إذا كان ذلك يعني كسب شريك يسحق آمال العرب الفلسطينيين بإقامة دولة، ويقوم بتحييد أنشطتهم خلف الخط الفاصل في القدس. وعلى أي حال، كان القادة الإسرائيليون يدركون أنه يتعين عليهم أن يكونوا صبورين فيما يختص بالقدس، لأن احتلال المدينة بكاملها من شأنه استثارة المجتمع الدولي ودفعه إلى المطالبة بتدويلها. والاستنتاج الذي يخلص إليه شلايم هو أن التقسيم «كان مفضلاً على التدويل».[٢٢١] وقد كتب دوف جوزيف في تأييد تقسيم القدس:

> أجد من الصعب فهم المنطق السياسي الذي يقول إنه من الأفضل ألاّ يحصل كلانا على شيء، بدلاً من أن يحصل العرب على شيء ما؛ سنقتلع واحدة من أعيننا كي نقلع لهم الاثنتين.[٢٢٢]

كانت معارضة إسرائيل للتدويل وثقتها بمتانة وضعها تجاه جيرانها قويتين إلى حد أن وزير الخارجية، موشيه شاريت، أعلن، في أواسط سنة ١٩٤٩، أن إسرائيل لن تقبل التدويل حتى في مقابل معاهدة سلام مع الدول العربية.[٢٢٣]

وقّع شرق الأردن وإسرائيل اتفاقية هدنة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٤٩، نصّت على أن حدودهما المشتركة ليست سياسية ولا إقليمية، ولا تلزمهما «بخصوص التسوية النهائية لمسألة فلسطين.»[٢٢٤] وواصل الطرفان المحادثات بينهما للتوصل إلى معاهدة سلام شاملة، لكنهما لم يتمكنا من جَسر الخلافات، ولا سيما فيما يتعلق بالقدس. ورفضت إسرائيل فوراً طلب الأردن الأول السماح بعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم في الضواحي الجنوبية للقدس الغربية.[٢٢٥]

انقطعت المفاوضات بين الأردن وإسرائيل في أيار/مايو، واستؤنفت في كانون الثاني/يناير ١٩٥٠. وكان المطلبان الإسرائيليان الجوهريان هما السيطرة على الحي اليهودي في المدينة القديمة، والحق في الوصول الآمن إلى جبل المشارف. وبالنسبة إلى الأردنيين، كان المفاوضون مستعدين على وجه العموم للقبول بتعويض مالي عن الأحياء العربية في القدس الغربية. لكن خلوصي الخيري، الذي كان وزيراً فلسطينياً

عربياً في الحكومة ومشاركاً في المفاوضات، طالب باستعادة جميع الأحياء العربية في القدس، الأمر الذي أدى إلى إبعاده عن الفريق المفاوض.[٢٢٦] ودخلت إسرائيل لاحقاً في مفاوضات مباشرة مع الملك، ووضع الطرفان بسرعة مسودة اتفاقية سلام. وقد وافق الطرفان في المسودة، من دون إشارة صريحة إلى اللاجئين، على دفع تعويضات لأصحاب الأملاك في القدس الذين بقيت أملاكهم تحت سيطرة الطرف الآخر، أي العرب من القدس الغربية، واليهود من القدس الشرقية،[٢٢٧] إلاّ إن الاتفاقية لم توقّع قط بسبب عدم استعداد الأردنيين للتنازل عن أي منطقة في المدينة القديمة، وبسبب الضغط الموجه من الدول العربية ضد عقد معاهدة منفردة مع إسرائيل.[٢٢٨]

في هذه الأثناء، كان اللاجئون الفلسطينيون من القدس الغربية يترقبون عبثاً، في الجانب الشرقي من خط الهدنة، نتيجة طيبة للمفاوضات. وقد كتب مافريدس في ذلك الوقت:

> وبعدما توقفت الأعمال العدائية، بات سكان أحياء البقعة والقطمون والطالبية والكولونية الألمانية والكولونية اليونانية، الذين لجأوا إلى المدينة القديمة، ينتظرون بأسى شديد أن يفتح باب الخليل والباب الجديد [أي توحيد شطري المدينة المقسمة]، كي يتمكنوا من الذهاب لاستعادة بيوتهم المهجورة.[٢٢٩]

وفيما بعد، وصف ستيوارت بيرون من القدس الشرقية سير الخط الفاصل آنذاك، بقوله:

> يبتدئ من الشمال، ويأتي مائلاً إلى الجهة الغربية حتى يصل إلى النتوء الغربي لجبل المشارف، الواقع إلى الغرب من الطريق الرئيسي، ثم ينحدر في اتجاه الجنوب، ملامساً الكولونية الأميركية وسان جورج، اللذين بقيا أيضاً في الأردن على بعد بضع ياردات، ويكمل حتى يصل إلى باب العمود، الذي بقي أيضاً في الأردن. وهنا ينعطف في اتجاه الجنوب الغربي، ويتسلق الهضبة، بمحاذاة سور المدينة القديم، ثم ينحدر حتى يصل تقريباً إلى باب الخليل. ومن ثم يسير مرة أُخرى بمحاذاة سور المدينة القديمة حتى الزاوية الجنوبية الغربية منه. وهنا ينعطف شرقاً، لكن حتى أسفل باب النبي داود فقط، ثم جنوباً مرة أُخرى، في اتجاه مبنى الحكومة السابق، ومن هناك ينساب نحو الغرب بالتدريج.[٢٣٠]

وكان هناك في النتوء الشرقي من جبل المشارف منطقة مجردة من السلاح،

توجد فيها الجامعة العبرية ومستشفى هداسا والمقبرة العسكرية البريطانية.

تواصلت أسرلة القدس الغربية في أثناء المفاوضات. ومن أجل تقليص أي تنازلات إسرائيلية محتملة في حال التوصل إلى اتفاقية سلام، أمر موشيه دايان بإسكان يهود في حي الثوري الواقع على الحدود، بالإضافة إلى تالبيوت ورامات راحيل. وكان القصد من تعليمات دايان استباق أي ضغط على إسرائيل من جانب لجنة الهدنة برئاسة الأمم المتحدة لدفعها إلى التخلي عن سيطرتها على طريق القدس – بيت لحم الجنوبي.[٢٣١] وكما حدث في الأحياء العربية الأُخرى التي فُتحت أمام التوطين، جرى نهب المباني والبيوت في منطقة الثوري.[٢٣٢]

في أيار/مايو ١٩٤٩، استولت إسرائيل، بناء على اتفاقية الهدنة، على النصف الشمالي من بيت صفافا، وهي قرية في جنوبي القدس كانت تحت السيطرة الأردنية. ولم يُستشر سكان القرية بشأن الترتيب القاضي بتقسيم قريتهم، ويمكن تفهُّم السخط الذي انتابهم، فقد ظل السكان طوال عام قادرين على التنقل بين نصفي القرية، لكن بعد ذلك أُقيم سياج قسّم العائلات وفصل الناس عن أراضيهم. فأحمد سلمان، مثلاً، فقد مئة دونم من الأرض في القدس الغربية، في حين بقي هو في الجانب الأردني من القرية.[٢٣٣]

لم ترفع إسرائيل القيود المفروضة على الفلسطينيين المحتجزين في منطقة البقعة إلاّ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩.[٢٣٤] وأصدرت لهم بطاقات هوية إسرائيلية، ليشكلوا مع سكان بيت صفافا الموجودين في الأراضي الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية أقلية فلسطينية عربية في القدس الغربية. وصادر القيِّم على أملاك الغائبين منازل عدد كثير من العرب المقيمين بمنطقة البقعة، وأُرغموا على دفع إيجارات لدولة إسرائيل. وكتب جون روز عن مصادرة منزل عمته في البقعة:

> هذا القانون [أملاك الغائبين] أدرك العمة أروزياغ أخيراً، وبلّغها القيِّم على أملاك العدو أنه لم يَعد لها حقوق في المنزل. وأصبحت تُعامل كمستأجِرة، وأُرسلت إليها مطالبة بأجر الغرفتين اللتين كانت تشغلهما، وزيادة على ذلك، طولبت بتسليم الإيجارات التي كانت تتقاضاها إلى القيِّم. وكان المالك أخاها المتوفى، هاغوب، الذي اعتُرف بابنيه وابنتيه ورثة للعقار. واعتُبر اثنان منهما غائبين، والآخران حاضرين. أقلقنا هذا الأمر جداً، وتعاطفنا مع العمة أروزياغ التي استمرت، عبثاً، تشرح أن المنزل في الحقيقة ملك لها. فقد عاشت فيه منذ أن بناه أخوها في مطلع القرن، وأنها أنفقت كل ما كانت تكسبه على المبنى. لسوء الحظ وقع كل التماس لها على آذان صماء.[٢٣٥]

نقل إسرائيل للحكومة إلى القدس الغربية

مع نهاية سنة ١٩٤٨، لم تكن إسرائيل قد ضمت القدس الغربية رسمياً كي لا تعرض للخطر طلبها غير المبتوت بالانضمام إلى الأمم المتحدة. فبعد أن رفض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، طلب إسرائيل الأول للانضمام إلى الأمم المتحدة، كرر مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة أمام الجمعية العامة التأكيد أن حكومته تنوي الامتثال للقرارات المتعلقة بالقدس.[٢٣٦]

أخذت الشكوك تساور الأمم المتحدة بخصوص صدق نيات الحكومة الإسرائيلية، فيما يتعلق بالقدس، عندما بدأت، في أوائل سنة ١٩٤٩، نقل مكاتبها من تل أبيب إلى المدينة. وقد احتل نقل مكاتب الحكومة الأولوية القصوى في جدول أعمال بن – غوريون باعتباره خطوة مهمة نحو إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، وإجراء وقائياً ضد تطبيق قرارات الأمم المتحدة بتدويل المدينة. ومع ذلك، واصل آبا إيبن، مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة، محاولاته لجعل الأمم المتحدة تفكر عكس ذلك.

في إثر تقديم إسرائيل طلباً جديداً للعضوية في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩، أدلى إيبن بشهادة أمام اللجنة السياسية الخاصة بهذا الغرض. وقد أورد هنري كتن في كتابه «القدس» (*Jerusalem*) أقواله أمام اللجنة، التي كانت في أفضل الحالات مضللة، وفي أسوئها مخادعة. فعندما سُئل إيبن عن نيات إسرائيل وراء نقل مكاتب الحكومة، قال:

> ... إن إعادة إنشاء مؤسسات الصحة والتعليم، وعلى الأقل جزء من العمل الرسمي، الذي كان ذات يوم مصدر الدعم الرئيسي للقدس، هو أمر لا بد منه كي لا يعم المدينة البؤس والكآبة. هذا هو الدافع الوحيد إلى نقل موظفي الدوائر غير السياسية إلى القدس، إذ إن وجودهم فيها يمكن أن يوقف الهروب من القدس ويحافظ على أولوية المدينة التقليدية في المجالات الطبية والتعليمية والدينية للبلد. ولم تنجم أي حقائق قانونية عن هذه الخطوات، التي لم تُملِها الرغبة في خلق حقائق سياسية جديدة، وإنما الرغبة في دعم القدس وإضافة الانتعاش الاقتصادي إلى الجوانب الأُخرى من تعافيها الرائع.[٢٣٧]

وأكد إيبن أيضاً للجنة أن إسرائيل لن تلجأ إلى المادة ٢، الفقرة ٧، في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحظر على المنظمة التدخل في المسائل الواقعة ضمن نطاق

«السلطة التشريعية الداخلية للدول»، كي تتفادى الالتزام بتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين والقدس:

> ستتعاون الحكومة الإسرائيلية مع الجمعية العامة للبحث عن حل لهذه المشكلات... لا أعتقد أن المادة ٢، الفقرة ٧، من الميثاق، التي تتعلق بالسلطة القانونية الداخلية، يمكن أن تؤثر في مشكلة القدس، لأن **الوضع القانوني للقدس مختلف عن ذاك الذي للأراضي الواقعة تحت سيادة إسرائيل**. وإحساسي الخاص هو أنه سيكون من الخطأ أن تلجأ أيٌّ من الحكومات المعنية إلى حقوقها القانونية، فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين، لإبعاد الناس عن أراضيهم.[٢٣٨]

وأضاف إيبن أن «الجمعية العامة» عندما تقبل إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة، فإنها «ستكون قادرة على أن توجه توصياتها [بشأن القدس] إلى الحكومة مباشرة، وهو ما سيضفي، باعتقادي، على هذه التوصيات شرعية كبيرة جداً.»[٢٣٩] ولا بد من أن إيبن كان واثقاً بأن الأمم المتحدة لن تُخضع أقواله لتمحيص دقيق، حتى إنه ادعى أن عقد الكنيست الإسرائيلي، أي البرلمان، لجلسته الأولى في القدس في ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٩، تم فقط بناء على «دافع تاريخي لا علاقة له على الإطلاق بالوضع المستقبلي للقدس.»[٢٤٠]

لم يحاول بن - غوريون من ناحيته إخفاء خططه الرامية إلى التمسك بالقدس قط. فبحسب خطة الأعوام الأربعة لتطوير الدولة، كانت القدس ستصبح مركز الحياة، وستنتقل إليها المؤسسات الحكومية والوطنية والثقافية. وأيضاً ستنشأ فيها صناعات جديدة، ويُقام حولها نطاق دفاعي من المستعمرات.[٢٤١]

وعلى الرغم من الخطوات الإسرائيلية في القدس، فقد رأت الأمم المتحدة من الملائم قبولها عضواً جديداً فيها في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩، مع تسجيل «تصريحاتها وشروحاتها» بخصوص تطبيق القرارين رقم ١٨١ ورقم ١٩٤ في محاضرها.[٢٤٢]

واصلت الحكومة الإسرائيلية، في هذه الأثناء، نقل مكاتبها بانتظام إلى القدس. وكان الجانب الرئيسي في هذه العملية نقل الآلاف من موظفي الحكومة، الذين حصلوا على معاملة تفضيلية فيما يتعلق بالسكن. ففي ١٢ نيسان/أبريل ١٩٤٩، عُقد اجتماع حكومي على مستوى عال في وزارة الدفاع لمناقشة إسكان موظفي الحكومة في القدس. وتقرر تخصيص ٤٠٠ شقة للموظفين ومنحهم الأفضلية في اختيار الشقق في أحياء البقعة والكولونية الألمانية والكولونية اليونانية. وعُيِّن شاؤول أفيغور، أحد المستشارين القريبين جداً من بن - غوريون، حَكَماً مطلقاً لبتّ أي منازعات. وكجزء

من توطين وإعادة توطين المهاجرين الجدد في أماكن بديلة، مُنحت دائرة الاستيعاب صلاحية بالنسبة إلى المصرارة ولفتا التحتا.[٢٤٣] وفي إثر هذا القرار، بات يخصص للمهاجرين في الأحياء المحجوزة لموظفي الحكومة شقق بحالة سيئة جداً ويحتاج إصلاحها إلى تكلفة مرتفعة جداً.[٢٤٤] وحُجزت البيوت في حي الطالبية الراقي للموظفين الكبار فقط والذين كانت لهم صلات مهمة، مثل القضاة والأساتذة في الجامعة العبرية.[٢٤٥]

ومع ذلك كان يجري أحياناً، ولاعتبارات سياسية، إسكان موظفين حكوميين في أحياء مرغوب فيها بدرجة أقل. فموظفو وزارة التموين وتوزيع الحصص جرى إسكانهم في حي الثوري، المتاخم لخط الهدنة. وكانت البيوت هناك في حالة مزرية بسبب القتال العنيف الذي دار في الحي، كما كان هناك خطر نيران القناصة. ومع ذلك اتُّخذ قرار بإسكان الموظفين في الثوري لأن هدف إسرائيل كان توطين اليهود في جميع مناطق القدس الواقعة تحت سيطرتها. وطلب كثيرون من الموظفين أن يُعاد إسكانهم في القطمون، حيث كانت البيوت الواسعة في حالة أفضل. وفي النهاية، نجح الموظفون الكبار في السكن في القطمون، بينما بقي الموظفون العاديون في الثوري.[٢٤٦]

ولتلبية حاجات الأعداد المتزايدة من السكان في القدس، افتتحت الحكومة الإسرائيلية الكثير من المدارس الجديدة وخدمات صحية، شغل معظمها مباني تخص الفلسطينيين. وافتتحت الهستدروت عشرات المدارس في المصرارة والبقعة والكولونية الألمانية وعين كارم.[٢٤٧] ومن أجل تنشيط الاقتصاد اليهودي في القدس، مُنحت الصناعات والمشاريع الاقتصادية الصغيرة الجديدة قروضاً خاصة لجذبها إلى المدينة.[٢٤٨] وسلَّم القيِّم على أملاك الغائبين مباني كثيرة، معظمها في ماميلا، لتحويلها إلى مشاغل، بينما أُقيمت مشاريع أُخرى في الكولونية الألمانية والكولونية اليونانية.[٢٤٩]

القدس كعاصمة لإسرائيل

في خريف سنة ١٩٤٩، دفعت مجموعة من الدول الكاثوليكية (وخصوصاً من أميركا اللاتينية) والدول الشيوعية والإسلامية في اتجاه إجراء تصويت جديد على التدويل في الجمعية العامة للأمم المتحدة.[٢٥٠] وحُدد يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر موعداً لإجراء التصويت. لكن الحكومة الإسرائيلية كانت في ذلك الوقت قد قطعت شوطاً بعيداً لجعل القدس الغربية المركز السياسي للبلد. وكما كتب كينيث بيلبي،

مراسل «نيويورك هيرالد تريبيون» (*New York Herald Tribune*): «في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، بينما كانت الجمعية [العامة] للأمم المتحدة تستعد لمناقشة خطة تدويل جديدة، كانت الحكومة الإسرائيلية تتحرك بأقصى سرعتها [...] وكانت كل وزارة قد أسست نواة لها في القدس، وانتقل إليها نحو ألف موظف حكومي. كانت إسرائيل تستعد لوضع الأمم المتحدة أمام 'حقيقة منجزة'.»[٢٥١] وكان وزير الخارجية شاريت قد أعلن في الشهر السابق، رداً على اقتراح من لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين بالعمل على تدويل المدينة، أن «القدس جزء لا يتجزأ من إسرائيل – سياسياً وعسكرياً وإدارياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً.»[٢٥٢] وقبل أربعة أيام من موعد التصويت في الأمم المتحدة، كرر بن – غوريون التشديد على أن «القدس اليهودية جزء حيوي لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وغير قابل للفصل عنها.»[٢٥٣]

وأعادت الجمعية العامة، في قرارها رقم ٣٠٣ (الدورة ٤)، تأكيد قراراتها السابقة بشأن القدس، أي قيام نظام دولي بتأسيس «كيان منفصل» في المدينة. وأثار القرار قلقاً شديداً لدى الحكومة الإسرائيلية، بل إنها ناقشت احتمال أن تُنشئ الأمم المتحدة جيشاً دولياً يحتل القدس بالقوة. وقال بن – غوريون تعقيباً على ذلك، «من الواضح أنه إذا وصلت الأمور إلى حد مواجهة مع قوة عسكرية مرسلة من قِبل الأمم المتحدة، فإننا سوف نتراجع.»[٢٥٤] ومع ذلك، قدّرت الحكومة أنه من غير المحتمل أن يكون هناك اجتياح تقوم به قوات تابعة للأمم المتحدة، وما يُخشى منه هو احتمال فرض عقوبات اقتصادية باعتبار ذلك أمراً أكثر واقعية في ضوء القرار.[٢٥٥]

ولم تثن مخاوف الحكومة بن – غوريون عن الاندفاع مجدداً، متخطياً مخاوف حكومته، لتنفيذ خططه لجعل القدس منطقة إسرائيلية غير قابلة للجدل. ونظر رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى قرار الأمم المتحدة الأخير باعتباره محكاً لاختبار التصميم الإسرائيلي بشأن المدينة. كما اعتقد أن التدويل لن يشكل خطراً على استقلال إسرائيل فحسب، بل من شأنه أيضاً أن يشجع الدعوات الصادرة عن الأمم المتحدة إلى إعادة اللاجئين الفلسطينيين العرب إلى ديارهم.[٢٥٦] وكما كتب في يومياته: «إذا أفشلنا قرار الأمم المتحدة هنا، فإن مسألة الحدود سوف تختفي، ولن نُطالَب بالقبول بعودة اللاجئين. إن النجاح في مسألة القدس سيحل جميع المشكلات الدولية المحيطة بإسرائيل.»[٢٥٧]

أعلن بن – غوريون أن «القدس جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل وعاصمتها الأبدية. وأي تصويت للأمم المتحدة لن يغير هذه الحقيقة أبداً.»[٢٥٨] وحذا

الكنيست حذو رئيس الحكومة، وصوّت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ على إعلان القدس رسمياً عاصمة لإسرائيل وتسريع نقل المكاتب الحكومية إلى المدينة.

لم يكن تحدي بن – غوريون قرار الأمم المتحدة رقم ٣٠٣ مجرد عمل معاند متهور، وإنما خطوة محسوبة مبنية على التفاهمات التي تم التوصل إليها مع الطرف الأردني، وعلى التحركات الأخيرة للولايات المتحدة وبريطانيا. فقد صوتت كلتا الدولتين مع إسرائيل ضد قرار الأمم المتحدة رقم ٣٠٣. ومنذ الصيف، أصبحت وزارة الخارجية الأميركية تعتبر أن «الكيان المنفصل» في القدس «غير واقعي، لأن الأمم المتحدة لا تستطيع تطبيقه ضد رغبات إسرائيل والأردن من دون استخدام قوات كبيرة.»[٢٥٩] وأصبحت واشنطن تدعم خطة لجنة التوفيق القاضية بتدويل محدود بسيطرة إسرائيلية على القدس الغربية وسيطرة الأردن على القدس الشرقية.[٢٦٠] أمّا بريطانيا، فقد اعترفت بإسرائيل وأصبحت تعتبرها دولة صديقة، وأيدت التفاهمات الأردنية – الإسرائيلية بخصوص القدس وفلسطين على وجه العموم. وقد امتنعت الولايات المتحدة وبريطانيا، بالإضافة إلى الاتحاد السوفياتي، من التصويت، عندما جرى التصويت لاحقاً في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر في مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، على إزالة المكاتب الحكومية الإسرائيلية من القدس.[٢٦١]

كان واضحاً للحكومة الإسرائيلية أنها تستطيع الاستمرار في خططها لتأهيل القدس وتكريس المدينة عاصمة لإسرائيل، لأنه من دون دعم الدول الكبرى في الأمم المتحدة، فإن قرارات المنظمة لن تنفذ.

خاتمة

قدمت هذه الدراسة رؤية لسقوط القدس الغربية تختلف عن الرواية الصهيونية التقليدية المشار إليها في المقدمة. وفي تتبعها للغزو الصهيوني للمدينة، ألقت الضوء على ما حدث للسكان الفلسطينيين العرب المحليين وأحيائهم.

باختصار، يمكن القول إن الأعمال العدائية التي بدأها الفلسطينيون في القدس، في أواخر سنة ١٩٤٧، كان القصد منها تعطيل تنفيذ خطة التقسيم أكثر مما كان الدخول في حرب مع الصهيونيين. وقد فر الفلسطينيون العرب، بمن فيهم الأثرياء، من القدس الغربية بعد حملة مكثفة من جانب القوات الصهيونية لطردهم. ولا يوجد ما يدل على أن الزعماء العرب دعوا الفلسطينيين العرب في القدس إلى الهرب؛ بل هناك مناشدات وأوامر تدعوهم إلى الصمود.

كانت القدس مسرحاً لعدد من أعنف المعارك في سنة ١٩٤٨، نجم عنها سقوط آلاف الضحايا من العرب واليهود. ومثلما كان عليه الأمر في أماكن أُخرى في فلسطين، كانت القوات الصهيونية أفضل استعداداً من قوات الفلسطينيين العرب، والجنود الصهيونيون أكثر عدداً من الجنود العرب، حتى بعد أيار/مايو، عندما دخلت الدول العربية المجاورة الحرب. لقد حاول المقاتلون العرب غير النظاميين قبل ذلك، بعد أن فشلوا في احتلال المستعمرات اليهودية الحصينة جداً، قطع خطوط الإمدادات إلى القدس اليهودية، وعندها ظهر هجوم صهيوني كاسح ممر القدس من جميع الفلسطينيين العرب، ولاحقاً جرى إفراغ القدس الغربية. وخلال هذا الهجوم ارتكب مقاتلو الإرغون وليحي مجزرة دير ياسين، التي يجب وضع دور الهاغاناه فيها أيضاً موضع تساؤل. وأدت المجزرة إلى تسريع هروب كثير من المدنيين الفلسطينيين العرب. ومع سقوط القطمون، بقي عدد قليل منهم في القدس الغربية.

تمكنت القوات الصهيونية بسرعة من احتلال وتعزيز المواقع البريطانية في القدس الغربية بالتواطؤ مع العسكريين البريطانيين المغادرين في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، يوم إعلان بن ـ غوريون استقلال إسرائيل. وبينما كان قادة الوكالة اليهودية في السابق يخفون آمالهم بضم القدس بأسرها في دولة يهودية، فإنهم مع اندلاع الحرب قاموا بجهد مكثف لغزو باقي المدينة. وأُحبط الدفاع الضاري للمقاتلين العرب غير النظاميين، ودخول الفيلق العربي إلى المدينة القديمة، خططهم. لكن الفيلق العربي لم يتصدّ للسيطرة الإسرائيلية على القدس الغربية، انسجاماً مع الاتفاقية السرية بين شرق الأردن والقيادة الصهيونية لاقتسام فلسطين، ووفقاً للخطوط العريضة لخطة التقسيم. وكانت القدس الحلقة الوحيدة الناقصة في التفاهمات التي تمت بينهما. وفي الواقع، هذا ما أتاح المجال لإرسال الفيلق إلى هناك على مضض. وعلى الرغم من حقيقة أن فرص الفيلق للقيام بغزو ناجح للقدس الغربية كانت جيدة، فإنه لم يكن في نيته أو نية الولايات المتحدة وبريطانيا السماح بحدوث ذلك. وأدت هدنة فُرضت بعد ضغط شديد من أميركا وبريطانيا إلى فسح المجال أمام القوات الإسرائيلية لنقل المزيد من الجنود وكميات هائلة من الأسلحة إلى القدس.

وسارعت السلطات الصهيونية إلى إشغال كل حي عربي في القدس الغربية جرى إخلاؤه بالسكان اليهود، لا بنية تأمين مأوى موقت، وإنما لأسرلة جميع المناطق المحتلة بصورة دائمة. وعمدت الحكومة الإسرائيلية، التي شجعها عجز الأمم المتحدة عن فرض قراراتها، إلى تعزيز موقعها في القدس بإعلان المدينة عاصمة أبدية لدولة إسرائيل.

بقي في القدس الغربية بضع مئات من غير اليهود: أولئك الموجودون في قرية

بيت صفافا المقسمة، وأولئك الذين جُمعوا في البقعة. وأصبح الآخرون لاجئين. وقد هدمت القوات الصهيونية ٣٧ قرية عربية من مجموع ٤١ قرية في القسم الذي وقع تحت سيطرتها من قضاء القدس.[٢٦٢] وطردت ما يزيد على ٦٠,٠٠٠ من الفلسطينيين العرب من القدس الغربية وجوارها المباشر.[٢٦٣]

المصادر

أوجه شكري إلى المشرف على المشروع، سليم تماري، وإلى الزملاء الباحثين الآخرين المشاركين فيه: روشيل ديفيس ودااليا حبش وتيري رمبل. أشكر أيضاً جوش بلوك ومنير فخر الدين وكمال الجعفري على مساعدتهم، ووالدتي، أبيغيل كريستال، على مواظبتها على التحرير. وأنا مدين بالشكر لمايكل دمبر ونورمان فنكلشتاين وبيفات سوسكيند على الملاحظات التي أبدوها على مسودة سابقة، كما أن مساندة زملائي من العاملين في مشروع «حقوق الإقامة للفلسطينيين» التابع لـ AIC ـ إنغريد جرادات غاسنر وعبير أبو خضير ومحمد جرادات وفؤاد أبو ريا وبثينة درويش ـ كانت أمراً لا غنى عنه للقيام بهذا البحث. وأوجه شكراً خاصاً إلى الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم، وخصوصاً تكفا هونيغ ـ بارناس.

(١) Banks, *Torn Country*, p. 24.

وصف بانكس للقدس ما قبل سنة ١٩٤٨ هو كالتالي: «في السابق، كما الآن، كانت القدس مقسمة إلى المدينة القديمة في الشرق، والجديدة في القطاع الغربي، الذي كان يمتد في اتجاه الجنوب، ويعرف باسم القدس اليهودية.»

(٢) Dumper, *The Politics of Jerusalem since 1967*, p. 67.

(٣) احتفظت الكولونية الألمانية، التي استوطنتها في الأصل جماعة الهيكليين الألمانية في القرن التاسع عشر، باسمها حتى بعد أن أصبحت حياً أغلبيته من العرب.

(٤) دُعيت الكولونية اليونانية بهذا الاسم لأن اليونان كانوا هم من عمّر نواة الحي. وبقي الاسم هو ذاته حتى بعد أن أصبح في أغلبه حياً عربياً.

(٥) Bilby, *New Star in the Middle East*, p. 196.

(٦) Great Britain, Parliamentary Papers, Cmd. 5479, chapter XII, paragraphs 10 and 12,

مقتبس في:

Bovis, *The Jerusalem Question*, p. 23.

(٧) Simons, *International Proposals*, p. 83.

(٨) Bovis, op. cit., p. 50.

(٩) Hadawi, *Loss of a Heritage*, p. 141.

بحسب الجغرافي الفلسطيني خليل التفكجي، كما نقلت عنه «جيروزالم بوست»، ١٩٩٥/٦/٢، فإن الـ ١٥,٢١٪ من الأراضي التي يمتلكها «سكان آخرون» كانت أراضي تملكها الكنيسة المسيحية.

(١٠) Bovis, op. cit., p. 60.

(١١) Golani, «Zionism Without Zion,» p. 43.

(١٢) Ibid.

(١٣) Bovis, op. cit., p. 60.

(١٤) Francis Ofner, «December 1947: From the Notes of a Journalist,» *Jerusalem Post*, 14 December 1990.

(١٥) Khalidi, «The Arab Perspective,» p. 121.

(١٦) Ibid.

(١٧) Shlaim, *Collusion Across the Jordan*, p. 617.

(١٨) Ibid., p. 217.

(١٩) Ibid., p. 239.

(٢٠) Shlaim, «The Debate about 1948,» p. 299.

(٢١) Khalidi, op. cit., p. 118.

(٢٢) العارف، «نكبة فلسطين»، ص ١٧، ٣٩، ٤٨.

(٢٣) Flapan, *The Birth of Israel*, p. 190.

(٢٤) Lorch, *The Edge of the Sword*, p. 43.

(٢٥) Shlaim, *Collusion Across the Jordan*, op. cit., p. 239.

(٢٦) Flapan, op. cit., p. 194.

(٢٧) Shlaim, «The Debate about 1948,» op. cit., p. 293.

(٢٨) Pappe, *Britain and the Arab-Israeli Conflict*, p. 7; Shlaim, «The Debate about 1948», op. cit., p. 293.

(٢٩) Neff, *Fallen Pillars*, p. 50.

حصل القرار رقم ١٨١ (الدورة ٢) بصعوبة شديدة على أغلبية الثلثين المطلوبة، إذ صوتت معه ٣٣ دولة وضده ١٣.

(٣٠) Collins and Lapierre, *O Jerusalem*, p. 56;

مقابلة، عبد الله البديري.

(٣١) Cunningham Papers, box 2, file 3. Middle East Center, St. Anthony's College (Oxford),

مقتبس في: Palumbo, *The Palestinian Catastrophe*, p. 35.

(٣٢) Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, p. 33.

مع أن موريس يوحي ضمناً بأن هذه العمليات كانت غير مصادق عليها، فإنه لا يقدم دليلاً يدعم هذا الادعاء.

(٣٣) Flapan, op. cit., p. 95;

العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

(٣٤) مقابلة، عبد الله البديري. خدم في الفيلق العربي في الفترة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٦.

(٣٥) بشأن الأرقام المتعلقة بقوة العرب والصهيونيين العددية، أنظر:

Khalidi, *From Haven to Conquest*, Appendices VIII, IX-A and IX-B, pp. 858-871.

(٣٦) مقابلة، عبد الله البديري.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) مقابلة، علي حسن عليان.

(٣٩) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٤٠) Morris, op. cit., p. 16.

(٤١) Mattar, *The Mufti of Jerusalem*, p. 127.

(٤٢) Ben-Gurion, *War Diaries*, p. 169, entry for 21st January 1948,

مقتبس في: Morris, op. cit., p. 23.

(٤٣) مقابلة، AR.

(٤٤) مقابلة، عبد الله البديري.

(٤٥) Collins and Lapierre, op. cit., p. 62.

(٤٦) Khalidi, *From Haven to Conquest*, op. cit., pp. 858-871.

(٤٧) Flapan, op. cit., p. 196; Shlaim, *Collusion Across the Jordan*, op. cit., p. 217.

التقديرات مبنية على حسابات وليد الخالدي التي اقتبسها فلابان، وتشتمل على القوات المجندة كلياً، وقوات الخط الثاني في المستعمرات، وكتائب الشبيبة (الغادناع)، والحرس الوطني، ومقاتلي الإرغون وليحي. ويكتب شلايم أن بن ـ غوريون ركز ثلث القوات الإسرائيلية داخل القدس وحولها لأنه اعتبر المدينة حيوية جداً في الحرب ضد الجيوش العربية.

(٤٨) مقابلة، هاغيت شلونسكي.

(٤٩) مقابلة، تكفا هونيغ ـ بارناس.

(٥٠) Golani, op. cit., pp. 45-46.

(٥١) Cunningham Papers, op. cit.,

مقتبس في: Palumbo, op. cit., p. 36.

(٥٢) Flapan, op. cit., p. 95.

(٥٣) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢، ١٣٣.

(٥٤) بين الذين أجريت مقابلات معهم لغرض كتابة هذه الدراسة، يعتقد مقاتلان سابقان شاركا في القتال بشأن القدس، أحدهما عربي والآخر يهودي، بصورة جازمة أن البريطانيين كانوا منحازين إلى جانب القوات الصهيونية. ذكر العربي، وهو ضابط سابق في شرطة الانتداب البريطاني الفلسطينية في القدس، شرطة المستعمرات اليهودية كمثال للانحياز المؤسساتي (مقابلة، AR). وقال إن البريطانيين، كسياسة لهم، دربوا ضباط شرطة يهوداً من أجل تأسيس شرطة المستعمرات اليهودية، التي كانت مهمتها حماية المستعمرات اليهودية. وأن هؤلاء الضباط كانوا ينسقون أنشطتهم بصورة وثيقة مع الشرطة البريطانية. ولم تقدم مساعدة كهذه للفلسطينيين العرب لمساعدتهم على حماية قراهم وأحيائهم. تكفا هونيغ ـ بارناس، المجندة السابقة في الهاغاناه، روت تجربتين شخصيتين تشيران في نظرها إلى انحياز الجيش البريطاني إلى الهاغاناه:

في المرحلة المبكرة من القتال بشأن القدس، كنت جزءاً من وحدة احتياط أُرسلت للقيام

بمهمات متنوعة. وفي أثناء قيامي بأداء واحدة من هذه المهمات ذهبت مع مجموعة من الفتيات إلى الجامعة العبرية في جبل المشارف. وكانت مهمتنا جلب أسلحة من مخبأ للسلاح في مختبر العلوم الطبيعية. وأُعطينا عدداً من بنادق ستن المفككة، خبأنا أجزاء منها تحت قمصاننا. وصعدنا إلى الباص. وكنت آخر من صعد ودفعت الأجرة للسائق. وعندما توجهت للجلوس، لاحظت أن ثلاثة جنود بريطانيين في الباص كانوا يضحكون. ثم انتقلت عدوى الضحك إلى جميع ركاب الباص. ولم أعرف لماذا، إلى أن أدركت أن جزءاً من بندقية ستن كان بارزاً من تحت طرف قميصي. ولم يفعل الجنود البريطانيون شيئاً. ولو كنت عربية، لكانوا بالتأكيد قبضوا عليّ.

وذات مرة ذهبت إلى شمعون هتساديك (حي يهودي في القدس الشرقية) لجلب جزء من بندقية سْتن، وكان يتعين عليّ أن أمر عبر نقطة تفتيش بريطانية، وكنت خائفة جداً. وأخبرت الجنود أنني ممرضة في مستشفى هداسا. وطلبت منهم مرافقتي إلى الحي اليهودي. فضحكوا وقالوا: «نحن نعرف من أنت»، وتركوني أمر في حال سبيلي.

(٥٥) Khalidi, «The Arab Perspective,» op. cit., p. 131.

(٥٦) غولان، «التغيير في خريطة البيشوف»، ص ١١.

(٥٧) Collins and Lapierre, op. cit., p. 112.

(٥٨) Khalidi, *All That Remains*, pp. 301-302.

(٥٩) كانت الشيخ بدر قرية متاخمة للمدينة ومجاورة لروميما، ولم يبق أي بيت منها قائماً. ويقوم الكنيست حالياً على الموقع الذي كانت موجودة فيه.

(٦٠) Galili Papers, «Protocol of the Meeting on Arab Affairs, 1-2 January 1948,» pp. 12-23,

مقتبس في: Morris, op. cit., p. 50.

(٦١) Palumbo, op. cit., p. 98.

(٦٢) Central Zionist Archives, Jerusalem S25/4013,

مقتبس في: Ibid.

(٦٣) Central Zionist Archives S25/4013, «Summary of Information about Hotel Semiramis... in Qatamon,» the Arab Division of the Jewish Agency Political Department, 8 January 1948,

مقتبس في: Morris, op. cit., p. 50.

(٦٤) Sakakini, *Jerusalem and I*, p. 111.

(٦٥) Karmi, «The 1948 Exodus,» p. 35.

(٦٦) Palumbo, op. cit., p. 98.

(٦٧) مقابلة، ي. كالوتي.

(٦٨) Ben-Gurion, *War Diaries*, 15/1/1948, p. 156,

مقتبس في: Flapan, op. cit., p. 92.

(٦٩) غولان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

(٧٠) Central Zionist Archives, January 1948, *SHY* reports,

مقتبس في: المصدر نفسه، ص ١٥ (SHY اختصار لـ Sherut Yediot، جهاز استخبارات الهاغاناه).

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٧٣) Morris, op. cit., p. 52.

(٧٤) Ben-Gurion, *War Diaries*, vol. I, 7/2/1948,

مقتبس في: Masalha, *Expulsion of the Palestinians*, p. 180.

(٧٥) Gabbay, *A Political Study of the Arab-Jewish Conflict*, p. 66.

(٧٦) De Azcarate, *Mission in Palestine*, p. 22.

(٧٧) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧.

(٧٨) Flapan, op. cit., p. 43.

بحسب فلابان، دفع حصار القدس إلياهو ساسون، خبير الوكالة اليهودية بالشؤون العربية، وحاييم بيرمان، أمين سر الدائرة السياسية، إلى وضع خطة لحل وسط مع العرب في فلسطين. وقد رفض بن ـ غوريون الخطة، معتمداً بدلاً من ذلك على تفاهماته مع الملك عبد الله، واختار اتباع سياسة عدائية تجاه الفلسطينيين العرب.

(٧٩) Palumbo, op. cit., p. 39.

(٨٠) كان وليد الخالدي، في أوائل الستينات، أول باحث متخصص ربط بين خطة «دالت» والطرد المتعمد لآلاف من الفلسطينيين من ممر القدس والأماكن الأُخرى من فلسطين. أنظر:

Khalidi, «Plan Dalet Revisited,» *Journal of Palestine Studies*, vol. XVIII, no. 1 (Autumn 1988), pp. 3-70.

(٨١) Morris, op. cit., p. 112.

(٨٢) كانت البلماح قوة النخبة الضاربة التابعة للهاغاناه.

(٨٣) Collins and Lapierre, op. cit., p. 247.

(٨٤) مقابلة، تكفا هونيغ ـ بارناس.

(٨٥) Ben-Gurion, *War Diaries*, vol. I, 6/2/1948, p. 211;

مقتبس في: Masalha, op. cit., p. 180.

(٨٦) Weinstock, *Zionism*, p. 237; Collins and Lapierre, op. cit., p. 246.

(٨٧) Al-Qawuqji, «Memoirs», entry dated 6 April 1948, p. 41.

(٨٨) Morris, op. cit., p. 38.

(٨٩) Ibid.; Palumbo, op. cit., p. 47.

(٩٠) Weinstock, op. cit., p. 235.

(٩١) Jabotinsky Archives, Tel Aviv, 1/10-4K,

مقتبس في: Palumbo, op. cit., p. 48.

(٩٢) Ibid.

(٩٣) Kurzman, *Genesis*, p. 173.

(٩٤) Ibid.

(٩٥) Palumbo, op. cit., p. 48.

(٩٦) De Reynier, *A Jerusalem* (Neuchatel, Switzerland: Editions de la Baconniere, 1950),
مقتبس في: Cattan, *The Palestine Question*, p. 252.

(٩٧) Banks, op. cit., pp. 56-57.

(٩٨) Weinstock, op. cit., p. 235; Kurzman, op. cit., p. 178.
بحسب محاضرة ألقاها في جامعة كولومبيا بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ البروفسور صالح عبد الجواد، الأستاذ في جامعة بير زيت، فإن عدداً من القرويين، ولا سيما من النساء والأطفال، قُتلوا جرّاء قصف البلماح لهم بقذائف الهاون في أثناء فرارهم من القرية.

(٩٩) Banks, op. cit., p. 57.

(١٠٠) Morris, op. cit., p. 113.

(١٠١) عدد الذين قُتلوا في دير ياسين موضع خلاف. العدد الذي ظل فترة طويلة مقبولاً كان الرقم الذي نشر في «نيويورك تايمز» (*New York Times*)، في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٤٨: ٢٥٤ شخصاً. وقد صحح أساتذة من جامعة بير زيت مؤخراً الرقم بناء على بحث اشتمل على مقابلات مع الناجين من المجزرة. وبعد إجراء مقارنة بين أسماء الذين كانوا يعيشون في القرية وبين أسماء من بقوا في قيد الحياة، توصل هذا البحث إلى أن عدد القتلى كان نحو ١٢٠ شخصاً.

(١٠٢) Collins and Lapierre, op. cit., p. 274.
الأرقام بين قوسين وردت هكذا في النص الأصلي، ويبدو أنها تشير إلى عُمر الأطفال.

(١٠٣) Ibid., p. 275.

(١٠٤) Morris, op. cit., p. 115.

(١٠٥) «No Deportations, Evacuations,» *Hadashot*, 1st January 1988,
مقتبس في: Finkelstein, *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict*, p. 65.

(١٠٦) ملف 179/110/17/GS، قدمه ريتشارد كاتلينغ إلى السير هنري غورني، مقتبس في:
Collins and Lapierre, op. cit., p. 276.

(١٠٧) *Ha'aretz*, 25 April 1993.
مقتبس في: Finkelstein, op. cit., p. 189.

(١٠٨) De Reynier, op. cit.
المقطع عن دير ياسين، تمت ترجمته في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وأُعيدت طباعته في:
Khalidi, *From Haven to Conquest*, op. cit., p. 764.

(١٠٩) Collins and Lapierre, op. cit., p. 279.

(١١٠) Banks, op. cit., p. 57.

(١١١) Collins and Lapierre, op. cit., p. 279.

(١١٢) Ibid., p. 280.

(١١٣) مقابلة، تكفا هونيغ ـ بارناس.

(١١٤) Kurzman, op. cit., p. 181.

(١١٥) Ibid.

(١١٦) مقابلة، عبد الله البديري.

(١١٧) Kurzman, op. cit., p. 198.
[ملاحظة: بحسب الطبعة التي نشرتها دار دو كابو برس (De Capo Press)، نيويورك، ١٩٧٠].

(١١٨) Collins and Lapierre, op. cit., p. 290.

(١١٩) Kurzman, op. cit., p. 235.

(١٢٠) مقابلة، عبد الله البديري.

(١٢١) Sakakini, op. cit., p. 118.

(١٢٢) De Reynier, op. cit.,
مقتبس في: Khalidi, *From Haven to Conquest*, op. cit., p. 765.

(١٢٣) Palumbo, op. cit., p. 97.

(١٢٤) Morris, op. cit., p. 68.

(١٢٥) Ibid., p. 113.

(١٢٦) Palumbo, op. cit., p. 57.

(١٢٧) مقابلة، علي حسن عليان؛ أحمد سلمان.

(١٢٨) جولة على الأقدام مع دافيد كرويانكر في حي الطالبية.

(١٢٩) Morris, op. cit., p. 51.

(١٣٠) Ibid., p. 66.

(١٣١) مقابلة، عبد الله البديري.

(١٣٢) De Reynier, op. cit.,
مقتبس في: Palumbo, op. cit., p. 100.

(١٣٣) Count Bernadotte-Progress Report, UN Doc A/648, p. 47
مقتبس في: Cattan, op. cit., p. 71.

(١٣٤) Palumbo, op. cit., p. 99.

(١٣٥) مقابلة، هاغيت شلونسكي. كان قيام القوات الصهيونية المنتصرة والسكان اليهود بالنهب ظاهرة واسعة النطاق، لا فقط في القطمون والأحياء العربية الأُخرى المحتلة، بل في أنحاء فلسطين كافة. ويقتبس توم سيغف عن الأديب موشيه سميلانسكي قوله: «النزعة إلى النهب سيطرت على الجميع. الأفراد والمجموعات والجماعات، رجالاً ونساء وأطفالاً، انقضوا على الغنائم. الأبواب، النوافذ، العتبات، قرميد السطوح، بلاط الأرضيات، الخردة، وقطع الماكينات...». وكمثال لحجم النهب الذي تعرضت له الأملاك العربية على يد الإسرائيليين ـ وفي المقابل المجهود الضئيل الذي بذلته السلطات الإسرائيلية لحماية الأملاك ـ يذكر سيغف أن «عدد المنازل التي هجرها أصحابها العرب يبلغ أكثر من ٥٠,٠٠٠، لكن ما وصل إلى مخازن القيّم لم يتعد ٥٠٩ قطع من السجاد».
Segev, *1949: The First Israelis*, pp. 70, 71.
كما أن العرب نهبوا بدورهم القوافل اليهودية والمستعمرات التي نجحوا في قهرها، كما في حالة

نفيه يعقوف التي تحدث عنها جون باغوت غلوب

Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 110.

(١٣٦) Rose, *Armenians of Jerusalem*, pp. 194-195.

(١٣٧) يُدخل شريف كناعنه سقوط القدس الغربية العربية في إطار ما يسميه «نمط المذبحة الكبرى» الصهيوني فيما يتعلق باحتلال المدن الفلسطينية الكبيرة. وبحسب هذا النمط، تحدث الهجمات الصهيونية هروباً وتدهوراً في المعنويات، ثم تتلوها مذابح في أماكن قريبة فتثير الفزع ومزيداً من الهروب، ويسهل ذلك كله إلى حد كبير احتلال المدينة الكبيرة والمدن الصغرى والقرى المجاورة لها.

Kanaana, *Still on Vacation !* p. 108.

(١٣٨) غولان، مصدر سبق ذكره ص ٢٧؛

Rose, op. cit., p. 199.

(١٣٩) Ibid., p. 200.

(١٤٠) Al-Qawuqji, op. cit., entries of 3/5/1948 and 4/5/1948.

(١٤١) Bovis, op. cit., p. 53.

(١٤٢) Ibid., p. 52; De Azcarate, op. cit., p. 13.

(١٤٣) Flapan, op. cit., p. 179.

(١٤٤) De Azcarate, op. cit., p. 45.

(١٤٥) Kurzman, op. cit., p. 393.

(١٤٦) Ibid.; Collins and Lapierre, op. cit., p. 372.

(١٤٧) Aviva Bar-Am, «Every House a History,» *Jerusalem Post*, 27 September 1991.

بُنيت فيلا هارون الرشيد سنة ١٩٢٦، وكانت عبارة عن شقتين مزخرفتين على طراز «ألف ليلة وليلة»، وقد بناها حنا بشارات، أحد أخوين كانا يملكان عقارات كثيرة في الطالبية. وقد أقامت غولدا مئير عندما كانت وزيرة للخارجية، بهذه الفيلا في الستينات. وعندما عرفت أن الأمين العام للأمم المتحدة، داغ همرشولد، سيأتي للزيارة، أصدرت تعليماتها إلى رجال أمنها بإزالة اللوحة المكتوب عليها اسم الفيلا بالعربية والإنكليزية من على جانب المدخل، على الأرجح لإخفاء حقيقة أن المنزل كان ملكاً لعربي.

(١٤٨) Ibid.

«العراقيون» المعنيون كانوا على الأرجح جنوداً عراقيين يخدمون في جيش الإنقاذ.

(١٤٩) De Azcarate, op. cit., p. 43.

(١٥٠) Ben-Gurion, *Israel: Years of Challenge*, p. 40.

(١٥١) Ibid., p. 41.

(١٥٢) Ben-Gurion, *When Israel Fought* [Hebrew], Tel Aviv, 1975, p. 186.

مقتبس في: Golani, op. cit., p. 47.

(١٥٣) Shlaim, *Collusion Across the Jordan*, op. cit., p. 224.

(١٥٤) Bilby, op. cit., p. 191.

(١٥٥) CIA Report of 13 May, II, p. 5 and BBC Report, # 47, p. 71.

مقتبس في: Palumbo, op. cit., pp. 95-96.

(١٥٦) Collins and Lapierre, op. cit., p. 432.

(١٥٧) Kurzman, op. cit., pp. 431-432.

(١٥٨) Shlaim, *Collusion Across the Jordan*, op. cit., p. 239.

(١٥٩) Collins and Lapierre, op. cit., p. 430.

(١٦٠) Shlaim, *Collusion Across the Jordan*, op. cit., p. 242.

(١٦١) Collins and Lapierre, op. cit., p. 506.

(١٦٢) التل، «كارثة فلسطين»، الجزء الأول، ص ١٠٦.

(١٦٣) المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(١٦٤) المصدر نفسه، ص ١٥١.

(١٦٥) المصدر نفسه؛ مقابلة، عبد الله البديري.

(١٦٦) Collins and Lapierre, op. cit., p. 506;

مقابلة، عبد الله البديري. يشرح غلوب أن الأسباب الرئيسية في عدم مواصلة الهجوم على دير نوتردام، أو القدس الغربية عامة، كان عدم تمرس قواته بحرب الشوارع، وخشية أن يشن الإسرائيليون هجوماً مضاداً من القدس في اتجاه عمان. وقد يكون هذان السببان جزءاً من الحقيقة. لكن بما أن اعتبارات غلوب لم تكن عسكرية فقط، بل كان يتحكم فيها أيضاً كونه مسؤولاً تجاه لندن والملك عبد الله، فإن التفسير الذي يقدمه يجب أن يؤخذ بحذر. جدير بالذكر أن غلوب في وصفه التفصيلي للقتال في القدس في أيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٤٨، لا يأتي مطلقاً إلى ذكر الدور الذي قام به عبد الله التل.

Glubb, op. cit.

(١٦٧) Morris, *1948 and After*, p. 11.

(١٦٨) Shlaim, *Collusion Across the Jordan*, op. cit., p. 245.

(١٦٩) Ibid., p. 247.

(١٧٠) التل، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠.

(١٧١) De Azcarate, op. cit., p. 72.

يورد دو أزكاراتي، الذي كان شاهد عيان على استسلام الحي اليهودي للفيلق العربي، وصفاً تفصيلياً للحدث.

(١٧٢) Palumbo, op. cit., p. 104.

(١٧٣) التل، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣؛

Collins and Lapierre, op. cit., p. 503.

(١٧٤) المصدر نفسه؛ Ibid.

(١٧٥) Ibid., p. 507.

نجم تغيير بريطانيا لرأيها عن الضغط الذي مارسته عليها الولايات المتحدة التي هددت بقطع جميع المعونات الاقتصادية التي كانت تقدمها للاقتصاد البريطاني المدمر بسبب الحرب.

(١٧٦) شقت الهاغاناه «طريق بورما» على عجل للالتفاف حول مواقع الفيلق العربي المحيطة باللطرون. وفي ذلك الوقت، كانت البنادق والمدافع الرشاشة والدبابات ومدفعية الميدان والطائرات التي اشتراها عملاء إسرائيل تتدفق من أوروبا. وتتذكر تكفا هونيغ ـ بارناس (مقابلة مع المؤلف) التي كانت موجودة وقتئذ مع البلماح في ممر القدس، كيف «شعرنا فجأة وكأننا جيش غني. ليس فقط أن الأمر بدا كأن لدينا معيناً لا ينضب من الأسلحة، بل حصلنا أيضاً على أغذية وأدوية كافية.»

(١٧٧) De Azcarate, op. cit., p. 99.

من الواضح أن الهدنة أتاحت للقوات الإسرائيلية تحسين مواقعها، إلاّ إنه لا يمكن القول إنها أعاقت الفيلق العربي تماماً عن متابعة أهدافه لأنه لم تكن لديه، كما ذكرنا، خطة لاحتلال القدس الغربية.

(١٧٨) Weinstock, op. cit., p. 251.

(١٧٩) Pappe, op. cit., p. 79.

(١٨٠) Mavrides, «Jerusalem Diaries», Memorandum 3.

(١٨١) مقابلة، AR.

(١٨٢) عين كارم واحدة من القرى القليلة التي بقيت منازلها سليمة إلى حد كبير. ويقطن فيها حالياً يهود إسرائيليون، وتعتبر على وجه العموم مكاناً مرغوباً فيه جداً للسكن، ومقصوراً على ذوي الثراء أو الحظوة.

(١٨٣) Khalidi, *All That Remains*, op. cit., p. 305.

(١٨٤) مقابلة، عبد الله البديري.

(١٨٥) Rose, op. cit., p. 205.

(١٨٦) Shlaim, *Collusion Across the Jordan*, op. cit., p. 258; Morris, *The Birth*, op. cit., p. 142.

(١٨٧) Bilby, op. cit., p. 202.

(١٨٨) Ibid.

(١٨٩) Golani, op. cit., p. 48.

كان دوف جوزيف عضواً في لجنة «الترانسفير» الشعبية التابعة للوكالة اليهودية، والتي وضعت، قبل سنة ١٩٤٨، خططاً تفصيلية لطرد الفلسطينيين العرب من الدولة اليهودية المرتقبة، أنظر:
Masalha, op. cit., p. 93.

(١٩٠) Golani, op. cit., p. 48.

(١٩١) Bar-Zohar, *Ben-Gurion*, p. 823,
مقتبس في: Flapan, op. cit., p. 48.

(١٩٢) Ibid.

(١٩٣) Cattan, op. cit., p. 253.

(١٩٤) لم تلغ إسرائيل، حتى اليوم، حالة الطوارئ التي توفر مبرراً قانونياً للسجن من دون محاكمة، ولغرض الرقابة العسكرية على الصحف.

(١٩٥) العائدات من الصفقات، محسوماً منها النفقات القانونية والإدارية، يجب أن توضع في صندوق خاص، ويفترض أنها للغائبين، إلى حين قيام الدولة بإلغاء حالة الطوارئ.

(١٩٦) غولان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(١٩٧) المصدر نفسه.

(١٩٨) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(١٩٩) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٢٠٠) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٢٠١) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٢٠٢) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٢٠٣) المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٥، ٦٤.

(٢٠٤) Segev, op. cit., p. 70.

(٢٠٥) Rose, op. cit., pp. 207-214.

(٢٠٦) مقابلة، حنة ليفي.

(٢٠٧) المصدر نفسه.

(٢٠٨) Morris, *The Birth*, op. cit., p. 193.

(٢٠٩) Segev, op. cit., p. 88.

(٢١٠) Ibid.

(٢١١) Cattan, *Jerusalem*, p. 61.

(٢١٢) UN Document A/648, p. 14.

(٢١٣) Washington National Record Center, Suitland, Maryland, RG84,
مقتبس في: Palumbo, op. cit., p. 101.

(٢١٤) Palumbo, op. cit., p. 101

(٢١٥) Plascov, *The Palestinian Refugees*, p. 37.

(٢١٦) Perowne, *The One Remains*, p. 16.

(٢١٧) Ibid., p. 22.

(٢١٨) غولان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

(٢١٩) Segev, op. cit., p. 14.

(٢٢٠) Shlaim, *Collusion Across the Jordan*, op. cit., p. 383.

(٢٢١) Ibid.

(٢٢٢) Golani, op. cit., p. 49.

(٢٢٣) Bilby, op. cit., p. 194.

(٢٢٤) اتفاقية الهدنة الأردنية ـ الإسرائيلية، المادة ٢، القسم ٢، مقتبس في:
Weinstock, op. cit., p. 240.

(٢٢٥) أصبح شرق الأردن يسمى الأردن عندما ضُمت الضفة الغربية الفلسطينية إلى المملكة الواقعة شرقي نهر الأردن.

(٢٢٦) Shlaim, *Collusion Across the Jordan*, op. cit., p. 538.

(٢٢٧) Pappe, op. cit., p. 195.

(٢٢٨) Ibid., p. 197; Shlaim, *Collusion Across the Jordan*, op. cit., p. 538.

(٢٢٩) Mavrides, op. cit., Memorandum 5.

(٢٣٠) من أجل وصف مفصل للحياة في القدس الشرقية في الخمسينات، أنظر:
Perowne, op. cit., p. 22.

(٢٣١) Morris, *The Birth*, op. cit., p. 193.

(٢٣٢) Rose, op. cit., p. 219.

(٢٣٣) مقابلة، أحمد سلمان.

(٢٣٤) Rose, op. cit., p. 217.

(٢٣٥) Ibid., p. 222.

(٢٣٦) Cattan, *Jerusalem*, op. cit., p. 58.

(٢٣٧) *Official Records of the 3rd session of the General Assembly, Ad Hoc Political Committee*, 1949, Part II, p. 223,

مقتبس في: Ibid., p. 59.

(٢٣٨) Ibid., pp. 286-287 [التشديد مضاف]،

مقتبس في: Ibid, p. 60.

(٢٣٩) Ibid., p. 286

مقتبس في: Ibid.

(٢٤٠) Neff, op. cit., p. 133.

(٢٤١) Bilby, op. cit., p. 194.

قدمت خطة الأعوام الأربعة إلى الكنيست بتاريخ ٨ آذار/مارس ١٩٤٩.

(٢٤٢) Cattan, *Jerusalem*, op. cit., p. 61.

(٢٤٣) Central Zionist Archives, letter from Yoseftal to Greenberg, 13/4/1949.

مقتبس في: غولان، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤؛
Segev, op. cit., p. 78.

(٢٤٤) غولان، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.

(٢٤٥) Segev, op. cit., p. 78.

(٢٤٦) غولان، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢.

(٢٤٧) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٢٤٨) Bilby, op. cit., p. 203.

(٢٤٩) غولان، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

(٢٥٠) Neff, op. cit., p. 135.

(٢٥١) Bilby, op. cit., p. 194.

(٢٥٢) *Ha'aretz*, 18 September 1949.

(٢٥٣) Neff, op. cit., p. 135.

(٢٥٤) Segev, op. cit., p. 41.

(٢٥٥) Ibid.

(٢٥٦) Shlaim, *Collusion Across the Jordan*, op. cit., p. 536.

(٢٥٧) Ben-Gurion, *Diary*, 14 December 1949, Ben-Gurion Archives,

مقتبس في: Golani, op. cit., p. 50.

(٢٥٨) Golani, op. cit., p. 51.

(٢٥٩) Neff, op. cit., p. 133.

(٢٦٠) Ibid.

يعزو نيف هذا التغير في السياسة الأميركية إلى الخضوع لمقتضيات سياسة الأمر الواقع والضغط الموجه من أنصار إسرائيل الأميركيين.

(٢٦١) UN Trusteeship Council Resolution 114 (S-2).

(٢٦٢) Nijim and Bishara, *Toward the De-Arabization of Palestine/Israel 1945-1977*, p. 58.

(٢٦٣) Hudson, «The Transformation of Jerusalem,» p. 259.

المراجع

الكتب العربية

أبو غربية، بهجت. «في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية ١٩١٦ ـ ١٩٤٩». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣.

التل، عبد الله. «كارثة فلسطين». عكا: دار الجليل، بدون تاريخ.

العارف، عارف. «نكبة فلسطين والفردوس المفقود ١٩٤٧ ـ ١٩٥٥». عكا: دار الهدى، بدون تاريخ.

الكتب الأجنبية

Banks, Lynne Reid. *Torn Country: An Oral History of the Israeli War of Independence*. New York: Franklin Watts, 1982.

Bar-Zohar, Michael. *Ben-Gurion*. Tel Aviv, 1977.

Ben-Gurion, David. *Israel: Years of Challenge*. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1963.

Bilby, Kenneth. *New Star in the Middle East*. New York: Doubleday & Co., 1950.

Bovis, H. Eugene. *The Jerusalem Question, 1917-1968*. Stanford: Hoover

Institution Press, 1971.

Cattan, Henry. *Palestine and International Law, The Legal Aspects of the Arab-Israeli Conflict*. London: Longman, 1973.

——. *Jerusalem*. London: Croom Helm. 1981.

——. *The Palestine Question*. London: Croom Helm, 1988.

Cohen, Michael J. *Palestine to Israel, From Mandate to Independence*. London: Frank Cass, 1988.

Collins, Larry and Dominique Lapierre. *O Jerusalem!*. New York: Simon and Schuster, 1972.

De Azcarate, Pablo. *Mission in Palestine 1948-1952*. Washington D.C.: Middle East Institute, 1966.

De Reynier, Jaques. *A Jerusalem un drapeau flottait sur la ligne de feu*. Neuchatel, Switzerland: Editions de la Baconniere, 1950.

Dumper, Michael. *The Politics of Jerusalem since 1967*. New York: Columbia University Press and the Institute for Palestine Studies, 1997.

Finkelstein, Norman. *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict*. London: Verso, 1995.

Flapan, Simha. *The Birth of Israel: Myths and Realities*. London: Croom Helm, 1987.

Gabbay, Rony. *A Political Study of the Arab-Jewish Conflict*. Geneva: Libraire E. Droz, 1959.

Glubb, John Bagot. *A Soldier with the Arabs*. London: Hodder and Stoughton, 1957.

Hadawi, Sami. *Palestine: Loss of a Heritage*. San Antonio: Naylor, 1963.

Joseph, Dov. *The Faithful City*. London: Hogarth Press, 1962.

Kanaana, Sharif. *Still on Vacation! The Eviction of the Palestinians in 1948*. Jerusalem: The Jerusalem International Center for Palestinian Studies, 1992.

Khalidi, Walid. *From Haven to Conquest*. Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1971.

——. *All That Remains*. Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1992.

Kurzman, Dan. *Genesis 1948: The First Arab-Israeli War*. New York: Signet, 1970.

Lorch, Netanel. *The Edge of the Sword: Israel's War of Independence 1947-1949*.

New York: Putnam's, 1961.

Masalha, Nur. *Expulsion of the Palestinians: The Concept of Transfer in Zionist Political Thought, 1882-1948*. Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1992.

Mattar, Philip. *The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement*. New York: Columbia University Press, 1988.

Morris, Benny. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

——. *1948 and After: Israel and the Palestinians*. Oxford: Clarendon Press, 1994.

Neff, Donald. *Fallen Pillars: US Policy Towards Palestine and Israel since 1945*. Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1995.

Nijim, Basheer K., ed. and Bishara Muammar, researcher. *Toward the De-Arabization of Palestine/Israel 1945-1977*. Dubuque, Iowa: Kendall/Hunt, Published under the auspices of The Jerusalem Fund for Education and Community Development, 1984.

Palumbo, Michael. *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Homeland*. London: Faber and Faber, 1987.

Pappe, Ilan. *Britain and the Arab-Israeli Conflict, 1948-1951*. New York: St. Martin's Press, 1988.

Perowne, Stuart. *The One Remains*. New York: E.P. Dutton and Co., 1955.

Plascov, Avi. *The Palestinian Refugees in Jordan, 1948-1957*. London: Frank Cass, 1981.

Rose, John H. Melkon. *Armenians of Jerusalem: Memories of Life in Palestine*. New York: Radcliffe Press, 1993.

Sakakini, Hala. *Jerusalem and I: A Personal Record*. Jordan: Economic Press Co., 1990.

Segev, Tom. *1949: The First Israelis*. New York: Macmillan Press, 1986.

Simons, Chaim. *International Proposals to Transfer Arabs from Palestine, 1895-1947: A Historical Survey*. New Jersey: Ktav Publishing House, 1988.

Shlaim, Avi. *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine*. Oxford: Clarendon Press, 1988.

Weinstock, Nathan. *Zionism: The False Messiah*. London: Ink Links, 1979.

المقالات

Al-Qawuqji, Fauzi. «Memoirs, 1948» (Part One). *Journal of Palestine Studies*, vol. 1, no. 4 (Summer 1972).

Bar-Am, Aviva. «Every House a History,» *Jerusalem Post*, 27 September 1991.

Golani, Motti. «Zionism Without Zion: The Jerusalem Question, 1947-1949,» *Journal of Israeli History*, vol. 16, no. 1, 1995, pp. 39-52

Hudson, Michael C. «The Transformation of Jerusalem: 1917-1987 AD,» in *Jerusalem in History*, K.J. Asali, ed. New York: Olive Branch Press, 1990.

Karmi, Ghada. «The 1948 Exodus: A Family Story,» *Journal of Palestine Studies*, vol. XXIII, no. 2 (Winter 1994), pp. 31-40.

Khalidi, Walid. «The Arab Perspective,» in *The End of the Palestine Mandate*, Wm Roger Louis and Robert W. Stookey, eds. Austin: University of Texas Press, 1986.

——. «Plan Dalet Revisited,» *Journal of Palestine Studies*, vol. XVIII, no. 1 (Autumn 1988), pp. 3-70.

——. «Islam, The West and Jerusalem.» Center for Contemporary Arab Studies and Center for Muslim Christian Understanding, Georgetown University (Distributed in Palestine by the Institute for Jerusalem Studies), 1996.

Kirschner, Isabel. «The West Jerusalem File,» *Jerusalem Report*, 2 November 1995, pp. 24-27.

Mavrides, C.X. «Jerusalem Diaries,» *Nea Sion Newsletter*, 1948, translated from the Greek for Institute of Jerusalem Studies by Dr. Yani Tleel.

Ofner, Francis. «December 1947: From the Notes of a Journalist,» *Jerusalem Post*, 14 December 1990.

Shlaim, Avi. «The Debate about 1948,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 27, no. 3, 1995, pp.287-304.

مواد غير منشورة

غولان، أرنون. «شينوي هَمَبّا هيشوفيت بثيزوريم شينشّو عال يدي هأوخلوسيا هَعَرفيت بشيتاح بو كاما مدينات يسرائيل، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠» (التغيير في خريطة البيشوف في المناطق التي هجرها السكان العرب في المنطقة التي أُسست فيها دولة إسرائيل، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠). رسالة دكتوراه، الجامعة العبرية، ١٩٩٣.

مقابلات

عبد الله البديري مع المؤلف، القدس، ٧ حزيران/يونيو ١٩٩٧.

AR مع المؤلف، بيت لحم، ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٧.

أحمد سلمان مع المؤلف، بيت صفافا، ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧.

هاغيت شلونسكي مع المؤلف، ١ أيار/مايو ١٩٩٧.

علي حسن عليان مع المؤلف، بيت صفافا، ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧.

ي. كالوتي (لم يذكر الاسم الأول بالكامل بحسب رغبته) مع روشيل ديفيس، القدس، ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥.

حنة ليفي مع المؤلف، المصرارة، القدس، ٧ أيار/مايو ١٩٩٧.

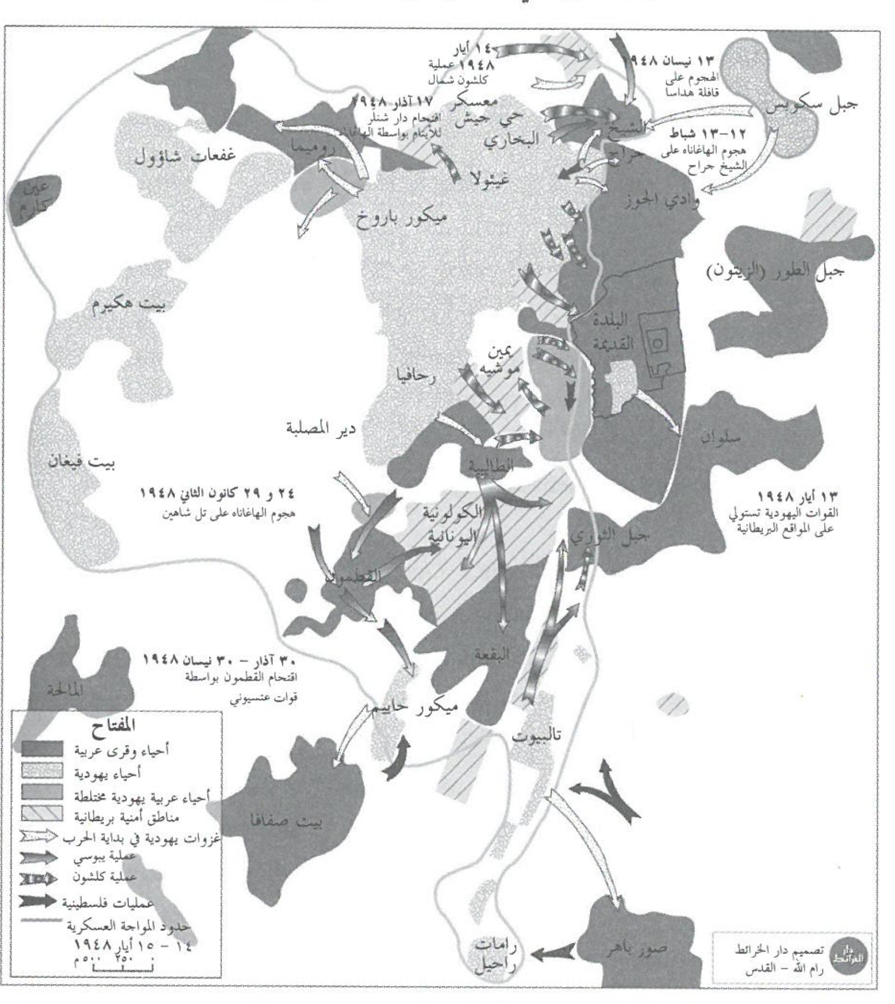
تكفا هونيغ ـ بارناس مع المؤلف، القدس، ١٣ أيار/مايو ١٩٩٧.

غير ذلك

جولة على الأقدام في الطالبية مع دافيد كرويانكر، ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٧.

الخريطة رقم ٣

العمليات الحربية في القدس حتى ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨

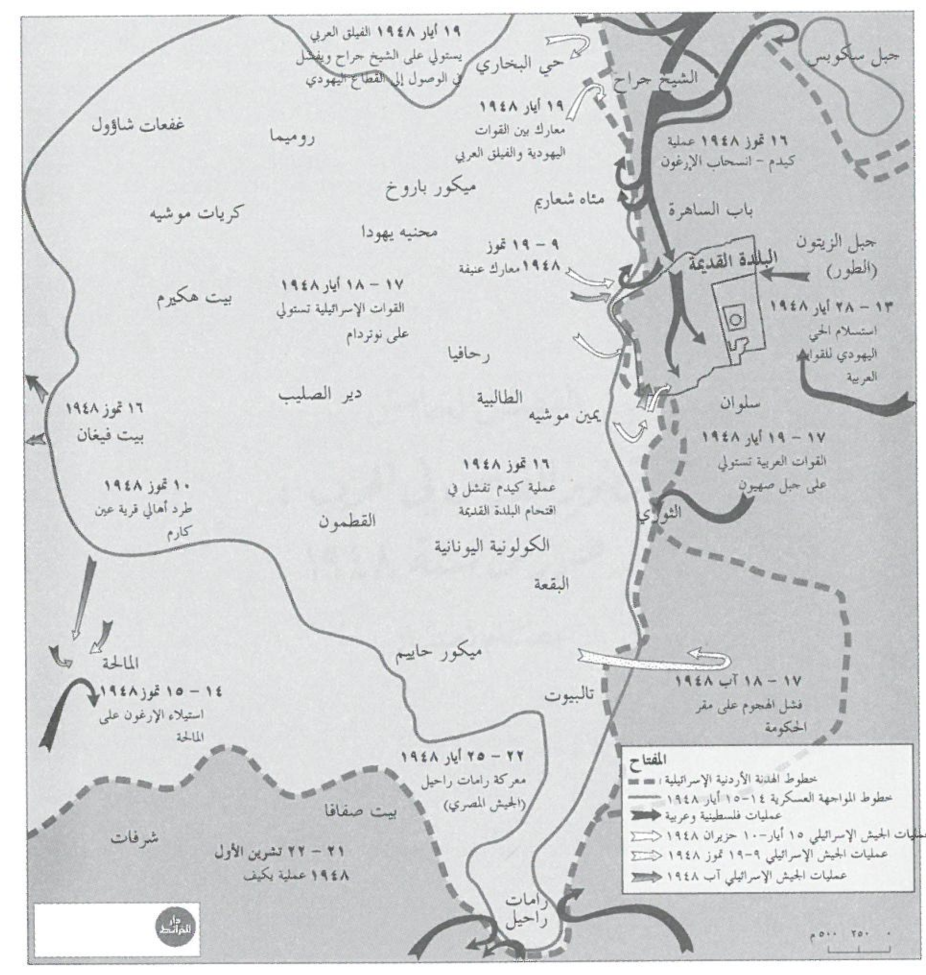


المصدر: Dan Bahat, *The Illustrated Atlas of Jerusalem* (New York: Simon and Schuster, 1990);

بهجت أبو غربية، «في خضم النضال العربي الفلسطيني، ١٩١٦ - ١٩٤٩ (مذكرات)»، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣).

الخريطة رقم ٤

العمليات الحربية في القدس بعد ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨



المصدر: Dan Bahat, *The Illustrated Atlas of Jerusalem* (New York: Simon and Schuster, 1990);

بهجت أبو غربية، «في خضم النضال العربي الفلسطيني، ١٩١٦ - ١٩٤٩ (مذكرات)»، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣).

الفصل الخامس

تصوير القدس في الحرب : صور من سنة ١٩٤٨

عصام نصار

كانت القدس، قبل تقسيمها سنة ١٩٤٨، مدينة عصرية ذات دور مهم في حياة فلسطين السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويعود هذا لا إلى كون عملية الحداثة التي كانت بدأت في القرن التاسع عشر قد أثمرت في حينها فحسب، بل أيضاً إلى واقع أن الانتقال من الحكم العثماني إلى الحكم البريطاني وفّر للمدينة نمواً وتقدماً كبيرين. إذ تطور وضع القدس في عهد الانتداب البريطاني، فلم تعد مدينة ثانوية داخل إمبراطورية مترامية الأطراف كما كان عليه الحال في زمن الدولة العثمانية، وإنما أصبحت المدينة الرئيسية في إقليم اكتسب أهمية خاصة في نظر القوى العظمى آنذاك، على الرغم من كونه أصغر كثيراً من الإمبراطورية التي كان جزءاً منها. وقد بدأ المواطن يشاهد نمو طرقات وأبنية حديثة، بالإضافة إلى معالم الحداثة الأُخرى، ومنها محطة سكة الحديد التي شيّدت سنة ١٨٨٢ إلى الجنوب من القدس، والمطار الذي أنشأه البريطانيون في إبان فترة حكمهم إلى الشمال من المدينة.

كانت المنطقة الممتدة بين باب الخليل (وهو إحدى البوابات الرئيسية للبلدة القديمة) من الخارج وبين المستشفى الفرنسي على الجانب الآخر من الباب الجديد (وهو أحدث بوابات البلدة القديمة، وقد افتُتح فقط سنة ١٨٨٧ في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ليصل البلدة القديمة بالأحياء الجديدة التي نشأت خارج الأسوار من الجهة الشمالية)، أحد الأسواق الجديدة النشيطة التي كانت تنشأ في أنحاء متعددة من المدينة. في هذا المكان بالذات، أسس المصورون الفوتوغرافيون المقدسيون الأوائل أول الأستوديوهات الفوتوغرافية في فلسطين. وأصبحت المنطقة، إلى حد ما، سوق القدس الفوتوغرافي. وكما كان للمدينة أسواق للتوابل واللحم والجلود، فإن الامتداد خارج السور بين باب الخليل والباب الجديد للبلدة القديمة، أصبح مقصداً للأهالي الراغبين في شراء الصور الفوتوغرافية، أو في التقاط صور لهم.

ارتبطت بداية «السوق الفوتوغرافي» هذا باسم المصور الأرمني الشاب كرابيد كريكوريان الذي افتتح، في سنة ١٨٨٥، أول ستوديو فوتوغرافي في شارع يافا في القدس خارج باب الخليل مباشرة، وذلك بعد تعلّمه الحرفة الجديدة في المشغل الفوتوغرافي الذي أسسه البطريرك ياساي غرابديان داخل الحي الأرمني. وفي الوقت الذي افتتح كريكوريان محترفه، كانت ساحة باب الخليل بمثابة «محطة القدس

المركزية»، إن جاز التعبير؛ فهي لم تكن فقط موقعاً يكتظ بالعربات التي تجرها الجياد، وبالحافلات، وبالمسافرين الوافدين من القرى القريبة ومن يافا وبيت لحم، بل كانت أيضاً موقع الفندق الرئيسي ـ إن لم يكن الوحيد في القدس آنذاك ـ وهو «أوتيل فاست»، إضافة إلى مكتب سفريات توماس كوك (وكانت مكاتب كوك آنذاك تشكل أهم وسائل النقل السياحي في العالم). وعلى الرغم من عدم تيقننا من الأسباب التي دعت كريكوريان إلى اختيار موقع محترفه، فإنه يمكن الافتراض أنها ارتبطت بكون الموقع المحطة السياحية الرئيسية في المدينة، وبالتالي فإن بيع صور الأراضي المقدسة المطلوبة دوماً في الغرب سيكون أكثر جداً في هذا الموقع منه في أي موقع آخر في المدينة. مع ذلك، وبصرف النظر عن أسباب اختيار كريكوريان لهذا الموقع، كان محترفه الأول بين عدد من محترفات التصوير الفوتوغرافي التي افتُتحت في ذلك الحي تحديداً. وقد تبع كريكوريان في ذلك خليل رعد، تلميذه ومساعده، الذي افتتح مشغله الخاص سنة ١٨٩٠، مباشرة عبر الطريق من ستوديو معلمه.

بحلول الأربعينات من القرن العشرين كان هناك عدة ستوديوهات في القدس وكثيرون من المصورين الفوتوغرافيين الذين عملوا فيها، أو نصبوا آلاتهم التصويرية في المنطقة أو في الأسواق الكثيرة في المدينة. ومن أهم المصورين الفوتوغرافيين المعروفين آنذاك، كان أوهانس كريكوريان (وهو ابن المصور كرابيد كريكوريان)، وخليل رعد، وحنا صافية، وعلي زعرور، وسمعان السحار، وستوديوهات إيليا وديانا، ومصوري الكولونية الأميركية. كذلك عمل عدد من المصورين اليهود في القدس وقدم خدماته إلى الجاليتين العربية واليهودية في المدينة.

في ضوء ازدهار الحركة الفوتوغرافية في المدينة، يبدو مذهلاً ـ وهذا أقل ما يقال ـ أن المصورين العرب والأرمن أغفلوا ضرورة التقاط صور للأحداث التي كانت تتمخض من حولهم سنة ١٩٤٨. ويكمن وراء هذا النقص في توثيق النكبة، كما نعتقد، عدد من العوامل المتصلة بخسارة الضواحي العربية بعد سقوطها وتقسيم المدينة. فقد تحولت المنطقة الفوتوغرافية في المدينة، والتي أشرنا إليها، إلى خط حدودي فاصل. ولم يعد ممكناً لرعد والسحار الوصول إلى مشغليهما، إذ اضطرا إلى الانكفاء داخل البلدة القديمة حفاظاً على سلامتهما. كذلك الأمر بالنسبة إلى مشغل حنا صافية في شارع يافا الواقع تحت السيطرة الإسرائيلية، إذ لم يستطع صافية نفسه جلب مجموعته إلى القسم العربي من المدينة. في المقابل، فإن المراكز التجارية اليهودية في المدينة، والتي كانت أغلبيتها في الجزء الغربي، حيث يقع معظم المؤسسات الفوتوغرافية اليهودية، بقيت سالمة وأصبحت تحت سيطرة الدولة

اليهودية حديثة النشأة.

وهكذا، وبما أن المصورين الفوتوغرافيين العرب والأرمن فقدوا القدرة على الوصول إلى مراكز رزقهم وعملهم، فقد بقي التسجيل للأحداث المحيطة بسقوط المدينة محصوراً بيد المصورين الإسرائيليين. لذا فإن إعادة تمثيل الأحداث المحيطة بسقوط الضواحي العربية سنة ١٩٤٨ من وجهة نظر فلسطينية، بالاستناد إلى المحفوظات الفوتوغرافية الإسرائيلية، هي أمر في غاية الصعوبة. فبالإضافة إلى عدد من الإشكاليات الأُخرى، نجد أن معظم ما صوره المصورون الإسرائيليون كان صوراً لمواقع مفرغة من سكانها الأصليين. أي أن الصور التقطت بعد تهجير السكان العرب، أو فرارهم. والمشكلة الأُخرى تكمن في طبيعة التمثيل التصويري ذاته. فالصور عامة وبالضرورة تلتقط ما تراه عدسة الكاميرا، وما تراه هذه العدسة يعكس ما يراه من يقف خلفها. فالمصور الإسرائيلي رأى الأمور وصوّر الأحداث من زاوية واحدة فقط؛ الزاوية التي كان هو فيها، وهي زاوية المحارب الصهيوني لا زاوية الفلسطيني المشرد. فهو رأى الأمور بعين المراقب الخارجي للمشهد الفلسطيني الذي كان أمام عينيه، لا بعين المشارك الداخلي فيه؛ وهو بذلك قد عكس ما يراه طرف واحد في الصراع بشأن المدينة آنذاك.

نهدف من عرض الصور الفوتوغرافية المنشورة هنا، لا عرض مشاهد من الحرب فقط، بل أيضاً توضيح الخسارة التي تكبدها الفلسطينيون في القدس. وبما أن العدد الكثير منها التقطه مصورون إسرائيليون للمواقع «بعد الحدث»، كما هو الحال، فقد بقيت تجربة التشرد الفلسطينية خارج إطار الصورة. ومع ذلك، يمكن استخلاص أن هذه الصور تمثل شهادة درامية على تجربة التشرد. فمجرد رؤية المحيط أو «العالم» الفلسطيني بشوارعه وأبنيته التي في بعض الأحيان ذات عمر يعد بالقرون، والأثاث المتروك، من دون رؤية السكان، هي التعبير الدقيق عن عملية استعمار الجزء الغربي من القدس. وصور عين كارم ـ الواردة في هذا الفصل ـ تمثل هذا الحدث بطريقة صارخة. فنجد، في إحداها، نبع القرية ومهاجرين يهوداً من ذوي السحنة الشرقية يملأون دلاءهم ماء. لقد وصل المهاجرون إلى القرية للتو، والدلاء الجديدة التي يستعملونها ـ وهي تحمل شعار الدولة الحديثة ـ تقدم الدليل على ذلك. لكن النبع نفسه الذي يتزودون الماء منه، وهو أقدم كثيراً من الدلاء التي يحملونها ومن الدولة التي دمغت شعارها عليها، يشكل شهادة على حياة وتاريخ سابقين لما يظهر في الصورة. إن سكان عين كارم المطرودين والمغيبين من إطار الصورة موجودون على الرغم من ذلك في صلب الحدث في الصورة، وهم باقون هكذا في مركز موضوع الصورة ما دام النبع نفسه قائماً. إن المقارنة، لأي

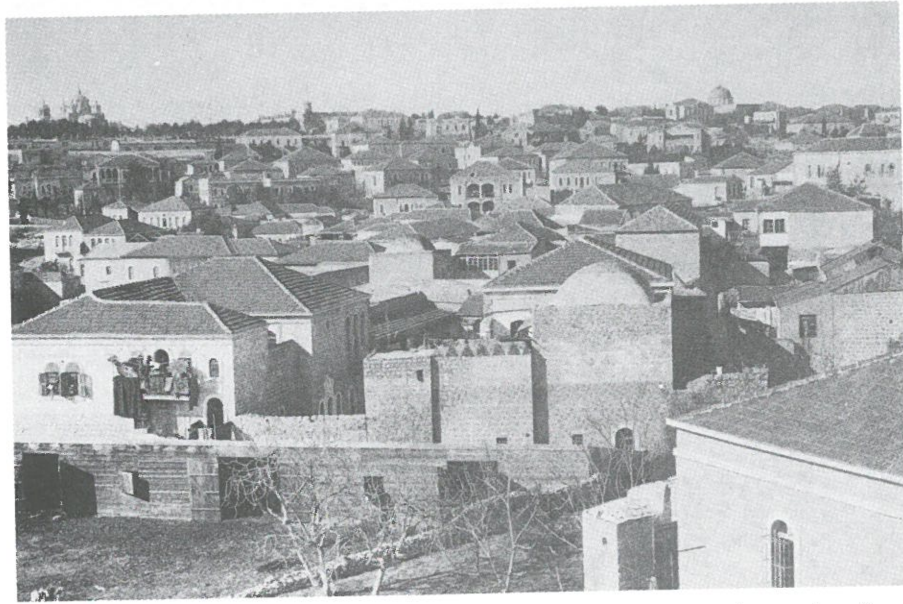
شخص مطّلع على تاريخ المكان، بين المنازل التي عمرها قرون، والشوارع، والنبع، وبساتين الزيتون، وبين المهاجرين اليهود الوافدين حديثاً ذوي السمات التي توحي بأنهم يهود شرقيون، هي أولاً وبصورة رئيسية إشارة ضمنية صارخة إلى عملية تحويل الملكية وطرد السكان التي تعرضت لها المدينة. وبهذا المعنى فإن غياب الفلسطينيين أنفسهم من الصور هو بحد ذاته إشارة ضمنية إلى إقامتهم الدائمة في الصور كافة.

يشبه أصحاب المنازل في الصور الأحدب الصغير في الأغنية الشعبية الألمانية التي علّق ذات مرة عليها والتر بنيامين بقوله: «هذا الرجل الصغير موجود في المنزل [لكن] بطريقة مموهة.» وعندما يحاول القاطن في المنزل الحالي الخلود إلى النوم، كما تقول الأغنية، تواجهه الحقيقة المخيفة أن هذا الإنسان غير المرئي حاضر فيه.[1]

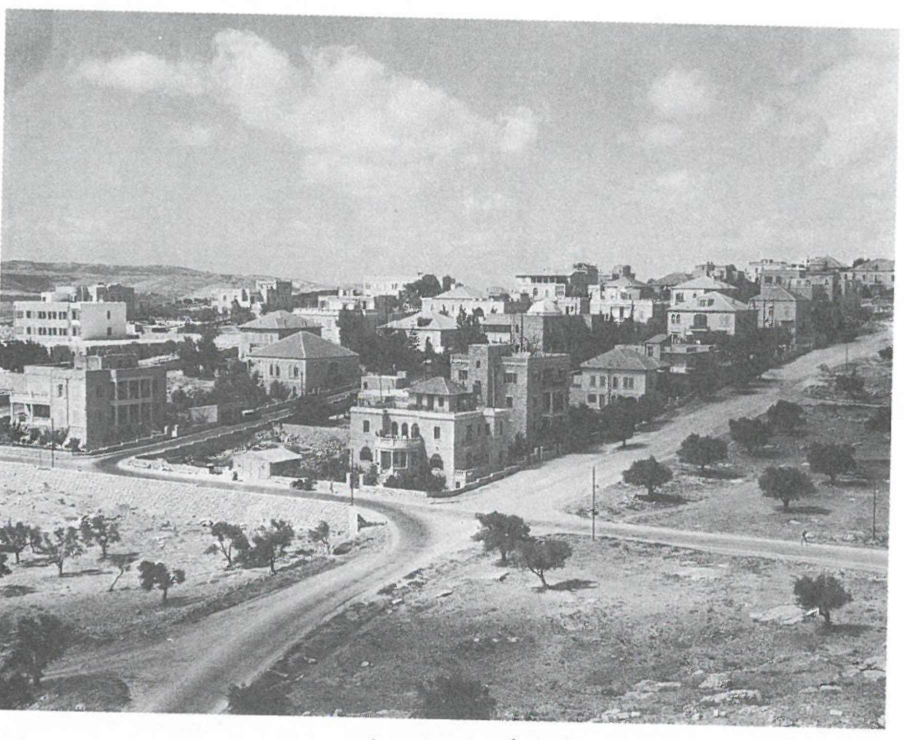
(١) Walter Benjamin, *Illuminations,* edited with an introduction by Hannah Arendt (New York: Schunken Books, 1967), p. 134.



شارع يافا خارج أسوار القدس، في تسعينات القرن التاسع عشر.
(المصور زنغاكي. مجموعة عصام نصّار الخاصة)



حي المصرارة من الجهة الجنوبية الشرقية، سنة ١٩١٠.
(المصور غير معروف. مجموعة خاصة)



حي الطالبية جنوبي غربي القدس، أوائل أربعينات القرن العشرين.

(المصور غير معروف، لكن يعتقد أنه خليل رعد. إعادة تصوير من كتاب وليد الخالدي، «قبل الشتات: التاريخ المصوَّر للشعب الفلسطيني ١٨٧٦ ـ ١٩٤٨». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٧)

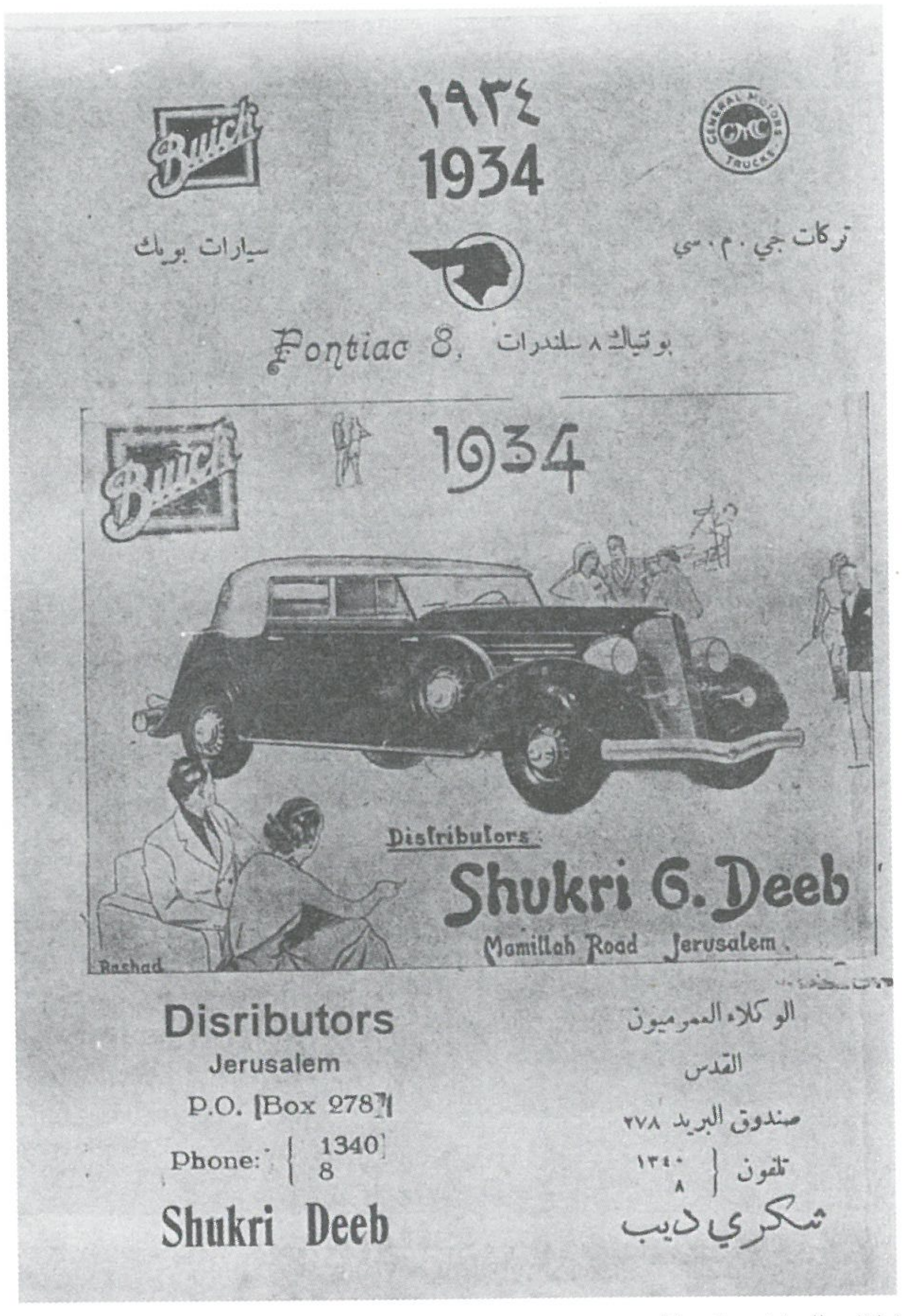


كلية القدس للبنات، نحو سنة ١٩٢٠.

(المصور غير معروف. إعادة تصوير من كتاب «قبل الشتات»)



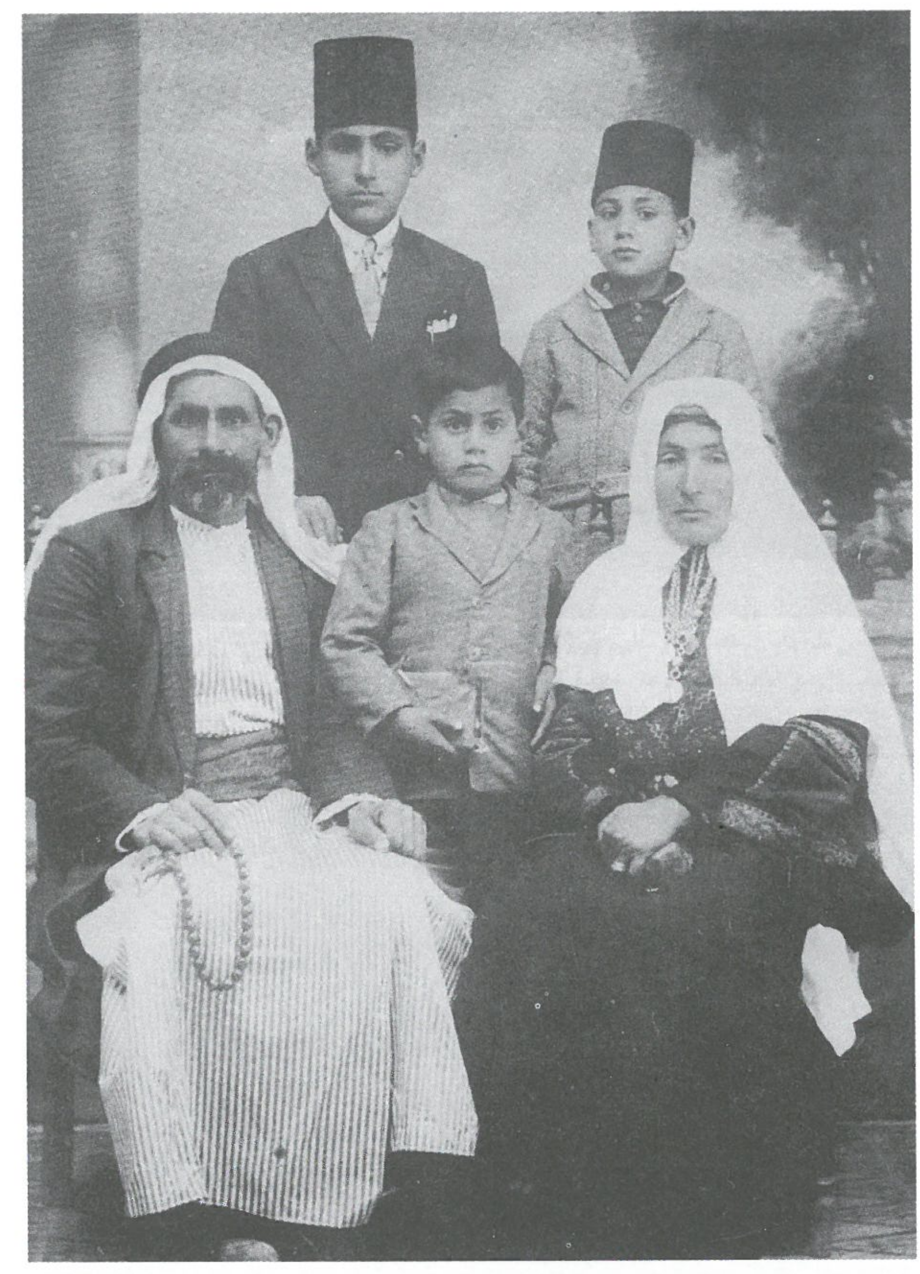
أطفال عائلتي مرهج وكريكوريان، سنة ١٩٣٢.
(المصور أوهانس كريكوريان. بيروت: المؤسسة العربية للتراث المصوَّر، مجموعة عايدة كريكوريان قعوار)



إعلانات للسيارات. نشر شكري ديب.
(إعادة تصوير من كتاب «قبل الشتات»)



قرية عين كارم، سنة ١٩٢٠.
(المصور لارسون)



عائلة من قرية لفتا: الحاج صالح صيام والحاجة حليمة محمد إسماعيل وأولادهما، من اليسار: محمود وأحمد ومحمد.
(المصور غير معروف. إعادة تصوير من كتاب «لفتا»، إعداد شريف كناعنه ولبنى عبد الهادي، سلسلة القرى المدمرة رقم ١٢. بير زيت: جامعة بير زيت، ١٩٩١)



القوات الصهيونية تهاجم بيتاً عربياً في الطالبية، ١ أيار/مايو ١٩٤٨.
(المصور غير معروف. مكتب الصحافة التابع للحكومة الإسرائيلية)



مدرعات تابعة للبلماح في تلال القدس، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨.
(المصور غير معروف. مكتب الصحافة التابع للحكومة الإسرائيلية)



ثوار من الجهاد المقدس يتوسطهم عبد القادر الحسيني، مرتدياً السترة فاتحة اللون، سنة ١٩٤٨.
(المصور حنا صافية. مجموعة جمعية الدراسات العربية)



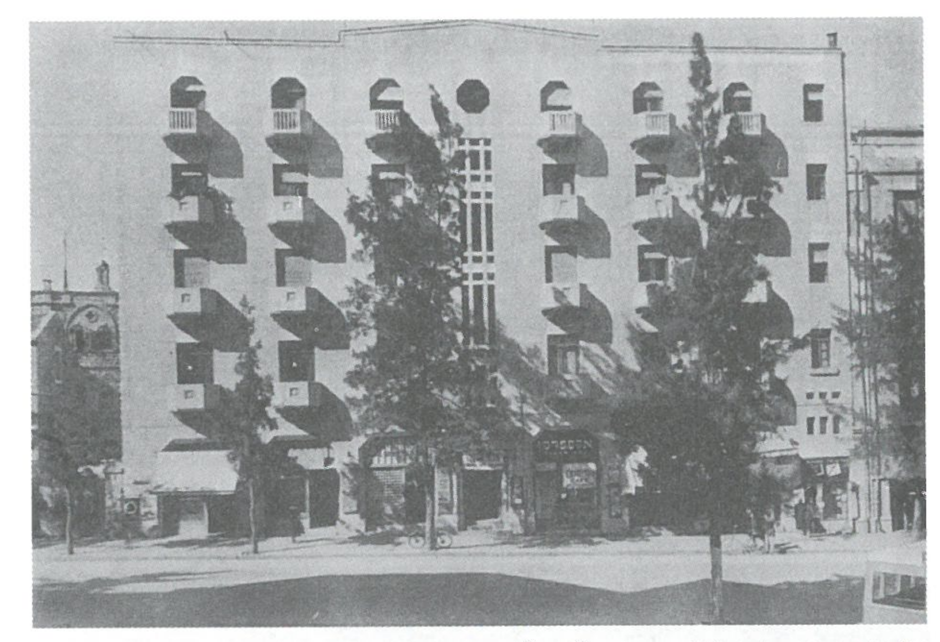
أسرى حرب يهود من البلدة القديمة، يقودهم ضابطا الجيش العربي عبد الله التل وكامل عريقات، سنة ١٩٤٨.
(المصور حنا صافية. مجموعة جمعية الدراسات العربية)



بناية صنصور على تقاطع شارعي يافا وبن يهودا، سنة ١٩٣٥. لاحظ بناية طنوس في المركز ـ يسار الصورة.
(المصور غير معروف. مكتب الصحافة التابع للحكومة الإسرائيلية)



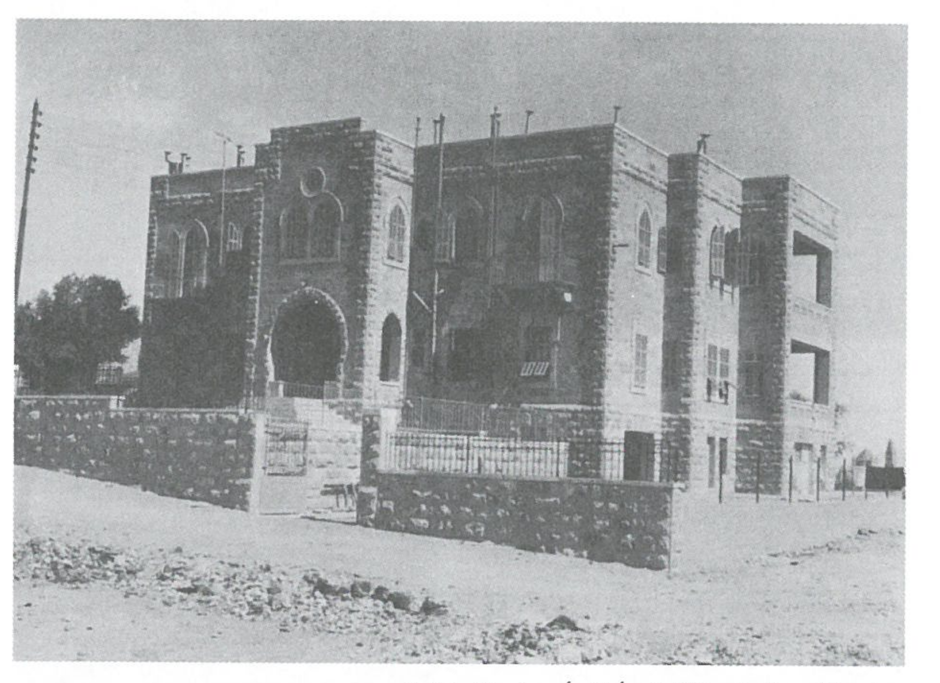
بناية صنصور، سنة ١٩٩٨.
(تصوير تيري رِمبل)



بناية طنوس في شارع الملك جورج، أوائل أربعينات القرن العشرين.
(المصور غير معروف. إعادة تصوير من كتاب «قبل الشتات»)

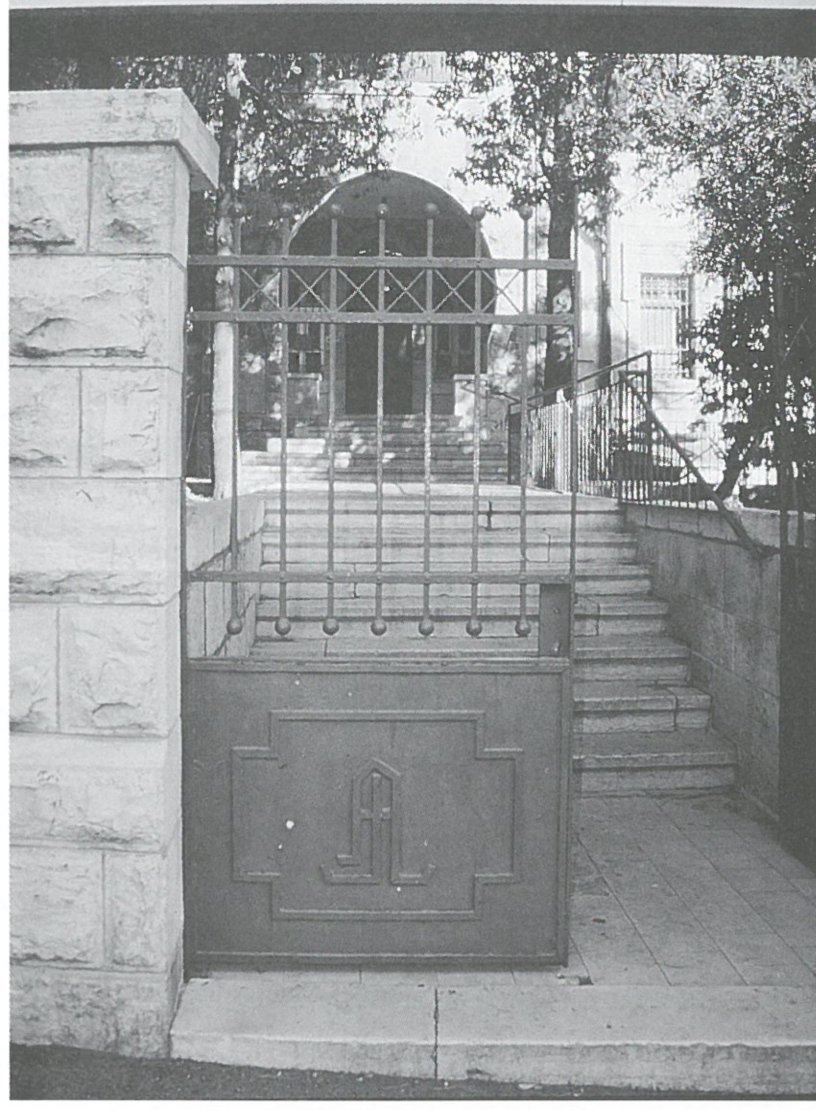


بناية طنوس، سنة ١٩٩٨.
(تصوير روشيل ديفيس)



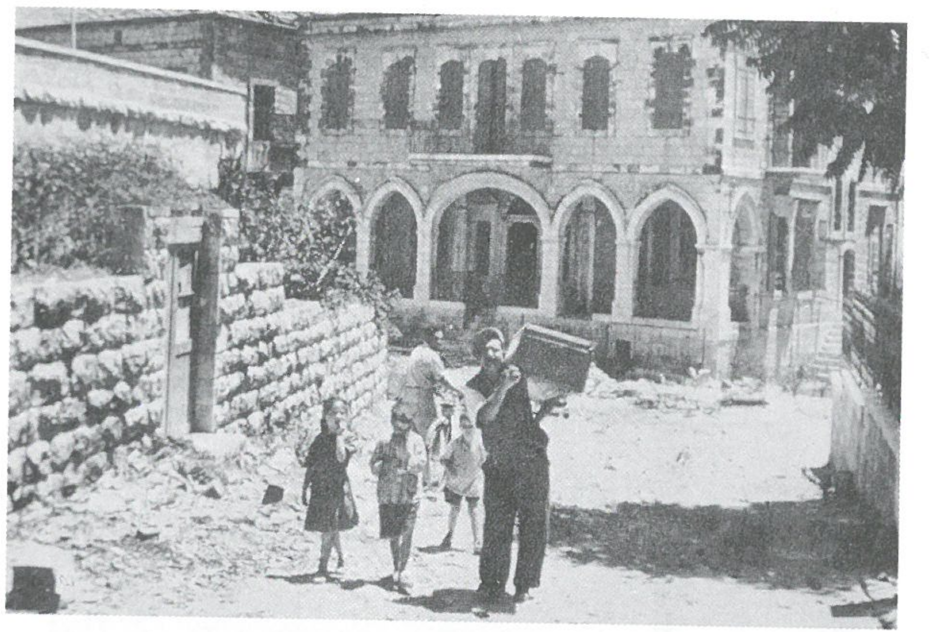
منزل عائلة جمال في الطالبية، أوائل أربعينات القرن العشرين.

(المصور خليل رعد. إعادة تصوير من كتاب «قبل الشتات»)

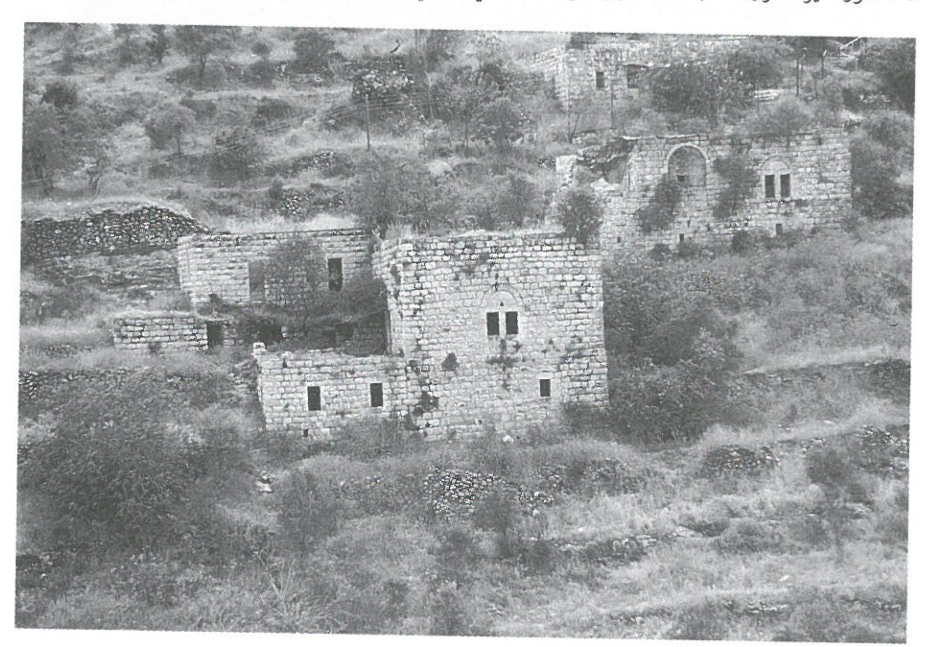


منزل عائلة جمال في الطالبية، سنة ١٩٩٨. الطبقة الأرضية الآن هي ناد للمهاجرين اليهود الجدد، والطبقة العلوية مع الساحة الخلفية مسكن خاص. لاحظ أسفل بوابة الحديد حيث تصميم «جمال» باللغة الإنكليزية.

(تصوير روشيل ديفيس)



أحد المهاجرين اليهود الجدد يتنقل بين البيوت العربية في حي المصرارة، سنة ١٩٤٨.
(المصور غير معروف. إعادة تصوير من كتاب آفي بارلي، «القدس المقسّمة» [بالعبرية]، ١٩٨٤)



قرية لفتا، سنة ١٩٩٤.
(تصوير روشيل ديفيس)



مهاجرون يهود جدد يملأون دلاءهم ماء من العين في قرية عين كارم، ١ حزيران/يونيو ١٩٤٩.
(المصور غير معروف. مكتب الصحافة التابع للحكومة الإسرائيلية)



مهاجرات يهوديات ينقلن بعض الأثاث من منزل إلى آخر بعد وصولهن إلى قرية عين كارم، سنة ١٩٤٩.
(المصور غير معروف. مكتب الصحافة التابع للحكومة الإسرائيلية)



أفراد من القوات الإسرائيلية قرب قرية عين كارم، ينقلون على ما يبدو أنه أثاث، وذلك بعد ثلاثة أشهر فقط من سقوط القرية وطرد سكانها العرب، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨.

(المصور غير معروف. مكتب الصحافة التابع للحكومة الإسرائيلية)



حاجز في شارع الملك داود. وتظهر بناية جمعية الشابات المسيحية وسط الصورة تقريباً، ودكان سلامة إلى جانب الشارع، سنة ١٩٤٨.

(المصور غير معروف. مكتب الصحافة التابع للحكومة الإسرائيلية)



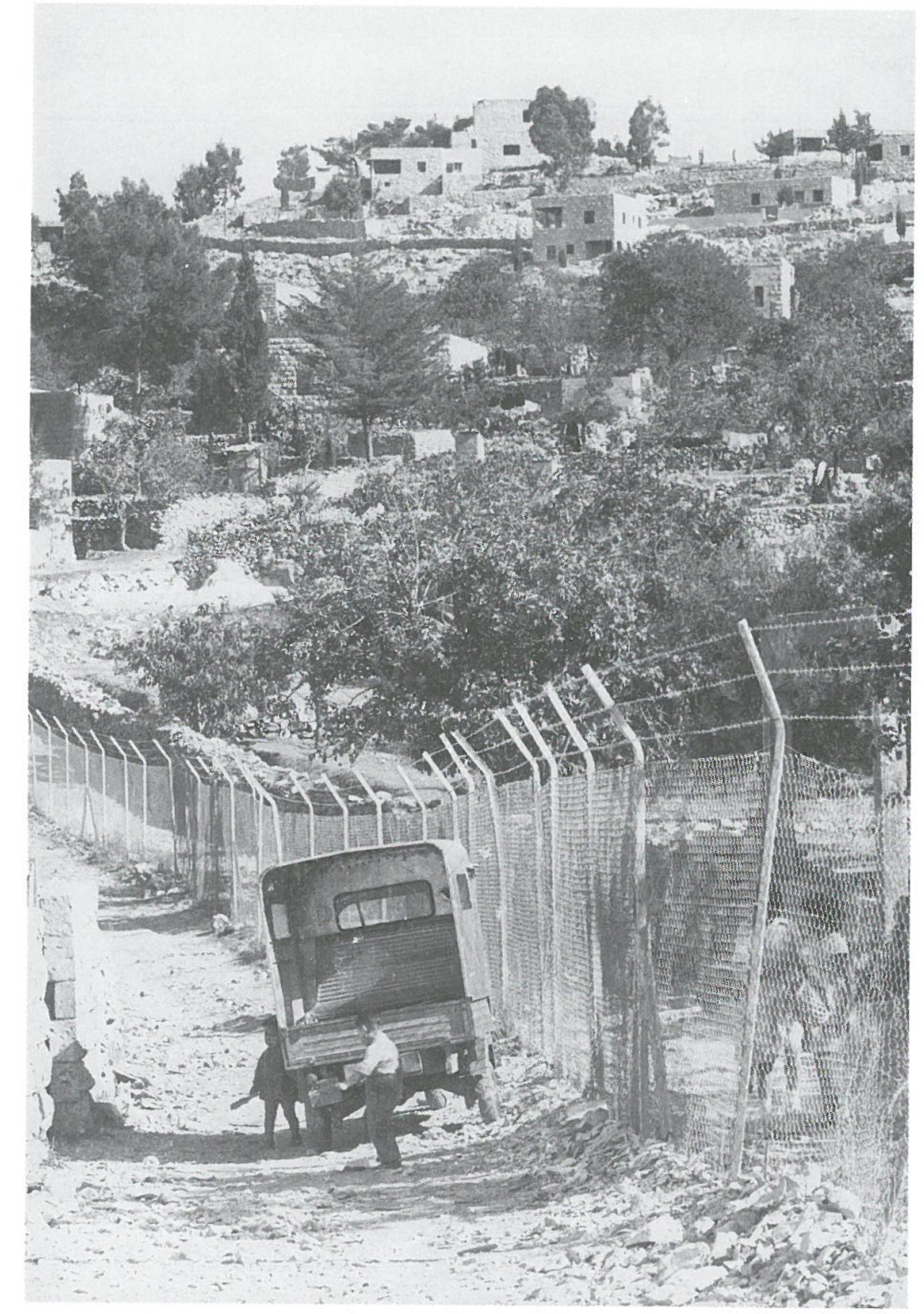
حاجز في ماميلا (مأمن الله) يفصل المناطق العربية عن المنطقة الغربية التي سقطت بيد القوات الإسرائيلية، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨.

(المصور غير معروف. مكتب الصحافة التابع للحكومة الإسرائيلية)



بوابة مندلبوم الفاصلة ما بين شطري القدس.

(المصور غير معروف. مكتب الصحافة التابع للحكومة الإسرائيلية)



السياج الحدودي الذي قسّم قرية بيت صفافا في ضواحي القدس. الصورة مأخوذة من الجانب الإسرائيلي، والبيوت الظاهرة هي في الجانب الأردني، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤.
(المصور كوهين فريتز. مكتب الصحافة التابع للحكومة الإسرائيلية)

الفصل السادس

تقدير قيمة الأملاك الفلسطينية في القدس الغربية

داليا حبش وتيري رمبل

لدى إقرار الأمم المتحدة لخطة التقسيم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، كان الفلسطينيون العرب كأفراد يملكون ٤٠٪ من الأملاك في القدس الجديدة، في مقابل ٢٦٪ يملكها اليهود. أمّا باقي الأملاك فيعود إلى الجماعات الدينية وحكومة الانتداب البريطاني.[١] وخلال حرب ١٩٤٨ التي أعقبت قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، طُرد السكان الفلسطينيون العرب من أحياء القدس الغربية وقراها وأُجلوا عنها، تاركين وراءهم أغلبية أملاكهم ومتعلقاتهم على أمل العودة إليها بعد انتهاء الحرب.

عندما انتهت الحرب، رفضت دولة إسرائيل، التي أُنشئت حديثاً وسيطرت على المناطق الغربية للقدس، السماح بعودة اللاجئين إلى بيوتهم وأراضيهم. ورفض القادة الصهيونيون في البداية تعويض اللاجئين عن أملاكهم، التي تعرض كثير منها للتخريب والنهب والهدم. كما جرى تجميد جميع الأرصدة الدائنة، بما في ذلك الودائع غبّ الطلب وحسابات التوفير وأموال الكفالات والمعاملات المالية بشتى أنواعها، والجواهر والمقتنيات الثمينة المودعة في خزائن المصارف. وقد وصف هنري كَتَنْ، المحامي الفلسطيني من القدس الغربية، ما جرى خلال حرب ١٩٤٨ بأنه إحدى «أعظم السرقات الجماعية في تاريخ فلسطين.»[٢]

بعد فترة وجيزة من إجلاء الفلسطينيين العرب عن بيوتهم في القدس الغربية، وُضعت الأملاك تحت سلطة القيِّم على الأملاك المتروكة، ولاحقاً القيِّم على أملاك الغائبين الذي عينته الحكومة الإسرائيلية التي أُلِّفت حديثاً. ولم توكل إلى القيِّم إدارة الأملاك فحسب، بل أيضاً توزيعها على اليهود الراغبين في شرائها. وقد وصف هيرست دور القيِّم بأنه لم يكن المحافظة على الأملاك لإعادتها إلى أصحابها الشرعيين، وإنما حرمان أصحابها منها.[٣] بعبارة أُخرى فإن أملاك اللاجئين الفلسطينيين العرب التي سيطرت عليها إسرائيل صودرت من أجل تحويل ملكيتها من العرب إلى اليهود، مع أن خطة التقسيم لسنة ١٩٤٧ نصت بوضوح على عدم مصادرة أي أراض يملكها العرب في الدولة اليهودية إلاّ للأغراض العامة.

يتناول هذا الفصل، استناداً إلى وثائق لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين ومصادر ثانوية متعددة، عمل الأمم المتحدة مباشرة بعد حرب ١٩٤٨ فيما يخص إعادة حقوق اللاجئين الفلسطينيين من القدس. ويفحص نقاط الضعف فيما قامت به الأمم المتحدة من جهود، بالإضافة إلى فحص تقديرات قيمة

الأملاك الفلسطينية، في محاولة للتوصل إلى تقويم خسائر اللاجئين بصورة أشمل وأدق. وفي حين يحدد بعض هذه الدراسات قيمة مالية لخسائر اللاجئين من القدس في الأملاك المتنوعة، يركز معظمها على إجمالي الخسائر في الأملاك في فلسطين عامة. ويحاول هذا الفصل أيضاً، حيثما أمكن ذلك، استقراء التقديرات الخاصة بالقدس من أجل تقديم صورة عامة لحجم الخسائر الفلسطينية في المدينة في سنة ١٩٤٨.

إعادة الحقوق ولجنة التوفيق الخاصة بفلسطين

أثارت الأمم المتحدة موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين العرب وتعويضهم عن الأضرار والخسائر في الأملاك قبل فترة من انتهاء حرب ١٩٤٨. ففي تقرير بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٤٨ كتب الوسيط، الذي عينته الأمم المتحدة، الكونت فولك برنادوت أنه «يجب الاعتراف بحق سكان فلسطين في العودة إلى بيوتهم من دون أي قيد واستعادة أملاكهم.»[٤] وفي وقت لاحق من صيف تلك السنة، حاول الوسيط أن يطبق هذا المبدأ بالدعوة إلى عودة نحو ١٦٠٠ لاجئ من عجنجول والبويرية، القريتين الواقعتين في شمالي غربي القدس داخل قضاء الرملة.[٥] وفي أول تقرير له إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن سير العمل كتب يقول:

> لا يمكن لأي تسوية أن تكون عادلة ومكتملة إذا لم يتم الاعتراف بحق اللاجئين العرب في العودة إلى منازلهم التي أُخرجوا منها [...] وستكون جريمة ضد مبادئ العدالة الأساسية إذا حُرم هؤلاء الضحايا الأبرياء للنزاع حق العودة إلى منازلهم بينما يتدفق المهاجرون اليهود إلى فلسطين، وعلى الأقل، ينطوي ذلك على خطر حلولهم بصورة دائمة محل اللاجئين العرب الذين تجذروا في البلد منذ قرون.[٦]

ومع أن الأمم المتحدة فشلت في تطبيق قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (خطة التقسيم)، الذي شدّد على حماية حقوق الملكية العربية واليهودية، وعلى مبدأ التعويض، فإنها تبنت إجراءات أُخرى لحماية حقوق ملكية اللاجئين الفلسطينيين العرب.[٧] واستندت هذه الإجراءات، إلى حد بعيد، إلى توصيات وسيط الأمم المتحدة، وأصبحت أساساً لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، الوثيقة القانونية الأساسية فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين العرب. وكتب برنادوت في ختام تقريره المرفوع في أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ التالي:

> إن حق اللاجئين العرب في العودة إلى منازلهم في الأراضي الواقعة تحت السيطرة اليهودية في أقرب وقت ممكن يجب أن تؤكده الأمم المتحدة، ويتعين على لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة أن تشرف على إعادة اللاجئين إلى ديارهم وتساعدهم، وعلى توطين الذين يختارون عدم العودة وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً ودفع تعويض ملائم لهم عن أملاكهم.[٨]

وقد ورد ذكر حق اللاجئين في العودة إلى أملاكهم ما لا يقل عن تسع مرات في التقرير الأول للوسيط. وبالنسبة إلى برنادوت، للاجئين «حق غير مشروط في الاختيار الحر الذي يجب احترامه.»[٩] وأشار التقرير أيضاً إلى أن الحكومة الإسرائيلية، على الرغم من مطالبتها الدول العربية بدفع تعويضات، تتحمل مسؤولية تقديم تعويضات للاجئين الفلسطينيين العرب الذين تضررت أملاكهم خلال الحرب.[١٠] وقد استند الوسيط في توصياته إلى مبادئ القانون الدولي الراسخة، وإلى ما وصله من تقارير عن النهب، والسلب، وتدمير القرى العربية الذي أقدمت عليه القوات الصهيونية من دون ضرورة.

> اللاجئون الفلسطينيون، في معظمهم، تركوا عملياً جميع أملاكهم وراءهم [...] وأكثر من ذلك، بينما تمكن الذين هربوا في الأيام المبكرة للنزاع من أخذ قسم من أغراضهم وأملاكهم الشخصية الثمينة معهم، فإن كثيرين ممن تأخروا حُرموا كل شيء عدا ملابسهم التي يرتدونها، وبالإضافة إلى بيوتهم (التي دُمر الكثير منها) فقدوا أثاثهم ومتاعهم، وحتى عُدّة عملهم.[١١]

استناداً إلى توصيات برنادوت، تحركت الأمم المتحدة لضمان حقوق ملكية اللاجئين الفلسطينيين العرب الذين كانوا يأملون بالعودة إلى بيوتهم وأراضيهم عند انتهاء الحرب. وبناء على تقرير برنادوت، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، بعد عام تقريباً من طرد أول فلسطيني عربي من القدس. وتلخص الفقرة ١١ من القرار الخطوط الموجهة لإعادة حقوق اللاجئين:

> [...] وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قِبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.[١٢]

دعا القرار، الذي أنهى مهمة وسيط الأمم المتحدة، أيضاً إلى إنشاء لجنة توفيق خاصة بفلسطين للقيام بالمهمات الموكلة إلى الوسيط و«تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة لها في هذا القرار، وأي مهمات أو توجيهات إضافية قد تصدرها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.»[١٣] ونصت الفقرة ١١ من هذا القرار على عودة اللاجئين الفلسطينيين العرب وتعويضهم، وفيما يتعلق بالقدس تنفيذ إقامة «كيان منفصل». وبحلول آذار/مارس ١٩٤٩، كانت اللجنة قد اتخذت الخطوات اللازمة من أجل الحصول على خدمات خبير للقيام بالدراسات التحضيرية والأعمال الخاصة باللاجئين. كما عقدت اللجنة عدة اجتماعات مع رؤساء لجان اللاجئين (بما في ذلك مجلس لاجئي رام الله ولجنة سكان يافا وقضائها) ومنظمات غير حكومية وموظفين حكوميين من المنطقة.

وفي ربيع سنة ١٩٤٩، قدمت اللجنة عدة مقترحات لضمان حقوق اللاجئين وأملاكهم لعرضها على مؤتمر سيعقد في لوزان (سويسرا). وتضمنت المقترحات إجراءات لتسهيل عودة أصحاب بيارات الحمضيات والعمال اللازمين للعمل فيها، وجمع شمل عائلات اللاجئين، والإفراج عن الحسابات والودائع في الصناديق المصرفية التي جمدتها إسرائيل. كما اقترحت عدة إجراءات أُخرى لحماية أملاك اللاجئين وحقوقهم. وطالبت أيضاً بإلغاء قانون أملاك الغائبين الإسرائيلي، وتعليق إجراءات احتلال المنازل العربية ومصادرتها، والإفراج عن أملاك الوقف.[١٤] وبحلول أيلول/سبتمبر ١٩٤٩، قدمت اللجنة تقريراً سجلت فيه حدوث تقدم بالنسبة إلى جمع شمل العائلات والإفراج عن حسابات اللاجئين المصرفية، لكنها أوضحت أن إسرائيل رفضت مناشدات اللجنة السماح لأصحاب بيارات الحمضيات بالعودة للاعتناء بمحاصيلهم.[١٥] كما أعلمت الحكومة الإسرائيلية موظفي اللجنة أنها لا تستطيع إلغاء قانون الغائب، أو الإجراءات التي اتُّخذت بشأن أملاك اللاجئين.[١٦] وفي نهاية سنة ١٩٤٩ تبنت الأمم المتحدة القرار رقم ٣٠٢ (الدورة ٤) القاضي بإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وذلك تطبيقاً للقسم الثاني من الفقرة ١١ في القرار رقم ١٩٤ والذي دعا إلى المساعدة في إعادة توطين اللاجئين وتأهيلهم اجتماعياً واقتصادياً.[١٧]

أوصت اللجنة أيضاً بإنشاء فريق مختلط بإشراف الأمم المتحدة، أو بإشراف خبير محايد، لدراسة مسألة الأملاك والتعويض.[١٨] ويتولى الفريق مسؤولية الإشراف أو المحافظة على الأملاك الموجودة بما فيها بيارات الحمضيات، والفصل في أمر ملكيتها، وتقدير الأضرار التي لحقت بها. وصدرت التعليمات إلى المجموعة بعد إنشائها ببدء جمع الوثائق، مثل سجلات الملكية الخاصة بحكومة الانتداب

البريطاني، المصورة على أفلام والمحفوظة في مكتب المستعمرات البريطانية في لندن. وزودت سكرتاريا الأمم المتحدة لجنة التوفيق، المؤلفة من فرنسا وتركيا والولايات المتحدة، بورقتي عمل فيما يخص معنى الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤، والمسؤوليات الناجمة عن هذا التفسير التي التزمت اللجنة القيام بها.

عالجت الورقة الأولى، المؤرخة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، التفسير القانوني الواجب النفاذ للفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ فيما يتعلق بالتعويض.[١٩] أوضحت السكرتاريا أن القرار رقم ١٩٤ يؤكد نوعين من التعويض: دفع تعويض للاجئين الذين يختارون عدم العودة إلى منازلهم، ودفع تعويض عن الخسارة أو الأضرار التي لحقت بالأملاك، والذي يقع، بموجب مبادئ القانون الدولي أو مبادئ العدالة، على عاتق الحكومات أو السلطات المسؤولة عن إلحاق الضرر. وفيما يتعلق بالنوع الثاني من التعويض، أوضحت السكرتاريا أنه في حين أن القرار لم يؤكد التعويض عن أضرار الحرب الاعتيادية، فإن تاريخ تشريعه يؤكد ضمناً التعويض عن «نهب وتخريب وسرقة الأملاك الخاصة، وتدمير الأملاك والقرى من دون ضرورة عسكرية.» وأعلنت السكرتاريا أن هذه الأعمال تشكل خرقاً لقوانين الحرب البرية وأعرافها كما عرّفها ميثاق لاهاي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٧.[٢٠] وفي ورقتها الثانية المؤرخة آذار/مارس ١٩٥٠، زودت السكرتاريا اللجنة بلائحة بالسوابق التاريخية لإعادة الأملاك إلى أصحابها أو دفع التعويضات للاجئين.[٢١]

أملاً بالحصول على استجابة إسرائيل للفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤، اقترحت لجنة التوفيق، في أوائل سنة ١٩٥٠، إنشاء لجنة مشتركة للنظر في اقتراحات مصرية، قُدمت في الخريف السابق، لإعادة بعض اللاجئين المقيمين بغزة كي يزرعوا أراضيهم.[٢٢] وسمحت إسرائيل في نهاية الأمر لعدد من الفلسطينيين العرب من سكان عبسان وإخزاعة بزراعة أراضيهم في منطقة تقع تحت السيطرة الإسرائيلية وإنشاء منطقة خاصة، إلاّ إنها رفضت عودة اللاجئين عامة.[٢٣] وبلّغت اللجنة أنه باستثناء عودة عدد محدود، فإن الحل الحقيقي يكمن في توطين اللاجئين خارج المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل.[٢٤] وحققت اللجنة تقدماً فيما يتعلق بأربعة إلى خمسة ملايين جنيه فلسطيني من حسابات اللاجئين المجمّدة من قِبَل إسرائيل،[٢٥] واتُّخذ قرار بالإفراج عن ١٠٠ جنيه من كل حساب كدفعة أولى، وذلك إلى حين استكمال الإجراءات للإفراج عن كامل المبالغ الموجودة.[٢٦] وبعد مرور عامين على تأليف اللجنة، لم يتحقق تقدم ملموس فيما يتعلق بالفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤. على أي حال، في أواسط كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٣٩٤ الذي تدعو فيه لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين إلى إنشاء مكتب

للاجئين لتسهيل تطبيق الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤، ومن أجل «اتخاذ التدابير التي تراها اللجنة ضرورية لتقدير التعويضات المنصوص عليها في الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ ودفعها [...] واتخاذ الإجراءات لحماية حقوق اللاجئين وأملاكهم ومصالحهم.»[٢٧]

وطلبت اللجنة من إسرائيل تقديم ضمانات بعدم اتخاذ إجراءات تعوق عمل مكتب اللاجئين، لكنها لم تتلق رداً من المسؤولين الإسرائيليين. وكانت الجمعية العامة تبنت، قبل عشرة أيام من ذلك، القرار رقم ٣٩٣ الذي دعا، بما لا يخالف القرار رقم ١٩٤، إلى إنشاء ما سُمي صندوق إعادة الدمج. وعرضت إسرائيل لاحقاً أن تساهم فيه بمبلغ مليون ليرة إسرائيلية كدفعة في حساب تعويض اللاجئين، شرط أن تعفيها هذه الدفعة للصندوق من جميع مطالبات اللاجئين الفلسطينيين العرب الفردية.[٢٨] على أي حال، أوضحت الحكومة الإسرائيلية أن التعويض لا يمكن فرضه على الدولة، وأن أي استنتاجات يتوصل إليها مكتب اللاجئين لن تؤثر في سياسة إسرائيل في التعويض.

في آب/أغسطس ١٩٥١، قدمت اللجنة اقتراحاً آخر لينظر فيه الوفدان الإسرائيلي والعربي، اللذان وافقا على حضور مؤتمر ثان يعقد في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٥١. وكانت اللجنة قد بدأت تخفف من جهودها فيما يتعلق بالفقرة ١١ بسبب رفض إسرائيل لهذه الفقرة بإصرار، والإجراءات الإسرائيلية التي تمنع بصورة فعالة عودة اللاجئين من خلال خلق «حقائق منجزة» على الأرض. ووضعت اللجنة الملاحظة التالية:

> عندما اتخذت الجمعية العامة قرارها في سنة ١٩٤٨ بوجوب السماح للاجئين بالعودة إلى منازلهم، اعتبرت الأراضي والمنازل التي تركها هؤلاء الناس وقت هروبهم خالية في معظمها [...] وما على أولئك اللاجئين الراغبين في العودة إلاّ القيام برحلة الإياب [...]. إن الظروف المادية [...] قد تغيرت كثيراً منذ سنة ١٩٤٨. فالمناطق التي جاء منها اللاجئون لم تعد خالية، وأي تحرك للعودة يجب التخطيط له بعناية وتنفيذه بتعاون فعال مع حكومة إسرائيل.[٢٩]

كان نحو ٨٥٪ من ٥٣١ قرية فلسطينية عربية أُخليت من سكانها خلال حرب ١٩٤٨ قد جرى تدميره كلياً تقريباً، وفي أفضل الحالات بقي بيت واحد قائماً.[٣٠] وبصرف النظر عن الأحياء المدينية الفلسطينية العربية المهجرة، والتي بقيت سليمة إجمالاً، فإن الأغلبية الساحقة من المهاجرين اليهود جرى توطينها في مناطق كان العرب يعيشون فيها قبل سنة ١٩٤٨. وزاد في تعقيد عمل مكتب اللاجئين لاحقاً إقدام

الحكومة العراقية، في آذار/مارس ١٩٥١، على تجميد جميع أملاك اليهود العراقيين الذين غادروا البلد للاستقرار بالدولة اليهودية الجديدة. وقد أخطرت الحكومة الإسرائيلية اللجنة أن إسرائيل ستحسم قيمة الأملاك اليهودية في العراق من أي مطالبات يتقدم بها اللاجئون الفلسطينيون العرب، إلاّ إن اللجنة والجمعية العامة للأمم المتحدة واصلتا الدعوة إلى التطبيق الكامل للقرار رقم ١٩٤.

دعا الاقتراح الذي قدمته اللجنة إلى مؤتمر باريس في أيلول/سبتمبر إلى: إلغاء أضرار الحرب بالنسبة إلى كل من إسرائيل والدول العربية؛ قبول إسرائيل بعدد محدد من اللاجئين يتم دمجه في الاقتصاد الإسرائيلي؛ قبول إسرائيل الالتزام بالدفع على أساس قدرتها؛ إلغاء تجميد جميع الحسابات المصرفية في المنطقة؛ الموافقة من حيث المبدأ على اتفاقيات الهدنة.[٣١] لكن إسرائيل أوضحت للجنة مسبقاً أنها ترفض عودة اللاجئين، وأن التعويض متوقف على مساعدة مالية دولية كبيرة، وعلى اعتباره جزءاً من تسوية سلمية شاملة. ورفض العرب وإسرائيل العناصر الأساسية للاقتراح، ولا سيما ما يتعلق باستبعاد النظر في أضرار الحرب. وفي هذه الأثناء لم يتمكن مكتب اللاجئين من الحصول على أكثر من وعد بالمساعدة من الحكومة الإسرائيلية بشأن تقدير قيمة الأملاك المتروكة.

مع حلول مؤتمر باريس، كانت لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين قد أنشأت مكتبها للاجئين، وأبقت على خدمات ج .م. بيرنكاسل، الذي شغل منصب المخمن الرئيسي للأراضي في دائرة تنظيم الأراضي في حكومة الانتداب، وأنجز تقريباً التقويم الشامل لخسائر اللاجئين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١، أكمل بيرنكاسل التقدير الشامل لخسائر الفلسطينيين العرب، وسلم تقريره الذي أدرج في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. واشتمل التقرير على وصف لمناهج التقويم وخلاصة للنتائج النهائية. وتوصل بيرنكاسل إلى أن مجموع الأراضي العربية المتروكة هو ١٦,٣٢٤ كم^2 من إجمالي المساحة البالغ ٢٦,٣٢٠ كم^2.[٣٢] ويتضمن هذا الرقم نحو ٢٨٠ كم^2 أراضي ريفية في قضاء القدس، وما يزيد على ٧ كم^2 من الأراضي في مدينة القدس، ويشكل مجموعهما معاً ما نسبته ١٨٪ من أراضي قضاء القدس.[٣٣] وبلغت الأراضي المملوكة لليهود في منطقة القضاء التي احتلتها إسرائيل ٢٦ كم^2.[٣٤] أمّا باقي القضاء البالغة مساحته ١٥٧٠ كم^2، فقد وقع تحت السيطرة الأردنية. ولا يتضمن مصطلح «الأراضي» هنا الأرض فحسب، بل «كل ما هو مرتبط بها»، كالمباني والأشجار، وذلك وفقاً لقوانين حكومة الانتداب البريطاني الخاصة بالأرض.[٣٥]

وقد استخدم مكتب اللاجئين أربع وسائل لتحديد ملكية الأراضي، اشتملت

على: استبيان اللاجئين الذي سيجري مطابقته بسجلات الأراضي لحكومة الانتداب؛ سجلات الأراضي؛ سجلات القيِّم على أملاك الغائبين الذي عينته الحكومة الإسرائيلية؛ كتاب «إحصاءات القرى ١٩٤٥» (*Village Statistics 1945*) الذي أصدرته حكومة الانتداب البريطاني. وقد قرر مكتب اللاجئين الاستناد في تقديراته إلى «إحصاءات القرى» لأنه رأى أن الاستبيان وسجلات الأراضي لن يوفرا سجلاً مكتمل الحقائق، كما أن استخدام سجلات القيِّم غير ملائم لأن إسرائيل طرف له مصلحة في الأمر. وفي المقابل، توفر «إحصاءات القرى» سجلاً يشتمل على مساحة الأراضي في كل قرية ومدينة، وطبيعة الأراضي واستخداماتها، ونوع الملكية (عربية، يهودية، دولة... إلخ). كما أنها تشتمل على أرقام تمثل الضرائب التي يتعين دفعها على الأراضي الريفية والمدينية في كل مدينة وقرية.

لدى قيام مكتب اللاجئين بالتقويم، أخذ في الاعتبار الأسعار المسجلة في سجلات الأراضي مع استكمالها بتحريات في الموقع، والقيم الضريبية المقدرة على الأملاك المدينية والريفية في «إحصاءات القرى»، ومزيجاً من آراء خبراء عرب وإسرائيليين، إضافة إلى معرفة خبير الأراضي المعيَّن من قِبل الأمم المتحدة. ومن جديد، استُبعدت القوائم بسبب فقدان رابط كامل ودقيق بين تسجيل قسائم الأراضي وقيمتها بتاريخ التسجيل، وأيضاً بسبب التذبذب الكبير في أسعار الأراضي. ولهذا استند تقويم مكتب اللاجئين إلى «إحصاءات القرى» وآراء خبير الأراضي التابع لمكتب اللاجئين والخبراء العرب والإسرائيليين. بالإضافة إلى ذلك، تبنى المكتب عدة مبادئ استرشد بها في تقديراته؛ إذ رأى أن التقدير يجب أن يقوم على الأسس التالية: قيمة الاستعمال الفعلي؛ تجاهل العناصر المتسمة بطابع غير اعتيادي؛ تاريخ التقدير يجب أن يكون ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ (أي تاريخ التقسيم بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١)؛ عدم احتساب قيمة للأراضي غير الزراعية.[٣٦] وباستخدام هذه الأسس قدّر بيرنكاسل قيمة الأراضي الفلسطينية العربية المتروكة بـ ١٠٠,٣٨٣,٧٨٤ جنيهاً فلسطينياً، أو ٢٨٠ مليون دولار بحسب سعر صرف الجنيه في مقابل الدولار في سنة ١٩٥١.[٣٧] ثم قُسِّم هذا الرقم إلى ٧٠ مليون جنيه للأراضي الزراعية، والباقي للأملاك المدينية.[٣٨]

فيما يتعلق بأملاك اللاجئين في القدس، التي عالجها المكتب على حدة بسبب انقسام المدينة إلى ثلاث مناطق، بنى بيرنكاسل تقديره على القائمة التي أعدها القيِّم الإسرائيلي على أملاك الغائبين، والتي احتوت ٣٦٦٠ قسيمة.[٣٩] أعطت القائمة كل قطعة أرض رقماً ووصفاً لها وتقديراً مالياً لقيمتها. وقُدِّرت قيمة الأراضي كلها بـ ٩,٢٥٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني.[٤٠] أمّا مناطق القرى المبنية، التابعة للفئة الضريبية

٤، فقدرت قيمتها بـ ١٥٠ جنيهاً للدونم الواحد. وتبعاً لمجموع المساحة المبنية، التي تعادل ١٤٣٥ دونماً في القرى الغربية الأربع التي ضُمت لاحقاً إلى القدس، أي دير ياسين ولفتا وعين كارم والمالحة، فقد حُددت قيمتها جميعاً بما يزيد قليلاً على ٢٠٠,٠٠٠ جنيه.

الجدول ١: تقدير لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين لقيمة أراضي قرى القدس الغربية[٤١]

القرية	المساحة (بالدونمات)	التقدير (بالجنيهات الفلسطينية، سنة ١٩٤٧)
دير ياسين	٢٧٠٤	١٢,٤٥٥
عين كارم	١٣,٦٦٧	٥٦١,٠٤٩
لفتا	٥٣٩٦	٨٦,٠١٠
المالحة	٥٩٠٤	١٥٣,٣١٦
المجموع	٢٧,٦٧١	٨١٢,٨٣٠

الجدول ٢: تصنيف الأراضي الريفية العربية بحسب الفئة الضريبية (بالدونمات)[٤٢]

القرية	١ ـ ٣	٤	٥ ـ ٨	٩ ـ ١٣	١٤ ـ ١٥	١٦أ	١٦ب
دير ياسين		١٢		٦٠١	١٥٥	١٩٣٣	٣
عين كارم		١٠٢٤	٧٩٥٣	١١٧٥		٣٣٣٢	١٨٣
لفتا		٣١٣		٢٣٢٥		٢٦٢٦	١٣٢
المالحة		٨٦	٢٦١٣	٧١١	٣٠٢	٢٠٨٧	١٠٧

بلغ تقدير قيمة باقي أراضي هذه القرى التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية، وفقاً لمعدلات الفئة الضريبية، نحو ٦٠٠,٠٠٠ جنيه. وبما أن بيرنكاسل أدخل في الحساب فقط الأراضي المملوكة فردياً، فقد استثنى هذا التقدير ٣٧٪ من أراضي هذه القرى هي تلك غير القابلة للزراعة أو التي استُخدمت لشق طرقات... إلخ، والتي تقع ضمن الفئتين الضريبيتين ١٦أ و١٦ب.

وقدّر بيرنكاسل أيضاً الأملاك المنقولة المفقودة بـ ٢١,٥٧٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني. وقد استخدم المكتب ثلاث مقاربات من دون أن يعطي أهمية زائدة لأي منها. وتضمنت هذه المقاربات حساباً مبنياً على نسبة مئوية من الأملاك غير المنقولة،[٤٣] وآخر مبنياً على نسبة مئوية من الدخل القومي،[٤٤] وحساباً يعتمد على القيمة الإجمالية في سنة ١٩٤٥ للأملاك المتنوعة المدرجة في بند منقولة.[٤٥] ورفض المكتب استعمال وسيلة المسح التي تقضي بأن تقوم عينة عشوائية من

اللاجئين بملء استمارة تدرج فيها حجم أملاكها المنقولة وغير المنقولة وقيمتها، وذلك من أجل التوصل إلى علاقة بين الملك المنقول وغير المنقول يمكن بواسطتها الجزم بقيمة تقريبية، بسبب صعوبة التحقق من المعلومات الواردة في الاستمارة. وقد قدّر بيرنكاسل، باستخدام هذه الأساليب، أن قيمة الخسائر في الأملاك المنقولة من القدس والقرى الأربع تتراوح بين مليون ونصف مليون وثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه فلسطيني.

الجدول ٣: تقديرات لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين للأملاك المنقولة (جنيهات فلسطينية، سنة ١٩٤٧)[٤٦]

النوع	المجموع الكلي	حصة القدس منه
٪ من قيمة الأملاك غير المنقولة	٢١,٥٧٠,٠٠٠	٣,٤٨٢,٠١٠
٪ من الدخل القومي	١٨,٦٠٠,٠٠٠	١,٦٥٣,٥٤٠
تقدير سنة ١٩٤٥ للأملاك المنقولة	١٩,١٠٠,٠٠٠	١,٦٩٧,٩٩٠

في أيلول/سبتمبر ١٩٥١، طلب المكتب من السلطات الإسرائيلية معلومات بشأن الأملاك المنقولة المصادرة، لكنه لم يتلق رداً. غير أن بيرنكاسل أقر بأن الأرقام المستخلصة التي تحدد قيمة خسارة الفلسطينيين العرب في الأملاك المنقولة هي تقديرات تقريبية. كما رأى المكتب أنه لا يمكن التوصل إلى تقدير شامل لبعض الأملاك لأنه من الصعب معرفة ما حمله اللاجئون من الأملاك المنقولة معهم، وما جرى نهبه، وما صادرته الحكومة الإسرائيلية.

لم يكن هناك أي تقدم خارج إطار التقدير الشامل الذي أنجزه بيرنكاسل، لكن اللجنة حصلت سنة ١٩٥٢، في نهاية المطاف، على موافقة الحكومة الإسرائيلية على خطة للإفراج بالتدريج عن ودائع اللاجئين المجمَّدة في المؤسسات المالية. وكانت الخطة معلقة بسبب قيام إسرائيل بربطها بالإفراج عن حسابات اليهود في العراق، وما اعتبرته إسرائيل «موقف العرب غير المتعاون.»[٤٧] وبحلول سنة ١٩٥٣، كانت إسرائيل قد أفرجت عن نحو ثلاثة أرباع مليون جنيه فلسطيني كخطوة أولى. وبحلول نهاية أيار/مايو ١٩٥٣، كان لاجئون في لبنان وسورية ومصر قد ملأوا ألف استمارة سعياً وراء الإفراج عن حساباتهم المجمَّدة. وبحلول آب/أغسطس تضاعف عدد المطالبات أكثر من ثلاث مرات.[٤٨] وعلى الرغم من حدوث بعض التعقيدات في آب/أغسطس ١٩٥٤، عندما طلبت الحكومة الإسرائيلية فجأة التفاوض مع المودعين، فقد تم الإفراج عن الحسابات لأصحابها من اللاجئين، وإن يكن ببطء.

الجدول ٤: الإفراج عن حسابات اللاجئين المصرفية التي جمدتها إسرائيل، ١٩٥٣ ـ ١٩٦٦[٤٩]

تاريخ الإفراج	المبلغ التراكمي (جنيهات فلسطينية، سنة ١٩٤٧)
كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥	٢,٥٣٨,٦٤٢
آب/أغسطس ١٩٥٦	٢,٦٣٣,١٧٥
نيسان/أبريل ١٩٥٨	٢,٦٥٨,٦٩١
حزيران/يونيو ١٩٥٩	٢,٧٨١,١٦٤
حزيران/يونيو ١٩٦٠	٢,٧٨٣,٤٣٣
حزيران/يونيو ١٩٦١	٢,٧٩٠,٠٤٥
تموز/يوليو ١٩٦٢	٢,٧٧١,٦٨٠
تموز/يوليو ١٩٦٥	٢,٨٠١,٠٠٨
تموز/يوليو ١٩٦٦	٢,٨٠٢,١١٠
القسط الأول ١٩٥٣	٧٤٠,٤٠٨
المجموع كما في سنة ١٩٦٦	٣,٥٩٥,١٦٠

فرضت إسرائيل بموجب الخطة قرضاً قومياً إجبارياً بنسبة ١٠٪، بينما اقتطع القيِّم على أملاك الغائبين رسوماً باهظة في مقابل إدارة الحسابات. وادعت إسرائيل في ردها على استفسارات اللجنة أن أصحاب جميع الحسابات من اللاجئين سيستردون أموالهم، وأن تحويل الحسابات التي تتجاوز ٥٠٠ جنيه إلى القيِّم على أملاك الغائبين لن يؤثر سلباً في إعادة الأموال والودائع.[٥٠] بيد أن جامعة الدول العربية قدمت بعض الأمثلة للرسوم التي جبتها إسرائيل من ودائع اللاجئين الفلسطينيين. فكشفُ حساب لأحد اللاجئين صادر عن بنك باركليز في حيفا، على سبيل المثال، يُظهر وجود حسم مقداره ٣٤٢ جنيهاً من أجل القرض القومي، و٢٥٧٧ جنيهاً من أجل القيِّم من مجموع الرصيد البالغ ٣٤٢٠ جنيهاً.[٥١] وجرى أيضاً وضع خطة للإفراج عن ودائع اللاجئين الأُخرى، كصناديق الأمانات في المصارف الإسرائيلية.

الجدول ٥: الإفراج عن ودائع اللاجئين الأُخرى التي جمَّدتها إسرائيل، المجموع الكلي، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٥[٥٢]

التاريخ	صناديق وقسائم	إضبارات سندات لحاملها خاصة بفلسطينيين	إضبارات سندات أخرى	صناديق أمانات مقفلة
آب/أغسطس ١٩٥٦	٢٤	٢٥٠	٢٠٣	١٠٢
كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧	٢٩	٢٩١	٢٤٦	١١٩
حزيران/يونيو ١٩٥٩	٢٩	٢٩٧	٢٦٣	١٢١
آب/أغسطس ١٩٦٥	٤٨	٢٧٤	٣٣٢	١٧٨
رصيد سيتم الإفراج عنه، كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥	١٢	٥٢٦	١٠٢	٣٥

في إثر الانتهاء من التقدير الشامل، والإخفاق في تسهيل عودة اللاجئين، صدرت تعليمات إلى خبير الأراضي في مكتب اللاجئين بالنظر في إمكان السعي لوضع تقدير لخسائر اللاجئين الفردية باستعمال سجلات الأراضي الخاصة بالانتداب البريطاني، وقوائم توزيع الرسوم الضريبية في الريف،[٥٣] ولوائح التخمين الميداني للمناطق المدينية. وفي أيار/مايو ١٩٥٤، أنشأت اللجنة مكتباً فرعياً في القدس لمساعدتها في المضي قدماً في تحديد ما يملكه اللاجئون الأفراد وتقدير قيمته، وذلك لمعالجة مشكلة النقص والمعلومات غير المقروءة في نسخة السجلات على المايكروفيلم، التي حصلت عليها اللجنة من مكتب المستعمرات البريطانية. وقد تفحص مكتب اللاجئين الوثائق التالية:

(أ) نسخة على مايكروفيلم من سجلات حقوق الملكية، بالإضافة إلى السجلات الأصلية في حال وجود نقص في نسخة المايكروفيلم، أو عدم وضوحها.
(ب) سجلات صكوك تحويل الملكية.
(ج) قوائم توزيع الضرائب، وفي حال عدم توفرها، سجلات دافعي الضرائب.
(د) لوائح التخمين الميداني للمناطق المدينية، وفي حال عدم توفرها، قوائم التقدير أو سجلات دافعي الضرائب.
(هـ) جدول الحقوق (فقط فيما يتعلق بالأراضي التي لم يُجهَّز لها سجلات حقوق ملكية).
(و) جداول تصنيف القسائم.

(ز) عائدات أمين السجل من تحويل الملكية.
(ح) خرائط القرى ومخططات الأراضي.

كانت اللجنة قبل عامين من ذلك قد كلّفت سامي هداوي، كخبير بالأراضي، العمل معها. وكان هداوي عمل أيضاً لدى حكومة الانتداب البريطاني في دائرة تنظيم الأراضي المسؤولة عن تقدير قيمة الأملاك المدينية وتصنيف الأراضي الريفية لأغراض الضريبة. وخَلَفه في اللجنة البريطاني فرانك جارفيس، الذي تولى العمل كخبير أراض في سنة ١٩٥٦، وتابعه حتى اكتماله في سنة ١٩٦٤.

من أجل توفير معلومات أكثر تفصيلاً، أُفردت استمارة لكل قسيمة أرض (RP/1) يملكها الأفراد الفلسطينيون العرب، بما في ذلك الأراضي ذات الملكية المشتركة، أو المملوكة لشركات وتعاونيات. واستخلص مكتب اللاجئين من الوثائق التي قام بفحصها المعلومات التالية:

(أ) المنطقة (القضاء، المدينة أو القرية، الموقع، رقم التسجيل أو رقم الحوض، رقم القسيمة).
(ب) المساحة (بالدونمات والأمتار المربعة).
(ج) الوصف (طبيعة الأرض، أي زراعية، المزروعات، المباني... إلخ، وصف المباني مع عدد الغرف... إلخ).
(د) اسم المالك أو الملاّك.
(هـ) الحصص (حيث يوجد أكثر من مالك واحد، تُذكر حصة كل شريك برقم كسري).
(و) فئة ضرائب الأملاك الريفية (بموجب قانون ضريبة الأملاك الريفية، كانت الأراضي الريفية تُقسَّم للأغراض الضريبية إلى ١٧ فئة، تتراوح بين الأعلى قيمة، مثل مزارع الحمضيات، والأدنى قيمة مثل الأرض غير القابلة للزراعة).
(ز) التقدير الضرائبي للأملاك المدينية (بموجب قانون الضرائب للأملاك المدينية، كان تقدير قيمة الأملاك لأغراض الضريبة يتم على أساس القيمة السنوية الصافية، وعندما تكون الأرض غير مبنية تحسب القيمة السنوية الصافية على أساس نسبة معينة من قيمتها المالية كأرض صالحة للبناء).
(ح) المستحقات (بما في ذلك الالتزامات المالية كالرهون العقارية والإيجارات والحجوزات).

(ط) تفصيلات أي بيع حدث بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ و٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، سواء للملك بكامله أو لحصص فيه، بما في ذلك المقابل المالي كما صرحت به الأطراف المعنية أو كما قدره أمين سجل الأراضي.

كما أُعدت نماذج من أجل تسجيل الأراضي التي تملكها الهيئات الدينية. وأعد خبير الأراضي أيضاً قوائم (RP/3) لتسجيل الأراضي المصنفة أراضي دولة، وتلك التي يملكها يهود أو آخرون ليسوا عرباً.[٥٤]

وقد تفحص مكتب اللاجئين نوعين من الأراضي: الأراضي المشمولة بالتنظيم، وهي الأراضي التي سوِّيت حقوق ملكيتها، والأراضي غير المشمولة بالتنظيم، وهي الأراضي التي لم تسوَّ حقوق ملكيتها. والمقصود بالأراضي التي سوِّيت حقوق ملكيتها الأراضي المسجلة بموجب قانون الأراضي (تسوية حقوق الملكية).[٥٥] وأمكن الحصول على معلومات بشأن أملاك اللاجئين في هذه الفئة من نسخ المايكروفيلم لسجلات العُشر،[٥٦] ومن سجلات أُخرى. كما فحص المكتب الأراضي التي لم تجر تسوية حقوق ملكيتها أو التي لم يشملها مسح الأراضي. وأمكن الحصول على معلومات بشأن أملاك اللاجئين في هذه الفئة من قوائم الضرائب والبيانات الضريبية. لكن هذه الوثائق لم تكن تشتمل دائماً على تحديد قاطع لحقوق الملكية بالنسبة إلى أملاك معينة. ونظراً إلى عدم وجود نظام لتسجيل الأراضي في النقب، فإن الأراضي هناك جرى تفحصها على حدة. ومعظم الأملاك في المناطق المدينية لم يقع ضمن فئة المناطق التي جرت تسوية حقوق ملكيتها. وكان قضاء القدس بصورة عامة، خلافاً للأقضية الساحلية مثل قضاءي يافا وحيفا، يتكون أساساً من أراض لم تجر تسوية حقوق ملكيتها.

في قضاء القدس، تبين أن نسبة الأراضي المشمولة بالتنظيم تبلغ نحو ٩٪، منها ٢٣٪ ملكية عربية (RP/1)، والباقي (٧٣٪) صنّف كأراضي دولة وأملاك يهودية ولغير العرب (RP/3). وكان أقل من ٣٪ في المتوسط من الأراضي المصنفة من الفئة RP/1 في قضاء القدس قد جرت تسوية حقوق ملكيتها، بينما كان ينطبق الوصف نفسه على أكثر قليلاً من ٢٥٪ من الأراضي المصنفة ضمن فئة RP/3. وأُدخلت المنطقة الحرام في منطقة القدس ـ الرملة، والمناطق المجردة من السلاح في الشمال في عملية تحديد حقوق الملكية. وعنى ذلك في القدس إدخال ٨٠٠ دونم أرضاً إضافية و١٥٠ مبنى. وحيثما طبِّق قانون الأراضي في القرى، أُدخلت الأجزاء التي وقعت تحت سيطرة إسرائيل في العملية. وفي القرى التي لم يجر فيها مسح بمقتضى مرسوم الأراضي، أُدخلت الأراضي ذات الملكية العربية كلها، التي قسمها

خط الهدنة، كوحدات ضريبية.

الجدول ٦: قضاء القدس: الأراضي التي سوِّيت، والتي لم تسوَّ حقوق ملكيتها، وفقاً لفئة الأرض (بالدونمات)[٥٧]

	١ ـ ٢		٣		٤		٥ ـ ٨	
	RP/1	RP/3	RP/1	RP/3	RP/1	RP/3	RP/1	RP/3
سُويت						١٤٨	١٣٩١	١٦٧٣
لم تسوَّ		٣١			١٥١٢	٢٢٣٣	٢٩,٦٣٣	١١٦٥
المجموع		٣١			١٥١٢	٢٣٨١	٣١,٠٢٤	٢٨٣٨
٪ سُويت	٠	٠	٠	٠	٠	٦,٢	٤,٥	٥٨,٩

	٩ ـ ١٣	١٤ ـ ١٥	١٦أ	١٦ب				
	RP/1	RP/3	RP/1	RP/3	RP/1	RP/3	RP/1	RP/3
سُويت	٣٠٤٨	١٣,٩١٦	١٤٣	٥٦٩	١٤٥٨	٣٣٨٣		٥٣٣
لم تسوَّ	٤٥,٧١١	١٤,٠٩٤	٢٢,٠٠٨	١٤٤٧	١١٦,٥٧٨	٣٤,٣٤٠		١٩٢٩
المجموع	٤٨,٧٥٩	٢٨,٠١٠	٢٢,١٥١	٢٠١٦	١١٨,٠٣٦	٣٧,٧٢٣		٢٤٦٢
٪ سُويت	٦,٣	٤٩,٧	٠,٦	٢٨,٢	١,٢	٩,٠	٠	٢١,٦

بحلول نهاية أيار/مايو ١٩٥٨، كانت نحو ٣٥٣,٠٠٠ استمارة قد ملئت في مكتب القدس، إضافة إلى ٧٤,٦٠٠ استمارة في نيويورك.[٥٨] وبحلول أيار/مايو ١٩٦٤، كان مكتب اللاجئين قد أنجز عمله بعد أن أعد ٤٥٣,٠٠٠ سجل تشتمل على أملاك يبلغ عددها ١,٥٠٠,٠٠٠.[٥٩] وقد اشتمل مجموع أراضي اللاجئين التي مسحها مكتب اللاجئين على ١٠,٤٨٠ حوضاً ضريبياً مسجلاً، بمعدل ٧٦٦ دونماً، وبمعدل ٤٣ قسيمة أرض في الحوض الواحد، وما بين ٦ إلى ٥٠٠ مُلك للحوض الواحد، باستثناء النقب. وتوصل المكتب إلى أن ٨١٥٦ حوضاً قد جرى التحقق قانونياً من حقوق الملكية فيها، وأنها مسجلة بمقتضى قانون الأراضي الصادر سنة ١٩٢٨.[٦٠] وحتى نهاية أيار/مايو، كان المكتب قد استكمل تسجيل ٩٩٢٠ حوضاً من مجموع ١٠,٤٨٠، بينما لم تؤخذ في الحسبان في قضاء بئر السبع ٩٤ وثيقة ضرائب أساسية من مجموع ٥٦٠ وثيقة. وحدد جارفيس ما يقارب ٥,٢ ملايين دونم من الأراضي الريفية على أنها ملك لأفراد من العرب، من دون أن يشمل ذلك بئر السبع والرملة. ويشتمل هذا المجموع على ما يقارب ٣٠٠,٠٠٠ دونم في منطقة قضاء القدس التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية.

الجدول ٧: أراضي اللاجئين الريفية بحسب الفئة، قضاء القدس (بالدونمات)(٦١)

١ ـ ٣	٤	٥ ـ ٨	٩ ـ ١٣	١٤ ـ ١٥	١٦أ	١٦ب	المجموع
٣١	٢٤٣٣	٣٢,٤٥٨	٧١,٥٢٠	٢٣,٠٧٧	١٥٠,٢٨٦	٢٠٧٣	٢٨١,٨٧٨

بلغت مساحة الأماكن الخالية من الأراضي المدينية، بحسب تحديد جارفيس، ٢٦,٤٩٠ دونماً، قُدرت قيمتها بمبلغ ٢١٧,٧٠٧ جنيهات. واشتمل ذلك على ٤٩٧٦ دونماً في القدس. وقُدرت القيمة السنوية الصافية للمباني في القدس بمبلغ ٣٤٩,٣٩٣ جنيهاً فلسطينياً.(٦٢)

لم يصدر عن مكتب اللاجئين قيم شاملة، وأشار المكتب أيضاً إلى وجود نقاط ضعف في تحديد أملاك اللاجئين الأفراد وتقدير قيمتها. فسجلات الضرائب التي استُخدمت لتحديد ملكية الأراضي الريفية التي لم تجر تسوية حقوق ملكيتها، غالباً ما كانت تورد أسماء ملاّك «مفترضين» بدلاً من الفعليين، في حين أن أسماء أُخرى لم تُسجل بصورة كاملة. وغالباً ما كانت مساحات قسائم الأراضي تقريبية، ولم يكن هناك سجلات بالمستحقات على قطع الأراضي. وصُنفت الأراضي غير القابلة للزراعة، وبعض الأراضي الهامشية في الريف، في الفئة ١٦ بموجب قانون ضريبة الأملاك الريفية، وبالتالي لم تكن خاضعة للضريبة.(٦٣) وبما أن استخدام الأراضي في هذه الفئة كان جماعياً، فإن السجلات لا تذكر إن كانت ملكية الأرض هنا فردية أم جماعية. وأخيراً، أشار المكتب إلى أنه واجه مشكلات جدية فيما يتعلق بتحديد أراضي اللاجئين وتقديرها في قضاء بئر السبع، وأنه لم يتمكن من استخدام سجلات الضريبة من أجل تقدير القيمة، لأن أراضي القضاء كانت معفاة من مرسوم ضريبة الأملاك الريفية. بالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن المكتب من الحصول على سجلات ضريبة العُشر التي كان يأمل باستخدامها لتحديد قيمة الأراضي وتقديرها هناك. وفي سجلات صكوك تحويل الملكية، ظهر فقط ٢٠٠,٠٠٠ تسجيل لنحو ٣٠٠,٠٠٠ قسيمة أرض يبلغ مجموع مساحتها ٦٤,٠٠٠ دونم يملكها عرب. وهذه المساحة تشكل أقل من ٢٪ من مساحة القضاء.(٦٤)

في الأعوام التي تلت اكتمال تحديد أملاك اللاجئين الأفراد وتقدير قيمتها، تلقى المكتب استفسارات من لاجئين أفراد أرادوا معرفة ما إذا كانت أملاكهم قد سُجلت. وفي نهاية المطاف طلب الأردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، نسخاً عن سجلات لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين وحصلت عليها، وقد اشتملت على المايكروفيلم لسجلات الأراضي التي أنجزتها حكومة الانتداب البريطاني، ونماذج

ال RP/1، وفهرست بأسماء اللاجئين وأصحاب الأملاك. وعلى الرغم من إنجاز التقدير الشامل، والتحديد الأكثر تفصيلاً الذي وضعه جارفيس لتقدير خسائر اللاجئين في الأملاك، فإن اللجنة لم تتمكن من تأمين تعويضات للاجئين الفلسطينيين العرب الذين أصروا على أنه لا يمكن تنفيذ التعويض في ظل غياب حق العودة. في هذه الأثناء تبنت دولة إسرائيل عدة إجراءات قانونية لانتزاع تعويضات للاجئين الذين بقوا في نطاق أراضي الدولة، لكنها لم تتخذ، أو تنفذ، أي إجراءات لتعويض الأغلبية الساحقة من اللاجئين الذين طُردوا سنة ١٩٤٨. وفي سنة ١٩٦١، طلبت اللجنة من جوزيف جونسون، رئيس مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي، أن يزور المنطقة لتحري الخيارات المتعلقة بإعادة حقوق اللاجئين. وفشل جونسون في تحقيق أي تقدم، واستقال في سنة ١٩٦٣ لأسباب شخصية.

مشكلات فنية في تقديرات لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين

انتقدت الدراسات اللاحقة، المتعلقة بخسائر اللاجئين، النتائج التي خلصت إليها لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين باعتبارها ذات مدى ضيق جداً وتتوصل إلى تقديرات منخفضة جداً. فبحسب هداوي، فشلت دراسات اللجنة في التزام توجيهات الجمعية العامة في القرارين رقم ١٩٤ (الدورة ٣) ورقم ٣٩٤ (الدورة ٥)، وتجاهلت الخطوط العريضة لورقتي عمل سكرتاريا الأمم المتحدة.(٦٥) ولم يُدع أي فلسطيني إلى المشاركة في عملية التقويم، على الرغم من الطلبات التي قُدمت للمشاركة. ويرى كل من هداوي وعاطف قبرصي، اللذين قاما بتحليل اقتصادي مفصل لخسائر اللاجئين، أن كثيراً من النواقص في تقدير لجنة التوفيق له علاقة بالمشكلات الكامنة في تسجيل الأراضي وتقديرات الضريبة في فلسطين (وقد استُخدم الأمران كعاملين أساسيين في عملية التقويم)، مع أنهما يرجعان إلى الإدارة العثمانية السابقة للانتداب البريطاني. ويعلق هداوي قائلاً إن لجنة التوفيق لم تكن قادرة على فهم أو تفسير تلك المشكلات على نحو مرض خلال قيامها بعملها؛ فهي هيئة مؤلفة أساساً من أجانب غير فلسطينيين. والمبادىء الصالحة كأساس للتقويم في إنكلترا، ليس ممكناً أن تكون كذلك في فلسطين.(٦٦)

لقد اكتُشفت نواقص في تحديد جميع أنواع الأملاك وتقديرها. ففيما يتعلق بالأراضي الريفية التي جرت تسوية حقوق ملكيتها، والتي تشتمل على القرى الغربية لمنطقة القدس، لم يشمل تقويم اللجنة جردة كاملة بجميع الأملاك غير المنقولة.

وقدّر خبير الأراضي قيمة أملاك الأفراد العرب فقط. لكن هداوي يرى أنه كان يجب إدخال الأراضي العامة أو المشاع في التقويم، لأنها لا تعتبر أرضاً تملكها الحكومة وإنما «تحتفظ بها الحكومة اسمياً لمصلحة سكان القرية ككل.»[٦٧] وكان هذا هو الموقف الذي اتخذته حكومة الانتداب التي كانت تدعي دوماً أن قسماً صغيراً فقط من مجمل أراضي فلسطين يمكن اعتباره ملكاً للدولة. وتشير أرقام حكومة الانتداب، في نهاية سنة ١٩٤٣، إلى أن مساحة الأراضي التي تملكها الدولة كانت تبلغ ١,٥٤٢,٦٨٠ دونماً فقط من مجموع مساحة الأراضي البالغة ٢٦ مليون دونم.[٦٨] وتشتمل الأراضي التي استُثنيت من التقدير على نحو ١٠,٤٠٠ دونم مصنفة في فئتي الأراضي ١٦أ و١٦ب في قرى عين كارم ودير ياسين ولفتا والمالحة، تشكل ٣٨٪ من مجموع أراضي هذه القرى، بالإضافة إلى ٣٤٢٥ دونماً غربي القدس في المنطقة التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية. ويعتقد هداوي أنه حتى لو كانت حكومة الانتداب تُعتبر المالك الشرعي للأملاك، فإن «المنطق يقضي بأنه مع انتهاء الانتداب، يجب أن تُقسم الأملاك والموجودات على السكان الشرعيين، إمّا بنسبة عددهم وإمّا بنسبة أملاكهم.»[٦٩] وبدلاً من ذلك، صنفت لجنة التوفيق جميع الأملاك التي لم تكن ملكية فردية لعرب كملكية لغير العرب.

كذلك فشلت دراسات لجنة التوفيق في أن تحدد جميع المباني في المناطق الريفية، وفي أن تقدر قيمتها تماماً. ويشير قبرصي إلى أن إجراءات التسجيل بموجب مرسوم تنظيم الأراضي زمن الانتداب، توقفت في مرحلة مبكرة فيما يتعلق بالمساحات المبنية في القرى، بما في ذلك القرى الواقعة غربي القدس، لذلك لم يكن هناك معطيات أكيدة لتحديد ما إذا كان هناك مبنى مقام على قطعة ما من الأرض. وقد تأثر بهذه المشكلة أكثر من ٥٠٠ قرية فلسطينية عربية.[٧٠] وبالتالي، يرى هداوي أنه سيكون منطقياً الافتراض أن المساحة التي تأثرت، سواء خارج حدود المدن أو داخل وخارج المساحات المبنية في القرى، هي أكبر من ذلك، ويمكن أن تشمل ٥٤٪ من أراضي قرى اللاجئين في قضاء القدس التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية.[٧١] وفي المناطق الريفية التي لم تسوَّ حقوق ملكيتها لم تكن المباني ولا الأراضي المشاع خاضعة للضريبة، وبالتالي لم تُسجل قيمتها. ومن ثم، فإن دراسة لجنة التوفيق، التي اعتمدت بصورة واسعة على سجلات الضرائب، استثنت القيمة التي كان يجب أن تُسجل لهذه المباني والأراضي. ففي حالة الأراضي التي زرعت بالحمضيات، مثلاً، كانت قيمة التجهيزات أو المباني المضافة إلى قطعة الأرض أكبر من قيمة الأرض المراحة.[٧٢] وأكثر من ذلك، ففي المناطق الريفية التي لم تسوَّ حقوق ملكيتها، لم تكن الضرائب تُحدد وفقاً للقيمة المقدَّرة لقطعة

الأرض، وإنما كانت لجنة توزيع الضرائب تجبي الضرائب من الملاّك من دون أن تعير اهتماماً لمساحة كل ملك على حدة.

وضع كل من هداوي وقبرصي قائمة تفصيلية بمشكلات أُخرى لم توضع في الحسبان في تقويم لجنة التوفيق. ففي حالة أراضي القرى التي قسمها خط الهدنة لسنة ١٩٤٩، قُدرت، بصورة تقريبية، قيمة الأراضي التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية، وجرى تجاهل خط الهدنة في حالات أُخرى، وهو ما ولّد الانطباع أن أراضي قرى فلسطينية عربية معينة كانت بكاملها تحت السيطرة الإسرائيلية. كما أن لجنة التوفيق فشلت في ملاحظة المشكلات الملازمة لاستخدام تقديرات الضريبة لتحديد قيمة الأملاك. ويشير هداوي إلى أن الفلسطينيين العرب، الذين لم يقبلوا الانتداب قط، كانت لديهم مصلحة في إبقاء تقديراتهم الضريبية منخفضة.[٧٣] وكثيراً ما نشبت خلافات بين عضوي اللجنة الرسميين والعضوين غير الرسميين في لجنة التقدير بشأن القيمة السنوية الصافية للأملاك؛ فقد كان الأولان يريدان إرضاء رؤسائهما، بينما كان الآخران يحاولان إرضاء دافعي الضرائب. ويشير هداوي أيضاً إلى أنه حتى عندما كان يتوفر للجنة التقدير دليل على قيمة الإيجار الفعلي للأملاك، فإن التقويم كثيراً ما يأتي أقل من المفترض.[٧٤] فإذا كان الملك الخاضع للتقدير مشغولاً من قبل المالك، كان التقويم يميل إلى أن يكون اسمياً بدعوى أن المنفعة المالية للمالك من العقار اسمية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأراضي الخالية؛ إذ لم تُحدد قيمة للأراضي غير المزروعة المجاورة للمناطق المدينية. ويشير قبرصي إلى أن استخدام تقديرات الضريبة لا يسمح بأن تؤخذ في الاعتبار القيمة المحتملة للملك فيما لو جرى تطويره.[٧٥]

اشتمل تقدير لجنة التوفيق أيضاً على تضارب بسبب المعلومات غير الدقيقة المستمدة من معطيات الإيجار والبيع. فخلال الحرب العالمية الثانية حتى سنة ١٩٤٨، نص القانون في فلسطين على أن الإيجارات يجب ألاّ تتجاوز مستويات ما قبل الحرب. وفي هذه الأثناء، انخفضت قيمة العملة، بينما ارتفعت تكلفة البناء إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف. وبالتالي، فإن القيمة السنوية الصافية في سجلات الضرائب لا تعكس الصورة الحقيقية للقيمة التأجيرية للعقارات.[٧٦] وبالنسبة إلى استخدام معطيات البيع، يذكر هداوي أنه لم يكن من النادر أن يتوصل المشتري إلى السعر الذي سيعرضه لشراء عقار ما بحساب ثمن قطعة الأرض في السوق وإضافة ما يعتقد أنه تكلفة البناء. في الفترة السابقة لسنة ١٩٣٩، كانت تكلفة البناء للمتر المربع تتراوح بين جنيهين وأربعة جنيهات فلسطينية، بينما ارتفعت بعد الحرب إلى ٢٠ ـ ٢٥ جنيهاً، لذا، فإن التقديرات المبنية على القيمة السنوية الصافية في فترة ما

قبل الحرب منخفضة.(٧٧) كما أنه كان هناك مصلحة لبائع الأرض ومشتريها في التبليغ عن سعر للبيع أقل من السعر الفعلي للأرض المبيعة كي يدفعا رسوماً أقل للتسجيل.

لم تُؤخذ في الاعتبار، في دراسة لجنة التوفيق، مشكلات أُخرى في تسجيل الأراضي كانت ملازمة للنظام المعمول به في فلسطين في سنة ١٩٤٨، وأدت إلى تقدير منخفض لخسائر اللاجئين. فقسائم الأرض المسجلة بموجب النظام العثماني ثُبتت حدودها من دون الرجوع إلى مسح تفصيلي ودقيق للأراضي. ومع أن الانتداب البريطاني أنشأ نظام مسح للأراضي بموجب قانون الأراضي لسنة ١٩٢٨، فإنه مع حلول سنة ١٩٤٨ كان أقل من ثلث الأراضي في البلد قد جرى مسحه، ويشمل مناطق استولى عليها القيِّم الإسرائيلي على أملاك الغائبين، بما فيها منطقة القدس.(٧٨) وبناء على عملية التحديد التي أنجزها مكتب اللاجئين، فإن ٦٠٤٠ دونماً فقط من أراضي الفلسطينيين العرب في قضاء القدس كان قد جرى مسحها حتى سنة ١٩٤٨.(٧٩) ولم يُدرج مكتب اللاجئين دونماً واحداً لأراض مدينية مسجلة في قضاء القدس.

كانت الأراضي تباع أيضاً من دون أن تسجل في سجلات تحويل الملكية، وهو ما جعل تحديد الملكية أمراً معقداً إلى حد كبير. أخيراً وليس آخراً، قسمت وراثة الأراضي الملكية إلى أجزاء أصغر لم يجر تسجيلها أيضاً في سجل تحويل المُلكية.(٨٠) وتضمنت دراسة لجنة التوفيق عدة تناقضات إضافية؛ ففيما يتعلق بقيمة الأملاك بحسب الفئة الضريبية، أشار هداوي إلى أن مساح الأراضي الذي كان مسؤولاً عن تخمين الأملاك لم يدرك الفارق بين مختلف الفئات، مثل الأرض المزروعة والأرض القابلة للزراعة، والأرض غير المزروعة والأرض غير القابلة للزراعة.(٨١) ومع أن نحو نصف مليون قيد لأملاك تعود إلى فلسطينيين عرب تم إنجازه، فإن هذه البيانات لم تُدخل في الكمبيوتر قط، الأمر الذي كان سيكشف عن أخطاء محتملة في هذه البيانات.(٨٢) وزيادة على ذلك، هناك كم كبير من الأرقام المشطوبة والتصحيحات في وثائق لجنة التوفيق، وهو ما يثير شكوكاً بشأن المعنى الفعلي للبيانات. ويشير هداوي أيضاً إلى أن دراسة لجنة التوفيق لم تميز بين الفلسطينيين العرب من أصحاب الأملاك الذين فروا من قراهم وبين أولئك الذين بقوا فيها.(٨٣) ففي منطقة قضاء القدس التي احتلتها إسرائيل، بقيت قرية بيت جمال وقرية العنب (أبو غوش) سليمتين جزئياً، وتبلغ مساحة أراضي هاتين القريتين ١١,٦٥٠ دونماً، أي ٤٪ تقريباً من الأراضي الفلسطينية العربية التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية في القضاء.(٨٤)

واستناداً إلى معرفة هداوي بمسألة الأراضي في فلسطين، فقد قدم إلى لجنة التوفيق، بصفته خبيراً بالأراضي فيها، عدة اقتراحات من أجل التوصل إلى تحديد وتقويم أكثر دقة واكتمالاً لخسائر اللاجئين. وتضمنت هذه الاقتراحات: نشر جداول بالأملاك غير المنقولة التي تم تعيين حقوق ملكيتها وتعميمها على مخيمات اللاجئين وأماكن أُخرى بارزة كي يقوم أصحاب الأملاك بتصحيحها؛ الطلب من اللاجئين تقديم قوائم تفصيلية بخسائرهم على استمارات إضافية؛ تأليف هيئة من الخبراء بتقويم الأراضي كي تضع تقويماً مبنياً على تقسيم فلسطين إلى مناطق ذات قيمة مالية متساوية تقريباً.(٨٥) لكن اللجنة لم تأخذ بهذه الاقتراحات.

تقديرات أُخرى
للخسائر الفلسطينية في القدس

بحسب جامعة الدول العربية، التي وضعت تقويماً لأملاك اللاجئين المفقودة نُشر في سنة ١٩٥٦، فإن القيمة الإجمالية لأملاك اللاجئين تبلغ ١٩٣٣ مليون جنيه فلسطيني بأسعار سنة ١٩٤٨. وقُدرت قيمة الأراضي والأبنية بـ ١٧٢٦ مليون جنيه، والأملاك المنقولة بـ ٢٠٠ مليون جنيه.(٨٦) وبالنسبة إلى القدس، قدّرت الجامعة عدد الأشخاص الذين طُردوا من المدينة سنة ١٩٤٨ بـ ٥٠,٠٠٠ نسمة.(٨٧) وبناء على افتراض الدراسة أن العائلة مكونة من خمسة أشخاص، يكون مجموع العائلات المطرودة من القدس ١٠,٠٠٠ عائلة. وإذا كان متوسط الإيجار للمنزل الواحد لا يقل عن ٢٣٠ جنيهاً استرلينياً، يكون مجموع قيمة المنازل في القدس تبعاً لقيمة الإيجار (بافتراض منزل لكل عائلة) ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني في سنة ١٩٤٨.(٨٨) وباستخدام المنهج نفسه يمكن التوصل إلى تقدير خسائر اللاجئين في القرى الغربية التي ضُمت لاحقاً إلى القدس الغربية الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية. وقد حددت الجامعة الإيجار السنوي للمنزل في الريف بـ ٥٠ جنيهاً استرلينياً. ووفقاً للأرقام المصححة التي استخدمها هداوي، فإن مجموع عدد سكان القرى الأربع التي ضُمت لاحقاً إلى بلدية القدس، أي لفتا ودير ياسين وعين كارم والمالحة، كان ٩٣٤٥ نسمة في سنة ١٩٤٨.(٨٩) وهذا يعني، على قاعدة ٥ أشخاص للعائلة، وجود ١٨٦٩ منزلاً قيمتها التأجيرية الكلية ٩٣,٤٥٠ جنيهاً استرلينياً. وبذلك تكون القيمة الإجمالية لخسائر اللاجئين في المنازل، بحسب أرقام الجامعة ٢,٣٩٣,٤٥٠ جنيهاً استرلينياً بأسعار سنة ١٩٤٨. وقررت الجامعة أيضاً أن خسائر اللاجئين تشمل نحو ١٠,٠٠٠

دكان ومبنى تجاري تقدر قيمة الواحد منها بـ ١٧٥ جنيهاً استرلينياً سنوياً. وبعملية حسابية بسيطة، واستناداً إلى نسبة اللاجئين من القدس، يظهر أن خسائر القدس في الدكاكين والمباني التجارية تقدر بنحو ١٢٠,٠٠٠ جنيه استرليني. ويجب اعتبار هذا التقدير بعيداً جداً عن الصحة لعدم القيام بتحديد دقيق لعدد المؤسسات التجارية ونوعها بالنسبة إلى الفرد مقارنة بالمدن والبلدات الأُخرى في فلسطين.

بصورة عامة، يعتبر قبرصي تقديرات جامعة الدول العربية غير دقيقة لأن الأرقام المستخدمة المتعلقة بالأراضي هزيلة وتفصيلاتها غير كافية.[٩٠] ولم يكن هناك تفسير لكيفية التوصل إلى الأرقام الإجمالية للدونمات في أملاك اللاجئين، كما أن وصف الأراضي غير مرتبط بالفئات الضريبية للأراضي الريفية أو القيمة السنوية الصافية للعقارات. ويشير قبرصي أيضاً إلى العلاقة الضعيفة بين أرقام العائدات الصافية من إيجارات الأملاك وبين قيمتها كرأس مال، فضلاً عن حقيقة أن أرقام العائدات والدخل من الإيجارات التي استخدمتها جامعة الدول العربية كانت على العموم اعتباطية ومختلفة عن الأرقام الفعلية.[٩١]

وقام يوسف صايغ أيضاً بوضع تقدير سريع لخسائر اللاجئين الفلسطينيين كجزء من كتابه عن الاقتصاد الإسرائيلي.[٩٢] وقد قسم صايغ الخسائر إلى عدة فئات، وهو ما أعطى بعداً أوسع من الذي استُخدم في الدراسات السابقة. وتضمنت هذه الفئات الأملاك الشخصية، والحصة العربية في الأملاك العامة، وفرص الدخل، والأعباء المرحلية، ونفقات الشتات.[٩٣] وقام صايغ باحتساب قيمة منازل اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى وحدة أسعار أعلى كثيراً من القيمة التأجيرية التي اعتمدتها جامعة الدول العربية. فبالنسبة إلى المناطق المدينية، قيّم صايغ الوحدة السكنية بـ ٢٥٠٠ جنيه فلسطيني. وبناء على رقم الـ ١٠,٠٠٠ وحدة سكنية في القدس، تكون القيمة الإجمالية للوحدات السكنية في المناطق المدينية ٢٥ مليون جنيه فلسطيني. وقُدرت الوحدة في القرى بما يعادل ٢٥٠ جنيهاً فلسطينياً، وهو ما يجعل القيمة الإجمالية لأملاك اللاجئين في القرى الأربع، التي ضُمت لاحقاً إلى القدس، ٤٦٧,٢٥٠ جنيهاً فلسطينياً، أي خمسة أضعاف القيمة التي حددتها جامعة الدول العربية. ووضع صايغ تقويماً لسعر الوحدة بالنسبة إلى أنواع أُخرى من الأملاك مدرجة في الجدول أدناه، لكن أي تقدير سيكون بعيداً جداً عن الدقة إن لم يكن هناك معلومات عن العدد التقريبي لكل نوع من أنواع الأملاك في القدس (غير المحددة في آخر مسح للانتداب البريطاني في فلسطين).

الجدول ٨: تقويم الوحدة من الأملاك المنقولة وغير المنقولة، بحسب صايغ[٩٤]

الوحدة	قيمة الوحدة (بالجنيهات الفلسطينية)
مبان دينية	٣٠٠٠
مصانع	٥٠٠٠
مكاتب	٣٠٠٠
دكاكين ريفية/ مدينية	٢٥٠٠/٤٠٠
مطاعم	٢٠٠٠
فنادق	١٥,٠٠٠
مستودعات	٢٥٠٠
أملاك شخصية في الريف	٢٥ لكل لاجئ
أملاك شخصية في المدن	٤٠٠ لكل لاجئ

باستخدام قيمة الوحدة التي حددها صايغ لكل فئة من الأرض، يمكن أيضاً التوصل إلى بعض القيم الإجمالية لأراضي اللاجئين في القدس والقرى الغربية المجاورة. على العموم، قُدرت قيمة الأراضي المدينية بـ ٤٠٠ جنيه فلسطيني للدونم الواحد. وقُدرت القيمة الإجمالية للأراضي الفلسطينية في القدس، استناداً إلى ملكية مجموعها ٧٢٩٣ دونماً، بثلاثة ملايين جنيه فلسطيني تقريباً.[٩٥] وقُدرت قيمة الأرض في المساحة المبنية في القرى بستين جنيهاً فلسطينياً للدونم الواحد، وهو ما يجعل القيمة الإجمالية المُقدرة لهذه المنطقة، باستخدام جدول هداوي المعدل، ٢٣٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني. أمّا قيمة الأراضي الأُخرى بحسب الفئات الضريبية في قرى لفتا ودير ياسين والمالحة وعين كارم، فمن الصعب حسابها لأنه من غير الممكن ربطها بسهولة بفئات التقدير التي استخدمها صايغ. وقد ورد في الجدول أدناه ما بقي من أراضي القرى وفقاً للفئات الضريبية، والقيمة المعينة من قبل صايغ لكل فئة من الأراضي. وبصورة عامة، فإن هذه القيم أعلى من تلك التي استخدمها بيرنكاسل.

الجدول ٩: تقويم الأراضي وفقاً لنوع الوحدة، بحسب صايغ[٩٦]

الوحدة	قيمة الوحدة (بالجنيهات الفلسطينية)
أشجار مثمرة وبساتين زيتون	٣٠٠
أرض مروية	١٠٠
أرض قابلة للزراعة (حبوب)	٤٠
أرض هامشية	١٦

وعلى غرار تقديرات جامعة الدول العربية، يعطي صايغ أيضاً قيماً تقديرية لرؤوس الأموال العربية الفلسطينية المستثمرة في المكاتب والفنادق والمطاعم والمقاهي. كما قام باحتساب الحصة العربية في الدخل، التي حُددت بـ ٦٨ مليون جنيه فلسطيني في سنة ١٩٤٨، والتي يمكن أن تكون حصة اللاجئين منها نحو ٥٥,٢ مليون جنيه، بما في ذلك إيجارات المنازل التي يشغلها أصحابها وقيمة استهلاك المزارع.[٩٧] وعلى قاعدة بسيطة لنسبة اللاجئين من مناطق غربي القدس، بما في ذلك القرى الأربع، تكون حصة هؤلاء ٥,٩ ملايين جنيه فلسطيني.

يشير قبرصي إلى أن دراسة صايغ متقدمة كثيراً على التقديرات السابقة، إلاّ إنها لا تخلو من بعض النواقص. وفي الإجمال، يرى قبرصي أن البيانات لم تقم على تعداد مفصل وشامل للأملاك العربية، وبالتالي فإن التمييز بينها من ناحية النوعية والفئة محدود. كما يرى أن تقديرات أدق يمكن استخلاصها بالفصل بين الدخل من العمل وذاك المتحقق من الأملاك.[٩٨]

أعد عاطف قبرصي، المختص بالاقتصاد، تقديراً جديداً لخسائر اللاجئين الفلسطينيين، آخذاً في الاعتبار التناقضات والأخطاء التي أشار إليها هداوي. وتتميز دراسة قبرصي من الدراسات السابقة بأنها مبنية على نظرية اقتصادية في إعادة الحقوق تأخذ في الاعتبار السوابق التي أرست أسسها إعادة حقوق ضحايا الاضطهاد النازي من اليهود. وهكذا، فإن تقويم قبرصي لا يُدخل في التقدير التعويض عن الأضرار التي لحقت بالأملاك فحسب، بل أيضاً الأضرار التي لحقت بالأشخاص. وفيما يلي فئات المطالبات التي أخذها قبرصي في الاعتبار في تقديره:

(أ) الأملاك غير المنقولة؛ توابع الأملاك غير المنقولة؛ الأملاك المنقولة؛ المشاريع (الصناعية، التجارية، الحرفية، المهنية)؛ رأس المال أو الثروة؛ الدخل مهما يكن مصدره؛ السندات المالية؛ الأسهم؛ الحسابات المصرفية؛ المطالبات؛ الرهون؛ العقود (التأمينات، الإيجارات، العمل، التقاعد)؛ حقوق الاختراع؛ حقوق النشر، والماركات التجارية؛

(ب) الوفاة؛ الأضرار الصحية؛ العمل القسري؛ الترحيل؛ الإقامة القسرية؛ السجن؛ العزل العنصري؛ المعاملة السيئة؛ الإذلال.[٩٩]

باستخدام السكن مرة أُخرى كمثال من أجل المقارنة، قدّر قبرصي معدل الإيجار للوحدات السكنية في الريف بـ ٣٠ جنيهاً يُحسم منها ١٠٪ للصيانة، فتصبح القيمة الصافية ٢٧ جنيهاً. ومن ثم استخدم هذه القيمة كفائدة حقيقية تعادل ٤٪ أساساً لترجمة الدخل إلى رأس مال، وهو ما رفع قيمة كل وحدة سكنية في الريف

إلى ٦٧٥ جنيهاً، وهو رقم أعلى كثيراً من التقديرات السابقة. وبالنسبة إلى منازل اللاجئين الفلسطينيين في القرى التي ضمتها إسرائيل إلى بلدية القدس الغربية، التي سيطرت عليها في سنة ١٩٤٨، فإنه يرفع القيمة الإجمالية التقريبية لهذه المنازل إلى ١,٣ مليون جنيه. ويقدّر قبرصي قيمة الخسائر الفلسطينية في المباني في القدس بنحو ٢٥ مليون جنيه.[١٠٠]

من التقدير الذي وضعه قبرصي، يمكن استخلاص، أو استقراء، عدة تقديرات إضافية خاصة بالقدس. لقد حُدد نصيب اللاجئين في إجمالي الثروة الفلسطينية في سنة ١٩٤٤ بمبلغ ١٠٣٩ مليون جنيه فلسطيني (مع أن قبرصي يعتقد أن هذا الرقم منخفض)، وهكذا تكون حصة لاجئي القدس فيها، بما في ذلك القرى الأربع الغربية، ١١٠ ملايين جنيه فلسطيني. وحُددت القيمة الإجمالية للثروة غير البشرية للاجئين بـ ٤٣٣ مليون جنيه فلسطيني بأسعار سنة ١٩٤٤. وأضاف قبرصي إلى هذا الرقم ٣٠٠ مليون جنيه فلسطيني لتغطية ما مُني به اللاجئون من فرص ضائعة وتدهور في رأس المال البشري. وهكذا، من مجموع الرقم الإجمالي البالغ ٧٣٣ مليون جنيه فلسطيني، تكون حصة اللاجئين من القدس الغربية نحو ٧٧ مليون جنيه فلسطيني.

وفيما يتعلق برأس المال التجاري والموجودات، فقد حُدد نصيب اللاجئين بـ ٣٠,٢ مليون جنيه فلسطيني، يبلغ نصيب لاجئي القدس منها نحو ٣,٢ ملايين. وبالنسبة إلى تقدير كل وحدة لغرض المقارنة بالدراسات السابقة، فقد وضع قبرصي القيمة التالية للأملاك في الجدول أدناه:

الجدول ١٠: قيمة الوحدة من الأملاك غير المنقولة، بحسب قبرصي[١٠١]

الوحدة	قيمة الوحدة (بالجنيهات الفلسطينية)
فنادق	١٥,٠٠٠
مطاعم	٢٠٠٠
وحدات تجارية	٣٩٣٧

وفي حين أن لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين قدرت قيمة الأملاك الفلسطينية بـ ٦ ملايين جنيه فلسطيني، فقد حدد قبرصي الرقم بـ ١٢,٥ مليوناً، أي ضعف رقم لجنة التوفيق تقريباً. وبذلك تكون حصة اللاجئين من القدس نحو ١,٣ مليون جنيه. وحَدد القيمة الإجمالية لرأس المال التجاري الثابت والمتحرك العائد إلى اللاجئين بـ ٤٥,٩

مليون جنيه فلسطيني بأسعار سنة ١٩٤٨، تكون حصة القدس منها ٤,٩ ملايين جنيه. ويقدّر قبرصي القيمة الإجمالية للثروة الخاصة والشخصية، التي تشتمل على أشياء مثل أثاث المنازل ولوازمها وتجهيزاتها، بنحو ١٠٨,٢ ملايين جنيه فلسطيني بأسعار سنة ١٩٤٨. ومن ثم يأخذ نصف هذا الرقم باعتباره يمثل الأملاك التي أُخذت من اللاجئين (وهو يعتبره رقماً منخفضاً) ليتوصل إلى تقدير إجمالي مقداره ٥٤ مليون جنيه فلسطيني، أو ٥,٧ ملايين تقريباً للاجئين من القدس.

وقام قبرصي أيضاً بحساب تكلفة خسائر الأراضي. ففي القدس، قدّر قيمة أملاك اللاجئين الفلسطينيين العرب فيها بـ ٤,٨٢٩,٢٧٦ جنيهاً فلسطينياً. أمّا إجمالي الخسائر في الأراضي الريفية فقدّرها بنحو ٣٩٨ مليون جنيه. وإذا شُملت أراضي قرى القدس بهذا الرقم، واستُثنيت أراضي القرى التي لم تقع ضمن حدود المنطقة التي أصبحت دولة إسرائيل، ينتج من ذلك تقدير تقريبي يبلغ نحو ٦٠٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني. لكن يجب عدم اعتبار هذا التقدير دقيقاً جداً لأنه لا يأخذ في الاعتبار فئة صنف الأرض أو القيمة المرتقبة للأراضي التي ضُمت لاحقاً إلى القدس. وبصورة إجمالية، يضع قبرصي مبلغ ٧٤٣,٠٥ مليون جنيه فلسطيني هي مجموع خسائر الفلسطينيين العرب في الأملاك. وإذا أضيفت الخسائر في رأس المال البشري يرتفع الرقم إلى ١١٧٦ مليون جنيه فلسطيني. وإذا أضيف أيضاً التعويض عن الأضرار النفسية والمعاناة، يصبح الرقم ١٤٢٤ مليون جنيه فلسطيني، أو ٢٥٣,٠٠٠ مليون دولار أميركي بأسعار سنة ١٩٩٤. ووفقاً لنسبة اللاجئين من القدس والقرى الأربع، تكون حصة القدس من هذه الأرقام ٧٨,٧ مليون جنيه فلسطيني للخسائر المادية، و١٢٣,٨ مليون جنيه فلسطيني بإضافة الخسائر في رأس المال البشري، وبإضافة الأضرار النفسية والمعاناة يصبح الرقم الكلي ١٥٢ مليون جنيه فلسطيني، أو ٢٧,٠٠٠ مليون دولار بأسعار سنة ١٩٩٤.[١٠٢]

خاتمة

على الرغم من وجود عدة مشكلات أساسية في عمليات التحديد والتقويم التي أنجزتها لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين في سنة ١٩٦٤، فإن هذه السجلات تبقى مصدراً أساسياً ومهماً لتوثيق الحقوق الخاصة باللاجئين الفلسطينيين العرب. ويشتمل الجدول التالي على مقارنة بين مختلف التقديرات الإجمالية لخسائر اللاجئين الفلسطينيين في سنة ١٩٤٨، مع إشارة خاصة إلى القدس وقراها الغربية.

الجدول ١١: مقارنة بين مختلف التقديرات لخسائر اللاجئين الفلسطينيين (بملايين الجنيهات الفلسطينية)[١٠٣]

	لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين	الهيئة العربية العليا	صايغ	قبرصي
الأراضي الريفية	٧٠	٢٢٠	٣٩٠,٥	٣٩٨,٦
الأراضي المدينية	٣٠	١١٠٠	٢٥٣,٧	١٣٠,٣
الأملاك المنقولة	٢٠	٢٠٠	٦٢,٥	٥٤
إجمالي الخسائر	١٢٠	١٩٣٣	٧٥٦,٧	٧٤٣,٠٥
حصة القدس وقراها	١٠,٧	١٧٧,٨	٦٧,٣	٦٦
منازل القدس والقرى		٢,٤	٢٥,٥	٢٦,٣

من أجل استكمال عملية التحديد والتقويم إلى أقصى حد ممكن، ولتسهيل مشاركة اللاجئين في العملية، تحتاج سجلات لجنة التوفيق إلى توزيعها، كما اقترح هداوي، في مناطق وجود اللاجئين ليتمكن هؤلاء وورثتهم من تفحص قوائم الأملاك، وتعبئة استمارات مفصلة للأملاك غير المدرجة في تلك القوائم إذا اقتضت الضرورة. ويمكن أيضاً تعزيز سجلات لجنة التوفيق بنسخ عن وثائق الأراضي التي لا تزال في حيازة اللاجئين، كما أن نسخاً عن سجلات القيِّم الإسرائيلي على أملاك الغائبين المحدّثة يجب تسليمها إلى اللجنة لتتبُّع التحولات التي طرأت على أراضي اللاجئين وأملاكهم وتوثيقها. وباستخدام التكنولوجيا الحديثة، سيكون من السهل نسبياً تعيين مكان هذه الأراضي والأملاك.

على الرغم من أن الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تطبق بعد، فإن مرور ٥٠ عاماً على طرد اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئون من القدس، وتجريدهم من أملاكهم، لا يضعفان ولا يلغيان حقهم في استعادة حقوقهم كما هو مشرّع في القانون الدولي ومعرّف في القرار رقم ١٩٤، الذي جرى تأكيده مراراً بشبه إجماع لدى التصويت عليه منذ سنة ١٩٤٨. وعلاوة على ذلك، أعادت قرارات الجمعية العامة الصادرة حديثاً التشديد على أن «للاجئين العرب الفلسطينيين الحق في ممتلكاتهم وفي الإيرادات الآتية منها، وفقاً لمبادئ العدل والإنصاف»، وتطلب إلى الأمين العام «أن يتخذ كل الخطوات المناسبة، بالتشاور مع لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، لحماية الممتلكات والموجودات وحقوق الملكية العربية في إسرائيل وأن يحفظ السجلات الموجودة ويعمل على تحديثها.»[١٠٤]

المصادر

(١) Schedule of Area Ownership Map from Palestine Survey Maps and Taxation Records, reproduced by Sami Hadawi.

(٢) Cattan, *The Palestine Question*, p. 253.

(٣) Hirst, *The Gun and the Olive Branch*, p. 233.

(٤) وثيقة الأمم المتحدة S/863، ٣ تموز/يوليو ١٩٤٨. اقتراحات وسيط الأمم المتحدة لفلسطين المقدمة للطرفين بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٤٨.

(٥) وثيقة الأمم المتحدة S/961، ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٨. برقية مؤرخة بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٨ من وسيط الأمم المتحدة إلى الأمين العام بشأن مراقبة الهدنة في القدس.

(٦) وثيقة الأمم المتحدة A/648، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨.

(٧) قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (الدورة ٢)، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. وفقاً للجزء الأول، القسم ج، الفصل ٢ (٨) من القرار رقم ١٨١ الخاص بالحقوق الدينية وحقوق الأقليات، «لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربياً في الدولة اليهودية، أو يهودياً في الدولة العربية، إلاّ للمنفعة العامة. وفي جميع الحالات، يجب دفع تعويض كامل وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا، وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه.» ويدرج الفصل ٣ (المواطنة والاتفاقيات الدولية والالتزامات المالية) التعويض كواحد من الالتزامات المالية للدول التي يجب إرساء قواعدها بموجب القرار.

(٨) وثيقة الأمم المتحدة A/648، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (الدورة ٣)، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) وثيقة الأمم المتحدة A/922، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٩.

(١٥) فيما يتعلق ببيارات البرتقال، وجدت لجنة الخبراء التي فحصت ثلث البيارات في صيف سنة ١٩٤٩ أن أكثر من ٥٠٪ في المتوسط من البيارات دمر، وأن أقل من ٢٥٪ يمكن استصلاحه للإنتاج، شرط اتخاذ خطوات فورية لتشغيل معدات هيدرولوجية وغيرها. ووافقت إسرائيل على السماح بجمع شمل زوجات المعيلين القاطنين في إسرائيل بصورة قانونية، وأطفالهم القاصرين، وعلى أن تنظر في أمر عودة حالات أخرى لأسباب إنسانية. تقرير اللجنة الفنية بشأن اللاجئين مقدم إلى لجنة التوفيق في لوزان بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤٩، وثيقة الأمم المتحدة A/1367/Rev. 1.

(١٦) وثيقة الأمم المتحدة A/922، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٩.

(١٧) مع مواصلة اللجنة عملها في اتجاه تطبيق عودة اللاجئين وتعويضهم، كانت تدرك أن بعض اللاجئين قد لا يرغب في العودة، وأنه يجب اتخاذ إجراءات بالتشاور مع الدول المضيفة في اتجاه

إعادة توطين هؤلاء اللاجئين. لكن إعادة التوطين كانت تشمل أيضاً تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين العرب الراغبين في العودة إلى منازلهم وأراضيهم.

(١٨) وثيقة الأمم المتحدة A/1367/Rev. 1، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١.

(١٩) ورقة عمل، وثيقة الأمم المتحدة A/AC.25W.81/Rev. 2، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩.

(٢٠) Convention (IV) Respecting the Laws and Customs of War on Land and its Annex: Regulation concerning the laws and customs of war on land, 3 Martens Nouveau Recueil (Ser. 3) 461, 187 Consol. T.S. 227, Chapter I, Article 23 (g), 28, Chapter V, Section III, Article 46, 47.

(٢١) ورقة عمل، وثيقة الأمم المتحدة A/AC.25W.81/Rev. 2، آذار/مارس ١٩٥٠.

(٢٢) اشتملت الاقتراحات على: (أ) السماح لسكان الأراضي الواقعة في المنطقة الحرام شمالي منطقة غزة بالعودة في أسرع وقت ممكن إلى أراضيهم لزراعتها؛ (ب) السماح للاجئين الموجودين في منطقة غزة تحت السيطرة المصرية، ويملكون أراضي في أطراف هذه المنطقة، بالقيام بأسرع وقت ممكن بزراعة هذه الأراضي؛ (ج) السماح للاجئين الموجودين حالياً في منطقة غزة، الذين هم من منطقة بئر السبع في الأصل، بالتوطن في تلك المنطقة موقتاً ريثما يتم التوصل إلى حل نهائي. وثيقة الأمم المتحدة ١٢٥٥/١، ٢٩ أيار/مايو ١٩٥٠.

(٢٣) رسالة بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٠ إلى رئيس لجنة التوفيق من السيد جدعون رافائيل، مذكورة في المصدر نفسه. أنظر أيضاً: وثيقة الأمم المتحدة A/1367/Rev. 1، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) وثيقة الأمم المتحدة ١٢٥٥/١، ٢٩ أيار/مايو ١٩٥٠. يورد قبرصي تقديرات اللجنة باعتبارها ٦ ملايين جنيه فلسطيني، بما في ذلك موجودات البنك العربي والبنك الوطني العربي، أنظر:
Kubursi, *Palestinian Losses in 1948*, p. 12.

(٢٦) Ibid.

(٢٧) قرار الجمعية العامة رقم ٣٩٤ (الدورة ٥)، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠.

(٢٨) Peretz, *Israel and the Palestine Arabs*, p. 197.

(٢٩) وثيقة الأمم المتحدة A/1985، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١.

(٣٠) Abu-Sitta, *The Palestinian Nakba, 1948*, pp. 7, 13.
إضافة إلى ذلك يورد أبو ستة تفصيل ملكية الأراضي العربية واليهودية قبل سنة ١٩٤٨ في المنطقة التي أصبحت دولة إسرائيل كالتالي: أراض يملكها اللاجئون الفلسطينيون العرب، ١٧,١٧٨ كم^{٢}؛ أراض يملكها الفلسطينيون العرب الذين بقوا، ١٤٦٥ كم^{٢}؛ أراض يملكها اليهود، ١٦٨٢ كم^{٢}، ومجموع مساحة إسرائيل ٢٠,٣٢٥ كم^{٢}. ووفقاً لأبو ستة، حالياً يسيطر ١٥٤,٠٠٠ يهودي ريفي على ١٧,٣٢٥ كم^{٢} من الأراضي داخل إسرائيل، جميعها ملك للاجئين الفلسطينيين العرب.

(٣١) Ibid.

(٣٢) ١ كم^{٢} = ١٠٠٠ دونم، ٤ دونمات = ايكراً واحداً. تم التوصل إلى هذا الرقم بحذف جميع القرى

الواقعة خارج المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل، بما في ذلك المناطق المجردة من السلاح، والمنطقة الحرام في القدس، والمناطق المدينية والقرى التي ظلت الأراضي فيها ملكاً لأصحابها الفلسطينيين العرب الأصليين. وفقاً لأرقام مكتب اللاجئين نقل ما مجموعه ٤١٨٦ كم^{٢} من الأراضي إلى السيطرة اليهودية، باستثناء النقب، منها ١٤٣٢ كم^{٢} أراض غير صالحة للزراعة، و١٥ كم^{٢} مساحات مبنية في القرى، و٢٧٣٩ كم^{٢} أراض مزروعة. وقد وقع تحت السيطرة اليهودية في النقب ١٢,١٣٨ كم^{٢}، منها ١٠,٣٠٣ كم^{٢} اعتبرت غير صالحة للزراعة، و١٨٣٥ كم^{٢} صالحة للزراعة. تقويم الأملاك العربية المهجورة في إسرائيل، ملحق A، وثيقة الأمم المتحدة A/1985، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١. أمّا أبو ستة فيورد رقماً أعلى قليلاً هو ١٧,١٧٨ كم^{٢}. أنظر الحاشية ٣٠ أعلاه.

(٣٣) أرقام التحديد مبنية على عمل لاحق لمكتب اللاجئين التابع للجنة. ويشمل هذا الرقم ٢٨١,٨٧٨ دونماً من الأراضي الفلسطينية العربية الريفية التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية (بما في ذلك ١١,٦٥٠ دونماً تابعة لقريتي بيت جمال وأبو غوش اللتين بقي فيهما عدد من السكان على أراضيه)؛ ٨١ دونماً من الأراضي العربية الفلسطينية في مستعمرتي هرطوف ورامات راحيل، ومناطق القدس المدينية التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية. أمّا الرقم بالنسبة إلى أراضي القدس، فقد جرى حسابه على أساس ملكية عربية فردية لـ ٥٤٨٧ دونماً من الأراضي في المناطق الغربية للقدس التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية ونسبة من الأراضي المصنفة حكومية/ بلدية وسكك حديد/ طرقات على أساس نسبة الحصة العربية ـ اليهودية من ملكية الأراضي في ذلك الجزء من المدينة. ولا يدخل ضمن الرقم ٢٤٧٣ دونماً من الأراضي مصنفة كأراض دينية مسيحية، و٨٥٠ دونماً مصنفة كأراض «حرام» ومناطق أمم متحدة.

Hadawi, Schedule of Area Ownership Map from Palestine Survey Maps and Taxation Records.

تبلغ مساحة قضاء القدس وفقاً لأرقام الانتداب البريطاني ١,٥٧١,٠٠٠ دونم. أنظر:
A Survey of Palestine, vol. I, p. 104.

(٣٤) Hadawi, *Palestinian Rights and Losses in 1948*, p. 236.

(٣٥) Ibid.

من أجل مراجعة لقوانين الانتداب البريطاني المتعلقة بالأراضي، أنظر:
A Survey of Palestine, op. cit., vol. I, pp. 225-308.

(٣٦) قيمة استخدام الأراضي الزراعية اعتمدت على الإنتاجية المقدرة للمحاصيل، وبالنسبة إلى المباني في المناطق المدينية على الناتج الفعلي أو المقدر للإيجارات، مضافاً إليه القيمة التطويرية العادية أو القيمة المرتبطة بالأماكن الخالية داخل حدود المدن. وعزا المكتب القيم المبالغ فيها إلى: الظروف خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها؛ تأثير أنظمة تحويل ملكية الأراضي لسنة ١٩٣٩ التي رفعت الأسعار نظراً إلى تحديد المناطق المسموح لليهود بشراء الأراضي فيها؛ شراء الصندوق القومي اليهودي الأراضي لأغراض استراتيجية بأسعار مرتفعة جداً؛ الحملة الفلسطينية ضد بيع الأراضي لليهود. وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة إلى الأراضي في المدن، تم التوصل إلى رقم نظري للضرائب الواجب دفعها على الأراضي في كل مدينة بالافتراض أن الضريبة يجب أن تكون

متناسبة مع التناقص في عدد السكان. ومن ثم ضُرب هذا الرقم بعشرة للتوصل إلى القيمة السنوية الصافية، وأضيف إليه ٢٥٪ باعتبار أن تقديرات الضرائب نادراً ما تكون متفقة تماماً مع أسعار السوق، و٢٥٪ إضافية لمجاراة الارتفاع في القيمة بين آخر تقدير قبل سنة ١٩٤٥ ونهاية سنة ١٩٤٧. وضُربت القيمة السنوية الصافية المثقلة بالإضافات بالمُعامل ١٦,٦٦٧ للتوصل إلى القيمة الكلية لرأس المال. وثيقة الأمم المتحدة A/1985، ملحق A، تقويم الأملاك العربية المهجورة في إسرائيل، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) حددت للأملاك قيمة سنوية إجمالية صافية مقدارها ٤٤٤,٠٠٠ جنيه فلسطيني، وأضيف إليها ٢٥٪ (أنظر الحاشية ٣٥ أعلاه). ونتجت القيمة الكلية من تطبيق مُعامل التحويل ١٦,٦٦٧ على القيمة السنوية الصافية الباقية، أي ٥٥٥,٠٠٠ جنيه فلسطيني. المصدر نفسه.

(٤١) هذا يشتمل على حصة الفلسطينيين العرب في الأراضي العامة، بحسب هداوي، لكن يستثني ٦٦٧ دونماً من المالحة و٢٦٥٣ دونماً من لفتا بقيت خارج نطاق الأرض الإسرائيلية ولا يتوفر تصنيف لها بحسب فئات الأراضي.

Hadawi, *Palestinian Rights*, op. cit., pp. 278-279.

(٤٢) أنظر ملحق الفصل، الجدولان أ، ب؛
Ibid.

(٤٣) أشار المكتب إلى أنه خلال عملية تبادل السكان بين تركيا واليونان بعد الحرب العالمية الأولى كانت نسبة قيمة الأملاك المنقولة إلى قيمة الأملاك غير المنقولة المتروكة في حالة الأتراك الذين تركوا اليونان ٤,٧٪، وفي حالة اليونان الذين تركوا تركيا ٦٠,٩٪. إذ كان الأتراك في أغلبيتهم الساحقة ريفيين، بينما كان اليونان في أغلبيتهم الساحقة من سكان المدن. وبحسب المكتب، كان هناك «شبه واضح بين البنية الاجتماعية للجاليتين التركية واليونانية وبين المجتمعين العربيين الريفي والمديني.» وهكذا حددت الأملاك المنقولة بـ ٤,٧٪ من مجموع قيمة الأملاك الريفية المقدرة بـ ٧٠ مليون جنيه فلسطيني (٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني)، وتكون نسبة الأملاك المنقولة المدينية ٦٠,٩٪ من مجموع قيمة الأملاك المدينية المقدرة بـ ٣٠ مليون جنيه فلسطيني (١٨,٢٧٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني)، وبالتالي يكون مجموع قيمة الأملاك المنقولة ٢١,٥٧٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني. وأشار المكتب إلى فرنسا، حيث تقدر نسبة الأملاك المنقولة، المعرَّفة بالأثاث والأملاك الشخصية، إلى الأملاك غير المنقولة بـ ٥٪. وهذا يجعل قيمة الأثاث المنزلي والأملاك الشخصية للاجئين الفلسطينيين ٥ ملايين جنيه فلسطيني، لكن المكتب استخدم نسبة ٢,٥٪ نظراً إلى ما اعتبره «المستوى المعيشي المنخفض نسبياً والقيمة المرتفعة نسبياً للأرض.» وثيقة الأمم المتحدة A/1985، ملحق A، تقويم الأملاك العربية المهجورة في إسرائيل، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١.

(٤٤) إذا اعتبرنا ٤٠٪ معدلاً وسطياً للأملاك المنقولة من مجمل الدخل القومي الذي حُدد بـ ٦٢ مليون جنيه فلسطيني في سنة ١٩٤٥، تكون قيمة هذه الأملاك ٢٤,٨٠٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني. وهذا

الرقم يمثل القيمة الكلية للأملاك المنقولة للسكان الفلسطينيين العرب بأسرهم، وعليه تكون قيمة الأملاك المنقولة للاجئين، الذين يشكلون ٧٥٪ من السكان، ١٨,٦٠٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني. المصدر نفسه.

(٤٥) أنظر الجدول ج في ملحق الفصل من أجل أملاك الفلسطينيين العرب في فلسطين في سنة ١٩٤٥. خُفض هذا الرقم بنسبة ٢٥٪ ليتلاءم مع إجمالي عدد اللاجئين بالنسبة إلى مجموع السكان، ثم أضيف ٢,٥ مليون جنيه فلسطيني (أنظر الحاشية ٤٣) لتغطية قيمة الأملاك المنزلية والشخصية وبذلك أصبح المجموع ١٩,١ مليون جنيه فلسطيني. المصدر نفسه.

(٤٦) يشتمل التقرير الإجمالي لسنة ١٩٤٥ على نسبة مقدرة بلغت ٢,٥٪ لتغطية قيمة الأثاث والأملاك الشخصية التي لم تدخل في تقدير الأملاك المنقولة لسنة ١٩٤٥. المصدر نفسه.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) وثيقة الأمم المتحدة A/2629، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤.

(٤٩) جُمعت الأرقام من وثائق الأمم المتحدة A/3199، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦؛ A/3835، ١٨ حزيران/يونيو ١٩٥٨؛ A/4225، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٥٩؛ A/4573، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠؛ A/49121 وتذييل ١، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١؛ A/5337، ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢؛ ٦٢٢٥/١، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥؛ A/6451، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦.

(٥٠) Hadawi, *Palestinian Rights*, op. cit., p. 131;

وثيقة الأمم المتحدة A/2629، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤.

(٥١) *Arab Property and Blocked Accounts in Occupied Palestine* (Cairo: League of Arab States, 1956), p. 31.

مقتبس في:

Hadawi, *Palestinian Rights*, op. cit., p. 131.

(٥٢) أنظر الجدول د في ملحق الفصل. جُمعت الأرقام من وثائق الأمم المتحدة A/3199، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦؛ A/3835، ١٨ حزيران/يونيو ١٩٥٨؛ A/4225، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٥٩؛ A/6225، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥. الأرقام العائدة لسنة ١٩٦٥ في خانة «إضبارات سندات أخرى» تستثني ٢٧٥ سنداً لحامله على حكومة فلسطين أُفرج عنها بموجب خطة أطول زمنياً.

(٥٣) وثيقة الأمم المتحدة A/2216، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢.

(٥٤) تصنيف أكثر تفصيلاً للأراضي تضمن التالي: ١ ـ القسائم المسجلة كأملاك دولة لكنها خاضعة للنقل إلى العرب لدى دفع القيمة المالية الأصلية للأرض؛ ٢ ـ القسائم المسجلة كأملاك دولة لكن يشغلها أشخاص عرب منذ عدة أعوام واعتبرتها السلطة المنتدبة أرضاً مؤجرة لشاغليها بموجب إيجار ضمني؛ ٣ ـ القسائم المسجلة كأراضي دولة ومؤجرة لعرب بموجب عقود إيجار طويلة المدى؛ ٤ ـ قسائم يملكها أشخاص غير عرب، لكن مؤجرة لعرب بموجب عقود إيجار طويلة المدى.

(٥٥) نص مرسوم الأراضي لسنة ١٩٢٨ على تقسيم الأرض بواسطة مسح تفصيلي إلى وحدات للتسجيل سُميت قسائم، يجري تسجيلها وفقاً للفئة وحقوق الملكية، وتدقيق قضائي لجميع الحقوق الواجب تسجيلها بالنسبة إلى القسائم، وتسجيل حقوق الملكية في سجل جديد للأراضي مع الحقوق الأُخرى الواجب تسجيلها بالنسبة إلى الأرض المعنية. من أجل تفصيلات قانون الأراضي (تسوية

حقوق الملكية) لسنة ١٩٢٨، أنظر:

A Survey of Palestine, op. cit., vol. I, pp. 246-247.

(٥٦) بالنسبة إلى مرسوم حساب العُشر، أنظر: .Ibid

(٥٧) وثيقة الأمم المتحدة A/AC.25/W.84، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٦٤، ملحق A1، أعيدت طباعتها في:

Hadawi, *Palestinian Rights*, op. cit., pp. 222-223.

(٥٨) وثيقة الأمم المتحدة A/3835، ١٨ حزيران/يونيو ١٩٥٨.

(٥٩) وثيقة الأمم المتحدة A/5337، ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢.

(٦٠) Hadawi, *Palestinian Rights*, op. cit., p. 43.

(٦١) Ibid., p. 248.

(٦٢) وثيقة الأمم المتحدة A/AC. 25/W.84، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٦٤، ملحق A، أعيدت طباعتها في:

Ibid., p. 221.

(٦٣) من أجل تفصيلات بشأن قانون ضريبة الأملاك الريفية، أنظر:

A Survey of Palestine, op. cit., vol. I, pp. 250-254.

(٦٤) وثيقة الأمم المتحدة A/4225، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٥٩.

(٦٥) Hadawi, *Palestinian Rights*, op. cit., p. 96.

(٦٦) Ibid.

(٦٧) Ibid., note 14, p. 326.

من أجل تفصيلات بشأن خلفية الموضوع.

(٦٨) Ibid., p. 108.

هذا الرقم يتوافق مع الأرقام في الفئة ١٦ (المعرّفة كأراض «عامة» و«طرقات»، إلخ) في الخلاصة لـ:

Village Statistics, 1945, p. 3.

(٦٩) Hadawi, *Palestinian Rights*, op. cit., p. 107.

(٧٠) Ibid., p. 127.

(٧١) Ibid., p. 110.

(٧٢) Ibid.

(٧٣) Ibid., pp. 99, 281.

(٧٤) Ibid. p. 100.

(٧٥) Ibid., p. 124.

(٧٦) Ibid., p. 101.

(٧٧) Ibid.

(٧٨) Peretz, op. cit., p. 19.

(٧٩) وثيقة الأمم المتحدة A/AC.25/W.84، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٦٤، ملحق A1، أعيدت طباعتها في:

Hadawi, *Palestinian Rights*, op. cit., pp. 222-223.

(٨٠) Ibid.

(٨١) Ibid., p. 98.

(٨٢) Ibid., p. 127.

(٨٣) Ibid., p. 111.

(٨٤) Ibid., p. 244.

(٨٥) Ibid., p. 98.

(٨٦) ما بقي يتضمن ٦ ملايين جنيه سندات وودائع في مصارف وصناديق شركات تأمين.

Arab Property and Blocked Accounts, op. cit., p. 20.

مقتبس في: Ibid., p. 128.

(٨٧) Ibid., p. 130.

(٨٨) Ibid.

قيمة الجنيه الاسترليني في ذلك الوقت كانت مساوية تقريباً للجنيه الفلسطيني.

(٨٩) Ibid., pp. 276-281.

أبو ستة يذكر رقماً أعلى قليلاً لمجموع عدد سكان القرى الأربع، هو ٩٦٠٥ نسمات. واستناداً إلى ذلك تكون قيمة المنازل ٩٦,٠٥٠ جنيهاً، والقيمة الإجمالية، بما فيها منازل القدس، ٢,٣٩٦,٠٥٠ جنيهاً. أنظر: Abu Sitta, op. cit.

(٩٠) Hadawi, *Palestinian Rights*, op. cit., p. 131.

(٩١) Ibid.

(٩٢) يوسف صايغ، «الاقتصاد الإسرائيلي» (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية ـ جامعة الدول العربية، ١٩٦٦)، ص ٩٢ ـ ١٣٣. مقتبس في: Ibid., p. 132.

(٩٣) Hadawi, *Palestinian Rights*, op. cit., pp. 132, 133.

تتضمن الأعباء الانتقالية النفقات المرتبطة بالنزوح وتداعيات ذلك في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتضمن نفقات الشتات الأعباء الاقتصادية التي تحملتها الدول العربية المجاورة جرّاء استضافتها اللاجئين والخسائر الناجمة عن إغلاق السوق الفلسطينية.

(٩٤) Ibid., pp. 133, 134.

(٩٥) يتضمن الرقم الأراضي التي اعتبرها هداوي أراضي حكومية وبلدية، والطرقات وسكك الحديد، وأراضي تابعة لآخرين (جهات دينية).

(٩٦) Hadawi, *Palestinian Rights*, op. cit., p. 134.

(٩٧) Ibid. pp. 135, 136.

(٩٨) Ibid., p. 136.

(٩٩) Ibid., p. 142.

(١٠٠) Ibid., p. 177.

(١٠١) Ibid., pp. 153-154.

قيم المطاعم والفنادق هي كما قدرها صايغ.

(١٠٢) Kubursi, op. cit., pp. 23, 24.

(١٠٣) حصة القدس والقرى حُسبت بناء على نسبة اللاجئين إلى مجموع اللاجئين سنة ١٩٤٨.

(١٠٤) وثائق الأمم المتحدة A/51/129، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛ A/52/61، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧؛ A/52/644، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

ملحق

الجدول أ: تقدير لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين لخسائر الأملاك الريفية الفلسطينية، بحسب فئة الأرض

فئة الأرض	الصنف	المساحة (بالدونمات)	القيمة (بالجنيهات الفلسطينية)
١ و٢ و٣	حمضيات وموز	١٢١,١٨٤	٩,٦٩٤,٧٢٠
٤	مساحات مبنية في القرى	١٤,٦٠٢	٢,١٩٠,٣٠٠
٥ ـ ٨	أراض مروية، مزارع، إلخ	٣٠٣,٧٥٠	١٤,٨٠٧,٨١٢
٩ ـ ١٣	أراض صالحة لزراعة الحبوب	٢,١١٣,١٨٣	٣٥,٥٠١,٤٧٤
١٤ و١٥	أراضي حبوب هامشية	٢٠١,٤٩٥	٧٢٥,٣٨٢
١٦أ و١٦ب	غابات وأراض غير صالحة للزراعة، وطرقات وسكك حديد		لم تقيَّم
	النقب	١,٨٣٤,٨٤٩	٦,٦٠٥,٤٥٦
المجموع		٤,٥٨٩,٠٦٣	٦٩,٥٢٥,١٤٤

الجدول ب: صنف الأرض وتقدير لجنة التوفيق لقيمة الدونم

فئة الأرض	الصنف	القيمة (جنيه فلسطيني/دونم)
١ و٢	حمضيات	٨٠
٣	موز	٨٠
٤	مساحات مبنية في القرى	١٥٠
٥ ـ ٨	أراض مروية، بساتين فاكهة، وأراضي محاصيل من الدرجة الأولى	٤٨,٧٥
٩ ـ ١٣	أراض صالحة لزراعة الحبوب	١٦,٨
١٤ و١٥	أراضي حبوب هامشية	٣,٦
١٦أ و١٦ب	غابات وأراض غير صالحة للزراعة، طرقات وسكك حديد	لم تقيَّم
	النقب	٣,٦

الجدول ج: تقديرات الأملاك المنقولة
وفقاً لإحصاءات القرى، سنة ١٩٤٥

الصنف	القيمة (بملايين الجنيهات الفلسطينية)
معدات صناعية	٣,٤
أسهم تجارية	٤,٣
مركبات آلية	١,٣
معدات زراعية ومواش	١٣,١
المجموع	٢٢,١

الجدول د: الإفراج عن حسابات اللاجئين
وفقاً لأماكن لجوئهم، سنة ١٩٥٥

الأردن	١,٥٢٨,٤٠٠
لبنان	٦٠٢,٩٠٠
سورية	١٤٤,٠٠٠
مصر	٧٤,٩٠٠
غزة	٢٦,٠٠٠
أماكن أُخرى	١٦٢,٤٤٢
المجموع	٢,٥٣٨,٦٤٢

مراجع مختارة

A Survey of Palestine. vols. I, II and Supplement. Reprinted in Full, With Permission From Her Majesty's Stationery Office by the Institute for Palestine Studies, Washington D.C., 1991.

Abu Sitta, Salman. *The Palestinian Nakba, 1948: Register of Depopulated Localities in Palestine*. London: The Palestinian Return Centre, 1998.

Cattan, Henry. *The Palestine Question*. New York: Croom Helm Publishers, 1988.

Hadawi, Sami. *Palestinian Rights and Losses in 1948: A Comprehensive Study*. London: Saqi Books, 1988.

Hirst, David. *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East*. London: Faber and Faber, 1977.

Kubursi, Atif. *Palestinian Losses in 1948: The Quest for Precision*. Washington D.C.: The Center for Policy Analysis on Palestine, 1996.

Peretz, Don. *Israel and the Palestine Arabs*. Washington D.C.: Middle East Institute, 1958.

——. *Palestinian Refugee Compensation*. Washington D.C.: The Center for Policy Analysis on Palestine, 1996.

وثائق الأمم المتحدة (مختارة)

الفصل السابع

القدس ١٩٤٨:
نحو استعادة الحقوق

تيري رمبل

يبحث هذا الفصل في مضمون القانون الدولي والممارسة الإسرائيلية فيما يتعلق بإعادة حقوق اللاجئين الفلسطينيين من الضواحي الغربية للقدس وقراها. ويشمل مصطلح اللاجئين الفلسطينيين جميع العرب الفلسطينيين من المناطق الغربية للقدس الذين رحلوا عن المدينة عقب إقرار خطة التقسيم لسنة ١٩٤٧ و/أو الذين لم يكونوا موجودين في القسم الغربي للمدينة في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، تاريخ إنشاء دولة إسرائيل، ومُنعوا من العودة إلى منازلهم وأملاكهم.[١] وهذا التعريف، الذي يجمع بين مفهوم تغريب المرء عن أرضه أو أملاكه وبين تغريبه عن كيانه القومي، حيث يتمتع بحق المواطنة أو الإقامة بمكانه المعتاد، يشمل جميع الفلسطينيين من سكان المدينة الذين أصبحوا غائبين بموجب القانون الإسرائيلي، وحُولت أملاكهم إلى دولة إسرائيل،[٢] بموجب قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠. ويشمل مصطلح إعادة الحقوق، في مفهومه الأوسع، عودة اللاجئين وإعادة أملاكهم والتعويض عن خسائرهم المادية والمعنوية.

وفي حين أوجد القانون الدولي، وخصوصاً قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، إطاراً شرعياً أو مجموعة توجيهات عامة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما منع حلاً جزئياً كان يمكن أن يُفرض بحكم الأمر الواقع بحسب الوضع القائم بعد سنة ١٩٤٨، فإن هذه التوجيهات لم تترجم إلى عملية تؤدي إلى حل فعال. ونظراً إلى عدم التوازن التاريخي في القوة بين إسرائيل واللاجئين الفلسطينيين، فإن تطبيق هذه التوجيهات كان دائماً مرهوناً بموافقة إسرائيل على القرار رقم ١٩٤ وغيره من الوثائق القانونية الدولية ذات العلاقة، أو بممارسة ضغط دولي لضمان تنفيذها. وبعد أكثر من خمسة عقود على تشريد الفلسطينيين من أرضهم ومنازلهم، لا تزال هذه الشروط غائبة، على الرغم من وجود نقاط التقاء بين الإسرائيليين والفلسطينيين فيما يتعلق بإعادة الحقوق تتضح عند غربلة مواقف كل منهما. مثلاً، توجد درجة من الاتفاق فيما يتعلق بعودة اللاجئين إلى الضفة الغربية وغزة، ويوجد توافق أقل في شأن كيفية هذه العودة.

فيما يخص استعادة الحقوق، رفضت دولة إسرائيل بثبات عودة اللاجئين العرب الفلسطينيين إلى مناطق تقع داخل حدودها لسنة ١٩٤٨. وباستثناء اقتراحين مشروطين لعودة جزئية للاجئين، قُدما في بداية الخمسينات من القرن العشرين، فقد تمسكت

الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالموقف الذي تبناه دافيد بن ـ غوريون، في حزيران/يونيو ١٩٤٨، بوجوب منع عودة اللاجئين مهما يكلف الأمر.[٣] وبدلاً من الحق في العودة، بقي الخيار المفضل للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إعادة التوطين خارج حدود إسرائيل لسنة ١٩٤٨، مع صفقة تعويض دولية تكون إسرائيل إحدى الدول المساهمة فيها. وفي غضون ذلك، يعتبر الفلسطينيون إعادة الحقوق التي تشمل العودة إلى أملاكهم والتعويض عن خسائرهم المادية والمعنوية، حقاً مشروعاً لهم. وهذا الموقف، الذي عبّر عنه اللاجئون خلال الأيام الأولى لتشريدهم إلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، تأكد في الكثير من استطلاعات الرأي بين اللاجئين الفلسطينيين.[٤] أظهر، مثلاً، استطلاع أُجري سنة ١٩٩٧ في ١٩ مخيماً للاجئين في الضفة الغربية وخمسة تجمعات غير رسمية للاجئين، أن ثلاثة أرباع السكان المشاركين في الاستطلاع رأوا أن حق العودة هو «حل عادل لمشكلة اللاجئين.»[٥] وظهرت نتائج مشابهة لاستطلاعات أُخرى في مخيمات لاجئين فلسطينيين في المنطقة، مع تأييد أعلى لحق العودة بين الأجيال الشابة.[٦]

يبحث القسم الأول من هذا الفصل في السياق السياسي الذي أدى إلى بلورة قرار إسرائيل بمقاومة عودة اللاجئين العرب الفلسطينيين إلى منازلهم وأرضهم داخل الدولة اليهودية، مع التركيز على الضواحي الغربية للقدس وقراها. ويوضح القسمان التاليان كيف عُوّقت إعادة الحقوق إلى اللاجئين الفلسطينيين من القدس منذ سنة ١٩٤٨. فمن جهة، رفضت دولة إسرائيل الإذعان للتوجيهات التي وضعتها الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وارتكز هذا الموقف على تفسير ضيق أو تقني للوثائق القانونية ذات الصلة. ومن جهة أُخرى، أوجدت المنظمات الصهيونية قبل قيام الدولة، ومن ثم المؤسسات الحكومية لدولة إسرائيل، وبصورة منتظمة، وقائع على الأرض أحبطت تنفيذ إعادة الحقوق كما هي محددة في القرار رقم ١٩٤، وأضفت على رفض مطالب اللاجئين الفلسطينيين ما يدعى بالمنطق العملي. ويختتم الفصل بالبحث في إمكان إعادة حقوق اللاجئين الفلسطينيين من الضواحي الغربية للقدس وقراها.[٧]

الموقف السياسي الصهيوني تجاه القدس

أصبح قرار الحركة الصهيونية بمنع عودة اللاجئين العرب الفلسطينيين إلى القدس قوياً على نحو خاص بحلول ربيع سنة ١٩٤٨. فقد تطورت القدس سياسياً لتصبح رمزاً قوياً للجهود الصهيونية الهادفة إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين، والمعادية لعودة غير اليهود إلى المدينة. وبحسب غولاني، تطورت السياسة الصهيونية

تجاه القدس في العقد الذي تلا لجنة بيل في سنة ١٩٣٧.[٨] وكانت اللجنة قد دعت إلى تقسيم فلسطين وإبقاء منطقة القدس تحت سيطرة الانتداب وتطبيق قيود على هجرة اليهود، وذلك بحسب بيان الحكومة البريطانية المرافق بشأن سياستها في هذا الصدد.[٩] وقبل ذلك الوقت لم يعتبر أشخاص صهيونيون بارزون، ينتسب الكثير منهم إلى اليسار السياسي، مثل مباي (العمل لاحقاً)، القدس بالضرورة كمركز سياسي أو كعاصمة للدولة اليهودية الناشئة.[١٠] و«عبّر قادة صهيونيون بارزون [...] عن رأي مضاد تجاه القدس (على سبيل المثال هيرتسل وبن ـ غوريون وبياليك وأحاد هعام وفايتسمان) بسبب موقعها وجاليتها اليهودية القديمة وأهميتها للمسيحية والإسلام.»[١١]

ويوضِّح وصف كيلرمان للآراء الصهيونية بالنسبة إلى القدس خطاً ينحو إلى التجزيء (أي فصل التعلق الديني والاجتماعي والثقافي عن السياسي) الذي تمسك به الكثير من الصهيونيين البارزين في ذلك الوقت.

> شكّلت القدس خلال العلياء [الهجرة] الأولى [١٨٨٢ ـ ١٩٠٣] رمزاً أكثر منها هدفاً استيطانياً، مع أن هذا الموقف تبدّل قليلاً في أوائل القرن العشرين. وخلال العلياء [الهجرة] الثانية [١٩٠٤ ـ ١٩١٤] جرى الاعتراف بوضع القدس كأهم مركز لليهود على الرغم من النشاط الضئيل في المدينة ومحيطها.[١٢]

ومع تصاعد الصراع بشأن فلسطين والسيطرة على القدس في الأعوام السابقة واللاحقة لسنة ١٩٤٨، أصبح القادة الصهيونيون أقل ميلاً إلى التمييز بين القدس كمركز ديني واجتماعي وحضاري لليهود، وبين القدس كعاصمة سياسية للدولة اليهودية الناشئة.

إن تفضيل السهل الساحلي للاستيطان اليهودي من جانب الييشوف الجديد، يفسر جزئياً استهداف القدس الضعيف، إن لم نقل اللامبالي، كعاصمة سياسية محتملة خلال الأعوام الأولى للاستعمار الصهيوني في فلسطين. فبين سنتي ١٩٢٢ و١٩٤٦ بلغ السكان اليهود في أقضية السهل الساحلي، أي في يافا والرملة وحيفا، ما نسبته ٤٤٪ و٧٣٪ على التوالي من مجموع السكان اليهود في فلسطين (أنظر الجدول ١). ولئن كان السكان اليهود في القدس سنة ١٩١٠ يشكلون نصف مجموع السكان اليهود في فلسطين، فقد انخفضت نسبتهم إلى الخُمس في سنة ١٩٤٤ قياساً بمجموع السكان اليهود. ومع أن مجموع السكان اليهود في المدينة تضاعف خلال هذه الفترة، فإن حجم السكان اليهود في مدن مثل حيفا وتل أبيب قد ازداد ٢٢ و٣٠٠ مرة على التوالي.[١٣]

الجدول ١: السكان اليهود في أقضية مختارة (يافا والرملة وحيفا)، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٦، قياساً بمجمل السكان اليهود في فلسطين[١٤]

السنة	أقضية مختارة	فلسطين
إحصاء ١٩٢٢	٣٦،٨١٦	٨٣،٧٩٤
إحصاء ١٩٣١	١٠١،٨٥٥	١٧٤،٦١٠
تقدير ١٩٤٤	٣٩٨،٠٣٠	٥٥٣،٦٠٠
تقدير ١٩٤٦	٤٤٥،٧٧٠	٦٠٨،٢٣٠

امتلك اليهود في هذه المناطق بين ٤٠٪ و٥٠٪ من الأرض، بما فيها الأراضي العامة اليهودية، بحسب هداوي، بينما شكلت الملكية اليهودية في قضاء القدس في نهاية الانتداب البريطاني أقل من ٢٪ من المساحة الإجمالية للأرض.[١٥]

وكانت القدس تقع على الهامش الجغرافي والسياسي في العقود التي سبقت إنشاء الدولة اليهودية. يصف كوهين القدس خلال هذه الفترة بمدينة

> لم تكن بعيدة عن المركز فحسب، بل أيضاً يصعب الوصول إليها. كانت على بعد أربع إلى ست ساعات بالقطار (ما يزيد على ٨٧ كيلومتراً من الخطوط)، وعشر إلى أربع عشرة ساعة بواسطة الحصان والعربة على طريق وعرة أُنشئت فقط سنة ١٨٦٩. علاوة على ذلك، كانت القدس غريبة للمستوطنين اليهود الجدد لاحتوائها على أغلبية من خمسين ألف يهودي من الييشوف القديم في فلسطين، الذين عاش قسم كبير منهم على هبات الحالوكا (الصدقة) من الخارج، وكانوا في فقر مدقع ومعادين للصهيونيين العائدين من منطلق ديني وتراثي. ولم تكن القدس مركزاً سياسياً مواتياً لليشوف الجديد.[١٦]

يذكر آبا إيبن، ممثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨، أن الكثيرين من الصهيونيين البارزين لم ينظروا إلى القدس كعاصمة سياسية بالضرورة،[١٧] ولا حتى من منطلق مثالي. مثلاً، اعتبر بن ـ غوريون، في بادئ الأمر، أن كرنب (النقب) ملائمة كعاصمة سياسية، بينما عبّرت غولدا مئير عن تفضيل أولي لجبل الكرمل (حيفا).[١٨]

وكان الوجود الكثيف للسكان العرب الفلسطينيين حول القدس قد جعل منها مدينة غير جذابة استراتيجياً كعاصمة سياسية للدولة اليهودية الناشئة. ففي حين كان السكان اليهود الريفيون في فلسطين يزدادون بمعدل أكبر من السكان اليهود المدينيين خلال فترة الانتداب البريطاني، كان الأمر ذاته يحدث في المناطق الساحلية، أي

بمعدل نمو في المناطق الريفية يصل إلى ٢٨٨٪ مقارنة بـ ١٣٧٪ في المناطق المدينية.[١٩] ولم يشكل اليهود بين سنتي ١٩٢٢ و١٩٤٤ أكثر من ٨٪ من السكان الريفيين في قضاء القدس (أنظر الجدول ٢)، وانخفضت النسبة إلى أقل من ٥٪ بحلول سنة ١٩٤٤.

الجدول ٢: السكان الريفيون في قضاء القدس، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٤[٢٠]

السنة	الفلسطينيون العرب	اليهود
إحصاء ١٩٢٢	٤٥،٠٠١	٤٦٦
إحصاء ١٩٣١	٥٢،٩٢٧	٣٥٥٩
تقدير ١٩٤٤	٦٨،٠٣٠	٣٢٠٠

إذا أُضيف سكان القدس، يبقى اليهود أقل كثيراً من ٥٠٪ من مجموع سكان قضاء القدس (أنظر الجدول ٣). حيث أصبح هنالك، بنهاية سنة ١٩٤٦، نحو ١٥٠،٠٠٠ عربي فلسطيني في مقابل ١٠٢،٠٠٠ يهودي.

الجدول ٣: مجموع سكان قضاء القدس[٢١]

السنة	الفلسطينيون العرب	اليهود
إحصاء ١٩٢٢	٨٢،٨٧٠	٣٤،٤٣٩
إحصاء ١٩٣١	٩٨،٨٠٣	٥٤،٨٢٣
تقدير ١٩٤٤	١٤٠،٥٣٠	١٠٠،٢٠٠
تقدير ١٩٤٦	١٥٠،٥٩٠	١٠٢،٥٢٠

غير أن الأمر الذي كان أكثر أهمية هو وجود عدد كثير من القرى الفلسطينية إلى الغرب من القدس، وبالتحديد على طول الطريق إلى يافا، مثل لفتا ودير ياسين ضمن نطاق المدينة (نحو ٥ كم) حتى نطاف عند الحد الشمالي الغربي للقضاء (نحو ١٧ كم). وهذه القرى التي قُيض لها أن تصبح ساحة لمعركة رئيسية خلال حرب ١٩٤٨، فَصَلت عملياً الأحياء اليهودية للقدس عن الييشوف الجديد في المناطق الساحلية لفلسطين.

بدأت التطورات السياسية في أوروبا وفلسطين في أوائل الثلاثينات تحدث تغييرات في السياسة الصهيونية تجاه القدس. وتصاعدت بسرعة فائقة الهجرة اليهودية

إلى فلسطين لتبلغ ذروتها في سنة ١٩٣٥ وليصل عدد المهاجرين إلى ٦١,٨٥٤ بحسب أرقام الانتداب البريطاني.[٢٢] وازداد عدد سكان القدس اليهود بسرعة أيضاً، وتضاعف تقريباً بين سنتي ١٩٣١ و١٩٤٦، وهو ما يفسر النمو الإجمالي للسكان اليهود في قضاء القدس في الفترة نفسها.

الجدول ٤: سكان القدس المدينيين، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٦[٢٣]

السنة	اليهود	الفلسطينيون العرب
إحصاء ١٩٢٢	٣٣,٩٧١	٢٨,١١٢
إحصاء ١٩٣١	٥١,٢٢٢	٣٩,٢٢٩
تقدير ١٩٤٤	٩٧,٠٠٠	٥٩,٩٨٠
تقدير ١٩٤٦	٩٩,٣٢٠	٦٥,٠١٠

ومن جهة أُخرى، تدنى عدد السكان اليهود في المناطق الريفية من قضاء القدس بمقدار ٣٥٠ شخصاً. وبمعزل عن الهجرة الجديدة التي شكلت نحو ٦٥٪ من نمو السكان اليهود في القدس بين سنتي ١٩٢٢ و١٩٤٤، كان الازدياد الكبير للسكان اليهود خارج أسوار المدينة في ظل الانتداب البريطاني عائداً إلى الزيادة الطبيعية وعدة عوامل «دافعة وجاذبة» ضمن القدس.[٢٤] الازدحام السكاني، والمخاوف على الصحة العامة في البلدة القديمة (والسلامة في ظل تصاعد التوتر بين اليهود والعرب)، وتطوير الخدمات والبنية التحتية في الأحياء اليهودية الجديدة، التي غالباً ما ساعدتها الهبات المالية من اليهود في الخارج، كل هذه العوامل سهلت نمو السكان اليهود في المناطق الغربية للمدينة.

من جانب آخر، تدنت نسبة العرب الفلسطينيين إلى اليهود في القدس بالتدريج من ٤٦٪ سنة ١٩٢٢ إلى ٤٠٪ سنة ١٩٤٤ (أنظر الجدول ٤).[٢٥] ومع ذلك، ازداد الحجم الفعلي للسكان الفلسطينيين خلال هذه الفترة نحو ٤٠٪. وفي غضون ذلك انخفض حجم السكان العرب الفلسطينيين في القضاء، مقارنة بالسكان اليهود، نحو ١١٪، بانخفاض في المناطق الريفية لا يتعدى الربع من مجمل سكان القضاء. غير أن التوازن الديموغرافي الفعلي بين اليهود والعرب الفلسطينيين في القدس، ربما كان متقارباً إلى حد ما لو لم تغال الدراسات الإحصائية للانتداب البريطاني في تقدير حجم السكان اليهود ضمن الحدود البلدية للمدينة، وذلك بشملها الأحياء اليهودية الجديدة خارج حدود البلدية والمهاجرين اليهود غير الشرعيين الذين تركوا المدينة

لاحقاً. ولم تشمل هذه الإحصاءات القرى العربية الفلسطينية خارج حدود البلدية.[٢٦]

مع ذلك، يبدو أنه كان لهذا التغيير في ديموغرافية القدس، على الرغم من الوجود اليهودي الضعيف خارج الحدود البلدية للمدينة، أثر قوي في تفكير بن ـ غوريون وصهيونيين آخرين بارزين؛ إذ بحلول نيسان/أبريل ١٩٣٧، وحتى قبل أن تنشر لجنة بيل تقريرها، تخلى بن ـ غوريون عن دعمه لتدويل المدينة تحت السيطرة البريطانية العليا، وعارض بوضوح أي تقسيم للمدينة لا يترك، على الأقل، ذلك القسم من القدس الذي يتزايد فيه عدد السكان اليهود تحت السيطرة الصهيونية.[٢٧] وبقي مفهوم التقسيم جزءاً من تفكير بن ـ غوريون خلال العقد السابق لحرب ١٩٤٨. ويذكر بن ـ غوريون، في مذكراته، أن السياسة الصهيونية أيدت خلال هذه الفترة فصل «البلدة القديمة» عن المدينة الجديدة (أي المنطقة خارج أسوار البلدة القديمة) مع فصل الأقسام الشرقية والغربية للمدينة الجديدة. ويصبح سكان المدينة الجديدة اليهود، بمن فيهم أولئك في الأحياء الشرقية، مواطنين في الدولة اليهودية، بينما يبقى جبل المشارف ومستشفى هداسا تحت السيادة اليهودية.[٢٨] وانسجاماً مع هذا الاتجاه، قدمت الوكالة اليهودية اقتراحاً لتقسيم القدس في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.[٢٩]

وفي الوقت نفسه، فإن السياسة التي اتبعها بن ـ غوريون قبل الحرب تجاه القدس، بقيت ديناميكية وخاضعة للهدف الصهيوني المركزي بإنشاء دولة يهودية في فلسطين. ومع دعم المجتمع الدولي لخطة الأمم المتحدة للتقسيم سنة ١٩٤٧ (قرار الجمعية العامة رقم ١٨١) الداعي إلى تدويل القدس، وفصل المدينة جغرافياً عن الوجود اليهودي القوي على السهل الساحلي، آثر بن ـ غوريون، على مضض، التخلي عن السيطرة على المدينة في مقابل الدخول إلى الأمم المتحدة. وفي غضون ذلك «أرغمت الوكالة اليهودية على التخلي عن مطالبتها بالقدس الجديدة»، وأعادت توجيه تطلعاتها الإقليمية نحو احتواء الدولة اليهودية المقترحة على النقب والقسم الأعلى من الجليل الغربي.[٣٠] ومع ذلك، كان بن ـ غوريون واضحاً في أن قبوله بخطة الأمم المتحدة يحمل معه شرطاً هو ألاّ تهدد الحدود الدولية للقدس الأكثرية اليهودية في المدينة.[٣١] وقد فشل بن ـ غوريون في تحقيق هذا الشرط. إذ تبعاً لآخر تقدير بريطاني، في نهاية سنة ١٩٤٦، شكّل السكان اليهود ٦٠٪ من مجمل السكان داخل الحدود البلدية للقدس. وكان هناك داخل المنطقة الدولية التي اقترحتها الأمم المتحدة، أكثرية ضئيلة من نحو ١٠٥,٠٠٠ عربي فلسطيني في مقابل ١٠٠,٠٠٠ يهودي.[٣٢]

بدأت أهمية القدس السياسية لنجاح المشروع الصهيوني في فلسطين تظهر بقوة

مع تداعي التأييد الضعيف والمشروط لخطة الأمم المتحدة للتقسيم. ومع ذلك، يستذكر آبا إيبن، الممثل الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة، أنه لم تجر مناقشة موضوع القدس كعاصمة للدولة اليهودية قبل حرب ١٩٤٨.

> اليیشوف تطور في الجليل والسهل الساحلي، إلى جانب القدس كمركز سكاني مختلط محاط بمناطق عربية. لا أذكر أن أي مناقشة بين القياديين في تلك الفترة اقترحت القدس كجزء من الدولة اليهودية. أفضل ما كان يمكن تصوره هو التدويل لمنع اندماجها في دولة عربية.[٣٣]

ثمة دليل يشير إلى أن بن ـ غوريون نفسه بقي براغماتياً في تفكيره بالنسبة إلى مكانة القدس السياسية حتى أوائل نيسان/أبريل ١٩٤٨، أي قبل شهر واحد من دخول الدول العربية الحرب. فهو لم يرفض، مثلاً، رفضاً كلياً ما طالب به الكثير من القادة الصهيونيين بإعلان هيرتسليا عاصمة سياسية، بل بلّغهم أن عليهم انتظار اتضاح الأحوال في الحرب.[٣٤]

وقد انهار التأييد الصهيوني الأولي (المتردد أصلاً) لتدويل القدس، بحسب خطة التقسيم، حين أحرزت القوات الصهيونية سيطرة على مناطق في القدس وحولها، ولا سيما بعد الهروب الجماعي للعرب الفلسطينيين من المدينة عقب مجزرة دير ياسين. فمنذ المجزرة في أوائل نيسان/أبريل حتى منتصف أيار/مايو ١٩٤٨، تاريخ إنشاء دولة إسرائيل، كان قد تم الاستيلاء على ٢٣٪ من مجمل أراضي البلدات والقرى العربية الفلسطينية في قضاء القدس، والتي أصبحت في نهاية المطاف جزءاً من دولة إسرائيل، وذلك علاوة على ٧٪ كانت القوات الصهيونية استولت عليها قبل نيسان/أبريل ١٩٤٨.[٣٥] وتضمنت هذه الأراضي بلدات فلسطينية حيوية على طول طريق المواصلات الذي يربط القدس بالسهل الساحلي.

الجدول ٥: البلدات والقرى المُهجّرة في قضاء القدس، نيسان/أبريل ـ أيار/مايو ١٩٤٨[٣٦]

قرية/بلدة	تاريخ الطرد	المساحة (بالدونمات)
دير ياسين	٩ نيسان/أبريل	٢٧٠٤
نِطاف	١٥ نيسان/أبريل	١٤٠١
ساريس	١٦ نيسان/أبريل	١٠,٦٢٧
القدس (الغربية)	٢٨ نيسان/أبريل	٧٢٩٣
بيت محسير	١٠ أيار/مايو	١٦,٢٦٨
المجموع	**بحلول ١٥ أيار/مايو**	**٣٨,٢٩٣**

أحدث فتح الممر بين القدس والسهل الساحلي «انقلاباً في السياسة الصهيونية تجاه القدس»،[٣٧] بحسب غولاني. وتحولت السياسة والخطاب العام بشأن القدس لصهيونيين بارزين، مثل بن ـ غوريون، إلى اليمين وبصورة حادة. وعكس ذلك آراء أقرب إلى ما تحمله حركة حيروت التي رأت أن إقامة عاصمة سياسية في القدس أمر أساسي لإنشاء دولة يهودية في فلسطين، وتنسجم مع الأيديولوجيا الدينية ـ القومية للحركة، أي لا صهيونية من دون صهيون. وهكذا أصبحت القدس معياراً سياسياً لنجاح أو فشل المشروع الصهيوني في فلسطين، وكما صرح بن ـ غوريون: «الصراع بشأن القدس لا يقرر مصير البلد فحسب، بل مصير الشعب اليهودي أيضاً.»[٣٨] وكانت عدة عوامل قد زادت في الأهمية السياسية للمناطق الغربية للقدس بالنسبة إلى الدولة اليهودية الجديدة هي: العدد الكثير للمصابين اليهود في القدس قياساً بمناطق أُخرى في فلسطين، وتقسيم المدينة، وعدم وجود منفذ للوصول إلى المواقع المقدسة في المدينة القديمة عقب حرب ١٩٤٨.[٣٩] ولم يعد القادة الإسرائيليون البارزون يتحدثون عن توجهات سياسية ودينية وثقافية منفصلة تجاه المدينة.[٤٠] ومع أن الضواحي الغربية، فقط، كانت تحت سيطرة إسرائيل، فقد أصبحت القدس، بحسب تلمون، «الرمز والعامل الأهم للانتقال من حالة الشعب إلى الأمة والدولة.»[٤١]

رفض إسرائيل لعودة اللاجئين إلى القدس

تناقش القادة الصهيونيون سراً وعلناً، خلال ربيع سنة ١٩٤٨، فيما إذا كان يجب السماح للاجئين العرب الفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم وأملاكهم. وقد ضغطت السلطات المحلية اليهودية، وحركات الكيبوتس، ودوائر الاستيطان والأراضي في المؤسسات الصهيونية، إضافة إلى الرسميين الصهيونيين، ضد عودة اللاجئين.[٤٢] وأشار مصالحه إلى أن بعض المجموعات اليسارية الصغيرة، ومجموعات سياسية صهيونية ليبرالية، مثل مبام وإيحود، أيدت إعادة «عدد محدود» من اللاجئين، لكن حكومة إسرائيل لم تتبن موقفها قط.[٤٣] ويبدو أن بن ـ غوريون قرر الوقوف ضد عودة اللاجئين، ومن دون أن يعلن ذلك صراحة، منذ شباط/فبراير ١٩٤٨، أي بعد تهجير بعض الضواحي العربية الفلسطينية الغربية للقدس. فقد صرح في اجتماع لمجلس مباي في ٧ شباط/فبراير ١٩٤٨: «في الكثير من المناطق العربية في الشطر الغربي لا يرى المرء أي عربي، لا أفترض أن هذا سيتغير.»[٤٤]

في أوائل الخمسينات من القرن العشرين، قامت إسرائيل، وبإيجاز، بالنظر في

عرضين مشروطين لعودة عدد محدود من اللاجئين، لكن أياً منهما لم يُطبَّق.[٤٥]

ومن غير المؤكد ما إذا كان العرض الموقت للقبول بإعادة نحو ١٠٠,٠٠٠ لاجئ إلى المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، صيف سنة ١٩٤٩، سيضم أي عائدين إلى القدس. وكان هذا العرض الذي وضعه وزير الخارجية الإسرائيلي، موشيه شاريت، استجابة للضغط الأميركي وللرأي العام الدولي، مشروطاً بحق الدولة اليهودية في اختيار موقع العودة داخل إسرائيل، وفي رفض لاجئين عرب فلسطينيين لاعتبارات أمنية تقررها إسرائيل.[٤٦] وعلى كل حال، فإن عدد العائدين إلى القدس كان، على الأرجح، سيكون ضئيلاً. إذ تضمن العرض نحو ٢٥,٠٠٠ لاجئ فلسطيني كانوا قد عادوا إلى منازلهم وأملاكهم، وإلى مناطق أُخرى داخل دولة إسرائيل الجديدة خلال الفترة الفاصلة، واعتبرهم المسؤولون الإسرائيليون غير شرعيين. كما تضمن نحو ١٠,٠٠٠ لاجئ سيسمح لهم بالعودة لاعتبارات إنسانية أو لجمع شمل العائلات.[٤٧]

بمعنى آخر، فإن العدد الحقيقي للاجئين، الذين كان سيسمح لهم بالعودة، أقل من سُبع العدد الإجمالي للاجئين (الذين قدّرتهم لجنة التوفيق بـ ٧١١,٠٠٠)، ويساوي تقريباً مجمل سكان القدس العرب الفلسطينيين في نهاية سنة ١٩٤٦.[٤٨] غير أن الأهم من ذلك هو أن شاريت قدم الاقتراح مفترضاً أن المحادثات بشأن اللاجئين في مؤتمر لوزان، الذي رعته لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، ستفشل في نهاية المطاف، وهو ما يعني أن العرض ما كان لينفذ مطلقاً.[٤٩] كما أقر شاريت بأن وزارة الخارجية بدأت منذ ربيع سنة ١٩٤٨ التحدث علناً ضد عودة اللاجئين بغية استقطاب الرأي العام اليهودي.[٥٠] ومع ذلك، أمر شاريت، المتنبه إلى الضغط الدولي، بوضع خطط سرية لإعادة اللاجئين في حال أُجبرت إسرائيل على إعادة عدد محدد من اللاجئين العرب الفلسطينيين.[٥١]

بحلول حزيران/يونيو ١٩٤٨، توصل مجلس الوزراء الإسرائيلي إلى قرار بأنه نظراً إلى اعتبارات سياسية وعملية (مع أنه لا يمكن فصل الأخيرة كلياً عن الأولى) فلن يسمح للاجئين العرب الفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم وأراضيهم داخل الدولة اليهودية الجديدة.[٥٢] وبالتالي دوّن بن ـ غوريون في يومياته للأول من حزيران/يونيو ١٩٤٨ أن اللاجئين «لن يساعَدوا على العودة».[٥٣] والتحم الرأي العام اليهودي تأييداً لموقف الحكومة. وكان رأي الكثيرين من الإسرائيليين اليهود أنه يجب «ترسيخ الوضع القائم لما بعد النزوح الجماعي والمحافظة عليه.»[٥٤] ومع أن الحكومة لم تقم بتصويت رسمي على القضية، إلاّ إن رفض حق العودة أصبح مع ذلك سياسة الأمر الواقع لإسرائيل.[٥٥] وأصدر قادة الجيش الإسرائيلي أوامر

بالحيلولة دون عودة اللاجئين.

وكدلالة على التزام إسرائيل إغلاق الطريق أمام عودة اللاجئين العرب الفلسطينيين، مُنح جنود الجيش الإسرائيلي لاحقاً صلاحية إطلاق النار على اللاجئين الذين يحاولون العودة إلى منازلهم وأراضيهم بعد بدء الهدنة الثانية في ١٨ تموز/يوليو ١٩٤٨.[٥٦] وفي ذلك الوقت، كان نحو ٦٥٪ من مجمل القرى العربية الفلسطينية المُهجَّرة في قضاء القدس (أنظر الجدول ٦) قد وقع تحت سيطرة القوات الإسرائيلية، أي نحو ٥٠٪ من مجمل الأرض العربية الفلسطينية التي أصبحت في نهاية المطاف جزءاً من دولة إسرائيل، إضافة إلى ٥٠٪ من السكان العرب الفلسطينيين من هذه المنطقة.

الجدول ٦: القرى العربية الفلسطينية المهجَّرة، أيار/مايو ـ تموز/يوليو ١٩٤٨[٥٧]

قرية/بلدة	تاريخ التهجير	المساحة (بالدونمات)
الجورة	١١ تموز/يوليو	٤١٥٨
عقور	١٣ تموز/يوليو	٥٥٢٢
خربة اللوز	١٣ تموز/يوليو	٤٥٠٢
صطاف	١٣ تموز/يوليو	٣٧٧٥
صوبا	١٣ تموز/يوليو	٤٠٩٠
المالحة	١٥ تموز/يوليو	٥٩٠٦
دير عمرو	١٧ تموز/يوليو	٣٠٧٢
خربة اسم الله	١٧ تموز/يوليو	٥٦٨
كسلا	١٧ تموز/يوليو	٨٠٠٤
عرطوف	١٨ تموز/يوليو	٤٠٣
عين كارم	١٨ تموز/يوليو	١٣,٦٦٧
دير رافات	١٨ تموز/يوليو	١٣,٢٤٢
إشوع	١٨ تموز/يوليو	٥٥٢٢
عسلين	١٨ تموز/يوليو	٢١٥٩
صرعة	١٨ تموز/يوليو	٤٩٦٧
	المجموع بحلول ١٨ تموز/يوليو	**٧٩,٥٥٧**

وقد ذكر وسيط الأمم المتحدة هذا الوضع في تقريره في أواخر تموز/يوليو وأوائل آب/أغسطس ١٩٤٨، وكتب أن المواقف اليهودية تصلبت وأن الحكومة الموقتة أقل تقبلاً لفكرة الوساطة.[٥٨] وأعادت الحكومة تأكيد معارضتها لعودة

اللاجئين في اجتماع دعا إليه بن ـ غوريون في ١٨ آب/أغسطس ١٩٤٨. وصرح يعقوف شمعوني، الموظف في وزارة الشؤون الخارجية، الذي حضر الاجتماع: «كان رأي المشاركين واحداً، وكان لدى الجميع الإرادة لعمل كل شيء ممكن لمنع عودة اللاجئين.»[٥٩] وكان رفض حق الفلسطينيين المقيمين بالقدس في العودة إلى المدينة ينسجم ومفهوم ترحيل السكان الذي جرت مناقشته على نطاق واسع في الدوائر الصهيونية لعدة عقود، والذي أيده بن ـ غوريون ذات يوم لأنه مبرر معنوياً وأخلاقياً.[٦٠] وبحسب يوسف فايتس، مدير دائرة الأراضي في الصندوق القومي اليهودي (قسم التطوير) ورئيس لجنتي الترحيل اللتين أُسستا بعد سنة ١٩٤٨، فإن رفض إسرائيل لحق العودة كان بمثابة «ترحيل بمفعول رجعي».[٦١]

إذا أخذنا في الاعتبار تطور السياسة الصهيونية تجاه المناطق الغربية للقدس التي وقعت تحت السيطرة اليهودية سنة ١٩٤٨، فمن غير المستغرب حرمان اللاجئين العرب الفلسطينيين من حق العودة إلى منازلهم وأملاكهم في المدينة. فمن جهة، كانت عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى تلك الأقسام من القدس التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية ستشكل تحدياً كبيراً للطابع اليهودي المزعوم والرجحان الديموغرافي اليهودي في المناطق الغربية للقدس.[٦٢] وقد عبّر فايتس عن رأي معظم الصهيونيين البارزين عندما كتب في خطته، «الترحيل بمفعول رجعي، خطة لحل المسألة العربية في دولة إسرائيل»، التي قدمها إلى بن ـ غوريون في حزيران/يونيو ١٩٤٨، أن تكون إسرائيل دولة «تسكنها أغلبية من اليهود، فيها أقل القليل من غير اليهود.»[٦٣] وقد صرح بن ـ غوريون أنه «ليس من شأننا أن نقلق لأجل عودة العرب.»[٦٤] ومن جهة أُخرى، فإن تشريد العرب الفلسطينيين من منازلهم كان، بحسب وزير الخارجية شاريت، «الحل الراديكالي والدائم للمسألة الأكثر إرباكاً للدولة اليهودية.»[٦٥] وعبّر عن هذه الآراء أعضاء آخرون في الكنيست الإسرائيلي بعبارات أكثر تطرفاً: «لست راغباً في قبول عربي واحد، ليس فقط أي عربي بل أي شخص غير يهودي، أريد أن تكون دولة إسرائيل يهودية بأكملها، من نسل إبراهيم وإسحاق ويعقوب [...]»،[٦٦] هذا ما صرح به إلياهو هكرميلي خلال اجتماع لأمانة سر العمل في ربيع سنة ١٩٤٩.

تتراوح التقديرات لإجمالي عدد العرب الفلسطينيين الذين شُردوا من الضواحي الغربية للقدس بين ٣٠,٠٠٠ و٤٥,٠٠٠.[٦٧] ويعود التفاوت في تقدير عدد سكان المدينة قبل سنة ١٩٤٨، في معظمه، إلى ما يشير إليه دمبر بـ «التقسيم الديموغرافي».[٦٨] فإذا ضم القاطنون في القرى غربي حدود البلدية (التي دمجت لاحقاً في بلدية القدس الغربية الإسرائيلية)، فإن عدد السكان العرب الفلسطينيين

المشردين خارج البلدة القديمة يُقدر بما بين ٥٠,٠٠٠ و٦٠,٠٠٠، استناداً إلى آخر تقدير للسكان في ظل الانتداب البريطاني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦.[٦٩] ويمكن الحصول على تقديرات منطقية للعدد الإجمالي للاجئين العرب الفلسطينيين، من المناطق الغربية للقدس سنة ١٩٤٨، بحساب النمو السكاني بين سنتي ١٩٤٧ و١٩٤٨، فيصبح العدد الإجمالي للسكان العرب الفلسطينيين المشردين من هذه المناطق، بحسب دراسة لأبو لغد، نحو ٨٠,٠٠٠ نسمة مقارنة بما يزيد قليلاً على ١٠٠,٠٠٠ يهودي يقطنون في المناطق الغربية للقدس عشية سنة ١٩٤٨.[٧٠] وكان من شأن الوجود الديموغرافي اليهودي في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من المدينة أن ينخفض إلى أقل من ٦٠٪ من مجمل سكان المناطق الغربية للقدس لو سمح لجميع اللاجئين بالعودة.

كانت عودة اللاجئين، أيضاً، ستشكل تهديداً للسيادة الإسرائيلية التي ارتكزت تاريخياً على الوجود اليهودي على الأرض وامتلاكها.[٧١] وبحسب كيمرلينغ، فقد رأى الييشوف أن السيادة هي «حقائق منجزة جاءت نتيجة وجود النظام في حيز إقليمي.»[٧٢] وكانت النظرة أن سيادة إسرائيل ستكون مهدَّدة في ظل غياب الوجود الإقليمي. وبالتالي، فإن مسؤولين إسرائيليين، مثل فايتس وشاريت، اعتبروا أن الغياب العربي الفلسطيني مسألة حساسة بالنسبة إلى «صلابة بُنية الدولة وحل [...] المشكلات السياسية العصيبة.»[٧٣] واستناداً إلى النمو الطبيعي للسكان المسلمين الفلسطينيين في ذلك الوقت، وهو ٣,٨٪ سنوياً، فإن حجم السكان العرب الفلسطينيين من الضواحي والقرى الغربية للقدس كان سيصل إلى ١١٢,٠٠٠ نسمة على الأقل خلال عقد من الزمن بعد سنة ١٩٤٨.[٧٤] وكان الوجود اليهودي، واستنتاجاً السيادة الإسرائيلية، في المناطق الغربية للمدينة سينخفض إلى النصف تقريباً عما كان عليه مباشرة بعد حرب ١٩٤٨.

وكان من الممكن التصور أن التوازن الديموغرافي سيميل إلى مصلحة العرب الفلسطينيين خلال عدة عقود من الزمن لو أن المناطق الغربية للمدينة توسعت بحسب نسبة النمو الطبيعي للسكان اليهود والعرب الفلسطينيين. وكان مدى تأثير أغلبية يهودية ضئيلة وسيادة دولة يهودية هما ما يقلقان بال بن ـ غوريون منذ أواخر سنة ١٩٤٧. فقد صرح رداً على خطة الأمم المتحدة للتقسيم: «لن يكون هنالك دولة يهودية قوية ومستقرة ما دام لديها أغلبية يهودية من ٦٠٪ فقط.»[٧٥] ولم يختلف الوضع بالنسبة إلى القدس لدى بن ـ غوريون وزملائه في مجلس الوزراء في صيف سنة ١٩٤٨. ولم يخفف رفض المجتمع الدولي الاعتراف شرعياً بسيادة إسرائيل على المناطق الغربية للقدس من تزايد أهمية الوجود اليهودي فيها.[٧٦]

وقد مُنع اللاجئون الفلسطينيون من العودة إلى المناطق الغربية للقدس لأسباب استراتيجية أيضاً، شكلت قلقاً للمسؤولين العسكريين والسياسيين على حد سواء.[٧٧] وفي منتصف حزيران/يونيو ١٩٤٨ حذّر مدير دائرة الاستخبارات التابعة للجيش الإسرائيلي القسم السياسي في وزارة الخارجية من أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم ستشكل خطراً جدياً وطابوراً خامساً كامناً خلف الخطوط الأمامية الإسرائيلية.[٧٨] ووافق رئيس الكنيست مئير غرابوفسكي، من مباي، على أن السماح للاجئين بالعودة سيكون «أحد الأخطاء القاتلة المدمرة لأمن الدولة [...] سنواجه طابوراً خامساً.»[٧٩] وبحسب شاريت، فـ «إن الاعتبار الرئيسي والأكثر حسماً هو الأمن، وسيعرّض سيل العرب العائدين دولتنا للنسف من الداخل.»[٨٠] ومُنع اللاجئون العرب الفلسطينيون، الذين أصبحوا مواطنين في إسرائيل، من العودة إلى أملاكهم في المناطق الغربية للقدس للارتياب بأنهم يؤلفون أيضاً طابوراً خامساً كامناً أو قوة تحريرية وحدوية في المدينة.[٨١] وصرح يغئيل يادين، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بين سنتي ١٩٤٩ و١٩٥٢، أن «الأقلية العربية خطر على الدولة في زمن السلم كما في زمن الحرب.»[٨٢]

بتقسيم المدينة سنة ١٩٤٨، أصبحت القدس الغربية بحكم الأمر الواقع «بلدة حدودية» متاخمة للعرب الفلسطينيين الموجودين في القدس الشرقية، ومحاطة على نحو وثيق بقرى فلسطينية في الضفة الغربية، من دون ذكر بلدتي رام الله الشمالية وبيت لحم الجنوبية، وقعت جميعها تحت سيطرة المملكة الأردنية الهاشمية، وبلغ إجمالي سكان هذه المناطق ١٤٥,٠٠٠ عربي فلسطيني.[٨٣] ولو سُمح للاجئين من القدس، القاطنين خارج دولة إسرائيل، بالعودة إلى المناطق الغربية للمدينة، وخصوصاً إلى الممر الذي يربط القدس بالسكان اليهود على السهل الساحلي، لأصبحت الأحياء اليهودية الباقية مجرد جيوب مرتبطة بالدولة اليهودية بممر ضيق في أفضل الحالات، مع إمكان انقطاعها التام عنها. وبلغ عدد اللاجئين، فقط من القرى المهجَّرة غربي القدس والبالغ عددها ٣٨ قرية، نحو ٢٨,٠٠٠ نسمة.[٨٤] وكانت السياسة العامة للحكومة الإسرائيلية في جميع المناطق التابعة لسيطرتها بعد سنة ١٩٤٨ نقل العرب الفلسطينيين بعيداً عن المناطق الحدودية، لجعلها، بحسب كلمات بن - غوريون، نظيفة [*naki*] وفارغة [*reik*].[٨٥]

رفضت إسرائيل أيضاً حق العودة لما رأته الحكومة اعتبارات عملية. ومثل مئات من البلدات والقرى الأُخرى في فلسطين سنة ١٩٤٨، أُفرغت الضواحي والقرى الغربية للقدس من سكانها العرب الفلسطينيين، واستبدلوا بمهاجرين ومواطنين يهود خلال الحرب وبعدها. وقد ذكر وسيط الأمم المتحدة هذا الوضع في تقريره لشهر

أيلول/سبتمبر ١٩٤٨.[٨٦] وبحسب مسؤولين إسرائيليين

> مسألة إسكان [اليهود] الوافدين الجدد حلّت جزئياً بوضعهم في البيوت الصالحة للسكن في البلدات العربية المهجورة [...]. إن العودة الفردية للاجئين العرب إلى أماكن إقامتهم السابقة أمر مستحيل [...]. لقد ذهبت بيوتهم، وذهبت وظائفهم.[٨٧]

بحلول منتصف سنة ١٩٤٨، تحولت المناطق الغربية للقدس من محيط مديني مختلط إلى محيط أصبح الوجود اليهودي فيه (والغياب العربي الفلسطيني) مطلقاً بصورة فعلية. وقد شعر وزير الخارجية شاريت بأن الدولة اليهودية الجديدة لا يمكنها تحمل وزر اللاجئين وحدها، فقد كانت طاقات الدولة ومواردها موجهة نحو الهجرة اليهودية.[٨٨]

أقر والتر إيتان، المدير العام لوزارة الخارجية، إضافة إلى مسؤولين إسرائيليين آخرين، بأن استيعاب مهاجرين يهود وتوطينهم خلال الأعوام الأولى للدولة الجديدة ربما كان مستحيلاً من دون منازل اللاجئين العرب الفلسطينيين وأملاكهم.[٨٩] فقد تراوحت تكلفة إسكان عائلة مهاجرة في مستعمرة جديدة بين ٧٥٠٠ و٩٠٠٠ دولار، بينما كانت تكلفة إسكان العائلة نفسها في أحد المنازل التي أخلاها اللاجئون العرب الفلسطينيون ١٥٠٠ دولار فقط.[٩٠] مثلاً، في الأسابيع الثلاثة الأولى، بعد إنشاء لجنة القدس اليهودية في نيسان/أبريل ١٩٤٨، أسكنت هذه اللجنة ٢٤٠٠ يهودي في مناطق عربية فلسطينية من المدينة.[٩١] كما أن دائرة الإسكان التابعة لمكتب مندوب المنطقة، وهي وكالة يهودية أُخرى، أسكنت نحو ٤٠٠٠ عائلة يهودية، أو ما يقارب ١٦,٠٠٠ نسمة في أكثر من ٥٥٠٠ غرفة في المناطق الغربية للمدينة بين أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ وآب/أغسطس ١٩٤٩.[٩٢] وباحتلال نحو ١٠,٠٠٠ منزل عربي فلسطيني في المناطق الغربية للقدس، تكون الحكومة قد وفرت ٧٥ مليون دولار في القدس وحدها. وبالتالي، ذهبت حكومة إسرائيل إلى أن إعادة اللاجئين إلى منازلهم في المدينة أمر غير عملي لأن آخرين (أي اليهود الإسرائيليين) قد اتخذوا مساكن واكتسبوا، بموجب القانون الإسرائيلي، حقوقاً قانونية في منازل اللاجئين الفلسطينيين وأملاكهم.[٩٣]

رفضت دولة إسرائيل حق اللاجئين العرب الفلسطينيين في العودة إلى منازلهم وأراضيهم، إلاّ إن الحكومة وافقت أخيراً، من حيث المبدأ، على وجوب حصول اللاجئين على نوع من التعويض. وكانت فكرة التعويض تختمر في الدوائر الحكومية منذ صيف سنة ١٩٤٨، على الرغم من وجود اعتراض شعبي داخل إسرائيل على

تعويض اللاجئين.(٩٤) وفي اجتماع آب/أغسطس نفسه، الذي أعاد فيه القادة الإسرائيليون بالإجماع تأكيد قرارهم برفض عودة اللاجئين، طرح دافيد هوروفيتس، أحد المشاركين، فكرة تعويض اللاجئين من عائدات بيع أملاك اللاجئين لمواطني إسرائيل اليهود، وبالتحديد اليهود الأميركيين.(٩٥) كما أثار بن - غوريون قضية التعويض خلال اجتماعات لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين في ربيع سنة ١٩٤٩.(٩٦) ومع ذلك، لم توافق إسرائيل على تعويض اللاجئين عن خسائرهم إلاّ بحلول سنة ١٩٥٠.(٩٧)

واعتقد المسؤولون الإسرائيليون أن عرض التعويض سيخفف من الضغط الأميركي والدولي على الدولة اليهودية لإعادة اللاجئين إلى مناطق داخل حدودها. واعتبرته الحكومة وسيلة لاسترضاء اللاجئين العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل الذين أُنكر أيضاً حقهم في العودة إلى منازلهم وأراضيهم. وأمل مسؤولون آخرون بأن يشكل التعويض حافزاً مالياً يشجع الهجرة العربية من دولة إسرائيل. وعلاوة على ذلك، رأت الحكومة في التعويض أداة تنهي قضية اللاجئين وتخمد مطالباتهم بإعادة المنازل والأراضي والأملاك المنقولة، وتضفي في الوقت نفسه درجة من الشرعية الرسمية، إن لم يكن القانونية، على انتقال أملاك اللاجئين إلى دولة إسرائيل. واعتبر المسؤولون الإسرائيليون التعويض تسوية نهائية لجميع مطالبات اللاجئين تُحرِّر إسرائيل من أي مساهمة أُخرى في حل مشكلة اللاجئين.

واستند التعويض الإسرائيلي للاجئين العرب الفلسطينيين عملياً إلى قبول اللاجئين بعدة شروط مسبقة وضعها، بدايةً، وزير الخارجية شاريت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١.(٩٨) ففي حين وافقت إسرائيل على دفع تعويض عما يسمى الأراضي المهجورة، بما فيها الأملاك الريفية والأملاك المدينية غير المتضررة (باستثناء حصة العرب من أراضي الدولة)، والحسابات المصرفية، رفضت الحكومة الإسرائيلية القبول بخطة تعويض فرضتها المجموعة الدولية. وبحسب المسؤولين الإسرائيليين، فإن التعويض كان لفتة إنسانية لا مقياساً لمسؤولية إسرائيل عن اللاجئين. وذهبت أغلبية المسؤولين إلى أن قضية الأراضي المهجورة كانت إرثاً من الحرب وليست بسبب سياسة إسرائيلية.(٩٩) وكان جميع سكان القدس تقريباً وسكان القرى الأربع التي دُمجت في بلدية الأمر الواقع للقدس الغربية، قد شردوا عندما دخلت الدول العربية الحرب في أيار/مايو ١٩٤٨.(١٠٠) وعلاوة على ذلك، رأى المسؤولون الإسرائيليون أن حجم صفقة التعويض سيكون خاضعاً لقدرة إسرائيل على الدفع، ويعتمد على مدى المساهمات من المجتمع الدولي. كما أصرت الحكومة على أن يُوجَّه التعويض من إسرائيل عبر الأمم المتحدة وليس للاجئين كأفراد. فقد تخوفت

لجنة التعويض الإسرائيلية، التي أنشأتها الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩ لتحل مكان لجنة الترحيل الثانية، من أن يتطلب تعويض اللاجئين إفرادياً عودتهم للمساعدة في تقويم موجوداتهم، محدثة بذلك سابقة تخلق توقعاً لعودة بعض اللاجئين على الأقل.(١٠١)

وتخوف المسؤولون الإسرائيليون أيضاً من أن عملية تعويض اللاجئين إفرادياً قد تمتد إلى أجل غير محدد، وأن ينجم عنها مبلغ إجمالي يفوق قدرة الدولة على الدفع، وذلك تبعاً لعدد اللاجئين وأملاكهم التي خسروها. وبحلول سنة ١٩٥١ كانت لجنة التوفيق، التي عينتها الأمم المتحدة، قد وضعت تقويماً شاملاً لخسائر اللاجئين بلغت قيمته ٩,٢٥٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني لأراضي العرب الفلسطينيين داخل القدس الغربية.(١٠٢) وإذا أُضيفت أراضي دير ياسين ولفتا وعين كارم والمالحة، يزداد المبلغ نحو مليون جنيه.(١٠٣) وأنهت لجنة التوفيق تقويماً فردياً للخسائر في أملاك اللاجئين في سنة ١٩٦٤، لكنها لم تنشر سوى أرقام جزئية.(١٠٤) وفي تقويمات لاحقة استُعمل فيها سعر السوق لسنة ١٩٤٧، قُدِّرت الأراضي والأبنية التي خسرها اللاجئون العرب الفلسطينيون في القدس الغربية وحدها بـ ٣٠ مليون جنيه فلسطيني، هذا من دون ذكر الأملاك المنقولة.(١٠٥)

وتبين، من ناحية أُخرى، أن المهمة الأكثر صعوبة هي تدوين الأملاك المنقولة (أي المتاع، والمعدات، والأدوات... إلخ)، وتحديد قيمتها، لأن بعضها دُمِّر وكثيراً منها نهب. وحُددت القيمة الإجمالية للأملاك المنقولة التي وضعتها اللجنة بـ ٢٠ مليون جنيه فلسطيني.(١٠٦) وتوصلت اللجنة، بأساليب متعددة، إلى تحديد قيمة الأملاك المنقولة في القدس إلى أرقام تتراوح بين ١,٥ و٣,٥ ملايين جنيه فلسطيني.(١٠٧) وانطلاقاً من نسبة اللاجئين المقدسيين إلى مجمل السكان اللاجئين، فإن قيمة الأملاك المنقولة للمناطق الغربية للقدس، بما فيها أملاك القرى، التي دُمجت في المدينة لاحقاً، كانت ستصل بمجموعها الشامل، بحسب اللجنة، إلى نحو ٢,١ مليون جنيه فلسطيني.(١٠٨) وخلال الأعوام الأولى للدولة اليهودية، كانت أقصى الموارد المتاحة تُحوّل لاستيعاب وتوطين نحو ٧٠٠,٠٠٠ مهاجر يهودي، وهو ما يعادل تقريباً عدد اللاجئين العرب الفلسطينيين الأصليين. وكان من المحتم أن تنظر الحكومة إلى أي تعويض على أنه لعبة لا تعادل فيها؛ إذ إن من شأن إنفاق أي موارد على اللاجئين العرب الفلسطينيين أن يُترجم بانخفاض الموارد التي تُنفق على المهاجرين اليهود.

وربطت إسرائيل أيضاً تعويض اللاجئين بمجموعة عوامل إقليمية ليس للاجئين

عليها سيطرة تذكر. فقد ذكر وزير الخارجية شاريت أن إسرائيل تحتفظ بحق اقتطاع قيمة الموجودات اليهودية المنقولة التي جُمدت في العراق في آذار/مارس ١٩٥١.[١٠٩] وأظهر الربط بين تعويض اليهود العراقيين وتعويض اللاجئين العرب الفلسطينيين خلافاً جوهرياً في فهم قضية اللاجئين. ففي حين اعتقد العالم العربي، وأغلبية المجتمع الدولي، بوجوب التعامل مع قضية تعويض اللاجئين العرب الفلسطينيين واللاجئين اليهود العراقيين كقضيتين منفصلتين، ترتكزان على خصوصية وقائع كل منهما، رأى المسؤولون الإسرائيليون أن تهجير العرب الفلسطينيين واليهود في المنطقة هو تبادل للسكان. ومنذ العشرينات، مثلاً، اعتبر بن ـ غوريون تبادل السكان اليوناني ـ التركي الذي حدث حينذاك حالة موازية ونموذجاً عملياً للعرب واليهود.[١١٠] وربطت إسرائيل أيضاً تعويض اللاجئين بتوقف المقاطعة العربية لدولة إسرائيل.[١١١]

الترحيل بمفعول رجعي

في حين كانت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يحاولان صوغ سياسة متجانسة نحو فلسطين مع انهيار قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، وتقسيم القدس بحكم الأمر الواقع، والتهجير الجماعي للسكان العرب الفلسطينيين، بدأت إسرائيل اتخاذ إجراءات لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى المناطق الغربية للقدس. كحد أقصى، كان هناك نحو ١٠٠٠ دونم من الأرض في الضواحي العربية الفلسطينية الغربية للقدس بقيت في أيدي العرب الفلسطينيين بعد سنة ١٩٤٨.[١١٢] وبحسب هداوي، كان نحو ٤٠٪ من الأملاك في القدس كلها، قبل حرب ١٩٤٨، ملكاً خاصاً للعرب الفلسطينيين و٢٦٪ لليهود، بينما يعود الباقي إلى جماعات دينية فلسطينية وحكومة فلسطين.[١١٣] ومع تقسيم المدينة قدرت الأملاك العربية الفلسطينية المملوكة لأفراد في المنطقة الغربية للقدس الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية بنحو ٣٤٪.

يملك الفلسطينيون العرب ٩٠٪ من الأراضي، أو نحو ٣٠,٠٠٠ دونم، في القرى التي ضُمت إلى القدس الغربية التي سيطرت عليها إسرائيل، وبالتحديد لفتا ودير ياسين وعين كارم والمالحة. وإذا جُمعت الأملاك العربية الفلسطينية داخل حدود البلدية والقرى الغربية، لبلغت أملاك العرب الفلسطينيين نحو ٦٥٪ من الأملاك التي تشملها بلدية القدس الغربية الإسرائيلية بعد تقسيم المدينة سنة ١٩٤٨. وإذا أضيفت أملاك المؤسسات الدينية العربية الفلسطينية وأراضي الدولة، ارتفع الرقم إلى نحو ٨٠٪.

الجدول ٧: ملكية الأراضي في المنطقة الغربية للقدس تحت السيطرة الإسرائيلية[١١٤]

النوع	المساحة (بالدونمات)	النسبة المئوية في كامل المساحة
عربي فلسطيني	٥٤٧٨	٣٣,٦٩
يهودي	٤٨٨٥	٣٠,٠٤
آخرون (ديني فلسطيني)	٢٤٧٣	١٥,٢١
حكومي وبلدي	٤٠٢	٢,٤٧
طرق وسكك حديد	٣٠٢٣	١٨,٥٩

الجدول ٨: ملكية الأراضي في قرى القدس الغربية[١١٥]

القرية	عرب فلسطينيون (دونم)	يهودي (دونم)
دير ياسين	٢٧٠٤	١٥٣
عين كارم	١٣,٦٦٧	١٣٦٢
لفتا	٥٣٩٦	٧٥٦
المالحة	٥٩٠٦	٩٢٢

أوجزت خطة «الترحيل بمفعول رجعي»، التي أعدها يوسف فايتس في أوائل حزيران/يونيو ١٩٤٨، مجموعة من ستة أساليب لمنع عودة اللاجئين العرب الفلسطينيين. وحازت الخطة في ذلك الحين مباركة وزير المالية، إليعيزر كابلان. وقد أعطى بن ـ غوريون موافقته على الخطة، باستثناء الدعم المالي الإسرائيلي للمساعدة في إعادة توطين اللاجئين في البلاد العربية.[١١٦] وتدعو النقطتان الثالثة والرابعة من الخطة، المتعلقتان بالقدس، إلى توطين اليهود في عدد من البلدات والقرى العربية الفلسطينية، وإلى إقرار قوانين تمنع عودة اللاجئين.[١١٧] وتدعو الخطة أيضاً إلى تدمير القرى العربية الفلسطينية. وفي تعليقات إلى لجنة التوفيق، أقرت إسرائيل لاحقاً بأن «هذه [الأملاك] لم تقع في حيازة السلطات الإسرائيلية بموجب صفقة أراض في وقت اختير بحرية، أو في ظروف تمت الموافقة عليها بحرية.»[١١٨] وفي حين أن القرى الواقعة غربي القدس على الطريق إلى الساحل قاست بشدة في ظل هذا المخطط، فإن القرى المتاخمة للقدس مثل دير ياسين والمالحة وعين كارم... إلخ لم تدمر. أمّا ضمن القضاء، فإن ما يعادل ٥٥٪ تقريباً من القرى العربية الفلسطينية المهجَّرة قد دمرت كلياً. وفي المناطق المدينية من

فلسطين التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية، فإن تقديرات عدد الأملاك التي سُمح لملاّكها الأصليين من العرب الفلسطينيين بالعودة إليها تتراوح بين ٦٧ في حيفا ويافا والقدس معاً و٢٠٠٠ في مناطق مدينية غير محددة.[١١٩]

تبنت الهاغاناه (لاحقاً الجيش الإسرائيلي) والحكومة الموقتة (لاحقاً حكومة إسرائيل) على أرض الواقع عدة ممارسات وقوانين تتفق والمناهج المقترحة في خطة الترحيل بمفعول رجعي ونفذتاها. ففي أوائل شباط/فبراير ١٩٤٨، أمر رئيس الحكومة، دافيد بن - غوريون، الهاغاناه بتوطين يهود في الأحياء العربية الفلسطينية المهجورة والمستولى عليها.[١٢٠] من جهة، كان استعمال تعبير مهجورة بدلاً من أملاك العدو متجانساً مع موقف إسرائيل القائل إن العرب الفلسطينيين فروا بملء اختيارهم. ومن جهة أُخرى، كان استعمال هذا التعبير لا يتفق مع نيات العرب الفلسطينيين، إذ لم يتخل العرب الفلسطينيون، من القدس ومناطق أُخرى، عن السيطرة على الأملاك أو عن حقهم فيها لمصلحة السلطات الصهيونية سنة ١٩٤٨، لكن إسرائيل منعت عودة اللاجئين إلى أملاكهم. وأسكن المهاجرون اليهود أيضاً في القرى العربية الفلسطينية غربي المدينة. مثلاً، أُسكن ١٥٠ يهودياً في عين كارم في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.[١٢١] ودعت خطة تنمية للدولة الجديدة مدتها أربعة أعوام، أعلنها بن - غوريون للكنيست في ٨ آذار/مارس ١٩٤٩، إلى بذل جهود خاصة لتقوية الوجود اليهودي في القدس.[١٢٢]

وقد حقق إسكان اليهود في الضواحي والقرى العربية الفلسطينية هدفين أوليين للدولة اليهودية الجديدة. فقد استطاعت الحكومة أن تؤمّن سكناً لليهود الموجودين والقادمين، وأن تمنع بصورة محسوسة عودة العائلات العربية الفلسطينية التي تركت منازلها خلال الحرب. واعتقد الكولونيل الإسرائيلي موشيه دايان، مثلاً، أن الأمم المتحدة ستضغط على إسرائيل لإخلاء مناطق من القدس غير موطنة باليهود.[١٢٣] وبحسب عزرا دانين، وهو ضابط استخبارات عالي الرتبة في الهاغاناه وعضو في لجنتي الترحيل، يجب أن «يواجَه اللاجئون بحقائق منجزة» لمنع عودتهم. وفي رسالة وجهها إلى فايتس، في منتصف أيار/مايو ١٩٤٨، ذكر أن هذا يتضمن «توطين اليهود في جميع المناطق التي أُفرغت» و«مصادرة أملاك العرب».[١٢٤] في نهاية أيار/مايو ١٩٤٨، كانت أغلبية الضواحي العربية الفلسطينية في المنطقة الغربية للقدس قد سكنها اليهود جزئياً، إن لم يكن كلياً. وبقي ٧٥٠ فرداً فقط من مجمل السكان غير اليهود في القدس الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية، منهم ٥٥٠ يونانياً واصلوا العيش في منازلهم في الكولونية الألمانية والكولونية اليونانية.[١٢٥] وشكل الباقون، وهم ٢٠٠ فرد، أقل من نصف في المئة من السكان العرب الفلسطينيين الأصليين في

ذلك القسم من المدينة، إذا اعتُبر تقدير وسطي للسكان العرب الفلسطينيين من الضواحي والقرى الغربية.

واتخذت حكومة إسرائيل المزيد من الإجراءات لإضفاء الشرعية على ما قامت به، ولمنع عودة اللاجئين العرب الفلسطينيين، وذلك عبر تبني قوانين تتعلق بالأملاك المتروكة، بما فيها الأملاك في القدس الغربية الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية. وضمن النظام القانوني الإسرائيلي، طُبقت هذه القوانين الجديدة بحيث تضفي الشرعية، في نهاية المطاف، على نقل أملاك اللاجئين وعقود الإيجارات إلى مُلاّك يهود في ظل غياب الملاّك الأصليين من الفلسطينيين العرب. وفي آذار/مارس ١٩٤٨، تولت لجنة الأملاك العربية، التي عيّنتها القيادة العليا للهاغاناه، مسؤولية نحو ١٠,٠٠٠ منزل، من دون ذكر المشاريع التجارية والصناعية والأملاك المنقولة (كالأثاث واللوحات والكتب والجواهر والبضائع التجارية... إلخ) التي خلّفها العرب الفلسطينيون من سكان القدس، متوقعين العودة إلى منازلهم وأملاكهم بعد انتهاء الحرب.[١٢٦]

في حزيران/يونيو ١٩٤٨، أصدرت الحكومة الموقتة قانون المناطق المتروكة الذي أجاز استحداث أنظمة لـ «تجريد الملكية ومصادرة الأملاك المنقولة وغير المنقولة، ضمن أي منطقة متروكة.»[١٢٧] وبحسب القانون، حُددت الأملاك المتروكة بأي مكان تم الاستيلاء عليه أو تسليمه إلى القوات المسلحة الإسرائيلية، أو هُجر جزئياً أو كلياً من القاطنين فيه. ومنح القانون الحكومة أيضاً صلاحية إعلان أي منطقة أنها متروكة. وبعد عدة أسابيع عيَّن بن - غوريون أول قيِّم على الأملاك المتروكة لإدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التي وقعت في أيدي القوات الصهيونية خلال الحرب.

وفي حين أن تعيين قيِّم سهل إدارة موجودات اللاجئين العرب الفلسطينيين، إلاّ إن الأملاك بقيت خارج مُلكية الدولة. وحدث النقل الفعلي للأملاك من مُلاّكها العرب الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل مع تطبيق قانون أملاك الغائبين في آذار/مارس ١٩٥٠.[١٢٨] هذا القانون وصفه أبراهام غرانوت، الرئيس السابق للصندوق القومي اليهودي، بـ «تشريع وهمي» سمح للحكومة بنقل الأملاك من العرب الفلسطينيين إلى الملكية اليهودية بفضل مبلغ دفعته الحكومة إلى القيِّم على أملاك الغائبين الإسرائيلي، الذي حل محل القيِّم على الأملاك المتروكة.[١٢٩] وهكذا ادعت الحكومة الإسرائيلية أن الحصول على الأملاك كان قانونياً (أي بالدفع)، لا بالمصادرة. وفي ظل هذا القانون، يمكن للقيِّم أن يسيطر على ملك بإعلانه من أملاك الغائبين، ووقع إثبات الملكية على عاتق المالك لا على القيِّم. وفي تعليق المحكمة العليا الإسرائيلية حينذاك على القانون، ورد «أن مصالح المواطنين العرب

قد جرى تجاهلها، والدليل المقدَّم من القيِّم لإعلانهم غائبين غالباً ما كان من دون أساس [...].»[١٣٠] وعلى الرغم من هذا، ومن اعتراضات أُخرى، فإن قانون أملاك الغائبين بقي ساري المفعول.

سُمح للقيِّم في ظل القانون بتأجير الملك أو الاحتفاظ به تحت وصايته، بالإضافة إلى بيعه لسلطة التعمير والإنشاء التي أسستها الحكومة لاحقاً.[١٣١] ووضِعت العائدات الناجمة عن بيع الأملاك (ناقص النفقات الإدارية والقانونية) في صندوق في عهدة القيِّم إلى حين انتهاء حالة الطوارئ التي أُعلن في ظلها نفاذ القانون. وما زالت حالة الطوارئ قائمة بالنسبة إلى أملاك الغائبين. ورفض بن - غوريون خطة بيع الأراضي مباشرة للصندوق القومي اليهودي خشية اتهام الحكومة بمصادرة الأملاك بصورة غير شرعية بموجب القانون الدولي. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، وقّع القيِّم تنازلاً عن «حقوقه» في الأراضي التي كان مسؤولاً عنها في مقابل مبلغ دفعته سلطة التعمير والإنشاء، وأعيد هذا المبلغ إليها في هيئة قرض.[١٣٢] ونُقل الكثير من المباني في الضواحي الغربية للقدس، وفي مناطق مدينية أُخرى، إلى شركة الإسكان الحكومية أميدار.[١٣٣] وبعد سنة ١٩٥٣، سُمح للسكان اليهود بشراء أملاك من الشركة وتسجيل سند الملكية الجديد في الطابو، أي السجل العثماني، المدرجة فيه أساساً أغلبية أملاك العرب الفلسطينيين.[١٣٤]

وقد عُرض التعويض، من حيث المبدأ، بديلاً من حق العودة، لتشجيع إعادة التوطين خارج إسرائيل من جهة، ولإكمال عملية نقل أملاك اللاجئين العرب إلى دولة إسرائيل، وإلى ملاّك أفراد من اليهود، التي بدأ بها قانون أملاك الغائبين، من جهة أُخرى. وكان هذا في الواقع تطبيقاً للمبدأ الأساسي للاستراتيجيا السادسة التي اقترحها فايتس على بن - غوريون، والداعية إلى مساعدة الدول العربية على تشجيع إعادة التوطين. وعلى الرغم من أن بن - غوريون رفض هذه الاستراتيجيا، فقد طُبقت عملياً داخل إسرائيل. وتجلت نية الحكومة بالنسبة إلى التعويض، في تحويل لجنة الترحيل الثانية إلى لجنة للتعويض في سنة ١٩٤٩. فوُضعت، مثلاً، اقتراحات تعويض للعمل بها لإعادة توطين اللاجئين تقدم بها كل من موشيه شاريت خلال زيارة للولايات المتحدة في سنة ١٩٥٦، ورئيس الحكومة ليفي إشكول في سنة ١٩٦٥.[١٣٥] لكن لم تُقدم أي عروض رسمية لتعويض اللاجئين خارج إسرائيل منذ أواخر الخمسينات في القرن العشرين.

وكان الهدف الكامن وراء سن قانون التعويض للاجئين العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل هو جعل نقل أملاك العرب الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل شرعياً في ظل القانون الإسرائيلي. وقد تضمن ذلك قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠، وقانون

استملاك الأراضي (تشريع المراسيم والتعويض) لسنة ١٩٥٣، وقانون (تعويض) أملاك الغائبين لسنة ١٩٧٣، و(تعديل) قانون (تعويض) أملاك الغائبين لسنة ١٩٧٦.[١٣٦] وأوضح صبري جريس، مستعيناً بقانون (تعويض) أملاك الغائبين لسنة ١٩٧٣، العملية التي تنقل بواسطتها أملاك العرب الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل وجعلها شرعية عن طريق التعويض. فبحسب المادة ١٤ من قانون سنة ١٩٧٣، إن التعويض إذا دفع، ولو إلى الشخص غير الصحيح، فإن التزام الدولة تجاه الغائب يكون قد تحقق. وبذلك يُمنع الغائب من اللجوء إلى القضاء فيما يتعلق بالأملاك موضوع النقاش.[١٣٧] ومن أجل فرض حل لقضية أملاك الغائبين، نصت المادة ٤ على أنه يجب إرسال طلبات التعويض خلال ثلاثة أعوام من تطبيق القانون، أو عامين من التاريخ الذي أصبح فيه طالب التعويض مواطناً.[١٣٨] أخيراً، حاول قانون سنة ١٩٧٣ القضاء على إعادة أي من أملاك الغائبين. فبموجب المادة ١٨، من غير الممكن النظر في ادعاء الغائب لحق في الأملاك أو رفع اليد عنها بعد سريان مفعول القانون.[١٣٩]

وتطرقت قوانين التعويض أيضاً إلى موضوع تقويم أملاك الغائبين. وحدد قانون استملاك الأراضي (تشريع المراسيم والتعويض) لسنة ١٩٥٣ قيمة الأملاك بحسب القيمة المقدرة سنة ١٩٤٨، بينما تضاعفت قيمة الأملاك خلال الأعوام أكثر من عشر مرات عن تقويم سنة ١٩٤٨.[١٤٠] واستمر القانون الذي أُقر سنة ١٩٧٣ في تحديد التقويم بمستويات سنة ١٩٤٨، وذلك بمحاولته شمل السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، الذين شُردوا من أملاكهم، في الأجزاء الغربية للقدس أو داخل المناطق الأُخرى التي أصبحت إسرائيل. فقد حُددت قيمة الأراضي في المناطق المدينية بحسب القانون بتخمين الضرائب المدينية للسنوات ١٩٤٤ - ١٩٤٨، وأضيف إليها ما نسبته ٧٥٪ لتحديد القيمة بتاريخ التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.[١٤١] بالإضافة إلى ذلك، وخلافاً لقانون التعويض لسنة ١٩٥٣ الذي أجاز التعويض العيني في حال كان الملك هو المصدر الأساسي لإعالة المالك، لم يعترف قانون سنة ١٩٧٣ إلاّ بالتعويض النقدي.[١٤٢]

ووضع القانون أيضاً قيوداً على التعويض النقدي كما وضع له برنامجاً صارماً للدفع. وحُدد التعويض النقدي بحسب المادة ١١ من القانون بـ ١٠,٠٠٠ ليرة إسرائيلية لا تدفع إلاّ في الأول من تموز/يوليو ١٩٧٥ أو بعده.[١٤٣] أمّا التعويض الذي يفوق الحد النقدي، فسيقدّم كسندات حكومية تستحق بعد أكثر من ١٥ عاماً.[١٤٤] وبموجب قانون سنة ١٩٥٣ السابق، يمكن للمطالبين التماس تعويض من دون قيود. وأُقر (تعديل) قانون (تعويض) أملاك الغائبين سنة ١٩٧٦ لتوفير مهل

إضافية للتواريخ الأصلية المعطاة لمطالبات التعويض. ومن أجل الإسراع في حل قضية أملاك الغائبين وإنهاء نقل أملاك العرب الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل، مُنحت الحكومة، بموجب المادة ٢٠ من القانون، وبموافقة اللجنة المالية في الكنيست، الحق في تسمية أشخاص يستحقون التعويض وأخفقوا في تقديم مطالبات.[١٤٥]

وقد تزامن خلق وقائع على الأرض لمنع عودة اللاجئين العرب الفلسطينيين إلى القدس الغربية، الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، بنقل ما يسمى حقوق الملكية إلى المواطنين اليهود في إسرائيل، مع إجراءات لإضفاء صفة رسمية على السيادة الإسرائيلية في المدينة. وكجزء من عملية متدرجة لتحويل القدس الغربية، الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، إلى العاصمة السياسية لإسرائيل (على الرغم من تأكيدات مضادة للأمم المتحدة)، وافقت الحكومة على نقل المؤسسات الحكومية إلى القدس الغربية على الرغم من أن آبا إيبن، ممثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة، كان أعاد التأكيد للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن إسرائيل لا تنوي تغيير وضع المدينة. وصرح إيبن «أن الوضع القانوني للقدس يختلف عن ذلك الذي في المنطقة الخاضعة للسيادة الإسرائيلية.»[١٤٦] وجرت انتخابات عامة شملت القدس الغربية في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩. وبحلول شباط/فبراير، كانت الحكومة قد عززت سيطرتها السياسية على القدس الغربية. وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٩، اجتمع الكنيست الأول في القدس رامزاً إلى الأهمية السياسية للمدينة، ومشيراً إلى ضم القدس الغربية بحكم الأمر الواقع إلى الدولة الجديدة. وألغي الحكم العسكري لاحقاً وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها لم تعد تعتبر المدينة أراضي محتلة. وكإجراء أخير، قرر مجلس الوزراء نقل الحكومة رسمياً إلى المدينة، معلناً القدس الغربية عاصمة سياسية لإسرائيل، وصدر هذا القرار في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، تماماً بعد عام واحد من تبني الأمم المتحدة القرار رقم ١٩٤.[١٤٧]

لاجئو القدس والقانون الدولي

نظراً إلى عدم قدرة الجمعية العامة للأمم المتحدة على تطبيق خطة التقسيم لسنة ١٩٤٧ فقد تبنت القرار رقم ١٩٤ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ لتسهيل حل مشكلة اللاجئين،[١٤٨] وذلك بعد تشريد العرب الفلسطينيين وانتزاع أملاكهم سنة ١٩٤٨. والمواثيق الدولية المتعلقة باللاجئين بصورة أساسية تؤمِّن حمايتهم في حال عدم تمكنهم من الرجوع إلى بلدهم بسبب استمرار الأوضاع التي جعلت منهم

لاجئين. كما تضمنت هذه المواثيق النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وميثاق سنة ١٩٥١ المتعلق بوضع اللاجئين، وبروتوكول سنة ١٩٦٧ المتعلق بالميثاق الأخير.[١٤٩] واستُثني اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى الأونروا من الحماية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة، ومن المواثيق المذكورة أعلاه كونهم يتلقون مساعدة من جهاز تابع للأمم المتحدة، أي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).[١٥٠] ولم تشمل حماية مفوضية الأمم المتحدة أيضاً اللاجئين الفلسطينيين غير المسجلين لدى الأونروا (نحو ٧٠٪ من مجمل السكان اللاجئين سنة ١٩٩٨)، الذين حصل الكثيرون منهم على المواطنة في مكان آخر.[١٥١] أمّا اللاجئون الفلسطينيون غير المسجلين من القدس ومن القرى الأربع التي دُمجت في القسم الغربي للمدينة، فيمثلون أيضاً نحو ٧٠٪ من مجمل اللاجئين من القدس (أنظر الجدول ٩).

الجدول ٩: اللاجئون المسجلون وغير المسجلين سنة ١٩٩٨، القدس والقرى[١٥٢]

قرية ومدينة	مسجل	غير مسجل
القدس (الغربية)	١٠٨,٤٥٧	٣١٩,٥٣١
دير ياسين	٣٥٧٠	٧٧٥
عين كارم	١٤,٨٣٩	٧٨١٤
لفتا	١٤,٢١٧	٣٩٤٨
المالحة	١٠,٨٣٧	٢٩٨٣

وتعرضت الوثائق القانونية الأُخرى، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أُقر بعد يوم واحد من تبني القرار رقم ١٩٤، وكالميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، لتفسيرات متعددة بالنسبة إلى حقوق اللاجئين الفلسطينيين.[١٥٣]

لهذه الأسباب ما زال القرار رقم ١٩٤، وبسبب محتواه المحدد، الوثيقة القانونية الأساسية التي تشير إلى اللاجئين الفلسطينيين.[١٥٤] ويدعو القرار رقم ١٩٤ تحديداً إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم. تنص الفقرة ١١ على

> وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.[١٥٥]

لا يتضمن القرار رقم ١٩٤ إشارات محدّدة إلى لاجئي القدس، مع أنه ينص من جديد على الإطار الأساسي المقدم في القرار رقم ١٨١ (خطة التقسيم) للقدس كـ «كيان منفصل» أو كمدينة دولية تتمتع بـ «أقصى حرية ممكنة للوصول إليها» من جانب الدولتين العربية واليهودية المزمع إنشاؤهما في فلسطين.[١٥٦] وقد وافقت سياسة الأمم المتحدة تجاه القدس واللاجئين العرب الفلسطينيين من المدينة، عملياً، على الوضع القائم لما بعد الحرب، والذي بناء عليه سيطر الأردن وإسرائيل بحكم الأمر الواقع على المناطق الشرقية والغربية للقدس على التوالي. وعلى الرغم من أن القدس مُنحت وضعاً خاصاً بحسب خطة التقسيم، والذي أعاد القرار رقم ١٩٤ تأكيده، فإن هيئات الأمم المتحدة، أو المجتمع الدولي، لم تميز بين أولئك اللاجئين من المدينة واللاجئين من مناطق أُخرى من فلسطين.

وحاولت لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين إقناع إسرائيل بتطبيق القرار رقم ١٩٤، لكن الأخيرة رفضت الإذعان للتوجيهات المنصوص عليها في القرار، التي كانت بمثابة حرمان إسرائيل من السيطرة على المناطق الغربية للقدس. واستندت إسرائيل في رفضها القرار رقم ١٩٤، جزئياً، إلى طبيعة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ادعت أنها غير ملزمة.[١٥٧] ومع ذلك، فإن موقف إسرائيل لا يخلو من خروج على القياس؛ فكما أشار زريق، لا يعلل هذا التفسير قبول إسرائيل ببعض القرارات «غير الملزمة»، مثل القرار رقم ١٨١ الذي دعا إلى إنشاء دولة يهودية، ورفضها قرارات أُخرى.[١٥٨] بالإضافة إلى ذلك، يؤكد لوك لي أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تكون غير ملزمة، إلاّ إن إعادة تأكيد القرارات مرة بعد أُخرى بالإجماع، تقريباً، مثل القرار رقم ١٩٤ الذي أُعيد تأكيده من قِبل الجمعية العامة منذ سنة ١٩٤٨، تكسبها عملياً قوة الإلزام.[١٥٩] ويؤكد خبراء آخرون أن القرار رقم ١٩٤ أُبطل في الواقع بقرارات الأمم المتحدة اللاحقة، وبالتحديد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ الذي يؤكد ضرورة «تحقيق تسوية عادلة لقضية اللاجئين» (قسم ٢ [ب]) و«ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة» (قسم ٢ [ج]).[١٦٠] وأكد بنفنيستي وزامر أن القرار رقم ٢٤٢ يدعو إسرائيل إلى الانسحاب إلى حدود سنة ١٩٦٧، إلاّ إنه يستثني الحق العام في العودة أو في استرداد الأملاك داخل دولة إسرائيل.[١٦١] غير أن تاكنبرغ يؤكد أن القرار رقم ١٩٤ قد توضح بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦، الذي أقر سنة ١٩٧٤، بعد سبعة أعوام من القرار رقم ٢٤٢.[١٦٢] وتعيد الجمعية في القرار، بحسب الفقرة الفرعية ٢، تأكيد «[...] حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتُلعوا منها وتطالب بإعادتهم.»[١٦٣]

يرتكز رفض دولة إسرائيل تطبيق القرار رقم ١٩٤ أيضاً على تفسير ضيق وتقني لنص القرار. فبحسب هذا التفسير، لا يجبر القرار إسرائيل على القبول بعودة اللاجئين، كونه لا ينص على أن اللاجئين لهم الحق في العودة؛ فالقرار رقم ١٩٤ ينص، فقط، على أنه ينبغي السماح للاجئين بالعودة. ويقول رادلي: «لا تعادل صيغة ‹ينبغي السماح› صيغة ‹يجب السماح›.» ويضيف: «لو كان المقصود بالفقرة ١١ تكريس ‹حق العودة› فهل يعني ذلك سماحاً؟»[١٦٤] إن النتيجة الطبيعية لهذا التفسير، كما يشير بيرتز، هي أن القرار رقم ١٩٤ يركز على التوجيهات الخلقية فيما يخص عودة اللاجئين الفلسطينيين فحسب، ولا يُشرِّع التزامات قانونية ملزمة.[١٦٥] غير أن ورقة العمل التي أعدتها سكرتاريا الأمم المتحدة سنة ١٩٤٩ للاستفاضة في إيضاح القرار رقم ١٩٤، تنص صراحة على أن القسم ١١ يبحث في «حق اللاجئين في العودة إلى منازلهم.»[١٦٦]

وهذا التفسير الضيق والتقني للقرار رقم ١٩٤ سيحول دون حق العودة، أيضاً، للاجئين العرب الفلسطينيين الذين بقوا داخل المنطقة التي أصبحت دولة إسرائيل (لاجئي الداخل) والذين شُردوا وفقدوا لاحقاً منازلهم وأراضيهم. إن نحو ٢٠٪ من الشعب الفلسطيني الحالي في إسرائيل (١٢٠,٠٠٠ - ١٥٠,٠٠٠) هم من لاجئي سنة ١٩٤٨.[١٦٧] ويشمل لاجئو الداخل أيضاً أولئك الفلسطينيين والمتحدرين منهم من المناطق الغربية للمدينة، الذين لجأوا إلى المناطق الشرقية للقدس سنة ١٩٤٨ ولم يتمكنوا من العودة بعد تقسيم المدينة أو ضم القدس الشرقية سنة ١٩٦٧.[١٦٨] وفي حين يدعو القرار رقم ١٩٤ إلى عودة لاجئي فلسطين، فإن اللاجئين العرب الفلسطينيين أو الأشخاص المشردين الذين بقوا داخل الدولة اليهودية الجديدة، ليسوا بلاجئين بحسب تعريف الأونروا، كما أشار زريق، وليسوا كذلك بحسب الأعراف الدولية.[١٦٩] وقد أوقفت الأونروا تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين داخل إسرائيل بعد سيطرة الدولة اليهودية رسمياً على المنطقة التي أصبحت دولة إسرائيل، في حين تتطلب الوثائق القانونية الدولية عامة اجتياز الحدود كشرط لوضعية لاجئ. ولم تقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو أي مواثيق أُخرى الحماية للاجئين الذين حصلوا على ملاذ ومواطنة في بلاد أُخرى.[١٧٠] ويمكن اعتبار الفلسطينيين الذين يعيشون داخل إسرائيل والذين منعوا من العودة إلى ديارهم وأراضيهم لاجئين بحسب الأعراف الدولية، لكن بما أنهم لم يعبروا أي حدود، فقد دُمجوا داخل حدود دولة إسرائيل المقامة حديثاً سنة ١٩٤٨.

إن التفسير الضيق والتقني للمواثيق الدولية المتعلقة باللاجئين يخلق خروجاً

على القياس فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين. وفي حين أن المواثيق الدولية تؤكد حق العودة، مثلاً، فإن هذا الحق مشروط بعودة اللاجئين إلى البلد الذي طُردوا أو فروا منه. وفي الأوضاع الراهنة، لا يستطيع اللاجئون الفلسطينيون من سنة ١٩٤٨ العودة إلى بلدهم، فلسطين، التي استوعبتها الدولة اليهودية. وهكذا، ففي حين جرى تأكيد حق العودة منذ سنة ١٩٤٦ بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وفي الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، المادة ١٢ (٤) التي تنص على أن «لا يحرم أي فرد اعتباطياً من دخول بلده»، تدّعي إسرائيل أن المواثيق لا تسري على اللاجئين الفلسطينيين لأن إسرائيل ليست بلدهم الأصلي.[١٧١] وبحسب الحكومة الإسرائيلية فإن «حق العودة يخص مواطنين في دولة ما، أو على الأقل المقيمين الدائمين بها، ولم يكن اللاجئون الفلسطينيون قط مواطنين أو سكاناً دائمين في إسرائيل.»[١٧٢] ويمتد هذا الخروج على القياس إلى لاجئي الداخل الفلسطينيين الذين يعتمد وضعهم جزئياً، بحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، على وجودهم ضمن أراضي البلد الخاص بهم.[١٧٣]

يجد تفسير إسرائيل أساساً شرعياً في قانون الجنسية لسنة ١٩٥٢ الذي أصدرته الدولة، وهو القانون الذي يسن معايير للمواطنة الإسرائيلية.[١٧٤] فمن جهة، يستطيع اليهود الحصول على المواطنة تلقائياً، استناداً إلى فكرة الإقامة التاريخية في ظل قانون العودة.[١٧٥] ويمنح القانون جميع اليهود، بصرف النظر عن قوميتهم الأصلية أو مواطنتهم، الحق في العودة إلى إسرائيل الوطن القومي اليهودي. ومن جهة أُخرى، يمكن للفلسطينيين، أيضاً، الحصول على المواطنة الإسرائيلية، إلاّ إن عليهم إثبات (من قائمة من خمسة شروط للذين وِلدوا قبل تأسيس دولة إسرائيل، وثلاثة شروط للذين وِلدوا بعدها) أنهم كانوا في دولة إسرائيل في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٢، أو بعده، أو لأبناء الفلسطيني الذي يستوفي هذا الشرط.[١٧٦] بتعبير آخر، وخلافاً لمفهوم الإقامة لليهود، الذي يمتد آلاف الأعوام إلى الوراء، فإن مفهوم الإقامة للفلسطينيين محدود في الزمن، ويستثني جميع اللاجئين العرب الفلسطينيين الذين كانت المنطقة التي أصبحت دولة إسرائيل هي المكان الفعلي لإقامتهم المعتادة لقرون.

تعترف إسرائيل بحق العودة بحسب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لكن المسؤولين الرسميين الإسرائيليين يدّعون أن هذا الحق ينطبق فقط على الأفراد، ومن هنا الموافقة المحدودة على إعادة جمع شمل العائلات، لا على إعادة مجموعات قومية بصورة جماعية.[١٧٧] فالمادة ١٣ (٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تنص على أن «لكل فرد الحق بمغادرة أي بلد، بما فيه بلده، والعودة إلى هذا البلد.»[١٧٨] وبالنسبة إلى الحكومة الإسرائيلية «تتطرق الوثائق الدولية المتعلقة بحق الناس في المغادرة والعودة إلى بلدهم [...] إلى حقوق الأفراد، ولا ينطبق حق العودة على الجماهير المشردة من الناس.»[١٧٩] وبالمنطق نفسه، تكون الهجرة اليهودية الكثيفة للمشردين واللاجئين اليهود إلى فلسطين في أثناء الانتداب البريطاني، المرتكزة على الافتراض الصهيوني أن اللاجئين كانوا يعودون إلى بلدهم مع أنهم لم يكونوا قط مواطنين في فلسطين، غير شرعية. ويؤكد تاكنبرغ أن جوهر حق العودة، إفرادياً أو جماعياً، قد توضح في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ لسنة ١٩٧٤، الذي «نقل المناقشة من 'حق العودة للفرد' إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير»، كما أشار كاسيس.[١٨٠]

ويقدم هانوم تفسيراً إضافياً لحقوق اللاجئين بحسب القانون الدولي. فقد صرح معلقاً على نتائج ندوة أوبسالا غير الحكومية سنة ١٩٧٢ بشأن حق المغادرة والعودة، أن الحق في المغادرة والعودة هو حق إنساني أساسي لا يتأثر بتعاقب الحكومات وبالتقلبات السياسية.[١٨١] وهكذا يرى آرزت وزغيب أنه بينما لا يحق للاجئين الفلسطينيين العودة إلى دولة إسرائيل، فإنهم يحتفظون بحق العودة إلى مناطق تحت سيطرة السلطة الفلسطينية.[١٨٢] هذا التفسير، كتسوية محتملة لحل مشكلة اللاجئين في سياق حل الدولتين، قُدِّم من قبل مفكرين إسرائيليين وفلسطينيين، لكن لا يبدو أنه لقي تأييداً واسعاً بين اللاجئين.[١٨٣] ومن المرجح، مع ذلك، أن يبقى حق العودة للاجئين الفلسطينيين من المناطق الغربية للقدس نظرياً أكثر منه عملياً إذا ما استند إلى حل بدولتين تصبح القدس فيه عاصمة لكلتيهما، وتحصل إسرائيل على اعتراف دولي بسيادتها في المناطق الغربية، وتصبح القدس الشرقية عاصمة لفلسطين. وسيكون للاجئين الفلسطينيين من القدس الحق في العودة، لكن فقط، إلى القدس الشرقية المعترف بها جزءاً من فلسطين.

أخيراً، تؤكد إسرائيل أولوية المبادىء القانونية الدولية الأُخرى، التي وضعها المجتمع الدولي في القانون الدولي، على تلك المتعلقة باللاجئين، بما فيها قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.[١٨٤] وقد حاولت إسرائيل أن تثبت أن حق العودة للاجئين الفلسطينيين يشكل خرقاً لمبدأ القانون الدولي القائل بسيادة الدولة، أي أن للدولة الحق في ممارسة سلطتها التشريعية على أرضها وعلى كل شيء ضمن هذه الأرض. وتؤكد المادة ٢ (١) من ميثاق الأمم المتحدة، مثلاً، «المساواة في السيادة» للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.[١٨٥] وبالنسبة إلى اللاجئين من القدس، ما

زالت أغلبية المجتمع الدولي تعتبر وضع إسرائيل في المدينة، بما فيها القدس الغربية، على أنه **بحكم الأمر الواقع** أكثر منه **سيادة قانونية**.[١٨٦] وفي سياق قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، الذي دعا إلى إنشاء **كيان منفصل** في القدس (ولم تبطله الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى تاريخه)، والمواد ٧ ـ ٩ من القرار رقم ١٩٤ التي تؤكد هذا الوضع، تقع المدينة، بما فيها المناطق الغربية، تحت تعريف الأراضي المحتلة لأن هذه المناطق كانت خارج المنطقة الممنوحة للدولة اليهودية كما هو وارد في القرار رقم ١٨١. وبحسب هذا التفسير، فإنه يمكن النظر إلى اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ على أنها قابلة للتطبيق، والتي تنص على إعادة ضحايا الحرب إلى ديارهم وتحظر ترحيل السكان من أراض محتلة وإليها.[١٨٧]

إن رفض عودة اللاجئين إلى المناطق الغربية للقدس، والذي يستند إلى مبدأ سيادة السلطة التشريعية، هو مع ذلك خروج على القياس. فقد امتنعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من ترسيم الحدود الرسمية للدولة والقدس، مع أن الحدود هي أحد العناصر التي تشكل السيادة. وبموجب القانون الإسرائيلي، فإن الحدود الحالية للقدس هي حدود **الأمر الواقع** أكثر مما هي حدود **سيادة قانونية** (بخلاف الحدود مع مصر). وقد عرض بن ـ غوريون قرار الامتناع من ترسيم حدود الدولة اليهودية الجديدة أول مرة أمام مجلس الشعب، قبل ساعات من إنشاء دولة إسرائيل، عندما صرح: «هنالك اقتراح أمامنا بتثبيت الحدود [...] لقد قررنا التملص (وأتعمد استعمال هذا المصطلح) من هذه المسألة [...] وأبقينا الموضوع مفتوحاً للتطورات المستقبلية»،[١٨٨] وهو ما تضمنته بنود في اتفاقية الهدنة لسنة ١٩٤٩ بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل. وبحسب الاتفاقية، «جرى التسليم بألاّ تؤثر أي فقرة من هذه الاتفاقية في حقوق ومطالب ومواقف أي من طرفي هذه الوثيقة في التسوية السلمية النهائية لقضية فلسطين، إذ إن بنود هذه الاتفاقية قد أملتها، ومن دون استثناء، الاعتبارات العسكرية.»[١٨٩] وبعد أكثر من ثلاثة عقود تمت إزالة جميع الإشارات إلى حدود القدس من المسودة النهائية للقانون الأساسي الذي أعلن القدس «عاصمة أبدية» لدولة إسرائيل.[١٩٠]

وكما بالنسبة إلى حق العودة، فإن التفسير الضيق والتقني للقانون الدولي المتعلق بالتعويض يشكل أكثر من خروج على القياس بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين. مثلاً، في ظل المبدأ ١ من إعلان المبادىء لاتحاد القانون الدولي بشأن القانون الدولي لتعويض اللاجئين، «تقع مسؤولية رعاية لاجئي العالم في نهاية المطاف على الدول التي تجبر مواطنيها بشكل مباشر أو غير مباشر على الفرار أو البقاء خارجاً كلاجئين.»[١٩١] وكما هي الحال مع وثائق قانونية أُخرى، فإن تفسيراً

ضيقاً لمصطلح بلد يمكن أن يعني أن إسرائيل غير مسؤولة عن التعويض نظراً إلى أنها لم تكن البلد الذي كان اللاجئون العرب الفلسطينيون مواطنين فيه.

إن رفض إسرائيل للقرار رقم ١٩٤ كموجِّه عام للتعويض، يكشف أيضاً عن إدراكها لمضمون التعويض بحسب مبادىء القانون الدولي. فالفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ تنص على أن يُدفع التعويض «وفقاً لمبادىء القانون الدولي والإنصاف.»[١٩٢] يؤكد لوك لي أن هذه الفقرة التي لم تتضمنها المسودة الأصلية للقرار «سعت لإعطاء الحق في التعويض صبغة قانونية، لا مجرد صبغة سياسية أو خلقية.»[١٩٣] وفي حين أن الأمر يتطلب رأب أي استلاب للحقوق، فإن الدول مسؤولة، في ظل القانون الدولي، عن الأذى الذي سببته أعمال تقع ضمن سيطرتها. فضلاً عن ذلك، تتحدد عدالة التعويض بالغاية منه، وهي إعادة المُطالِب إلى الوضع الذي كان عليه.[١٩٤] إن أي تعويض في هذا الإطار ينطوي على إقرار بمسؤولية إسرائيل عن تشريد العرب الفلسطينيين ونزع ملكيتهم، والذي يمكن بدوره أن يعيد فتح قضية حق العودة. علاوة على ذلك، فإن إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ما كانوا عليه قبل الحرمان ستقوض المكاسب الديموغرافية والإقليمية لحرب ١٩٤٨. ولم يكن هذا ليستتبع عبئاً مالياً ثقيلاً فحسب، بل سيهدد أيضاً مفهوم إسرائيل للسيادة، وبالتالي قدرتها على الاستمرار كدولة لليهود.

غير أن موقف إسرائيل المتعلق بتعويض اللاجئين العرب الفلسطينيين، يبدو متجانساً مع الممارسة المألوفة دولياً بعد الحرب العالمية الثانية، والتي بحسب بنفنيستي وزامر، يجوز فيها لدولة مظلومة الاستيلاء على أملاك تكون بديلاً من التعويض، أو تسديداً جزئياً له.[١٩٥] ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، مثلاً، اقترحت لجنة الترحيل الإسرائيلية الرسمية الثانية التي عيّنها بن ـ غوريون في آب/أغسطس من السنة نفسها ما يلي:

> إن تكاليف إعادة التوطين [يجب أن تأتي] من قيمة الأملاك غير المنقولة [أي الأراضي والمنازل] في البلد (بعد حسم تعويضات [أضرار الحرب التي لحقت باليشوف])، ستقدم الدول العربية الأرض، والباقي [سيأتي من] مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية.[١٩٦]

وقد ادعى إليعزر كابلان، وزير المالية الإسرائيلي حينذاك، أن «الأملاك العربية كانت تصادر كتعويض لإسرائيل من الدول العربية التي شنت الحرب ضدها. وهكذا تعتبر هذه الدول مسؤولة عن التعويض للاجئين الذين كانوا يمتلكون عقارات في إسرائيل.»[١٩٧]

إعادة الحقوق للاجئين في القدس

في الوقت الذي يواصل اللاجئون الفلسطينيون الدفاع عن استعادة حقوقهم مستندين إلى المبادىء الدولية التي نص عليها القرار رقم ١٩٤، فإن الممارسة الإسرائيلية تظهر بوضوح تفضيلها لإعادة التوطين خارج حدود إسرائيل. وإذا كان اللاجئون الفلسطينيون المواطنون في إسرائيل منذ إنشاء الدولة اليهودية قد حرموا حق العودة إلى ديارهم في القدس، فإنه يبدو من غير الممكن أن توافق إسرائيل، في الوقت الحاضر، على حق العودة لأولئك الفلسطينيين من المناطق الغربية للقدس والقاطنين خارج حدود إسرائيل، بمن فيهم اللاجئون القاطنون حالياً في القسم الشرقي من المدينة. وسينجم عن عودة اللاجئين الفلسطينيين تغيير جوهري في التوازن الديموغرافي في المدينة، وهو ما تحافظ عليه إسرائيل بصورة مصطنعة عبر سياسات تمييزية تستهدف الجالية الفلسطينية، بما لا يختلف عن خطة الترحيل بمفعول رجعي التي وضعها يوسف فايتس سنة ١٩٤٨.[١٩٨] وقد عملت الإجراءات الإسرائيلية خلال الفترة الانتقالية من عملية أوسلو على تخفيض عدد الفلسطينيين القاطنين في القدس، كإغلاق المدينة ومصادرة بطاقات الإقامة (التي لا يمكن للفلسطينيين من دونها دخول المدينة أو الإقامة بها بحرية) وهدم المنازل، كل هذا يؤكد أن من غير الممكن أن توافق إسرائيل من جانب واحد على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى القدس.[١٩٩] وعملية عودة الفلسطينيين إلى القدس، حتى على أسس إنسانية، كجمع شمل العائلات، هي مستحيلة تماماً.[٢٠٠]

علاوة على ذلك، يخلق التشريع الجديد الذي أقرته إسرائيل سنة ١٩٩٨ لخصخصة الأراضي التي تديرها الدولة، وأغلبيتها أملاك اللاجئين، عوائق إضافية أمام إعادة أملاك اللاجئين الفلسطينيين. ففي حين ستخفض الخصخصة، ظاهرياً، الإنفاق الحكومي الإسرائيلي على إدارة الأملاك وصيانتها، فإن توزيعها على القطاع الخاص الإسرائيلي سيجعل من الفكرة البعيدة المنال بعودة الأرض إلى ملاّكها الفلسطينيين الأصليين أكثر بُعداً. فبعد مضي ٤٩ عاماً على عقد إيجار الأملاك التي كانت تديرها سلطة أراضي إسرائيل، تباع هذه الأراضي حالياً لأفراد إسرائيليين.[٢٠١] وعلى عكس الصندوق القومي اليهودي، الذي يتصرف كوكالة شبه خاصة، لا يمكن لسلطة أراضي إسرائيل كهيئة حكومية أن ترفض بيع أملاكها لمواطني إسرائيل الفلسطينيين. إن خصخصة أملاك سلطة أراضي إسرائيل، والتي تتم عن طريق منح المستأجرين الإسرائيليين الحاليين أولوية حق الشراء بأثمان منخفضة، تقلل إلى حد كبير من إمكان بيع أملاك سلطة أراضي إسرائيل لغير اليهود أو إعادتها إلى اللاجئين

الفلسطينيين.[٢٠٢] وفي حالات أُخرى، تشاركت سلطة أراضي إسرائيل والصندوق القومي اليهودي في مقايضات للأراضي، بتحويل أراض تشرف عليها سلطة أراضي إسرائيل وتقع في مناطق معدة للاستيطان اليهودي إلى الصندوق القومي اليهودي.[٢٠٣] وتشمل خطط الحكومة للخصخصة أيضاً عدداً كثيراً من الوحدات السكنية العامة. فقد باعت شركة الإسكان الحكومية أميدار في تموز/يوليو ١٩٩٨، وخلال أسبوع، ما مساحته ١٨٠ دونماً من المنازل السكنية والشقق في القدس الغربية، مسجلة كأملاك غائبين. وبيعت هذه الأملاك بأسعار زهيدة تعادل ٤٠٪ من السعر الرسمي للوحدة، وبشروط مرنة للمشترين اليهود.[٢٠٤]

وعلى الرغم من هذه المحاولات لمنع إعادة الأملاك إلى ملاّكها اللاجئين الفلسطينيين، فإن هنالك الكثير من الأمثلة لإعادة حقوق قد تشكل سابقة وإطاراً لإعادة الحقوق إلى اللاجئين الفلسطينيين من الضواحي الغربية للقدس وقراها. وتتضمن هذه إعادة و/أو تعويضاً عن أملاك يهودية في القدس الشرقية بعد سنة ١٩٦٧ وسوابق دولية عبر إعادة الحقوق إلى جماعات لاجئين أخرى. والممارسة الإسرائيلية بعد ضم القدس الشرقية سنة ١٩٦٧ بشأن إعادة الأملاك التي تقع تحت إشراف القيِّم الأردني على أملاك العدو تختلف، سواء كان ذلك بالنسبة إلى الممارسة المطبَّقة على الفلسطينيين المقيمين بالجهة الشرقية من المدينة أو على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وكانت إسرائيل قد وضعت عقب احتلال القدس الشرقية سنة ١٩٦٧ مرسوم القانون والإدارة كوسيلة لبسط السيادة الإسرائيلية على القسم الشرقي للمدينة عبر تطبيق القانون والتشريع والإدارة الخاصة بإسرائيل.[٢٠٥] وسهل تشريع لاحق ([الصيغة الموحدة] لقانون [تنظيم] الأمور الإدارية والقانونية، لسنة ١٩٧٠)، متعلق بتطبيق القانون الإسرائيلي، إعادة الأملاك إلى اليهود الذين كانت لديهم أملاك في القدس الشرقية قبل سنة ١٩٤٨، عندما أصبحت المنطقة تحت السيطرة الأردنية.[٢٠٦] وامتلك اليهود نحو خمسة دونمات من الأراضي في المدينة القديمة، إضافة إلى ٣٠,٠٠٠ دونم في الضفة الغربية قبل سنة ١٩٤٨، والتي يتألف قسم منها من قطع أرض صغيرة في القدس وجوارها.[٢٠٧]

لقد منح القسم الخامس من القانون اليهود القاطنين في القدس الحق في استعادة هذه الأملاك. وبموجب القسم الخامس، الجزأين [ج] و[د] من قانون سنة ١٩٧٠، مُنح الملاّك اليهود الذين أعلنت عقاراتهم أملاكاً حكومية أو التي كانت مطلوبة لأغراض حكومية، تعويضاً ملائماً. واستثنى القسم الثالث السكان الفلسطينيين المقيمين بالقدس الشرقية من تطبيق قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠، الذي بموجبه كان من الممكن تحويل حق ملكيتهم إلى دولة إسرائيل، واقتصر استرداد أملاك

الغائبين بحسب القانون على القدس الشرقية. وبالتالي، حال القانون دون رفع اليد عن أملاك الغائبين العائدة للفلسطينيين القاطنين في القدس الشرقية (نحو ٢٥٪ من سكان القدس الفلسطينيين في سنة ١٩٩٥ أو أكثر من ٤٥,٠٠٠ نسمة) الذين خسروا أملاكاً في الضواحي الغربية للقدس وقراها سنة ١٩٤٨.[٢٠٨] وبحسب بنفنيستي وزامر، فإن قلة من الملاّك اليهود استطاعت، عملياً، استعادة أملاكها. على أي حال، فإن الأملاك اليهودية في الضفة الغربية خاضعة للسيطرة الإسرائيلية ولمنفعة اليهود في تطويرها واستعمالها.[٢٠٩]

ومع ذلك، يخلق القانون سابقة قانونية لاسترجاع أملاك الغائبين الفلسطينيين في القدس، على الرغم من أن تنفيذ الحكم القضائي في القضية المتنازع بشأنها في المحاكم الإسرائيلية قد يكون صعباً. ويشير زريق إلى أنه عندما كانت المحاكم الإسرائيلية توصي بعودة بعض الأملاك إلى ملاّكها الفلسطينيين الأصليين، تقوم الحكومة بتجميد تنفيذ الحكم.[٢١٠] وفي حالات أُخرى، أمرت المحكمة الملاّك الفلسطينيين السابقين بدفع ضرائب متأخرة تعود إلى سنة ١٩٤٨، الأمر الذي جعل استعادة الأملاك أمراً مستحيلاً من ناحية مالية. ومع الفشل الواضح لعملية أوسلو، عاد بعض الفلسطينيين ثانية إلى المحاكم الإسرائيلية في محاولة لاسترجاع أملاكه.[٢١١] وفيما يمكن اعتباره سابقة أُخرى، وافق الصندوق القومي اليهودي مؤخراً على نشر لائحة لنحو ٢٠٠٠ قطعة أرض تساوي عشرات ملايين الدولارات، يبدو أنها كانت ملكاً لضحايا المحرقة [النازية]، وذلك للتوصل إلى ورثة تلك الأملاك.[٢١٢] غير أن المؤسسات الإسرائيلية لم تتخذ أي إجراءات مماثلة لتحديد أصحاب الأملاك الفلسطينيين الغائبين. وبالنسبة إلى التعويض، فقد أمرت محكمة الصلح في القدس في تموز/يوليو ١٩٩٨ دولة إسرائيل بدفع تعويض للسكان الفلسطينيين في قرية قرب القدس كان الجيش الإسرائيلي سرق مقتنياتها الثمينة في أثناء مداهمات من منزل إلى منزل.[٢١٣] وقد تشكل هذه القضية وسيلة ممكنة لإجراء قانوني للتعويض عن أملاك فلسطينية نُهبت في سنة ١٩٤٨.

لقد شكلت إعادة الحقوق إلى جماعات لاجئين أُخرى سوابق قانونية دولية مهمة بالنسبة إلى إعادة الحقوق.[٢١٤] وتجربة اليهود من ضحايا الاضطهاد النازي تشير إلى أن العمل المنظم الماهر والتصميم والمثابرة من قِبل اللاجئين المطالِبين بحقوقهم، مع استخدام الضغط السياسي والقانوني في الوقت نفسه، هي أمر حيوي في سير عملية إعادة الحقوق قدماً. ومن دون إجراء مقارنات لا ضرورة لها بين المحرقة [النازية] والنكبة الفلسطينية، وبصرف النظر عن أن الفظائع النازية في أوروبا عززت الدعم الصهيوني لإنشاء دولة يهودية في فلسطين، وهو ما أدى إلى التشريد

الجماعي للسكان الفلسطينيين الأصليين، يجب التذكير بأن أوروبا وإسرائيل على التوالي، كسبتا إلى درجة كبيرة من خسائر اليهود والفلسطينيين. مثلاً، تشير دراسة في *Yad Vashem Studies* بعنوان «المستفيدون من 'الأرينة': هامبورغ حالة دراسية» («The Beneficiaries of 'Aryanization': Hamburg as a Case Study») إلى أن المضمون «الحقيقي والفعلي» المتعلق بإعادة الحقوق متصل بالمكاسب المادية التي حصل عليها الألمان العاديون من بيع الأملاك اليهودية بالمزاد وامتلاكها في أثناء المحرقة.[٢١٥] وحصلت إسرائيل أيضاً على مكاسب مادية من أملاك اللاجئين الفلسطينيين. فبحسب بيرتز

> ساهمت الأملاك المهجورة إلى حد كبير في جعل إسرائيل دولة قادرة على الحياة خلال أعوامها الأولى. ومن المشكوك فيه ما إذا كانت إسرائيل ستقدر على جلب الكثير من المهاجرين الجدد بهذه السرعة لو لم تستول على الأملاك العربية المهجورة [...] وتستخدمها، ولكان من المستحيل مضاعفة عدد سكانها خلال الأعوام الثلاثة الأولى من دون استخدام الأملاك العربية المهجورة.[٢١٦]

إن المضمون المتعلق بإعادة حقوق اللاجئين الفلسطينيين هو أيضاً واقعي وفعلي.

لقد استطاع الأفراد اليهود أو ورثتهم، من خلال قوانين وإجراءات متنوعة لاستعادة الحقوق في أوروبا، استرداد موجوداتهم والحصول على تعويض عن الخسائر والأضرار النفسية. كما منحت المنظمات اليهودية لاحقاً الحق في تمثيل المطالبين والحصول على الموجودات المشاع أو التي لا وارث لها. وفي قضايا أكثر حداثة، قام ضحايا الاضطهاد النازي من اليهود بإقامة دعاوى جماعية لاستعادة أملاك مفقودة، بما فيها دعاوى ضد حكومات أجنبية ومؤسسات مالية ومؤسسات ثقافية أيضاً. وغالباً ما تتضمن هذه الدعاوى القانونية طلبات بتجميد الموجودات مثار التساؤل، والمطالبة بفتح سجلات المؤسسات الخاصة والسجلات الحكومية المتعلقة بالأملاك المفقودة، وتعيين هيئة من المؤرخين لمراجعة الموجودات المفقودة. ومن المؤسف الإشارة إلى أن الكثير من العراقيل التي واجهتها الجالية اليهودية في استعادة أملاكها المفقودة في أوروبا، مشابه للعراقيل التي وضعتها إسرائيل لإعاقة إعادة حقوق اللاجئين الفلسطينيين. وتتضمن هذه عراقيل قانونية تجعل المواطنين الذين لا يقطنون في البلد غير مؤهلين لاستعادة الأملاك، وشروطاً مثل دفع الضرائب المتراكمة بمفعول رجعي، الأمر الذي يجعل استعادة الأملاك أمراً منفراً. ويثبت ذلك عدم تمكن اللاجئين الفلسطينيين من تخطي هذه العراقيل من جهة، والنجاح النسبي

للتعويض اليهودي حتى الآن من جهة أُخرى. ويؤكد تسفايغ أن الدول تدفع تعويضاً للاجئين، فقط، عندما يكون هنالك عقوبات رادعة لعدم القيام بذلك.[٢١٧]

بغض النظر عن الوضع النهائي للاجئين الفلسطينيين المقدسيين، الذين يقارب عددهم اليوم نصف مليون، ستعتمد الإعادة الفعلية للحقوق وحل قضية اللاجئين على عدة عوامل إضافية.[٢١٨] وما يلي لا يمثل لائحة كاملة بها. أولاً، يجب الاعتراف بإعادة الحقوق والأملاك كحق إنساني عالمي كما هو محدد في الفقرة ١٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعترف به من الأفراد والمنظمات الذين يسعون لإعادة الحقوق، بمن فيهم أولئك الذين لديهم توجهات يهودية وإسرائيلية.[٢١٩] واستناداً إلى هذا الحق، يجب تجميد جميع موجودات اللاجئين التي بيد إسرائيل ريثما تُفتح السجلات الحكومية وسجلات المؤسسات ذات العلاقة باللاجئين الفلسطينيين وأملاكهم لتحري خسائر اللاجئين الفلسطينيين وتقديرها. ثانياً، يجب أن يكون اللاجئون شركاء كاملين في عملية تقرير مستقبلهم. إن الإقصاء الجماعي للاجئين الفلسطينيين عن أي عملية ذات معنى تواجِه بجدية الخيارات الأولية والتوقعات الأساسية للاجئين في تقرير مستقبلهم، يضع عوائق إضافية في وجه حل قضية اللاجئين. ويعني هذا بصورة أساسية أنه يجب توجيه الاهتمام إلى الحق في العودة والتعويض عن الخسائر المادية والمعنوية. ثالثاً، يجب ألاّ تقف التفسيرات اللغوية الضيقة للقانون الدولي في طريق أي اتفاق بشأن إعادة الحقوق إلى اللاجئين الفلسطينيين. وفي ظل مبادئ القانون الدولي، يجب أن تفسَّر اتفاقيات حقوق الإنسان التي تعترف بحق إعادة الحقوق «بصورة أساسية من منطلق إنساني أكثر منه تقنياً.»[٢٢٠] أخيراً، على أي اتفاقية راسخة أن تعكس النظرية القائلة بأن القدس يجب أن تكون مدينة مفتوحة يمنح القاطنون فيها جميعاً، بمن فيهم الفلسطينيون واليهود الذين تشردوا والفلسطينيون الذين أضحوا لاجئين، مقداراً متساوياً من الاحترام ينفذ بقدر كامل من المساواة.

المصادر

(١) التعريف المستعمل هنا واسع عمداً، ويتفق مع ما يسميه بعض الخبراء القانونيين القصد «الإنساني» للقانون الدولي. أنظر مثلاً: Arzt, *Refugees into Citizens*, p. 165.

يقابل هذا التعريف التفسير التقني. يذكر آرزت وزغيب، مثلاً، أنه لا يمكن اعتبار الفلسطينيين لاجئين بحسب القانون الدولي بالمعنى القضائي في مقابل المعنى المألوف لأنهم ربما لا يستطيعون الإيفاء بالشروط أو المتطلبات الموضوعة بحسب الوثائق الدولية. أنظر:

Arzt and Zughaib, «Return to the Negotiated Lands,» *New York University Journal of In-*

ternational Law and Politics, p. 1446.

(٢) بحسب القانون الإسرائيلي، الغائب هو أي شخص كان «[. . .] في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ أو بعد ذلك التاريخ، من مواطني أو من رعايا أي من الدول العربية، في أي من هذه الدول ولأي مدة من الزمن، وفي أي جزء من فلسطين خارج المنطقة المحتلة الإسرائيلية، أو في أي مكان غير مكان إقامته المعتاد، حتى لو كان هذا المكان داخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل.» أنظر:

Laws of the State of Israel, vol. 4, pp. 68-82.

(٣) خطاب بن ـ غوريون في اجتماع مجلس الوزراء في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٤٨.

Ben-Gurion, *Medinat Yisrael Hamehudeshet* (The Resurgent State of Israel), vol. I, p. 167,

مقتبس في:

Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, p. 141.

(٤) أنظر مثلاً: تعليقات اللجنة، وثيقة الأمم المتحدة A/1367/Rev. 1، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١.

(٥) *Article 74 Bulletin*, 23, p. 8.

(٦) أنظر خلاصة الاستطلاعات في:

Zureik, *Palestinian Refugees and the Peace Process*, pp. 32-34.

(٧) يرتكز هذا الفصل على وثائق الأمم المتحدة، والمواثيق القانونية الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى مسح للمصادر الثانوية الحديثة باللغة الإنكليزية المتعلقة بإعادة الحقوق للاجئين الفلسطينيين. أرقام السكان مستقاة في معظمها من: *A Survey of Palestine*.

غير أن التصنيف بحسب الطائفة الدينية المستعمل في معظم المسح قد استعيض عنه بعبارتي العرب الفلسطينيين واليهود، الذي وجدته الدراسة الاستطلاعية ضرورياً فيما بعد خلال الفترات الأخيرة من الانتداب البريطاني.

(٨) Golani, «Zionism without Zion,» *Journal of Israeli History*, vol. 16, no. 1, p. 40.

(٩) أرسلت لجنة بيل إلى فلسطين بتكليف من وزير الخارجية البريطاني، كما جاء في المذكرة الصادرة بتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٩٣٦، «للتحقق من الأسباب الكامنة وراء الاضطرابات في أواسط نيسان/أبريل [١٩٣٦] [. . .] على أن تقدم اللجنة، إذا ما اقتنعت بأن لأي من هذه الشكاوى أسساً ثابتة، توصيات لإزالتها ومنع تكرارها.» وكانت هجرة اليهود قد حددت بثمانية آلاف شخص للفترة بين آب/أغسطس ١٩٣٧ وآذار/مارس ١٩٣٨، وهو ما يساوي خُمس معدل الهجرة اليهودية للأعوام الأربعة السابقة، أو نحو نصف نسبة معدل الهجرة اليهودية بحسب سجلات الانتداب البريطاني المبتدئة في أيلول/سبتمبر ١٩٢٠. أنظر:

A Survey of Palestine, vol. I, pp. 36, 40, 185.

(١٠) لا يعني هذا أن القدس كانت مستثناة من الرؤية الصهيونية لدولة يهودية، بل كان تصور السيطرة الصهيونية على المدينة جزءاً من توسع الاستيطان اليهودي في جميع أنحاء فلسطين الانتدابية بعد قيام إسرائيل، و«إلغاء تقسيم البلد» بحسب كلمات بن ـ غوريون. المحفوظات الصهيونية المركزية ٢٨، بروتوكول اجتماع اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، تصريح لبن ـ غوريون، ٧ حزيران/يونيو

١٩٣٨. مقتبس في: Morris, op. cit., p. 24.

(١١) Kellerman, *Society and Settlement, Jewish Land of Israel in the Twentieth Century*, p. 153.

(١٢) Ibid.

(١٣) *A Survey of Palestine*, op. cit., vol. I, p. 158.

(١٤) Ibid., vol. I, pp. 149, 152 and Supplement, p. 13.

تم التوصل إلى التقديرات لسنتي ١٩٤٤ و١٩٤٦ باعتبار التزايد الطبيعي للسكان وصافي زيادة الهجرة. يضم إحصاء سنة ١٩٢٢ قوات صاحب الجلالة [القوات البريطانية] والسكان البدو. ويضم إحصاء سنة ١٩٣١ قوات صاحب الجلالة، لكنه يستثني السكان البدو. استثنت التقديرات اللاحقة قوات صاحب الجلالة والسكان البدو معاً.

(١٥) Hadawi, *Palestinian Rights and Losses in 1948*, pp. 232-237; Ibid., p. 104.

(١٦) Cohen, *Jerusalem: Bridging the Four Walls*, pp. 85-86;

أنظر أيضاً:

Y. Kaniel, «The Struggle Between Jerusalem and Jaffa over the Hegemony of the Jewish Community During the Period of the First and Second Aliya (1882-1914),» *Shalem* 3, Y. Hacker, ed. (Jerusalem: Yad Yitzhak Ben Zvi, 1981), p. 197 [Hebrew].

مقتبس في: Kellerman, op. cit., p. 151.

(١٧) Brecher, *Decisions in Israel's Foreign Policy*, p. 29.

(١٨) Ibid., pp. 29-30.

(١٩) *A Survey of Palestine*, op. cit., vol. I, p. 158.

(٢٠) Ibid., vol. I, pp. 147, 149, 150.

أضيف قضاءا بيت لحم وأريحا في إحصاء سنة ١٩٢٢ كما ضُمت المدينتان إلى قضاء القدس في إحصاء سنة ١٩٣١ والتقديرات اللاحقة من قِبَل حكومة الانتداب البريطاني. في المنطقة الأوسع من القدس التي شملت الأقضية الملحقة بها، كرام الله والخليل، شكل اليهود ٢٪ من السكان الريفيين في نهاية سنة ١٩٤٤، وبنقص نصف في المئة عن الإحصاء السابق سنة ١٩٣١.

(٢١) Ibid., Supplement, p. 13.

انخفض حجم السكان اليهود ضمن مقاطعة القدس إلى ٢٦٪ مقارنة بالسكان العرب الفلسطينيين. لم يتضمن الجدول أرقام السكان المصنفين «آخرون» والتي تراوحت بين ٨٨ في سنة ١٩٢٢ و١٦٠ في سنة ١٩٤٦.

(٢٢) Ibid., vol. I, p. 185.

(٢٣) Ibid., vol. I, pp. 148, 151 and Supplement, p. 13.

(٢٤) شكلت الهجرة الجديدة في فلسطين كلها ٧٥٪ من النمو السكاني اليهودي بين سنتي ١٩٢٢ و١٩٤٤.

(٢٥) شكل العرب الفلسطينيون ٧٣٪ من مجمل سكان المدينة سنة ١٨٧٣. أنظر:

A Survey of Palestine, op. cit., vol. I, p. 151.

(٢٦) Dumper, *The Politics of Jerusalem since 1967*, pp. 61-62.

(٢٧) Golani, op. cit., p. 40.

(٢٨) Ben-Gurion, *Memoirs* (Tel Aviv, 1974), vol. IV, pp. 230, 237-238 [Herbrew],

رسالة بن ـ غوريون إلى وايز، ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٣٧؛ رسالته إلى شرتوك، ٢٣ تموز/يوليو ١٩٣٧، مقتبس في: Ibid.

(٢٩) United Nations, General Assembly, 2nd Session, November 19, 1947, *Report of Sub-Committee I to the Ad Hoc Committee on the Palestinian Question*, A/Ac. 14/34, Ad Hoc Committee on the Palestinian Question, Annex 19, p. 247,

مقتبس في: Feintuch, *US Policy on Jerusalem*, pp. 10-11.

كانت الوكالة قد عبّرت في وقت سابق عن قلقها إزاء تقرير الأكثرية من اللجنة الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة الداعي إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين، يهودية وعربية، بسبب إدراج القدس في قطاع دولي. لنقاش بشأن القرارات الإقليمية لإسرائيل فيما يتعلق بالتقسيم، أنظر:

Galnoor, *The Partition of Palestine: Decision Crossroads in the Zionist Movement*.

(٣٠) Feintuch, op. cit., p. 12.

(٣١) إن الاقتراح الصهيوني المقدم في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ إلى اللجنة الفرعية للحدود التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، بإجراء استفتاء بشأن الوضع المستقبلي للقدس بعد عشرة أعوام، واهتمام بن ـ غوريون بأن تحافظ الحدود الدولية للقدس على أغلبية يهودية في المدينة، يظهران منحى براغماتياً محدداً للسيطرة على القدس يتجانس مع أولوية إقامة دولة يهودية، حتى لو لم تتضمن سيطرة يهودية تامة على القدس. ولو أن خطة التقسيم نجحت، فمن غير المؤكد أن القدس كانت ستدمج لاحقاً في الدولة اليهودية بموجب استفتاء طالب به القرار رقم ١٨١، القسم د. صيغة العبارة مبهمة بالنسبة إلى مدى التغييرات التي يمكن أن يحدثها استفتاء كهذا. يلاحظ فاينتوخ أن القيادة الصهيونية قد ضُللت بشأن تفسير القسم (د). إذ استُبدلت كلمة «تعديل» بكلمة «إعادة فحص» في المسودة النهائية المتعلقة بالاستفتاء على النظام الدولي الذي سيُجرى بعد عشرة أعوام. وبالتالي فإن التغييرات الممكن أن يُحدثها الاستفتاء ستبدو محدودة، أي أن إسرائيل لا يمكنها إحراز سيادة على القدس بفضل الاستفتاء. Ibid., p. 14.

(٣٢) Hudson, «The Transformation of Jerusalem 1917-1987 AD,» in *Jerusalem in History*, p. 258;

أنظر أيضاً: وثيقة الأمم المتحدة A/AC 14/32، مذكورة في: Cattan, *Jerusalem*, p. 45.

شمل القطاع الدولي مدينة القدس والقرى والبلدان المحيطة، «تصل في أقصى الشرق أبو ديس، وأقصى الجنوب بيت لحم، وأقصى الغرب عين كارم (بما فيها منطقة موتسا المبنية)، وأقصى الشمال شعفاط.»

(٣٣) Brecher, op. cit., p. 15.

كان هذا في الواقع أساس النداء الموجه من موشيه شاريت (رئيس الدائرة السياسية للوكالة اليهودية حينها)، إلى الولايات المتحدة لتدويل القدس في آذار/مارس ١٩٤٨. وبحسب شاريت، فإن خطة كهذه ستحول دون سقوط المدينة كلها في أيدي العرب. من شرتوك [شاريت] إلى مارشال، ٢٦ آذار/مارس ١٩٤٨، أنظر:

Political and Diplomatic Documents, December 1947-May 1948, p. 520;

مقتبس في: Feintuch, op. cit., p. 24.

(٣٤) مذكرة من بن ـ تسيون ميخائيلي، رئيس مجلس هيرتسليا المحلي، إلى أعضاء اللجنة التنفيذية في كل من الوكالة اليهودية واللجنة القومية، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ (بالعبرية). ورد بن ـ غوريون، ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، المحفوظات الصهيونية المركزية S25/564. أنظر أيضاً، الرسالة من فيشر إلى شرتوك [شاريت] (بالعبرية)، ١٨ شباط/ فبراير ١٩٤٨.

G. Yogev, ed., *Political and Diplomatic Documents*, December 1947-May 1948, Israel State Archives, Jerusalem, 1979, Document no. 214, note 5

مقتبس في: Golani, op. cit., p. 44.

(٣٥) يشمل ذلك قرى عين كارم والمالحة ونطاف ومدينة القدس، إذ إن إفراغ هذه القرى والمدينة بدأ بعد دير ياسين، على الرغم من أن التهجير لم يكتمل حتى أوائل صيف سنة ١٩٤٨. تضم القرى التي أصبحت تحت سيطرة القوات الصهيونية قبل ٩ نيسان/ أبريل ١٩٤٨ بيت نقوبا وبيت ثول ولفتا وقالونيا والقسطل. تبلغ مساحة الأراضي التي يملكها اليهود في هذه القرى، بحسب هداوي، ٢١٣٥ دونماً. ويستثني الرقم الإجمالي للأراضي ٢٦٥٣ دونماً من لفتا و٤٣٩ دونماً من قالونيا بقيت خارج المنطقة التي تسيطر عليها دولة إسرائيل، أنظر:

Hadawi, op. cit., pp. 274-281.

(٣٦) Ibid., pp. 276-281; Abu Sitta, *The Palestinian Nakba, 1948*, pp. 42, 44.

تشمل الأرقام الأراضي المشاع للقرى والمناطق الغربية للقدس تحت السيطرة الإسرائيلية بحسب نسبة ترتكز على الأملاك العربية الفلسطينية واليهودية في ذلك القسم من المدينة. وتستثني أرقام القرى ١٥٣ دونماً من دير ياسين و١٣٢ دونماً من ساريس مصنّفة بحسب هداوي كأملاك يهودية. لا يشمل الرقم للقدس ٢٤٧٣ دونماً من الأراضي المصنفة دينية مسيحية بحسب هداوي.

(٣٧) Golani, op. cit., p. 45.

(٣٨) Ben-Gurion, *Israel, A Personal History*, p. 153.

(٣٩) بحسب كوهين، فإن ثلث القتلى من اليهود خلال الحرب سقط في أثناء القتال في القدس. أنظر:

Cohen, op. cit., p. 41.

(٤٠) وبالتالي، صرح بن ـ غوريون، مثلاً، أن «القدس اليهودية جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، كما هي جزء لا يتجزأ من التاريخ اليهودي والإيمان اليهودي والروح اليهودية. القدس هي في صميم قلب دولة إسرائيل.» أنظر: Ben-Gurion, *Israel,* op. cit., p. 379.

(٤١) Talmon, «The Biblical Concept of Jerusalm,» in *Jerusalem*, p. 195.

(٤٢) Morris, op. cit., p. 138.

(٤٣) Masalha, *Israeli Plans to Resettle the Palestinian Refugees 1948-1972*, p. 8.

بحسب وثيقة أصدرتها اللجنة السياسية لحزب مبام منتصف حزيران/ يونيو ١٩٤٨ «يتعين على الحكومة [إعلان] أنه مع حلول السلام يجب أن يعود [اللاجئون] إلى حياة سلام وشرف وإنتاجية... وستعاد أملاك العائدين... إليهم.» محفوظات هشومير هتسعير، أوراق أهارون كوهين (I) 10.95.11 «سياستنا تجاه العرب في أثناء الحرب» (قرارات اللجنة السياسية لحزب

مبام، ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٤٨)، أصدرتها سكرتاريا اللجنة المركزية لحزب مبام، ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٤٨، مقتبس في: Morris, op. cit., p. 142;

يلاحظ موريس أن غولدا مئيرسون (مئير) كانت مستعدة لاستثناء بعض العرب «الأصدقاء»، على الرغم من أنها لم تؤيد تبني هذه النظرية كسياسة (ص ١٣٣). لمزيد من التفصيلات بشأن القلق الذي أظهره بعض الصهيونيين بالنسبة إلى اللاجئين وإلى معاملة العرب الفلسطينيين، أنظر:

Flapan, *The State of Israel: Myths and Realities*, pp. 108-117.

(٤٤) Ben-Gurion, *Behilahem Yisrael*, pp. 68-69,

مقتبس في: Morris, op. cit., p. 52.

(٤٥) لمناقشة هذه الاقتراحات، أنظر: Morris, op cit., pp. 266-285.

(٤٦) وثيقة الأمم المتحدة A/922، ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩.

(٤٧) Morris, op. cit., p. 278.

قبلت إسرائيل بخطة جمع شمل العائلات في حزيران/ يونيو ١٩٤٩.

(٤٨) وثيقة الأمم المتحدة A/1367/Rev. 1، ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١. قدّرت إسرائيل عدد السكان اللاجئين بنحو ٥٢٠,٠٠٠، أنظر: Morris, op. cit., p. 297.

واستعمل بيرنكاسل أيضاً رقم ٩٠٠,٠٠٠ لاجئ لأغراض إثباتية وتقويمية. وثيقة الأمم المتحدة A/1985، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠. يُقدر أبو ستة عدد السكان اللاجئين بنسبة أعلى نوعاً ما من لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين، وهو ٨٠٤,٧٦٧ نسمة. إذا أضيف إلى سجلات الأونروا التعداد السكاني لقرى إضافية، يصل عدد اللاجئين الفلسطينيين، سنة ١٩٤٨، إلى ٩٣٥,٥٧٣ نسمة.

Abu-Sitta, op. cit., p. 14.

(٤٩) محفوظات دولة إسرائيل، FM 2412/26، شاريت إلى إيلياش (لندن) ١٠ آب/ أغسطس ١٩٤٩؛ محفوظات دولة إسرائيل، FM 2447/5، شاريت إلى شيلواح وساسون (لوزان)، ٧ آب/ أغسطس ١٩٤٩. أنظر: Morris, op. cit., p. 282.

(٥٠) محفوظات حزب العمل، 2-11/1/1، بروتوكول اجتماع تجمع الحزب في الكنيست وأمانة السر، ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٤٩ Ibid., p. 281.

(٥١) Weitz, *Diaries*, vol. IV, p. 11، يوم ١١ شباط/ فبراير ١٩٤٩؛ محفوظات دولة إسرائيل/ FM 2444/19، شرتوك [شاريت] إلى فايتس ليفتشتس ودانين، ١٤ آذار/ مارس ١٩٤٩، ذُكرت في:

Ibid., p. 259.

(٥٢) Granott, *Agrarian Reform*, pp. 85-112; Joseph Weitz, *The Struggle for the Land* (Tel Aviv, 1950), pp. 81-107, 108-126,

مقتبس في: Lehn, *The Jewish National Fund*, p. 130.

تأكد هذا في رد حكومة إسرائيل الموقتة على الاقتراح المتعلق بعودة اللاجئين العرب، الأول من آب/ أغسطس ١٩٤٨، من موشيه شاريت. وثيقة الأمم المتحدة A/648، ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨.

(٥٣) Ben-Gurion, *Yoman Hamilhama, 1948-1949* (The War Diary), vol. II, p. 477, entry for 1

June 1948,

مقتبس في: Morris, op. cit., p. 140.

(٥٤) Morris, op cit., p. 135.

(٥٥) يشير موريس أيضاً إلى أن بن ـ غوريون لم يغلق الباب كلياً أمام العودة كي يمنع حزب مبام، الذي دعم عودة بعض اللاجئين، من الانسحاب من الائتلاف، لأن الانسحاب كان سيترك بن ـ غوريون مع شركاء من أحزاب دينية وغير اشتراكيين في الائتلاف. أنظر: Ibid., p. 142.

(٥٦) محفوظات كيبوتس ميثوحاد، أوراق البلماح ١٤١ ـ ٤١٩، رابين، عملية مقار داني إلى ألوية هرئيل ويفتاح وكرياتي والثامن، ١٩ تموز/يوليو ١٩٤٨؛ محفوظات كيبوتس ميثوحاد، أوراق البلماح، ١٤١ ـ ٢٥٠، ألون إلى ألوية هرئيل ويفتاح وكرياتي والثامن، ١٩ تموز/يوليو ١٩٤٨.

مقتبس في: Ibid., p. 145.

(٥٧) Hadawi, op. cit., pp. 276-281; Abu-Sitta, op. cit., pp. 42, 44.

تستثني الأرقام ١٥ دونماً من صوبا، و٩٢٢ دونماً من المالحة، و١٣٦٢ دونماً من عين كارم مصنّفة بحسب هداوي كأراض يملكها اليهود.

(٥٨) وثيقة الأمم المتحدة A/648، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨.

(٥٩) محفوظات دولة إسرائيل، FM 2570/11، شعموني (تل أبيب) إلى ساسون (باريس)، ١٩ آب/أغسطس ١٩٤٨؛

Morris, op. cit., p. 148.

(٦٠) Flapan, op. cit., p. 103.

بشأن خلاصة عن الترحيل والتفكير الصهيوني، أنظر:

Flapan, *Zionism and the Palestinians*, pp. 259-266.

(٦١) أُنشئت أول لجنة للترحيل في أيار/مايو ١٩٤٨. غير أن السياسة التي اعتمدها فايتس بهدم منازل العرب الفلسطينيين وقراهم، عارضتها مجموعات صهيونية يسارية، مثل مبام، التي شنت حملة مضادة لها في الحكومة. وصلت أنشطة اللجنة الأولى إلى نهايتها في بداية تموز/يوليو ١٩٤٨، عندما علق فايتس عمليات الهدم لعدم حصوله على موافقة قانونية. عيَّن بن ـ غوريون اللجنة الرسمية الثانية في نهاية آب/أغسطس ١٩٤٨، أنظر:

Morris, op. cit., pp. 137-138, 149.

لمناقشة بشأن لجان الترحيل، أنظر:

Morris, «Yosef Weitz and the Transfer Committees 1948-1949,» *Middle Eastern Studies*, vol. 22, no. 4 (1986), pp. 522-561.

(٦٢) تبقى هذه الحجة في أساس رفض إسرائيل حق العودة. أنظر مؤخراً:

The Refugee Issue, p. 8;

لمزيد من الأمثلة، أنظر: Gazit, *The Palestinian Refugee Problem* [Herbrew], p. 14

مقتبس في: Zureik, op. cit., p. 73; Tadmor, «The Palestinian Refugees of 1948,» *Temple International Law Journal*, p. 415.

(٦٣) Morris, *The Birth*, op. cit., p. 136.

المذكرة المؤلفة من ثلاث صفحات والتي وقّعها يوسف فايتس وعزرا دانين وإلياهو ساسون، بعنوان «الترحيل بمفعول رجعي: خطة لحل المسألة العربية في دولة إسرائيل».

(٦٤) Ben-Gurion, *Yoman Hamilhama*, op. cit., vol. I, p. 382, entry for 1 May 1948;

مقتبس في: Ibid., p. 133.

(٦٥) محفوظات دولة إسرائيل، «وثائق بشأن السياسة الخارجية لدولة إسرائيل، أيار/مايو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨»، المجلد ١، يهوشواع فروينديلخ، محرر، ص ١٦٣، شرتوك [شاريت] (تل أبيب) إلى غولدمان (لندن)، ١٥ حزيران/يونيو ١٩٤٨، ذكرت في: Ibid., p. 259.

صرح شلومو لافي، عضو الكنيست من حزب العمل، في اجتماع ربيع سنة ١٩٤٩ لأمانة سر حزب العمل قائلاً: «يقلقني العدد الكثير من العرب في البلد. ربما يأتي اليوم الذي سنصبح فيه أقلية في دولة إسرائيل... قد نصل إلى النقطة حيث ستقرر مصالح العرب بدل اليهود هوية البلد...»، أعضاء الكنيست من الحزب مع أمانة السر، ٨/١/١٩٤٩، محفوظات حزب العمل. مقتبس في: Segev, *1949: The First Israelis*, pp. 46-47.

(٦٦) Ibid., p. 47.

(٦٧) Benvenisti, *Jerusalem: The Torn City*, pp. 43-44.

تشارلز ت. بريدجمان (وثيقة الأمم المتحدة، A/1286). مقتبس في: Cattan, op. cit., p. 45.

(٦٨) أنظر الحاشية ٢٦ أعلاه.

(٦٩) Cattan, op. cit., p. 45.

يقدر شميلز حجم السكان العرب الفلسطينيين في القرى التي ضُمت لاحقاً إلى القدس بـ ٩٣٠٠ نسمة، وإذا ما أضيف إليه العدد المنخفض لسكان الضواحي الغربية، يعطي رقماً إجمالياً منخفضاً بصورة طفيفة وهو نحو ٤٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني، أنظر:

Schmelz, «The Evolution of Jerusalem's Population,» p. 56.

(٧٠) Abu Lughod, «The Demographic Transformation of Palestine,» p. 159.

يصل أبو ستة إلى الرقم نفسه، أي ٧٩,٢٩٨ بحسب التفصيل التالي: القدس (القطمون) ٦٩,٦٩٣؛ دير ياسين ٧٠٨؛ لفتا ٢٩٥٨؛ المالحة ٢٢٥٠؛ عين كارم ٣٦٨٩.

Abu-Sitta, op. cit., pp. 42, 44.

يرتكز الرقم الأخير للسكان اليهود على تقدير الانتداب البريطاني للسكان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ وعلى آخر معدل زيادة للسكان اليهود كما حدده البريطانيون خلال ١٩٤١ ـ ١٩٤٢.

A Survey of Palestine, Supplement, p. 13, vol. I, p. 144.

(٧١) يستند إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين إلى السيطرة على الأراضي عبر الملكية العامة، ولهذا أنشئ الصندوق القومي اليهودي بعد خمس سنين على المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧، وتأسيس المستعمرات اليهودية. وبحسب غرانوت، «جرى شراء الأراضي في الأماكن حيث يوجد خطر من تغيير سياسي لمصلحة العرب، أو خطر انتزاعها من جسم الدولة الوشيكة. تم الشراء بالتحديد على الحدود البعيدة في الشرق والشمال [...] وكانت تتحكم في المسؤولين عن ترسيم الحدود [للدولة] اعتبارات واقعية ترمي إلى ضم الأراضي التي اشتراها اليهود إضافة إلى المستعمرات

القائمة عليها.»

Granott, op. cit., p. 37.

(٧٢) Kimmerling, *A Conceptual Frame work*, p. 12;

أنظر أيضاً: Morris, *The Birth*, op. cit., p. 180.

(٧٣) Ben-Gurion, *Medinat*, op. cit., pp. 164-165;

مقتبس في: Morris, *The Birth*, op. cit., p. 141.

(٧٤) Abu-Sitta, op. cit., p. 10.

(٧٥) Ben-Gurion, *Yoman*, op. cit., vol. I, pp. 22-23.

تصريح بن ـ غوريون في اجتماع مركز مباي، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧. ذُكرت في:
Morris, *The Birth*, op. cit., p. 28.

(٧٦) أنظر نص الحاشية ١٨٦ أدناه.

(٧٧) رد حكومة إسرائيل الموقتة بالنسبة إلى عودة اللاجئين العرب، الأول من آب/أغسطس ١٩٤٨، الملحق ٢، وثيقة الأمم المتحدة A/648. يبقى هذا مقلقاً لدولة إسرائيل، أنظر مثلاً: *The Refugee Issue*، ورقة بشأن خلفية الوضع نشرتها حكومة إسرائيل حينذاك. «إن دخول جماعات كبيرة من اللاجئين إلى إسرائيل سينجم عنه تهديد حقيقي للأمن والقانون والنظام»، ص ٤٨ وانظر أيضاً:

Gazit, *The Palestinian Refugee Problem*, p. 10,

مقتبس في: Zureik, op. cit., p. 35.

(٧٨) محفوظات دولة إسرائيل FM 2426/9، المدير، دائرة الاستخبارات التابعة للجيش الإسرائيلي، إلى شيلواح، ١٦ حزيران/يونيو ١٩٤٨. يشير موريس إلى أن ضابطاً برتبة عالية من الجيش الإسرائيلي اقترح أيضاً فرض حَجْر على كامل المنطقة التي تقع تحت السيطرة الصهيونية بسبب «انتشار أوبئة بين اللاجئين العرب» وذلك «من أجل الوقوف بقوة أكبر في وجه المطالبة بعودة اللاجئين العرب.» محفوظات دولة إسرائيل FM 2444/19، يادين إلى شرتوك، ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٨، مقتبس في:
Morris, *The Birth*, op. cit., p. 139.

(٧٩) أبدى إلياهو كرملي، عضو الكنيست، مرة أُخرى معارضته لعودة اللاجئين في تعابير أكثر تطرفاً، فقد صرح أن عودة اللاجئين ستخلق «لا طابوراً خامساً بل طابوراً أول. لست راغباً حتى في استرجاع عربي واحد، حتى ولا أي غوي [غير يهودي]. أريد أن تكون الدولة اليهودية يهودية كلياً.» مقتبس في: Morris, *The Birth*, op cit., pp. 280-281.

بشأن تعليقات بن ـ غوريون، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٤٨، أنظر:
Zureik, op. cit., p. 34.

(٨٠) تصريح موشيه شاريت إلى الكنيست، ١٥ حزيران/يونيو ١٩٤٩، أنظر:
Israel's Foreign Relations.

(٨١) قررت لجنة الترحيل التي كانت برئاسة يوسف فايتس عدم السماح للاجئي الداخل بالعودة إلى القرى الحدودية، أنظر: Flapan, *The State of Israel*, op. cit., p. 104.

(٨٢) Weitz, *Diaries*, op. cit., 2/8/1950.

مقتبس في: Segev, op. cit., p. 44.

(٨٣) استناداً إلى تقدير حكومة الانتداب البريطاني سنة ١٩٤٦، ونسبة ٣,٨٪ معدل نمو، أنظر:
A Survey of Palestine, Supplement, p. 13.

(٨٤) استند عدد السكان لسنة ١٩٤٨ إلى تقديرات أبو ستة. يستخدم الخالدي أرقام الانتداب البريطاني لسنة ١٩٤٤/١٩٤٥ ويصل إلى رقم للسكان يوازي ٢٤,٣٦٠ نسمة.
Khalidi, *All That Remains*, pp. 265-330.

(٨٥) استعمل بن ـ غوريون التعابير خلال اجتماع الحكومة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨. مقتبس في:
Morris, *The Birth*, op. cit., p. 218.

(٨٦) وثيقة الأمم المتحدة A/648، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨. يتراوح عدد القرى المهجَّرة سنة ١٩٤٨ بين ٣٦٩ بحسب موريس، و٤١٨ بحسب الخالدي، و٥٣١ بحسب أبو ستة. استند رقم موريس إلى الملفات الإسرائيلية التي أفرج عنها مؤخراً، ويشمل رقم الخالدي القرى أو الضيع المدرجة في *Palestine Index Gazetteer of 1945* الواقعة ضمن خط الهدنة لسنة ١٩٤٩، ويستثني البلدات والبدو والقرى جميعها التي فقدت أراضيها من دون منازلها، والقرى الواقعة على أراض يهودية أو ألمانية، والقرويين الذين تركوا قبل نشوب الأعمال العدائية. يشمل رقم أبو ستة أرقاماً لموريس والخالدي وقبائل قضاء بئر السبع. أنظر: Abu-Sitta, op. cit., p. 7.

(٨٧) وثيقة الأمم المتحدة A/1367/Rev. 1، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١.

(٨٨) تصريح موشيه شاريت إلى الكنيست، ١٥ حزيران/يونيو ١٩٤٨، أنظر:
Israel's Foreign Relations.

(٨٩) محفوظات دولة إسرائيل، FM2447/2، إيتان إلى دو بواسنجيه (لوزان)، ٢٥ أيار/مايو ١٩٤٩. مقتبس في: Morris, *The Birth*, op. cit., p. 255.

(٩٠) أعطى هذه التقديرات جوزف شختمان، خبير بموضوع ترحيل السكان، سنة ١٩٥٢. يشمل الرقم الأخير ٧٥٠ دولاراً لترميم المنازل و٧٥٠ دولاراً للماشية والمعدات.
Flapan, *The State of Israel*, op. cit., p. 108.

(٩١) Golan, *The New Settlement Map of the Area Abandoned Within the State of Israel*, p. 29.

(٩٢) Joseph, *The Faithful City, The Siege of Jerusalem, 1948*, pp. 326-327.

(٩٣) بين أيار/مايو ١٩٤٨ ونيسان/أبريل ١٩٤٩، تم إسكان نحو ١١٠ آلاف من مجموع ١٩٠ ألف مهاجر جديد إلى إسرائيل في منازل فلسطينيين مهجرين. محفوظات دولة إسرائيل، أوراق وزارة المالية، ١٠/١/٩، ورقة بعنوان: «تشاور في شأن امتصاص الهجرة (في حزب [المباي])» بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٤٩. مقتبس في: Morris, *The Birth*, op. cit., p. 195.

(٩٤) Peretz, *Israel and the Palestine Arabs*, pp. 198, 217.

(٩٥) محفوظات دولة إسرائيل، FM2444/19، «ملخص ما قيل في اجتماع عقد في ديوان رئيس الحكومة بشأن مشكلة اللاجئين العرب وعودتهم، ١٨ آب/أغسطس ١٩٤٨» (شمعوني)؛
Ben-Gurion, *Yoman*, op. cit., vol. II, pp. 652 - 654, entry for 19 August 1948; Weitz, *Diaries*, op. cit., vol. III, p. 331, 18/8/1948;
محفوظات دولة إسرائيل FM2570/11، شمعوني (تل أبيب) إلى ساسون (باريس)، ١٩ آب/

أغسطس ١٩٤٨؛

Morris, *The Birth*, op. cit., p. 148.

(٩٦) Morris, *The Birth*, op. cit., p. 262.

(٩٧) وثيقة الأمم المتحدة ١٢٥٥/١، ٢٩ أيار/مايو ١٩٥٠.

(٩٨) تصريح موشيه شاريت إلى الكنيست، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١ أنظر:

Israel's Foreign Relations;

وثيقة الأمم المتحدة A/1985، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١.

(٩٩) رد حكومة إسرائيل الموقتة بالنسبة إلى عودة اللاجئين العرب، الأول من آب/أغسطس ١٩٤٨، ملحق ٢، وثيقة الأمم المتحدة A/648، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨.

(١٠٠) الأرقام في: Abu-Sitta, op. cit., pp. 43-44.

يشمل هذا ١١ من مجموع ٣٨ بلدة وقرية مهجَّرة.

(١٠١) Zweig, «Restitution of Property,» *Journal of Refugee Studies*, vol. 6, no. 1/4, 1993, p. 61.

(١٠٢) وثيقة الأمم المتحدة A/1985، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١. استعملت اللجنة عبارة «أراضي»، لكنها شملت أبنية وأشجاراً كـ «أجزاء تابعة للأرض القائمة عليها.»

Hadawi, op. cit., p. 124.

بلغت المساحة الإجمالية المسجلة، بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦، بحسب دائرة تسجيل الأراضي ٤,٧٤٦,١٧٨ دونماً أو نحو خُمس أراضي فلسطين الإجمالي.

A Survey of Palestine, Supplement, pp. 29-30.

غير أن معلومات في غاية الأهمية تتعلق بـ «استعمال، وحجم، وقيمة، وتوزيع الأملاك» من قبل دولة إسرائيل بقيت سرية.

Peretz, *Palestinian Refugee Compensation*, p. 3.

(١٠٣) أنظر الجدول ١، الفصل السادس، حبش ورِمبل في هذا الكتاب، من:

Hadawi, op. cit., p. 94.

استثنى هذا التقدير ٣٧٪ من أراضي هذه القرى المحددة على أنها بور أو مستخدمة للطرقات... إلخ، والتي تقع على التوالي تحت فئات الضريبة ١٦أ و١٦ب.

(١٠٤) وثيقة الأمم المتحدة، A/5700، ١١ أيار/مايو ١٩٦٤.

(١٠٥) Hadawi, op. cit., pp. 178-179.

(١٠٦) وثيقة الأمم المتحدة A/1985، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١. وبالتالي استند تقدير اللجنة إلى النسب المستخدمة خلال التبادل السكاني بين اليونان وتركيا في أوائل العشرينات، وإلى تقدير يستخدم ٤٠٪ من حصة العرب في الدخل القومي في حينه.

(١٠٧) أنظر الفصل السادس، حبش ورِمبل، الجدول ٣ في هذا الكتاب.

(١٠٨) غير أن القيمة الحقيقية هي على الأرجح أعلى بسبب الثراء البالغ المتركز في الضواحي والقرى الغربية للقدس، وللتقدير الإجمالي المنخفض الذي حددته اللجنة. واستناداً إلى رقم يقارب ٧٥٠ ألف لاجئ فلسطيني، فإن تقدير اللجنة للأملاك المنقولة يعطي ٢٧ جنيهاً فلسطينياً فقط للاجئ الواحد. يساوي هذا الرقم تقريباً التقويم الذي حدده صايغ للأملاك المنقولة للاجئين من المناطق

الريفية في تخمين لاحق، لكنه أقل ١٥ مرة تقريباً من المجموع الذي حدده للأملاك المنقولة للاجئين العرب الفلسطينيين المدينيين.

يوسف صايغ، «الاقتصاد الإسرائيلي» (القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية ـ جامعة الدول العربية، ١٩٦٦)، ص ٩٢ ـ ١٣٣.

مقتبس في: Hadawi, op. cit., p. 134.

(١٠٩) وثيقة الأمم المتحدة A/1985، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١. قدَّر قادة الجالية اليهودية العراقية أن قيمة أملاكهم المفقودة بلغت ١٥٦ مليون ليرة إسرائيلية سنة ١٩٥٤. يساوي هذا الرقم تقريباً قيمة أملاك اللاجئين العرب الفلسطينيين كما حددتها لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين، أنظر:

Peretz, *Palestinians, Refugees and the Middle East Process*, p. 89.

(١١٠) Flapan, *The State of Israel*, op. cit., p. 104.

(١١١) وثيقة الأمم المتحدة A/3199، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦.

(١١٢) Hadawi, op. cit., p. 180.

(١١٣) Hadawi, *Palestine, Loss of Heritage*, p. 141.

(١١٤) Schedule of Area Ownership Map from Palestine Survey Maps and Taxation Records, reproduced by Sami Hadawi.

(١١٥) Hadawi, *Palestinian Rights and Losses*, op. cit., pp. 235, 278-279.

(١١٦) Weitz, *Diaries*, op. cit., vol. III, p. 294, entry for 30 May 1948,

مقتبس في: Morris, *The Birth*, op. cit., p. 136.

(١١٧) Ibid.

(١١٨) ملاحظات بعثة إسرائيل بشأن النقاط التي أثارها تصريح رئيس لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١، وثيقة الأمم المتحدة A/1985، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١.

(١١٩) بحسب كابلان، وزير المالية الإسرائيلي السابق، استعاد ٤٠٠ من سكان القدس ويافا وحيفا، الذين بقوا داخل حدود إسرائيل سنة ١٩٤٨، أملاكهم كقسم من مقدار صغير من الأملاك التي أفرج عنها لمواطني الدولة العرب حتى سنة ١٩٥٧. ذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست»، في عددها الصادر في ١٢ شباط/فبراير ١٩٥٣، أنه بحلول سنة ١٩٥٣ أعيد نحو ٢٠٠٠ منزل في المناطق المدينية إلى أصحابها العرب، أنظر:

Peretz, *Israel and the Palestine Arabs*, op. cit., pp. 155, 182.

وبحسب ساتشر حصل سكان يافا وحيفا والقدس من العرب الفلسطينيين، الذين لم يغادروا البلد، على جميع أملاكهم أو قسم منها، وأصدر القيِّم على أملاك الغائبين ما مجموعه ٢٠٩ شهادات بإعادة الأراضي إلى ملاّكها الأصليين، أنظر:

Sachar, *A History of Israel*, p. 67.

(١٢٠) Morris, *The Birth*, op. cit., p. 52.

(١٢١) Ben-Gurion, *Yoman*, op. cit., vol. III, p. 897, entry for 23 December 1948;

محفوظات دولة إسرائيل، amaleph/19/gimel، (جزء ٣)، وأ. شيختر، وزارة الزراعة، إلى أ. بيرغمان، مكتب الحاكم العسكري، القدس، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، ذُكرت في:

Ibid., p. 192.

(١٢٢) Kark, «Planning, Housing and Land Policy,» p. 465.

(١٢٣) محفوظات دولة إسرائيل، وزارة الخارجية، ٢٤٣١/١، دايان إلى إيتان، وزارة الخارجية، ١٥ آذار/مارس ١٩٤٩، مقتبس في: Morris, *The Birth*, op. cit., p. 193.

(١٢٤) «أوراق يوسف فايتس»، معهد دراسات الاستيطان، رحوفوت، دانين إلى فايتس، ١٨ أيار/مايو ١٩٤٨، مقتبس في: Ibid., p. 135.

(١٢٥) Golan, op. cit., p. 27.

(١٢٦) Cattan, op. cit., p. 61; *The Jerusalem Times*, 8 March 1996, pp. 8-9.

(١٢٧) *Laws of the State of Israel*, vol. I, pp. 25-26.

(١٢٨) Ibid., vol. IV, pp. 68-82.

(١٢٩) Granott, op. cit., p. 102.

(١٣٠) Peretz, *Palestinian Refugee Compensation*, p. 5.

(١٣١) قانون سلطة التعمير والإنشاء (نقل الملكية) لسنة ١٩٥٠؛

Laws of the State of Israel, vol. IV, p. 151.

(١٣٢) Jiryis, *The Arabs in Israel*, p. 78.

(١٣٣) «تقرير مُدقق الدولة للسنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٧ رقم ١٨، ١٩٦٨، ص ١١٤، ٣٠١ ـ ٣٠٢. مقتبس في:

Jiryis, «The Legal Structure for the Expropriation and Absorption of Arab Lands in Israel,» *Journal of Palestine Studies*, vol. II, no. 4 (Summer 1973), p. 89.

(١٣٤) غير أن تقريراً للجنة وزارية إسرائيلية سنة ١٩٩٨ ذكر، بشأن تسجيل حقوق الأراضي، أن نحو نصف الوحدات السكنية داخل إسرائيل غير مسجل في الطابو من قِبَل ملاّكه الحاليين. عدد هذه الوحدات السكنية هو ٧٨٣,٠٠٠ وحدة، ومن غير المؤكد كم منها يعود إلى أملاك الفلسطينيين الغائبين منذ سنة ١٩٤٨. أنظر:

Ha'aretz [Internet edition], (12 April 1998).

(١٣٥) Zureik, op. cit., p. 35.

(١٣٦) أنظر، مثلاً، تعليقات كريتسمر بشأن قانون استملاك الأراضي لسنة ١٩٥٣. ملاحظة توضيحية للمذكرة في: 5712 Hatza'ot Hok 234.

مقتبس في: Kretzmer, *The Legal Status of the Arabs in Israel*, pp. 58, 59.

لم يقم الفلسطينيون المبعدون من منازلهم وأملاكهم سنة ١٩٤٨، في معظمهم، بإعداد إضبارات بمطالبهم أو قبول تعويض، وهو ما يشير، بحسب المعادلة الإسرائيلية، إلى أن التعويض غير قابل للتطبيق من دون اتفاق على حق العودة، وأن قيمة صفقات التعويض الإسرائيلية غير ملائمة. بحسب أرقام سلطة أراضي إسرائيل لسنة ١٩٨٨، طالب ١٤,٣٦٤ شخصاً بتعويض عن أملاك في الأراضي التي أصبحت دولة إسرائيل تصل إلى ١٩٧,٩٨٤ دونماً. أفرجت الدولة عن ٥٣,٧١٠ دونمات من الأراضي كتعويض، ودفعت تعويضات مالية قيمتها ٢,٧٢٤,١٣٧ شيكلاً جديداً. لم يحدد كريتسمر لمن أفرج عن هذه الأملاك، لكن من المفترض أنها تشير، من خلال

السياق الذي جاءت به هذه الأرقام، إلى أراض مصنفة كغائب بحسب قانون أملاك الغائبين.

(١٣٧) Jiryis, «The Legal Structure,» op. cit., p. 188.

(١٣٨) Ibid., p. 189.

(١٣٩) Ibid.

(١٤٠) أعطي الملاّك ١٥ ـ ٢٥ جنيهاً للدونم بدلاً من ٢٥٠ ـ ٣٥٠ جنيهاً للدونم.

Peretz, *Palestinian Refugee*, op. cit., p. 7.

(١٤١) Jiryis, «The Legal Structure,» op. cit., p. 189.

(١٤٢) Ibid., p. 190.

(١٤٣) Ibid.

(١٤٤) دائرة أراضي إسرائيل، تقرير للسنة المالية ١٩٨٧ (القدس ١٩٨٨)، ص ١٣٨. مقتبس في:

Kretzmer, op. cit., note 54, p. 73.

(١٤٥) Jiryis, «The Legal Structure,» op. cit., p. 190.

(١٤٦) Official Records of the 3rd Session of the General Assembly, Ad Hoc Political Committee, 1949, pp. 286-287.

مقتبس في: Cattan, op. cit., p. 60.

(١٤٧) غير أنه بحسب بعض أعضاء الحكومة البارزين، فإن القرار بإعلان القدس الغربية عاصمة للدولة كان إلى حد كبير تحركاً دفاعياً رداً على خطة الأمم المتحدة لدفع تدويل المدينة قدماً. وكما صرح آبا إيبن «لو أن الأمم المتحدة اعترفت بتعلقنا العاطفي العميق بالقدس، لربما كان ذلك كافياً. كان انتهاك ذلك الرابط الخفي من قبل الأمم المتحدة، وعدم حساسيتها هما اللذان دفعانا إلى التحرك وتأكيد أن القدس جزء لا يتجزأ من الدولة.»

Kimmerling, op. cit., p. 10; Brecher, op. cit., p. 29.

(١٤٨) قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (الدورة ٣).

(١٤٩) قرار الجمعية العامة رقم ٤٢٨ (الدورة ٥)، ملحق، 5 UN GAOR Supp. (no. 20) at 46، وثيقة الأمم المتحدة (1950) A/1775؛ 189 UNTS 150؛ 606 UNTS 267.

(١٥٠) الفصل ٢، المادة ٧ [ج]، النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ الفصل ١، المادة ١ [د]، الميثاق المتعلق بـ «وضع اللاجئين».

(١٥١) بشأن أرقام السكان المسجلين وغير المسجلين، أنظر:

Abu-Sitta, op. cit., pp. 43, 45.

في حين أثيرت قضية الاعتراف وحماية هؤلاء اللاجئين من قبل بعض الموفدين إلى الدورة ٣٣ للجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سنة ١٩٨٢، إلاّ إن وضعهم بقي من دون تغيير.

«Conclusions generales du Comite executif sur la protection internationale des refugies,» no. 25 (XXXIII), K, 1982 in HCR, Conclusions sur la protection internationale des refugies adoptes par la Comite executif de Programme du (...) (Geneva: UNHCR Publications, 1990).

مقتبس في: Elmadad, «Appropriate Solutions for the Palestinian Refugees».

(١٥٢) Abu-Sitta, op. cit., pp. 43, 45.

(١٥٣) قرار الجمعية العامة رقم ٢١٧ أ (الدورة ٣)، وثيقة الأمم المتحدة (1948) A/810 at 71؛ قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٠٠ أ (الدورة ٢١) 21 UN GAOR Supp. (no. 16) at 52، وثيقة الأمم المتحدة A/6316 (1966), 999 UNTS 171. غير أن لوك لي يقترح إمكان اعتبار التسبب بوجود اللاجئين «جريمة دولية» لأنه يصل إلى خرق كامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعرف في القانون الدولي كـ «خرق على مستوى شامل لتعهد دولي ذي أهمية جوهرية بحماية الإنسان، كتلك التي تحظر العبودية والإبادة الجماعية وسياسة التمييز العنصري.» مقتبس في:

Lee, «The Right to Compensation,» *American Journal of International Law*, p. 539.

(١٥٤) أحد العوائق الأساسية للقرار المتعلق بالعودة، هو أنه لم يحدد وسائل العودة، والتي ترك أمر تحديدها للجنة التوفيق الخاصة بفلسطين التي أُنشئت بموجب القرار رقم ١٩٤. ونظراً إلى فشل اللجنة في تحديد وسائل العودة وتطبيقها، فإن الإشارة إلى القرار رقم ١٩٤ كأساس لقضية اللاجئين، بمن فيهم أولئك اللاجئون من المناطق الغربية للقدس، هي غالباً خالية من استراتيجيات أو خطط محددة. مؤخراً، سنة ١٩٩٨، صدرت دراسة وضعها أبو ستة تعارض ما سبق، وتستنتج إنه من الممكن إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى مناطق ضمن دولة إسرائيل من دون تأثير كبير في مناطق سكن يهودية حالية، وذلك بالاعتماد على دراسة ديموغرافية وجغرافية مفصلة.

(١٥٥) قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (الدورة ٣)، ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨.

(١٥٦) المصدر نفسه، الأقسام ٧ و٨ و٩.

(١٥٧) يؤيد هذا الموقف تدمر (Tadmor)، الذي يرى، مثلاً، أن القرار رقم ١٩٤ يرتكز على اعتبارات معنوية وقانون أعراف دولي، وبالتالي هو «استشاري بالطبيعة وغير ملزم قانونياً». مقتبس في:

Zureik, op. cit., p. 39.

(١٥٨) Ibid., p. 40.

(١٥٩) Lee, op. cit., pp. 543-544.

(١٦٠) قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧.

(١٦١) Benvenisti and Zamir, «Private Claims to Property Rights in the Future Israeli-Palestinian Settlement,» *American Journal of International Law*, p. 327.

(١٦٢) تاكنبرغ، مقتبس في: Zureik, op. cit.

(١٦٣) وثيقة الأمم المتحدة A/9631.

(١٦٤) Radley, «The Palestinian Refugees,» p. 601.

(١٦٥) Peretz, *Palestinians, Refugees and the Middle East Peace Process*, op. cit., p. 70.

(١٦٦) ورقة عمل أعدتها السكرتاريا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩، وثيقة الأمم المتحدة، A/AC. 25W. 81/Rev. 2 (Annexe II).

(١٦٧) Zureik, op. cit., p. 31.

(١٦٨) نظراً إلى أن هؤلاء اللاجئين كانوا خارج الأراضي التي أصبحت دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨، لكنهم

شُملوا داخل الأراضي التي طالبت بها إسرائيل بعد احتلال الجزء الشرقي للقدس سنة ١٩٦٧، فقد استمر بعضهم في الحصول على خدمات الأونروا، وخصوصاً الذين يقطنون في مخيم شعفاط للاجئين داخل حدود المدينة. وهؤلاء اللاجئون في معظمهم مقيمون بدولة إسرائيل وليسوا مواطنين. ومن غير الواضح ما إذا كانوا يقعون تحت حماية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو أي مواثيق أُخرى؛ إذ إن هؤلاء في معظمهم ليسوا مواطنين في إسرائيل أو في أي دولة أُخرى، بينما بعضهم ربما كان غير مسجل لدى الأونروا، الأمر الذي يجعلهم مستثنين من التغطية في ظل مواثيق متصلة باللاجئين.

(١٦٩) Zureik, op. cit., p. 6.

(١٧٠) Guy S. Goodwin Gill, «The Rights of Refugees and Stateless Persons: Problems and the Need for International Measures for Protection,» Paper submitted for the World Congress on Human Rights, New Delhi, India (10-15 December 1990),

مقتبس في: Elmadad, op. cit.

(١٧١) Zureik, op. cit., p. 6;

قرار الجمعية العامة 2200A (الدورة ٢١) 21 UN GAOR Supp. (no. 16) at 52، وثيقة الأمم المتحدة A/6316 (1966), 999 UNTS 171. أنظر مثلاً:

Arzt and Zughaib, op. cit., p. 1441; Lapidoth, «The Right of Return in International Law,» *Israel Yearbook of Human Rights*, 16 (1986).

(١٧٢) *The Refugee Issue*, p. 10.

(١٧٣) بالنسبة إلى المجلس، الأشخاص المهجَّرون هم «أشخاص أُجبروا على الفرار من منازلهم بأعداد كثيرة فجأة أو على نحو غير متوقع، نتيجة صراعات مسلحة، وصراع داخلي، وانتهاك منتظم لحقوق الإنسان، وكوارث طبيعية أو من صنع الإنسان، وهم ضمن أراضي بلدهم.»

Report on Refugees, Displaced Persons and Returnees;

وثيقة الأمم المتحدة E/1991/Add. 1، أعدها ج. كوينود للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، مقتبس في:

Deng, «The International Protection of the Internally Displaced,» *International Journal of Refugee Law*, 1995, p. 76.

على أي حال، يشير لوك لي إلى أن اللاجئين فقط، خلافاً للمهجرين، يستحقون حماية دولية منظمة ومساعدة في ظل مواثيق دولية موجودة.

Lee, «Internally Displaced Persons and Refugees,» *Journal of Refugee Studies*, vol. 9, no. 1 (1996), p. 27.

(١٧٤) لتحليل قانون الجنسية لسنة ١٩٥٢، أنظر مثلاً:

Kretzmer, op. cit., pp. 35-48.

(١٧٥) بموجب القسم ٢ من قانون الجنسية، يستطيع جميع العوليم [المهاجرين اليهود] اكتساب المواطنة الإسرائيلية في ظل قانون العودة.

(١٧٦) القسم ٣أ، تعديل سنة ١٩٨٠ لقانون الجنسية.

(١٧٧) Hurst Hannum, *The Right to Leave and Return in International Law and Practice*, p. 108,

مقتبس في:

Arzt & Zughaib, op. cit., p. 1444; Benvenisti and Zamir, op. cit., p. 324; Lapidoth, op. cit., p. 103; Radley, op. cit., pp. 612-613.

سُمح لنحو ٩٠٠ لاجئ فلسطيني بجمع شملهم مع عائلاتهم خلال العامين الأولين بعد إنشاء دولة إسرائيل. وثيقة الأمم المتحدة ١٢٥٥/١.

(١٧٨) قرار الجمعية العامة 217A (الدورة ٣)، وثيقة الأمم المتحدة A/810, at 71 (1948).

(١٧٩) *The Refugee Issue*, p. 8.

(١٨٠) Antonio Cassese, «Some Legal Observations on the Palestinian Right to Self-Determination,» *The Oxford International Review*, vol. 4, no. 1 (1993), p. 12,

مقتبس في: Zureik, op. cit., p. 53.

(١٨١) Hannum, op. cit., p. 58, quoting *The Right to Leave and to Return: Papers and Recommendations of the International Colloquium Held in Uppsala, Sweden*, Karl Vasak and Sidney Liskofsky, eds. (1976), p. 343,

مقتبس في: Arzt and Zughaib, op. cit., p. 1445.

(١٨٢) Arzt and Zughaib, op. cit., p. 1445.

(١٨٣) الإطار العام لهذا الاتجاه هو أنه في حين تعترف الدولة الإسرائيلية بحق العودة، يبقى هذا مقيداً في مناطق داخل دولة فلسطينية، في ظل حل يشتمل على دولتين، وبمعزل عن عودة رمزية صغيرة إلى مناطق داخل إسرائيل. أنظر مثلاً: أفكار شلومو غازيت ورشيد الخالدي المذكورين على التوالي في:

Zureik, op. cit., pp. 40, 49.

(١٨٤) ملاحظات بعثة إسرائيل بشأن النقاط التي أثارها تصريح رئيس لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١، وثيقة الأمم المتحدة A/1985. يتضمن هذا المواثيق المذكورة أعلاه، أنظر الحاشية ١٤٩ أعلاه.

(١٨٥) United Nations Charter, June 26, 1945, 59 Stat. 1031, T. S. 993, 3 Bevans 1153.

(١٨٦) لهذا السبب تحتفظ جميع الدول، تقريباً، بقنصليات في القدس إضافة إلى ممثلين على مستوى السفراء في تل أبيب.

(١٨٧) يشترط البند ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة على أن «لا ترحّل دولة الاحتلال أو تنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها»؛ اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب، 75 U.N.T.S., 287. قد يكون تطبيق هذه الاتفاقية صعباً من الناحية الفنية كونها لم تكن نافذة المفعول خلال حرب ١٩٤٨.

(١٨٨) Blum, «The Juridical Status of East Jerusalem,» p. xxv.

(١٨٩) Article II (2), Hashemite Jordan Kingdom - Israel: General Armistice Agreement, 3 April 1949, UNTS 1949, vol. 42, no. 656, pp. 304-320, in: Lapidoth and Hirsch, eds., *The Jerusalem Question and its Resolution*, p. 34.

(١٩٠) القانون الأساسي لسنة ١٩٨٠: القدس،

Laws of the State of Israel, vol. 34, 5740-1979/1980, p. 209

إعادة طباعة في: Lapidoth and Hirsch, op. cit., p. 322.

إذاعة راديو إسرائيل، ٢٨ تموز/يوليو ١٩٨٠، تسجيل النص في FBIS، ٢٩ تموز/يوليو ١٩٨٠، مقتبس في: Lustick, «The Fetish of Jerusalem,» p. 156.

(١٩١) مقتبس في:

Beyani, «State Responsibility for the Prevention and Resolution of Forced Population Displacements in International law,» *International Journal of Refugee Law*, Special Issue, 1995, p. 137.

يعتبر اتحاد القانون الدولي، الذي تأسس سنة ١٨٧٣، المنظمة الخاصة غير الحكومية الرائدة المكرسة لتطوير القانون الدولي.

(١٩٢) أنظر الحاشية ١٥٥ أعلاه.

(١٩٣) Lee, «The Right to Compensation,» op. cit., pp. 534-535.

«النقطة المهمة هي القبول بوقوع الأضرار في الحالات التي ربما يصعب فيها تعليل القرار، استناداً إلى خرق ظالم أو تدخل باتفاق صريح.»

(١٩٤) Arzt, op. cit., p. 71.

(١٩٥) Benvenisti and Zamir, op. cit., pp. 303, 330.

بالنسبة إلى بنفنيستي وزامير، فإن النظرة السائدة في القانون المحلي منذ الحرب العالمية الثانية هي أن على أصحاب الأملاك الأصليين ألاّ يتوقعوا استعادة أملاكهم إلاّ بمقتضى بنود اتفاقيات سلام.

(١٩٦) Morris, «Yosef Weitz and the Transfer Committees,» op. cit., p. 550.

(١٩٧) *Divrai Hakneset*, 3: 139, 150-152, 161-165; 4: 868-870,

مقتبس في: Peretz, *Palestinian Refugee*, op. cit., p. 6.

(١٩٨) لمزيد من التفصيلات عن خطط التمييز الإسرائيلية في القدس، أنظر:

Felner, *A Policy of Discrimination, Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem*.

(١٩٩) لموجز بشأن القضية، أنظر:

Stein, *The Quiet Deportation, Revocation of Residency of East Jerusalem Palestinians*; Tsemel and Gassner, *The Trap is Closing on Palestinian Jerusalemites*.

(٢٠٠) بالاعتماد على الأرقام التي قدمتها الحكومة الإسرائيلية، فإنها صادقت على أقل من ١٠٪ من طلبات جمع شمل العائلات في القدس.

(٢٠١) *Jordan Times*, 2nd March 1998.

(٢٠٢) يجري تحويل بعض هذه الأملاك التي تديرها الكيبوتسات الإسرائيلية لاستخدامها لبناء وحدات سكنية للمهاجرين اليهود. *Ha'aretz* [Internet Edition], 1 February 1998.

(٢٠٣) *Jordan Times*, 4 March 1998;

«هآرتس»، ٢٩/٧/١٩٩٨.

(٢٠٤) *Jerusalem Times*, 31 July 1998.

(٢٠٥) تشمل القوانين التي أقرها الكنيست سنة ١٩٦٧ لضم بلدية القدس الشرقية وأقسام كبيرة من الضفة الغربية:

Law and Administration Ordinance (Amendment No. 11) Law, 5727- 1967, *Laws of the State of Israel*, vol. 21, 5727-1967, p. 75, reprinted Lapidoth and Hirsch, op. cit., p. 167; Municipal Ordinance (Amendment No. 6) Law 5727-1967, pp. 75-76, *Laws of the State of Israel*, vol. 21, 5727-1966/1967, reprinted Ibid., p. 167; and Protection of the Holy Places Law, 5727-1967, p. 76, *Laws of the State of Israel*, vol. 21, 5727-1966/1967, reprinted Ibid., p. 169.

(٢٠٦) Section 5, *Laws of the State of Israel*, vol. 24, 5730-1969/1970, pp. 144-152, reprinted Ibid., pp. 242-251.

(٢٠٧) Benvenisti, op. cit., p. 239.

(٢٠٨) Tamari, «The Future of Palestinian Refugees,» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*, p. 13.

(٢٠٩) Benvenisti and Zamir, op. cit., p. 309.

(٢١٠) Zureik, op. cit., p. 60.

(٢١١) *Ha'aretz* [Internet Edition], 2 August 1998.

(٢١٢) Ibid, 27 April 1998.

(٢١٣) Ibid, 14 July 1998.

(٢١٤) حالات أُخرى جديرة بالمقارنة هي التعويض للهنود الذين طردوا من أوغندا سنة ١٩٧٢، وتعويض الحكومة الصينية للاجئين الصينيين. مقتبس في:

Lee, «The Right to Compensation,» op. cit., p. 356.

أعدت سكرتاريا الأمم المتحدة لائحة بسوابق تاريخية للتعويض في سنة ١٩٥٠.

Historical precedents for restitution of property or payment of compensation to refugees,

ورقة عمل، وثيقة الأمم المتحدة A/AC.25/W.81/Rev.2 (Annexe I). تشمل الحالات الأكثر حداثة للدراسة تلك المتعلقة بلاجئي البوسنة وكوسوفو.

(٢١٥) *Jerusalem Post*, Internet Edition, 22 April 1998.

(٢١٦) Peretz, *Palestinian Refugee Compensation*, op. cit., pp. 12-13.

بحسب شلومو غازيت «استفادت إسرائيل كثيراً من الأملاك العربية التي وقعت تحت سيطرتها، وشكّلت عاملاً مهماً في البنية التحتية التي مكنتها من استيعاب الهجرة اليهودية الجماعية بعد حرب الاستقلال سنة ١٩٤٨.»

Gazit, op. cit., pp. 14-15,

مقتبس في: Zureik, op. cit., p. 36;

أنظر أيضاً: Flapan, *The State of Israel*, op. cit., p. 107.

(٢١٧) Zweig, op. cit., p. 63.

(٢١٨) التقدير بحسب: Abu-Sitta, op. cit.

(٢١٩) بحسب يسرائيل سنغر، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، «إعادة ما كان يملكه، وما كان يخص جماعته أو جماعتها» هي «حق إنساني يستحقه كل إنسان.» شهادة أمام اللجنة الفرعية للمنظمات الدولية وحقوق الإنسان التابعة للجنة الكونغرس للعلاقات الخارجية، ٨ شباط/فبراير ١٩٩٤.

مقتبس في: *Restitution of Jewish Property in Central and East Europe.*

(٢٢٠) أنظر الحاشية ١ أعلاه.

المراجع

A Survey of Palestine. Vols. I, II and Supplement. Reprinted in Full, with Premission from Her Majesty's Stationery office by the Institute for Palestine Studies, Washington D.C., 1991.

Abu Lughod, Janet. «The Demographic Transformation of Palestine,» in *The Transformation of Palestine,* Ibrahim Abu Lughod, ed. Evanston, Ill: Northwestern University, 1971.

Abu Sitta, Salman. *The Feasability of the Right of Return*. ICJ and Cimel Paper, 1997.

——. *The Palestinian Nakba, 1948: Register of Depopulated Localities in Palestine*. London: The Palestinian Return Centre, 1998.

Amiran, David H.K. «The Development of Jerusalem, 1860-1970,» in *Urban Geography of Jerusalem, A Companion Volume to the Atlas of Jerusalem,* David H.K. Amiran, Arie Shachar, Israel Kimhi, eds. Jerusalem: The Hebrew University of Jerusalem, 1973, pp. 20-52.

Arzt, Donna E. *Refugees into Citizens, Palestinians and the End of the Arab-Israeli Conflict*. New York: Council on Foreign Relations, 1997.

Arzt, Donna and Karen Zughaib. «Return to the Negotiated Lands: The Likelihood and Legality of a Population Transfer Between Israel and a Future Palestinian State,» *New York University Journal of International Law and Politics* , vol. 24, no. 4, pp. 1399-1513.

Ben-Gurion, D. *Israel, A Personal History*. Tel Aviv: Sabra Books, 1972.

Benvenisti, Meron. *Jerusalem: The Torn City*. Minneapolis: Israel Typeset Ltd. and the University of Minneapolis, 1976.

—— and Eyal Zamir. «Private Claims to Property Rights in the Future Israeli-

Palestinian Settlement,» *American Journal of International Law*, vol. 89, no. 2 (April 1995).

Beyani, Chaloka. «State Responsibility for the Prevention and Resolution of Forced Population Displacements in International Law,» *International Journal of Refugee Law*, Special Issue (1995).

Blum, Yehuda Zvi. «The Juridical Status of East Jerusalem,» in *Jerusalem-Aspects of Law*, Discussion Paper no. 3, 2nd Rev. Ed., Ora Ahimeir, ed. Jerusalem: The Jerusalem Institute for Israel Studies, 1983.

Brecher, Michael. *Decisions in Israel's Foreign Policy*. London: Oxford University Press, 1974.

——. «Jerusalem: Israel's Political Decisions, 1947-1977,» *Middle East Journal*, vol. xxxii (Winter 1978), pp. 13-24.

Cattan, Henry. *Jerusalem*. London: Croom Helm, 1981.

——. «The Question of Jerusalem,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 7, nos. 2-3 (1985), pp. 131-160.

Cohen, S.B. *Jerusalem: Bridging the Four Walls, A Geographical Perspective*. New York: Herzl Press, 1977.

Deng, Francis M. «The International Protection of the Internally Displaced,» *International Journal of Refugee Law*, Special Issue (1995).

Dumper, Michael. *The Politics of Jerusalem since 1967*. New York: Columbia University Press, 1997.

Elmadad, Khadija. «Appropriate Solutions for the Palestinian Refugees,» Paper presented at the Conference on Promoting Regional Cooperation in the Middle East, Vouliagmeni, Greece (4-8 November 1994).

Feintuch, Yossi. *US Policy on Jerusalem*. New York: Greenwood Press, 1987.

Felner, Eitan. *A Policy of Discrimination, Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem*. Jerusalem: B'Tselem, 1997.

Flapan, Simha. *Zionism and the Palestinians*. London: Croom Helm, 1979.

——. *The State of Israel: Myths and Realities*. London: Croom Helm, 1987.

Galnoor, Itzhak. *The Partition of Palestine: Decision Crossroads in the Zionist Movement*. Albany, New York: State University of New York Press, 1996.

Gazit, Shlomo. *The Palestinian Refugee Problem*. Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies; Tel Aviv University, 1994.

Golan, Arnon. *The New Settlement Map of the Area Abandoned within the State of

Israel during Israel's War of Independence and after (1948-1950). Ph.D. diss. Jerusalem: Hebrew University, 1993.

——. «The Transfer to Jewish Control of Abandoned Arab Lands during the War of Independence,» in *Israel: The First Decade of Independence*, S. Ilan Troen, and Noah Lucas, eds. Albany, New York: State University of New York Press, 1995, pp. 403-440.

Golani, Motti. «Zionism Without Zion: The Jerusalem Question, 1947-1949,» *Journal of Israeli History*, vol. 16, no. 1 (1995), pp. 39-52.

Granott, A. *Agrarian Reform and the Record of Israel*. London: Eyre & Spottiswoode, 1952.

Hadawi, Sami. *Palestine, Loss of a Heritage*. San Antonio, Texas: Naylor Company, 1963.

——. *Palestinian Rights and Losses in 1948*. London: Saqi Books, 1988.

Hudson, Michael. «The Transformation of Jerusalem 1917-1987 AD,» in *Jerusalem in History*, K.J. Asali, ed. New York: Scorpion, 1988, pp. 249-277.

Israel's Foreign Relations, Selected Documents, 1947-1974. vols. 1-2. Meron Medzini, ed. Jerusalem: Israel Minister of Foreign Affairs, Internet Edition.

Jiryis, S. «The Legal Structure for the Expropriation and Absorption of Arab Lands in Israel,» *Journal of Palestine Studies*, vol. II, no. 4 (Summer 1973), pp. 82-104.

——. *The Arabs in Israel*. New York: Monthly Review Press, 1976.

Joseph, Dov. *The Faithful City, The Siege of Jerusalem, 1948*. New York: Simon and Schuster, 1960.

Kark, Ruth. «Planning, Housing and Land Policy 1948-1952: The Formation of Concepts and Governmental Frameworks,» in *Israel: The First Decade of Independence*, S. Ilan Troen and Noah Lucas, eds. Albany, New York: State University of New York Press, 1995, pp. 461-494.

Kellerman, Aharon. *Society and Settlement, Jewish Land of Israel in the Twentieth Century*. New York: State University of New York Press, 1996.

Kershner, Isabel. «The West Jerusalem File,» *The Jerusalem Report* (2 November 1995), pp. 24-27.

Khalidi, Walid. *All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948*. Washington D.C.: The Institute for Palestine Studies, 1988.

Kimmerling, Baruch. «Sovereignty, Ownership and 'Presence' in the Jewish-Arab Territorial Conflict, The Case of Bir'im and Ikrit,» *Comparative Political Studies*, vol. 10, no. 2 (July 1977), pp. 155-173.

——. *A Conceptual Framework for the Analysis of Behavior in a Territorial Conflict: The Generalization of the Israeli Case*. Jerusalem: The Leonard Davis Institute for International Relations, 1979.

Kretzmer, David. *The Legal Status of the Arabs in Israel*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1990.

Kubursi, Atif. *Palestinian Losses in 1948: The Quest for Precision*. Information Paper Number 6. Washington D.C.: The Center for Policy Analysis on Palestine, 1996.

Lapidoth, Ruth. «The Right of Return in International Law, with Special Reference to the Palestinian Refugees,» *Israel Yearbook of Human Rights* 16 (1986).

—— and Moshe Hirsch, eds. *The Jerusalem Question and its Resolution: Selected Documents*. Dordrecht: Martinus Nijhoff Publishers, 1995.

Laws of the State of Israel. Authorized Translation from the Hebrew. vol. 1 Ordinances, 5708-1948.

——. Authorized Translation from the Hebrew. vol. 4, 5710-1949/1950.

Lee, Luke T. «The Right to Compensation,» *American Journal of International Law*, vol. 80, no. 3 (1986), pp. 532-567.

——. «Internally Displaced Persons and Refugees, Towards a Legal Synthesis,» *Journal of Refugee Studies*, vol. 9, no. 1 (1996).

Lehn, Walter. *The Jewish National Fund*. London: Kegan Paul International, 1988.

Lustick, Ian. «The Fetish of Jerusalem: A Hegemonic Analysis,» in *Israel in Comparative Perspective: Challenging the Conventional Widsom*, Michael N. Barnett, ed. New York: State University of New York Press, 1996, pp. 143-172.

Masalha, Nur. *Israeli Plans to Resettle the Palestinian Refugees 1948-1972*. Ramallah: Palestinian Diaspora and Refugee Centre–SHAML, 1996.

Mattar, Ibrahim. «To Whom Does Jerusalem Belong?» in *Jerusalem*. Washington D.C.: The Center for Policy Analysis on Palestine, 1993, pp. 7-17.

Morris, Benny. «Yosef Weitz and the Transfer Committees 1948-1949,» *Middle Eastern Studies*, vol. 22, no. 4 (1986), pp. 522-561.

——. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

——. «The Origins of the Palestinian Refugee Problem,» in *New Perspectives on Israeli History, The Early Years of the State*, Laurence J. Silberstein, ed. New York: New York University Press, 1991, pp. 42-55.

Peretz, Don. *Israel and the Palestine Arabs*. Washington D.C.: The Middle East Institute, 1959.

——. *Palestinians, Refugees and the Middle East Peace Process*. Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1993.

——. *Palestinian Refugee Compensation*. Washington D.C.: The Center for Policy Analysis on Palestine, 1995.

Radley, K.R. «The Palestinian Refugees: The Right to Return in International Law,» 72 *AJIL*, 1978, pp. 582-614.

Restitution of Jewish Property in Central and East Europe, Policy Dispatch, no. 8. Jerusalem: World Jewish Congress.

Rowley, Gwyn. «The Land Problem in Israel,» in *Political Studies From Spatial Perspectives, Anglo-American Essays on Political Geography*, Alan D. Burnett and Peter J. Taylor, eds. London: John Wiley & Sons, 1981, pp. 443-465.

Sachar, Howard M. *A History of Israel, From the Rise of Zionism to Our Time*. New York: Alfred A. Knopf, 1982.

Schmelz, U.O. «The Evolution of Jerusalem's Population,» in *Urban Geography of Jerusalem, A Companion Volume to the Atlas of Jerusalem*, David H.K. Amiran, Arie Shachar, Israel Kimhi, eds. Jerusalem: The Hebrew University of Jerusalem, 1973, pp. 53-75.

Segev, Tom. *1949: The First Israelis*. New York: The Free Press, 1986.

Stein, Yael. *The Quiet Deportation, Revocation of Residency of East Jerusalem Palestinians*. Jerusalem: B'Tselem, 1997.

Tadmor, Yoav. «The Palestinian Refugees of 1948: The Right to Compensation and Return,» *Temple International Law Journal* , vol. 8, no. 2 (1994).

Talmon, Shemaryahu. «The Biblical Concept of Jerusalem,» in *Jerusalem*, Msgr. John M. Oesterreicher and Anne Sinai, eds. New York: The John Day Company, 1974, pp. 189-210.

Tamari, Salim. «The Future of Palestinian Refugees in the Peace Negotiations,» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*. vol. ii, no. 4

(Autumn 1995), pp. 8-14.

The Refugee Issue, Background Paper. Jerusalem: Government Printer.

Tsemel, Lea and Ingrid Jaradat Gassner. *The Trap is Closing on Palestinian Jerusalemites, Israel's Demographic Policies in East Jerusalem from the 1967 Annexation to the Eve of the Final Status Negotiations*. Jerusalem: Alternative Information Center, 1996.

Zureik, Elia. *Palestinian Refugees and the Peace Process*. Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1996.

——. *Palestinian Refugees and the New World Order*. Paper presented at the LAW Conference, 7-10 June, 1998.

Zweig, Ronald W. «Restitution of Property and Refugee Rehabilitation: Two Case Studies,» *Journal of Refugee Studies,* vol. 6, no.1/4 (1993), pp. 56-64.

صحف ودوريات

Agence-France Presse

Ha'aretz

Jerusalem Post, International Edition

Kol Ha'ir

Middle East International

New York Times

The Jerusalem Report

The Jerusalem Times

The Jordan Times

United Press International

وثائق الأمم المتحدة (مختارة)

الفصل الثامن

توثيق الأملاك العربية في القدس الغربية

(أ) مُشكلاتُ التوثيق:
الدِّراسَة الاستطلاعيَّة لجمعيَّةِ الدِّراسَاتِ العَربيَّة[1]

أحمَدُجَاد الله وَ خَليل تفكجي

غدا توثيق الأملاك العربية في القدس الغربية قضية ملحة عقب مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو اللذين تركا قضايا اللاجئين وحق العودة والمستعمرات والقدس لمفاوضات المرحلة النهائية. وبما أن هذه القضايا المعقدة تتطلب بحثاً وتوثيقاً مهمين، فقد تابعت إسرائيل سياساتها في تهويد القدس، وذلك عن طريق طرد سكان المدينة الفلسطينيين وتوسيع المستعمرات. وظهرت أيضاً مزاعم جديدة تتعلق بملكية اليهود لعقارات وأراض في القدس الشرقية (البلدة القديمة وسلوان قبل سنة ١٩٤٨).

نتيجة هذه التطورات، بدأت جمعية الدراسات العربية توثيق الأملاك العربية في القدس الغربية وإجراء بحث عنها. وجمع فريق البحث معلومات تتعلق بمواقع الأملاك ونوعية المباني وتقويم الأملاك كما كانت قبل حرب ١٩٤٨. وجُمعت معلومات إضافية متصلة بالوضع الحالي للملكية (أي إذا كان البناء قد هدم، وفي حال الإيجاب ماذا حل مكانه).

وقد واجه فريق البحث الكثير من الصعوبات والعوائق؛ فقد بدئ بالدراسة بعد نحو خمسين عاماً من تشتت العرب الفلسطينيين من القدس الغربية وفقدان أملاكهم. وعلى مدى نصف قرن، غلّف الصمت والغموض موضوع عرب القدس وأملاكهم. وفي هذا الصدد، فإن عمل سامي هداوي هو الاستثناء.[2] كان هداوي رئيس قسم المساحة في دائرة الأراضي خلال الانتداب البريطاني على فلسطين. وبمساعدة من فرانك جارفيس، خبير الأراضي البريطاني الذي انضم إلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين سنة ١٩٥٦، وبتفويض من تلك اللجنة، قام هداوي وجارفيس (بين سنتي ١٩٥٢ و١٩٦٤) بمسح لجميع أملاك العرب في المناطق التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية، بما فيها الأملاك في القدس الغربية.[3] وأصدر هداوي في سنة ١٩٥٨ خريطة (أعيدت طباعتها في هذا الكتاب) تفصّل نتائج المسح وتميز الأملاك العربية من الأملاك اليهودية. وأُودعت دراسة لجنة التوفيق محفوظات الأمم المتحدة في نيويورك، وباستثناء حكومات الأفرقاء الإقليميين، لم تكن هذه

الدراسة متاحة للعامة.

في ضوء هذه الخلفية، بدأت جمعية الدراسات العربية في القدس جمع المعلومات من عائلات القدس التي فقدت أملاكها وواصلت العيش في فلسطين. واكتشف فريق الدراسة أن الكثيرين من الملاّك الأصليين توفوا، لكن الوثائق التي تثبت الملكية حفظها أفراد العائلة الأصغر سناً. غير أن الكثير من العائلات لم يمتلك وثائق كهذه. فثمة عائلات فقد أفرادها أوراقهم خلال عملية النزوح والنفي. وثمة آخرون لم يأخذوا وثائقهم معهم خلال الحرب لاعتقادهم أنهم سيعودون إلى منازلهم قريباً، وعندما أدركوا أن الوضع يتدهور، حاول الكثيرون منهم العودة إلى منازلهم لاسترداد الوثائق والأموال، وقُتل بعضهم خلال محاولته تلك.

كما وجد فريق الدراسة أن كثيرين من الملاّك لم تكن في حيازتهم وثائق، وأنهم حاولوا الحصول على نسخ عنها من دائرة تسجيل الأراضي في إسرائيل (الطابو). لكن هذه الدائرة أصبحت لاحقاً مغلقة أمامهم عندما اكتشفت السلطات الإسرائيلية أن الملاّك العرب الأصليين يحاولون الحصول على صكوك لإثبات حقهم في الملكية. وفي الوقت نفسه، بدأت مجموعة الوثائق التي تحدد أملاك العرب تختفي عن رفوف مكتبة الجامعة العبرية [الوطنية]. وتعرّض فريق البحث أيضاً لانتقادات عنيفة من مصادر فلسطينية لعدم التعامل مع هذه القضية في وقت أبكر، عندما كان الملاّك الأصليون في القدس الغربية ما زالوا أحياء، وقبل تدمير مبانيهم خلال الأعوام الخمسة الأخيرة.

تعتبر نتائج هذه الدراسة المستمرة بحثاً أولياً للأملاك العربية التي صادرتها إسرائيل في القدس الغربية. وقد انتقلت ملكية هذه الأملاك لاحقاً من القيّم على أملاك الغائبين إلى دولة إسرائيل وإلى ملاّك أفراد. وفُتح ملف التوثيق بعد أن استطاع فريق البحث تحديد الملاّك والاتصال بهم وبعائلاتهم وجيرانهم. وحُصرت أغلبية عمليات التوثيق بالملاّك الذين ما زالوا يقيمون بفلسطين. لكن العدد الأكبر من هؤلاء الملاّك من القدس الغربية يقيم اليوم خارج فلسطين. ويتألف الملاّك من القدس الغربية المقيمون بالخارج، في المقام الأول، من أشخاص يعملون في مهن إدارية وتجارية، وقد استقروا ببلاد عربية، ولا سيما في الخليج الذي كان يحتاج إلى مهارات عالية. والكثير من هذه العائلات هو أصلاً من سكان الأردن، مثل عائلتي بشارات وحلش، أو لبنان، مثل عائلتي سماحة وحداد. وقد هاجرت عائلات أُخرى إلى بلاد عربية أُخرى للانضمام إلى أفراد من العائلة هاجروا في وقت أسبق، مثل عائلات كلبيان وحنوش وكتانة ومينا ومالكيان. وقد فقدت هذه الفئة جميع الصلات بالبلد الأم. وكان من المفترض، بعد توثيق الملاّك داخل فلسطين، أن يبدأ الفريق

توثيق الملاّك خارجها، لكن صعوبة الوصول إليهم والافتقار إلى الموارد أجّلا هذه العملية إلى أجل غير مسمى.

اكتشف فريق البحث أن الكثير من الأملاك في القدس الغربية كانت إمّا أوقافاً إسلامية وإمّا أوقافاً مسيحية. وقد أظهرت إدارة الوقف الإسلامي كل تعاون فيما يتعلق بطلبات فريق البحث الذي وجد أن وثائق هذه الأملاك كانت مبعثرة وسيئة التنظيم، وبحاجة إلى الكثير من الجهد والمال لتصنيفها. وبقيت أغلبية أملاك الوقف المسيحي وأملاك الكنيسة سليمة. وجُمعت المعلومات بشأن تلك الأملاك من الطابو وعقود الإيجار، وعند عدم توفر سجلات الطابو استُعملت إيصالات الضرائب.

مجال عملية التوثيق وطبيعتها

شملت دراسة الجمعية للأملاك العربية في القدس الغربية الضواحي العربية داخل حدود القدس البلدية لسنة ١٩٤٨، وضمت البقعة الفوقا والبقعة التحتا والطالبية وماميلا والنبي داود والقطمون والشيخ بدر والمصرارة وجورة العناب وباب الخليل والكولونية الألمانية والكولونية اليونانية. وضمت أيضاً الضواحي اليهودية مثل روميما ورحافيا وتالبيوت وسانهدريا ومونتفيوري وميكور حاييم.

أدت عدة عوامل إلى انتشار الأبنية جنوبي غربي القدس خارج أسوار البلدة القديمة؛ فالاكتظاظ الذي اقترن بالنمو السكاني الطبيعي دفع السكان إلى التفكير في الانتقال إلى الضواحي الجديدة. وقد خلق تأسيس المهاجرين الألمان للكولونية الألمانية في جوار البقعة سنة ١٧٧٣ أوضاعاً جديدة حفزت الناس على الانتقال إلى خارج الأسوار. كما ساعد على نمو القدس خارج الأسوار إنشاء خط سكة حديد بين القدس ويافا، بالإضافة إلى بناء مخفر للشرطة لحماية الخط الذي يمر عبر مناطق قليلة السكان في البقعة وبيت صفافا والمالحة. وعمد الفلسطينيون الذين تلقوا علومهم في مدارس الإرساليات الخاصة وفي الخارج إلى بناء منازل حديثة تجمع بين المواصفات الأوروبية والمواصفات العربية التقليدية للعمارة، وتأثروا بصورة خاصة بعمارة جمعية الهيكليين الألمانية في الأراضي المقدسة. وكانت الضواحي الغربية مرغوباً فيها جداً، كونها توفر فسحات مكشوفة وهواء نقياً مقارنة بالبلدة القديمة المزدحمة.

إن مسح الأملاك الذي قامت به جمعية الدراسات العربية يشير بوضوح إلى أن العائلات الفلسطينية التي انتقلت إلى الضواحي الغربية مع حلول القرن العشرين، كانت بصورة أساسية من الطبقتين الثرية والوسطى. وتواصل النشاط العمراني الكثيف

بكامل زخمه خلال الحربين العالميتين، شاملاً الأراضي التي تملكها الأوقاف المسيحية والإسلامية وبلدية القدس. وامتدت المناطق التجارية من باب الخليل وصولاً إلى الشمال الغربي (شارع يافا)، في حين تأسست في ماميلا والشماعة المجاورتين مشاريع للصناعة الخفيفة والخدمات.

(ب) مُلاحَظاتٌ بشأن سجلّ المُلّاك في مَدينَةِ القدس الغربيّةِ سَنة ١٩٤٨ للجنةِ التوفيق التابعةِ للأمم المتحدة والخاصّة بفلسطين

سلمان أبو ستّة *

في سنة ١٩٤٨ وما قبل، كانت القدس محور نشاط فلسطين الديني والسياسي والثقافي. وقد تألف سكانها من عائلات فلسطينية عريقة النسب، ورهبانيات دينية فلسطينية وأجنبية، وحجاج من جميع المِلل استقروا بالقدس عبر العصور وعاشوا فيها.

وقد شيدت الطبقة الأكثر ثراء منازل رائعة في الضواحي الغربية للمدينة. ومن الناحية المادية، فإن قيمة الأراضي والمباني في القدس الغربية، كعقارات وأملاك ثابتة، تفوق قيمتها كثيراً أي مدينة فلسطينية مقارنة بحجمها. وعندما احتلتها القوات اليهودية سنة ١٩٤٨، حُمِّلت عشرات الشاحنات بأملاك منقولة نُهبت من منازل فلسطينية. وقد استمر النهب حتى نهاية سنة ١٩٤٨، أي لمدة ستة أشهر على أقل تقدير. فكُدست المفروشات والملابس والسجاد والمكتبات والأعمال الفنية والجواهر، وحتى الأبواب والنوافذ، عالياً في شاحنات وصلت في نهاية المطاف إلى أيدي ضباط في المراتب العليا وقادة مباي (أنظر كتابات توم سيغف). وعلى نحو سريع، تلا ذلك اندفاع محموم لاختيار أفضل المنازل الفلسطينية واحتلالها. وحتى اليوم، فإن أعلى الأسعار هي للمنازل الفلسطينية، أو كما يسميها الإسرائيليون «البيوت العربية».

كان مصير الأراضي والأملاك غير المنقولة أفضل لحسن الحظ. وقد وثّق عمل لجنة التوفيق، المذكور في مكان آخر من هذا الكتاب، هذه الأملاك توثيقاً جيداً.

الملكية الفلسطينية للأراضي

في سنة ١٩٤٨، احتلت إسرائيل ٢٧٢,٧٣٥ دونماً من قضاء القدس،

---

* المؤلف، وهو باحث في شؤون اللاجئين الفلسطينيين، دُعِي من قِبل المحرر إلى تقديم هذا الملخص كمساهمة في هذا الكتاب.

واستطاعت إخلاء ٣٩ موقعاً من سكانها، بما فيها القدس الغربية. ويقدم الجدول (١) ٢٤ بنداً من المعلومات عن هذه المواقع وسكانها الذين انتُزعت منهم أملاكهم، وهي معلومات مستمدة من «سجل النكبة» الذي يقدم المعلومات نفسها عن ٥٣١ موقعاً مهجَّراً في فلسطين، التي احتُلت في إبان حرب ١٩٤٨. وكان قضاء القدس مؤلفاً من ٦٦ قرية عربية و٨ مستعمرات يهودية في سنة ١٩٤٨. وقد امتلك العرب الفلسطينيون ٨٤٪ من أراضي القضاء واليهود ٢٪. وكان الباقي أراضي حكومية أو ملكاً للإرساليات المسيحية. وشكل السكان العرب ٦٢٪ واليهود ٣٨٪.

وفي سنة ١٩٤٧، شملت الحدود البلدية للقدس ١٩,٣٣١ دونماً قسمت عقب القتال في سنتي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ على النحو التالي:

المساحة في الضفة الغربية (القدس الشرقية)	٢٢٢٠ دونماً (١١,٤٨٪)
المساحة التي احتلتها إسرائيل (القدس الغربية)	١٦,٢٦١ دونماً (٨٤,١٢٪)
منها:	
ملك للعرب	٥٤٧٨ دونماً (٣٣,٦٩٪)
ملك لليهود	٤٨٨٥ دونماً (٣٠,٠٤٪)
إرساليات مسيحية	٢٤٧٣ دونماً (١٥,٢١٪)
أراضي بلدية	٤٠٢ دونم (٢,٤٧٪)
طرقات وسكك حديد	٣٠٢٣ دونماً (١٨,٥٩٪)
منطقة حرام وللأمم المتحدة	٨٥٠ دونماً (٤,٤٪)
المجموع	١٩,٣٣١ دونماً (١٠٠٪)

في سنة ١٩٦٤، قدم فرانك جارفيس، خبير الأراضي، تقريره إلى لجنة التوفيق (أنظر: A/AC.25/W.84 of 28 April 1964). واحتوى التقرير تقويماً لأملاك اللاجئين الفلسطينيين التي استولت إسرائيل عليها. لكن التقويم النقدي فيه قديم العهد وبخّس من قيمة الأراضي في الوقت نفسه، غير أن أهميته تكمن في إدراجه سجل الملاّك الذي يعتمد على سجل سند الملكية، أي سجلات الأراضي التي كانت تحتفظ بها حكومة الانتداب، وعلى سجلات أُخرى. وجمع جارفيس ٤٥٠,٠٠٠ بطاقة، تخص كل منها مالكاً، سُجلت فيها ملكيته في جميع الأحواض والقسائم الواقعة ضمن الحدود الإدارية للبلدة أو المدينة الواحدة. وهكذا تُظهر كل بطاقة مجمل أملاك المالك الواحد ضمن أراضي القرية أو المدينة، بينما تظهر أملاكه في قرية أو مدينة أُخرى في بطاقة أُخرى.

لا تغطي سجلات جارفيس جميع الأراضي التي فقدها اللاجئون. ويسجل جارفيس الملكية في الأراضي التي سُويت فيها حقوق الملكية وبعض الأراضي التي لم تسوَّ حقوق ملكيتها. وتعني الأراضي التي سُويت حقوق ملكيتها تلك التي ثُبِّتت في خرائط المساحة. وخلال ٢٨ عاماً من الانتداب، تمكنت حكومة الانتداب من مطابقة السجلات لنحو ٤,٨٧٦,٦٩٥ دونماً قبل تركها فلسطين سنة ١٩٤٨، مخلفة ١٣,٧٦٦,٠٠٠ دونم من دون أن تسوي حقوق ملكيتها، من مجموع ١٨,٦٤٣,٠٠٠ دونم من الأراضي هي أملاك اللاجئين والفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل. ويوجد نحو ١٢,٥٧٧,٠٠٠ دونم من الأراضي التي لم تسوَّ حقوق ملكيتها في قضاء بئر السبع، وهي مملوكة بحكم العرف والعادة مثل أقسام أُخرى في فلسطين.

وتغطي السجلات الأملاك الفلسطينية (غير اليهودية). إضافة إلى عدم تسجيل أقسام كبيرة من فلسطين، هناك عدة مشكلات ونواقص في سجلات جارفيس. ومع ذلك، تبقى هذه السجلات الأكثر أهمية وتفصيلاً لملكية الأراضي الفلسطينية في أكثر الأماكن كثافة سكانية سنة ١٩٤٨. وتغطي سجلات الأراضي الأصلية التي تحتفظ بها حكومة الانتداب مساحات أكبر من تلك التي لجارفيس، وهذه السجلات متوفرة لكن الكثير منها غير مقروء.

في المحصلة، فإن أفضل طريقة لتقدير الملكية الفلسطينية هي حصر الملكية اليهودية من المساحة العامة لفلسطين؛ فالسجلات اليهودية تنزع إلى أن تكون كاملة بسبب توق المهاجرين الصهيونيين الجدد إلى إثبات ملكيتهم، عادة بواسطة صكوك بيع مسجلة لدى الحكومة: لا شيء من هذه الأرض موروث البتة، وأغلبها كان ملكاً لهيئات استعمارية. وهذه السجلات اليهودية، في حد ذاتها، كاملة. ويجب الإشارة إلى وجود فارق واضح بين الأراضي تحت السيطرة اليهودية والأراضي ذات الملكية اليهودية. وتشمل الأولى أراضي امتياز، وهي أراض مَنحت الحكومة حق الانتفاع بها، وتعود عند انتهاء مدة الامتياز إلى الحكومة أو إلى أهل البلد عند منح الامتياز. ولليهود حصص في الأراضي التي يملكها الفلسطينيون، لكن نسبتها صغيرة عادة، ولو لم يكن الأمر كذلك، لكان تسجيلها لدى اليهود كاملاً. والأراضي المشتركة غير مسجلة في معظمها لدى الحكومة ومعترف بها فقط بواسطة اتفاق مع البائعين، وهو ما يجعل صحة البيع وقانونيته موضع شك. مثلاً، بحسب السجلات الحكومية، هنالك فقط ٦٠,٠٠٠ دونم من الأراضي اليهودية مسجلة في بئر السبع (ضمن مساحة إجمالية تفوق ١٢ مليون دونم)، في حين أن المساحة في السجلات اليهودية أكبر عدة مرات.

وصف السجلات

الجدول ١ نموذج عن سجلات لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين التي وضعها جارفيس للقدس المدينية. والعمود الأول (الرقم) هو مرجعنا. وتورد الأعمدة التالية الاسم ورقمي الحوض والقسيمة والمساحة بالدونم وفئة الضريبة وحصة المالك في قطعة الأرض، على التوالي. وتحت بند الفئة الضريبية فإن ب = بناء، أ = أرض، أو يضع أحياناً «بيت ملك». ومجموع عمود «المساحة» أكبر من الملكية الفلسطينية في القرية أو المدينة، وبالتالي فإن مساحة الملكية الصحيحة هي مجموع عمود «المساحة» مضروباً بعمود «الحصة».

وقد عدّد السجل الكامل للأملاك الفلسطينية في القدس الغربية المدينية ٢٩٧٣ مالكاً بحسب التسلسل الأبجدي للاسم الأول للمالك. وعدد قليل من الأسماء غير مسجل بسبب عدم وضوحها في السجل الأصلي. ولأن جارفيس لم يتبع نظاماً واضحاً في نقل الأسماء العربية إلى الحرف اللاتيني، سُجلت الأسماء العربية بصور متعددة، مثلاً كتن (الذي يبدأ مرة بالحرف اللاتيني C ومرة أُخرى بالحرف K) أو خوري (الذي يُكتب Khouri وKhuri). ويمكن تحديد موقع كل قطعة أرض بالاستعانة بالخرائط التي تظهر فيها القسائم والأحواض. وفي الوقت الحاضر، تحتفظ إدارة الأراضي الإسرائيلية بجميع سجلات اللاجئين (والأراضي) نيابة عن القيِّم على أملاك الغائبين.

الملكية الفلسطينية في القدس الغربية

تبلغ المساحة الإجمالية للقسم الذي تسيطر عليه إسرائيل من القدس (سنة ١٩٤٨) ١٦,٢٦١ دونماً، منها ١١,٣٧٦ دونماً (٧٠٪) يملكها غير اليهود. وتضم هذه ٥٤٧٨ دونماً هي أملاك الأفراد العرب والأراضي المشتركة، في حين يسجل جارفيس ٤٩٧٦ دونماً كأملاك للعرب في القدس الغربية.

من غير الممكن ربط هذه الأرقام بدقة بسجلات جارفيس، الذي أقر بأن سجلاته غير كاملة. ويحتوي سجل القدس الغربية على ٢٩٧٣ مالكاً (بطاقة). ويمكن أن يكون لأي مالك أكثر من ملك واحد، الأمر الذي جعل مجمل التدوينات ٨٠٢١ تدويناً، أي بمعدل أقل من ثلاثة أملاك للمالك الواحد. ويشير السجل إلى الحوض والقسيمة ومساحة كل ملك، ويغفل كلياً أي تفصيلات أُخرى. وبما أن كل ملك يمكن أن يعود لأكثر من مالك واحد، فمن الضروري معرفة حصة كل مالك في ملك

محدد. ومن ٨٠٢١ تدويناً، سُجِّلت الحصص في ٦٤٠٣ حالات (٨٠٪)، بينما سُجِّلت ٩١٠ حالات «لا أحد»، التي لم يُعرف ما المقصود بها. وسُجلت ٢٦ حالة «X» تعود الأرض فيها لورثة كثيرين، ويترك هذا ٣٥٨ حالة غير معروفة، في حين تُركت ٣٢٤ حالة خالية.

تبلغ المساحة الإجمالية لقسائم الأراضي المدونة (مجموع عمود «المساحة») ١٢,٠٨٧,٣ دونماً، وهي تقريباً مساحة الأراضي غير اليهودية، على الرغم من عدم وجود أي رابط بين الاثنتين. وإذا اعتبرت حصة «لا أحد» تساوي واحداً، فإن مجموع الأملاك للملاّك المدرجين هو ٥٩٢٠ دونماً. وإذا أُهملت الحصة (لا أحد يساوي صفراً)، تكون المساحة ٣٢٣٧ دونماً. وهكذا يمكن، وبثقة، تأكيد ٨٠٪ من الملاّك و٦٠٪ من الأملاك، في حين أن أملاك ٢٠٪ من الملاّك يمكن تحديدها، لكن حصصهم فيها غير واضحة. على أي حال، قد يساعد فحص الصكوك الفردية التي جمعتها جمعية الدراسات العربية على توضيح الباقي.

وثمة طريقة أُخرى لتحديد الأملاك العربية هي طرح الأملاك اليهودية من مجمل المساحة، والأخيرة موثقة بصورة جيدة جداً لأن المهاجرين اليهود إلى فلسطين كانوا متلهفين على تسجيل ما اشتروه من الأراضي لإثبات ملكيتها. وما يبقى هو الأملاك العربية، الخاصة والعامة، وأملاك الكنيسة والحكومة، والأخيرتان محددتان جيداً، وهو ما يعطي حداً أعلى للأملاك العربية. ويبقى التساؤل عن تحديد الملاّك الأفراد، معظمهم مُعرَّف في سجل جارفيس، مع ترك الحصص غير المحددة أو المشتركة ضمن العائلة نفسها. وتخفض هذه الطريقة هامش الخطأ إلى حيز يتناقص باستمرار.

والأشكال المتعددة لتسجيل اسم المالك هي كالتالي: يحدد المالك بالاسم الكامل أو ورثة ، أرملة ، عائلة ، وغيرهم، مثلاً القس ، الحاج ، البنك العربي، البنك الوطني العربي، شركة الهندسة والبناء العربية، الصندوق القومي العربي، كنيسة الروم الأورثوذكس، الكنيسة القبطية، الوقف الإسلامي، وقف الـ P.L.D. Co. ، المفوض السامي، المجلس البلدي للقدس، الجمعية الأورثوذكسية الفلسطينية، جمعية إغاثة المعدمين، لجنة الطالبية، وصندوق الأيتام.

وباختيار أسماء ١٥٩ عائلة مقدسية سهُل التعرف عليها فإننا ندرج في الجدول ٢ الأسماء بحسب التسلسل الأبجدي وعدد الملاّك (البطاقات) في كل عائلة. ونجد عند إعادة ترتيب هذا الجدول بحسب عدد الملاّك (الجدول ٣) أن لدى عائلة الدجاني ١٥٥ مالكاً، والنمّري ٦١. وعدا ذلك، هناك ١٠ عائلات لديها ٢٠ ـ ٥٠ مالكاً، و٢٢ عائلة لديها ١٠ ـ ١٩ مالكاً.

في الجدول ٤ يمكن تحديد الملكية باستعمال عمود «المساحة» لا عمود «الحصة» غير المكتمل. وكما هو متوقع، فإن الترابط بين الاثنين جيد بالنسبة إلى المساحات الصغيرة، وليس كذلك بالنسبة إلى المساحات الكبيرة. غير أن عمود «المساحة» يمكن أن يعطي نتائج مفيدة، وإن تكن غير نهائية. ولدى عائلة الدجاني أكبر حصة من المساحة (١٥٥ مالكاً)، أي نحو ١٦٪ (أنظر الجدول ٤)، وتليها عائلتا الداوودي (٧٪) وسعود (٥٪).

ويغطي الجدول ٥ جميع الملاّك، لا العائلات المختارة فقط، ويُظهر الملاّك في مجموعات من مئة بترتيب تنازلي بحسب مساحة الملكية. ويظهر أن ١٠٠ من الملاّك يملكون نحو نصف القدس الغربية (٤٦,٦٣٪) ويملك أغنى ٣٠٠ ثلثي المدينة. ويملك أغنى ٦٠٠ ثلاثة أرباع المدينة. وفي حين يملك ١٥٠٠ من الملاّك (٥٠٪) ٩٠٪ من المدينة، يملك الباقون (١٤٧٣) ١٠٪ فقط. ويُظهر هذا بوضوح أن القدس الغربية هي مدينة أثرياء. غير أن الفارق بين الأثرياء والفقراء ليس كبيراً كما هو الحال في القاهرة، على سبيل المثال.

وهكذا نستخلص أن تحديد الأملاك في القدس الغربية ممكن، ويمكن أن يكون دقيقاً في الأغلبية العظمى من الحالات، وأن من الضروري، وبصورة قاطعة، توثيق هذا الإرث والمطالبة به بدعم من قرارات للأمم المتحدة. ويجب الاقتداء بما قامت به المنظمة اليهودية العالمية لاستعادة الحقوق لاسترداد أملاك اليهود (لا الحصول على تعويض عنها). فقد عملت هذه المنظمة، بالتصميم العنيد، على استرداد أملاك اليهود التي هُجرت في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. وبدأ اليهود استعادة أملاكهم وحساباتهم غير المحددة بأسماء، وحتى الجواهر والأعمال الفنية، على الرغم من التوثيق الناقص، ومن دون الاستفادة من أي قرار للأمم المتحدة.

من المثير للانتباه الإشارة إلى أن جامعة الدول العربية أصدرت في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ قراراً يحث الأمم المتحدة على إرسال لجنة لتقصي الحقائق وتعيين قيّم من طرفها لمراقبة أملاك اللاجئين في إسرائيل. فقدسية الملكية الفردية أمر يضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة، وفوق كل شيء تصميم الفلسطينيين. كما أن حق الملكية الفردية يعلو على السيادة والاحتلال والمعاهدات والاتفاقيات السياسية، وما شابه. كما أن حق العودة شرعي وممكن.

الجدول ١: نموذج من سجلات لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين، التي وضعها جارفيس للقدس

الرقم	الاسم		الحوض	القسيمة	المساحة	فئة الضريبة أ=أرض ب=بناء	الحصة
١	أ. هـ. خليل	A. H. Khalil	٣٠٠٤٤	٣٠٩	٣٢١	أ	٤/٤٨
٢	عباس حليم	Abbas Halim	٣٠٠٤٩	٢٠٠	٣٥٠	ب	غير معروفة
٢	عبود هزو	Abbud Hazo	٣٠٠٢٣	٢١٠	٦١٥	ب	١/٢
٢	عبد الجليل خميس الغوط	Abd Aj Jalil Khamis Al Ghout	٣٠٠٢٠	٧	٠٥٨	ب	كاملة
٣	عبد الجواد عبد الغني	Abd Aj Jawwad Abdul Ghani	٣٠٠٢٠	٣٢	١٢٦	ب	كاملة
٣	عبد أنطون عبد المالي ترجمان وشركاه	Abd Anton Abdul Malei Turjman & co-owners	٣٠٠٢٠	٦١	٢٨٢	ب	كاملة
	عبد أنطون عبد المالي ترجمان وشركاه	Abd Anton Abdul Malei Turjman & co-owners	٣٠٠٢٠	٩٩	٥٠٦	أ	كاملة
٣	عبد الرحمن القواسمه	Abd Ar Rahman Al Qawasmeh	٣٠٠٣١	٤٢	٠٤٢	ب	كاملة
٤	عبد الرحمن سمور أبو خلف	Abd Ar Rahman Sammur Abu Khalaf	٣٠٠٢٠	١٧	٠٥٩	ب	كاملة
٤	عبد الرزاق محمد شاور	Abd Ar Razzaq Muhammad Shawer	٣٠٠٣٣	٤٢٣	٢٨٣	أ	١/٢
٤	عبد الرزاق القواس	Abd Ar Razzaq Al Qawwas	٣٠٠٢٠	٤٨	٠٥٢	ب	كاملة
٥	عبد الغني علي بركات	Abd El Ghani Ali Barakat	٣٠٠٢٠	١٤٨	١٢٧٠	أ	٢/٨
٥	عبد الحاج يحيى مرقه	Abd El Haj Yahya Maraqa	٣٠٠٣٢	٣٨	٢٩٤٠	أ	كاملة
٥	العبد خليل زايد	El 'Abd Khalil Zaid	٣٠٠٤٩	٦٢	٠٦٠	ب	١/٥
٦	ورثة عبد الله أبو سعد	Heirs of Abdallah Abu Saad	٣٠٠٤٤	٥	٢٠٧٦	أ	غير معروفة
٦	عبد الله أحمد أبو روزا	Abdallah Ahmad Abu Rosa	٣٠٠١٤	١٢٤	٦٤٢	أ	١/٢
	عبد الله أحمد أبو روزا	Abdallah Ahmad Abu Rosa	٣٠٠١٤	١٢٤	٦٤٢		١/٢
٦	عبد الله أنضوني السحار	Abdallah Andoni Es Sahhar	٣٠٠٠٨	٣٤	٦١٠	ب	١/٣
	عبد الله أنضوني السحار	Abdallah Andoni Es Sahhar	٣٠٠٠٨	٣٤	٦٦٦		١/٣
٧	عبد الله أسعد الجمل	Abdallah Asad El Jamal	٣٠٠٠٩	١٢٠	١١٠٥	أ	١/٢

	عبد الله أسعد الجمل	Abdallah Asad El Jamal	٣٠٠٠٩	١٢١	٢٨٨٠	أ	١/٢
	عبد الله أسعد الجمل	Abdallah Asad El Jamal	٣٠٠٢١	٧٥	٢٢٥٦	أ	كاملة
	عبد الله أسعد الجمل	Abdallah Asad El Jamal	٣٠٠٢١	٣٠٠	٢٣٠	أ	١/٥
٧	عبد الله الياس أنضوني	Abdallah Elias Andonieh	٣٠٠٠١	٩٧	٦٧١	ب	كاملة
	عبد الله الياس أنضوني	Abdallah Elias Andonieh	٣٠٠٠١	٩٧	٦٧١		كاملة
٧	عبد الله جمل	Abdallah Jamal	٣٠٠٢١	٢٤٨	١٤٠١	ب	١/٥
٨	عبد الله خميس أبو صفيه	Abdallah Khamis Abu Safeh	٣٠٠١٦	٥٨	٤٨٩	ب	١/٤
	عبد الله خميس أبو صفيه	Abdallah Khamis Abu Safeh	٣٠٠١٦	٥٨	٤٦٠		١/٤
٨	عبد الله مخلوف	Abdallah Macmloof	٣٠٠٣٥	١٧	٣١٤٠	ب	غير معروفة
٨	عبد الله متري المنى	Abdallah Mitri El Muna	٣٠٠٠٧	٢٦١	٦٧٠	ب	١/٢
	عبد الله متري المنى	Abdallah Mitri El Muna	٣٠٠٠٧	٢٦١	٦٧٠		١/٢
	عبد الله متري المنى	Abdallah Mitri El Muna	٣٠٠٠٩	١٢٠	١١٠٥	أ	١/٤
	عبد الله متري المنى	Abdallah Mitri El Muna	٣٠٠٠٩	١٢٠	١١٠٥		١/٤
	عبد الله متري المنى	Abdallah Mitri El Muna	٣٠٠٠٩	١٢١	٢٨٨٠	أ	١/٤
	عبد الله متري المنى	Abdallah Mitri El Muna	٣٠٠٠٩	١٢١	٢٨٨٠		١/٤
	عبد الله متري المنى	Abdallah Mitri El Muna	٣٠٠٢٨	٩٢	٣٨٣	أ	كاملة
	عبد الله متري المنى	Abdallah Mitri El Muna	٣٠٠٣١	١٠٠	٢٠٠	أ	كاملة
	عبد الله متري المنى	Abdallah Mitri El Muna	٣٠٠٣١	١١٢	١٠٤٥	أ	١/٨
٨	الدكتور عبد الله مغربي	Dr. Abdallah Mughrabi	٣٠٠١٦	١٢	٥٦٠	ب	كاملة
	الدكتور عبد الله مغربي	Dr. Abdallah Mughrabi	٣٠٠١٦	١٢	٥٤٣		كاملة
٩	عبد الله محمد عبد الله أبو سعد	Abdallah Muhammad Abdallah Abu Sa'ad	٣٠٠٤٤	٣٦٨	٥٣٨	أ	١/١٢
	عبد الله محمد عبد الله أبو سعد	Abdallah Muhammad Abdallah Abu Sa'ad	٣٠٠٤٤	٣٧٠	٥٣١	أ	١/١٢
	عبد الله محمد عبد الله أبو سعد	Abdallah Muhammad Abdallah Abu Sa'ad	٣٠٠٤٤	٣٧١	٠٤٨	أ	١/١٢
	عبد الله محمد عبد الله أبو سعد	Abdallah Muhammad Abdallah Abu Sa'ad	٣٠٠٤٤	٣٧٢	٠٢٣	أ	١/١٢
	عبد الله محمد عبد الله أبو سعد	Abdallah Muhammad Abdallah Abu Sa'ad	٣٠٠٤٤	٣٧٦	١٢٣	أ	٤٢/١٩٢٠

٩	عبد الله مصطفى الديسي	Abdallah Mustafa Ed Disi	٣٠٠١٣	١	٢٥١٢	ب	١٤/١٠٤
	عبد الله مصطفى الديسي	Abdallah Mustafa Ed Disi	٣٠٠١٣	١	٢٣٥٦		
٩	عبد الله مصطفى القواسمي	Abdallah Mustafa El Qawasme	٣٠٠٣٦	٤١	١٠١	ب	١/٢
١٠	عبد الله قاسم وفا الديفيد الدبيني	Abdallah Qasim Wafa Ed David Ed Dapini	٣٠٠١٣	٨٧	٤١٢	ب	كاملة
	عبد الله قاسم وفا الديفيد الدبيني	Abdallah Qasim Wafa Ed David Ed Dapini	٣٠٠١٣	٨٧		«بناء ملحق»	كاملة
١٠	عبد الله راشد	Abdallah Rashed	٣٠٠٤٠	٢٦	٢٢٧٧	أ	غير معروفة
١٠	عبد الله سباط	Abdallah Sabat	٣٠٠٤٠	٢٤	٣١٨٠٠	أ	٣/٢٤
	عبد الله سباط	Abdallah Sabat	٣٠٠٠١	٢٤			لا شيء
١١	عبد الله شاميه	Abdallah Shamiya	٣٠٠٣١	٩٧	١٢٧	ب	١/٣
	عبد الله شاميه	Abdallah Shamiya	٣٠٠٣١	١٠١	١٩٦	أ	١/٣
	عبد الله شاميه	Abdallah Shamiya	٣٠٠٣١	١٠٦	١٤٩	أ	١/٣
	عبد الله شاميه	Abdallah Shamiya	٣٠٠٣١	١٠٩	١١٦	أ	١/٣
١١	عبد الله توما أبو جارور	Abdallah Tuma Abu Jarur	٣٠٠١٦	١٣٤	٦٢١	أ	١/٣
	عبد الله توما أبو جارور	Abdallah Tuma Abu Jarur	٣٠٠١٦	١٣٤	٦٢١		١/٣
١١	عبد الله وفا الدجاني	Abdallah Wafa Ed Dajani	٣٠٠١٣	١٠٥	٣١٣	أ	كاملة
	عبد الله وفا الدجاني	Abdallah Wafa Ed Dajani	٣٠٠١٣	١٠٥	٣١٣		كاملة
١٢	عبد الله زكريا البندك	Abdallah Zakharia El Bandak	٣٠٠١٤	٧٤	٦٣٥	ب	كاملة
	عبد الله زكريا البندك	Abdallah Zakharia El Bandak	٣٠٠١٤	٧٤	٦٦٢		كاملة
	عبد الله زكريا البندك	Abdallah Zakharia El Bandak	٣٠٠١٤	٧٥	٦٣١	ب	غير معروفة
	عبد الله زكريا البندك	Abdallah Zakharia El Bandak	٣٠٠١٤	٧٥	٦٥٣		لا شيء
	عبد الله زكريا البندك	Abdallah Zakharia El Bandak	٣٠٠١٤	٧٦	٦٣٦	أ	
	عبد الله زكريا البندك	Abdallah Zakharia El Bandak	٣٠٠١٤	٧٦	٦٧٢		لا شيء
	عبد الله زكريا البندك	Abdallah Zakharia El Bandak	٣٠٠١٤	٧٧	٦٥٣	أ	غير معروفة
	عبد الله زكريا البندك	Abdallah Zakharia El Bandak	٣٠٠١٤	٧٧	٦٣٦		كاملة
١٢	عبد الأدهم أحمد عيد شعراوي	Abd El Adhim Ahmad Eid Sharawi	٣٠٠١٨	١٣	٧٦٨	ب	١/٣

	عبد الأدهم أحمد عيد شعراوي	Abd El Adhim Ahmad Eid Sharawi	٣٠٠١٨	١٣	٧٦٨		١/٣
١٢	عبد الأدهم حسين الأشمر	Abd El Adhim Husein El Ashmar	٣٠٠٠٧	١٤٤	٥٧٤	ب	٤/٢٤
	عبد الأدهم حسين الأشمر	Abd El Adhim Husein El Ashmar	٣٠٠٠٧		٥٥١		٤/٢٤
١٢	عبد الأحد عيسى الساحوريه	Abd El Ahad Isa El Sahuriyeh	٣٠٠٠٨	٥٨	٦١٠	ب	١/٨
	عبد الأحد عيسى الساحوريه	Abd El Ahad Isa El Sahuriyeh	٣٠٠٠٨	٥٨	بيت مُلك		١/٨
١٣	عبد الأحد إسحق القطين	Abd El Ahad Is-haq El Qattain	٣٠٠٠١	١٣٩	٧١٩	ب	كاملة
	عبد الأحد إسحق القطين	Abd El Ahad Is-haq El Qattain	٣٠٠٠١	١٣٩	٧١٩		كاملة
	عبد الأحد إسحق القطين	Abd El Ahad Is-haq El Qattain	٣٠٠٠٢	٢٥	٤٨٥٠	أ	١٢٨/ ١٠٢٤
	عبد الأحد إسحق القطين	Abd El Ahad Is-haq El Qattain	٣٠٠٠٢	٢٥			
١٣	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	٥٤	١٥٣١	ب	كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	٥٤	١٥٣١		كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١١١	٩٤٦	ب	كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١١١	٩٤٦		كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٢٥	٨٥٨	أ	كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٢٥	٨٥٨		كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٢٦	٦٨٢	أ	كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٢٦	٦٨٢		كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٢٧	٧٤٠	أ	كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٢٧	٧٤٠		كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٢٨	٦٩٢	أ	كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٢٨	٦٩٢		كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٢٩	٦٥٩	أ	كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٢٩	٦٥٩		كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٣٠	٧٣٢	أ	كاملة

	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٣٠	٧٣٢		كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٣٣	٦٦٦	أ	كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٣٣	٦٦٦		كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٣٤	٦٧٤	أ	كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٣٤	٦٧٤		كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٣٥	٦٨٧	أ	كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٣٥	٦٨٧		كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٣٦	٦٨٦	أ	كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٣٦	٦٨٦		كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٣٨	٧٧١	أ	كاملة
	عبد الأحد إسحق القطان	Abd El Ahad Is-haq El Qattan	٣٠٠٠١	١٣٨	٧٧١		كاملة
١٣	عبد العزيز عبد الحافظ أحمد شلهب	Abd El Aziz Abd El Hafiz Ahmad Shalhab	٣٠٠٠٤	٦٩	٦٥١	ب	١/٦
	عبد العزيز عبد الحافظ أحمد شلهب	Abd El Aziz Abd El Hafiz Ahmad Shalhab	٣٠٠٠٤	٦٩	٦٥١		١/٦
١٣	عبد العزيز سيد درويش	Abd El Aziz Said Darwish	٣٠٠٠٤	٩	١٧٣٥٠	أ	٨/٢٤
	عبد العزيز سيد درويش	Abd El Aziz Said Darwish	٣٠٠٠٤	٩	١٢٨٧٠		١/٣
١٤	عبد العزيز شكري عبد العزيز سيدي	Abd El Aziz Shukri Abd El Aziz Sidi	٣٠٠١٩	A٦٠	٨٦٤	ب	لا شيء
	عبد العزيز شكري عبد العزيز سيدي	Abd El Aziz Shukri Abd El Aziz Sidi	٣٠٠١٩	A٦٠	٨٦٤		١/١٦
١٤	عبد الباري طالب أبو الفيلات بركات	Abd El Bari Taleb Abu El Filat Barakat	٣٠٠١٠	١٧٩	٨٩٥	ب	كاملة
	عبد الباري طالب أبو الفيلات بركات	Abd El Bari Taleb Abu El Filat Barakat	٣٠٠١٠	١٧٩	٨٩٥		كاملة
	عبد الباري طالب أبو الفيلات بركات	Abd El Bari Taleb Abu El Filat Barakat	٣٠٠١٨	٧٢	٧٦٢	أ	كاملة
	عبد الباري طالب أبو الفيلات بركات	Abd El Bari Taleb Abu El Filat Barakat	٣٠٠١٨	٧٢	٧٦٢		كاملة
	عبد الباري طالب أبو الفيلات بركات	Abd El Bari Taleb Abu El Filat Barakat	٣٠٠١٩	١٠١	٨٦٠	ب	كاملة
	عبد الباري طالب أبو الفيلات بركات	Abd El Bari Taleb Abu El Filat Barakat	٣٠٠١٩	١٠١	٣٤٠		كاملة
	عبد الباري طالب أبو الفيلات بركات	Abd El Bari Taleb Abu El Filat Barakat			٥٢٥		كاملة
	عبد الباري طالب أبو الفيلات بركات	Abd El Bari Taleb Abu El Filat Barakat	٣٠٠١٩	١٧٢	١٣٧	أ	كاملة

	عبد الباري طالب أبو الفيلات بركات	Abd El Bari Taleb Abu El Filat Barakat	٣٠٠١٩	١٧٢	١٣٧		كاملة
١٤	عبد الفتاح أمين دينو الشويكي	Abd El Fattah Amin Dino Ish Shuweiki	٣٠٠١٩	١٥٧	٦٢٥	أ	٦/٢٤
	عبد الفتاح أمين دينو الشويكي	Abd El Fattah Amin Dino Ish Shuweiki	٣٠٠١٩	١٥٧	٦٢٥		٦/٢٤
١٥	عبد الفتاح محمد عيسى أبو شمسيه	Abd El Fattah Muhammad Isa Abu Shamsieh	٣٠٠١٩	١٠٥	٩١٥	ب	١/٤
	عبد الفتاح محمد عيسى أبو شمسيه	Abd El Fattah Muhammad Isa Abu Shamsieh	٣٠٠١٩	١٠٥	٩١٥		١/٤
	عبد الفتاح محمد عيسى أبو شمسيه	Abd El Fattah Muhammad Isa Abu Shamsieh	٣٠٠١٩	١/١٢٠	٤٠٧	ب	كاملة
	عبد الفتاح محمد عيسى أبو شمسيه	Abd El Fattah Muhammad Isa Abu Shamsieh	٣٠٠١٩	١٢٠	١٠٣٩		١/٢
١٥	عبد الغني عبد الجبار الكردي	Abd El Ghani Abd El Jabbar El Kurdi	٣٠٠٠٥	٢٥	٦١٠	ب	كاملة
	عبد الغني عبد الجبار الكردي	Abd El Ghani Abd El Jabbar El Kurdi	٣٠٠٠٥	٢٥	٤٧٧		كاملة
١٥	ورثة الحاج عبد الغني الإمام	(Haj) Abd El Ghani El Imam, Heirs of	٣٠٠٠١	٢٥	٤٦٥	أ	X
	ورثة الحاج عبد الغني الإمام	(Haj) Abd El Ghani El Imam, Heirs of	٣٠٠٠١	٢٥			
١٦	عبد الغني عيسى الطباخي	Abd El Ghani Isa Et Tabakhi	٣٠٠١١	٦٧	٦٨١	أ	١/٣
	عبد الغني عيسى الطباخي	Abd El Ghani Isa Et Tabakhi	٣٠٠١١	٦٧	٦٣١		١/٣
١٦	عبد الغني سيد كامله	Abd El Ghani Said Kamleh	٣٠٠٠٨	٣٧	١٠٧٧	ب	كاملة
	عبد الغني سيد كامله	Abd El Ghani Said Kamleh	٣٠٠٠٨	٣٧	١٠٧٧		كاملة
	عبد الغني سيد كامله	Abd El Ghani Said Kamleh	٣٠٠٠٨	٣٨	١٠٩٦	أ	كاملة
	عبد الغني سيد كامله	Abd El Ghani Said Kamleh	٣٠٠٠٨	٣٨	١٠٩٦		كاملة
١٦	عبد الغني صالح عبد النبي	Abd El Ghani Salih Abd En Nabi	٣٠٠١٣	٤	١٢٤٠	أ	١/٣
	عبد الغني صالح عبد النبي	Abd El Ghani Salih Abd En Nabi	٣٠٠١٣	٤	١٢٢٨		١/٣
١٧	عبد الحافظ أحمد شلهب	Abd El Hafiz Ahmad Shalhab	٣٠٠٠٤	٦٩	٦٥١	ب	١/٦
	عبد الحافظ أحمد شلهب	Abd El Hafiz Ahmad Shalhab	٣٠٠٠٤	٦٩	٦٥١		١/٦
١٧	عبد الحافظ أحمد الشعراوي	Abd El Hafiz Ahmad Ish Sharawi	٣٠٠١٨	١٣	٧٦٨	ب	١/٣
	عبد الحافظ أحمد الشعراوي	Abd El Hafiz Ahmad Ish Sharawi	٣٠٠١٨	١٣	٧٦٨		١/٣
١٧	عبد الحافظ أمين دينو الشويكي	Abd El Hafiz Amin Dino Ish Shuweiki	٣٠٠١٩	١٥٧	٦٢٥	أ	٣/٢٤
	عبد الحافظ أمين دينو الشويكي	Abd El Hafiz Amin Dino Ish Shuweiki	٣٠٠١٩	١٥٧	٦٢٥		٣/٢٤

١٨	عبد الحاج يحيى مرقه	Abd El Haj Yahya Maraga	٣٠٠٠٤	١٧	٥٧١	ب	١/٣
	عبد الحاج يحيى مرقه	Abd El Haj Yahya Maraga	٣٠٠٠٤	١٧	٥٧١		١/٣
١٨	عبد الحليم خليل زيتون	Abd El Halim Khalil Zeitun	٣٠٠٠٧	١٥	٥٦٢	ب	كاملة
	عبد الحليم خليل زيتون	Abd El Halim Khalil Zeitun	٣٠٠٠٧	١٥	٥٤٨		كاملة
١٨	عبد الحليم سليمان بركات	Abd El Halim Suleiman Barakat	٣٠٠١٥	٩	٤٣٦	ب	كاملة
	عبد الحليم سليمان بركات	Abd El Halim Suleiman Barakat	٣٠٠١٥	٩	٤٣٦		كاملة
١٩	عبد الحميد أبو الحميد العسلي	Abd El Hamid Abu El Hamid El Asali	٣٠٠٢٠	١١٠	١١٠٠	أ	١٨٨١٦/ ٩٤٠٨٠
١٩	عبد الحميد عيسى بسيسو	Abd El Hamid Isa Biseisu	٣٠٠١٦	٤٤	٩٨٥	ب	١/٤
	عبد الحميد عيسى بسيسو	Abd El Hamid Isa Biseisu	٣٠٠١٦	٤٤	٨٦٢		١/٤
١٩	عبد الحميد راشد العسلي	Abd El Hamid Rashid El Asali	٣٠٠٠٨	٢٠	٥٧٣	أ	١/٢
	عبد الحميد راشد العسلي	Abd El Hamid Rashid El Asali	٣٠٠٠٨	٢٠	٥٧٣		١/٢
٢٠	عبد الحميد سليمان بركات	Abd El Hamid Suleiman Barakat	٣٠٠٠٤	١٥٤	٦٤٣	ب	كاملة
	عبد الحميد سليمان بركات	Abd El Hamid Suleiman Barakat	٣٠٠٠٤	١٥٤	٦٤٣		كاملة
٢٠	عبد الكريم حب الرمان	Abd El Karim Hab Er Rumman	٣٠٠١٩	٩٠	٤٢٢	ب	كاملة
	عبد الكريم حب الرمان	Abd El Karim Hab Er Rumman	٣٠٠١٩	٩٠	٦٠١		لا شيء
٢٠	عبد الكريم سليمان بلبيسي	Abd El Karim Suleiman Bilbesi	٣٠٠٠٧	٢٢١	٥٨٦	ب	١/٢
	عبد الكريم سليمان بلبيسي	Abd El Karim Suleiman Bilbesi	٣٠٠٠٧		٥٨٦		١/٢
٢١	عبد اللطيف عارف الحسين	Abd El Latif Arif El Husein	٣٠٠٠٧	٢٤٤	١٠٧٤	ب	كاملة
	عبد اللطيف عارف الحسين	Abd El Latif Arif El Husein	٣٠٠٠٧	٢٤٤	٩٢٨		كاملة
	عبد اللطيف عارف الحسين	Abd El Latif Arif El Husein			١٤٣		كاملة
٢١	عبد المجيد عارف فارون	Abd El Majid Arif Farun	٣٠٠١٠	٢	٤٨٥٨	ب	٢/١٦
	عبد المجيد عارف فارون	Abd El Majid Arif Farun	٣٠٠١٠	٢		بيت	٢/١٦
٢١	عبد المجيد داوود أبو الفيلات بركات	Abd El Majid Daoud Abu El Filat Barakat	٣٠٠١٨	١٧	٦٩٠	ب	كاملة
	عبد المجيد داوود أبو الفيلات بركات	Abd El Majid Daoud Abu El Filat Barakat	٣٠٠١٨	١٧	٦٦٧		كاملة

	عبد المجيد داوود أبو الفيلات بركات	Abd El Majid Daoud Abu El Filat Barakat	٣٠٠١٨	٢٣	٦٥٠	ب	كاملة
	عبد المجيد داوود أبو الفيلات بركات	Abd El Majid Daoud Abu El Filat Barakat	٣٠٠١٨	٢٣	٦٦٥		كاملة
٢٢	عبد المجيد يحيى مرقه	Abd El Majid Yahya Maraga	٣٠٠٠٤	١٧	٥٧١	ب	١/٣
	عبد المجيد يحيى مرقه	Abd El Majid Yahya Maraga	٣٠٠٠٤	١٧	٥٧١		١/٣
٢٢	عبد المغني عيسى الطباخي	Abd El Mughni Isa Et Tabakhi	٣٠٠١١	٦٧	٦٨١	أ	١/٣
	عبد المغني عيسى الطباخي	Abd El Mughni Isa Et Tabakhi	٣٠٠١١	٦٧	٦٣١		١/٣
٢٢	عبد المحسن طاهر الداوود	Abd El Muhsen Taher Ed Daoud	٣٠٠٠٤	١٠٣	٦٤٥	ب	١/٣
	عبد المحسن طاهر الداوود	Abd El Muhsen Taher Ed Daoud	٣٠٠٠٤	١٠٣	٦٤٥		١/٣
	عبد المحسن طاهر الداوود	Abd El Muhsen Taher Ed Daoud	٣٠٠١٠	٤٧	١٠٤٠	ب	١/٣
	عبد المحسن طاهر الداوود	Abd El Muhsen Taher Ed Daoud	٣٠٠١٠	٤٧	١٠٩٣		١/٣
٢٣	عبد المعطي محمود أرناؤوط	Abd El Mu'ti Mahmud Arnaut	٣٠٠١٥	١٠٣	٤٨٨	ب	X
	عبد المعطي محمود أرناؤوط	Abd El Mu'ti Mahmud Arnaut	٣٠٠١٥	١٠٣	٤٨٨		لا شيء
٢٣	عبد المعطي زاهده	Abd El Mu'ti Zahde	٣٠٠١٩	٥٧	٧٦٠	ب	كاملة
	عبد المعطي زاهده	Abd El Mu'ti Zahde	٣٠٠١٩	٥٧	٧٦٠		كاملة
٢٣	عبد الرحيم عبد الكريم حب الرمان	Abd Er Rahim Abd El Karim Hab Er Rumman	٣٠٠١٥	٦٢	٧٠٣	ب	كاملة
	عبد الرحيم عبد الكريم حب الرمان	Abd Er Rahim Abd El Karim Hab Er Rumman	٣٠٠١٥	٦٢	٧٠٣		كاملة
	عبد الرحيم عبد الكريم حب الرمان	Abd Er Rahim Abd El Karim Hab Er Rumman	٣٠٠١٩	٩٠	٤٢٢	ب	لا شيء
	عبد الرحيم عبد الكريم حب الرمان	Abd Er Rahim Abd El Karim Hab Er Rumman	٣٠٠١٩	٩٠	٦٠١		كاملة
٢٤	عبد الرحيم موسى زريق الشويكي	Abd Er Rahim Musa Zureiq Ish Shuweiki	٣٠٠١٩	١٥٧	٦٢٥	أ	٤/٢٤
	عبد الرحيم موسى زريق الشويكي	Abd Er Rahim Musa Zureiq Ish Shuweiki	٣٠٠١٩		٦٢٥		٤/٢٤
٢٤	عبد الرحيم سليم سلفيتي	Abd Er Rahim Salim Salfiti	٣٠٠١٦	٣٣	٩٦٠	ب	٢/١٢
	عبد الرحيم سليم سلفيتي	Abd Er Rahim Salim Salfiti	٣٠٠١٦	٣٣	١٠٣٤		٢/١٢
٢٤	عبد الرحمن عبد الغني طويب	Abd Er Rahman Abd El Ghani Tawib	٣٠٠٠٤	٤٦	٨٥٣	ب	١/٤
	عبد الرحمن عبد الغني طويب	Abd Er Rahman Abd El Ghani Tawib	٣٠٠٠٤	٤٦	٨٥٣		١/٤
٢٥	عبد الرحمن الجنيد	Abd Er Rahman El Juneid	٣٠٠١٠	١٢٨	٦٠٩	ب	١/٢

	عبد الرحمن الجنيد	Abd Er Rahman El Juneid	٣٠٠١٠	١٢٨	٦٠٣		١/٢
٢٥	عبد الرحمن محمود دغلس	Abd Er Rahman Mahmud Daghlas	٣٠٠١٩	٩٣	٤٠٤	أ	كاملة
	عبد الرحمن محمود دغلس	Abd Er Rahman Mahmud Daghlas	٣٠٠١٩	٩٣	٤٠٤		كاملة
	عبد الرحمن محمود دغلس	Abd Er Rahman Mahmud Daghlas	٣٠٠١٩	٩٤	٤٥٨	أ	كاملة
	عبد الرحمن محمود دغلس	Abd Er Rahman Mahmud Daghlas	٣٠٠١٩	٩٤	٤٥٨		
٢٥	عبد الرحمن رباح	Abd Er Rahman Rabah	٣٠٠٠٧	٢٤٣	٧٣٦	ب	١/٣
	عبد الرحمن رباح	Abd Er Rahman Rabah	٣٠٠٠٧	٢٤٣	٦٧٥		١/٣
	عبد الرحمن رباح	Abd Er Rahman Rabah			٠٦١		١/٣
	عبد الرحمن رباح	Abd Er Rahman Rabah	٣٠٠١٤	١٦	٦٠٠	ب	١/٣
	عبد الرحمن رباح	Abd Er Rahman Rabah	٣٠٠١٤	١٦	٦٠٠		١/٣
٢٦	عبد الرؤوف إبراهيم النمري	Abd Er Rauf Ibrahim En Nammari	٣٠٠١٠	٢٧	٥٢٧	ب	كاملة
٢٦	عبد الرزاق عبد الحليم الجولاني	Abd Er Razzak Abd El Halim El Jolani	٣٠٠٢٠	٢٥	٠٤٢	ب	كاملة
٢٦	عبد الرزاق عبد الحليم عابدين	Abd Er Razzaq Abd El Halim Abdin	٣٠٠٠٢	١٤٨	٦٤٠	ب	١/٢
	عبد الرزاق عبد الحليم عابدين	Abd Er Razzaq Abd El Halim Abdin	٣٠٠٠٢	١٤٨	٦٤٠		
٢٧	عبد الرزاق داوود عبد الفيلال بركات	Abd Er Razzaq Daoud Abd El Filal Barakat	٣٠٠١٦	٥٧	١٠٧٠	ب	كاملة
	عبد الرزاق داوود عبد الفيلال بركات	Abd Er Razzaq Daoud Abd El Filal Barakat	٣٠٠١٦	٥٧	٥٧٥		كاملة
	عبد الرزاق داوود عبد الفيلال بركات	Abd Er Razzaq Daoud Abd El Filal Barakat			٥٧٥		كاملة
٢٧	عبد الرزاق الجنيدي	Abd Er Razzaq El Juneidi	٣٠٠١٠	١٢٨	٦٠٩	ب	١/٢
	عبد الرزاق الجنيدي	Abd Er Razzaq El Juneidi	٣٠٠١٠	١٢٨	٦٠٣		١/٢
٢٧	عبد السلام حسن	Abd Es Salam Hasan	٣٠٠١٨	٢٤	٢٤٠٠	ب	X
	عبد السلام النشاشيبي	Abd Es Salam En Nashashibi					
	عبد السلام حسن	Abd Es Salam Hasan	٣٠٠١٨	٢٤	٢٧٩٥		٣٨/١٤٤
	عبد السلام النشاشيبي	Abd Es Salam En Nashashibi					
	عبد السلام حسن	Abd Es Salam Hasan	٣٠٠١٨	٦٤	٤٧٨	أ	لا شيء
	عبد السلام النشاشيبي	Abd Es Salam En Nashashibi					

	عبد السلام حسن	Abd Es Salam Hasan	٣٠٠١٨	٦٤	٤٨٦		٤٤٠/١١٥٢
	عبد السلام النشاشيبي	Abd Es Salam En Nashashibi					
	عبد السلام حسن	Abd Es Salam Hasan	٣٠٠١٨	٦٦	٥٠٨	أ	لا شيء
	عبد السلام النشاشيبي	Abd Es Salam En Nashashibi					
	عبد السلام حسن	Abd Es Salam Hasan	٣٠٠١٨	٦٦	٥١٢		٤٤٠/١١٥٢
	عبد السلام النشاشيبي	Abd Es Salam En Nashashibi					
٢٨	ورثة عبد الصمد دجاني	(Heirs of) Abd Es Samad Dajani	٣٠٠٣٢	٢٨	٣٦٠	ب	كاملة
٢٨	عبد الشكور عبد المعطي سدر	Abd Esh Shakkaur Abd El Mu'ti Sidr	٣٠٠١٩	B٦٠	Built in 60A	ب	لا شيء
	عبد الشكور عبد المعطي سدر	Abd Esh Shakkaur Abd El Mu'ti Sidr	٣٠٠١٩	B٦٠	٨٦٤		١/٢
٢٨	عبد الشكور رمضان إقريق	Abd Esh Shakkur Ramadan Ikreiq	٣٠٠١٩	١٠٨	٦٠٨	ب	١/٢
	عبد الشكور رمضان إقريق	Abd Esh Shakkur Ramadan Ikreiq	٣٠٠١٩	١٠٨	٦٠٨	ب	
٢٩	عبد الشكور شكري عبد العزيز سدر	Abd Esh Shakkur Shukri Abd El Aziz Sidr	٣٠٠١٩	A٦٠	٨٦٤	ب	لا شيء
	عبد الشكور شكري عبد العزيز سدر	Abd Esh Shakkur Shukri Abd El Aziz Sidr	٣٠٠١٩	A٦٠	٨٦٤		١/١٦
٢٩	عبد الودود سليمان بركات	Abd El Wadud Suleiman Barakat	٣٠٠٠٨	٨٤	٨٦٠	أ	كاملة
	عبد الودود سليمان بركات	Abd El Wadud Suleiman Barakat	٣٠٠٠٨	٨٤	٨٦٠		كاملة
	عبد الودود سليمان بركات	Abd El Wadud Suleiman Barakat	٣٠٠٠٨	٨٥	٧٠٧	أ	كاملة
	عبد الودود سليمان بركات	Abd El Wadud Suleiman Barakat	٣٠٠٠٨	٨٥	٧٠٧		كاملة
٢٩	عبد الحشيمي	Abd El Husheimi	٣٠٠٠٧	١٦٤	٨٠٠	ب	كاملة
	عبد الحشيمي	Abd El Husheimi	٣٠٠٠٧	١٦٤			
٣٠	عبدو حنا قورو	Abdo Hanna Quro	٣٠٠٠٨	١٢	٦٠٠	ب	١/٢
	المجموع				١٢,٠٨٧,٣٢٠		

الجدول ٢: موجز لسجلات عائلات مختارة، صاحبة أملاك في القدس الغربية، مدرجة بحسب التسلسل الألفبائي

الرقم	اسم العائلة		عدد الملاك
١	أحمد	Ahmad	٤
٢	الأعمى	Al A'ma	١
٣	الأعمى	El A'ma	٩
٤	إمام	Imam	٩
٥	أموي	Amawi	٢
٦	أنصاري	Ansari	٥
٧	أنصاري	Ansary	١
٨	بديري	Budeiri	٧
٩	بركات	Barakat	٤٢
١٠	بسيسو	Biseisu	٢
١١	بشارات	Bisharat	٤
١٢	البلدية	Municipal Corp.	١
١٣	بندك	Bandak	٣
١٤	بيروتي	Beiruti	٧
١٥	تميمي	Tamimi	٦
١٦	توما	Tuma	٧
١٧	جاعوني	Jaouni	١٠
١٨	جبشه	Jabsheh	٢
١٩	جركس	Jarkas	٨
٢٠	جعار	Ja'ar	٦
٢١	جعار	Jaar	٢
٢٢	جقمان	Jackman	١
٢٣	جقمان	Jakman	١
٢٤	جقمان	Jagaman	٣
٢٥	جقمان	Jagman	٢
٢٦	جلّاد	Jallad	٥
٢٧	جماعي	Jamai	٦
٢٨	جمل	Jamal	١٦
٢٩	جواني	Joani	٧

الرقم	اسم العائلة		عدد الملاك
٣٠	حداد	Haddad	١٧
٣١	حرامي	Harami	٥
٣٢	حزبون	Hazboun	٢٠
٣٣	حزبون	Hazbun	٤
٣٤	حسين	Husein	٢
٣٥	حسيني	Huseini	٢١
٣٦	حلبي	Halabi	٢٢
٣٧	حنانيا	Hanania	٧
٣٨	خطيب	Khatib	٦
٣٩	خلف	Khalaf	١٠
٤٠	خليل	Khalil	٢٨
٤١	خوري	Khoury	٢
٤٢	خوري	Khuri	١٥
٤٣	خياط	Khayat	٢
٤٤	داوود	Daoud	١٧
٤٥	داوودي	Daoudi	٤٨
٤٦	دبدوب	Dabdub	١٥
٤٧	دجاني	Dajani	١٥٥
٤٨	دحبورا	Dahboura	١
٤٩	دحبورا	Dahbura	٦
٥٠	درويش	Darwish	٥
٥١	دمياني	Damiani	١٥
٥٢	دمياني	Damyani	٢
٥٣	ديب	Deeb	٢
٥٤	ديب	Dib	٥
٥٥	رصاص	Risas	١٢
٥٦	زروق	Zaruk	١٧
٥٧	زغيّر	Zughaiyir	٣
٥٨	سابا	Saba	٢

الرقم	اسم العائلة		عدد الملاّك
٥٩	سبيريدون	Spiridon	١
٦٠	سعد	Sa‘ad	٢٩
٦١	سعدات	Sa‘adat	٧
٦٢	سعود	Su‘ud	١٨
٦٣	سعيد	Sa‘id	١٢
٦٤	سعيد	Said	٩
٦٥	سفري	Sifri	١
٦٦	سلامة	Salama	٩
٦٧	سلامه	Salameh	٢
٦٨	سلاّمة	Sallameh	١
٦٩	سلحيت	Sliheet	٣
٧٠	سلفيت	Salfit	١
٧١	سلفيتي	Salfiti	٣
٧٢	سمعان	Sam‘an	٧
٧٣	شامية	Shamiya	١٠
٧٤	شاميه	Shamieh	٥
٧٥	شبر	Shiber	٢
٧٦	شبر	Shibr	٢
٧٧	شحادة	Shihada	٢
٧٨	شما	Shamma	٨
٧٩	شهاب	Shihab	١
٨٠	شهابي	Shihabi	١٠
٨١	شوقي	Shauqi	٥
٨٢	شويكي	Shuweiki	٨
٨٣	صباغ	Sabbagh	٥
٨٤	صبحه	Sabha	٤
٨٥	صغير	Saghir	٥
٨٦	صلاح	Salah	٦
٨٧	طزيز	Taziz	١
٨٨	طزيز	Tazziz	٢
٨٩	طليل	Tleil	١

الرقم	اسم العائلة		عدد الملاّك
٩٠	طنوس	Tannous	٢
٩١	طوطح	Totah	٢
٩٢	طوقان	Tugan	٢
٩٣	عبيد	Ubeid	٥
٩٤	عبيد	‘Ubeid	٢
٩٥	عسلي	Asali	١٥
٩٦	عسلي	‘Asali	٢
٩٧	عطا الله	Atallah	٨
٩٨	عطا الله	‘Atallah	٢
٩٩	عفانه	Afaneh	٢
١٠٠	عفانه	‘Afaneh	١
١٠١	عفيفي	Afifi	١
١٠٢	عفيفي	‘Afifi	١
١٠٣	علمي	Alami	١٣
١٠٤	علمي	‘Alami	٩
١٠٥	عليان	Ilaiyan	١
١٠٦	عليان	‘Ilaiyan	٢
١٠٧	عمد	Amad	٣
١٠٨	عويضه	Aweida	٦
١٠٩	عويضه	‘Aweida	٣
١١٠	غوش	Ghosh	٢
١١١	غوشه	Ghoshe	٤
١١٢	فراج	Farraj	١٤
١١٣	فرج	Faraj	٥
١١٤	فرجي	Faraji	١٣
١١٥	فرحان	Farhan	٨
١١٦	فرعون	Far‘on	١
١١٧	فرعون	Far‘un	٥
١١٨	فرعون	Farun	٤
١١٩	قطان	Qattan	٢٢
١٢٠	قطب	Qutob	٦

الرقم	اسم العائلة		عدد الملاّك
١٢١	قطران	Qatran	١
١٢٢	قطين	Qattain	١
١٢٣	قطينه	Qutteineh	٢
١٢٤	قعوار	Qawaar	١
١٢٥	قعوار	Qawwar	١
١٢٦	قلا	Qalla	١
١٢٧	قليبو	Qleibo	٣
١٢٨	قواس	Qawwas	١٧
١٢٩	كتن	Cattan	٨
١٣٠	كتن	Katan	٥
١٣١	كتن	Kattan	٥
١٣٢	كرّام	Karram	٢٤
١٣٣	كرمي	Karmi	٦
١٣٤	كنعان	Can‘an	١
١٣٥	كنعان	Kan‘an	٣
١٣٦	كنعان	Kannan	١
١٣٧	لاما	Lama	٢
١٣٨	مسلّم	Musallam	٥
١٣٩	مشعل	Mash‘al	٥
١٤٠	مغنّم	Mughannam	٥

الرقم	اسم العائلة		عدد الملاّك
١٤١	ملص	Malas	١
١٤٢	ملعبي	Mal‘abi	٢
١٤٣	ملعبي	Malabi	٥
١٤٤	مليح	Malih	١
١٤٥	ميخائيل	Mikail	٢
١٤٦	ميخائيل	Mikhail	١
١٤٧	نخله	Nakhleh	١
١٤٨	نزهه	Nazha	٤
١٤٩	نسيبه	Nuseibeh	٤
١٥٠	نشاشيبي	Nashashibi	١٦
١٥١	نصر	Nasr	٢٠
١٥٢	نصره	Nasra	١٠
١٥٣	نمري	Nammari	٦١
١٥٤	هداوي	Hadawi	٤
١٥٥	هنديه	Hindiya	١
١٥٦	هنديه	Hindiyeh	٣
١٥٧	وعري	Wari	٢
١٥٨	وعري	Wa‘ri	٩
١٥٩	وقف	Waqf	١٥
	المجموع		١٢٥٠

الجدول ٣: موجز لسجلات عائلات مختارة، صاحبة أملاك في القدس الغربية، مدرجة بحسب عدد الملاّك الإجمالي

الرقم	اسم العائلة		عدد الملاّك
٤٧	دجاني	Dajani	١٥٥
١٥٣	نمري	Nammari	٦١
٤٥	داوودي	Daoudi	٤٨
٩	بركات	Barakat	٤٢
٦٠	سعد	Sa‘ad	٢٩
٤٠	خليل	Khalil	٢٨
١٣٢	كرّام	Karram	٢٤
٣٦	حلبي	Halabi	٢٢
١١٩	قطان	Qattan	٢٢
٣٥	حسيني	Huseini	٢١
٣٢	حزبون	Hazboun	٢٠
١٥١	نصر	Nasr	٢٠
٦٢	سعود	Su‘ud	١٨
٣٠	حداد	Haddad	١٧
٤٤	داوود	Daoud	١٧
٥٦	زروق	Zaruk	١٧
١٢٨	قواس	Qawwas	١٧
٢٨	جمل	Jamal	١٦
١٥٠	نشاشيبي	Nashashibi	١٦
٤٢	خوري	Khuri	١٥
٤٦	دبدوب	Dabdub	١٥
٥١	دمياني	Damiani	١٥
٩٥	عسلي	Asali	١٥
١٠٩	وقف	Waqf	١٥
١١٢	فراج	Farraj	١٤
١٠٣	علمي	Alami	١٣
١١٤	فرجي	Faraji	١٣
٥٥	رصاص	Risas	١٢
٦٣	سعيد	Sa‘id	١٢
١٧	جاعوني	Jaouni	١٠
٣٩	خلف	Khalaf	١٠
٧٣	شامية	Shamiya	١٠
٨٠	شهابي	Shihabi	١٠
١٥٢	نصره	Nasra	١٠
٣	الأعمى	El A‘ma	٩
٤	إمام	Imam	٩
٦٤	سعيد	Said	٩
٦٦	سلامة	Salama	٩
١٠٤	علمي	‘Alami	٩
١٥٨	وعري	Wa‘ri	٩
١٩	جركس	Jarkas	٨
٧٨	شما	Shamma	٨
٨٢	شويكي	Shuweiki	٨
٩٧	عطا الله	Atallah	٨
١١٥	فرحان	Farhan	٨
١٢٩	كتن	Cattan	٨
٨	بديري	Budeiri	٧
١٤	بيروتي	Beiruti	٧
١٦	توما	Tuma	٧
٢٩	جواني	Joani	٧
٣٧	حنانيا	Hanania	٧
٦١	سعدات	Sa‘adat	٧
٧٢	سمعان	Sam‘an	٧
١٥	تميمي	Tamimi	٦
٢٠	جعار	Ja‘ar	٦
٢٧	جماعي	Jamai	٦
٣٨	خطيب	Khatib	٦
٤٩	دحبورا	Dahbura	٦

الرقم	اسم العائلة		عدد الملاّك
٨٦	صلاح	Salah	٦
١٠٨	عويضه	Aweida	٦
١٢٠	قطب	Qutob	٦
١٣٣	كرمي	Karmi	٦
٦	أنصاري	Ansari	٥
٢٦	جلاّد	Jallad	٥
٣١	حرامي	Harami	٥
٥٠	درويش	Darwish	٥
٥٤	ديب	Dib	٥
٧٤	شاميه	Shamieh	٥
٨١	شوقي	Shauqi	٥
٨٣	صباغ	Sabbagh	٥
٨٥	صغير	Saghir	٥
٩٣	عبيد	Ubeid	٥
١١٣	فرج	Faraj	٥
١١٧	فرعون	Far‘un	٥
١٣٠	كتن	Katan	٥
١٣١	كتن	Kattan	٥
١٣٨	مسلّم	Musallam	٥
١٣٩	مشعل	Mash‘al	٥
١٤٠	مغنّم	Mughannam	٥
١٤٣	ملعبي	Malabi	٥
١	أحمد	Ahmad	٤
١١	بشارات	Bisharat	٤
٣٣	حزبون	Hazbun	٤
٨٤	صبحه	Sabha	٤
١١١	غوشه	Ghoshe	٤
١١٨	فرعون	Farun	٤
١٤٨	نزهه	Nazha	٤
١٤٩	نسيبه	Nuseibeh	٤
١٥٤	هداوي	Hadawi	٤
١٣	بندك	Bandak	٣
٢٤	جقمان	Jagaman	٣
٥٧	زغيّر	Zughaiyir	٣
٦٩	سلحيت	Sliheet	٣
٧١	سلفيتي	Salfiti	٣
١٠٧	عمد	Amad	٣
١٠٩	عويضه	‘Aweida	٣
١٢٧	قليبو	Qleibo	٣
١٣٥	كنعان	Kan‘an	٣
١٥٦	هنديه	Hindiyeh	٣
٥	أموي	Amawi	٢
١٠	بسيسو	Biseisu	٢
١٨	جبشه	Jabsheh	٢
٢١	جعار	Jaar	٢
٢٥	جقمان	Jagman	٢
٣٤	حسين	Husein	٢
٤١	خوري	Khoury	٢
٤٣	خياط	Khayat	٢
٥٢	دمياني	Damyani	٢
٥٣	ديب	Deeb	٢
٥٨	سابا	Saba	٢
٦٧	سلامه	Salameh	٢
٧٥	شبر	Shiber	٢
٧٦	شبر	Shibr	٢
٧٧	شحادة	Shihada	٢
٨٨	طزيز	Tazziz	٢
٩٠	طنوس	Tannous	٢
٩١	طوطح	Totah	٢
٩٢	طوقان	Tugan	٢
٩٤	عبيد	‘Ubeid	٢
٩٦	عسلي	‘Asali	٢

الرقم	اسم العائلة		عدد الملاّك
٩٨	عطا الله	'Atallah	٢
٩٩	عفانه	Afaneh	٢
١٠٦	عليان	'Ilaiyan	٢
١١٠	غوش	Ghosh	٢
١٢٣	قطينه	Qutteineh	٢
١٣٧	لاما	Lama	٢
١٤٢	ملعبي	Mal'abi	٢
١٤٥	ميخائيل	Mikail	٢
١٥٧	وعري	Wari	٢
٢	الأعمى	Al A'ma	١
٧	أنصاري	Ansary	١
١٢	البلدية	Municipal Corp.	١
٢٢	جقمان	Jackman	١
٢٣	جقمان	Jakman	١
٤٨	دحبورا	Dahboura	١
٥٩	سبيريدون	Spiridon	١
٦٥	سفري	Sifri	١
٦٨	سلامة	Sallameh	١
٧٠	سلفيت	Salfit	١
٧٩	شهاب	Shihab	١

الرقم	اسم العائلة		عدد الملاّك
٨٧	طزيز	Taziz	١
٨٩	طليل	Tleil	١
١٠٠	عفانه	'Afaneh	١
١٠٢	عفيفي	Afifi	١
١٠١	عفيفي	'Afifi	١
١٠٥	عليان	Ilaiyan	١
١١٦	فرعون	Far'on	١
١٢١	قطران	Qatran	١
١٢٢	قطين	Qattain	١
١٢٤	قعوار	Qawaar	١
١٢٥	قعوار	Qawwar	١
١٢٦	قلا	Qalla	١
١٣٤	كنعان	Can'an	١
١٣٦	كنعان	Kannan	١
١٤١	ملص	Malas	١
١٤٤	مليح	Malih	١
١٤٦	ميخائيل	Mikhail	١
١٤٧	نخله	Nakhleh	١
١٥٥	هنديه	Hindiya	١
	المجموع		١٢٥٠

الجدول ٤: ملكية عائلات مختارة، بحسب المساحة الإجمالية

الرقم	اسم العائلة		عدد الملاّك	المساحة الإجمالية بالدونمات	النسبة المئوية
٤٧	دجاني	Dajani	١٥٥	١,٩٢٥,٠٥٠	١٥,٩٣
٤٥	داوودي	Daoudi	٤٨	٨٠٨,٧١٠	٦,٦٩
٦٢	سعود	Su'ud	١٨	٥٩٩,٧٠٤	٤,٩٦
٣٨	خطيب	Khatib	٦	٢٧٤,٤٥٢	٢,٢٧
١٣٠	كتن	Katan	٥	٢٤٧,٦٧٨	٢,٠٥
١٥٩	وقف	Waqf	١٥	٢٣٨,١٣٥	١,٩٧
١٥٣	نمري	Nammari	٦١	٢١٢,٥١٦	١,٧٦
٩	بركات	Barakat	٤٢	١٩٩,٠٥٨	١,٦٥
٤٠	خليل	Khalil	٢٨	١٩١,٣٥١	١,٥٨
٤٦	دبدوب	Dabdub	١٥	١٨٦,٠٨٨	١,٥٤
٢٧	جاعي	Jamai	٦	١٧٩,٥٣٨	١,٤٩
١٤	بيروتي	Beiruti	٧	١٦٦,٩١٥	١,٣٨
٨	بديري	Budeiri	٧	١٢١,٨٥٠	١,٠١
٥٠	درويش	Darwish	٥	١٠٥,٩٥٠	٠,٨٨
٤٢	خوري	Khuri	١٥	١٠٠,٦٦٨	٠,٨٣
١٤٩	نسيبه	Nuseibeh	٤	٩٩,٠٧٦	٠,٧٥
١٩	جركس	Jarkas	٨	٨٩,٦٢٠	٠,٧٤
١٠٤	علمي	'Alami	٩	٨٥,٧٠٩	٠,٧١
٥١	دمياني	Damiani	١٥	٨١,٢٠٦	٠,٦٧
١٥٦	هنديه	Hindiyeh	٣	٧٧,٣٧٧	٠,٦٤
٥٦	زروق	Zaruk	١٧	٧٦,٩٤٢	٠,٦٤
١٣٢	كرّام	Karram	٢٤	٧٥,٤٢٥	٠,٦٢
٣٦	حلبي	Halabi	٢٢	٧٢,٩٦٩	٠,٦٠
١٣١	كتن	Kattan	٥	٧٢,٠٣٢	٠,٦٠
١١٩	قطان	Qattan	٢٢	٦٨,٨٥٤	٠,٥٧
١٠١	عفيفي	Afifi	١	٦٨,٠٩٠	٠,٥٦
٦٠	سعد	Sa'ad	٢٩	٦٢,٦٣٣	٠,٥٢
٥٤	ديب	Dib	٥	٥٤,٢٢٦	٠,٤٥
١٣٩	مشعل	Mash'al	٥	٥٣,٥٨٥	٠,٤٤
١٦	توما	Tuma	٧	٥٢,٤٨٦	٠,٤٣
٢٨	جمل	Jamal	١٦	٤٨,٩٦٦	٠,٤١

الرقم	اسم العائلة		عدد الملاّك	المساحة الإجمالية بالدونمات	النسبة المئوية
١٥٠	نشاشيبي	Nashashibi	١٦	٤٤,٣٤٠	٠,٣٧
٦٦	سلامة	Salama	٩	٤١,٧٠٩	٠,٣٥
١١٥	فرحان	Farhan	٨	٤١,٣٥٦	٠,٣٤
٧٢	سمعان	Sam‘an	٧	٤١,١٩٩	٠,٣٤
٨٠	شهابي	Shihabi	١٠	٤٠,٨٢٨	٠,٣٤
٢٦	جلاّد	Jallad	٥	٤٠,١٧٠	٠,٣٣
١٠٣	علمي	Alami	١٣	٣٦,٨٩١	٠,٣١
١٤٥	ميخائيل	Mikail	٢	٣٦,٦٢٦	٠,٣٠
١٢٨	قواس	Qawwas	١٧	٣٥,٣٦٨	٠,٢٩
١٤٤	مليح	Malih	١	٣٣,٠٦٥	٠,٢٧
٥٩	سبيريدون	Spiridon	١	٣١,٨٦٠	٠,٢٦
٦٤	سعيد	Said	٩	٣١,٦١٧	٠,٢٦
٣	الأعمى	El A‘ma	٩	٣٠,٩٥٩	٠,٢٦
١٥١	نصر	Nasr	٢٠	٣٠,٦٩١	٠,٢٥
٨٤	صبحه	Sabha	٤	٢٩,٣٥٤	٠,٢٤
٣٠	حداد	Haddad	١٧	٢٩,٣٤٥	٠,٢٤
٧٦	شبر	Shibr	٢	٢٩,٢٥٨	٠,٢٤
٤٤	داوود	Daoud	١٧	٢٩,٠٦٧	٠,٢٤
٩٣	عبيد	Ubeid	٥	٢٨,٩١٤	٠,٢٤
١٤٨	نزهه	Nazha	٤	٢٧,٥٨٢	٠,٢٣
١١٧	فرعون	Far‘un	٥	٢٥,٩١٩	٠,٢١
١٣٨	مسلّم	Musallam	٥	٢٥,٨٦٨	٠,٢١
٣٥	حسيني	Huseini	٢١	٢٣,٠٥٠	٠,١٩
٩٥	عسلي	Asali	١٥	٢٢,٢٢٢	٠,١٨
٤٩	دحبورا	Dahbura	٦	٢٢,١٠٠	٠,١٨
٥٥	رصاص	Risas	١٢	٢١,٦١٨	٠,١٨
١١٢	فراج	Farraj	١٤	٢١,٢٢٥	٠,١٨
٢٤	جقمان	Jagaman	٣	٢١,٠٠٩	٠,١٧
١٥٢	نصره	Nasra	١٠	١٩,٨٥٦	٠,١٦
٢٠	جعار	Ja‘ar	٦	١٩,٥٦٦	٠,١٦
٧٨	شما	Shamma	٨	١٩,٤٣٧	٠,١٦
١١٨	فرعون	Farun	٤	١٩,٤٣٢	٠,١٦
٣٩	خلف	Khalaf	١٠	١٨,٩٤١	٠,١٦

الرقم	اسم العائلة		عدد الملاّك	المساحة الإجمالية بالدونمات	النسبة المئوية
١٥	تميمي	Tamimi	٦	١٧,٨٦٣	٠,١٥
٧٣	شامية	Shamiya	١٠	١٦,٧١٨	٠,١٤
٣٢	حزبون	Hazboun	٢٠	١٥,٧٠٣	٠,١٣
٨٩	طليل	Tleil	١	١٤,٨٣١	٠,١٢
٩٠	طنوس	Tannous	٢	١٤,٣٥٦	٠,١٢
١٤٣	ملعبي	Malabi	٥	١٣,٤١٣	٠,١١
٨١	شوقي	Shauqi	٥	١٣,١٧٠	٠,١١
٣١	حرامي	Harami	٥	١٢,١١٤	٠,١٠
١٥٨	وعري	Wa‘ri	٩	١١,٤٨٤	٠,١٠
١٢٠	قطب	Qutob	٦	١٠,٦٨٤	٠,٠٩
٣٧	حنانيا	Hanania	٧	١٠,٦٥٠	٠,٠٩
١٤٢	ملعبي	Mal‘abi	٢	١٠,٥٨٠	٠,٠٩
١٢١	قطران	Qatran	١	١٠,٥٥٠	٠,٠٩
٨٥	صغير	Saghir	٥	١٠,٠٦٨	٠,٠٨
٩٧	عطا الله	Atallah	٨	١٠,٠٣٩	٠,٠٨
٨٢	شويكي	Shuweiki	٨	٩٨٥٦	٠,٠٨
٦٣	سعيد	Sa‘id	١٢	٩٨١٦	٠,٠٨
٩٤	عبيد	‘Ubeid	٢	٩٦٤٦	٠,٠٨
١٠٨	عويضه	Aweida	٦	٩٥٥٢	٠,٠٨
٢٥	جقمان	Jagman	٢	٩٢٤١	٠,٠٨
١٠٦	عليان	‘Ilaiyan	٢	٩٠٤٤	٠,٠٧
١٢٧	قليبو	Qleibo	٣	٨٩١١	٠,٠٧
١٣	بندك	Bandak	٣	٨١٦٤	٠,٠٧
٨٣	صباغ	Sabbagh	٥	٧٩١٥	٠,٠٧
٧٧	شحادة	Shihada	٢	٧٧٢٦	٠,٠٦
٥	أموي	Amawi	٢	٧٢٧٠	٠,٠٦
٢١	جعار	Jaar	٢	٦٦٩٥	٠,٠٦
٧٤	شاميه	Shamieh	٥	٦٥٦٨	٠,٠٥
٦	أنصاري	Ansari	٥	٦٤٥٦	٠,٠٥
٩١	طوطح	Totah	٢	٦٣٢٦	٠,٠٥
١٢٢	قطين	Qattain	١	٦٢٨٨	٠,٠٥
٧١	سلفيتي	Salfiti	٣	٥٩٨٢	٠,٠٥
٥٧	زغيّر	Zughaiyir	٣	٥٩٠٤	٠,٠٥

الرقم	اسم العائلة		عدد الملاّك	المساحة الإجمالية بالدونمات	النسبة المئوية
١١١	غوشه	Ghoshe	٤	٥٩٠٢	٠,٠٥
١١٦	فرعون	Far'on	١	٥٧٣٨	٠,٠٥
٣٣	حزبون	Hazbun	٤	٥٤٦٧	٠,٠٥
٨٦	صلاح	Salah	٦	٥٤٤٩	٠,٠٥
١٣٣	كرمي	Karmi	٦	٥٣٦٤	٠,٠٤
١٥٤	هداوي	Hadawi	٤	٥٣٢٥	٠,٠٤
١١٤	فرجي	Faraji	١٣	٥٢٦٥	٠,٠٤
٤٣	خياط	Khayat	٢	٥١٨٠	٠,٠٤
٨٨	طزيز	Tazziz	٢	٥٠٤٢	٠,٠٤
١٧	جاعوني	Jaouni	١٠	٥٠٢٢	٠,٠٤
١٠٧	عمد	Amad	٣	٥٠١٤	٠,٠٤
٤	إمام	Imam	٩	٤٩٥١	٠,٠٤
١	أحمد	Ahmad	٤	٤٧٢٠	٠,٠٤
١٠٥	عليان	Ilaiyan	١	٤٥٢٢	٠,٠٤
٢٩	جواني	Joani	٧	٤٠٢٥	٠,٠٣
٦٩	سلحيت	Sliheet	٣	٤٠١٦	٠,٠٣
١٠	بسيسو	Biseisu	٢	٣٦٩٤	٠,٠٣
١١	بشارات	Bisharat	٤	٣٦٦٢	٠,٠٣
١٢٦	قلا	Qalla	١	٣٥٥٢	٠,٠٣
١٣٤	كنعان	Can'an	١	٣٥٠٢	٠,٠٣
١٢٣	قطينه	Qutteineh	٢	٣٤٥٧	٠,٠٣
٧٩	شهاب	Shihab	١	٣٢١٦	٠,٠٣
٣٤	حسين	Husein	٢	٣١٠٥	٠,٠٣
١٢٤	قعوار	Qawaar	١	٣٠٠٥	٠,٠٢
١٥٧	وعري	Wari	٢	٢٩٢٨	٠,٠٢
٦٧	سلامه	Salameh	٢	٢٨٨٨	٠,٠٢
١٢٩	كتن	Cattan	٨	٢٨٧٢	٠,٠٢
٩٢	طوقان	Tugan	٢	٢٨٣٨	٠,٠٢
٩٩	عفانه	Afaneh	٢	٢٧٣٢	٠,٠٢
١٣٥	كنعان	Kan'an	٣	٢٧٣١	٠,٠٢
١٤٠	مغنّم	Mughannam	٥	٢٥٣٧	٠,٠٢
١١٠	غوش	Ghosh	٢	٢٣٤٠	٠,٠٢
١٣٦	كنعان	Kannan	١	٢٣٣٣	٠,٠٢

الرقم	اسم العائلة		عدد الملاّك	المساحة الإجمالية بالدونمات	النسبة المئوية
٩٨	عطا الله	'Atallah	٢	٢٣١٧	٠,٠٢
٦٨	سلامة	Sallameh	١	٢٢٧٢	٠,٠٢
٤١	خوري	Khoury	٢	٢١٣٠	٠,٠٢
٧٠	سلفيت	Salfit	١	١٩٩٤	٠,٠٢
١٤٧	نخله	Nakhleh	١	١٨٩٠	٠,٠٢
٩٦	عسلي	'Asali	٢	١٧٣٨	٠,٠١
١٠٩	عويضه	'Aweida	٣	١٦١١	٠,٠١
١٨	جبشه	Jabsheh	٢	١٦٠٤	٠,٠١
٧٥	شبر	Shiber	٢	١٥٥٠	٠,٠١
٥٣	ديب	Deeb	٢	١٣٩٦	٠,٠١
١٢٥	قعوار	Qawwar	١	١٣٩٣	٠,٠١
١٠٠	عفانه	'Afaneh	١	١٣٦٦	٠,٠١
٥٨	سابا	Saba	٢	١٢٩٦	٠,٠١
١١٣	فرج	Faraj	٥	١٢٧٥	٠,٠١
٦٥	سفري	Sifri	١	١٢٣٢	٠,٠١
١٤١	ملص	Malas	١	١٢١٢	٠,٠١
٧	أنصاري	Ansary	١	١١٧٠	٠,٠١
١٤٦	ميخائيل	Mikhail	١	١٠٠٩	٠,٠١
٦١	سعدات	Sa'adat	٧	١٠٠١	٠,٠١
٢٣	جقمان	Jakman	١	٨٦٢	٠,٠١
١٣٧	لاما	Lama	٢	٧٧٥	٠,٠١
١٠٢	عفيفي	'Afifi	١	٦٧٤	٠,٠١
٥٢	دمياني	Damyani	٢	٦٣٦	٠,٠١
٢٢	جقمان	Jackman	١	١٨٨	٠,٠٠
١٥٥	هنديه	Hindiya	١	١٨٢	٠,٠٠
٤٨	دحبورا	Dahboura	١	١٦٣	٠,٠٠
٨٧	طزيز	Taziz	١	١٦٠	٠,٠٠
٢	الأعمى	Al A'ma	١	١٢٦	٠,٠٠
١٢	البلدية	Municipal Corp.	١	٦	٠,٠٠
	المجموع		١٢٥٠	٨,١٥٧,٥٠٩	٦٧,٤٩
	المساحة الإجمالية في السجل كله			١٢,٠٨٧,٣٢٨	

الجدول ٥: توزيع الملكية وفق المساحة، بترتيب تنازلي

الملاّك (بالمئات)	المساحة	الحصة	المساحة (تراكمية)	النسبة المئوية من المساحة الإجمالية
١	٥,٦٣٦,٦٢٧	٢,٥٠٦,٦١٧	٥,٦٣٦,٦٢٧	٤٦,٦٣
٢	١,٤٦٣,٣٧٨	٦٣٠,٧١٩	٧,١٠٠,٠٠٥	٥٨,٧٤
٣	٧٩٩,٤٥٧	٤١٢,٩٠٤	٧,٨٩٩,٤٦٢	٦٥,٣٥
٤	٥٥١,٠١١	٢٨٧,٨٧٣	٨,٤٥٠,٤٧٣	٦٩,٩١
٥	٤٤٥,١٣٢	١٧٧,٧٢٣	٨,٨٩٥,٦٠٥	٧٣,٥٩
٦	٣٤٩,٨٦٧	١٨٢,٦١٨	٩,٢٤٥,٤٧٢	٧٦,٤٩
٧	٢٨١,٢٦٨	١٧٦,٠٤١	٩,٥٢٦,٧٤٠	٧٨,٨٢
٨	٢٤٨,٦١٧	١٣٥,٩٦٠	٩,٧٧٥,٣٥٧	٨٠,٨٧
٩	٢٢٢,٦٦٢	١٢٦,٤٦٨	٩,٩٩٨,٠١٩	٨٢,٧١
١٠	١٩٧,٤٣٧	٩٩,١٧٨	١٠,١٩٥,٤٥٦	٨٤,٣٥
١١	١٧٩,٣٦٧	١٠٤,٧١١	١٠,٣٧٤,٨٢٣	٨٥,٨٣
١٢	١٦٤,٢٩٢	٩٠,٣٦٥	١٠,٥٣٩,١١٥	٨٧,١٩
١٣	١٥١,٣٦٩	٩٨,٢٨٠	١٠,٦٩٠,٤٨٤	٨٨,٤٤
١٤	١٤٠,٣٥٤	٩٦,٧٦٢	١٠,٨٣٠,٨٣٨	٨٩,٦٠
١٥	١٣٢,٤٧٣	٨٥,٥٢٤	١٠,٩٦٣,٣١١	٩٠,٧٠
١٦	١٢٧,٧٢٣	٥١,٢٤٧	١١,٠٩١,٠٣٤	٩١,٧٦
١٧	١٢٤,١٨٠	٧٧,٦٨٣	١١,٢١٥,٢١٤	٩٢,٧٨
١٨	١٢١,٢٧٦	٨٦,٣١٢	١١,٣٣٦,٤٩٠	٩٣,٧٩
١٩	١١٧,٩٢٩	٨٩,٧٥٥	١١,٤٥٤,٤١٩	٩٤,٧٦
٢٠	١١١,٥٨٩	٧٥,٨٩٢	١١,٥٦٦,٠٠٨	٩٥,٦٩
٢١	٩٩,٤٧٣	٦٨,٥٥٠	١١,٦٦٥,٤٨١	٩٦,٥١
٢٢	٨٨,٦٤٤	٥١,٩١٢	١١,٧٥٤,٢١٥	٩٧,٢٤
٢٣	٧٧,٦٢١	٥٢,٢٠١	١١,٨٣١,٧٤٦	٩٧,٨٩
٢٤	٦٦,٥٨٢	٤٤,٥٧٨	١١,٨٩٨,٣٢٨	٩٨,٤٤
٢٥	٥٩,٨٢٧	٤١,١٣٩	١١,٩٥٨,١٥٥	٩٨,٩٣
٢٦	٥٠,١٦٣	٢٦,٠٢٧	١٢,٠٠٨,٣١٨	٩٩,٣٥
٢٧	٣٨,٤٩٦	١٨,١٢١	١٢,٠٤٦,٨١٤	٩٩,٦٦
٢٨	٢٤,٧٥٥	١٤,٧٨٢	١٢,٠٧١,٥٦٩	٩٩,٨٧
٢٩	١٢,٨١٣	٨١٠٥	١٢,٠٨٤,٣٨٢	٩٩,٩٨
آخر ٧٣	٢٩٤٦	١٩٢١	١٢,٠٨٧,٣٢٨	١٠٠,٠٠
المجموع	١٢,٠٨٧,٣٢٨	٥,٩١٩,٩٦٧		

المصادر

(١) دعا المحرر مؤلفَي هذا القسم إلى عرض مشكلات توثيق الأملاك العربية في القدس الغربية من خلال تجربتهما كمديري فرق تعمل على مسح ما زال مستمراً لهذه الأملاك، والذي كانت جمعية الدراسات العربية في القدس بدأته في سنة ١٩٩٦. تضمن المسح مقابلات مع مئات من عائلات اللاجئين من الأحياء والقرى الغربية. وكان الأشخاص التالية أسماؤهم حاسمين في تقديم المعلومات الضرورية: مختار الروم الأورثوذكس حنا عيسى طبة، ومختار الوعرية أبو العبد، والسيد رفيق النمّري، والسيد حنا الطرشا.

(٢) Sami Hadawi, *Palestinian Rights and Losses in 1948* (London: Saqi Books, 1988).

(٣) وثيقة الأمم المتحدة A/AC.25/W.84، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٦٤.

مَلاحِق

الملحق ١

الحرب في البلدة القديمة: يوميات كونستانتين مافريدس*

١٥ أيار/مايو – ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨

مقدمة بقلم موسى البديري

كُتبت يوميات كونستانتين مافريدس كلها خلال الأشهر القليلة حين كانت البلدة القديمة تشهد حرباً عليها بين قوتين، مرة أُخرى بين قوات متنافسة سياسياً لا يتماهى معها. واللافت في مذكراته الخمس القصيرة هو قوة إيصالها لفكرة عدم وجود كيان محدد واحد يعترف به الجميع.

لقد مكنني نص مافريدس لأول مرة، وعلى الرغم من إيجازه الشديد ومنظوره الضيق الأفق نوعاً ما، من النظر إلى القدس من زاوية جديدة. فبما أنني ولدت في القدس في الأعوام الأخيرة للانتداب لعائلة تسكن أحد أحياء القدس الغربية، فقد قبلت دائماً بتكاسل تعريف مدينة القدس، التي سُلِّمت إليّ كرزمة ثقافية متنوعة تقبلتها من دون مناقشة، باعتبارها مدينة عربية مسلمة (ولو أنها تحتوي على أقلية يهودية، وهو مفهوم حملتُه وكان غامضاً جداً؛ كان هناك مسيحيون لكنني كنت أميل إلى اعتبارهم مذهباً إسلامياً غربياً). وقد تبدل هذا في سنة ١٩٤٨ تحت وطأة الهزيمة

---

* ترجمها عن اللغة اليونانية وعلق عليها لهذا الكتاب الدكتور حنا ن. طليل، البلدة القديمة، القدس، من *Nea Sion* (١٩٤٨)، الدورية الرسمية للبطريركية الأورثوذكسية العظمى. نود شكر مكتبة البطريركية والأرشمندريت أريستاكوس، أمين المكتبة، على سماحه بترجمة هذه الوثيقة.

كان كونستانتين مافريدس من أصل تراسي يوناني، ولد في أدريانوبل سنة ١٨٩٠ وتلقى علومه الأولية في بلده الأم، وأكمل علومه في القدس التي هاجر إليها واستقر بها. درس في مدارس بطريركية الروم الأورثوذكس في القدس، ومن ثم في مدرسة الصليب المقدس اللاهوتية، ذات المكانة الرفيعة حينذاك، في الدير الواقع في وادي الصليب. وعمل بعد تخرجه في دائرة أمانة سر بطريركية الروم الأورثوذكس في القدس مدة ثمانية أعوام.

في سنة ١٩١٨، وظفه البريطانيون في مراكز متعددة في فلسطين وسورية ولبنان، حيث خدم بإخلاص، ومنحه البريطانيون وساماً تقديراً لخدماته. وبعد حلول الانتداب البريطاني في فلسطين، اتخذ مافريدس وظيفة مترجم وأمين سر في القنصلية العامة اليونانية في القدس. (حنا طليل)

التي أنزلها الصهيونيون بالعرب، وتدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية. كانت القدس المقسّمة التي نشأت فيها في الخمسينات مسلمة وأردنية، أو هكذا على الأقل بدت لي.

كنت خلال سيري اليومي من حي الشيخ جرّاح، نزولاً على طريق نابلس، أمرُّ بالكنيس اليهودي القديم المهجور، ومن ثم الكولونية الأميركية، وقبور السلاطين، وكاتدرائية القديس جاورجيوس، ومجموعة متنوعة تتألف من المركز المعمداني الأميركي، والكنيسة الأولى للمسيح الناصري، وجمعية الشبان المسيحية، والقنصلية الأميركية، وخدمة المدارس الكنسية، ودير القديس إسطفان للدومينيكان، والإيكول بيبليك (المدرسة التوراتية الفرنسية)، وحديقة القبر، ودير الراهبات البيض (فرنسيسكان ماري)، ومدرسة شميدت للبنات، ومنها إلى البلدة القديمة، التي تشكل في حد ذاتها متحفاً وصالة عرض حقيقيين للنتاج الديني المسيحي. وفجأة بدت القدس في ضوء جديد. أدركت الآن أن ما كنت أعيه دائماً على أنه القدس ما هو إلاّ واحد من «قدسات» كثيرة، وإني لأستغرق في التفكير متسائلاً كيف يرى اليهودي الأورثوذكسي، الذي يجازف بالخروج من وراء جدرانه المادية والحضارية، القدس مادياً وثقافياً؟ لعله يراها مدينة يهودية بأقلية مسلمة مشاغبة، وكمّاً قائماً من عقارات مرتفعة الثمن يحتفظ بصكوك ملكيتها بحرص حشدٌ من طوائف مسيحية متخاصمة.

في السياق

بحسب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، صُنفت القدس منطقة دولية تشكل «كياناً مستقلاً» وجيباً داخل الدولة العربية المقترحة. وتشمل مساحة إجمالية تبلغ ٢٥٨ دونماً مربعاً، تضم بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور وصور باهر وبيت صفافا وشرفات ورامات راحيل في الجنوب، وسلوان والطور والعيزرية وأبو ديس والسواحرة في الشرق، والمالحة والشيخ بدر ولفتا ودير ياسين وعين كارم في الغرب، والعيسوية وشعفاط ومستشفى هداسا والجامعة العبرية في الشمال.

وبحسب أعلى مرجع رسمي بشأن الاتفاقيات التي توصل إليها الملك عبد الله والوكالة اليهودية، تعهد كل من الفريقين عدم التدخل في خطط الآخر (Shlaim, *The Politics of Partition*, p. 178)؛ فالملك عبد الله لن يسمح لجيشه بالدخول إلى المنطقة المخصصة للدولة اليهودية، في حين لن يعترض اليهود احتلاله للأجزاء العربية في فلسطين، إلاّ إنه لم يكن هناك أي اتفاق بشأن القدس. ومما لا شك فيه أن كلاً من بن - غوريون والملك عبد الله كان يرغب في القدس، لكن أحداً منهما

لم يصرح عن موقفه علناً أو يبلّغ الأمم المتحدة معارضته لقرار التقسيم.

بدأت المعركة بشأن القدس مباشرة بعد قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. وبادرت الهاغاناه، التي كانت تتمتع بحضور عسكري قوي في القدس، إلى الهجوم بينما كان البريطانيون هم المسيطرون رسمياً. وهوجمت قرى وأحياء لفتا وروميما والشيخ بدر (حيث موقع الكنيست اليوم)، وأُفرغت من سكانها بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٤٨. وبحلول نيسان/أبريل كان القطمون والطالبية قد احتُلا. ومع حلول ١٥ أيار/مايو كانت القدس الغربية قد أصبحت بكاملها يهودية (Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, p. 52). وتقلصت القدس العربية إلى البلدة القديمة والحيين، قليلي السكان، الشيخ جرّاح وباب الساهرة.

حتى دخول الفيلق العربي إلى فلسطين في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، وقع عبء القتال في القدس على كاهل مجموعة من المقاتلين غير النظاميين، والمنظمين محلياً في أكثر الأحيان، والذين نادراً ما قاموا بمهمات خارج محيط قراهم وأحيائهم. وكثف العرب المطرودون من القدس الغربية دفاعهم في استحكامات على أسوار البلدة القديمة. لكن البلدة القديمة نفسها كانت مقراً لنحو ٢٠٠٠ من السكان اليهود، وبدلاً من إخلاء الحي اليهودي، خططت قيادة الهاغاناه للاحتفاظ به واستعماله «نقطة انطلاق للاستيلاء على كامل البلدة القديمة» (Shlaim, p. 180). ولولا تدخل الفيلق العربي لكانت الهاغاناه اكتسحت البلدة القديمة. وفي ١٧ أيار/مايو، صدر أمر من الملك عبد الله إلى غلوب، القائد البريطاني للفيلق العربي، بإرسال قواته إلى القدس. وفي ١٨ أيار/مايو، دخلت أول سرية من الجنود الأردنيين إلى البلدة القديمة. ومع توقف الهجوم اليهودي في القدس، انتقلت المعركة إلى نتوء اللطرون الذي يسيطر على الطريق الرئيسي من تل أبيب إلى القدس. ونجمت الحرب التي تلت ذلك عن محاولات الهاغاناه طرد الفيلق العربي وفك الخناق عن القدس. ولم يقم الفيلق العربي من ناحيته بأي عمليات هجومية، وبقي ملتزماً بتعهد الملك عبد الله عدم دخول المناطق المخصصة لليهود.

الكنيسة الأورثوذكسية اليونانية في الحرب

كتب مافريدس باختصار عن تأثير حرب ١٩٤٨ في الكنيسة الأورثوذكسية اليونانية. فقد كتب عن قدسه، وأشار باقتضاب إلى المذاهب المسيحية الأُخرى، وبسلبية إلى العرب، وبنزعة أكثر عدائية إلى اليهود. وأعلن حياده منذ البداية

(«شعبان.... يتنازعان البلد»). ويشير إلى الأحياء العربية، مثل القطمون، بأن اليهود قاموا «بطرد العرب المسلحين.... واحتلوه عسكرياً...» وأن هجومهم على البلدة القديمة «... في المقام الأول، لإنقاذ نحو ٢٠٠٠ يهودي مغروسين ومحاصَرين داخل المدينة...» سكان المدينة العرب (سكان الأحياء المسلمة والمسيحية) كانوا في معظمهم قد غادروا إلى الخارج قبل ١٤ أيار/مايو. ولجأ الباقون إلى البلدة القديمة نفسها، ولقوا ضيافة من أقاربهم، أو نشدوا ملاذاً في الرهبانيات والأديرة. وامتنع الفرنسيسكان فقط من فتح أبوابهم للاجئين. واستضافت كنيسته، الكنيسة الأورثوذكسية اليونانية، أكثر من ٤٠٠ شخص من الأورثوذكس العرب واليونان. ففتحت الرهبانيات والأديرة أبوابها وقدمت مأوى لأبناء طوائفها.

إن أبرز صورة لهذه الفترة الأولى هي دخول الفيلق العربي، الذي استُقبل بفرح وحماسة. وكاتب اليوميات نفسه لم يعقه شيء عن إبداء التعاطف مع ضباط الفيلق وقائدهم العام عبد الله التل من شرق الأردن. ولم يَحُل دخول الفيلق العربي دون سقوط البلدة القديمة في أيدي الهاغاناه فحسب، بل أدى أيضاً إلى تدمير كنيسين يهوديين قديمين في الحي اليهودي واستسلام الجالية اليهودية من مقاتلين ومدنيين. وأشار إلى النهب العربي للحي اليهودي، لكنه سرعان ما أضاف أن اليهود تصرفوا بطريقة مماثلة نحو الأملاك العربية «المملوكة في معظمها لمسيحيين» في الأحياء الغربية من المدينة.

واعتبر مافريدس أن القصف المدفعي العنيف الذي شنته الهاغاناه على البلدة القديمة، عقب سقوط الحي اليهودي واستسلام الجالية اليهودية المحاصرة، هو عمل انتقامي، هكذا رآه بكل بساطة وبراءة، من دون أن يعطيه منظوراً سياسياً. والضربات المباشرة على كنيسة القيامة وبطريركية الروم الأورثوذكس ودير الروم الأورثوذكس هي محاولات متعمدة انتقاماً لتدمير الكنيسين اليهوديين العاديين اللذين ليس لهما أي قيمة تاريخية مهمة. وقد اختيرت المواقع المسيحية «عمداً». وأوقع القصف راهبين أورثوذكسيين يونانيين قتيلين. وفي ذكر نادر للخراب في أجزاء أُخرى من البلدة القديمة، يشير إلى قذيفة على مسجد عمر أدت إلى مقتل ٢٢ عربياً، يفترض أنهم من المسلمين!

وفي تعليق عام على تصرف الطبقة الوسطى العربية في القدس، وفي مراكز مدينية عربية أُخرى، يذكر مافريدس أنه قبل فترة طويلة من ١٤ أيار/مايو غادر الكثيرون من سكان أحياء المدينة المسلمين والمسيحيين إلى الخارج. وبالنسبة إلى الوضع الداخلي، يشير إلى أن أعيان وقادة الجالية الأورثوذكسية العربية تركوا مناصبهم، وسافروا إلى الخارج لحماية أنفسهم. فقط الفقراء جداً والذين لا مال

لديهم اضطروا إلى البقاء. وخلال الهدنة الأولى في حزيران/يونيو، حدث نزوح جماعي عن المدينة، وأصبحت المدينة داخل الأسوار شبه فارغة من السكان. وبقي في القدس ٥٠٠٠ ـ ٧٠٠٠ شخص فقط.

إن اللمحة التي يعطينا إياها مافريدس عن القدس هي لمدينة مقسمة بحدة عبر خطوط مذهبية، وعلاوة على ذلك مدينة هجرها سكانها. والواضح من الإشارة العابرة إلى تظاهرة في الحي المسلم، أن الأهالي كانوا مدركين منذ بدايات الحرب أن المعركة خاسرة. ومن غير المستغرب في ظل هذه الأوضاع أن يبدو الملك عبد الله كمنقذ. ولم يُخف مافريدس في الحقيقة إعجابه بذكاء الملك، ويسجل استقبال الأهالي له بحرارة خلال جولة له في الضفة الغربية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. عبد الله منتصر بلا ريب. لكن مافريدس كان قادراً على رؤية المأساة الإنسانية، ويخلُص إلى الإشارة إلى أنه مع انتهاء الأعمال العدائية، فإن أولئك الذين احتموا داخل أسوار المدينة «ينتظرون [توحيد شطري المدينة المقسمة] كي يتمكنوا من الذهاب لاستعادة منازلهم المهجورة.»

الأعمال المذكورة

Morris, Benny. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*. Cambridge: Cambridge: University Press, 1987.

Shlaim, Avi. *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists and Palestine 1921-1951*. Oxford: Oxford University Press, 1990.

يوميات كونستانتين مافريدس

١٥ أيار/مايو ـ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨

المذكّرات ١ ـ ٥

المذكرة ١: حصار البلدة القديمة في القدس

١٤ ـ ٣١ أيار/مايو ١٩٤٨

ليلة يوم الجمعة، في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، أبحر المندوب السامي لبريطانيا العظمى في فلسطين من ميناء حيفا، تاركاً البلد في فوضى شاملة ودم يراق وثورة؛ وشعبان مسلحان، عرب ويهود، يتنازعان البلد.

ولأشهر، حين كان البريطانيون لا يزالون في السلطة، كانت الأعمال العدائية عنيفة بين العرب واليهود داخل حدود البلدية للقدس من جهة، بدا أن اليهود كانوا منتشرين في الضواحي، لكن من جهة أُخرى، كان العرب في البلدة القديمة داخل الأسوار يتمتعون باتصال ومخرج حر للوصول إلى الجزء الشرقي: أريحا وشرق الأردن وإلى درجة ما، نحو الشمال إلى رام الله ونابلس، عبر حي الشيخ جرّاح المتنازع بشأنه، والذي سعى اليهود للاستيلاء عليه منذ البداية لتأمين حرية الوصول إلى الجامعة العبرية ومستشفى هداسا على جبل المشارف وجبل الزيتون، في حين سعى العرب لحرية الوصول نحو الشمال. ومن أجل الدفاع عن البلدة القديمة، اتخذ العرب بعض الاحتياطات، فقاموا ببناء أسوار خاصة أمام أبواب المدينة لحمايتها عند طريق ماميلا (دير الصليب ـ رحافيا)، وأمام محلات سبينيز والبلدية القديمة، وباب الخليل، في جوار فتحة الإمبراطور فيلهلم المحاذية، وأمام الباب الجديد وباب العمود. وأقلق العربَ وجودُ الحي اليهودي داخل البلدة القديمة، والمسلحين اليهود من الهاغاناه، وكنسهم التي بدت كالقلاع الحصينة: حورفا (الذي أُنشئ سنة ١٧٠١)، وتيفيريت يسرائيل، ويوحنان. وانهمك الكثيرون من العرب المسلحين في محاصرة الحي اليهودي واحتوائه.

وقبل شهر من ١٤ أيار/مايو، قام اليهود بطرد العرب المسلحين من القطمون[1] واحتلوه عسكرياً. لكن مناطق الأمن الإنكليزية أو الكنتونات التي أُنشئت

قبل ذلك بعام، كانت لا تزال تعوق عملياتهم العسكرية.

كان هناك ثلاث مناطق أمنية عسكرية. المنطقة «أ» وتتألف من الكولونية اليونانية والكولونية الألمانية، ومحطة سكة الحديد، والمطبعة الحكومية، والمنشآت البترولية سوكوني شل، ومنتاشف، والمستشفى السويدي للجذام، والنادي الرياضي الإنكليزي.

وضمت المنطقة «ب» بناية داود حيث مكاتب الصحافة، وشارع الملك جورج الخامس صعوداً حتى كلية ترسانطه، إضافة إلى قنصلية الولايات المتحدة، وفندق بالاس، وجمعية الشبان المسيحية، وفندق الملك داود، والقنصلية الفرنسية.

وضمت المنطقة «ج» مكتب البريد المركزي، والبلدية، وبنك باركليز، ومركز الشرطة الرئيسي، ومحطة الإذاعة، والسجون، والمستشفيات الحكومية، ومنطقة المسكوبية بكاملها.

وأُنشئت فيما بعد، بناء على طلب القنصل العام اليوناني وأعيان آخرين، منطقة أمنية ضمت حي الطالبية، حيث تقع القنصليتان اليونانية والإسبانية.

قبل مغادرة المندوب السامي، وضِع الكثير من المباني الأكثر أهمية في القدس تحت حماية الصليب الأحمر، وأُنشئت منطقة تجمُّع خاصة لضحايا الحرب واللاجئين. وضمت هذه المباني جمعية الشبان المسيحية، وفندق الملك داود (شكلت المنطقة المحيطة بهذين المبنيين المنطقة الدولية للصليب الأحمر)، ومقر الحكومة، وجميع المستشفيات ما دامت لا تستعمل لشن عمليات حربية، مثل مستشفى هداسا وغيره.

بعد منتصف ليل ١٤ أيار/مايو مباشرة، احتل الجيش اليهودي هذه المناطق الأمنية كافة. وهكذا احتل الكولونية اليونانية والكولونية الألمانية والبقعة الفوقا والمسكوبية والسجون، ووصل لاحقاً حتى أسوار البلدة القديمة. وبدأ في اليوم التالي دكّ أبواب البلدة القديمة بالقنابل ومدافع الهاون ونيران البنادق معلناً رغبته في الاستيلاء على المدينة، وفي المقام الأول، لإنقاذ نحو ٢٠٠٠ يهودي مغروسين ومحاصرين داخل المدينة، ينتمي الكثيرون منهم إلى منظمة الهاغاناه.

قبل ١٤ أيار/مايو بفترة طويلة، كان الكثيرون من سكان الضواحي المسلمة والمسيحية، الذين لم يسافروا إلى الخارج،[2] قد لاذوا بالبلدة القديمة، وجلبوا معهم مفروشات وأدوات منزلية وأشياء أُخرى مما تيسر نقله بوسائل نقل بدائية، لأن استعمال الآليات كان مستحيلاً منذ عدة أشهر بسبب النقص في الوقود الناجم عن التدمير الذي لحق بمنشآت النفط في حيفا، وخطوط سكك الحديد، وشبكات الطرق. والتجأ الأهالي إلى بيوت أقاربهم أو أصدقائهم، واستأجر البعض غرفة أو

غرفتين بصورة موقتة. لكن الأبرز هو أن الرهبانيات والأديرة والبطريركيات استقبلت جميعها عن طيب خاطر رعايا طوائفها، إضافة إلى رعايا طوائف أُخرى وقدمت لهم الملاذ. وكان دير الفرنسيسكان الرهبانية الوحيدة التي لم تسمح لأحد بالدخول، على عكس بطريركية اللاتين التي غرقت باللاجئين اللاتين العرب.

وقامت بطريركية الروم الأورثوذكس خاصتنا، وأخوية القبر المقدس، بتجديد العهد التاريخي بفتح ذراعيها لرعاياها وتأمين الملجأ لهم. فها هي تفتح الأبواب مرة أُخرى، كما فعلت قبل ١٥٠ عاماً، لاحتضان أكثر عدد ممكن. وأكثر من ٤٠٠ شخص من الروم الأورثوذكس، العرب واليونان، قُدمت لهم الضيافة في هذا الوقت: الغرف والمداخل والزوايا والممرات والمكاتب غير المستعملة وغرف الطعام والأقبية والعقود والردهات والأروقة، وكل ما يمكن توفره، كلها حُولت لتتناسب والوضع، واستُعملت لإيواء اللاجئين.

وخلال ليل السبت ١٥ أيار/مايو، بدأ الجيش اليهودي والهاغاناه ومنظمات يهودية مستقلة أُخرى الهجوم على أبواب البلدة القديمة، واستمر الهجوم حتى الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين ١٧ أيار/مايو. جحيم متواصل ينشر الرعب من نيران البنادق وقذائف الهاون والقنابل والأسلحة الأوتوماتيكية، ووميض نيران الأسلحة، والرصاص العابر. ولم يتمكن أيٌّ من المحاصَرين واللاجئين من إغماض عينيه؛ كنا جميعاً نمشي هنا وهناك التماساً لملجأ أكثر أمناً. وحده اليرون[٣] الترجمان، الأرشمندريت ثيودوريتوس، كان يجوب الغرف وأقسام الدير المركزي لتهدئة اللاجئين المروعين والمرعوبين وتقوية صبرهم. كمرافق، كنت أَرِقاً أراقب تحركاته.

طوال الليل، كان المسلحون العرب غير النظاميين (الثوار) يتراكضون داخل المدينة من باب الخليل إلى الباب الجديد وباب العمود وبالعكس لتعزيز المواقع. وكان القتلى والجرحى يُنقلون بواسطة فرق الصليب الأحمر، المكونة حديثاً، إلى الخان النمسوي، قرب البريتوريوم[٤] على الطريق إلى الجثمانية، الذي حولوه إلى مستشفى.

وقرابة ظهيرة ١٧ أيار/مايو، عمّ الرعب؛ فقد سرت شائعة أن الجيش اليهودي[٥] اقتحم الباب الجديد ويهدد باقتحام المدينة. وقيل أيضاً إنه احتل المباني الفرنسية مثل نوتردام والمستشفى[٦] ودير الظهور[٧] الواقعة خارج الباب الجديد مباشرة. ولأن المتمركزين في هذه المباني يتمتعون بوضع أفضل، كان الجيش يطلق النار على المدافعين الموجودين على الأسوار. ونزح السكان المذعورون عن أحياء الباب الجديد الواقعة داخل السور إلى القسم الداخلي من

المدينة، وأجج الذعر عويل بعض الأمهات والأخوات اللواتي رافقن نقل أمواتهن. وفوق كل ذلك، قطع التيار الكهربائي والمياه.

في ١٧ أيار/مايو، استولى اليهود على جبل النبي داود والمبنى الألماني، بما فيه كنيسة الرقاد وبرج جرسها المنيع والعالي، وبدأوا إطلاق النار على السور والمدافعين العرب، محاولين اقتحام باب النبي داود القريب جداً من الحي اليهودي، والوصول لنجدة الحي واليهود المحاصرين داخل المدينة.

وقصفت مدفعية القاوقجي، قائد الثوار، المواقع اليهودية من تلة شعفاط، قرب مطار قلندية على الطريق إلى رام الله، وهو ما أدى إلى دعم المدافعين العرب داخل المدينة.

عشية ١٩ أيار/مايو، وصل جيش[٨] الملك عبد الله من شرق الأردن،[٩] واستقبلت الجموع دخوله إلى القدس بكثير من الحماسة. وجرت مظاهر لا يمكن وصفها أمام باب الجثمانية[١٠] وفي شوارع المدينة. جماهير العامة، وخصوصاً صبية الأزقة، تطوعت لرفع صناديق الجيش من مؤن وذخيرة. وبدت هذه الإيماءات كأنها تظاهرات ابتهاج، ولا سيما وهم يصرخون «لقد أتوا... لقد أتوا.» ومنذ لحظة دخول الجيش عمّ جو من الانفراج الجميع، المقاتلين والسكان المدنيين على حد سواء.

واستمر الهجوم اليهودي طوال تلك الليلة، وتكثف خلال اليوم التالي وخلال الليل أيضاً (٢٠ أيار/مايو). وعلى الرغم من أن الهجمات كانت موجهة إلى باب النبي داود بصورة رئيسية، فقد موّه اليهود تكتيكاتهم بمهاجمة الباب الجديد وباب الخليل أولاً. وساعد جند شرق الأردن في الدفاع إلى حد بعيد، وخصوصاً في حماية باب النبي داود. وقام نحو ٣٠ عربياً مسلحاً، أغلبهم من المقدسيين ممن يعرفون السور بكل تفصيلاته، بتسلق السور والدفاع عنه بصورة فعالة.

في ٢١ أيار/مايو، توقف القتال وطلقات البنادق والقصف. وفي ٢١ ـ ٢٢ أيار/مايو وضع جيش شرق الأردن سيارات مصفحة ومجهزة بمدافع داخل البلدة القديمة. وكان عليه اجتياز أزقة البلدة القديمة من باب الأسباط إلى باب العمود والباب الجديد وباب الخليل، لأن شارع السلطان سليمان الواقع خارج السور مباشرة علاه ركام بنايتي نوتردام ودير الظهور. وكان المشهد حيوياً إلى أقصى حد: كل سيارة محاطة بنحو ٥٠ عربياً ينافسون بعضهم بعضاً محاولين إعطاء السيارات دفعاً أكبر على الطريق الشديد الانحدار والصعود والمملوء بالدرجات.

وعززت السيارات المصفحة والمدافع المرافقة الدفاع عن مدينة القدس بصورة واضحة وفعالة. وكان المقاتلون من الثوار العرب، الذين التحقوا فيما بعد بفيلق

شرق الأردن، منشغلين بإجلاء اليهود عن الحي اليهودي داخل البلدة القديمة، الذين استخدموا حتى كُنُسهم كمعاقل يشنون هجماتهم منها. وكان القاوقجي وجيش شرق الأردن يقصفان الحي اليهودي باستمرار. ودُمر كنيس تيفيريت يسرائيل أولاً، وتلاه في ٢٧ أيار/مايو كنيس حورفا التاريخي والأكثر شهرة. وكان مركز القيادة العربية قد أرسل، عبر الصليب الأحمر، تحذيراً إلى مركز القيادة اليهودية، مفاده أنه ما لم تنسحب القوات اليهودية المسلحة من الكنيس ضمن فترة زمنية محددة، فسوف يضطرون إلى مهاجمته. وبما أنه لم يصدر أي رد عن الجانب اليهودي، كما صرح الصليب الأحمر رسمياً، قام العرب بقصفه وتدميره.

اضطرب اليهود فور تدمير كنيس حورفا. وبدأوا يظهرون إشارات الاستسلام. وسرت شائعات قبل دخول جند شرق الأردن أن اليهود يريدون الاستسلام، لكن فقط إلى الفيلق العربي الشرق الأردني. وكان العرب يسعون لإكراههم على الاستسلام بالتجويع والحرمان.

ويوم الجمعة في ٢٨ أيار/مايو، بعد سقوط كنيس حورفا، سلّم اليهود من دون شروط نحو ٣٥٠ جندياً من الهاغاناه، ونحو ٢٠٠٠ امرأة وطفل وكهل. ونُقل جنود الهاغاناه كأسرى حرب إلى الزرقاء في شرق الأردن، وسُلمت النساء والأطفال إلى الصليب الأحمر.

كانوا جميعاً في حالة مزرية، ووُجدت جثث كثيرة غير مدفونة وفي حالة تحلل تقريباً، وكان على العرب حرقها. وفي ٢٨ و٢٩ أيار/مايو، بعد الاستيلاء على الحي اليهودي، بدا مشهد حرق الجثث، وخصوصاً خلال الليل، كحريق منتشر بمواقد متفرقة.

وانشغل رعاع العرب بنهب كل شيء خلّفه اليهود. ودمر القصف المدفعي البيوت والأملاك، وما بقي نُهب. واندفعت إلى الحي حشود من الأولاد والنساء العرب، معظمهم من القرى المجاورة، وانتزعوا مصاريع النوافذ والأبواب نصف المحترقة، والسياجات... إلخ، وأخذوها لبيعها في السوق العربية، أو إلى قراهم خارج المدينة.

المذكرة ٢: حصار البلدة القديمة في القدس

١ ـ ١٦ حزيران/يونيو ١٩٤٨

إضافة إلى وضع الدير المركزي في تصرف نحو ٤٠٠ لاجئ لإيوائهم، قامت بطريركيتنا كذلك بوضع مدرسة البنات المركزية، ومدرسة دير الروم الثانوية،[١١]

ودير مار متري في تصرف اللاجئين. واستُعملت الطبقة العلوية من دير مار متري[١٢] كمكاتب للجنة التنفيذية العربية، في حين استُعملت الطبقة الأرضية لإيواء اللاجئين. كما جرى استقبال لاجئين في دير أبينا إبراهيم، وميتوشيون الجثمانية،[١٣] ودير السيدة، ورهبانيات أُخرى للروم الأورثوذكس.

بعد اجتياح الحي اليهودي وكُنسه، تكثف القصف والنيران المتبادلة من الجانبين العربي واليهودي. فمن جانب اليهود، تكثفت الهجمات ضد البلدة القديمة من ١ إلى ٩ حزيران/يونيو، وركزت على كنيسة القيامة وبطريركيتنا[١٤] والدير المركزي.[١٥] وخلال الفترة الفاصلة، أُطلقت قذائف الهاون على أديرة القديس باسيليوس (للروم الأورثوذكس)، والقديس ثيودوروس (للروم الأورثوذكس)، والكازانوفا (للكاثوليك)، ورؤساء الملائكة (للروم الأورثوذكس)، ودير أبينا إبراهيم قرب كنيسة القيامة (للروم الأورثوذكس)، والدير المركزي للروم الأورثوذكس كذلك. والقذائف التي أصابت الدير المركزي سقطت على مكتب المالية، على بعد بضعة أمتار من المكتبة المركزية التي حُفظت فيها مخطوطات قديمة، تاريخية وقيمة. كما سقطت على الزاوية الشرقية من دير مار متري حيث اللجنة التنفيذية العربية، بالإضافة إلى مواقع أُخرى.

قد يظن البعض أن اليهود يشنون هجماتهم من مبنى نوتردام أو من وراء المسكوبية، مستهدفين، من دون جدوى، إصابة مكاتب اللجنة التنفيذية، إذا أخذنا في الاعتبار المحيط التقريبي للقذائف المتساقطة وللأهداف حول دير مار متري. لكن إذا أخذنا القذائف التي أصابت رهبانيتي أبينا إبراهيم والقديس يوحنا المعمدان وأديرة أُخرى تقع في محيط طريق الآلام، عندها تدحض هذه النظرية. ويتعزز هذا في ضوء قصف القبة الكبيرة لكنيسة القيامة. إن التفكير الجدي في هذا العمل يعزز نظرية أن اليهود ألقوا هذه القذائف انتقاماً لتدمير كُنسهم في البلدة القديمة.

عند الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين من صباح ٧ حزيران/يونيو أصابت قذيفة هاون انطلقت من الجهة الشمالية الشرقية، من المواقع اليهودية (نوتردام أو أبعد)، الغطاء الرصاصي لقُبة كنيسة القيامة محدثة فيه ثقباً يبلغ تقريباً ٣٠ ـ ٤٠ سم عند النظر إليه من بعيد.

إن الانفعال الأعمى انتقاماً لتدمير كنيس بسيط لا قيمة تاريخية له، كما ذكرنا سابقاً، لا يغتفر. والضرر الذي أصاب قبة كنيسة القيامة، مهما يكن صغيراً، يرتب عواقب ومشكلة سياسية بالنسبة إلى إصلاحه وترميمه، ليس أقلها إحداث معارضات وخصومات بين الطوائف الثلاث التي تتقاسم كنيسة القيامة، الروم الأورثوذكس واللاتين والأرمن، إضافة إلى طوائف وجنسيات أُخرى.

كانت نيران الهاون والرشاشات عنيفة في ليلتي ٧ ـ ٨ حزيران/يونيو ولم نستطع النوم. وكذلك في ليلتي ٩ ـ ١٠ حزيران/يونيو، وخصوصاً ليلة العاشر من حزيران/يونيو. وكان القصف عنيفاً وكثيفاً، وبدا أن كلا الطرفين المتحاربين يسعى لاكتساب مواقع استراتيجية على الأرض. وفي الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي، أعلن السيد برنادوت بدء أربعة أسابيع من الهدنة ووقفاً موقتاً لإطلاق النار.

المذكرة ٣: محاصرة البلدة القديمة في القدس

١٦ حزيران/يونيو ـ ١٨ تموز/يوليو ١٩٤٨

خلال أسابيع الهدنة الأربعة، دبت الحياة في البلدة القديمة من القدس. وأخذ العرب من قرى سلوان والعيزرية وأبو ديس، ومن بلدات رام الله وبيت لحم وأريحا يزودون المدينة بالمؤن بشتى الطرق. وكان هذا هو الوضع العام لسكان المنطقتين اليهودية والعربية على حد سواء. وأصبح مصير الأقرباء والأصدقاء معلوماً عبر الاتصال بممثلي الأمم المتحدة والصليب الأحمر، وعبر أعضاء الجوالي الأجنبية القاطنين في كل منطقة أيضاً. وتمكن يونان البلدة القديمة من إيصال إمدادات إلى اليونان في المنطقة المحتلة اليهودية، وإلى الذين لجأوا إلى البلدة القديمة أيضاً، وخصصت اللجنة الإدارية للجالية اليونانية مبلغاً لهذه الغاية. وزود بعض أعضاء الجالية اليونانية في البلدة القديمة أقرباءهم بالإمدادات الضرورية. وتلقى أعضاء أخوية القبر المقدس في دير الصليب الكريم، والأرشمندريت الرفيع المقام غريغوريوس، والراهب سيرافيم، رئيس دير جبل النبي داود، إمدادات المؤن عبر القنصلية اليونانية العامة.

أبرز ما اتصفت به البلدة القديمة خلال أسابيع الهدنة كان النزوح الجماعي لغير المقاتلين من السكان، الذين وجدوا ملاذاً في الريف والقرى والمدن المجاورة، مثل رام الله وأريحا وبيت لحم، أو في شرق الأردن. فمنذ الصباح حتى المساء كانت الشوارع تمتلئ بالحمالين والحيوانات المستخدمة في النقل التي تخص عشيرتي التعامرة والعابد، والتي تحمل الأثاث والأدوات المنزلية والفُرش والملابس... إلخ، وتخرج من مختلف أحياء المدينة متجهة نحو باب العمود. وكان النزوح شبيهاً بسلسلة متصلة من الحيوانات والحمالين والنساء والشيوخ والأطفال، وجميعهم يحمل شيئاً ما تحت شمس تموز/يوليو اللاهبة. ومع اقتراب موعد انتهاء الهدنة، أخذت هذه السلسلة من الناس والحيوانات تصبح أكثف فأكثف يوماً بعد يوم.

مع انتهاء الهدنة، عند الساعة الثامنة من صباح يوم الجمعة ١٠ تموز/يوليو،

أصبحت البلدة القديمة خالية من السكان تقريباً. فمن مجموع عدد السكان البالغ ٦٠,٠٠٠ نسمة (بالإضافة إلى نحو ١٠,٠٠٠ لاجئ أتوا من ضواحي المدينة الجديدة) بقي هناك ما يقدر بنحو ٥٠٠٠ ـ ٧٠٠٠ نسمة فقط. وكانوا في معظمهم فقراء جداً، وليس لديهم أموال كافية للرحيل. وضمن من بقي في المدينة الرهبان في الأديرة والبطريركيات والمؤسسات الدينية المتعددة، وموظفو الحكومة والعاملون في القنصليات ومستخدمو البلدية الملزمون بالبقاء في مراكزهم. إقفار شامل يبعث على الأسى، طرقات البلدة القديمة الضيقة، التي تغص عادة بالبائعين والشارين والزوار والقرويين والمارة، صارت الآن خالية من البشر فعلاً. مدينة حوانيتها مغلقة، ومن حين إلى آخر يصادف المرء شخصاً أو اثنين في الطريق. ونتيجة هذا الوضع، تحدث عمليات سلب في الشوارع في وضح النهار، ولا يستطيع من تعرض للسلب أن يطلب النجدة من أحد.[١٦]

خفف النزوح الجماعي العبء عن الأديرة والبطريركيات المتعددة، فالكثيرون ممن لجأوا إلى هذه المؤسسات كانوا بين النازحين أيضاً. فمن مجموع ٤٠٠ لاجئ مقيم بالبطريركية الأورثوذكسية والدير المركزي، رحل ثلاثة أرباعهم إلى الخارج، مقفلين على أثاثهم داخل الغرف التي منحت لهم.

عند الساعة الثامنة من صباح يوم الجمعة في ١٠ تموز/يوليو ١٩٤٨، قالوا إن هدنة الأسابيع الأربعة انتهت. وأعلنت الإذاعة أن اليهود من جهتهم يقبلون بتمديدها شهراً آخر، بينما العرب يرفضون. وعند تمام الساعة العاشرة صباحاً بدأ قصف بالقنابل ومعركة شاملة خارج السور مباشرة، وسقطت قذائف الهاون خارج باب الخليل.

وفي يوم السبت، كان القصف من الجانب الأردني كثيفاً خلال النهار والليل. وعند الساعة الخامسة والدقيقة الثلاثين صباحاً هزت قذائف الهاون المدينة، وسقط الكثير منها خارج السور وأصاب صفاً من حوانيت بطريركية الروم الأورثوذكس (بريستول، حنانيا، بولس سعيد)، وتلك التي بناها اليرون الأرشمندريت أوفثيميوس. وأطلقت قذائف هاون أُخرى على السوق المسقوفة[١٧] خلف الكنيسة الألمانية، بالقرب من دير أبينا إبراهيم. واستمر تساقط قذائف الهاون بعض الوقت ملحقاً إصابات بأهداف أُخرى.

وفي مساء ١٢ تموز/يوليو، نحو الساعة السادسة، كان الكثيرون من العرب متحلقين يستمعون إلى الإذاعة في منطقة مسجد عمر عندما سقطت قذيفة هاون وتسببت بسقوط ٢٢ قتيلاً والكثير من المصابين بجروح بالغة. وكان بين القتلى فؤاد الخالدي وابنه، الأول هو عضو في اللجنة الاستثنائية العربية للقدس التي نظمت

المقاومة العربية في البلدة القديمة. وفي اليوم التالي شُيع الضحايا في جو من الحداد العام.

وفي ١٤ تموز/يوليو، كان يوم قصف عنيف مصدره المدافع العربية. لكن اليهود أيضاً كانوا يطلقون قذائف الهاون التي سقطت إحداها على باحة كنيسة القيامة وأصابت موضعاً أمام كاتدرائية القديس يعقوب على مسافة متر ونصف متر من جدارها، ودمرت المنصة في الباحة التي كانت تُستعمل مكتباً للمشغل المعماري التابع لدائرة الآثار في حكومة فلسطين المعنية بترميم كنيسة القيامة. وسقطت قذيفة هاون أُخرى في موضع بين الحديقة وسطح مطبعة بطريركية الروم الأورثوذكس.

مرت ليلة ١٥ تموز/يوليو بهدوء، لكن في الساعة الثامنة تقريباً من صباح اليوم التالي، بدأ القصف ونيران البنادق. وبحسب العرب، كانوا هم من شن الهجوم. وفي نحو الساعة التاسعة صباحاً سقطت قذيفة هاون أمام كنيسة ودير راهبات مريم العذراء العظمى، غير بعيدة عن بطريركية الروم الأورثوذكس، ولم تقع أي إصابات. وعند المغيب هدأ القصف العربي قليلاً. لكن اليهود بدأوا في نحو الساعة الثامنة مساء هجوماً شاملاً على أسوار المدينة وقصفاً عنيفاً بقذائف الهاون.

رأينا أول قذيفة تضيء أعالي سطوح كاتدرائية القديس يعقوب (التي تدعى أيضاً مصاطب الدير المركزي). وكنت واليرون الترجمان في غرفة الأرشمندريت أياكنثوس في البناية الجديدة للدير المركزي، في زيارة له بمناسبة عيد شفيعه، وكنا نراقب من نافذة غرفته. هرعنا معاً إلى مكان الانفجار لمعاينة مدى الأضرار. لكننا لم نتمكن من ذلك لأن القذائف بدأت بالسقوط من دون توقف. واشتد القصف كثافة بحلول الساعة التاسعة ليلاً، واستمر إلى ما بعد منتصف الليل. وقدّرنا بأنهم يطلقون قذيفة كل دقيقتين، وأحياناً قذيفتين أو ثلاثاً على أهداف ومواقع متعددة في المدينة. وأكد راهب صبور أنه أحصى حتى منتصف الليل ١٨٧ قذيفة هاون. وقدّر آخرون عدد القذائف التي سقطت حتى الصباح بنحو ٦٠٠ قذيفة. وبحسب المعلومات الواردة، هنالك دلائل على وجود ثلاثة مواقع يطلقون منها النار: منطقة جبل النبي داود، وفندق الملك داود وبناية داود،[١٨] والمنطقة الأخيرة والرئيسية هي المسكوبية، خلف نوتردام.

في الوقت نفسه، كان العرب يقصفون المواقع اليهودية. وبدت كثافة نيران البنادق، وعبور قذائف الهاون، والأسلحة الأوتوماتيكية وأسلحة أُخرى للجانبين، كأنها معركة مستمرة على نطاق واسع. وكشفت القنابل المضيئة من دون توقف مواقع المهاجمين. وشبت الحرائق في كل مكان. كنا من موقعنا في البطريركية نتبين بصعوبة ساعة الفرنسيسكان الكبيرة التي تبعد أقل من مئة متر. وبالنسبة إلينا، كانت

ليلة سوداء ومشؤومة... لكنها خيالية، رائعة، وفريدة للمراقبين والناظرين من جبل الزيتون، حيث المنظر البانورامي لمدينة القدس شامل، ودائماً مهيب ومثير للإعجاب.

كنا جميعاً مذعورين، بمن فينا زوجتي وأولادي. وكنا معاً في بهو الانتظار المؤدي إلى صالة الاستقبال الرسمية في البطريركية، وبرفقتنا أيضاً الوكيل البطريركي وبعض الأفراد الآخرين. كنا قلقين وخائفين في حالة من الترقب والانفعال ننتظر الهجوم اليهودي بعصبية. فجأة، دخل علينا التلميذ الشاب سبيروس كولومبيس لاهثاً يطلب طبيباً، وبلّغ الوكيل البطريركي أن شظية قذيفة هاون أصابت الشماس ثيوكتيستوس ناحية القلب. لقد أصيب وانهار وهو ينزف أمام كنيسة القديس كونستانتين بينما كان ينصح للاجئين فضوليين في البطريركية الانسحاب وحماية أنفسهم. ولم تمض ٢٠ دقيقة حتى هرع الأرشمندريت أرثيميوس والأرشمندريت ألكسندروس إلى القاعة نفسها ليعلنا أن الراهب فيكنتوس، المشرف على المخبز، ممدد ميتاً وأن أحداً لا يستطيع الاقتراب منه. وأُصيب الراهب فيكنتوس، المسؤول عن توزيع خبز الدير، بقذيفة هاون سقطت على سطح كاتدرائية القديس يعقوب أمام غرفته. هرع النائب البطريركي واليرون الترجمان معاً إلى حيث أُصيب ثيوكتيستوس وأمرا بنقله من هناك. لكنهما لم يستطيعا الاقتراب من جثة فيكنتوس لأن قذائف الهاون كانت متواصلة بلا هوادة. وزاد خوفنا بعد موت فيكنتوس وإصابة ثيوكتيستوس المميتة. واستمر القصف حتى الصبح، وكل منا مسمَّر حيث هو. كنا جميعاً ننتظر على مضض بزوغ فجر هذه الليلة المأسوية. كشف ضوء ذلك النهار عن الدمار الذي حل. مات الشماس ثيوكتيستوس في طريقه إلى المستشفى.[١٩]

ما إن طلع النهار، ولفضولي ورغبتي في معاينة الدمار الفعلي الذي حل، انضممت إلى السيد أريستوبولوس، عضو هيئة التحرير في مجلة «صهيون الجديدة»[٢٠] والمَجمع المقدس، في جولة في المدينة، متفقدين معظم مواقعها المتضررة. كان الدمار في معظم مواقع المدينة المقدسة ضخماً. وما لحق بأملاك الروم الأورثوذكس والمؤسسات والأديرة من دمار أضخم كثيراً مقارنة بالذي لحق بالأملاك التابعة للدول الأُخرى. ويمكن افتراض أن المؤسسات والأديرة الأورثوذكسية كانت مستهدفة.

وهكذا دُمر دير القديس باسيليوس كلياً في حي الباب الجديد في حين سَلِم لحسن الحظ دير الفرنسيسكان القريب. ودمر تماماً جميع غرف وحجيرات دير القديس باسيليوس، ولم يبق أثر لأي منها، وتناثرت واجهته الضيقة بأكملها نحو ٣٠ متراً بعيداً عن الشارع العام. كذلك دُمر بيت قريب يعود إلى بطريركية الروم

الأورثوذكس.

تعرض بيت السكسك، القريب من دير رؤساء الملائكة، لأضرار جسيمة. ودُمر دير القديسة كاترينا كذلك. أمّا الأديرة الأُخرى التي تضررت فهي صيدنايا والقديس أوفثيميوس ودير أبينا إبراهيم، حيث دُمرت الغرف العليا تدميراً كاملاً. ولقي ميتوشيون الجثمانية أمام كنيسة القيامة مصيراً مأسوياً؛ إذ دُمر قسم بكامله وقتل أربعة من السكان المستأجرين. وفي الوقت الذي كنا نقوم بزيارة للميتوشيون، صادفنا جنازة اثنين من القتلى.

سقطت قذيفة هاون على سطح يبعد مترين عن الكاثوليكون[٢١] المشيد حديثاً في كنيسة القيامة وأحدثت ثقباً، ودمرت قذائف أُخرى الحائط القريب الذي يفصل القبة عن مسجد الخانقة. وسببت شظايا من هذه القذائف بعض الضرر في الغطاء الرصاصي للقبة الكبيرة لكنيسة القيامة.

وسقطت قذائف هاون على دير السيدة، ودمرت أجزاء من نُزُل القديس يوحنا ومخازن وشوارع وممرات جانبية في السوق الكبيرة.[٢٢] وأصابت القذائف أيضاً كنيسة المخلص اللوثرية وقبة الجرس فيها، وبركة حزقيال الجافة في المدينة، وهيكل سليمان،[٢٣] وطريق الآلام، والصلاحية (دير الرهبان البيض الفرنسي) ـ المدرسة والكنيسة ـ وبطريركيتي الكاثوليك والأرمن. وفي الحقيقة، لم يسلم أي مبنى أو شارع أو زاوية من الدمار، ولم يُحدد بعدُ حجم الأضرار ومداها.

من المؤكد أن الأضرار، والدمار الذي ألحقته المدافع والأسلحة العربية بالأحياء اليهودية، ستكون جسيمة. ومن المؤكد أيضاً أن الانتقام اليهودي الذي حل بالبلدة القديمة في القدس ومزاراتها وأماكنها المقدسة قد شفى غليلهم.

عم الهدوء في اليوم التالي، ١٧ تموز/يوليو. وأُشيع أن وقفاً لإطلاق النار قد فُرض على الطرفين المتقاتلين. وكان آخر انفجار للمعركة الهجوم اليهودي على بوابتي الخليل والنبي داود، وذلك يوم الأحد ١٨ تموز/يوليو في نحو الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين بعد الظهر، لكنه لم يدم طويلاً. ومنذ ذلك الحين، توقفت النيران من كلا الجانبين.

المذكرة ٤: حصار البلدة القديمة في القدس
٢٠ تموز/يوليو ـ آخر أيلول/سبتمبر ١٩٤٨

تميزت هذه الفترة بعدة تطورات. أولاً، قيام ممثلي الأمم المتحدة واللجنة القنصلية الثلاثية بترسيم حدود المناطق المحايدة بين المتحاربين العرب واليهود.

ثانياً، رحلات الكونت برنادوت المكوكية إلى مختلف العواصم العربية ومراكز عربية ويهودية مهمة للمشاركة في مناقشات تتعلق بالقضايا المتنازع بشأنها للتوصل إلى حل نهائي واضح وعادل للمسألة الفلسطينية. ثالثاً، استمرار الجانبين بالهجمات والقصف بشدة متفاوتة.

في ٢ آب/أغسطس، قامت بعثة من الطوائف الرئيسية الثلاث في الأماكن المقدسة: الروم الأورثوذكس واللاتين والأرمن، بزيارة الكونت برنادوت في مبنى أوغوستا فيكتوريا على جبل الزيتون. وطلبت البعثة منه حماية الأماكن المقدسة ووقف الحرب في منطقة القدس. وقام الكونت في ٩ آب/أغسطس بزيارة لكنيسة القيامة. وفي ١١ آب/أغسطس، وبينما كان لا يزال في القدس يزور المسؤولين العرب واليهود، جرى قصف وإطلاق نار شديدان من الساعة الواحدة إلى الساعة السادسة صباحاً، ولا سيما في مناطق النبي داود (جبل صهيون) ودير أبو ثور (الثوري)،[٢٤] والباب الجديد.

في ١٦ آب/أغسطس، ازدادت الحالة العامة سوءاً. وكان هناك قصف بالهاون والأسلحة النارية وانفجارات. ونشب القتال في النبي داود وحي المصرارة بصورة خاصة، وقيل إن صاروخاً سقط على كاتدرائية القديس جورج الأنغليكانية ودمر القسم المحتوي على المكتبة. وسرت شائعات أن اليهود كانوا يحاولون الاستيلاء على الموقع المنيع على جبل المكبر، حيث يقوم مقر الحكومة الضخم ومنزل المفوض السامي البريطاني السابق ومكاتبه.

في يوم الثلاثاء، ١٧ آب/أغسطس، سرت شائعات أن اليهود استولوا على مقر الحكومة. وعنى ذلك أن طريق الجثمانية ـ العيزرية ـ أريحا، وهو الطريق الوحيد الباقي للاتصال بين البلدة القديمة وشرق الأردن، كان مهدداً بالإغلاق نتيجة إطلاق قذائف الهاون والرصاص المتواصل. وفي نحو الساعة العاشرة ليلاً، كنت أسير في شارع دير القديس خرالمبوس في طريقي إلى مكاتب الصليب الأحمر الواقعة قرب حبس المسيح والبريتوريوم.[٢٥] ولدى وصولي أمام باب الدير مباشرة، لاحظت جمعاً من الناس يتقدم من سوق باب خان الزيت[٢٦] المظلمة متجهاً نحوي في عجلة، ومن خلف الجمع مسيرة انبعث منها صدى أصوات وصيحات. وقبل أن يتضح لي ما يجري، دفعني الجمع بقوة إلى الوراء، وعندها شاهدت جمع المتظاهرين يقترب مني، معظمهم من صبية الأزقة، وكانوا يحملون عصياً وقضباناً ويهاجمون المتاجر وكل من يرفض الالتزام بإغلاق متجره من أصحابها. وكانوا ينشدون ويرددون بإيقاع الكلمات التالية: «سكروا يا قليلي الدين، راحت منا فلسطين.»

بينما كانت جموع المتظاهرين المقتربين تزداد بمرور الوقت، بدأ أصحاب المتاجر، وعلى عجلة، إدخال الأكياس والأواني والمنصات والكراسي، وكل ما كان معروضاً أمام متاجرهم، وأغلقوا متاجرهم بسرعة خوفاً من أن تُسرق وتهاجم. وخلال فترة قصيرة أغلقت السوق، وأسرع الأهالي إلى الاختباء، وأقفرت المدينة.

شكّل الحصار الشامل للمدينة القديمة وأنباء الاستيلاء على مقر الحكومة، الذي أكمل سلسلة الحصار، مصدر يأس لجميع هؤلاء الذين علموا بالأنباء، ومنهم صبية الأزقة المفعمون بالحماسة. لكن أخباراً حديثة وصلت بأن مساعدي برنادوت ولجنة الصليب الأحمر الذي كان مقر الحكومة تحت رعايتها وعَلَمها، أقنعوا اليهود بالانسحاب، فهدّأت هذه الأنباء الوضع، وأُعيد النظام، وفتحت الأسواق.

دلت تظاهرة السوق على عمق السخط الذي شعر به السكان المسلمون والمسيحيون معاً بسبب تردي الأوضاع السياسية.

ومرت الفترة من ١٨ آب/أغسطس إلى ١١ أيلول/سبتمبر من دون أي أحداث خطرة، على الرغم من سماع دائم لبعض طلقات البنادق والانفجارات والألغام، ولأخبار سياسية غير مهمة، وتحركات الكونت برنادوت... إلخ.

من الساعة السابعة مساء السبت، ١١ أيلول/سبتمبر حتى الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم التالي، كانت البلدة القديمة تتعرض لهجوم يهودي مستمر وعنيف. وقُدِّر سقوط ٤٠ قذيفة هاون على أهداف متعددة في المدينة خلال ذلك الوقت. وكانت البطريركية الأرمنية وبطريركية الروم الأورثوذكس بين المنشآت التي أصيبت. وقد سقطت قذيفتان على بطريركية الروم الأورثوذكس فأحدثتا أضراراً جسيمة في عدة غرف من المساكن الخاصة للبطريركية والحديقة والمطبخ، وجعلتا معظم الطبقة العلوية تقريباً غير صالح للسكن.

انطباعات عن الكوارث التي أحدثتها قذائف الهاون

في ١١ أيلول/سبتمبر، عند الساعة ١١:٤٠ ليلاً

... كنا في حضن مورفيوس[٢٧] في بداية إغفاءة عذبة. فجأة اهتزت البطريركية بعنف ألقى بنا من فراشنا. الحجارة تتساقط، ومصاريع النوافذ تتطاير بعيداً، والزجاج يتكسر. ظن كل فرد أن الكارثة حلت به وحده وأن غرفته فقط هي التي دُمرت. اندفع البعض خارج غرفه، وبحث آخرون عن أعواد ثقاب أو شمعة لاستطلاع ما حدث وأين. خارج غرفتي، في الممر المشترك، سمعت الراهب ثيوفانيس يعجل الخطى ويصرخ «فوق... فوق في غرفة أنتوليوس.» في الوقت نفسه سمعت

صيحات كأنها آتية من الأعماق: «اصعد فوق، أنت، هنا في الأعلى.» أول من هب للمساعدة كان الراهب ثيوفانيس: هرع حافي القدمين، يدوس على الزجاج المكسَّر، واندفع إلى غرفة الأرشمندريت أنتوليوس جيورجادس، الأستاذ القبرصي في مدرسة البطريركية، فوجده يتخبط في الظلام بين الأنقاض والغبار وجذوع الخشب المكسرة. الشخص الآخر الذي اندفع مسرعاً إلى الغرفة كان السيد س. سبيريدون، المقيم بالغرفة المجاورة لي، وتبعته. عند وصولي إلى الباب بدا الأرشمندريت مثل «أليعازر الذي بُعث من الموت» ملتفاً بملاءة، غارقاً في غبار أبيض، مذعوراً يبحث عن ردائه الداخلي. لقد سقطت قذيفة الهاون وسط غرفته عبر السطح وأحدثت فتحة في السقف كشفت السماء والنجوم. من المؤكد أن الأرشمندريت كان سيلقى مصرعه لو لم يحجب فراشه لوح خشبي من السقف المتساقط، ونجا بأعجوبة. لعدة أيام، زار الموقع المدمَّر الكثير من رجال الدين وموظفي الحكومة المدنيين، وكثير غيرهم.[٢٨]

خلال ليل ١٥ أيلول/سبتمبر، خَبِرت البلدة القديمة معاناة أكثر. نحو الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين مساء، بحسب ما أفاد الأهالي، هاجم العرب المواقع اليهودية وتكبّد اليهود خسائر فادحة. وللانتقام رد اليهود بقصف البلدة القديمة بقذائف الهاون. أصيب هذه المرة الدير المركزي والمكتبة المركزية والمطبخ وأملاك أُخرى للروم الأورثوذكس.

أجبر الهجوم الأخير على البلدة القديمة وأماكنها المقدسة والبطريركية غبطة البطريرك، ثيموثيوس، على الاحتجاج مرة أُخرى بكل ما أوتي من قوة وبلهجة ساخطة. ففي ١٦ أيلول/سبتمبر وجه احتجاجاً خطياً إلى الكونت برنادوت عبر اليرون الأرشمندريت كرياكوس، رئيس كنيسة القيامة، الذي ذهب إلى مبنى أوغوستا فيكتوريا الألماني على جبل الزيتون، حيث مكتب الكونت خلال زياراته للقدس ومنزله. وسلم عريضة الاحتجاج إلى الكولونيل بونو، مدير مكتب الكونت، الساعة الثالثة بعد الظهر وطلب منه تسليمها إلى الكونت فور وصوله إلى المكتب. وعُلم بأن الكونت وصل إلى القدس في ذلك اليوم.

من المؤسف أن الكونت لم يصل إلى مكتبه لرؤية العريضة. فبعد تسليمها بساعة مات بالرصاص اليهودي المجرم. قبل الساعة الرابعة بعد الظهر بقليل، خرج الكونت من بيت المندوب السامي البريطاني في قافلة من ثلاث سيارات، تحت شعاري الأمم المتحدة والصليب الأحمر، اتجهت إلى مبنى جمعية الشبان المسيحية عبر حي القطمون ورحافيا. وبعد اجتياز القطمون ودخول رحافيا، قرب القنصلية الإيطالية وغير بعيد عن مكاتب المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية، اضطرت القافلة إلى التوقف عند حاجز. قفز أربعة أشخاص من سيارة جيب كانت تقف قريباً، ودنوا

من سيارة الكونت وأطلقوا النار عليه وعلى الكولونيل أندريه سارو، الجالس إلى جانبه. توفي الأخير فوراً، لكن الكونت أصيب وظل حياً. أدرك القتلة ذلك فعمدوا إلى إطلاق النار عليه ثانية. تمكن السائق من المرور عبر الحاجز ونقل الكولونيل القتيل والكونت المصاب إلى مستشفى هداسا، حيث توفي الكونت فور وصوله.

ساد الافتراض أن الاغتيال قام به اليهود، لأن الحادث وقع في المنطقة التي يحتلونها وسيارة الجيب مشابهة لتلك التي يستعملها الجيش اليهودي.

في ليل ١٦ أيلول/سبتمبر، أُطلق المزيد من قذائف الهاون وسقطت على بيت تابع لكنيسة الروم الأورثوذكس وقريب من مستشفى الروم الأورثوذكس القديم.[٢٩] وتضررت أيضاً النوافذ وزجاجها في بطريركية اللاتين.

من ١٧ أيلول/سبتمبر حتى اليوم (٣٠ أيلول/سبتمبر)، استمرت هجمات الهاون مستهدفة داخل أسوار المدينة.

المذكرة ٥، حصار البلدة القديمة في القدس
١ تشرين الأول/أكتوبر ـ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨

استمرت الانفجارات المتفرقة ونيران البنادق خارج السور طوال تشرين الأول/أكتوبر حتى أواسط تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أوقعت إعادة انتشار الجيش المصري إلى الجنوب من فلسطين، واستيلاء اليهود على بئر السبع والنقب، سكان البلدة القديمة في جزع جديد. وكشفت أخبار رحيل النساء مع الأطفال عن الخليل بالسيارات ولجوئهن إلى أريحا والمناطق المحيطة بوضوح مدى اضطراب الوضع. على أي حال، أدت خطورة الوضع إلى بعض التطورات الإيجابية، وبصورة خاصة قيام قادة عرب، تحلوا بمزيد من التعقل بعد أن كانوا قبلاً متشددين، بخطوات توفيقية أكثر من السابق، وكذلك الضغط على الأمم المتحدة للتحرك.

منذ أواسط تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اجتماعات بين القادة العرب واليهود عبر جهود أجهزة الأمم المتحدة ومساعيها الحميدة. بين العرب، كان التصرف الدمث والمعتدل لقائد الفيلق العربي الشرق الأردني والحاكم العسكري للقدس، عبد الله بك التل، جديراً بالثناء. ونجم عن الاجتماعات، التي عقدت في الأيام العشرة الأخيرة من تشرين الثاني/نوفمبر، وقف تام للأعمال العدائية. وقف العنف كان نعمة غير متوقعة من السماء، هدية من الله، ومكافأة على ثبات سكان البلدة القديمة المحاصرين. وأصبح واضحاً أنه لن تطلق على المدينة حتى رصاصة طائشة.

استجمع سكان البلدة القديمة شجاعتهم، وجازفوا بتسلق أسوار المدينة

والاقتراب من الجنود لاكتشاف ما كان يحدث خارج الأسوار. وعاد اللاجئون من أريحا وشرق الأردن حاملين معهم أثاثهم. وامتلأت المدينة وشوارعها التي كانت خالية منذ أيار/مايو بأناس أكثر يوماً بعد يوم. وفتحت المتاجر أبوابها ثانية استعداداً لاستقبال هرمس الرابح.[٣٠]

وقد أعطت مساعي السلام التي قام بها ممثلو الأمم المتحدة بالتوازي نتائجها أيضاً. فالممثلون الأميركيون والفرنسيون والبلجيكيون كانوا منشغلين طوال الوقت بتفقد فتحات السور وزواياه، باذلين جهودهم لاستمرار وقف النار وسياسة السلام التي عملوا لأجلها. وبعدما توقفت الأعمال العدائية، بات سكان أحياء البقعة والقطمون والطالبية والكولونية الألمانية والكولونية اليونانية، الذين لجأوا إلى المدينة القديمة، ينتظرون بأسى شديد أن يفتح باب الخليل والباب الجديد كي يتمكنوا من الذهاب لاستعادة بيوتهم المهجورة.

في هذه الفترة أيضاً بدأ الفلسطينيون العرب ينظرون إلى صاحب الجلالة عبد الله، ملك شرق الأردن، كقائد قدير، بعد شهرين فقط من انقسامهم بشأن مسألة اختيار حكومة وقائد. وكان هذا نتيجة عدة عوامل: انسحاب الجيش المصري في الجنوب؛ استيلاء اليهود على بئر السبع؛ قلة استجابة البلاد العربية الأُخرى؛ ثبات جيش شرق الأردن ودفاعه الناجح عن البلدة القديمة.

وفي الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، عقد مؤتمر في أريحا حضره قادة وشيوخ قبائل، ورؤساء بلديات، ووجهاء فلسطينيون، وقرروا الاتحاد مع مملكة شرق الأردن، ونادوا بالملك عبد الله عاهلاً عليهم. وبعد المؤتمر، ذهبوا إلى قصر الملك الشتوي في الشونة، على الضفة الشرقية لنهر الأردن، وقدموا بيانهم. وبعد عشرة أيام، قام الملك بزيارة لبيت لحم والخليل وبيت جالا ومدن أُخرى، حيث استقبله السكان بحرارة.

وهكذا، كان الملك عبد الله الشديد الذكاء، القائد العربي الدبلوماسي والبعيد النظر، قائداً لدولة هي دولته، ضم إليها لاحقاً الجزء العربي من فلسطين ونودي به ملكاً عليها.

في مراجعة لحصار البلدة القديمة في القدس الذي بدأ في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، ولأني بقيت هنا باستمرار «مخلصاً لمشيئتهم»،[٣١] أعتبر من واجبي قول بضع كلمات عن التالي:

البطريركية: أخوية القبر المقدس، التي يرئسها غبطة البطريرك ثيموثيوس، قادت سفينة كنيسة القدس ببراعة عظيمة عبر عاصفة الحصار. واحتفظ كل عضو من الأخوية بمركزه في الأماكن المقدسة، وقام كل من الإدارة والأديرة والوكلاء بعمله

بصبر وتضحية. واجهت البطريركية بتعقل القضايا المتعلقة بالأماكن المقدسة في منطقة الجثمانية والمبنى القبطي قرب كنيسة القيامة، واهتمت بضحايا الحصار بشجاعة فائقة، وقادت قطيعها المروّع وحمت اللاجئين بعدة طرق، وشرعت أبواب أديرتها للمأوى والمأكل، وأضحت بهذه الطريقة جديرة باسمها ورسالتها. وفي يوم عيدنا الوطني في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وبناء على طلبي وبموافقة غبطة البطريرك، رُتلت تسبيحة في كنيسة القديسين كونستانتين وهيلانة.

الطائفة الأورثوذكسية العربية: تُركت هذه الطائفة لرحمة الله، لا يقيها إلاّ عناية أخوية القبر المقدس. وقد ترك أعيان الطائفة مراكزهم وسافروا إلى الخارج للنجاة بأنفسهم، متخلين عن المعدمين من أفراد الجالية. لكن ثلاثة أو أربعة من الأعيان بقوا في مراكزهم وأصبحوا حامين ومرشدين لرعاياهم.

الجالية اليونانية: أدى تقسيم مدينة القدس إلى انقسام في جسم الجالية اليونانية ولجنتها التنفيذية أيضاً. وسافر البعض إلى الخارج، وبقي آخرون في القطاع اليهودي والتجأ اثنان فقط إلى البلدة القديمة. وبالتعاون مع أعضاء الجالية، زودوا مواطنيهم بالطعام في المنطقة اليهودية المحتلة عبر الصليب الأحمر والقنصلية الملكية اليونانية. وأرسلوا مع إخوتهم الأورثوذكس العرب مذكرات إلى الخارج لجمع تبرعات، واعتنوا بمواطنيهم اليونان المحليين، وأعطوا قروضاً لإغاثة الفقراء والعاطلين عن العمل، ووثقوا تهجير جميع اليونان الذين أصبحوا لاجئين.

أخيراً، وختاماً لهذه المذكرات، سأكون مهملاً إن لم أذكر أيضاً الألم الذي عانيته بينما كنت حبيس البلدة القديمة تحت النيران، والذي أورثني ذكريات حية مؤلمة. وتحلو هذه الذكريات نوعاً ما عندما أتذكر الرفقة الجيدة والأخوية لجميع من ذكرت، سواء أكانوا رجال دين أم أشخاصاً عاديين أم يونانناً أم أورثوذكساً عرباً، وغيرهم ممن تشاركوا الألم نفسه. وأريد أيضاً أن أعبِّر عن شكري الحار لغبطة بطريرك القدس، ثيموثيوس، وجميع أعضاء أخوية القبر المقدس بدءاً من الوكيل البطريركي إلى آخر حاجب، على الحب الأبوي الذي أحاطوني وعائلتي به، والضيافة التي منحوني، ولدعمهم المعنوي في تنفيذ مهماتي الصعبة كضابط اتصال وكممثل للقنصلية الملكية اليونانية في البلدة القديمة المحاصرة.

الحواشي

التعديلات في الحواشي التالية أضافها د. حنا طليل (القدس)، الذي كتب أصلاً حواشي النص، كما قام بمراجعة النص العربي وتصحيح أسماء الأشخاص والمباني الدينية الواردة في النص بالعربية، فله جزيل الشكر. (المحرر)

(١) في النص اليوناني الأصلي كتمون، واستخدمت كلمة قطمون لأنها هي التسمية المتعارف عليها. أنظر:
John N. Tleel, *I am Jerusalem* (Jerusalem, 2000), p. 105.

(٢) يقال إنه حتى أواخر نيسان/أبريل رحل أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ من السكان إلى مصر وسورية ولبنان وشرق الأردن.

(٣) لقب الاحترام والإجلال الذي يحمله تقليدياً أربعة من الأرشمندريت الذين يتقلدون المراكز التالية: رئيس كنيسة القيامة، وسكرتير البطريركية، وترجمان البطريركية، والمسؤول عن الغرف.

(٤) كلمة لاتينية تعني مقر الحاكم الروماني. والمقصود هنا حيث حُكم على المسيح بالصلب، والمعروف باسم «حبس المسيح».

(٥) في التعبير اليوناني يستعمل عبري بدلاً من يهودي وهو بالأحرى مصطلح ديني.

(٦) المستشفى الفرنسي، القديس لويس.

(٧) كان دير راهبات سيدة الظهور الفرنسي الضخم يقوم مباشرة خارج الباب الجديد، على الجانب الأيسر عند الخروج متكئاً على سور المدينة، قبالة المستشفى الفرنسي وعلى الجانب الآخر مما كان يسمى آنذاك طريق السلطان سليمان، ويدعى اليوم هاتسانحانيم. لم يعد الدير موجوداً، وحل طريق محله.

(٨) الفيلق العربي.

(٩) المملكة الأردنية الهاشمية حالياً.

(١٠) باب الأسباط.

(١١) مدرسة ثانوية.

(١٢) هو مبنى مدرسة مار متري، القريب من كنيسة مار متري القديمة جداً، والذي استمدت المدارس اسمها منه.

(١٣) الميتوشيون كنيسة أو دير صغير يكون تابعاً لكنيسة أكبر. وميتوشيون الجثمانية مبنى صغير ملحق بدير مريم العذراء قبالة كنيسة القيامة.

(١٤) بطريركية الروم الأورثوذكس.

(١٥) دير الروم الأورثوذكس الرئيسي.

(١٦) إن خلط الماضي بالحاضر في بعض الأحيان هو من النص الأصلي لمافريدس.

(١٧) هي سوق العطارين، سوق التوابل والتركيبات الصيدلانية، المجاورة لسوق الساعات أو سوق اللحامين، حيث تباع الأحشاء واللحوم.

(١٨) مبنى كان يقع إلى الجنوب الغربي لباب الخليل.

(١٩) المستشفى الفرنسي، القديس لويس.

(٢٠) كانت مجلة «صهيون الجديدة» (*Nea Sion*) المجلة الرسمية لبطريركية الروم الأورثوذكس.

(٢١) كنيسة الروم الأورثوذكس الرئيسية داخل كنيسة القيامة (كنيسة القبر المقدس).

(٢٢) سوق الدباغة المجاورة لكنيسة المخلص اللوثرية.

(٢٣) هكذا في النص الأصلي، المقصود الحرم الشريف. (المحرر)

(٢٤) في الضواحي الجنوبية للقدس على طريق بيت لحم. يرتبط الاسم بكنيسة القديس موديستوس للروم الأورثوذكس القديمة الموجودة هناك.

(٢٥) بريتوريوم بيلاطس البنطي.

(٢٦) السوق المسقوفة والمزدحمة في الجزء الأسفل، الشمالي الشرقي، من البلدة القديمة.

(٢٧) إله الأحلام، ابن الليل والنوم.

(٢٨) بقي هذا الجناح من البطريركية مدمراً حتى عهد قريب جداً. وقد أحدثت ليلة عاصفة دماراً إضافياً، وبقي هكذا إلى سنة ١٩٩٢، حين قررت البطريركية إصلاحه وتجديده.

(٢٩) المبنى الذي كان مركز البلدية خلال الحكم الأردني وأصبح مبنى ملحقاً بالبلدية خلال الحكم الإسرائيلي.

(٣٠) إله التجارة والبلاغة عند الإغريق، يقابله عطارد عند الرومان.

(٣١) يستعمل المؤلف الكلمات الخالدة المهداة إلى ليونيدس و٣٠٠ من أبطال معركة تيرموبيلاي (٤٨٠ق.م.).

الملحق ٢
حي النمامرة في البقعة

طاهر النمَري

ظهر اسم البقعة في الخرائط ووثائق التسجيل العائدة لغوردون باشا الذي أشرف، سنة ١٨٦٤، على توثيق أسماء الأماكن التاريخية في فلسطين. قبل ذلك، كان اسم البقعة يستعمل للإشارة إلى هذه المساحة نفسها من الأرض في سجلات الوقف الإسلامي، بما فيها، مثلاً، وثيقة ميراث محمد بن الخليلي المتوفى سنة ١١٣٧هـ (١٧٢٤م). وعُرفت البقعة أيضاً بِـ«وادي الورد» لوفرة الورود في الحدائق، التي كان يُجمع بعضها لتحضير ماء الورد للكنائس المحلية. وأرض البقعة التحتا سهل واسع منخفض، عُرف بمنتوجاته الزراعية: مشمش ورمان وزيتون ولوز وتفاح ودراق وفستق حلبي وعنب، إضافة إلى محاصيل الحبوب والخضروات. ويذكر الرحالة الذين مروا عبر هذه المنطقة أنها كانت ملآنة بالغزلان والأرانب والضباع والذئاب والثعالب. ويذكرون أيضاً أن قطّاع الطرق كانوا ناشطين هنا، وخصوصاً بعد حلول الظلام.

كان اليهود يدعون المنطقة خلال الانتداب البريطاني «عيمك رافائيم»، نسبة إلى المكان المذكور في التوراة كموقع لمعركة ضارية دارت رحاها بين الإسرائيليين القدماء والفلستيين أيام الملك داود. ولهذا السبب، حاول اليهود إعادة التسمية اليهودية إلى هذه الأراضي، غير أن حكومة الانتداب رفضت هذا التغيير تحسباً للغضب العربي في المدينة كردة فعل على إجراء كهذا. وفي السبعينات من القرن العشرين أنشأ المجلس البلدي، برئاسة تيدي كوليك، حديقة الجرس في جوار المدرسة العمرية في البقعة. تقع هذه الحديقة العامة عند الطرف الشمالي الشرقي لحي النمامرة.

الحي

تلازم إنشاء حي النمامرة في البقعة مع وصول أول المهاجرين الألمان البروتستانت سنة ١٨٧٣، الذين حصلوا على أرض من الحكومة العثمانية. لاحقاً،

وصل اليونان وأنشأوا الكولونية اليونانية قرب الكولونية الألمانية على الطرف الغربي لحي النمامرة. ويقع حي الوعرية والبقعة الفوقا إلى الشرق من حي النمامرة، ويقع الطالبية إلى الشمال والقطمون إلى الشرق وميكور حاييم إلى الجنوب.

خلال هذه الفترة، تركت عائلتان البلدة القديمة لتسكنا خارج الأُسوار. توجهت العائلة الأولى، النمّري، إلى البقعة التحتا، بينما انتقلت العائلة الأُخرى، الوعري، إلى البقعة الفوقا. واشترى عبد الله إبراهيم محسن النمّري الأرض من أهالي المالحة وبيت جالا وبيت لحم. وسُجلت الأرض في المحكمة الإسلامية باسم عبد الله النمّري كوقف للعائلة. وكانت لعائلة الوعري علاقة بالحاكم العثماني الذي أقطعها قطعة من أراضي الدولة. وتعود تسميتهم بالوعري إلى كونهم تركوا المنطقة المدينية ضمن أسوار البلدة القديمة وسكنوا أراضي جرداء أو وعرة.

كان عبد الله إبراهيم محسن النمّري مقدسياً ثرياً من الجيل الخامس، وهو ما مكنه من شراء أراض خارج الأسوار وإنشاء عدد من المنازل عليها. فقد كان يملك معصرة حديثة للزيت، ويعمل في التجارة، ويربي الأغنام التي كان يبيعها كلحوم في البلدة القديمة، ويستثمر في إنتاج الصابون. بالإضافة إلى ذلك، كان له دخل من أملاكه في البلدة القديمة، وفيما بعد من محاصيل زيت الزيتون والقمح والعنب التي زرعت في أراضي البقعة. ونقل عائلته المكونة من أبنائه إبراهيم وعزت وعمر وعبد الكريم وخالد، ومن بناته، رقية وسلمى ولبيبة وزليخة وعائشة، من حي الشرف في البلدة القديمة (الحي اليهودي اليوم) إلى البقعة. وشيدوا منازل حديثة في البقعة لا تزال قائمة إلى اليوم. وشيّد حول بيته ستة منازل لأبنائه كونت بداية الحي الذي سُمي باسمه، النمامرة.

جمعت المنازل في حي النمامرة بين نمطي العمارة الحديث والقديم. وكانت تحتوي على غرفة رئيسية كبيرة تحيط بها أبواب تؤدي إلى غرف أُخرى للمنامة واستعمالات أُخرى. نوافذ هذه الغرف وأبوابها مقوسة، سواء تلك الداخلية أو الخارجية، والسطوح مغطاة بالقرميد الأحمر. وحُفرت آبار مجاورة للبيوت لجمع مياه المطر في الشتاء. ولم يكن هناك شبكات للمياه والصرف الصحي حتى أواخر العشرينات أو أوائل الثلاثينات من القرن العشرين. وخلال تولي راغب النشاشيبي رئاسة البلدية جرى مدّ شبكات المياه والصرف الصحي إلى هذه المنطقة. وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين انتقلت عائلة فرعون إلى حي النمامرة. وفي آخر الأمر تبعتها عائلات أُخرى للسكن في المنطقة، منها بركات والبديري والدجاني والخالدي وأبو السعود والعوري والعسلي والجاعوني والدقاق واسطمبولي وعودة وأبو الهوى والفتياني والديسي، وبعض العائلات المسيحية.

سوق النمامرة

في البداية، لم يكن ثمة أسواق أو مساجد أو مدارس أو تسهيلات طبية في شوارع البقعة غير المرصوفة. واعتاد الأولاد الذهاب إلى المدرسة في البلدة القديمة سيراً على الأقدام، وكذلك من هم بحاجة إلى الذهاب إلى السوق. وانتهكت سلطات الانتداب البريطاني قانون الوقف الإسلامي، الذي ينص على عدم إمكان بيع أملاك الوقف أو رهنها أو تأجيرها لفترات طويلة، وقامت بمصادرة ٥١ دونماً من أرض وقف عائلة النمَّري لبناء ناد رياضي للبريطانيين. وتدخلت اللجنة الإسلامية العليا، وسُويت القضية بدفع تعويض مالي عن الأرض. واستُعمل هذا المال لبناء سوق النمامرة التي وفرت للوقف دخلاً أعيد استثماره في مبان جديدة. وأُنشئ عدد من المشاغل بالإضافة إلى صيدلية. وفي السوق كانت البضائع تباع وتشترى بالجملة والمفرق.

جذب إنشاء السوق وتطور المنطقة المزيد من السكان إلى منطقة البقعة، وخصوصاً في العشرينات والثلاثينات، وهذا بدوره أحدث المزيد من التطور. وكان سكان المنطقة فيما مضى يصطفون خلال أشهر الصيف، الجافة والطويلة، عند صنبور واحد لملء الأوعية بالماء، الذي كان يصل من برك سليمان قرب بيت لحم بواسطة قساطل قرميدية. لكن تطور المنطقة، بما فيه إنشاء محطة للقطار والسوق والنادي الرياضي، أدى إلى رصف الشوارع، وتوسيع شبكة المياه والكهرباء.

التعليم

واصل أولاد عائلات النمَّري الذهاب إلى المدارس في البلدة القديمة، مثل الروضة (المدرسة العمرية حالياً)، والكتاتيب الصغيرة حيث كان الشيخ يعلم الأولاد اللغة العربية والحساب والقرآن والحديث. وتابع خريجو المدارس دراستهم في إستنبول ومصر وبيروت، كان منهم عزت عبد الله النمَّري وموسى إسماعيل النمَّري ومحمد إبراهيم محسن النمَّري (الذي أصبح المفتش المالي للقدس في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين). وأعاد محمد إبراهيم بناء الكتابات التي دُمرت في الجزء العلوي لقبة الصخرة والطُّرة، وفي الكتلة الرخامية أمام المدرسة الرشيدية قرب باب الساهرة. ودرس أفراد من العائلة فن العمارة في المعهد العثماني، وحمل بعضهم لقب «معمار» باشا، مثل عبد الرحيم وبكر عمر (نجلي محمد صادق). وفي سنة ١٩٢٣ تأسست مدرسة ترسانطه في شارع الملك جورج في المدينة الجديدة.

وفي سنة ١٩٢٥ افتُتحت المدرسة العمرية الحكومية. والتحق التلامذة من العائلات الثرية التي تستطيع دفع الأقساط المدرسية بمدرسة ترسانطه، بينما أرسلت بقية العائلات أولادها إلى المدرسة الحكومية. وواصلت هذه الأجيال دراستها في الطب وفن العمارة والقانون... إلخ.

نكبة ١٩٤٨

خلال القتال بين اليهود والعرب، في سنة ١٩٤٨، تعرض حي النمامرة والأحياء القريبة الأُخرى، مثل القطمون والطالبية، لهجمات مكثفة من قوات الهاغاناه. ودافع السكان والمقاتلون عن أحيائهم حتى الهدنة الأولى. وهاجم الإسرائيليون خلال الهدنة أولئك الذين بقوا في الأحياء وأخذوا بعض الأهالي سجناء، ولم يطلقوهم حتى الهدنة الثانية (رودس) في سنة ١٩٤٩، عندما سُلموا إلى القوات الأردنية عبر بوابة مندلبوم. وتمكنت عائلتا شكري أمين النمَّري ويوسف رشيد النمَّري من البقاء في النمامرة بالالتجاء إلى الكنيسة الألمانية. وبعد الحرب حاولتا العودة إلى منزليهما، لكن السلطات العسكرية الإسرائيلية منعتهما بإعلان المنزلين أملاك «غائبين».

فهرست

(ب)

(ت)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ك)

(ل)

كتاب "القدس ١٩٤٨" وصف علمي ومثير للدهشة لما كانت عليه مدينة القدس في سنة ١٩٤٨، قبل أن تحتلها القوات الصهيونية. ويركز الوصف على ما كان يعتبر مجموعة من الأحياء الفلسطينية النابضة بالنشاط والحيوية، والتي أُخليت لاحقاً من سكانها ليحل محلهم أناس جدد قادمون من أماكن أُخرى. إنها قصة مأساوية عن الخسارة والطرد مروية بموضوعية وصبر: قصة تروي حكاية ولادة القدس الغربية الإسرائيلية وأصلها.

إدوارد سعيد

جامعة كولومبيا

يقدم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات الأكاديمية الإبداعية التي نجحت في إعادة تعريف العنصر الفلسطيني المنسي في القدس الغربية ومحيطها. إن الشهادات المقدمة هنا، والتي تصف بالتفصيل الجماعات السكانية العربية المتنوعة التي تعيش في المنطقة ومصير أفرادها خلال حرب ١٩٤٨ وما بعدها، تقوض من خلال منهج متماسك في البحث وجهة النظر المسلم بها والتي تميز بين "القدس الغربية" (اليهودية) و"القدس الشرقية" (العربية) باعتبارهما وحدتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى وجامدتين تاريخياً. وبدلاً من ذلك يقترح الكتاب رؤية تاريخية أكثر غنى تبيّن أن "الخط" الذي أوجدته اتفاقية الهدنة لسنة ١٩٤٩ في قلب القدس خط عشوائي واعتباطي، ولا علاقة له بالعناصر المهمة في التطور الحضري لمدينة القدس.

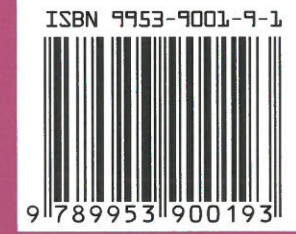
داني رابينوفيتس

دائرة الأنثروبولوجيا - جامعة تل أبيب

مصدر لمعرفة دقيقة جداً... يمثل علامة يهتدى بها في الدراسات الفلسطينية من ناحية وضوح وسهولة عرض نتائج البحث العلمي.

مايكل دمبر

دائرة التاريخ - جامعة إكستر


ISBN 9953-9001-9-1
9 789953 900193

$ 9.00